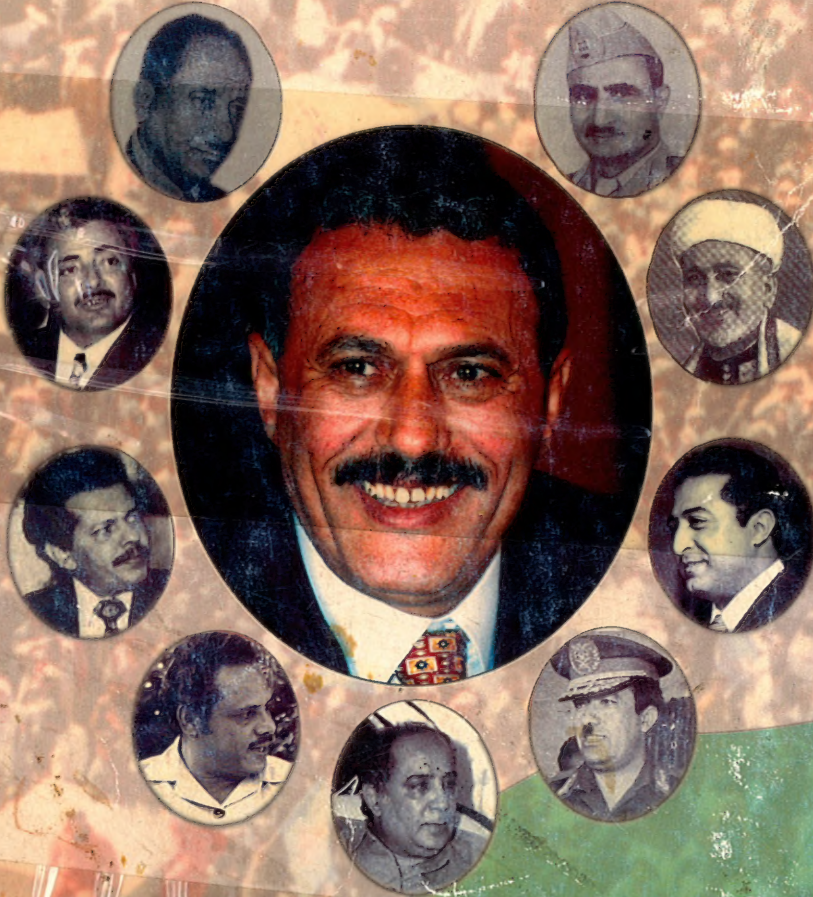




وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات



معالم عمود رؤساء الجمهورية في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٩م

مع

عرض لوقائع ووثائق أول انتخابات رئاسية يمنية



محمد حسين



وقف لله تعالى

نبذة عن المؤلف:

محمد حسين الفرّح (١٩٥٤-٢٠٠٥م) هو "محمد بن حسين بن محمد بن قائد بن سعد بن محسن بن محمد بن محمد بن محسن بن عبد الله بن حسين بن أحمد بن علي الفرّح".



محمد حسين الفرّح من آل الفرّح بقرية الأجلب منطقة عمار بمحافظة إب. أنهى دراسته الثانوية بصنعاء عام ١٩٧٦م وتخرج من جامعة صنعاء كلية الشريعة والقانون بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في مايو ١٩٨١م. تولى منصب مدير عام التعاونيات والجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٦م، ثم مدير عام الوحدات الإدارية والعمل الشعبي برئاسة الوزراء إلى عام ١٩٩٣م ورئاسة الفريق الفني باللجنة العليا للانتخابات عام ٩٢-٩٣م وعام ١٩٩٧م. ثم عين (مستشاراً للجنة العليا للانتخابات بدرجة وزير) بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨٣ في ٨/٨/١٩٩٩م. حصل على وسام التعاون من رئيس الجمهورية العربية اليمنية في ٢٥/١/١٩٧٩م وحصل على وسام المؤرخ العربي من (اتحاد المؤرخين العرب) في ٢٣/فبراير/١٩٨٧م. قام بنشر الكثير من المقالات والدراسات الأدبية والتاريخية في الصحف والمجلات اليمنية والعربية منذ عام ١٩٨١م.

معالم عمود رؤساء الجمهورية في اليمن

١٩٦٢م - ١٩٩٩م

مع

عرض لوقائع ووثائق أول إنتخابات رئاسية يمنية

حقوق الطبع والنشر محفوظة

رقم الإيداع: بدار الكتب الوطنية / صنعاء ٢٠٠٢م

٢٧٧/٢٠٠٢م

الطبعة الأولى

سبتمبر ٢٠٠٢م

إصدار مركز البحوث والمعلومات

بوكالة الأنباء اليمنية «سبأ»

ماورد في هذا الكتاب من آراء لا يعبر بالضرورة عن رأي وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

معالم عمود رؤساء الجمهورية في اليمن

١٩٦٢م - ١٩٩٩م

مع

عرض لوقائع ووثائق أول انتخابات رئاسية يمنية

تأليف : محمد حسين الفرح



المقدمة:

٩

القسم الأول:

- معالم عهود رؤساء الجمهورية ومسيرة الديمقراطية منذ انطلاق الثورة اليمنية إلى ما قبل الانتخابات الرئاسية.....

١١

الفصل الأول:

- عهود رئاسة الجمهورية في شطري اليمن من فجر الثورة اليمنية إلى فجر الوحدة.....

١٣

المبحث الأول:

- العهد الأول ١٩٦٢ - ١٩٦٧ م.....

١٥

المبحث الثاني:

- العهد الثاني نوفمبر ١٩٦٧ م - يونيو ١٩٧٤ م.....

٢٨

المبحث الثالث:

- العهد الثالث ١٣ يونيو ١٩٧٤ - ٢٦ يونيو ١٩٧٨ م.....

٣٤

المبحث الرابع:

- العهد الرابع ٢٤ يونيو ١٩٧٨ م - ٢١ مايو ١٩٩٠ م.....

٥٥

الفصل الثاني:

- رئاسة الجمهورية ومسيرة الديمقراطية في اليمن الموحد من ٢٢ مايو ١٩٩٠ م - إلى ما قبل انتخابات ١٩٩٩ م.....

٧٧

المبحث الأول:

- عهد مجلس الرئاسة الأول للجمهورية اليمنية.....

٧٩

المبحث الثاني:

- معالم إنتخابات ١٩٩٣ م النيابة العامة.....

٨٦

المبحث الثالث:

- عهد مجلس الرئاسة الثاني للجمهورية اليمنية.....

١١٨

المبحث الرابع:

- العهد الأول لرئاسة علي عبدالله صالح للجمهورية اليمنية أكتوبر ١٩٩٤ م - سبتمبر ١٩٩٩ م.....

١٢٣

المبحث الخامس:

- إنتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٧ م ثاني إنتخابات نيابية متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن.....

١٣٧

القسم الثاني:

١٧١ - إنتخابات ١٩٩٩م الرئاسية الأولى في تاريخ اليمن

الفصل الأول:

١٧٣ - مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحضير جداول الناخبين

المبحث الأول:

١٧٣ - الضمانات الأساسية والصراع من أجل توفيرها

المبحث الثاني:

١٩٣ - تنفيذ مرحلة القيد والتسجيل على طريق الإنتخابات الرئاسية (الإيجابيات والسلبيات والنتائج)

المبحث الثالث:

٢١٠ - إخفاق اللجنة العليا في منح البطاقة الإنتخابية الدائمة

الفصل الثاني

٢١٤ - فعاليات وقضايا مرحلة الترشيح للإنتخابات الرئاسية

المبحث الأول:

٢١٦ - من يجرؤ على الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية؟

المبحث الثاني:

٢٢٧ - تقديم طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

المبحث الثالث:

٢٣٢ - تزكية المرشحين.. وحجب التزكية عن مرشح المعارضة

الفصل الثالث:

٢٥١ - معالم وقضايا مرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية

المبحث الأول:

٢٥٣ - أبرز المعالم في التهيئة والإعداد لمرحلة الإنتخابات

المبحث الثاني:

٢٧٦ - معالم الحملة بين إتجاه المشاركة وإتجاه عدم المشاركة في الإنتخابات وفعاليات الدعاية والمهرجانات الإنتخابية التنافسية للمرشحين

المبحث الثالث:

٢٩٣ - تنفيذ الإنتخابات الرئاسية.. ونتائجها

- ٣٠٦ - بيان انتخاب مرشح المؤتمر لخوض إنتخابات رئاسة الجمهورية
- ٣١٢ - نبذة شخصية عن الأخ/علي عبدالله صالح
- ٣١٨ - نبذة شخصية عن الأخ/نجيب قحطان الشعبي
- ٣٢٠ - البرنامج الإنتخابي للأخ/علي عبد الله صالح
- ٣٣٨ - البرنامج الإنتخابي للمرشح المستقل نجيب قحطان الشعبي
- - البرنامج الإنتخابي لمرشح أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة علي صالح عباد (مقبل)
- ٣٤٤ - محضر جلسة مجلس النواب في ٢١ يوليو ١٩٩٩م لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية
- ٣٥٩ - موقف وبرنامج عمل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة لمواجهة قرار إجراء انتخابات غير تنافسية لمنصب رئيس الجمهورية
- ٣٦٣ - بيان من اللجنة العليا للانتخابات بشأن المقرات الانتخابية للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة
- ٣٦٨ - جداول النتائج التفصيلية لإنتخابات ١٩٩٩م الرئاسية
- ٣٨٢ -

مقدمة:

يدرك الكثير من المهتمين والمتابعين أن مسألة كتابة تاريخ اليمن المعاصر تعاني من معضلة وأزمة واضحة لعدة أسباب ربما كان أهمها التضارب الحاصل بين صناع الحدث والمشاركين فيه عند روايته الأمر الذي يسبب الإرباك والغط في أذهان أجيالنا الحاضرة التي تبحث عن الحقيقة في كل تلك الروايات المختلفة أحياناً والمتناقضة أحياناً أخرى.

وحتى هذه اللحظة لم يتفق المعنيون بالأمر على أسلوب يقدمون به تاريخاً صحيحاً أو أقرب إلى الصحة، رغم المحاولات المتعددة التي جرت منذ بدأ مركز الدراسات والبحوث اليمني جهوده المقدرة أواسط الثمانينات بجمع شهادات صناع الأحداث، وحتى تشكيل لجنة كتابة تاريخ الثورة والوحدة اليمنية قبل عامين التي لم تستطع الوصول إلى إتفاق أو تصور فانفضت بعد عدة لقاءات ولم تجتمع مرة أخرى حتى الآن.

وربما كان الأسلوب الأفضل هو إتاحة الفرصة للباحثين الشباب من الأكاديميين والمتخصصين للغوص بين الروايات المختلفة والشهادات المتناقضة والوثائق المتوفرة والخروج منها بأقرب صورة أو رؤية للحقيقة وفق منهج علمي ترجيحي يتسم بالنزاهة والحياد والموضوعية والإنصاف.

إن المتغيرات الهائلة التي حدثت في بلادنا منذ قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وأبرزها إختيار النهج الديمقراطي التعددي الذي أتاح المجال أمام حرية الصحافة وحرية البحث وحرية الرأي والرأي الآخر، مكنت الكثير من الباحثين من التعبير عن رؤاهم وتصوراتهم للعديد من الأحداث المعاصرة... وإن لم يحظ بالتقدير إلا تلك الدراسات التي اثبتت جديتها ومصداقيتها وموضوعيتها وهي ليست بالكثيرة في كل الأحوال.

ونحن في وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» نشعر بإعتزاز حقيقي أن يصدر عن مركز البحوث والمعلومات التابع لها هذا الكتاب الذي بين أيديكم، وهو كتاب قيم وموسوعي وشامل إلى حد كبير ونأمل أن يلبي رغبة الباحثين عن الحقيقة من أجيالنا المعاصرة التي لم تجد في كثير من الكتابات الموجودة ما يشبع حاجتها إلى فهم موضوعي لمسار الأحداث منذ قيام الثورة اليمنية المباركة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م... كما تنبع قيمة وأهمية هذا الكتاب في أنه الأول من نوعه الذي يرصد بكافة المعلومات والتفاصيل حقائق ووثائق أول إنتخابات رئاسية مباشرة جرت في تاريخ اليمن عام ١٩٩٩م.

إن روح التسامح التي أشاعها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح منذ تسلمه مقاليد الحكم عام ١٩٧٨م وحتى اليوم والتي جعلته يتجاوز الكثير من المصاعب ويصل بالوطن إلى بر الأمان هي العامل الأساسي الذي شجعنا على إصدار مثل هذا الكتاب الذي تناول المحطات الرئيسية في حياة حكام اليمن الجمهوريين السابقين... خصوصاً بعد مبادرة فخامة الرئيس برفع صورهم جميعاً في القصر الجمهوري مؤكداً بذلك ترفعه وسموه عن كل أمراض وجراحات الماضي، ومقدماً بهذا السلوك العظيم أنموذجاً يحتذى ومثلاً يضرب ودرساً بليغاً في النبل والمروءة والتسامح والشهامة والإعتزاز بالتاريخ.

لقد بذل الأخ والصديق العزيز الأستاذ محمد حسين الفرح جهداً كبيراً في إنجاز هذا الكتاب بما عُرف عنه من الجدية والدأب والاهتمام بكل جوانب التاريخ القديم والمعاصر لليمن... وحرص في هذا الكتاب أن يعكس صورة إيجابية في معظمها وهو يسرد سيرة قادة اليمن الجمهوري وأن يحاول قدر الإمكان تجنب السلبيات بهدف إنصاف أولئك الرؤساء، إضافة إلى أن خبرته المشهود لها في العمليات الانتخابية المختلفة قد مكنته من تقديم (بانوراما) كاملة حول مجريات عملية الانتخابات الرئاسية الأولى بكل ما سبقها وصاحبها من إعداد وحوارات وتحضيرات... وحرصاً على الدقة فقد أعطانا الباحث الحق في مراجعة الكتاب وتصحيح أي خطأ قد يرد فيه.

وفي الأخير فإن الكتاب يعبر عن رأي صاحبه بالدرجة الأولى وليس بالضرورة أن الوكالة تتفق مع كل آرائه الواردة فيه... لكننا حرصنا على تبني نشره كجهد علمي يستحق التقدير والتقديم إلى القارئ اليمني في مناسبة العيد الأربعين لثورة ٢٦ سبتمبر المباركة والذكرى الثالثة للانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩ سبتمبر ١٩٩٩م.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل،

نصر طه مصطفى

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

القسم الأول

معالم عهود رؤساء الجمهورية
ومسيرة الديمقراطية
منذ انطلاق الثورة اليمنية إلى ما
قبل الإنتخابات الرئاسية

الفصل الأول

عهود رئاسة الجمهورية في شطري اليمن

من فجر الثورة اليمنية إلى فجر الوحدة

إن سنوات طويلة من النضال الوطني للشعب العربي في اليمن قد إنتقلت بالعمل الوطني من مجرد فكرة إصلاح النظام التي كان مضيرها الإخفاق في حركة ١٩٤٨م الدستورية وحركة ١٩٥٥م وأحداث ١٩٥٩م إلى فكرة التغيير بوسيلة (الثورة) وتحرير الوطن من الإستعمار والإستبداد وإقامة (حكم جمهوري) . فمتى ظهرت فكرة الجمهورية كخيار للعمل الوطني ؟ سؤال تعددت حوله الإجابات والأقوال التي تضع زمن خيار النظام الجمهوري ممتداً ما بين عام ١٩٥٤م - ١٩٦١م ولكنها أقوال يصعب التدايل عليها ، وفي بعضها تحميل وتاويل للأحداث بأكثر مما تحتل .. إن فكرة الجمهورية قد تطرأ في ذهن أي مواطن حتى لو لم يكن في إطار العمل الوطني ، وذلك شيء ، بينما التفكير والتخطيط لتحقيق التغيير بوسيلة (الثورة) وإقامة (حكم جمهوري) هو شيء آخر عظيم وكبير لابد أن تكون له إجابة محددة تدعمها الوثائق والأدلة ، فاول من بلور خيار التغيير بوسيلة (الثورة) وخيار (النظام الجمهوري) هو المناضل الشهيد الملازم علي عبدالمغني ، زعيم ومؤسس تنظيم الضباط الأحرار^(١) ومعه وبعده اللجنة القيادية لتنظيم الضباط الأحرار التي يذكر كتاب (أسرار ووثائق الثورة) إنها ناقشت في جلستها السرية يوم ٢٠ صفر ١٣٨٢ هـ (يوليو ١٩٦٢م) الأفكار والتصورات التي تدارستها اللجنة لكي تستخلص منها أهدافاً للثورة ، وتم الإتفاق على أن يستخرج منها كل عضو بمفرده وفي منزله مجموعة أهداف ، وفي الإجتماع القادم يعرض كل عضو ما كتبه ، على أن يؤخذ بما يتفق عليه^(٢) .. ويمضي الكتاب قائلاً (وفي الإجتماع المحدد عرض كل عضو ماكتبه ، وبعد تدارسها ومناقشتها، استخلصت من جميع ما كتبه الأعضاء ، الأهداف الستة للثورة)^(٣) وقد سها مؤلفو الكتاب عن ذكر زمن الإجتماع الذي تم فيه الإتفاق على الأهداف ، وكان من المهم تحديد الزمن ، ولكن الكتاب ذكر

١ - إن تأسيس علي عبدالمغني لتنظيم الضباط الأحرار كان سابقاً بعدة اشهر لقيام ١٩ ضابطاً بتشكيل منظمة الضباط الأحرار بصنعاء في ديسمبر ١٩٦١م .. ويحتل إليه الملازم ناجي علي الأشول للإنضمام ، فأجاب (بالوافقة والإتصاف في قالب واحد) ويؤكد العقيد عبدالله الراعي تأسيس علي عبدالمغني للتنظيم قائلاً (إن بداية تأسيس تنظيم الضباط الأحرار كانت على يد الملازم الشهيد علي عبدالمغني ، والملازم الشهيد محمد مطهر) صحيفة ٢٦ سبتمبر ، عدد ٢٥ / ٩ / ١٩٨٧م.

٢ - كانت اللجنة القيادية مكونة من: علي عبدالمغني ، عبداللطيف ضيف الله ، صالح الأشول ، أحمد الرحيمي ، حمود بيبر ، ناجي الأشول .

٣ - أسرار ووثائق الثورة - لجنة من الضباط الأحرار - صفحة ٧٤ - الطبعة الأولى.

اجتماعاً تم فيه إعادة انتخاب اللجنة القيادية في ٥ ربيع أول ١٣٨٢ هـ (أغسطس ١٩٦٢م) «٤» ولعله الاجتماع الذي تم فيه الإتفاق على الأهداف ، كما سها مؤلفو الكتاب عن ذكر صياغة علي عبدالمغني للأهداف ، وأن الأهداف التي كتبها وقدمها بخط يده هي التي تم الإتفاق عليها «٥» .

ان الدور الرائد للمناضل علي عبدالمغني في التخطيط والتفكير بتحقيق التغيير بوسيلة (الثورة) وخيار (النظام الجمهوري) يتجلى في وثيقة هامة - سابقة لزمن اجتماع اللجنة القيادية سالف الذكر في صفر ١٣٨٢ هـ - وهي رسالة سرية من علي عبدالمغني إلى الزعيم الخالد جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة في ١٧ يوليو ١٩٦٢م تتضمن تفصيلاً للعمل الثوري الذي يجري الإعداد له بقيادة تنظيم الضباط الأحرار ، ونقتطف من الرسالة قول علي عبدالمغني:

(.. إن الجمهورية العربية المتحدة قلعة الحرية ومصدر الإشعاع التحرري الصاعد وقاعدة الإنطلاق العربي ، تمثل اليوم دور القائد والمعلم ، وإننا كجنود مخلصين في جيش العروبة الناهض، نطلعها على مهمتنا الصعبة ونعرض عليها هذا الملخص الإجمالي لمبادئنا وأهدافنا ووسائلنا لتحقيقها .. وهذه المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي :-

١- تحرير الوطن تحريراً كاملاً من القيود الإستبدادية والإستعمارية ، وإقامة حكم ديمقراطي عادل.

٢- القضاء على الرجعية ومخلفاتها من الأوضاع الفاسدة وإزالة الفوارق والإمكانيات المختلفة).

وتمضي رسالة علي عبدالمغني في تلخيص المبادئ والأهداف إلى أن يقول (.. أما وسيلتنا لتحقيق هذه الأهداف فهي الثورة) «٦» صاغ علي عبدالمغني الأهداف الستة بصيغتها النهائية التي وافقت عليها اللجنة القيادية للتنظيم في صفر ١٣٨٢ هـ (يوليو ١٩٦٢م) وهي الأهداف الستة للثورة ، وأولها (التحرر من الإستبداد والإستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي أساسه العدالة الإجتماعية لدولة تمثل الشعب وتحقق مطالبه السياسية العامة) (أهـ) وكان الأستاذ عبدالعزيز المقالح من أبرز من صاغوا البيان الأول وقام بتجهيزه قبل الثورة بأربعة أيام - يوم ٢٢ سبتمبر - حين كان موعد قيام الثورة هو يوم ٢٣ سبتمبر ، وقد كان المقالح وثيق العلاقة بـ(علي عبدالمغني) وقيادة الضباط الأحرار ،

٤ - فإن في الإنتخابات كل من : علي عبدالمغني ، عبدالمطيف ضيف الله ، أحمد الزوملي ، صالح الأشول ، محمد مطهر ، واستمر ناجي علي الأشول أميناً للسرا.

٥ - أخبرني بذلك العقيد ناجي علي الأشول ، أمين سر التنظيم ، وكانت لديه الأهداف مكتوبة بخط علي عبدالمغني .

٦ - كتاب أسرار ووثائق الثورة ، لجنة الضباط الأحرار ، الطبعة الأولى ، الملحق الوثائقي ، ص ١٩٥ + الوثيقة رقم ٤

وأخبرني المناضل ناجي علي الأشول أن المقال كان فيلسوف التنظيم ، وقد علمت من د.عبدالعزیز المقالح أن علي عبدالمغني كان شديد الإقتناع والتأثر بفلسفة الثورة لجمال عبدالناصر ، وأكد العقيد عبدالله الراعي - وهو من الضباط الأحرار (أن علي عبدالمغني كان معروفاً بتحمسه وإنحيازه الشديد للزعيم جمال عبدالناصر) «٧» وقد تجلّى ذلك في وحدة الفكر التي جسدها أهداف الثورة التي صاغها علي عبدالمغني ، بحيث أشار د. محمد الرميحي إلى (أن ضباط ٢٦ سبتمبر أعلنوا نفس المبادئ الستة التي أعلنها الضباط الأحرار في مصر) «٨» يعني مبادئ ثورة ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبدالناصر ، وذلك هو التجسيد لواحدية الفكر .. ونعود إلى خيار النظام الجمهوري الذي كان علي عبدالمغني أول من تبلور وصنع الخيار الجمهوري علي يده ومعه وبعده اللجنة القيادية لتنظيم الضباط الأحرار، فكيف سيتم - وتم - إختيار رئيس الجمهورية ؟ وكيف بدأت مسيرة رئاسة الجمهورية في اليمن ؟

المبحث الأول :

العهد الأول للثورة والجمهورية ١٩٦٢ - ١٩٦٧م

لقد تواترت الوثائق والشهادات التاريخية على أن المناضل الوحيد علي عبدالمغني هو مؤسس وزعيم الضباط الأحرار ومهندس العمل الثوري ، وقد تحدث عنه الأستاذ محمد عبدالواحد، القائم بأعمال السفارة المصرية آنذاك، في رسالة وثائقية إلى مكتب عبدالناصر قائلاً (كان هذا الضابط الثائر - علي عبدالمغني - الجندي المجهول الذي كان وراء تشكيل الضباط الأحرار في الجيش اليمني ، ولم يبخل بجهد أو عرق أو مال في سبيل الإعداد للعمل الثوري) وقال العقيد عبدالله الراعي (إن بداية تأسيس تنظيم الضباط الأحرار كان على يد علي عبدالمغني ومحمد مطهر) وقد إستند الباحث البريطاني (فرد هاليداي) إلى وثائق ومصادر عديدة في كتابه (المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية) حيث قال (كانت مجموعة ناصرية مستقلة من ضباط الجيش اليمني تعد لانقلاب في آخر سبتمبر .. وكانت المجموعة الناصرية تتألف من أعضاء لجنة سرية من أصل الأربعمئة ضابط .. وكان من أنشط أفراد المجموعة ملازم عمره ٢٥ سنة هو علي عبدالمغني «٩» ، كما كان من بين الضباط البارزين في الحركة عبدالله جزيان الذي أصبح وزيراً للدفاع ، وعبد اللطيف ضيف الله الذي

٧ - صحيفة ٢٦ سبتمبر، عدد ٢٥ / ٩ / ١٩٨٧م.

٨ - المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، فرد هاليداي ، ترجمة د. محمد الرميحي ص ٧٤

٩ - ينفي د. محمد الرميحي في هامش الترجمة ناصرية الضباط الأحرار بوجود مجموعة ناصرية ، والواقع أن الناصرية هنا ليست بمعنى وجود حزب ناصري آنذاك ، وإنما بمعنى الإلتزام ، في الفكر والمواقف ، فما هو الفكر الذي كان ينتمي إليه الضباط الأحرار ؟ يقول العقيد علي قاسم المؤيد : عضو القاعدة الأساسية للتنظيم (كان تنظيم الضباط الأحرار ينتمي فكرياً إلى الفكر القومي العربي الذي كان عبدالناصر رمزاً له وكان جيلنا من الضباط ينحاز إنحيازاً سياسياً وفكرياً إلى صف الثورة العربية وقائدها جمال عبدالناصر) ص ١٧٤ ، ثورة ٢٦ سبتمبر ، دراسات وشهادات للتاريخ ، مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء.

وقال العقيد عبدالله الراعي (كان علي عبدالمغني معروفاً بتحمسه وإنحيازه الشديد للزعيم جمال عبدالناصر) "٨" وكان من المجموعة الناصرية بصفة خاصة كل من : علي عبدالمغني ، محمد مطهر ، سعد الأشول ، محمد قايد سيف ، ناجي علي الأشول.

أصبح وزيراً للداخلية ، ولم يكن السلال نفسه عضواً في المجموعة ولكن كانت له علاقاته الخاصة ووافق على التعاون مع الضباط الصغار ، وكان الضباط الصغار راغبين في التعاون مع السلال لأنه كان وطنياً له مكانته وخبرته ، ووافقوا على إعطائه رئاسة الجمهورية» (١٠) فلماذا وكيف تم إختيار السلال لقيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ؟

لقد كان للسلال إسهامه الوطني الوافر في الحركة الوطنية منذ الأربعينيات، واشترك في حركة ١٩٤٨م التي إنتهت بالفشل ، وسبق مع غيره من الأحرار والوطنيين إلى سجن حجة الرهيب ، وبينما تم إطلاق سراح غالبية من كانوا مسجونين خلال سنوات قريبة تالية فقد مكث السلال في السجن سبع سنين ، يقول السلال (عندما عرفنا بقيام ثورة ٢٣ يوليو في القطر العربي المصري بقيادة جمال عبدالناصر إنبعثت فينا الآمال الكبار ، وقلنا إن هذه الثورة المعجزة لا بد وأن يصل خيرها إلينا وإلى الشعب العربي اليمني الذي كان يعاني في تلك الفترة معاناة لم يعانيها أي شعب في التاريخ) (١١)

وقد كتب السلال من وراء الأسوار في سبتمبر ١٩٥٣م رسالة جوابية من سبع صفحات، تضمنت رؤية وخطة للعمل الوطني المنشود والضمانات اللازمة للعمل الثوري الذي سماه (تحقيق الحلم الرائع) وقال في تلك الرسالة (.. ان الأمر يحتاج إلى رؤية وإتقاد ، وإلى درس وتحليل ، فالمهمة كبيرة ، والأمر جلل.. ولا بد من إستكمال العدة وهذا لا يتأتى الا في جو فيه بصيص من النور ولمعة من الحرية).. وانتقد السلال برؤية ثاقبة أسلوب الإستعانة بشخصيات من الأسرة الحاكمة ومن إليها كما حدث في عام ١٩٤٨م بجعل عبدالله الوزير اماماً وإبراهيم حميد الدين وغيره في مراكز عليا ، وقال إنها شخصيات (كنا نتمثل فيها القوة النافخة للأرواح والجرأة الكافية لخلاص الموقف ، واذا بالآمال تتبخر وتتلشى في عالم الخيال .. فقد بينت الأحداث أن قيمة الشخصية دون ما كنا نتصوره) ثم يصف السلال عقلية شخصيات الاسرة الحاكمة ومن اليهم قائلاً (.. إنها عقلية واحدة، التعصب لحمتها ، والجمود سداها) ويقول (.. إن الشعب .. بحاجة إلى أبطال قد خلعوا من قلوبهم رداء الوهم ، ومزقوا من عقولهم غشاء الدجنة والظلام ، وأمنوا بالمبدأ إيماناً صادقاً لا يشوبه جن ولا فتور) (١٢)

ثم حدد السلال الضمانات التي لا بد من توفيرها للعمل الثوري المنشود والتي سماها (الخطوط الرئيسية لتحقيق الحلم الرائع) ومن بينها النقاط الرئيسية التالية :-

١٠ - المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، فرد هاليداي ، ترجمة د. محمد الروميحي ، شهادات ووثائق للتاريخ ، ص ٧٤ .

١١ - مجلة الوطن ، عدد ٨/١٠/١٩٨٥م .

١٢ - كتاب حوار من وراء الأسوار ، محمد احمد نعمان ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٣م .

١- حصر المخلصين بعد التدقيق والتحري من صدق إيمانهم، ثم المفاهمة التي لا يتم الأمر إلا بها.

٢- رسم منهج دقيق مدروس من جميع نواحيه .. مع الاستعانة بمنهاج الأمم الأخرى التي نفضت عنها رداء الخمول والموت .

٣- تأسيس مراكز في كل مدينة لبحث الدعوة وشرح القضية .

٤- نشر الثقافة وتوسيع الدعاية وإرسال أكبر عدد مستطاع للدراسة في مصر وسوريا ولبنان.

٥- الإستعانة بأقطاب العرب الذين يحبذون خطنا .. فلا بد من الاستعانة وعدم الاكتفاء بأنفسنا) «أه».

ولقد ساهم السلال بعد خروجه من السجن عام ١٩٥٥م في العمل على توفير تلك الضمانات بشكل مباشر أو غير مباشر .. وليس صائباً ما يقوله البعض عن عدم علاقة السلال بالضباط الأحرار أو بالعمل الوطني والإعداد للعمل الثوري إلى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢م حين تم اختياره لقيادة الثورة بعد أن رفض حمود الجائفي قيادة الثورة .. والواقع أن الأمر لم يكن بتلك السطحية والبساطة .. فقد كان السلال من كبار الضباط الذين تولوا إدارة المدارس والكليات العسكرية التي وافق نظام الإمامة على إفتتاحها بتأثير مصر عبدالناصر في فترة الإتحاد الشكلي بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية بإسم (إتحاد الدول العربية) حيث تم في عام ١٩٥٨م إفتتاح الكلية الحربية وكلية الشرطة ومدرسة ضباط الصف والمدفعية ثم كلية الطيران ؛ وقد تولى السلال منصب مدير كلية الطيران وكان عبدالله الضبي مديراً لكلية الشرطة وحمود الجائفي مديراً للكلية الحربية إلى أحداث عام ١٩٥٩م .. وتتمثل أهمية ذلك في أن الضباط الشباب الذين درسوا وتخرجوا من تلك الكليات كانوا كما تصفهم الوثائق (الحلقة الأولى في الإعداد للعمل الثوري الذي كان ركيزته أولئك الشباب) «١٣» وقد (كان لأعضاء البعثات العسكرية المصرية دور إيجابي في تنمية الوعي الثوري والفكر القومي لدى طلاب الكليات والمدارس العسكرية) وكذلك كان لمدرء الكليات ومنهم (السلال - الجائفي - جزيان) تأثيرهم الإيجابي في تنمية الوعي الثوري لدى الطلاب وفي إيجاد (الحلقة الأولى للإعداد للعمل الثوري والمتمثلة في طلاب وخريجي تلك الكليات) .

وقد شارك السلال والجائفي وغيرهما في الأحداث التي وقعت أثناء سفر الإمام أحمد إلى روما ، فلما عاد الإمام من روما إلى الحديدة (اغسطس ١٩٥٩م) ظهرت فكرة الخروج من صنعاء بالأسلحة الثقيلة والخفيفة الموجودة في الكليات إلى بعض المناطق الريفية ودعم

١٣- أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ٨٠ و ٢٢٠

حركة قبلية بقيادة حميد الأحمر لإسقاط النظام ، وفي هذا الصدد يذكر عبدالله جزيلان (أن الزعيم عبدالله السلال والعقيد عبدالله الضبي والقاضي عبدالسلام صبرة ومجموعة من الضباط والمدنيين جاءوا إلى العقيد حمود الجائفي وإقترحوا الهروب بالأسلحة الموجودة في الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة .. فلم يوافق الجائفي على ذلك .. وقد بذل السلال وصبرة ومن معهم عدة محاولات لإقناع الجائفي بفكرتهم ولكنه رفض (١٤) وكذلك ظهرت بين تلك المجموعة - ومنهم السلال وعبدالسلام صبرة - فكرة اللجوء إلى القاهرة ، حيث يذكر المصدر أنهم (.. إتصلوا بالعقيد أحمد أبوزيد - السفير المصري - وطلبوا منه السفر إلى القاهرة خوفاً من بطش الإمام) وبمناقشة الفكرة إتفقت الآراء على أن (هذا العمل سيعطي إنطباعاً بأن القاهرة تدبر مؤامرة ضد الإمام ، وأن لها علاقة بالأحداث التي وقعت أثناء غياب الإمام ، وإن البقاء - بما في ذلك التظاهر بالولاء للإمام ولولي العهد البدر) - هو الأفضل (١٥)

وقد نجح السلال في التظاهر بالولاء للبدر وتعزيز مركزه كقائد لفوج البدر والحرس الملكي ، فتواصل من خلال ذلك إسهامه في العمل الوطني وفي الإعداد للعمل الثوري ، وكان من أبرز مظاهر ذلك الإسهام ما يشير إليه العقيد ناجي الأشول من إنه (عقد الإمام أحمد العزم على إغلاق الكلية الحربية وكلية الشرطة ومدرسة ضباط الصف (عام ٦٠) أما كلية الطيران فقد أمر بإغلاقها بالفعل لولا حكمة الزعيم عبدالله السلال الذي أستبقى الطلاب حتى عدت العاصفة ، ثم أذن الامام للطلاب ان يتدربوا على القفز بالمظلات ثم الالتحاق بمدرسة الأسلحة (١٦) واما الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة فتم إيقاف صرف الإعاشة لطلابها وخلق العقبات لإدارتها بهدف إغلاقها ، وكان عبدالله جزيلان قد أصبح مديراً للكلية الحربية بعد هروب حمود الجائفي إلى عدن .. يقول جزيلان (.. فلجأت إلى الزعيم عبدالله السلال فشكوت إليه من العقبات وعدم صرف الإعاشة، وأن الهدف من ذلك هو إغلاق الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة ، فتفهم السلال مطالبتي ووعد بتنفيذها ، وبالفعل وفا السلال بما وعد به) (١٧) فقد تمكن السلال من خلال منصبه كرئيس لحرس البدر وقائد لفوج البدر ومن خلال عضويته في اللجنة العليا لشئون القوات المسلحة من اقناع البدر واللجنة بصرف الإعاشة وإنهاء العقبات ، فأنقذ السلال بذلك الكليات والمدارس من الإغلاق،، وادى ذلك إلى الحفاظ على الركيزة الأساسية في الإعداد للعمل الثوري وهم طلاب وضباط تلك الكليات والمدارس الذين ما لبثوا أن أصبحوا من قواعد تنظيم الضباط الأحرار .

وقد أحاط الملازم علي عبدالمعني ، زعيم التنظيم ، علاقاته وإتصالاته التنظيمية بالزعيم

١٤- التاريخ السري للثورة اليمنية ، عبدالله جزيلان، ص ٦٠ .

١٥- حرب حمود الجائفي إلى عدن بسبب مضاعفات فشل الحركة القبلية التي قادها الشيخ حميد الأحمر ، وكان السلال وصبرة على علاقة بها.

١٦ - الجيش والحركة الوطنية - ناجي علي الأشول - ٢٠٢ .

١٧ - التاريخ السري للثورة اليمنية ، عبدالله جزيلان ، ص ٦١ .

(العميد) عبدالله السلال بقدر كبير من السرية التي كان يقتضيها مركز السلال ، وكان الملازم صالح الرحبي همزة الوصل بين السلال وعلي عبدالغني «١٨» ولم تكن اللجنة القيادية للتنظيم ولا القاعدة التأسيسية تعلم بالعلاقة والاتصالات التنظيمية ، ليس بين علي عبدالغني والسلال فحسب ، وإنما أيضاً بين علي عبدالغني وسائر تكوينات وشخصيات العمل الوطني الثوري الذي كان علي عبدالغني يمسك بخيوطه منذ وقت مبكر بما في ذلك التجمع الوطني السري في تعز الذي كان من أبرز رموزه الأستاذ عبدالغني مطهر والطيار عبدالرحيم عبدالله والمقدم محمد قائد سيف ، والتجمع الوطني السري في صنعاء الذي كان على رأسه القاضي عبدالسلام صبرة وكان من رموزه العقيد حسن العمري ، ولما إقترب موعد الثورة إقتراح علي عبدالغني على اللجنة القيادية إقامة إتصالات وعلاقات مع تلك التكوينات والشخصيات ، دون أن يكشف وجود إتصالات وعلاقات منذ وقت مبكر ، فوافقت اللجنة القيادية وبدأت الإتصالات قبل نحو شهرين ، بل إن علي عبدالغني أحاط بقدر أكبر من السرية إتصالاته بالقاهرة والرئيس جمال عبدالناصر التي بدأت برسائلته إلى عبدالناصر في ١٧ يونيو ٦٢م ولقاءاته مع السفير محمد عبدالواحد ، وقد بعث علي عبدالغني الأستاذ عبدالغني مطهر في مهمة إلى جمال عبدالناصر ، وإلتقى عبدالغني مطهر آنذاك بأنور السادات رئيس مجلس الأمة ، ونقل السادات تفاصيل اللقاء مع عبدالغني مطهر إلى جمال عبدالناصر ، وكان ذلك كما ذكر محمد حسنين هيكل ، في منتصف أغسطس «١٩» ، بينما لم يطرح علي عبدالغني فكرة الإتصال بالقاهرة وعبدالناصر على اللجنة القيادية للتنظيم إلا قبل الثورة بأسبوع ، وكذلك كان الحال بالنسبة لعلاقة علي عبدالغني بالسلال.

إن فكرة إختيار السلال لقيادة الثورة قد صرح بها علي عبدالغني للأستاذ عبدالعزيز المقالح قبل نحو شهرين من الثورة ، وكذلك كانت فكرة إختيار حمود الجائفي لقيادة الثورة موجودة ، وكان الجائفي قد عاد من عدن وأصبح مديراً لميناء الحديدة ، وقد جرى لقاء بين قيادة تنظيم الضباط الأحرار وبين قيادة التجمع الوطني ممثلة في القاضي عبدالسلام صبرة والعقيد حسن العمري ، وفي ذلك اللقاء توجه أحد ممثلي التنظيم بسؤال عن كيفية تشكيل مجلس قيادة الثورة (فقال القاضي عبدالسلام صبرة : معنا الزعيم عبدالله السلال والعقيد عبدالله الضبي وزملاؤهما وستتفق على أعضاء قيادة الثورة) .. وقال الملازم ناجي الأشول : لماذا لم يحضر الزعيم السلال والعقيد الضبي هذه الجلسات ، فأجابه العمري : لا نريد حضورهما لأن الشكوك حولهما كثيرة ويكفي أنهما معنا ويمثلان صمام أمان الحركة الوطنية - خاصة السلال - وقال محمد مطهر : عندنا نواقص في الأجهزة الفنية التابعة للأسلحة الموجودة في مدرسة الأسلحة والفوج ، فهل سيأمر السلال بصرفها إذا طلبناها ..

١٨ - مقابلة مع السلال ، مجلة الوطن ، ١٠/٨/١٩٨٥
١٩ - سنوات الغليان ، محمد حسنين هيكل ، ص ٢٢١-٢٢٢ .

فقال القاضي عبدالسلام : (عليكم أن تبينوا لنا ما تحتاجون إليه من إمكانيات) «٢٠» .. ويدل ذلك اللقاء (في حوالي أغسطس) على الظهور البارز لإسم السلال كمرشح في قيادة العمل الثوري ، وقد أتاح هلاك الإمام أحمد وتولية البدر (في ١٩ سبتمبر) ظرفاً أنسب للقيام بالثورة وتم تحديد يوم ٢٣ سبتمبر موعداً لانطلاق الثورة ، وكان فريق من الضباط الأحرار وبعض كبار الضباط ، ومنهم عبدالله جزيان ، يريدون أن يتولى حمود الجائفي قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ويتحفظون على إختيار السلال ، بينما كان علي عبدالمغني وفريق من الضباط الأحرار والتجمع الوطني بصنعاء وقيادة التجمع الوطني بتعز يميلون إلى أن يتولى السلال قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ، ونرى هنا أن وجود شخصيتين وترجيح هذا أو ذاك يمثل ممارسة فعلية لمبدأ الديمقراطية، وقد سار اثنان من الضباط (هما جزيان والرحومي) إلى العميد حمود الجائفي في الحديدة وطرحا عليه موضوع قيام الثورة ، فأبدى تحفظات ليس على مشاركته أو قيادته للثورة فحسب وإنما على قيام الثورة أيضاً ، أما الإتصالات بالسلال - بالرغم من سريتها - فكانت إيجابية ، ولكن إختلاف الآراء حتى على قيام الثورة أدى إلى تأجيل قيامها يوم ٢٣ سبتمبر ، وانعقد إجتماع ساخن في اليوم التالي بمنزل النقيب عبداللطيف ضيف الله ، وفي ذلك الإجتماع قال قائد العمل الثوري المناضل علي عبدالمغني (إذا لم يوافق الضباط الكبار على الإشتراك فستقوم الثورة بقيادة ملازم) «٢١» يعني بقيادته هو ، بالرغم من حرصه على أن يتولى القيادة ورئاسة البلاد شخصية وطنية وحدوية ذات وزن كبير ، وبالتحديد السلال، وفي ٢٥ سبتمبر. انعقد إجتماع موسع بمنزل القاضي المناضل عبدالسلام صبرة ، وفي ذلك الإجتماع - كما جاء في كتاب أسرار ووثائق الثورة - (تباينت الآراء من جديد ، وبعد جدال طويل اتسم بروح المسؤولية ، تم التوصل إلى ترجيح الزعيم عبدالله السلال .. وتم تكليف القاضي عبدالسلام صبرة الاتصال بالسلال وإبلاغه بما تم التوصل اليه ، على أن يعود برد واضح في اقصر وقت ، فقام القاضي عبدالسلام بزيارة السلال - في منزله - وأكد له بأن الضباط والقبائل والمدنيين على إستعداد لتفجير الثورة وإعلان النظام الجمهوري .. وان الإختيار قد وقع عليه لقيادة الثورة) فاستجاب السلال لنداء الوطن ولإختيار الضباط الأحرار وممثلي القوى الوطنية إياه لقيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ، وبذلك اكتمل اختيار أول رئيس جمهورية في تاريخ اليمن وأشرق برئاسة السلال في ٢٦ سبتمبر العهد الأول للثورة والجمهورية .

ويتبين من ذلك إن إختيار السلال لرئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية تم بمشاركة التخطيمات والقوى السياسية والوطنية التي شاركت في قيام الثورة وشروق فجرها يوم ٢٦ سبتمبر وهي :

٢٠ - أسرار ووثائق الثورة ، لجنة الضباط الأحرار، ص ٩٣ .
٢١ - ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ.

(١) تنظيم الضباط الأحرار بقيادة مهندس الثورة المناضل الودودي الملازم علي عبدالمغني ، وقد ضم مجلس قيادة الثورة خمسة أعضاء من تنظيم الضباط الأحرار هم : علي عبدالمغني - عبداللطيف ضيف الله - محمد مفرح - صالح الرحبي - سعد الأشول وتضيف بعض المصادر كلاً من : الملازم أحمد الرحومي والملازم محمد الماخذي. «٢٢»

(٢) التجمع الوطني في صنعاء : وكان يضم شخصيات من حركة الأحرار ومن العسكريين والمدنيين ورجال القبائل ، ولم يكن تنظيماً سياسياً ، وقد ضم مجلس قيادة الثورة عضوين من رموز ذلك التجمع هما القاضي عبدالسلام صبرة والعقيد حسن العمري «٢٣»

(٣) التجمع الوطني في تعز : وقد ذكره الرئيس السلال في الرد على سؤال عن التنظيمات التي شاركت مع الضباط الأحرار في الإعداد والتنفيذ للثورة .. فقال السلال .. تجمع تعز ، وعلى رأسهم عبدالغني مطهر الذي كان مرتبطاً بي ، وقد قاموا بواجباتهم بكل وطنية وإخلاص) وقد ضم مجلس قيادة الثورة خمسة أعضاء من رموز ذلك التجمع ، هم : عبدالغني مطهر ، الطيار عبدالرحيم عبدالله ، عبدالقوي حاميم ، محمد علي عثمان ، علي محمد سعيد «٢٤» ، وكان من أعضاء المجلس الذين لهم علاقة بذلك التجمع أيضاً محمد مهيب ثابت ومحمد قائد سيف .

(٤) شخصيات ورموز التيار الناصري : وهم شخصيات كثيرة في سائر التكوينات أو مستقلين - نظراً لعدم وجود حزب ناصري آنذاك - وكان من رموز التيار الناصري في مجلس قيادة الثورة الرئيس عبدالله السلال - علي عبدالمغني - عبدالله جزيلان - سعد الأشول - صالح الرحبي - عبدالغني مطهر - المقدم محمد قائد سيف - الطيار عبدالرحيم عبدالله - الشيخ عبدالقوي حاميم - النقيب محمد الأهنومي .

(٥) حزب البعث العربي الاشتراكي : بدأت خلايا حزب البعث في اليمن تتكون منذ عام ١٩٥٦م وكان من مؤسسي وشخصيات الحزب الأوائل : الأستاذ محسن العيني - علي عقيل حضرمي - صالح الحبشي - وآخرون.. وكان (حزب الشعب الاشتراكي) الذي تأسس في عدن - أواسط عام ٦٢م - بمثابة واجهة علنية لحزب البعث ، وكان عدد من الضباط الأحرار ينتمون سرياً إلى حزب البعث ، منهم أحمد الرحومي - حمود بيدر . وقد ضمت الحكومة الأولى للجمهورية التي تم إعلانها في ٢٨ سبتمبر الأستاذ محسن العيني في منصب وزير الخارجية .

٢٢- كان من أبرز أعضاء مجلس قيادة الثورة العميد حمود الجائفي قد انضم إلى الثورة فور إعلان قيامها ونجاحها برئاسة السلال.

٢٣ - مقابلة مع السلال ، مجلة الوطن ، ٨ / ١٠ / ١٩٨٥م.

٢٤ - التشكيل الثاني لمجلس قيادة الثورة في أكتوبر ١٩٦٢م وكان التشكيل الأول من العسكريين فقط.

(٦) حركة القوميين العرب : بدأت خلايا فرع حركة القوميين العرب في اليمن تتكون منذ عام ١٩٥٩م وكانت قيادة الحركة من خمسة أشخاص هم : فيصل عبداللطيف الشعبي - علي أحمد السلامي - سلطان أحمد عمر - طه مقبل - سيف أحمد الضالعي ، وكان من المؤسسين والأعضاء البارزين كل من: قحطان الشعبي - سالم زين محمد - مالك الارياني - أحمد قاسم دماج - علي ناصر محمد - عبدالفتاح اسماعيل - يحي عبدالرحمن اليرياني وآخرون ، وكان للحركة إسهامها في الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر) وكانت الحركة تتبنى الخط الفكري القومي الناصري .

(٧) شخصيات ورموز حركة الأحرار والإتحاد اليمني : وقد ضم مجلس قيادة الثورة من شخصيات ورموز حركة الأحرار القاضي عبدالرحمن الارياني والقاضي عبدالسلام صبرة ، وضمت الحكومة الأولى التي تم إعلانها في ٢٨ سبتمبر الأستاذ محمد محمود الزبييري (المعارف) الأستاذ أحمد المروني (الثقافة) علي محمد الأحمد (الإعلام) ثم أحمد النعمان (الإدارة المحلية) في التشكيل الثاني للحكومة ، بالإضافة إلى العديد من المستقلين الذين كان لهم تواجدهم وإسهامهم الوافر في العمل الثوري .

إن مشاركة كل تلك التنظيمات والقوى السياسية في إختيار السلال وفي شروق فجر الثورة والجمهورية يوم ٢٦ سبتمبر يعطينا اليقين بأن الديمقراطية والتعددية الحزبية كانت في صميم الإعداد والتنفيذ للثورة وأن الرئيس السلال لم يكن ضابطاً قاد دبابة واستولى على الحكم وإنما كان زعيماً إختارته التنظيمات والقوى السياسية والشخصيات التي كانت الممثل الحقيقي للشعب وساهمت في شروق فجر الثورة والجمهورية ، وقد تجلت تلك الحقيقة في برقية الرئيس السلال إلى الرئيس جمال عبدالناصر في ٢٧ سبتمبر «٢٥» ، حيث قال فيها ما يلي نصه :- (لقد كلفنا ممثلو الشعب الحقيقيون بتنفيذ رغبتهم في تغيير اوضاع حكم الرجعية البالية والإطاحة بالطغيان الذي طالما تمنى شعبنا العربي اليمني الأبي النبيل زواله لقد إشتراكنا مع الشعب ومع كل جندي وضابط في تحقيق الأمنية التي انتظرنا طويلاً فرصة الحصول عليها ، فكانت ثورتنا على العهد البائد ناجحة منذ ساعتها الأولى وقد تم يوم ٢٦ سبتمبر إقامة حكم جمهوري ديمقراطي تحت إسم الجمهورية العربية اليمنية ، تعتمد على نظم الحكم العصرية ، وتحافظ على كرامة الإنسان وحقوقه ، وتؤمن له العدالة الإجتماعية والتطور ، وتشارك في بناء صرح الأمة العربية الموحدة ، وتقف في وجه المغتصبين والمستعمرين).

٢٥ - إنطلاقاً من واحدة الانتماء الفكري ، كان للسلال ، وكذلك علي عبدالغني والقاضي عبدالسلام صبرة وعبدالله جزيلان وعبدالغني مطهر ، اتصالات سرية بمصر عبدالناصر ، وكانت اتصالات السلال من خلال العقيد أحمد أبوزيد ، السفير المصري ، منذ أحداث عام ١٩٥٩ ، ولما بدأ العد التنازلي للثورة ، تلقى علي عبدالغني وتنظيم الضباط الأحرار جواً من عبدالناصر قال فيه (نبارك العمل الوطني ونحن على إستعداد لتقديم العون في حينه حسب إمكانيات مصر) ويقول السلال (كان التفاهم تاماً بيننا وبين القائد العربي الزعيم جمال عبدالناصر بأن مصر سوف تقف إلى جانب الثورة ، ويعترف هذا الكثيرون ومنهم الأخ عبدالغني مطهر الذي حضر إلى بيتي بعد الجلسة التي عقدناها في طريق بوغان وحضرها كثير من الرجال (يوم ١٩ سبتمبر) فتدارسنا موضوع وقوف مصر بجانبنا ، واتفقتنا على سفر الأخ عبدالغني مطهر إلى مصر حاملاً رسالة مني إلى الزعيم جمال عبدالناصر ، ثم عاد ومعه الجواب بمباركة وتأييد عبدالناصر والوعد بالمساعدة مع الأمنيات الطيبة بالتوفيق والنجاح) ، مجلة الوطن ، ١٠ / ٨ / ١٩٨٥م.

وقد بعث الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر) برقية جوابية إلى الرئيس عبدالله السلال في ٢٨ سبتمبر ٦٢م قال فيها ما يلي نصه : (إن شعب الجمهورية العربية المتحدة تابع بكل إهتمام وعناية تطورات الأحداث الكبرى في اليمن ورغبة الشعب والجيش إقامة حياة جديدة تحقق على أرض اليمن عزة الإنسان وكرامته . ان شعب ج.ع.م يؤمن بأن هذا العصر هو عصر الشعوب وحدها تصنع بأيديها أقدارها وتحقق بإرادتها الحرة كل أمانيها، إن الجمهورية العربية المتحدة تقف إلى جانب الشعب اليمني دون تردد ، وتساند ارادته، وتناصر حقه المشروع في الحياة، إن الله جلت قدرته خلق البشر متساوين في الفرصة ، متكافئين في العدل ، ولا يرضيه جل وعلا أن تقف دون قدرته حواجز الإستعمار وطغيان الرجعية). «٢٦»

وقد كان من أبرز معالم عهد الرئيس المشير عبدالله السلال وهو (العهد الأول لفجر الثورة والجمهورية) الذي وصفه البردوني بعهد (الجمهورية الأولى) «٢٧» ، كان من أبرز معالم ذلك العهد :

التصدي للعدوان والتآمر الذي تعرضت له الثورة والجمهورية بتخطيط وتدبير الاستعمار البريطاني منذ يوم ٢٨ سبتمبر ٦٢م وكانت بريطانيا تقود بقية أطراف العدوان والتآمر التي شملت قلول العهد البائد (الملكيين) وسلطين الجنوب وأنظمة الحكم في السعودية والأردن و إيران وبلجيكا والمرتقة الأجانب والكيان الصهيوني ، وقد إستشهد القائد الوحيد المناضل علي عبدالمغني عضو مجلس قيادة الثورة في ٤ / ١٠ / ١٩٦٢م وهو يتصدى للاعداء في محور صرواح - مأرب ، فتوجه السلال بنداء إلى الزعيم جمال عبدالناصر لمساندة الثورة والجمهورية ضد التآمر والعدوان ، فبعث عبدالناصر وقدأ إلى صنعاء برئاسة أنور السادات عضو مجلس الرئاسة للتعزيزية في إستشهاد علي عبدالمغني وبحث الدعم الذي تحتجاجة الثورة اليمنية ، فأجتمع السادات بالقيادة اليمنية وقال لهم السادات إنه (لم يعرف أن عبدالناصر يذرف الدموع إلا عندما سمع نبأ إستشهاد علي عبدالمغني).

وقد إستجابت مصر عبدالناصر لمساندة الثورة والجمهورية ، فوصلت في ١٠ أكتوبر ٦٢م طلائع القوات العربية المصرية إلى الحديدة لمناصرة الثورة اليمنية .. كما تدفق أبناء اليمن من سائر المحافظات بما في ذلك عدن ومناطق الجنوب المحتل للانضمام إلى الحرس الوطني والمشاركة في الدفاع عن الثورة والجمهورية .. وخاضت قوات الجمهورية ومصر عبدالناصر معارك باسلة ضد الملكييين والمرتقة ومن وراءهم ، فتجلى الإلتفاف الشعبي حول الثورة والجمهورية والرئيس السلال ، ليس في الشمال فقط وإنما أيضاً في

٢٦ - اليمن وحضارة العرب ، د. عدنان ترسيبي ، ص ٢٤٣ .
٢٧ - اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ص ٥٨٠ .

عدن والجنوب ، من خلال مسيرات التأييد للثورة والجمهورية ، وكانت الجماهير ترفع صور السلالة بإعتباره رئيس كل اليمن وصور عبدالناصر باعتباره زعيم العروبة . وأعلن الرئيس الأمريكي جون كينيدي في ١٩ ديسمبر ٦٢م إعراف الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية العربية اليمنية ، وكذلك أعلنت استراليا وكندا اعترافهما بالجمهورية .. وتم في ٢٠ ديسمبر ٦٢م تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٧٣ صوتاً لصالح تمثيل الجمهورية العربية اليمنية في الأمم المتحدة ، فأخذت الجمهورية مقعدها العالمي .

وقد حققت قوات الثورة اليمنية ومصر عبدالناصر انتصارات حاسمة ضد الملكيين والمرتزقة في معارك - (بانوراما رمضان) - في فبراير ٦٣م حيث تم تطهير صعدة إلى تخوم السعودية يوم ١٨ فبراير ، وتطهير مأرب وجهاتها يوم ٢٥ فبراير ، وتطهير حريب إلى تخوم الإستعمار في الجنوب المحتل يوم ٧ مارس ١٩٦٣م ، وبذلك رفرفت رايات الجمهورية في كل شبر من شمال اليمن .

وكان صمود وإنتصار الثورة والجمهورية في اليمن بمناصرة مصر عبدالناصر من العوامل الهامة في قيام وإنتصار الثورة القومية العروبية في العراق بزعمارة المناضل الوجدوي عبدالسلام عارف في ٨ فبراير ١٩٦٣م ، وقيام الثورة القومية العروبية في سوريا ضد حكم الإنفصال في ٨ مارس ١٩٦٣م ، وترسيخ عهد الثورة والجمهورية في الجزائر بزعمارة المناضل الوجدوي أحمد بن بلا ، وإندلاع المظاهرات والإضطرابات في الأردن ضد إشترك النظام في التآمر على الثورة اليمنية ولجوء العديد من الطيارين الاردنيين والسعوديين إلى القاهرة وانضمامهم إلى صف الثورة العربية ، فكانت تلك الفترة من أزهى سنوات التوهج القومي الثوري العربي التحرري الوجدوي الذي كان السلالة واحداً من رموزه الأربعة في الوطن العربي وهم جمال عبدالناصر - أحمد بن بلا - عبدالسلام عارف - عبدالله السلالة.

وإنطلاقاً من واحدية الثورة اليمنية للتحرر من الإستبداد في الشمال والإستعمار في الجنوب ، إنعقد بصنعاء في ٢٤ فبراير ١٩٦٣م إجتماع برعاية الرئيس عبدالله السلالة شارك فيه نحو الف شخص من أبناء المناطق الجنوبية الذين كانوا قد التحقوا بقوات الجمهورية وساهموا في الدفاع عنها ، وألقى السلالة خطاباً في الإجتماع (نادى فيه أبناء الجنوب اليمني إلى بدء النضال لتحرير الجنوب وتكوين جبهة تقود النضال المسلح) . «٢٨»

وتم في الاجتماع تشكيل لجنة تحضيرية لإعداد مشروع ميثاق الجبهة ، وقد تشكلت اللجنة برئاسة قحطان الشعبي ، الذي كان مستشار الرئيس السلال ، وعشرة أعضاء ، وتواصلت الجهود والاتصالات لتكوين الجبهة بمشاركة كافة الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية التي توافق على النضال المسلح ، وأسفرت الجهود عن التوصل إلى تكوين الجبهة بإسم (الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل) وتم إعلان تشكيلها في اجتماع موسع بمدينة تعز حضره جمع غفير من ثوار الجنوب يوم ١٩ أغسطس ١٩٦٣م ، وقد تشكلت الجبهة من :-

أ- تنظيم (حركة القوميين العرب):

وكانت الحركة تتبنى الفكر القومي الناصري ، لذلك وصفها الباحث البريطاني (الفرد هاليداي) بعبارة (حركة القوميين العرب الناصرية) «٢٩» وقال عبدالفتاح إسماعيل (كانت العلاقة حينها داخل الحركة الوطنية مشوبة بالخلافات والمشاحنات ، فقد كانت العلاقة بين الناصرية والبعث قد وصلت إلى درجة كبيرة من التوتر ، بينما كانت العلاقة بين حركة القوميين العرب وعبدالناصر علاقة جيدة .. وبسبب العلاقة الجيدة بين الحركة وعبدالناصر .. اضافة إلى نضج الظروف الداخلية .. استطاعت الحركة أن تلتقط مؤشرات النضال التحرري في الساحة وان تدفع به إلى الامام .. وقد أيد عبدالناصر تبني حركة القوميين العرب للكفاح المسلح) وقد (جرى حوار في صنعاء بين حركة القوميين العرب وتنظيمات سياسية سرية وعلنية أخرى لها علاقة طيبة بالحركة، وتم- بمشاركتها- تشكيل الجبهة) «٣٠»

ب- التنظيمات والتجمعات الأخرى:

وهي التي تشكلت منها الجبهة القومية - بالإضافة إلى حركة القوميين العرب - كانت كما وصفها الأستاذ عادل رضا (تجمعات سرية حديثة بدأ مولدها بعد ثورة اليمن وبالذات من مطلع عام ١٩٦٣م وتلك التجمعات والتنظيمات هي :-

- ١- الجبهة الناصرية (عبدالله المجعلي ، ناصرعلوي السقاف) .
- ٢- جمعية الإصلاح اليافعية .
- ٣- المنظمة الثورية لتحرير جنوب اليمن المحتل (عبدالله مطلق) .
- ٤- تشكيل سري للضباط الأحرار في الجيش الإتحادي .
- ٥- تشكيل القبائل (كان أبرز رموزه الشيخ راجح بن غالب لبوزه) .

٢٩ - المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، الفرد هاليداي ، ثورة ٢٦ سبتمبر ، دراسات وشهادات للتاريخ ، ص ٧٧ .
٣٠ - التاريخ العسكري لليمن ، سلطان ناجي ، ص ٢٦٧ .

٦- الجبهة الوطنية (تشكلت في ديسمبر ٦٣م وأنضمت إلى الجبهة القومية).

٧- المنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل.

٨- التنظيم العدني للطليعة الثورية (منظمة الطلائع الثورية بعدن) .

٩- منظمة شباب المهرة (محمد سالم عكوش). «٣١»

وقد تشكل قيادة الجبهة من (٦) أعضاء ينتمون إلى حركة القوميين العرب و (٦) أعضاء من الفئات والتنظيمات الأخرى، وتولى رئاسة الجبهة وأمانتها العامة الأستاذ قحطان الشعبي ، مستشار الرئيس السلال ، الذي كان بمثابة عضو في حكومة الجمهورية ، فساندت حكومة السلال وكذلك مصر عبدالناصر النضال المسلح لتحرير الجنوب الذي إنطلق في ١٤ أكتوبر ٦٣م وتساعد بعد الزيارة التاريخية لجمال عبدالناصر إلى اليمن وخطابه التاريخي في تعز - يوم ٢٤ / ٤ / ١٩٦٤م - الذي قال فيه عبدالناصر (إن بريطانيا يجب أن تحمل عصاها على كتفها وترحل من عدن .. اننا نعاهد الله على هذه الأرض المقدسة ان نطرد بريطانيا من كل جزء من الوطن العربي) وجاء في البيان الختامي عن محادثات الرئيسين عبدالناصر والسلال في تلك الزيارة (ان اهتماماً خاصاً قد وجه خلال هذه المحادثات إلى الجنوب اليمني المحتل ، ويؤمن الرئيسان ان عدن والمحميات لا بد ان يرتفع من فوقها سلطان الاحتلال البريطاني) (أه) .

وقد أدى تصعيد النضال المسلح لتحرير الجنوب إلى عودة وتصعيد التآمر والعدوان على الثورة والجمهورية في الشمال ، فواصلت الجمهورية في الشمال صمودها وانتصارها بمناصرة مصر عبدالناصر ، وأستمر دعم الجمهورية ومصر عبدالناصر للنضال المسلح في الجنوب بقيادة الجبهة القومية .. وأنضمت إلى ساحة النضال في الجنوب منظمة التحرير التي عقدت مؤتمرها التأسيسي بمدينة تعز يوم ١ مايو ١٩٦٥م وتكونت من حزب الشعب الاشتراكي وشخصيات المؤتمر العمالي في عدن وشخصيات من المستقلين ومن السلاطين الذين انضموا إلى صفوف النضال المسلح .

واخذ الانقسام في الصف الوطني يتزايد ، كما أخذت قواعد الجبهة القومية تتذمر من احتكار (حركة القوميين العرب) للجبهة القومية وخروج كثيرين من صفوفها وأصبح دمج القوى الوطنية في جبهة نضالية واحدة مطلباً وطنياً وقومياً دعت إليه حتى جامعة الدول العربية ، فبذلت حكومة الجمهورية ومصر عبدالناصر جهوداً تتوجت بإعلان اندماج فصائل العمل الوطني (الجبهة القومية - منظمة التحرير - المستقلون والوحدويون) في جبهة نضالية واحدة بإسم (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل) في ١٣ يناير ١٩٦٦م وقد ضم

٣١ - ثورة الجنوب ، عادل رضا + الندوة التوثيقية للثورة اليمنية ، مركز الدراسات والبحوث + مقالة : إرماصات الثورة اليمنية ، سالم الحاج ١٩٩٣/١٠/١٤م.

المجلس القيادي لجبهة التحرير (٧) من المستقلين والوحدويين ومنظمة التحرير منهم : عبد القوي مكاوي (مستقل) عبدالله الأصنج (م. التحرير) محمد سالم باسندوه (م. التحرير) عبدالله المجعلي (وحدوي ناصري) أحمد الفضلي وجعل العونلي (سلاطين/م. التحرير) كما ضم المجلس القيادي لجبهة التحرير (٥) من الجبهة القومية - حركة القوميين العرب - منهم: علي أحمد السلامي - طه أحمد مقبل - سالم زين محمد ، وانضم إلى المجلس عبدالفتاح إسماعيل وسيف الضالعي ، بينما إستمر قحطان الشعبي وقبصل عبداللطيف في معارضة الإندماج .. وقد أدى توحيد قوى النضال في إطار جبهة التحرير إلى تصعيد النضال بشكل عظيم في عام ١٩٦٦م وأخذ الإستعمار يحزم إمتعته للرحيل في عام ١٩٦٧م ، وكانت جبهة التحرير والتنظيم الشعبي (الناصري) للقوى الثورية في جبهة التحرير هي القوة الرئيسية في النضال المسلح الذي شاركت فيه أيضاً الجبهة القومية بعد إنسلاخها من جبهة التحرير في ديسمبر ١٩٦٦م ، ولكن أغلب قواعدها إستمرت في جبهة التحرير والتنظيم الشعبي للقوى الثورية بإتجاهه الناصري في إطار جبهة التحرير التي أصبحت أداة القوى اليمنية في نضالها لتحرير الجنوب إلى نوفمبر ١٩٦٧م.

وقد شهد شهر نوفمبر ١٩٦٧م نهاية العهد الأول للثورة والجمهورية ، فأثناء زيارة الرئيس السلال للعراق وقعت حركة ٥ نوفمبر الانقلابية في صنعاء وتم تكوين مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبدالرحمن الارياني الذي كان نائباً للرئيس السلال . يقول الأستاذ عبدالله البردوني (جاء السلال إلى الرئاسة في مطلع الستينيات وهي أرغد مواسم التفجير الثوري .. وجاء الارياني إلى المجلس الجمهوري في شتاء نكسات الثورة العربية بتأثير عدوان حزيران ١٩٦٧م فكانت أنسب لمزاجه الإعتدالي) «٣٢»

وفي اليوم التالي لإنقلاب صنعاء - أي يوم ٦ نوفمبر - أصدرت السلطة البريطانية في عدن تعليماتها إلى الجيش الإتحادي للجنوب العربي ، الذي كان تابعاً لها ، بالإنضمام إلى الجبهة القومية في معركة دامية ضد جبهة التحرير والتنظيم الشعبي للقوى الثورية.. وأسفرت مفاوضات بين بريطانيا والجبهة القومية عن الإتفاق على تسليم الحكم والإستقلال للجبهة القومية .. آنذاك قال الزعيم الخالد جمال عبدالناصر في خطابه يوم ٢٣ نوفمبر ٦٧م (إحنا ذهبنا إلى اليمن لكي ننصر المبادئ لا لنصر الأشخاص .. الآن هناك نظام حكم وطني جمهوري في صنعاء بدون قوات مصرية .. ودلوقتي الإنجليز يمشوا من عدن والوطنيين حيتولوا الحكم .. كنا نتمنى أن يكون هناك إتفاق بين كل العناصر الوطنية حتى يتغلبوا على المرحلة الجاية والصعوبات ، حاولنا بكل الوسائل ولم نوفق.. بخروج الإنجليز انتهى الجهاد الأصغر وبدأ الجهاد الأكبر) «٣٣» وكانت تلك نهاية العهد الأول من عصر فجر الثورة والجمهورية .

٣٢ - اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ، ص ٥٨٩ .
٣٣- خطاب جمال عبدالناصر في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧م .

المبحث الثاني:

العهد الثاني نظامان جمهوريان ورئاستان..

نوفمبر ١٩٦٧م - يونيو ١٩٧٤م

إنجلى شهر نوفمبر ١٩٦٧م عن بداية نظامين جمهوريين في اليمن .. نظام حركة ه نوفمبر ومجلسها الجمهوري في صنعاء برئاسة القاضي عبدالرحمن الارياني .. ونظام الجبهة القومية التي تسلمت الحكم والإستقلال في عدن وأعلنت قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في ٣٠ نوفمبر برئاسة الأستاذ قحطان محمد الشعبي ، وكان كل من النظامين ينتمي إلى الثورة اليمنية ويؤكد التمسك بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية والعمل والنضال في سبيل إعادة تحقيقها ، ولكن غياب الديمقراطية والرغبة في الإنفراد بالسلطة أو بالمزيد من السلطة كان من المعالم الرئيسية لكل من النظامين ، وكان ما يحدث في كل من النظامين والشطرين له صدها وتأثيراته في النظام والشرط الآخر.

وتتمثل أبرز معالم ذلك العهد فيما يلي:

الفترة الأولى : نوفمبر ٦٧م - يونيو ١٩٦٩م

كان نظام حركة ه نوفمبر في الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية) يمثل نهجاً جمهورياً معتدلاً .. يقول الأستاذ عبدالله البردوني (بدأت رئاسة الجمهورية الثانية في صنعاء من نوفمبر ١٩٦٧م تبدي مغايرتها للجمهورية الأولى من ناحية ، وتبدي امتدادها من ناحية أخرى ، فحافظت على إسم الجمهورية وتصالحت مع محاربيها ، وعاكس التشكيل الجمهورية الأولى ، فتشكل مجلس جمهوري بدلاً عن رئيس الجمهورية تحت مبداء (الحكم الجماعي) وتالف ذلك المجلس من أربعة أعضاء : عبدالرحمن الارياني ، الفريق حسن العمري، أحمد محمد نعمان ، محمد علي عثمان ، على أن تكون الرئاسة دورية بين الأربعة ، وترأس الدورة الأولى عبدالرحمن الارياني) «٣٤» .. وما لبث أن شهد النظام إنشقاقات وصراعات وإستقال نعمان من المجلس الجمهوري وزعم في مؤتمر صحفي ببيروت - يوم ٢٣ نوفمبر - (أن الشعب اليمني يريد النظام الملكي وعودة الإمامة) وكان الملكيون والمرتزة قد عادوا إلى تكثيف نشاطهم المسنود من الخارج وسيطروا على صعدة في ١٧ نوفمبر ثم بعض مناطق حجة ثم قاموا بعملية إختراق إلى مشارف صنعاء في ٢٧ نوفمبر فبدأ بذلك حصار السبعين يوماً لصنعاء ، ولكن كافة القوى والعناصر الوطنية الجمهورية تلاحمت في التصدي للحصار والدفاع عن الجمهورية ، وبعثت حكومة الشطر الجنوبي (الجبهة

القومية) قوة ومقاتلين شاركوا في التصدي لحصار السبعين يوماً ، وتوجت ملحمة السبعين بفتح الحصار وانتصار الجمهورية في ٨ فبراير ١٩٦٨م وكان لمصر عبدالناصر مساهمتها في دعم الجمهورية خلال الحصار من خلال تقديم قرض طويل الاجل لحكومة الجمهورية بمبلغ أربعين ألف جنيه إسترليني في ٣٠ ديسمبر ٦٧م ومن خلال حث الاتحاد السوفيتي وبعض الدول العربية على تقديم مساعدات عسكرية في يناير ٦٨م وفيما بعد قال جمال عبدالناصر للفريق حسن العمري قائد ملحمة وانتصار السبعين (إنكم لم تدافعوا عن صنعاء فقط وإنما عن القاهرة أيضاً) «٣٥» وتم لقوات الجمهورية تطهير الطرق في أكتوبر ١٩٦٨م .

وكان من ثمار انتصار السبعين ماتشير اليه د.جلوبو فسكايا قائلة (ان اخفاق وفشل الهجوم الملكي وانتصار الجمهوريين اجبر قادة المملكة السعودية الذين قدموا باستمرار الدعم للملكيين المتمثل في المال والسلاح والمواد وسمحوا للملكيين باستخدام العمق السعودي لانشاء قواعدهم اجبر فشل الهجوم السعودي على اعادة نظرهم فيما يتعلق بالحرب في اليمن ، والتي أصبحت عديمة الجدوى بشكل واضح ، وأصبح من العادة ظهور انباء على صفحات الصحف العالمية تدل على وجود إتصالات سرية بين الرياض وصنعاء . وفي اكتوبر ونوفمبر ١٩٦٨م ذكرت الصحف ان الحكومة السعودية تفكر جدياً في إقامة علاقات مع الجمهورية العربية اليمنية .. ومن خريف ١٩٦٨م اوقفت الجمهورية العربية اليمنية الدعاية المناهضة للسعودية في الصحف والاذاعة .. واخيراً - (مطلع ٦٩م) - أعلنت السعودية بشكل مفتوح عن إستعدادها لوقف دعم الملكيين ، وطالبت كمقابل لذلك ان - يتخذ النظام الجمهوري سياسات معينة).

وقد سقط آخر الأمراء الملكيين قتيلاً برصاص الجمهوريين في صعدة وهو (عبدالله بن الحسن بن الامام يحيى) في ٢٥ / ٧ / ٦٩م وتم لقوات الجمهورية دخول صعدة وتطهيرها في سبتمبر ١٩٦٩م (ولما اوقفت السعودية دعمها للملكيين خلع محمد بن الحسين نفسه ، وتوجه الكثير من أنصار الملكية إلى أوروبا ولبنان). «٣٦»

وعلى صعيد آخر كانت القوى الجمهورية التي ساهمت في ملحمة وانتصار السبعين يوماً تمثل تيارين .. التيار الأول : يتمثل في المجلس الجمهوري وعدد من كبار المسؤولين والضباط والمشاخ بالإضافة إلى حزب البعث .. أما التيار الثاني الذي تم وصفه باليسار فكان يتمثل في عدد من القادة والضباط أمثال رئيس الاركان عبدالرقيب عبدالوهاب ، وحركة المقاومة الشعبية - والنقابات - وحركة القوميين العرب - وشخصيات وتنظيمات

٣٥ - كان العمري رئيس الحكومة وكان من أبرز اعضاء الحكومة في فترة الحصار القاضي عبدالسلام صبره نائب رئيس الوزراء الدكتور/عبدالحاميد ضيف الله (المواصفات) عبدالله بركات الداخلية احمد الرجوعي الدفاع حسن مكي الخارجية وكان لرئيس الاركان عبدالرقيب عبدالوهاب دور بارز في ملحمة وانتصار السبعين يوماً.

٣٦- التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، د/جلوبو فسكايا، ص ١٢١-١٢٢ .

قومية ويسارية ، وأدى غياب التوجه الديمقراطي إلى قيام النظام المتمثل في التيار الأول بضرب العناصر والقوى الجمهورية الموصوفة باليسارية في الحديدة - يوم ٢١ مارس ٦٨م - وإلغاء النقابات العمالية والمهنية .. وجرت سلسلة من الاعتقالات ، كما تم في وقت لاحق إقالة رئيس الأركان .. وفي ٢٤ - ٢٦ يونيو ٦٨م عقدت حركة القوميين العرب في الشطر الشمالي مؤتمراً في "جبله" وحولت نفسها إلى حزب بإسم (الحزب الديمقراطي الثوري اليمني) وأقرت برنامجاً على (أساس ومبادئ الاشتراكية العلمية) وأنها ستعمل على إسقاط النظام من خلال حرب تحرير شعبية .. وفي أغسطس ١٩٦٨م انفجر الصدام ووقعت معركة دامية بين القوات المسلحة في صنعاء (أحداث أغسطس) سقط فيها حوالي خمسمائة قتيل، وجرت اعتقالات واسعة ، وتم نفي ٢٢ من كبار الضباط إلى الجزائر ، وهرب العديد من المدنيين والعسكريين إلى الجنوب ، مما أدى إلى انفجار الخلافات بين النظامين ، وكذلك بعد مقتل عبدالبرقيب عبدالوهاب بصنعاء في يناير ٦٩م وهروب البعض إلى الجنوب ، وبذلك انفرد تيار اليمين والوسط بقيادة المجلس الجمهوري بالحكم في صنعاء ، وتم في مارس ٦٩م تعيين (المجلس الوطني) - كسلطة تشريعية - برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، وجدد المجلس الوطني إختيار القاضي عبدالرحمن الارياني رئيساً للمجلس الجمهوري .

ولم يكن غياب التوجه الديمقراطي في عدن ، أقل منه في صنعاء ، فقد تسلمت الجبهة القومية الحكم والاستقلال بعد أن اشتركت مع الجيش الإتحادي في ضرب وتصفية قوة أصيلة في النضال الوطني هي جبهة التحرير والتنظيم الشعبي للقوى الثورية - الناصري الإتجاه - فسقط مئات القتلى من جبهة التحرير والتنظيم الشعبي وتم اعتقال (١٩٥٠) شخصاً وهرب البعض إلى الشمال . فأنفردت الجبهة القومية بالحكم وأعلنت قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية برئاسة قحطان محمد الشعبي (في ٣٠ نوفمبر ٦٧م) .. وما لبث نظام وتنظيم الجبهة القومية أن انقسم إلى تيارين : أحدهما برئاسة قحطان الشعبي ورئيس الوزراء فيصل عبداللطيف الشعبي .. وتيار تم وصفه باليسار كان من أبرز رموزه سالم ربيع علي وعبدالفتاح اسماعيل ، وكانت قوة التيار الأول تتمثل في (السلطة) بينما قوة التيار الثاني تتركز في التنظيم السياسي الجبهة القومية وتشكيلاتها ، فقام التيار الأول بإعتقال عناصر من التيار الثاني (اليساري) في ٢٠ مارس ٦٨م ، ثم عولج الموقف .. وفي مايو ٦٨م قام تيار اليسار بحركة فاشلة للإستيلاء على السلطة وإنسحب بعض رموزه إلى الجبال وهرب بعضهم إلى الشمال ، ثم عاد الوفاق بين التيارين .. ثم أدى إلتقاء الوسط مع اليسار إلى الإطاحة بقحطان الشعبي ومن معه في حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م وصيرورة سالم ربيع علي رئيساً لمجلس الرئاسة ، فتم اعتقال قحطان الشعبي ومكث بقية حياته في السجن .

الفترة الثانية: ٢٢ يونيو ١٩٦٩م - ١٢ يونيو ١٩٧٤م

منذ حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م أصبحت رئاسة الجمهورية في الشطر الجنوبي ممثلة في (مجلس الرئاسة) كما كانت الرئاسة في الشطر الشمالي ممثلة في (المجلس الجمهوري) ولم يكن كل من مجلس الرئاسة والمجلس الجمهوري تعبيراً وتجسيداً حقيقياً عن (جماعية الحكم) أو عن مبدأ (إن جماعية القيادة خير ضمان من جموح الفرد) «٣٧» بقدر ما كان تعبيراً عن توجهات وإتجاهات كان لا بد من التوفيق بينها ، ويمكن القول بأن سالم ربيع رئيس مجلس الرئاسة كان يمثل (يسار السلطة) وكان محمد علي هيثم ، عضو مجلس الرئاسة رئيس الوزراء ، يمثل خط (الوسط) بينما كان عبدالفتاح اسماعيل ، أمين عام التنظيم السياسي للجبهة القومية يمثل (يسار التنظيم).

اما على صعيد الشطر الشمالي فقد كان تعيين المجلس الوطني - كسلطة تشريعية - برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر - في مارس ١٩٦٩م - يمثل تعبيراً عن إتجاه وقوة اساسية لا يمكن تجاهلها.

وتم في ٥ فبراير ١٩٧٠م تشكيل حكومة برئاسة الأستاذ محسن العيني (أبرز رموز حزب البعث) وبذلك أصبح رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبدالرحمن الارياني ثالث ثلاثة في معادلة النظام ، هم رئيس المجلس الجمهوري ، ورئيس الوزراء (العيني) ورئيس المجلس الوطني (الأحمر) وبتعبير آخر (يمين السلطة) وخط (الوسط) و (يمين التنظيم) لأن المجلس الوطني كان يقوم بمثل ذلك الدور في البداية .. وأسفرت إتصالات النظام مع السعودية وقلول الملكيين عن مباحثات في جدة أسفرت عن إتفاق مصالحة مع الملكيين في مارس ١٩٧٠م وتعيين بعض الملكيين في مناصب الدولة بما في ذلك المجلس الجمهوري والحكومة .. وأعلن محسن العيني في المجلس الوطني بصنعاء يوم ١٦/٤/٧٠م عن ابرام إتفاق مع السعودية .. ثم أعلنت السعودية إعترافها الرسمي بالجمهورية العربية اليمنية في ٢٣/٧/١٩٧٠م.

آنذاك كان الموقف متوتراً بين عدن والرياض منذ المعركة التي سيطرت فيها السعودية على منطقة الوديعة اليمنية وما جاورها في أواخر عام ١٩٦٩م ، كما كان الموقف متوتراً بين عدن وصنعاء بسبب دعم عدن لنشاط بعض التنظيمات اليسارية التي أخذت في القيام بأعمال مسلحة (حرب عصابات) في المناطق الوسطى بإسم (المقاومين الثوريين) بدعوى أن النظام في الشمال نظام رجعي يجب إسقاطه عن طريق (حرب تحرير شعبية) وأن

٣٧ - الميثاق الوطني لصبر عبدالناصر ١٩٦١م .

(وحدة قوى الثورة في الشمال والجنوب مقدمة لإنجاز الوحدة بين شطري اليمن) بينما كان النظام في صنعاء يدعم نشاط عناصر من جبهة التحرير وغيرهم من الذين هربوا إلى الشمال واخذوا يقومون بأعمال مسلحة في أطراف المناطق الجنوبية بدعوى ان النظام في عدن نظام شيوعي يجب اسقاطه لتحقيق الوحدة .. فاشتعلت العديد من مناطق الشطرين بأعمال مسلحة تخريبية وحرب عصابات خلال عام ٦٩ - ٧٠م ولكن هدف الوحدة كان أكبر وأشرف من مثل تلك الوسائل .

وقد جرت في صيف عام ١٩٧٠م أول مباحثات وحدوية بين النظامين حيث وصل إلى مدينة تعز وقد برئاسة محمد علي هيثم ، رئيس الوزراء عضو مجلس الرئاسة ، وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء محسن العيني ورئيس المجلس الجمهوري القاضي عبدالرحمن الارياني وتم الإتفاق على تكوين لجان مشتركة للعمل بالوحدي ، ولكن الفترة التالية - عام ١٩٧١م - شهدت إندفاع النظامين إلى الصدام والإقتتال الذي تحول من الصراع غير المباشر إلى اندلاع حرب بين القوات المسلحة للنظامين (الشطرين) من ٩/٢٦ - ١٣/١٠/١٩٧٢م.

ويمكن أن نرصد هنا المعالم الرئيسية التالية لذلك العهد :

غياب التوجه الديمقراطي الحقيقي في النظامين ، بالرغم من أن صدور الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية في أواخر عام ١٩٧٠م وتشكيل (مجلس الشورى) برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، تم إعتباره توجهاً وانجازاً ديمقراطياً ، فقد نص الدستور على تحريم الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وبات الإنتماء الحزبي خيانة وعمالة ، تأسيساً على المقولة المشهورة للقاضي عبدالرحمن الارياني (نرفض الحزبية سواءً أطلت علينا بمسوح الرهبان أو بقرون الشياطين . الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة) ومن المفارقات أن رئيس الوزراء محسن العيني كان منتمياً لحزب البعث وأن الارياني نفسه كان له إنتماء حزبي قديم إلى حزب الأحرار ، وكان لحزب البعث بالذات تواجدٌ واسعٌ في النظام .. فكان ذلك التحريم يستهدف القوى الأخرى التي استمر النظام في تخوينها ومطاربتها وقمعها .. أما مجلس الشورى فكان تمثيلاً للشعب محل شك .. بل أن سيطرة المشائخ على المجلس - بأكثر من حجمهم المعقول - أدى إلى صيرورة المجلس سلطة موازية للمجلس الجمهوري وساهم في إنفلات الأوضاع وتغيب الدولة المركزية .. وقام النظام في فبراير ٧٣م بتشكيل تنظيم سياسي بإسم (الإتحاد اليمني) تولى رئاسته القاضي عبدالرحمن الارياني بينما تولى منصب الأمين العام عبدالله الأصنع ، ليس إلا لأنه ألد الشخصيات المعادية للنظام في الجنوب ، وقد تم تعيينه وزيراً للخارجية في صنعاء في ٢٣/٨/١٩٧١م ، ولم يكن سجل نظام الجبهة القومية في عدن أفضل في مجال الديمقراطية ، فقد كانت الجبهة القومية التنظيم

السياسي الوحيد ، وكان إقصاء محمد علي هيثم من منصبه (في أواسط ٧١م) دليلاً على غياب التوجه الديمقراطي حتى في صفوف أعلى قيادة التنظيم ، بينما كان القمع والتنكيل نهجاً ثابتاً إزاء الآخرين .

فشل كل من النظامين في إستمالة المعارضين له الذين ينشطون من الشطر الآخر ، أو في القضاء عليهم ، وإشتعال العديد من المناطق بأعمال تخريبية ، وتصعيد التوتر بين النظامين وصولاً إلى حرب ١٩٧٢م .

وقد تم بعد حرب ٧٢م توقيع إتفاقية القاهرة لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية بين الشطرين ، ونصت إتفاقية القاهرة التي تم توقيعها في ٢٨/١٠/١٩٧٢م من قبل رئيسي وزراء الشطرين على قيام (دولة يمنية واحدة لها علم واحد وعاصمة واحدة) وتلى ذلك بيان طرابلس عن مباحثات النظامين برئاسة اليرياني وسالم ربيع في ٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م ، ونص البيان على تسمية دولة الوحدة بإسم الجمهورية اليمنية وعاصمتها صنعاء وتشكيل لجان مشتركة للعمل الوجدوي .. ولكن القوى التي كانت تخشى على مصالحها تمكنت من توتير العلاقة بين الشطرين خاصة بعد إغتيال محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري (٣١/٥/٧٣م) وكان العيني قد إستقال من الحكومة وتم تشكيل حكومة برئاسة القاضي عبدالله الحجري (٦ يناير ٧٣ - مارس ٧٤م) ثم أدى إحتدام الخلاف بين اليرياني والحجري إلى إستقالة الحجري (مارس ٧٤م) وكانت قضية الوحدة في الصميم من ذلك كله .

وشهدت الفترة الأخيرة من ذلك العهد انفلات أجهزة ومؤسسات الدولة ونمو مراكز القوى وانتشار الفساد وغياب الدولة المركزية وإستفحال الصراع بين شخصيات الدولة . وإيماناً من القاضي عبدالرحمن اليرياني رئيس المجلس الجمهوري بمصلحة الوطن تقدم باستقالته إلى مجلس الشورى فقدم الشيخ عبدالله الأحمر استقالته أيضاً كرئيس لمجلس الشورى وتم تقديم الإستقالتين إلى العقيد إبراهيم محمد الحمدي نائب القائد العام للقوات المسلحة وقادة الجيش في ١٣ يونيو ٧٤م وبذلك أشرق عهد جمهوري جديد .

المبحث الثالث :

العهد الثالث من عصر فجر الثورة والجمهورية

١٢ يونيو ١٩٧٤ - ٢٦ يونيو ١٩٧٨ م

كان عهد حركة ١٣ يونيو بقيادة الرئيس إبراهيم محمد الحمدي عهداً متميزاً ونموذجاً رائداً في مسيرة الثورة والجمهورية ، وقد ميزه الأستاذ عبدالله البردوني بأنه عهد (الجمهورية الثالثة).. وكما قال البردوني (تؤكد كل البراهين التاريخية أن حركة يونيو أعادت الدورة الدموية إلى عروق ثورة سبتمبر ، وأن الحماس الجماهيري الذي انتقد صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر تاجع أعنف صبيحة الثالث عشر من يونيو ٧٤م) . «٣٨»

لقد كان من أبرز المعالم إن عهد حركة ١٣ يونيو ورئاسة الحمدي لم يأت عن طريق إنقلاب على السلطة الحاكمة وإنما جاء باختيار ورضا السلطة التي كانت تحكم البلاد ، وهو أمر غير معهود عبر التاريخ ، فقد استدعى القاضي عبدالرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري أبرز رؤوس السلطة والمشائخ ذوي النفوذ الواسع - والذين كان الصراع قد تفاقم بينه وبينهم - وأبلغهم إنه عقد العزم على تقديم إستقالته ، وان الإستقالة هذه المرة جادة وليست تهديداً ، وان من مصلحة البلد تقديم إستقالة جماعية ، أو أن يقدم كل منهم إستقالته على النحو الذي تم الإتفاق عليه .

وبالفعل قدم الارياني إستقالته وبالتالي إستقالة المجلس الجمهوري «٣٩» إلى رئيس مجلس الشورى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، فأرفقها رئيس مجلس الشورى بإستقالته ، وتم توجيه الإستقالتين بمذكرة خطية من الشيخ عبدالله الأحمر فيما يلي نصها :-

(الاخ العقيد إبراهيم محمد الحمدي وقادة الجيش حياكم الله .. حيث قدم القاضي عبدالرحمن الارياني إستقالته من المجلس الجمهوري إليّ بصفتي رئيساً لمجلس الشورى.. صدرت الإستقالة اليكم لإعلانها.. وانا من جانبي أقدم إليكم إستقالتي من رئاسة مجلس الشورى.. وذلك اخلاصاً مني لتجنب البلاد من الأزمات ولكي لا يقال اننا هواة مناصب ومختلفين على المناصب ونحملكم مسئولية الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد والسير بها إلى الافضل والله يوفقكم والسلام عليكم) . «أه»

وفي نفس السياق قدم إستقالته كل من الشيخ سنان أبو لحوم محافظ الحديدة والشيخ أحمد علي المطري الذي كان يمثل ثقلاً هاماً في مجلس الشورى ، ولم يكن ماحدث

٢٨- اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ، ص ٥٩٢ ، ٦٠١ و ص ٤٥٩ .
٢٩- كان المجلس الجمهوري قد إقتصر على رئيس المجلس وعضواً واحداً ، بعد اغتيال محمد علي عثمان (مايو ٧٢م) وإستقالة الحجري رئيس الحكومة (مارس ٧٤م).

عبارة عن إستقالة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فحسب وإنما كان في ذات الوقت إختياراً للحمدي يتجلى في توجيه الإستقالة بإسم (العقيد إبراهيم محمد الحمدي وقادة الجيش) «٤٠» كما يتجلى بوضوح أكثر في عبارة (ونحملكم مسؤولية الحفاظ على الأمن والإستقرار في البلاد والسير بها نحو الأفضل) وهي عبارة ترادف إختياره لقيادة البلاد ورئاسة الجمهورية .

لقد كان الحمدي قائداً عسكرياً ومثقفاً وحدوياً .. تلقى تعليمه بالمدرسة التحضيرية بصنعاء - مستوى ثانوي - وألتحق بكلية الطيران التي كان مديرها الزعيم عبدالله السلال عام ١٩٥٩م .. وساهم في الدفاع عن الثورة والجمهورية و ملحمة السبعين يوماً.. وتولى منصب وكيل وزارة الداخلية عام ٦٧م ثم عين قائداً لمعسكر العاصفة عام ٦٩م .. ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء للشئون الداخلية في ١٨ سبتمبر ١٩٧١م ، مما جعله أكثر التصاقاً بالمؤسسات والحياة المدنية وأكثر قدرة على تشخيص واقع المجتمع ، وساهم بذور اساسي في تأسيس الحركة التعاونية وإنعقاد مؤتمر تأسيس الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير .. ولكن النقطة الهامة في تلك الفترة كانت مشروع القوات المسلحة للتصحيح المالي والإداري الذي قدمه الحمدي إلى المجلس الجمهوري عام ١٩٧٢م بإسم القوات المسلحة ، فقد كان تقديم المشروع والتوجيه من رئيس المجلس الجمهوري بإعلانه أول إقراراف بالفساد والإنفلات ، وكان في ذات الوقت مؤشراً على بروز قوة جديدة معارضة للنظام من داخل النظام نفسه وتتمثل في الحمدي والذين معه ، ولم يعد الحمدي نائباً لرئيس الوزراء للشئون الداخلية في حكومة القاضي عبدالله الحجري (يناير ٧٣ - مارس ٧٤م) وإنما تم تعيينه في منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة (وكان ذلك التحول لا يشي بخطر ، لأن الحمدي مضغوط بين موقعين موالين للسلطة : موقع القائد العام (محمد الارياني) وموقع رئيس الأركان (حسين المسوري) فتوهم البعض أن مد (الحمدي) قد انحصر بين حائطين ، ولكنه أخذ يقوي علاقاته بسائر الضباط من وراء ظهر القيادة ورئاسة الأركان) وكانت علاقة الحمدي بعدد من القادة والضباط أقرب إلى التنظيم السري بينما لم تكن كذلك مع فريق القادة والضباط ذوي الإرتباط والولاء الوثيق بشخصيات السلطة وإنما كانت العلاقة معهم أقرب إلى العلاقة العامة ، ولقد كان هناك شعور بأن الحمدي يتزعم تشكيلاً او توجهاً واسعاً داخل الجيش وخارجه ، وكان ذلك التشكيل أو التوجه أقرب إلى وصف (المعارضة) فكان تقديم إستقالة المجلس الجمهوري ومجلس الشورى إلى الحمدي يمثل نوعاً من تسليم الحكم من السلطة إلى تلك المعارضة .

٤٠- كان القائد العام للقوات المسلحة آنذاك العميد محمد عبدالله الارياني ، وكان الحمدي نائب القائد العام للقوات المسلحة .

وغني عن البيان أن الأحزاب والتنظيمات السياسية كانت محظورة بموجب دستور ١٩٧٠م ولكنها كانت موجودة بشكل غير علني ومن بينها التنظيم الوحدوي الناصري الذي كان تنظيماً سرياً بإسم (تنظيم الطلائع الوندوية اليمينية) «٤١» ولم يكن الحمدي ملتزماً للتنظيم منذ البداية ولكنه كان من التيار الوندوي وتتفق قناعاته الفكرية مع فكر عبدالناصر ، وجرى أول لقاء بين ممثلي قيادة التنظيم وبين الحمدي في منزل الحمدي يوم ٣ يونيو ١٩٧٤م ، فاتفقت وجهات النظر الفكرية ، وبذلك بدأت علاقة الحمدي بالتنظيم الوندوي الناصري الذي أيد حركة ١٣ يونيو بشئى الوسائل وأصدر بياناً في القاهرة «٤٢» بتأييد الحركة باعتبارها (إمتداداً لثورة ٢٦ سبتمبر وإنتصاراً لأهدافها الوطنية والقومية). ولم يعرف أحد من أعضاء التنظيم الناصري بإنتماء الحمدي للتنظيم إلا في (المؤتمر الوطني العام الخامس للتنظيم) - في ١٥/٤/١٩٧٦م - حيث حضر الرئيس الحمدي ذلك المؤتمر (السري) وشارك بفعالية في أعمال المؤتمر ، وأنتخب المؤتمر أعضاء اللجنة المركزية للتنظيم ومن بينهم الحمدي كما إنتخبته اللجنة المركزية عضواً للقيادة التنفيذية للتنظيم، وكان مثلاً للالتزام التنظيمي والمشاركة الفعالة في تنفيذ أنشطة وقرارات التنظيم بقدرة تنظيمية وفكرية نادرة المثل. «٤٣»

لقد إستهل الحمدي عهد حركة ١٣ يونيو بتوديع القاضي عبدالرحمن الارياني، رئيس المجلس الجمهوري المستقيل ، وداعاً رسمياً في مطار صنعاء حيث توجه الارياني إلى دمشق التي إستقبلته إستقبالاً رسمياً .. فكان قيام الحمدي بتوديع الارياني وداع الرؤساء تعبيراً عن أخلاقيات الرئيس إبراهيم محمد الحمدي الذي وصفته صحيفة السفير اللبنانية في أكتوبر ٧٧م بقولها (كان الحمدي نسيجاً خاصاً من الزعامات العربية الكفوة وحكماً وطنياً .. إستطاع أن يتصدى لأعباء نأى وسينوء سواء عن حملها) وقالت الباحثة السوفيتية د.جلوبو فسكايا (إن عملية بناء الدولة المركزية الحديثة في الجمهورية العربية اليمينية بدأت منذ قيام حركة ١٣ يونيو برئاسة الحمدي). «٤٤»

لقد حقق عهد حركة ١٣ يونيو برئاسة إبراهيم الحمدي انجازاً كبيراً في بناء الدولة المركزية الحديثة وفي مجال النهضة التنموية والإقتصادية .. ولكن ما قد يثير الجدل هو المسألة الديمقراطية التي ينظر إليها البعض من زاوية تجميد وحل مجلس الشورى ومن زاوية الموقف من الأحزاب والتنظيمات السياسية وبعض الإتجاهات والشخصيات

٤١- تأسس التنظيم الناصري ، تنظيم الطلائع الوندوية ، في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٥م ، وكان من شخصياته القيادية عيسى محمد سيف ، الأمين العام ، عبدالسلام مقيل ، عبدالفتاح البصير ، سالم السقاف ، عمر الوصابي ، محمد الربادي ، عبدالله عبدالعالم ، ماشم علي عابد ، عبدالغني ثابت ، وكانت (رابطة الطلاب اليمنيين) في القاهرة تابعة للتنظيم .
٤٢- صدر البيان في ١٥/٩/١٩٧٤م بإسم رابطة الطلاب اليمنيين في القاهرة .
٤٣- من يجرؤ على الكلام ، بول فندلي ، ص ١٨ .
٤٤- التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمينية ، د. جلوبو فسكايا ، ص ٢٢٩ .

السياسية ، والواقع أن الإتجاهات والقضايا الأساسية في مسألة الديمقراطية - آنذاك - تستلزم وقفة خاصة .

لقد كانت الأحزاب والتنظيمات السياسية محظورة بموجب الدستور ، وكانت المنطلقات الفكرية لقيادة حركة ١٣ يونيو تنسجم مع الخيار الديمقراطي في الفكر القومي العربي الناصري المتمثل في خيار التنظيم السياسي لقوى الشعب وليس التعددية الحزبية التي لم يكن الواقع مهياً لها - آنذاك - ولا حكم الحزب الواحد ، وقد عبرت الحركة عن ذلك الخيار في البيان رقم (١٢) لمجلس القيادة والذي نص على (.. العمل على ايجاد تنظيم سياسي نابع من القاعدة الجماهيرية والواقع الشعبي). «٤٥»

لكن الأحزاب والتنظيمات كانت موجودة بشكل غير علني ، وكانت تشارك في الحكم ، وكان أهمها وذات الوجود الحقيقي :-

١- التنظيم الوحدوي الناصري :

كان تنظيماً سرياً بإسم (تنظيم الطلائع الوحدوية اليمنية) وكان التنظيم مشاركاً في الحكم بشكل فعال ، فمن بين أعضاء مجلس القيادة الذي هو (رئاسة الجمهورية) كان منتصباً للتنظيم كل من الرئيس إبراهيم محمد الحمدي (عضو اللجنة المركزية والقيادة التنفيذية للتنظيم) والمقدم عبدالله عبدالعالم (عضو اللجنة المركزية للتنظيم) «٤٦» وكان الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني منسجماً مع توجهات وفكر القيادة ، وقد اتاحت أحداث لاحقة معرفة أسماء عدد من الشخصيات الناصرية امثال عبدالسلام مقبل وزير الشؤون الإجتماعية والعمل والشباب - عبدالفتاح البصير أمين عام إتحاد المغتربين - سالم السقايف نائب رئيس جامعة صنعاء ثم مدير مكتب رئاسة الدولة - عمر الوصافي وكيل وزارة التربية والتعليم - عبدالله سلام الحكيمي وكيل وزارة الاعلام ، بينما ادت تطورات ما بعد عهد الحمدي إلى اسدال الستار على كثير من الأسماء وانقطاع وانتهاء التزامهم للتنظيم سواء من المدنيين او من القادة العسكريين او من الوزراء والمسؤولين.

٢- حزب البعث العربي الاشتراكي :

كان لشخصيات حزب البعث مشاركة واسعة في عهد نظام ٥ نوفمبر، وقد حرصت حركة ١٣ يونيو على اشتراك البعثيين في الحكم وفي تصحيح الأوضاع الفاسدة وبناء الدولة المركزية ، فتم تعيين عدد منهم في عضوية مجلس القيادة واسناد رئاسة الحكومة إلى

٤٥- قرار مجلس القيادة رقم (١٢) لسنة ١٩٧٤م.
٤٦- اخبرني عبدالله عبدالعالم أن المقدم احمد الغشمي ايضا التزم للتنظيم الناصري من خلال لجنة عسكرية سرية للتنظيم برئاسة الحمدي ، ولكن التزام الغشمي لم يكن عن قناعة فكرية ، وقد قامت اللجنة العسكرية بالزام العديد من القادة العسكريين عام ٧٦ - ٧٧ م .

محسن العيني في بداية عهد ١٣ يونيو ، ولكن بعض الشخصيات والقادة المنتمين إلى حزب البعث لم ينسجموا مع قيادة وتوجهات العهد الجديد، وربما لم تنسجم القيادة والتوجهات معهم ، فاستقالوا أو أقيلا من مناصبهم (أمثال محسن العيني - درهم أبو لحوم - علي أبو لحوم - ... الخ) بينما انسجم فريق من البعثيين مع العهد الجديد وشاركوا في مسيرة التصحيح وبناء الدولة المركزية ، ومنهم حسين المقدمي أمين عام اللجنة العليا للتصحيح - علي لطف الثور - سعيد الحكيمي - وغيرهم كثر.

وقد حاول جناح صغير من حزب البعث الترتيب لانقلاب ضد الحمدي، و يبدو أنهم اتصلوا بالغشمي، وكان الغشمي هو الذي كشف للرئيس الحمدي ذلك التخطيط البعثي للانقلاب «٤٧» واكتفى الحمدي بفصل بعض الضباط البعثيين ، واعتقال وتوقيف البعض ، ثم الافراج عنهم ، دون سفك قطرة دم واحدة .

٣- التنظيمات اليسارية (الجبهة الوطنية الديمقراطية):

كانت التنظيمات اليسارية قد تبلورت في خمسة تنظيمات شاع وصفها بالماركسية ، وهي:

(أ)- الحزب الديمقراطي الثوري اليمني ، وهو في الاصل فرع حركة القوميين العرب في الشطر الشمالي ثم تحول إلى الحزب الديمقراطي وتبنى (الإشتراكية العلمية) في ٢٦ يونيو ١٩٦٨م وهرب العديد من المنتمين اليه إلى عدن بعد أحداث اغسطس ٦٨م ويناير ٦٩م.

(ب)- المقاومون الثوريون (امتداد لحركة القوميين العرب وشخصيات من المقاومة الشعبية كانوا قد هربوا إلى عدن ثم بدأوا بأعمال مسلحة في المناطق الوسطى) .

(ج)- حزب العمل .

(د) - الطليعة الشعبية (بعث سورّي) .

(هـ)- الإتحاد الشعبي الديمقراطي.

وكان النشاط المسلح بإسم (المقاومين) في المناطق الوسطى هو المظهر العلني لتواجد تلك التنظيمات اليسارية المسنودة من النظام في الشطر الجنوبي ، حيث شكلت تلك التنظيمات تحالفاً بإسم (الجبهة الوطنية الديمقراطية) في ١١ فبراير ١٩٧٦م وكانت الأعمال المسلحة (التخريبية) في المناطق الوسطى تسبب علاقة العنف بين عهد حركة ١٣ يونيو وذلك الإتجاه في البداية ، ثم ادت تطورات العلاقات والخطوات الوجدانية بين الشطرين برئاسة

الحمدي وسالم ربيع علي والانجازات الوطنية للحمدي إلى تجاوب الجبهة مع انجازات وتوجهات الحمدي و إيقاف الأعمال المسلحة وأسفرت الحوارات والإتصالات عن نتائج إيجابية ، وكان هناك العديد من شخصيات التنظيمات اليسارية (الماركسية) المتواجدة والمشاركة في الحكم وفي مؤسسات الدولة بصنعاء امثال الأستاذ عبدالحفيظ بهران ، أمين عام إتحاد التعاونيات ، او من شخصيات التيار اليساري امثال د. حسن مكي وأحمد دهمش في الحكومة.

٤- جماعة الإخوان المسلمين والإتجاه الاسلامي السياسي:

كانت جماعة الإخوان المسلمين مجدودة العدد ولكن المنتمين والمتحاطفين مع إتجاه الاسلام السياسي لم يكن عددهم قليلاً .. وقد اعتبرت حركة ١٣ يونيو ذلك الإتجاه جزءاً من الواقع السياسي الذي تم التعامل معه بإيجابية ، فكان هناك العديد من شخصيات جماعة الإخوان المسلمين والإتجاه الاسلامي السياسي في سائر التشكيلات يشاركون في الحكم وفي اللجان ، بل وسمح الحمدي بتأسيس معاهد علمية وهيئة عامة للمعاهد العلمية وأصدر قانوناً بذلك ، وأشاد الرئيس الحمدي في خطاب رسمي بالقاضي يحي الفسيل الذي كان من أبرز شخصيات الإخوان والإتجاه الاسلامي السياسي «٤٨».

وكانت سائر الأحزاب والتنظيمات والتيارات والقوى السياسية - بصفة عامة - متواجدة ومشاركة في الحكم ومؤسسات الدولة ، وفي شرف بناء النهضة اليمنية الحديثة والدولة المركزية ، وكان للمستقلين أيضاً اسهامهم الوافر في سائر المجالات .

- ان التوجه الاساسي لعهد حركة ١٣ يونيو برئاسة إبراهيم الحمدي كان (العمل على ايجاد تنظيم سياسي نابع من القاعدة الجماهيرية والواقع الشعبي) . ويتفق ذلك مع إتجاه بيان التنظيم الوجدوي الناصري (تنظيم الطلائع الوجدوية) الذي صدر في ١٥/٩/١٩٧٤م ، وتضمن البيان عدة نقاط من بينها على صعيد العمل السياسي : (ضرورة ايجاد تنظيم شعبي وطني تحتشد فيه كل الامكانيات البشرية الوطنية القادرة على اسس من الوعي .. وان تتوفر لهذا التنظيم المقومات الرئيسية المطلوبة .. وصياغة برنامج وطني محدد) «٤٩» وكان المقصود بعبارة (برنامج وطني) هو (ميثاق وطني) على غرار الميثاق الوطني لمصر عبدالناصر .. وقد أصدر الرئيس إبراهيم الحمدي قرار مجلس القيادة رقم ٨٦ بتشكيل (لجنة مؤقتة لاعداد مشروع برنامج العمل الوطني).

وقد نص القرار على ان تتولى اللجنة (وضع مشروع برنامج شامل للعمل الوطني

٤٨ - خطاب الحمدي في المؤتمر الاول للتصحيح ، ١٦ يونيو ١٩٧٦م.
٤٩ - سنرات مجيدة من عمر الثورة اليمنية ، محمد العفيف.

على ضوء استعراض متجرد لكل تجارب الماضي بسلبياتها وإيجابياتها ، وعلى ضوء دراسة موضوعية لطبيعة الواقع اليمني ، مسئلة عقيدة الشعب وتطلعاته - الوطنية والقومية - وأرادته في تغيير الواقع المتخلف ، واعطاء تصور شامل لدولة اليمن الحديثة القادرة على خلق يمن الازدهار والتقدم) ، وينص القرار على تشكيل اللجنة من ٣٩ شخصاً يمثلون كافة التنظيمات والقوى والاتجاهات السياسية والاجتماعية من بينهم :

عبدالعزیز عبد الغني - عبدالسلام مقبل - محمد الربادي - عبدالله البركاني - اسماعيل الوزير - عبدالله حسين الأحمر - سنان أبولحوم - أحمد علي المطري - علي صغير شامي - نعمان قائد راجح - د.حسن مكي - أحمد دهمش - علي لطف الثور - أحمد الرحومي - عبدالله حمران - عبدالسلام العنسي - عبدالسلام خالد - عبد الملك الطيب - محمد الرباعي - عبدالقادر عبدالله.

وقد ادى الاهتمام بأولويات بناء الدولة المركزية والتصحيح عام ٧٦/٧٥م إلى عدم اكمال تلك اللجنة لمهمتها ، ولكن الفكرة والاتجاه إلى تنفيذها ظل ثابتاً .. ولما تم تشكيل لجنة الاعداد للمؤتمر الشعبي في فبراير ١٩٧٧م كان من المهام المناطة بها - كما جاء في وثائق اللجنة - (انجاز ودفع قضية الميثاق الوطني) مما يدل على استقرار الرأي بتسمية مشروع برنامج العمل الوطني بإسم الميثاق الوطني .

اما على صعيد التنظيم السياسي - الشعبي - فقد تمثل التنفيذ والتوجه في التالي :-

١- اللجنة العليا للتصحيح ولجان التصحيح الأساسية والفرعية :

التي تكونت في سائر الأجهزة والمؤسسات وكافة النواحي والمحافظات منذ اكتوبر ١٩٧٥م ، وإنعقد المؤتمر الأول للتصحيح في ١٦ يونيو ١٩٧٦م حيث كما قال البردوني (حول الحمدي مشروع التصحيح إلى لجان تصحيح تراءت كتتنظيم سياسي) وانه - في عهد الحمدي - (بدت لجان التصحيح كتتنظيم مخيف) ويتمثل دور لجان التصحيح على صعيد الديمقراطية في أنها - كما قال حسين المقدمي أمين عام اللجنة العليا للتصحيح - ان لجان التصحيح (.. أفسحت المجال لجماهير الشعب متمثلة في طلائعه الواعية لممارسة سلطة الرقابة الشعبية على مختلف أجهزة الدولة) وأعلن في ١٣ يونيو ١٩٧٧م إنه سيتم الاعداد لانتخابات لجان التصحيح ، وجاء في وثيقة بملف الأستاذ عبدالسلام مقبل تحديد مهام المؤتمر الشعبي العام الأول بست نقاط منها (أهمية إنتقال تجربة التصحيح إلى تطبيق الديمقراطية في إنتخاب اللجان من القاعدة إلى القمة) .

٢- تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام :

تم تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام في إجتماع مجلس القيادة برئاسة الحمدي يوم ٩ فبراير ١٩٧٧م بمدينة الحديدة «٥٠» وقد نص القرار على تشكيل اللجنة من ١٥ شخصاً، وتولى رئاستها القاضي عبدالله الحجري «٥١» ثم حسين المقدمي، أمين عام اللجنة العليا للتصحيح، وقد صرح المقدمي - في ١٣ يونيو ٧٧م - (إن الشعب بمختلف فئاته سيشترك في المؤتمر الشعبي وسينعقد المؤتمر الشعبي (الأول) بالحديدة في ١٥ نوفمبر ٧٧م .. (وعن) الخطوط العريضة لأعمال المؤتمر الشعبي) قالت صحيفة الثورة (إن من الخطوط العريضة لأعمال المؤتمر الشعبي :- الوضع السياسي - والديمقراطية - وتجربة التعاون .. والبناء الشعبي .. وهو البناء المتمثل في التعاونيات ولجان التصحيح والنقابات والجمعيات والنوادي ، وجميع قوى الشعب مستقبلاً ، فالمؤتمر الشعبي خطوة هامة في طريق ثورة سبتمبر وتحقيق المزيد من الديمقراطية) «٥٢» ويضم ملف خاص بالاستاذ عبدالسلام مقبل عن أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام - آنذاك - عدة وثائق منها وثيقة حددت مهام المؤتمر الشعبي بست نقاط من بينها (إنجاز ودفع قضية الميثاق الوطني).

وتشمل الوثائق أسماء الأعضاء الذين سيتكون منهم المؤتمر الشعبي العام (الأول) وهم:

أ - أعضاء الهيئات الإدارية لهيئات التعاون المنتخبين من الجمعيات العمومية.

ب- اللجان الأساسية للتصحيح.

ج - هيئات النقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية والاندية الرياضية.

د- شخصيات من موظفي الدولة والقوات المسلحة والمشائخ والاعيان ، وكان من المقرر أن ينعقد المؤتمر الشعبي (الأول) بمدينة الحديدة في ١٥ نوفمبر ١٩٧٧م.

وعلى صعيد البرلمان (السلطة التشريعية) فإن تجميد ثم حل مجلس الشورى لا يمثل التوجه الأساسي لحركة ١٣ يونيو وعهد الحمدي ، فتجميد المجلس يوم قيام الحركة كان أمراً طبيعياً يرتبط باستقالة الشيخ عبدالله الأحمر رئيس المجلس وإقترانها باستقالة رئيس المجلس الجمهوري وبداية العهد الجديد ، وبصرف النظر عن استمرار مجلس الشورى لفترة من الوقت ، وعن كون غالبية المجلس من المشائخ وشخصيات قبلية ، فإن قرار مجلس القيادة في ٢٢/١٠/٧٥م بحل مجلس الشورى إستند إلى (إنهاء المدة الإضافية الممنوحة للمجلس). وكان الإتجاه الأساسي في هذا الصدد هو إجراء إنتخابات نيابية

٥٠ - صحيفة الثورة ، العدد ٢٨٦٨ ، ٩ / ٢ / ١٩٧٧ .
٥١ - اغتيال القاضي عبدالله الحجري في ١٠ / ٤ / ١٩٧٧ .
٥٢ - صحيفة الثورة ، العدد ٢٩٩٢ ، ١٣ / ٧ / ١٩٧٧م .

ديمقراطية بحيث يكون المجلس النيابي ممثلاً حقيقياً للشعب .. وتم إجراء التعداد السكاني لأول مرة في تاريخ البلاد ، وتم إصدار قانون إنتخابات مجلس الشورى ، وتم تشكيل اللجنة العليا للإنتخابات ، وكانت تلك الخطوات الواضحة من اسباب اقتناع الشيخ عبدالله الأحمر بالعودة من قريته إلى صنعاء في فبراير ٧٧م - بعد فترة خلاف مع الرئيس الحمدي. فقد أصبحت سلطة الدولة المركزية منبسطة في أرجاء البلاد ، وأنتهت مراكز النفوذ السابقة ، وأضحى الطريق مفتوحاً لإجراء إنتخابات نيابية سليمة ووجود برلمان يمثل الشعب تمثيلاً عادلاً وأصديقاً.. بما في ذلك المشائخ الذين سيكون لهم تواجدهم الطبيعي المستمد من الواقع الإجتماعي، وليس من أشياء أخرى، ويتبين من ذلك كله أن توجهات عهد حركة ١٣ يونيو في مجال الديمقراطية كانت جيدة، وإن ما تحقق من النهضة الحديثة كان كبيراً ، وفوق ذلك كله كان يوم إعادة تحقيق الوحدة اليمنية قد اقترب .

معالم التطورات في الشطر الجنوبي :

لقد إقترن عهد حركة ١٣ يونيو برئاسة الحمدي في الشطر الشمالي ببداية تحول إيجابي في توجهات عهد حركة ٢٢ يونيو في الشطر الجنوبي برئاسة سالم ربيع علي الذي يصفه (بول فندلي) قائلاً بأنه - أي سالم ربيع - (.. رجل مديد القامة ، قوي البنية ، هو في الأربعين من عمره ، وقد خالط شعره الأسود بعض البياض ، اسمر البشرة ، جليل في مشيته ومجلسه، يتكلم بصوت ناعم ، وتلمع سنانه الذهبيتان كلما إنشق فمه عن إبتسامة رقيقة) «٥٣» ولعل ما قد يثير دهشة البعض هو قول بول فندلي (ان سالم ربيع كان اقل زمرة الحاكمين الثلاثة جنوباً نحو الماركسية) والواقع ان (فندلي) التقى بسالم ربيع في أواسط عام ٧٤م وفي عام ١٩٧٧م فهو يقصد سالم ربيع في تلك الفترة الثانية من عهده التي تزامنت وتوافقت مع عهد الحمدي وليس الفترة الأولى ٦٩ - ٧٤م التي بدأت بعد الإطاحة بالرئيس قحطان الشعبي في ٢٢ يونيو ٦٩م.

لقد إتسمت الفترة الأولى بالإندفاع في إتجاه (الإشتراكية العلمية) والظن بانها طريق التقدم وتحقيق الأمال ، فصدر في نوفمبر ٦٩م قانون تأميم الشركات والمصارف ، ثم قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٧٠م ، وبدأت في أكتوبر ٧٠م عملية تحريك ما سمي إنتفاضات الفلاحين ، وصودرت أراض وممتلكات، وكان وجود محمد علي هيثم في الحكم كعضو لمجلس الرئاسة ورئيس للوزراء يمثل ضماناً من المبالغة في الجنوح والتطرف اليساري ، كما كان عامل توازن بين موقع سالم ربيع رئيس الدولة وعبدالفتاح إسماعيل أمين عام التنظيم،

٥٢ - من يجرؤ على الكلام ، السيناتور الأمريكي بول فندلي ، ص ٦٦- ١٨ ، الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.

وقامت حكومة هيثم بوضع خطة ثلاثية للتنمية (٧١-٧٤م) كما سعى هيثم إلى تحسين العلاقات مع النظام في الشمال أثناء زيارته ومباحثاته الودية في صيف عام ١٩٧٠م ، ولم تصل العلاقات مع المعسكر الاشتراكي الشيوعي إلى الارتباط الكامل، وفي أواسط عام ١٩٧١م تم إزاحة محمد علي هيثم من منصبه - (وإنضم فيما بعد إلى صف المعارضة في الخارج) - وبات على ناصر محمد رئيساً للحكومة ، فاستمرت وتصاعدت عملية الجنوح إلى الاشتراكية العلمية وتعمقت إرتباطات النظام بموسكو ، ووقعت حرب ١٩٧٢م بين الشطرين ، واستمر النظام في دعم نشاط (المقاومين/الجبهة الوطنية) في الشمال، ودعم نشاط جبهة تحرير ظفار في عمان ، وغير ذلك من السياسات الداخلية والخارجية للفترة الأولى من رئاسة سالم ربيع .

ومنذ عام ٧٤/٧٥م بدأ نوع من التحول الجذري في تفكير سالم ربيع ، بحيث وصفه (بول فندلي) بأنه (أقل زمرة الحاكمين الثلاثة جنوحاً نحو الماركسية) والمقصود بالحاكم الثلاثة سالم ربيع رئيس الدولة وعبدالفتاح إسماعيل أمين عام التنظيم وعلي ناصر محمد رئيس الحكومة ، ويبدو أن مرارة الواقع وسنوات التجربة أقتنعت سالم ربيع بعدم صواب سياسات وجنوح الفترة الأولى ، ويمكن أن نلمس معالم التحول في الفترة الثانية من رئاسة سالم ربيع التي تزامنت مع رئاسة الحمدي للشطر الشمالي في الوقائع التالية :

أ- على الصعيد الداخلي :

عارض سالم ربيع علي إتجاه الأمانة العامة للتنظيم (عبدالفتاح والذين معه) بتحويل التنظيم السياسي الجبهة القومية إلى (حزب اشتراكي - ماركسي الفكر) وأعتبر ذلك إستفزازاً لا مبرر له للدول المجاورة ، كما عارض إنشاء معهد حزبي لتخريج الكوادر الاشتراكية العلمية (الماركسية) ولم يوافق على توحيد التنظيم السياسي للجبهة القومية مع الجبهة الوطنية (الشمالية) وأعتبر ذلك عائقاً في طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية .. وقد كتب عبدالفتاح إسماعيل - فيما بعد - عن أسباب الإختلاف مع سالم ربيع والذين معه قائلاً (.. كان هناك حماس فياض لإقامة الحزب الاشتراكي، وكان هناك - في المقابل - طرح يشوبه شيء من المزايدة والحماس اللفظي على شكل تساؤل عن تسمية الحزب وكلام عن إيديولوجية الاشتراكية العلمية وعن دكتاتورية البروليتاريا ، ووقفت تلك العناصر ضد تشكيل وقيام الحزب الاشتراكي) وأن اليسار الانتهازي - والمقصود سالم ربيع - (عارض - أيضاً - إنشاء مدرسة حزبية لتخريج الكوادر .. وضرب مسألة التحولات الإجتماعية عبر الصراع الطبقي.. وبذل جهده للحيلولة دون تحقيق وحدة العمل الوطني .. وبذل محاولات أخرى متعددة لجعل التنظيم واجهة شكلية) كذلك تذكر وثائق الحزب (أن اليسار الانتهازي وقف ضد قيام الحزب الاشتراكي اليمني) فاستمر التنظيم السياسي الجبهة القومية طيلة عهد سالم ربيع .

ب- على الصعيد الخارجي :

لم يعد سالم ربيع متحمساً للإرتباط الكامل بالمعسكر الإشتراكي الشيوعي وتعميق ذلك الإرتباط ، أو كما قال عبدالفتاح إسماعيل (لم يبد اليسار الإنتهازي النية الصادقة تجاه العلاقة مع البلدان الإشتراكية وتعميقها) ويبدو أن الرئيس سالم ربيع أخذ يدرك أن ذلك التوجه لم يجلب سوى المزيد من المعاناة والتخلف ، وأن آمال التقدم الإقتصادي والتنمية التي كانت معقودة على ذلك التوجه لم تتحقق ، وأن هدف الوحدة بات أبعد عن التحقق ، وأن التوتر والصراع مع الدول المجاورة وحتى مع (الإمبريالية العالمية) يتنافى مع مصلحة الوطن .. يقول (بول فندي) إنه لما وصل إلى عدن - في ربيع ١٩٧٤م في مهمة تتعلق بإطلاق سراح مواطن أمريكي معتقل في عدن لم يجد (بول فندي) في سوق عدن سوى عدد قليل من أجهزة الراديو اليابانية الرخيصة وبعض الحلبي الصغيرة وكان السوق خالياً تقريباً من المشتريين) . ويقول في فقرة عن لقائه مع الرئيس سالم ربيع ما يلي نصه (.. وقال الرئيس أن عدن هي مثل مثالب للجمهورية أما المناطق الأخرى من بلادنا فوضعها متخلف جداً ، وسكانها أكثر فقراً وهنا كدت أغص بريقي إذ لم أشاهد غير عدن ، وقد هالني الفقر المدقع الذي يعيشه هذا (المثل المتألق) الذي ضربته الرئيس ، فكيف تكون الحال في المناطق الأخرى) ويعترف (بول فندي) أنه في زيارته الثانية لعدن في فبراير ٧٨م كانت الأوضاع الإقتصادية في عدن قد تحسنت ، وكان سالم ربيع في لقائه مع بول فندي عام ٧٤م قد أبدى (الرغبة في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة) كما أطلق سراح السجين الأمريكي .. يقول فندي (أن السبب الرئيسي في الإفراج عن فرنكلين كان إتجاه حكومة عدن نحو البحث بكل حذر عن علاقات أفضل مع الولايات المتحدة ، والحذر ضروري إذ أن في البلدين أناساً لا يرغبون في تحسين العلاقات) (٥٤)

وقد أجرى سالم ربيع مباحثات مع الرئيس إبراهيم الحمدي في ديسمبر ١٩٧٤م على هامش مؤتمر القمة العربي السابع في المغرب ، واتفقا على عدة مسائل تتصل بالوحدة اليمنية وبالعلاقات مع الدول المجاورة ، وأن تحسين العلاقات مع الدول المجاورة وإنتهاج سياسة عدم الإنحياز ، يساهم في توفير المناخ الملائم لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، وربما كان للزيارة التي قام بها الحمدي إلى السعودية في ديسمبر ١٩٧٥م دور في الإتصالات التي أسفرت عن إقامة علاقات أخوية دبلوماسية بين السعودية والقطر الجنوبي في ١٠ مارس ١٩٧٦م والبدء في بحث إنهاء الصراع بين عدن ومسقط من أجل رحيل القوات الإيرانية من عُمان بإعتبار ذلك محل إهتمام السعودية ، وكان ذلك من الأمور التي بحثها الرئيس الحمدي مع الأمير سلطان بن عبدالعزيز أثناء زيارة سلطان لصنعاء في ١٠/٤/١٩٧٦م ، واتخذ سالم

ربيع خطوات إيجابية بإنهاء مساندة عدن لجبهة تحرير ظفار (عمان) وتحسين العلاقات مع عمان ودول الخليج ، وقدمت السعودية والكويت عام ٧٦م مساعدات مالية لمشاريع التنمية في الشطر الجنوبي - كما هو الحال بالنسبة للشطر الشمالي - وتوطدت العلاقات مع السعودية بزيارة سالم ربيع للسعودية (٣١ يوليو - ٢ أغسطس ٧٧م) وكان كل ذلك بتنسيق مع الشطر الشمالي برئاسة الحمدي.

وكان للرئيسين إبراهيم الحمدي وسالم ربيع موقف موحد في مؤتمر قمة عدم الإنحياز بكوالالمبور عام ١٩٧٦م ثم في مؤتمر القمة الرباعي في تعز بين رؤساء شطري اليمن والسودان والصومال بشأن أمن البحر الأحمر (مارس ٧٧م) وقد اتخذ المؤتمر موقفاً من التواجد الاجنبي (الروسي والأمريكي) في البحر الأحمر ، وتم في سبتمبر ١٩٧٧م إجراء مباحثات في نيويورك أثناء زهاب سالم ربيع لإلقاء خطاب في الأمم المتحدة ، حيث تم عقد لقاء بين سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي ومحمد صالح مطيع وزير خارجية الشطر الجنوبي آنذاك تمهيداً لإقامة علاقات بين الولايات المتحدة والشطر الجنوبي، وربما بين الولايات المتحدة ودولة الوحدة !

- تفعيل العمل والتوافق لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية:

شهد العمل لإعادة تحقيق الوحدة بين شطري اليمن إنطلاقة هامة ، وأدت الخطوات الداخلية والخارجية التي قام بها الرئيسان إبراهيم الحمدي وسالم ربيع إلى توفير مناخ ملائم لإعادة تحقيق الوحدة ، وتم الإتفاق على توحيد المناهج التعليمية في الشطرين ، وتم تنفيذ توحيد مناهج المرحلة الابتدائية بالفعل ، وأخذت لجان التنسيق المشتركة في العمل على التنسيق في سائر المجالات ، بحيث قال الرئيس إبراهيم الحمدي في خطابه يوم ١٣ يونيو ٧٦م (.. اننا سائرون في طريق الوحدة اليمنية ، رائدنا مع أخوتنا الأعزاء في الشطر الجنوبي من الوطن : الثقة والصدق وحسن النوايا ، فنحن وإياهم نقدر حجم المسؤولية التاريخية ، ولجان التنسيق ماضية في أعمالها ، والنتائج مبشرة وواعدة إن شاء الله .. إننا سنظل اوفياء لمبادئ ثورتنا الضافرة ومواصلين النضال حتى نحقق يمن الخير والحرية والكرامة والوحدة .. ولن نبخل بالدماء والأرواح من أجل اليمن وفي سبيل اليمن .. كل اليمن).

وفي ١٥ فبراير ١٩٧٧م تم تشكيل (المجلس اليمني الأعلى) ونص البيان الصادر عن لقاء ومباحثات الرئيسين الحمدي وسالم ربيع في قعطبة (١٥ فبراير ٧٧م) على (تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ووزراء الدفاع والتخطيط والخارجية، ويتولى المجلس بحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني ، وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات . وتم تشكيل لجنة فرعية من وزراء الإقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين

مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية والإقتصادية في الشطرين ورفع التقارير عنها مع المقترحات إلى الرئيسين .. كما تم الإتفاق على أن يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد له فيها سفارات ..» ٥٥

وفي مارس ١٩٧٧م إنعقد بمدينة تعز المؤتمر الرباعي لأمن البحر الأحمر ، وبحث الرئيسان الحمدي وسالم ربيع -على هامش المؤتمر- تفعيل العمل لإعادة تحقيق الوحدة ثم جرت مناقشات وإتصالات عالية المستوى بين الشطرين في ١٣ يونيو ٧٧م ، وفي ١٥ يوليو وفي ٢٦ سبتمبر ٧٧م .. كما تم الإتفاق على خطوات وحدوية هامة يتم إعلانها أثناء زيارة الحمدي لعدن والتي تم تحديد موعدها بيوم ١٣ أكتوبر ٧٧م ، ومنها :-
- توحيد السلك الدبلوماسي - توحيد النشيد الوطني - توحيد العلم .

إغتيال الحمدي .. مؤامرة ١١ أكتوبر الدموية:

في يوم ١١/١٠/١٩٧٧م تناول الرئيس إبراهيم الحمدي وأخوه المقدم عبدالله الحمدي ، قائد قوات العمالقة، طعام الغداء في منزل عضو مجلس القيادة نائب القائد العام (وذلك ما بين الساعة ٢،٣٠ والساعة ٣) وتم إبلاغ حرس الحمدي - في الساعة الثالثة وخمس دقائق - بأن ينصرفوا لأن الحمدي قد خرج من الباب الآخر ، وكان الحرس خارج المنزل ، فانصرفوا إلى منزل الحمدي حيث أنضح أن الحمدي لم يصل إلى المنزل.. وفي الساعة السادسة مساءً اتصل الغشمي بوزير الداخلية محسن اليوسفي وأبلغه ان الرئيس قد إختفى وأن يشاركوا في البحث عنه.. وفي الساعة الثامنة والنصف مساءً تم الاتصال بالمقدم عبدالله عبدالعالم عضو مجلس القيادة وعبدالعزیز عبدالغني عضو مجلس القيادة رئيس الوزراء وإبلاغهما بأنه تم العثور على الرئيس إبراهيم الحمدي قتيلاً في أحد المنازل كما تم العثور على المقدم عبدالله الحمدي قتيلاً في نفس المنزل، أما المقدم على قناف زهره قائد اللواء السابع مدرع فتم العثور عليه قتيلاً في مكان آخر «٥٦» وكذلك الرائد عبدالله الشمسي قائد الاستطلاع الحربي والمنطقة المركزية .. ويدل إغتيال الأربعة على ان ماحدث في ١١ أكتوبر لم يكن مجرد إغتيال الرئيس الحمدي وإنما كان مؤامرة إنقلابية دموية ، تم التخطيط لها وتنفيذها بإشتراك جهات خارجية، ونظراً لدقة التخطيط والتنفيذ تم إسدال الستار على المؤامرة والضالعين فيها حتى اليوم .

٥٥ - بيان لقاء قطعية، وناقى الوحدة الجينية.
٥٦ - كان الثلاثة (إبراهيم الحمدي - عبدالله الحمدي - علي قناف زهرة) منتمين إلى التنظيم الناصري ، وكانوا اعضاء لجنة عسكرية تنظيمية سرية شكلها الحمدي من خمسة أشخاص تضم إلى جانب الثلاثة (عبدالله عبدالعالم وأحمد الغشمي).

وكانت الإذاعة ومحطة التلفزيون قطعت برامجها العادية في الساعة العاشرة والنصف مساءً وبدأتا في إذاعة سور من القرآن الكريم .. وبعد حوالي ساعة أذيع بيان من مجلس القيادة ينعي إلى الشعب اليمني والأمة العربية إستشهاد الرئيس إبراهيم الحمدي نتيجة عملية إغتيال غاشمة من عناصر مجهولة أئمة ، كما تم إعلان الحداد الرسمي وتنكيس الأعلام لمدة أربعين يوماً ، وإعلان صيرورة المقدم أحمد الغشمي رئيساً لمجلس القيادة وإستمرار عبدالله عبدالعالم وعبدالعزیز عبدالغني أعضاء في مجلس القيادة ، وساد اليمن حزن شامل على الحمدي وشك مريب في الغشمي ، وصدر في عدن بيان سياسي إلى الشعب اليمني صادر عن الإجتماع الإستثنائي لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء برئاسة سالم ربيع صباح يوم ١٠/١٢ ، ونعى البيان إستشهاد الرئيس إبراهيم الحمدي نتيجة (مؤامرة دنيئة) وأعلن البيان الحداد الرسمي وتنكيس الأعلام لمدة أربعين يوماً ، وإلغاء الاحتفالات الرسمية والشعبية بمناسبة ثورة ١٤ أكتوبر في الشطر الجنوبي .

وقد إعتذرت القيادة اليمنية للعديد من الدول العربية والإسلامية التي أستفسرت عن ترتيبات تشييع جثمان الحمدي بهدف مشاركة زعماء ووفود من تلك الدول، فتم الإعتذار «٥٧» بعدم مناسبة الظروف للترتيب لذلك ، باستثناء الرئيس سالم ربيع الذي وصل بالفعل إلى مطار صنعاء فجر يوم ١٣ أكتوبر وشارك في تشييع جثمان الرئيس إبراهيم الحمدي صباح - إلى ظهر - يوم ١٣ أكتوبر حيث قال الأستاذ عبدالله البردوني:-
(..شيعت نعش الحمدي أكبر مظاهرة جماهيرية عرفتها صنعاء ، ومن غمار المظاهرة المنددة بالقتل والقتلة صعد أحمد الغشمي إلى رئاسة مجلس القيادة والجمهورية كإمتداد لفترة الحمدي). «٥٨»

رئاسة الغشمي للشمال .. وإستمرارية العهد الثالث:

إن العهد الثالث من عصر الثورة والجمهورية الذي بدأ برئاسة الحمدي يوم ١٣ يونيو ٧٤م قد اقترن بالتحول الجذري في تفكير وسياسات الرئيس سالم ربيع في الفترة الثانية من رئاسته للشطر الجنوبي ، والتقارب والتوافق بين الشطرين برئاسة الحمدي وسالم ربيع ، بحيث كان لذلك العهد جناح في صنعاء وجناح في عدن ، ولذلك فإن ذلك العهد الثالث - فيما نرى - لم ينته بإغتيال الحمدي في ١١ أكتوبر ٧٧م وإنما إنتهى بمقتل سالم ربيع في عدن - يوم ٢٦ يونيو ٧٨م - بعد يومين من مقتل الغشمي في صنعاء.

لقد بدأت رئاسة المقدم أحمد حسين الغشمي في اليوم التالي لإستشهاد الحمدي (١٠/١٢/٧٧م) بإعلان تشكيل مجلس القيادة برئاسة الغشمي وعضوية كل من المقدم عبدالله

٥٧- تم تشييع الحمدي في موكب مهيب يتقدمه سالم ربيع علي والغشمي ورجال الدولة وتحيط بهم جماهير غفيرة من الرجال والنساء والشباب ، وما لبث أن ظهر من وسط الجماهير متناف يقول (انت القاتل ياغشمي) وأخذت الجماهير تردد ذلك الهتاف برعي أو بدون وعي .. وعندما وصل الجثمان إلى مقبرة الشهداء إقتنن ذلك الهتاف بإلقاء الأحذية من الجماهير .. وحينما اكتمل الدفن اتسم سالم ربيع فوق قبر الحمدي بأنه سيأخذ بالثأر من القتل.
٥٨- اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ، ص ٦٠١ .

عبدالعالم والأستاذ عبدالعزيز عبدالغني ، وبالتالي ظهرت فترة رئاسة الغشمي (كإمتداد لفترة الحمدي) - حسب تعبير البردوني - لأن الثلاثة كانوا أعضاء مجلس القيادة في عهد وبرئاسة الحمدي ، وكان الغشمي الرجل الثاني بصفته نائب القائد العام للقوات المسلحة، وبسبب ذلك الموقع وبصفته الرجل الثاني بعد الحمدي في مجلس القيادة وفي قيادة الجيش صعد الغشمي إلى رئاسة مجلس القيادة والجمهورية، وإنتهى مجلس القيادة بصيرورة الغشمي رئيساً للجمهورية في ٢٣/٤/٧٨م ولكن رئاسته للجمهورية ما لبثت أن إنتهت بمقتله في ٢٤/٦/٧٨م.

ويمكن النظر إلى فترة رئاسة الغشمي من زاويتين : زاوية السلطة وزاوية المعارضة، فمن زاوية السلطة :-

حرص الغشمي على إستمرار المعالم الرئيسية لعهد الحمدي وحركة ١٣ يونيو، من خلال إستمرار مجلس القيادة - إلى ابريل ٧٨م - وإستمرار اللجنة العليا للتصحيح ولجان التصحيح، وإستمرار الحكومة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني كما كانت في عهد الحمدي (إلى ٢٩ مايو ٧٨م) ثم تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني (في ٣٠ مايو) ضمت اغلب وزراء الحكومة السابقة وشخصيات عهد الحمدي أمثال عبدالسلام مقبل وزير الشؤون الإجتماعية والعمل والشباب - محمد الجنيد وزير المالية - أحمد الإنسي وزير المواصلات - أحمد الرعيني وزير الإعلام والثقافة، وكان الموقع الثاني لا يقل أهمية عن الموقع الأول في وزارة الإعلام (عبدالله سلام الحكيمي) وفي وزارة التربية والتعليم (عمر الوصابي) وفي الشؤون الإجتماعية (أحمد لقمان) وفي الإتحاد العام لهيئات التعاون (عبدالله الظرافي) كما إستمر عبدالفتاح البصير أميناً عاماً لإتحاد المغتربين وسالم السقاف مديراً لمكتب رئاسة الدولة ، بالإضافة إلى إستمرار عبدالله عبدالعالم عضواً لمجلس القيادة ، مما يشير إلى إستمرار المشاركة الواسعة للناصرين في الحكم ، وكذلك المستقلين المتعاطفين مع الفكر والتيار الناصري ، وبعض الشخصيات المنتمين إلى تيار الإخوان المسلمين أو البعث أو اليسار .. وقد إستمرت الحكومة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني في تنفيذ الخطة الخمسية، وأنعقد في صنعاء المؤتمر الدولي للتنمية (ديسمبر ٧٧م) كما استمرت السياسة الخارجية المتوازنة وفقاً لنهج عهد الحمدي، وشاركت كافة الدول العربية في الإجتماع الأول لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب الذي إنعقد بصنعاء في ٢٨-٣١ يناير ٧٨م بترتيب ورئاسة عبدالسلام مقبل. وعلى صعيد الحركة التعاونية ذات البعد الديمقراطي الشعبي إستمرت مسيرة هيئات التعاون بإشراف وزارة الشؤون الإجتماعية «٥٩» وتم عقد المؤتمر الثالث لهيئات التعاون في نوفمبر ٧٧م وإستجاب الغشمي إلى رفع نسبة الزكاة المخصصة لهيئات التعاون من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ وصدر قرار

٥٩ - كان مؤلف الكتاب (محمد حسين النرج) مديراً عاماً للإدارة العامة للتعاونيات والجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والشباب منذ عام ١٩٧٧م ، وكان للحركة التعاونية والإتحاد العام لهيئات التعاون دوراً بارزاً في التنمية حتى الثمانينيات .

بذلك في ٢١ يناير ٧٨م وتم تأسيس العديد من الجمعيات والمنظمات الجماهيرية بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وعقد المؤتمر الأول للجمعيات الزراعية في ١٤ فبراير ٧٨م .

بينما على صعيد التنظيم السياسي والمؤتمر الشعبي العام الذي كان مقرراً أن ينعقد بالحديدة في ١٥ نوفمبر ٧٧م قام الغشمي بإلغاء - وربما تأجيل - ذلك ، كما قام في ٦ فبراير ٧٨م بإصدار إعلان دستوري من مجلس القيادة بتشكيل (مجلس الشعب التأسيسي) كبديل للانتخابات البرلمانية لمجلس الشورى التي كان قد تم الترتيب لها في عهد الحمدي بإصدار قانون إنتخابات مجلس الشورى وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات ، وكان الحمدي قد أكد إجراء إنتخابات مجلس الشورى في عدة مناسبات منها أثناء الإتفاق مع الشيخ عبدالله الأحمر في فبراير وسبتمبر ٧٧م وكان من المتوقع ان تتم الإنتخابات لمجلس الشورى عام ١٩٧٨م ولكن مجلس القيادة برئاسة الغشمي رأى ان الظروف التي تلت إغتيال الحمدي أوجدت مناخاً غير مناسب - ستأتي الإشارة إليه - فصدر قرار مجلس القيادة في ٦ فبراير ٧٨م بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي وتعيين أعضاء المجلس وعددهم ٩٩ عضواً ، وقد أثار ذلك استياء الشيخ عبدالله الأحمر والمشائخ الذين معه، وتذكر الباحثة (د.جلوبو فسكايا) ان الشيخ عبدالله الأحمر طلب من الغشمي الإلتزام بما تم الإتفاق عليه مع الحمدي حول إجراء إنتخابات لمجلس الشورى وأن عدم إلتزام الغشمي بذلك أدى إلى التوتر والخلاف (وعلى إثر ذلك رفض الأحمر تأييد الغشمي نظراً لخرقه الإتفاق مع الحمدي) «٦٠» وبالرغم من ان تشكيل مجلس الشعب بالتعيين ليس عملاً ديمقراطياً ، فقد ضم مجلس الشعب سائر القوى السياسية ونخبة ممثلة من الأعضاء أمثال :

- د.عبدالعزیز المقلح «٦١» - عبدالسلام مقبل (ناصرى) - عبداللطيف محمد علي (ناصرى) - عبدالله سلام الحكيمي (ناصرى) - عبدالمك السنياني (ناصرى) د.عبدالله الحريبي (وحدوي/مستقل) - إسماعيل الوزير (مستقل) .

- ومن البعثيين الملتزمين أو السابقين : سعيد الحكيمي - عبدالحميد الحدي - أحمد العماد - علي لطف الثور - عبدالرحمن مهيبوب .

- ومن اليساريين : يوسف الشحاري - عبده علي عثمان

- ومن إتجاه الإخوان المسلمين : عبدالسلام العنسي - محمد حسن دماج .

٦٠- التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ، د/جلوبو فسكايا، ص ٢٠٠ .
٦١- كان للدكتور عبدالعزیز المقلح إسهامه الوافر في الإعداد للعمل الثوري وشرق فخر الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ٦٢م فواصل إسهامه بالكلمة والقصيدة والوقف والعمل في الدفاع عن الثورة والجمهورية وتولى منصب سكرتير مجلس الوزراء لشؤون الإعلام والخارجية وكان سكرتيراً لرئيس الوفد الجمهوري في مؤتمر حرض (نوفمبر-ديسمبر ٦٥م) ولما سافر إلى مصر - عام ٦٦م - أصبح ممثلاً لليمن في الجامعة العربية بالقاهرة . وقام نظام ٥ نوفمبر بإعاقته من عمله عام ٦٨م فمكث في مصر وسقط نجمه في سماء الشعر والأدب بالوطن العربي وحصل على شهادة الدكتوراه في سبتمبر ١٩٧٧م وعاد إلى أرض الوطن في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧م .

- ومن المشائخ البارزين : الشيخ أمين أبوراس - الشيخ نعمان بن قائد بن راجح - وغيرهما، ولما توفى الشيخ المناضل أمين أبوراس في ١٣ مايو ٧٨م تم تعيين الأستاذ صادق أمين أبوراس عضواً بالمجلس، وقد عقد مجلس الشعب التأسيسي إجتماعه الأول في ٢٥ فبراير ٧٨م وتم انتخاب القاضي عبدالكريم العرشي رئيساً للمجلس وسعيد الحكيمي ويوسف الشحاري نائبين للرئيس، ولم يشمل المجلس قوة شعبية هامة ذات ثقل أكيد وهي قوة بعض المشائخ والقبائل الذين كان من أبرز رموزهم الشيخ عبدالله الأحمر - مجاهد أبو شوارب - أحمد علي المطري - سنان أبو لحوم - على ناصر طريق .. وكان التوتر بين الرئيس الغشمي والنظام من جهة وبين الشيخ عبدالله الأحمر ومن معه من المشائخ والقبائل من جهة أخرى ، قد أخذ في البروز منذ أواخر عام ٧٧م ثم توصل الطرفان إلى اتفاق - وذلك كما يقول المصدر - (بوساطة السعودية في يناير ٧٨م) ولكن تشكيل مجلس الشعب التأسيسي بدلاً عن انتخاب مجلس الشورى - كما أعلن وتعهد الحمدي - أدى إلى تفاقم التوتر والخلاف بين الأحمر والغشمي ، وكانت المهمة الرئيسية التي قام بها مجلس الشعب التأسيسي هي انتخاب الغشمي رئيساً للجمهورية في ٢٣/٤/١٩٧٨م.

أما من زاوية المعارضة لحكم ورئاسة الغشمي فقد تجلت منذ اليوم التالي لبداية رئاسته وذلك في المظاهرة الجماهيرية التي رافقت تشييع جثمان الحمدي يوم ١٣ أكتوبر والتهام الجماهيري الصريح للغشمي باغتيال الحمدي ، وقامت وحدات من القوات المسلحة والأمن والمطافئ بمطاردة المواطنين في شوارع صنعاء طيلة ذلك اليوم .

وأعلنت الجبهة الوطنية (اليسارية المدعومة من عدن) إعادة نشاطها المسلح (الذي تصفه صنعاء بالتخريب) والذي كان قد توقف في عهد الحمدي ، فعاد النشاط المسلح للجبهة في المناطق الوسطى بذريعة إسقاط نظام الغشمي (المتهم بالتآمر وقتل الحمدي واجهاض الوحدة اليمنية) وشملت العمليات المسلحة (التخريبية) للجبهة بعض المناطق في كل من محافظات إب - البيضاء - تعز - ذمار - صنعاء - مأرب - صعدة ، وتم عقد مؤتمر شعبي بصعدة في مارس ٧٨م دعا إلى العمل لإسقاط نظام الغشمي .

وكان أحد الضباط (زيد الكبسي) حاول تصويب مسدسه لقتل الغشمي داخل مبنى القيادة العامة بعد مقتل الحمدي بعدة أيام ، فشلت تلك المحاولة وتم قتل الذي قام بها، وأخذ الغشمي يحيط نفسه بحراسة شديدة .. وقام اللواء الأول المرابط في منطقة عمران - بمحافظة صنعاء - بإعلان مناهضته للغشمي ، وقاد الرائد مجاهد القهالي (الذي كان من انصار الحمدي ثم من قادة جبهة ١٣ يونيو) أعمالاً مسلحة وتحركات ضد النظام منذ فبراير ومارس ٧٨م بتلك المناطق .. وتحركت وحدات من قوات العمالة المرابطة في ذمار باتجاه العاصمة صنعاء ، وكان تحركها غير منظم وغير مخطط ، وهربت وحدات من العمالة إلى

الخطر الجنوبي تعبيراً عن معارضتها للغشمي .

كما قاد الرائد عبدالله عبدالعالم تمرداً عسكرياً في منطقة الحجرية بمحافظة تعز بعد إلغاء مجلس القيادة وتنصيب الغشمي رئيساً للجمهورية، أواخر شهر إبريل وأوائل شهر مايو وتم إخماد التمرد وانتقل عبدالله عبدالعالم للإقامة في الشطر الجنوبي.

ويمكن القول أن انفجار كل تلك الأحداث والمعارضات المسلحة وغير المسلحة ضد حكم الغشمي بالإضافة إلى التوتر والإختلاف بين الغشمي وتيار المشائخ والقبائل بزعامة الشيخ عبدالله الأحمر ، خاصة بعد تشكيل مجلس الشعب التأسيسي، أثار قلقاً عميقاً في دوائر خارجية، وكانت زيارة وفد عسكري سعودي عالي المستوى لصنعاء وتوطيد العلاقات مع الغشمي في مارس وإبريل ٧٨م نوعاً من التعبير عن القلق ونوعاً من محاولة دعم الغشمي ولكبح جماح إتصالات بدأت بين الغشمي وسالم ربيع.

تطورات العهد الثالث في الشطر الجنوبي:

كان إغتيال الحمدي في صنعاء قبل يوم واحد من اليوم المقرر لزيارته لعدن وإعلان خطوات وحدوية حاسمة تم الإتفاق عليها بين الحمدي وسالم ربيع، كان ذلك ضربة أكيدة لتوجهات الرئيس سالم ربيع وللخطوات الداخلية والخارجية التي انجزها في ظل التوافق مع الحمدي .. وأخذت قوة (الأمانة العامة للتنظيم السياسي بزعامة عبدالفتاح اسماعيل) تنمو في مواجهة قوة وإتجاهات النظام برئاسة سالم ربيع .. يقول البردوني (ترأى الإنسجام سائداً ووشت بعض الأخبار على صراع بين الأمانة العامة للتنظيم ورئاسة الجمهورية، وكانت رئاسة الوزراء هي المحبس القوي التي تمنع الانفجار وتبدي ظواهر الإنسجام، وكان سالم ربيع يزاول مسئوليتين: سياسية وتنظيمية، فهو رئيس الجمهورية سياسياً وهو مدير الإدارة السياسية للجيش تنظيمياً وعسكرياً، وكان عبدالفتاح اسماعيل يزاول مسئولية التنظيم والتنظيم وقيادة المليشيا الشعبية ، ومن حين إلى حين ترددت أخبار عن قتل جندي هناك وعن قتل عضو ميليشيا هنا ، ولم يستطع احد ان يلاحظ صراعاً بين المليشيا والجيش بفضل (جهاز) امن الثورة . وبموقع على ناصر بين الموقعين ، وفي ٢٠ يونيو عام ١٩٧٨م شمت الأمانة العامة ورئاسة الوزراء علاقات سالم ربيع بعدة اطراف) «٦٢» فما هي تلك الاطراف ؟ يحصر البردوني تلك العلاقات على إتصالات بين سالم ربيع والغشمي ، وصولاً إلى ما أسماه (التخطيط الغشمي الربيعي بما ينطوي عليه من رهان لتغيير النظام في الشطر الجنوبي) من خلال التنسيق لعمل يتيح ان (يستعيد سالم ربيع

٦٢- البين الجمهوري ، عبدالله البردوني ، ص ٦١٢ .

مكانه القيادي في الجيش فيقود إنقلاباً ضد المتطرفين) والارجح ان تلك الإتصالات او ذلك التخطيط الغشمي الربيعي كان يستهدف اليسار الماركسي المتطرف في عدن بقدر ما يستهدف شخصيات ومراكز قوى أخذت تنمو في صنعاء وتتجاوز الغشمي في علاقاتها وإتصالاتها بجهة خارجية معينة، وربما كان التخطيط يهدف إلى إعادة مناخ عهد الحمدي بما في ذلك التوافق لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

وعلى سعيد آخر لم تكن الزيارة الثانية للسناطور الأمريكي بول فندلي (في يناير ٧٨م) للرئيس سالم ربيع في عدن مجرد زيارة شخصية ، وقد حمل (بول فندلي) رسالة شقوية من سالم ربيع إلى الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) تؤكد الرغبة في علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة (بما يعنيه ذلك من إستعداد لتعديل طبيعة العلاقة مع الإتحاد السوفيتي) .. وحين استمع (جيمي كارتر) من (بول فندلي) إلى نص رسالة (سالم ربيع) - في فبراير ٧٨ - قال كارتر انه (مذهش ومسرور من رسالة الرئيس العدني) «٦٣» وخلال الاسابيع اللاحقة تم الترتيب لزيارة وفد من مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية إلى عدن، وتم تحديد يوم ٢٦ يونيو موعداً لوصول الوفد عن طريق صنعاء..

ويشير وصول الوفد الأمريكي إلى صنعاء قبل يومين او ثلاثة من الموعد المحدد لوصوله من صنعاء إلى عدن ، بأن صنعاء - وبالتحديد الرئيس الغشمي - كان طرفاً في تلك الإتصالات ، او ان موضوع الوفد الأمريكي كان في صميم إتصالات الغشمي وسالم ربيع بهدفها الداخلي - في عدن وصنعاء - وبعدها الخارجي - في واشنطن - وهو أمر يتجاوز عدم الرضا به الجناح اليساري في عدن والجناح (اليمني) في صنعاء ، يتجاوزهما معاً إلى قوى خارجية.

مصرع الغشمي .. وإعدام سالم ربيع:

لقد تقدم قول (بول فندلي) ان سالم ربيع (أقل الحاكمين الثلاثة جنوحاً إلى الماركسية في عدن) وبتعبير آخر كان الحكم في عدن قائماً على نوع من التوازن بين قوة رئاسة الجمهورية وعلى رأسها الرئيس سالم بيع (ويمثل اليسار المعتدل) وقوة الأمانة العامة للتخطيط السياسي وعلى رأسها عبدالفتاح اسماعيل (ويمثل اليسار الأكثر جنوحاً إلى الماركسية) وقوة رئاسة الحكومة وعلى رأسها على ناصر محمد (وكان يمثل موقع الوسط بين القوتين ويلتقي مع إتجاه رئاسة الجمهورية) إلا ان الوسطية تلاشت بالانحياز إلى اليسار الذي تمثله الأمانة العامة في اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٠ يونيو ، وتم مطالبة سالم ربيع بتقديم تقرير مفصل عن اسباب تدمير بعض ضباط الجيش ، اما الهدف الحقيقي

٦٣- من يجرؤ على الكلام ، بول فندلي ، ص ٢٢ .

لذلك التكتل فكان التصدي لما سمي (التخطيط الغشمي الربيعي) والحيلولة دون وصول الوفد الأمريكي والحفاظ على الارتباط الكامل بالإتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي الشيوعي واستمالة بعض ضباط الجيش في عمل وشيك ضد الرئيس سالم ربيع الذي أبدى موافقته على تقديم التقرير المطلوب.

وفي مساء ٢٣ يونيو اتصل سالم ربيع بالغشمي - هاتفياً - بشأن معتقلين تم إطلاق سراحهم سيصلون إلى صنعاء صباح اليوم التالي ومعهم مندوب يحمل رسالة سرية بالغة الأهمية من سالم ربيع إلى الغشمي (وهنا نلاحظ ان وفد الخارجية الأمريكية الذي سيتوجه إلى عدن كان قد وصل إلى صنعاء او سيصل إليها صباح اليوم التالي).

وفي صبيحة الرابع والعشرين من يونيو وصلت طائرة (اليمدا) من عدن إلى مطار صنعاء ، وكان في استقبالها مسئولون كبار في الأمن الوطني والداخلية والرئاسة، وبناء على تعليمات الغشمي توجه مبعوث الرئيس سالم ربيع فور وصوله لمقابلة الغشمي وتسليمه الرسالة السرية التي يحملها المبعوث في حقيبته الدبلوماسية ، ودخل المبعوث إلى مكتب الغشمي في الساعة التاسعة الا سبع دقائق حيث كان الغشمي بانتظاره في المكتب، وما لبث ان سمع دوي انفجار هائل في مكتب الغشمي، فهرع عدد من الضباط والجنود إلى داخل المكتب فوجدوا الغرفة مكتظة بالدخان والنار تشتعل في جوانبها ، وبعد بحث شاق تم العثور على اشلاء الرئيس الغشمي بين ركام مكتبه واشلاء مبعوث سالم ربيع -واسمه مهدي أحمد محمد ، قال عضو في لجنة التحقيق انه ابن عم صالح مصلح وزير الداخلية في عدن) - وكان الانفجار الذي أودى بحياة الغشمي ناتجاً عن عبوة ناسفة شديدة الانفجار كانت في الحقيبة الدبلوماسية التي حملها المبعوث ، فهل المبعوث هو مبعوث سالم ربيع بالفعل ؟.. وهل الحقيبة الدبلوماسية هي نفس الحقيبة التي حملها مبعوث سالم ربيع ؟ .. وفي مساء ٢٤ يونيو صدر بيان صنعاء بمقتل وإستشهاد الرئيس أحمد الغشمي نتيجة انفجار حقيبة حملها مبعوث الرئيس سالم ربيع ، وتم اتهام الرئيس سالم ربيع بقتل الغشمي ، وشاع الظن بصواب قيام سالم ربيع بتدبير قتل الغشمي وربط بعض المواطنين بين ذلك وبين تعهد سالم ربيع بالثأر للحمدي .. بينما صدر بيان من دار الرئاسة في عدن مساء نفس اليوم ٢٤ يونيو نفى صحة ما جاء في بيان صنعاء .. فما هي الحقيقة ؟

تقول رواية تعدد رواتها (ان الأمانة العامة للتنظيم استرجعت رسول سالم ربيع في مطار عدن واكتشفت انه يحمل مخططاً إلى الغشمي .. وان الأمانة العامة للتنظيم غيرت رسول سالم ربيع برسول آخر شحنت حقيبته بالمتفجرات) ولكن الروايات والبيانات لم تشر - مجرد اشارة - إلى وفد الخارجية الأمريكية الذي وصل إلى صنعاء وكان من المقرر ان

يتوجه إلى عدن يوم ٢٦ يونيو ، ولكن - كما يذكر السيناتور بول فندلي - (.. فات الاوان، فقد قرر الصقور الماركسيون في عدن التحرك ، اذ أقلقهم سعي الرئيس ربيع إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة .. فاستولوا على طائرات مقاتلة وأطلقوا منها النار على مقر الرئاسة ثم استولوا على الحكم . وتم اعتقال سالم ربيع وإعدامه رمياً بالرصاص . كل ذلك في اليوم المقرر لوصول الوفد الأمريكي إلى عدن ..) وعاد الوفد الأمريكي من صنعاء إلى واشنطن.

وهكذا فان العهد الثالث من عصر الثورة والجمهورية ، بدأت نهايته بإغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي في مؤامرة ١١ اكتوبر ٧٧م بصنعاء ، ولم تكتمل نهايته إلا بقيام الصقور الماركسيين بالاستيلاء على الحكم في عدن وإعدام الرئيس سالم ربيع يوم ٢٦ يونيو ٧٨م وذلك بعد أقل من ٤٨ ساعة على مصرع الرئيس أحمد الغشمي في صنعاء ، ومن وسط دماء واشلاء رئاسات العهد الثالث في صنعاء وعدن جاء العهد الرابع متشحاً بالسواد وواعداً ببحر من الاسى وأنهار من الألم .

المبحث الرابع:

العهد الرابع من عصر فجر الثورة والجمهورية

٢٤ يونيو ١٩٧٨م - ٢١ مايو ١٩٩٠م

تزامنت بدايات العهد الرابع في شطري اليمن ، فقد اقترن بيان نعي الرئيس أحمد الغشمي الصادر في صنعاء مساء ٢٤ يونيو بتشكيل (مجلس رئاسة الجمهورية) برئاسة القاضي عبدالكريم ابن عبدالله العرشي - رئيس مجلس الشعب التأسيسي - وعضوية كل من الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني - رئيس الوزراء - والمقدم علي الشبيبه رئيس الاركان الذي أمسى قائداً عاماً للقوات المسلحة - والرائد علي عبدالله صالح قائد لواء تعز الذي تم ترقيته إلى رتبة (مقدم) وتعيينه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ورئيساً لهيئة الأركان العامة بموجب القرار رقم (٣) لمجلس رئاسة الجمهورية الصادر مساء ٢٤ يونيو ، وبالرغم من ان رئاسة العرشي لمجلس رئاسة الجمهورية استمدت شرعيتها من كونه رئيس مجلس الشعب التأسيسي (البرلمان) إلى حين إنتخاب رئيس للجمهورية خلال اربعين يوماً - من جانب مجلس الشعب - فان فترة مجلس الرئاسة لم تبلغ اربعين يوماً ، واثناء بعض جلسات مجلس الرئاسة اكد القاضي عبدالكريم العرشي عدم إستعداده لتولي رئاسة الجمهورية ولم يكن الترشيح للرئاسة وارداً في تفكير عبدالعزيز عبدالغني ، وكان رأي المقدم علي الشبيبه القائد العام للقوات المسلحة ان يكون رئيس الجمهورية من المدنيين وانه لا يوجد من العسكريين من هو على إستعداد لتولي هذا المنصب ، وهنا انبرى علي عبدالله صالح مؤكداً وجود من هو على إستعداد ليقود البلاد.. وبالفعل اخذ يمك دفة القيادة العسكرية بجرأة وشجاعة ، وفي ١٧ يوليو قام مجلس الشعب التأسيسي بإنتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة «٦٤». واستمرت رئاسته للجمهورية العربية اليمنية إلى ان تحققت وحدة شطري اليمن وقامت برئاسته الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ولذلك اعتبرنا العهد الرابع يمتد من مساء ٢٤ يونيو ٧٨م إلى ٢١ مايو ١٩٩٠م.

- ان التزامن في بدايات العهد الرابع في الشطرين ، يتمثل في ان واقعة مقتل الغشمي في صنعاء كانت نقطة إنطلاق من يسميهم بول فندلي (الصقور الماركسيون) للاطاحة بالرئيس سالم ربيع ، وكان عبدالفتاح اسماعيل أمين عام التنظيم السياسي وعلى ناصر محمد رئيس الوزراء وعلى عنتر وزير الدفاع أبرز اقطاب اجتماع اللجنة المركزية التي أصدرت - مساء ٢٥ يونيو - قراراً بتجميد سالم ربيع - وتعبير آخر الاطاحة بالرئيس سالم ربيع - وفي صباح ٢٦ يونيو تم تحريك ميليشيات التنظيم ووحدات عسكرية في معركة ضد القوات الموالية للرئيس، وأسفرت المعركة التي استمرت إلى عصر ٢٦ يونيو عن

٦٤- تم ترقية الرئيس علي عبدالله صالح الى رتبة عقيد في ١٧/٦/٧٩م وقام مجلس الشعب التأسيسي بمنحه (وسام الجمهورية) .

اعتقال ثم إعدام الرئيس سالم ربيع علي، واقترن البيان الصادر في عدن - مساء ٢٦ يونيو - عن اعدام سالم ربيع واتهامه بتدبير قتل الغشمي للاضرار بالعلاقة بين الشطرين ، اقترن البيان بإعلان رئاسة عبدالفتاح اسماعيل للخطر الجنوبي فاجتمعت لعبدالفتاح الأمانة العامة للتنظيم السياسي ورئاسة الجمهورية (او رئاسة مجلس الرئاسة) وهنا يقول البردوني (.. خلت ساحة السلطة والتنظيم من يوم ذاك للأمين العام عبدالفتاح اسماعيل فأصبح رئيساً للجمهورية وهيئة مجلس الشعب الأعلى من ٢٧ يونيو ٧٨م إلى ٢٢ ابريل ٨٠م ..) «٦٥» ولا يمكن ان يكون عبدالفتاح رئيساً لهيئة مجلس الشعب الأعلى من ٢٧ يونيو ، لأن إنتخابات مجلس الشعب الأعلى في الجنوب جرت في ديسمبر ٧٨م وهي الأولى من نوعها منذ الإستقلال، ومقتضى ذلك ان صيرورته رئيساً لهيئة مجلس الشعب الأعلى كان في ديسمبر ٧٨م ، وإياً كانت التسميات فقد انجلى أحداث ٢٦ يونيو عن صعود الأمين العام عبدالفتاح اسماعيل إلى رئاسة الجمهورية وتثبيتت على ناصر محمد رئيساً للحكومة ، كما أدت إلى النتيجة غير المباشرة التي كشفها (بول فندلي) بالنسبة لوفد الخارجية الأمريكي الذي كان مقرر أن يتوجه إلى عدن في نفس اليوم للإتفاق مع سالم ربيع ، فقد عاد الوفد الأمريكي من صنعاء إلى الرياض ثم واشنطن ، وتلبدت سماء المنطقة بالسحب السوداء والحمراء ، وكان من أبرز معالم وأحداث الفترة الأولى من العهد الرابع (يونيو ٧٨ - ابريل ٨٠م) ما يلي :-

- اتسعت العلاقة بين نظامي الشطرين بالتوتر ، وتقدمت حكومة الشطر الشمالي ممثلة في وزير الخارجية عبدالله الأصنج بطلب عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية على ضوء اتهام صنعاء لنظام الحكم في عدن بإغتيال الغشمي ، والمطالبة باتخاذ العقوبات ضد الشطر الجنوبي ، وساندت السعودية والدول ذات العلاقة الوثيقة بأمريكا عقد الإجتماع بينما عارضته الدول ذات العلاقة الوثيقة بموسكو ، ويبدو ان الأمر كان يتصل بالحرب الباردة بين واشنطن وموسكو أكثر من صلته بصنعاء أو بمقتل الغشمي .

وقد انعقد الإجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية يوم ١ - ٢ يوليو ١٩٧٨م في القاهرة . وقاطعت الإجتماع كل من سوريا - ليبيا - الجزائر - العراق - منظمة التحرير الفلسطينية - اليمن الديمقراطية ، وحضر الإجتماع وزراء خارجية كل من السعودية - الاردن - مصر - عمان - الإمارات - البحرين - الصومال - وعبدالله الأصنج وزير خارجية ج.ع.ي ، والمنتدبون الدائمون في الجامعة العربية لكل من المغرب - تونس - موريتانيا - السودان - لبنان - قطر ، واتخذ الإجتماع قرارات عنيفة ضد الشطر الجنوبي من بينها قطع العلاقات الدبلوماسية بين تلك الدول وبين اليمن الديمقراطية وإيقاف أي مساعدات لها وإي تعاون معها «٦٦» وعززت تلك القرارات مركز عبدالله الأصنج في صنعاء باعتباره وراء اتخاذ

٦٥- اليمن الجمهوري ، ص ٦١٤
٦٦- لم تلتزم الكويت بتلك القرارات وحافظت على العلاقات الدبلوماسية وتقديم مساعدات تنمية في عدن.

مجلس الجامعة العربية لتلك القرارات ، وبالرغم من ان القرارات كانت أكبر من مقدرة وتأثير الأصح ومجلس الرئاسة في صنعاء فقد تم إطلاق يد الأصح في كل ما يتعلق بالسياسة والشئون الخارجية وأخذ النظام في صنعاء يندفع في الارتباط الوثيق بالسعودية وفي بداية علاقة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الرياض ، في إطار توجه حاد في العمل ضد الشطر الجنوبي الذي يبدو ان قرارات مجلس الجامعة العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية والمساعدات كان لها تأثير سلبي فقد اندفع الشطر الجنوبي إلى الارتباط الكامل بالإتحاد السوفيتي والعسكر الإشتراكي وانتهاج الإشتراكية العلمية - الماركسية اللينينية - بشكل حاد وتوقيع معاهدة مع الإتحاد السوفيتي والتحالف مع النظام الماركسي في اثيوبيا ، وتصعيد الدعم للجبهة الوطنية الديمقراطية - (اليسارية الشمالية) - في نشاطها المسلح (التخريبي) لإسقاط النظام - الذي كانت عدن والجبهة تصفه بأنه (رجعي امبريالي) - في الشطر الشمالي .

بينما اتيح المجال في الشمال لتجميع ونشاط الشخصيات والعناصر المناوئة من الجنوبيين ودعمها في نشاطها لإسقاط النظام - الموصوف بأنه (شيوعي ماركسي) - في عدن ، وتم تشغيل محطة اذاعة سرية بإسم (صوت الجنوب الحر) ووصل عبد القوي مكاي في أكتوبر ٧٨م للإعداد لتشكيل حكومة منفى يتم الاعتراف بها من جانب البعض كحكومة وممثل شرعي للشطر الجنوبي تمهيداً لعمل كبير .

وفي تلك الاجواء تجاوبت الرياض وواشنطن مع رغبة القيادة اليمنية الشمالية في تحديث وتنويع تسليح الجيش ، وتم الإتفاق على قيام السعودية بتمويل صفقة أسلحة امريكية قيمتها ٣٩٠ مليون دولار امريكي وان يتم تسليم الأسلحة إلى صنعاء عن طريق السعودية في موعد لايتجاوز اوائل عام ١٩٧٩م ، وقد نظر البعض إلى ذلك الإتفاق بأنه يتصل بحرب يراد اشغالها بين الشطرين ، وكان المناخ يتجه بالفعل نحو حرب محتملة .

وليس هناك أصدق في وصف الواقع آنذاك من قصيدتين للشاعر الكبير الأستاذ يحيى البشاري تم نشرهما في صحيفة السلام بصنعاء يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٧٨م وكانت آخر ما نشرته صحيفة السلام فقد تم اغلاق ومنع صحيفة السلام من الصدور بعد ذلك العدد ، بينما هرب الأستاذ يحيى البشاري إلى منطقة الاهنوم ، وكان البشاري آنذاك عضواً في مجلس الشعب التأسيسي، ونقتطف من القصيدة الأولى قوله :-

نحن يا للجراح صرنا ضحايا	بين ظفر الردى وناب الحمام
بين غزوين : رأسمال خليع	واشتراكية بغير لجام
ذا يجوس بالبوازيك والمال	وهذي تجوس بالالغام
عدن دارنا وإن هي إلا	بنت أم الشهور والاعوام
غير ان الدخان اصبح يحكى	ما بها اليوم من خطوب جسام

ويشير في القصيدة الثانية إلى (ملحق عسكري لدولة شقيقة) وإلى ممارسات جهاز الأمن الوطني برئاسة محمد خميس ، ونقتطف من القصيدة قوله :-

ما هنا غير حارس الغزو نرجو	عشناً منه رحمة المعتدين
وعيون المباحث الصفر نستـ	قطر منها الصديد والغسلينا
ايها الساهر الحريص على الامن	منحت الفجائع الامنينا
فلك الحمد كم سَمَلْت عيوناً	ولك الشكر كم بقرت بطونا
وأبَحَّت السياط عرض بلاد	كنت لولا فحولها عنيـنا

محاولة الانقلاب الناصرية ١٥/١٠/٧٨م:

كان الناصريون جزءاً أساسياً من النظام في الجمهورية العربية اليمينية منذ قيام الثورة وفي عهد الرئيس إبراهيم الحمدي الذي كان عضو اللجنة المركزية والقيادة التنفيذية للتنظيم الوحدوي الناصري (السري) وبالرغم من إغتيال الحمدي في مؤامرة ١١ أكتوبر ٧٧م الدموية - مع ثلاثة من القادة العسكريين المنتمين إلى التنظيم - فإن الناصريين استمروا كجزء أساسي من النظام في فترة رئاسة الغشمي «٦٧» وبالتالي في بدايات العهد الرابع ، وساندوا بفعالية انتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية في مجلس الشعب التأسيسي (في ١٧ يوليو ٧٨م) فقد كان علي عبدالله صالح ينتمي فكرياً إلى فكر ومبادئ وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر المرتبطة بالفكر القومي العربي الناصري ، وتم تعيينه قائداً للواء تعز في عهد الحمدي (٢٧/٤/١٩٧٥م) فكان ممن ساهموا في ارساء دعائم وانجازات حركة ١٣ يونيو، وكانت له علاقة متميزة بمسؤولي فرع التنظيم الناصري بتعز (عبد اللطيف محمد علي) وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية التقى في منزله بشعوب - صنعاء - مع قيادة التنظيم الناصري - الأمانة العامة واللجنة التنفيذية،

وفي ذلك اللقاء توافقت وجهات النظر حول العديد من الأمور ، وأبدى الرئيس رغبته وقناعته في التعاون مع التنظيم وأنه يرى أن الملكيين الإماميين والبعثيين - (جناح من حزب البعث) - اتجاه مضاد، أما الناصريين فهو يلتقي معهم فكرياً وأن القناعة بمبادئ وأهداف الثورة وحركة ١٣ يونيو والوحدة والقومية العربية وجمال عبدالناصر ، قناعة واحدة، وكان ذلك اللقاء محل ارتياح عميق من قيادة التنظيم الوحدوي الناصري «٦٨» ، ويمكن القول ان نفس توجهات وأهداف وقناعة التنظيم الناصري كانت واضحة في خطابات الرئيس علي عبدالله صالح ، ومنها خطابه في مجلس الشعب التأسيسي (٨/١٩٧٨م) حيث تعهد (..) بالحفاظ على مبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر ومسيرة حركة ١٣ يونيو التصحيحية بمواصلة مسيرة التنمية - اكمال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى - رعاية ودعم حركة التعاون -

٦٧- تقدمت الإشارة إلى انتماء والتزام الغشمي للتنظيم الناصري كما أخبرني عبدالله عبدالحامد عضو مجلس القيادة في عهد الحمدي إلى عهد الغشمي.
٦٨- كان الاخ/عبد الفتاح البصير أمين عام اتحاد المغتربين أحد أعضاء اللجنة التنفيذية الذين حضروا اللقاء وهو مصدر مذكرونا.

مواصلة بناء الدولة المركزية الحديثة ، دولة النظام والقانون ، وتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية والتمسك بنهج عدم الانحياز).. وقال في خطاب يوم ٢ سبتمبر ٧٨م (.. ان القومية العربية هي الاطار الكبير لكل الوطنيات الاقليمية في الوطن العربي .. وان دعوتنا إلى الوطنية وإلى القومية العربية لاتنطلق من أي شعور بالعرقية او التعصب او التحامل على الشعوب والأمم غير العربية)(أه) .

وبالإضافة إلى تلك اللقاءات مع الرئيس وذلك التوافق الفكري كان الناصريون جزءاً من النظام مشاركين في الحكومة وفي قيادة الجيش والأمن وفي مجلس الشعب وفي كافة أجهزة ومؤسسات الدولة ، وبالتالي يلزم تكييف محاولة الانقلاب الناصرية في ١٥ أكتوبر - بأنها حركة قام بها جناح من داخل النظام نفسه بهدف تغيير سياسات وتوجهات جناح في النظام كان يمسك بمقاليد الأمور، وكان من أبرز رموز ذلك الجناح عبدالله الأصنج وزير الخارجية، ومحمد خميس رئيس جهاز الأمن الوطني، وكان التوتر الحاد في العلاقات مع الجنوب وأعمال التخريب المتبادلة ووصول مكافئ لتشكيل حكومة منفى وتمويل السعودية لصفقة أسلحة أمريكية، كل ذلك يجعل احتمال اندلاع حرب بين الشطرين امراً مرجحاً يجب الحيلولة دون وقوعه ، وكان تقدير قيادة التنظيم الناصري ان تغيير تلك الأوضاع ودرء المخاطر التي احاقّت بالشطرين - بما في ذلك الحد من الإندفاع الماركسي في الجنوب- لن يتأتى إلا بحركة تغيير انقلابية في صنعاء، وقامت قيادة التنظيم بالاتصال بالجمهورية العربية الليبية للحصول على دعم مالي محدود يضمن تأييد بعض الشخصيات والقبائل للحركة بدلا من اراقة دماء في أي احتمال للمواجهة معها ، وكذلك للحصول على تأييد ليبي وعربي ودولي واسع للحركة بعد نجاحها في تغيير النظام ، كما قامت قيادة التنظيم باستقطاب العديد من الشخصيات والقيادات المدنية والعسكرية للمشاركة في حركة الانقلاب، واتسعت الاتصالات إلى درجة أن الذين باتوا يعرفون بأن انقلاباً سيقع أمسى عددهم أكثر من الذين لايعرفون، ولم يعد سرا سوى موعد الانقلاب .

وفي صباح يوم ١٥ أكتوبر وقعت محاولة الانقلاب الناصرية ، وفشلت محاولة الانقلاب منذ ساعتها الأولى ، وقد وقعت محاولة الانقلاب وفشلت دون اراقة نقطة دم واحدة لأن محاولة الانقلاب كان قد تم كشفها ومعرفة خطتها قبل وقوعها ، فتم اجهاضها واعتقال من شارك فيها ومن لم يشارك بسهولة ويسر .

وفي ٢٦ أكتوبر تم اعدام تسعة من قادة القوات المسلحة الذين شاركوا في محاولة الانقلاب وكان من أبرزهم المقدم محسن فلاح قائد الشرطة العسكرية، اما الشخصية العسكرية الرئيسية التي كانت ستصبح رئيسا لاجمهورية اذا نجح الانقلاب وهو المقدم نصار حسين نصار فقد تمكن من الهروب، كما فعل العديد من القادة والضباط والجنود، وقد قام الرئيس علي

عبدالله صالح فيما بعد بتعيين نصار حسين نصار وزيراً مفوضاً في سفارة ج.ع.ي بالمغرب.

اما القيادات والشخصيات الناصرية المدنية الذين تم اعتقالهم يوم محاولة الانقلاب، فقد جرت محاكمة علنية للمجموعة الأولى منهم ، مثل الادعاء العام فيها محمد خميس رئيس الأمن الوطني وكان له دور اساسي في صدور وتنفيذ حكم الاعدام لثلاثة عشر من قيادات وشخصيات التنظيم الناصري ، تم اعدامهم يوم ٥ نوفمبر ٧٨م وكان من أبرزهم عيسى محمد سيف أمين عام التنظيم مستشار رئاسة الوزراء، عبدالسلام مقبل وزير الشؤون الإجتماعية والعمل والشباب، سالم السقايف مدير مكتب رئاسة الدولة ، وأصدرت تلك المحكمة أيضاً حكماً باعدام مجموعة ثانية من الناصريين ولكن الرئيس علي عبدالله صالح رفض تنفيذ الحكم، ووقف إستمرار المحاكمات للناصرين المعتقلين .

وقد اصدر الرئيس قراراً بالعفو العام عن الذين شاركوا في محاولة ١٥ أكتوبر الانقلابية حيث تزامن إصدار قرار العفو - في حوالي مارس ٧٩م - مع قرار إزاحة محمد خميس من رئاسة الأمن الوطني (في ٢١ مارس ٧٩م) وإزاحة عبدالله الأصنج من وزارة الخارجية.

وكان من التطورات الهامة على صعيد التنظيمات السياسية والعمل السياسي :-

- تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي (١٥ أكتوبر ١٩٧٨م)، وكان قد سبق تأسيس الحزب الاشتراكي بثلاث سنوات، دمج وتوحيد التنظيم السياسي الجبهة القومية مع تنظيمين صغيرين هما حزب الطليعة الشعبية والإتحاد الشعبي الديمقراطي تحت إسم التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية وذلك في ١٤ أكتوبر ١٩٧٥م، وقام التنظيم برعاية عملية توحيد الفصائل اليسارية الخمسة في الشمال بإسم حزب الوحدة الشعبية اليمنية (حوشي) الذي تم تأسيسه وعقد مؤتمره في عدن في ٥ مارس ١٩٧٨م، وتلى ذلك الإعداد المشترك لتأسيس الحزب الطليعي وهو الحزب الاشتراكي اليمني الذي عقد مؤتمره الأول في ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م، وقد ضم الحزب الاشتراكي (التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية) كما ضم بشكل غير علني حزب الوحدة الشعبية اليمنية (الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي) وتم انتخاب عبدالفتاح إسماعيل أميناً عاماً للحزب الاشتراكي.

تشكيل لجنة لإعداد ميثاق العمل الوطني (في الشطر الشمالي) :

وكان الميثاق من توجهات حركة ١٣ يونيو التي لم يكتمل إنجازها في عهد الحمدي - كما تقدم التبيين- فأصدر الرئيس علي عبدالله صالح - في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨م - قرار تشكيل لجنة لوضع مسودة ميثاق العمل الوطني ، وأمدت فترة إعداد الميثاق الوطني حتى إنجاز مشروع الميثاق الوطني وتشكيل لجنة الحوار الوطني في مايو ٨٠ وصولاً إلى تأسيس المؤتمر الشعبي كما سيأتي.

إجراء إنتخابات مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي (ديسمبر ٧٨م) وهي الأولى من نوعها منذ الإستقلال .. وإجراء إنتخابات هيئات التعاون الأهلي للتطوير في الشطر الشمالي (ديسمبر ٧٨م) بإشراف لجنة عليا للإنتخابات برئاسة الأستاذ أحمد صالح الرعيني وزير الشؤون الإجتماعية والعمل والشباب ، وكانت تلك الإنتخابات أول إنتخابات عامة شارك فيها المواطنون في كل نواحي ومدن الشطر الشمالي بإنتخاب الجمعيات العمومية التي قامت بدورها بإنتخاب الهيئات الإدارية لهيئات التعاون التي إرتفع عددها إلى (١٧٢) هيئة تعاونية وصولاً إلى انعقاد المؤتمر التعاوني الرابع (٢٢ - ٢٤ يناير ٧٩م) وقد أنتخب المؤتمر الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للإتحاد كما أنتخب المؤتمر الأمانة العامة والهيئة الإدارية للإتحاد «٦٩» ، وقام الرئيس علي عبدالله صالح بمنح أوسمة للذين انجزوا تلك الإنتخابات الديمقراطية الأولى في الجمهورية العربية اليمنية «٧٠» وصدر في ٨/٥/٧٩م قرار جمهوري بتكوين المجلس الإستشاري ، وقد ضم المجلس الإستشاري ١٥ عضواً من أبرزهم: الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني، الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، د. عبدالعزیز المقالح، د.حسن محمدمكي إلخ، وكان تكوين المجلس الإستشاري بعد حرب ٧٩م وإتفاق لقاء القمة اليمني في الكويت.

حرب فبراير - مارس ٧٩م بين قوات الشطرين:

كان إندلاع الحرب بين القوات المسلحة لنظامي الشطرين في ٢٨ فبراير ١٩٧٩م هي النتيجة التي قاد إليها إستمرار وتصعيد التوتر بين النظامين منذ قرارات مجلس الجامعة العربية في يوليو ٧٨م بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اليمن الديمقراطية وإيقاف أي مساعدات تنموية لها وأي تعاون معها، وما تلى ذلك من إندفاع صنعاء في خط الإرتباط بمعسكر الرياض - واشنطن ، وإندفاع عدن إلى الإرتباط الكامل بموسكو والمعسكر

٦٩- منهم الأمين العام عبدالله الحلالي ، والأمين العام المساعد عبدالله الخرافي ، وكان من أبرز أعضاء الهيئة الإدارية على مقبل غفيم - صادق أمين ابوراس - مجاهد أبوشوارب ، كما أصبح وكلاء الوزارات الخدمية أعضاء في الهيئة الإدارية .
٧٠- منهم محمد حسين الفرخ ، مؤلف الكتاب ، وكان سكرتيراً للجنة العليا للإنتخابات ، وقد منحه الرئيس وسام التعاون في ٢٥ يناير ٧٩م.

الإشتراكي، وسعي كل من النظامين لإسقاط النظام الآخر من خلال تصعيد دعم عدن لنشاط الجبهة الوطنية وأعمالها المسلحة التي إمتدت إلى مناطق في أطراف عدة محافظات شمالية - في اواخر ٧٨م - وتصعيد دعم صنعاء لنشاط الجماعات الجنوبية وأعمالها المسلحة في محور حريب - بيحان ، والحملات الإعلامية والتعبئة النفسية وغير ذلك من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في إندلاع الحرب يوم ٢٨ فبراير في مناطق الحدود الشطرية والمناطق المتاخمة لها (قعدة - دمت - البيضاء - حريب - مكيراس - بيحان) وقد زعمت الجبهة الوطنية (الشمالية) - في ٢٨ فبراير - إنها سيطرت على مناطق البيضاء - مأرب - حريب - دمت - قعدة ، وإن قواتها تتقدم من داخل عدة محافظات شمالية بإتجاه صنعاء ، وبالرغم من عدم صحة ذلك وأن أسم الجبهة الوطنية كان في الواقع تعبيراً عن قوات الشطر الجنوبي وعناصر الجبهة وتشكيلات أخرى جذبها شعار الوحدة ، فإن الحرب أثارت قلق دول عربية بادرت إلى بذل الجهود لوقف الحرب وفي طليعتها سوريا والكويت، بينما أثار مسار الحرب قلقاً أعمق في الرياض وواشنطن .

وقد أعلنت السعودية وضع قواتها المسلحة في حالة تأهب ، واستدعت الوحدة العسكرية السعودية التي تعمل ضمن قوات حفظ السلام في لبنان، وتحركت قوات سعودية من الجيش والحرس الوطني السعودي إلى مناطق الحدود في مطلع مارس، بينما قامت أمريكا بتوجيه حاملة الطائرات (كونستيليش) وثلاث يوارج حربية إلى البحر العربي في ٥ مارس، وأعلن البيت الأبيض (في ٧ مارس) أنه سوف يعجل بإرسال شحنة من الدبابات والمدافع والمدرعات الأمريكية إلى الجمهورية العربية اليمنية ضمن صفقة أسلحة قيمتها ٣٩٠ مليون دولار ، وأرسلت أمريكا طائرتين من طراز (اواكس) إلى السعودية في ٩ مارس، وعرضت إرسال سرب من طائرات (أف - ١٥) وأجرى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إتصالات بموسكو ، وتم الإحياء بأن موسكو لن تساعد عدن وأن الأسلحة الأمريكية التي سترسل إلى صنعاء والتعزيزات في السعودية والبحر الأحمر ستؤدي إلى نتائج لصالح صنعاء، وكانت إحياءات الرياض - واشنطن وتحركاتهما العسكرية يمكن أن تشجع صنعاء على الإستمرار في الحرب وعدم التجاوب مع الجهود السلمية العربية وقرارات الإجتماع الإستثنائي لمجلس الجامعة العربية الذي إنعقد في الكويت (٤-٦ مارس) لإيقاف الحرب بين شطري اليمن، وقد نصت القرارات على فض الإشتباك - انسحاب قوات الطرفين خلال مدة لاتزيد عن عشرة أيام - وقف الحملات الإعلامية - عودة العلاقات الطبيعية - تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ القرار، وتتولى اللجنة (الدعوة إلى إقامة حوار بين الدولتين على مستوى القمة من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية بينهما، وبما يحقق أهدافهما وصولاً إلى تنفيذ إتفاقيات الوحدة)، وتجاوبت صنعاء مع قرارات مجلس الجامعة العربية المنعقد في الكويت ومع جهود اللجنة

التي شكلها مجلس الجامعة والتي وصلت إلى صنعاء في ١١ مارس، وقد ضمت اللجنة كلاً من : عبدالحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري - محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية - صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت - عبدالعزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر - ووزراء خارجية الإمارات والعراق والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والتقت اللجنة العربية برئاسة عبدالحليم خدام بالرئيس علي عبدالله صالح يوم ١١ مارس ، واكد الرئيس في لقائه باللجنة الموافقة على قرارات مجلس الجامعة العربية (وأبدى إستعداده لحضور مؤتمر قمة مع رئيس الشطر الجنوبي) «٧١». وفي صباح ١٢ مارس وصلت اللجنة إلى مطار عدن وتوجهت في رتل من السيارات إلى دار الرئاسة (وقد إصطف على جانبي الطريق من المطار إلى دار الرئاسة العمال والعاملات والطلاب والطالبات بشكل منظم ، وكانت النساء والرجال يهتفون (وحدة يمنية - وحدة يمنية) ويلقون الزهور على موكب السيارات) «٧٢» . وإنعقد في دار الرئاسة إجتماع بين اللجنة وبين الرئيس عبدالفتاح اسماعيل والمسؤولين في عدن، وتجاوب عبدالفتاح مع النقاط التي عرضها عبدالحليم خدام رئيس اللجنة ، وتم الإتفاق على عقد جلسة مغلقة - وفي صباح ١٣ مارس عقد الأستاذ عبدالحليم خدام إجتماعاً خاصاً مع الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء .. وقد صرح عبدالحليم خدام قبل مغادرته صنعاء مع أعضاء اللجنة : أن النتائج جيدة ، وتم الإتفاق على كل الأمور، والعمل الآن يجري بشكل طبيعي .. وبالفعل تم منذ يوم ١٢ و ١٣ مارس تثبيت وقف إطلاق النار - وتولت اللجنة العسكرية التي تشكلت من الدول المشاركة في اللجنة مهامها - وتم إيقاف الحملات الإعلامية وفتح الإتصالات الهاتفية بين الشطرين .. وبدأت في كل من صنعاء وعدن خطوات هامة لتأمين المناخ المناسب لعقد لقاء قمة بين شطري اليمن يوم ٢٨ مارس من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

لقاء القمة اليمني الوحدوي في الكويت:

إتخذ كل من الرئيسين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل خلال الأسبوعين السابقين للقاء القمة في الكويت خطوات حاسمة هيأت المناخ للقاء القمة وللعمل الوحدوي، وكان أبرزها قرار الرئيس علي عبدالله صالح إجراء تعديل حكومي في ٢١ مارس ثم فيه إقصاء عبدالله الأصنج من منصب وزير الخارجية وإقصاء محمد سالم باسندوه من منصب وزير الإعلام وتعيين يحيى العرشى وزيراً للإعلام ود. حسين بن عبدالله العمري وزيراً للخارجية ، وشمل التعديل الحكومي تعيين العميد مجاهد أبو شوارب نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية ود.عبدالكريم الارياني وزيراً للزراعة ، كما تم تغيير عدد من القادة

٧١- في نفس اليوم وصل إلى صنعاء الأمير تركي بن فيصل ، مستشار الملك خالد بن عبدالعزيز ، واجتمع مع الرئيس علي عبدالله صالح ، حاملاً إليه رسالة خاصة من الملك خالد.

٧٢- خمس جنسيات والوطن واحد ، طلعت القصير ، ص ٦٦٩ .

العسكريين ومسؤولي الأمن الوطني بما في ذلك محمد خميس رئيس جهاز الأمن الوطني، ويات الأصنح مجرد مستشار لرئيس الجمهورية، وبذلك تم إزاحة الشخصيات ومراكز النفوذ الحكومية المعادية للنظام في الشطر الجنوبي، وصدرت قرارات بالعفو عن المعتقلين وعن الذين حملوا السلاح ضد الدولة ودعوة الجميع للمشاركة في بناء الوطن .

وعززت تلك التعديلات والقرارات موقف عبدالفتاح إسماعيل في عدن بإتجاه العمل لتحقيق الوحدة الفورية وعدم التجاوب مع مطالب الجبهة الوطنية أو شروطها لإجراء حوار الوحدة أو ضرورة مشاركتها كطرف ، وبالرغم من تحفظات وآراء بعض شخصيات الحكومة والحزب الاشتراكي القيادية حول النظام في الشطر الشمالي تم حسم الموقف لصالح إعادة تحقيق الوحدة ، وكان محمد صالح مطيع وزير الخارجية أبرز المقتنعين بالوحدة الفورية، فتم إقرار أن يكون محمد صالح مطيع هو الذي يعبر عن وجهة نظر وإتجاه جانب الشطر الجنوبي في مباحثات القمة .

وقد كان هناك في كل من عدن وصنعاء تيار لا يتوافق مع إتجاه الوحدة ويضع تحفظات وشروطاً يصل بعضها إلى حد التعجيز ، ولكن مرحلة لقاء وبيان القمة اليمني الوحدوي في الكويت انطلقت بوصول الرئيسين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل وأعضاء الوفدين للكويت صباح وقبل ظهر يوم ٢٨ مارس ، وعقد الرئيسان لقاءً خاصاً في الساعة الرابعة والنصف ، ثم انضم اليهما الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، وإستمر اللقاء الخاص المغلق بين الاقطاب الثلاثة إلى الساعة السادسة مساءً . ثم إنعقدت الجلسة الافتتاحية للقاء القمة اليمني في الساعة السابعة والنصف من مساء ٢٨ مارس بحضور الرئيسين وأمير الكويت وأعضاء وفدي الشطرين ولجنة المتابعة العربية وممثلين لدول شقيقة .

وقد أفتتح الجلسة أمير دولة الكويت بكلمة أكد فيها (.. أن الوحدة اليمنية التي نتطلع اليها جميعاً من شأنها تعزيز طاقات الأمة العربية بإعتبارها لبنة أساسية في بناء صرح هذه الأمة العربية) . ثم ألقى الرئيس علي عبدالله صالح كلمة قال فيها (إننا وكل أبناء اليمن نؤكد مجدداً عزمنا على أن يسود علاقات شطري اليمن الود والمسئولية والتعاون البناء ، وصولاً إلى إعادة وحدة اليمن بما يحفظ لشعبنا سيادته وإستقلاله وقيمه الروحية ويحقق كافة طموحاتنا المشروعة ويعزز من إنتمائنا القومي .. مؤكداً أن حوار الوحدة الجاد سيلقى منا كل إهتمام ورعاية لأن إرادة الشعب اليمني ستكون الأساس لأعمال اللجان المشتركة في اطار إتفاقية القاهرة وبيان طرابلس) . ثم ألقى الرئيس عبدالفتاح إسماعيل كلمة قال فيها (.. ان الشعب اليمني كان خلال السنوات التي أعقبت إنتصار ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر، غرضة للتأمر المستمر والعدوان المدبر من قبل دوائر الإمبريالية

الفصل الثاني

رئاسة الجمهورية ومسيرة الديمقراطية
في اليمن الموحد من ٢٢ مايو ١٩٩٠م - الى
ما قبل انتخابات ١٩٩٩م

المبحث الأول:

عهد مجلس الرئاسة الأول للجمهورية اليمنية:

مجلس الرئاسة الأول للجمهورية اليمنية ٢٢ مايو ١٩٩٠م - ١٠ أكتوبر ١٩٩٢م	
١	الفريق علي عبدالله صالح رئيساً
٢	الأستاذ/علي سالم البيض نائباً
٣	القاضي عبدالكريم العرشي عضواً
٤	الأستاذ/سالم صالح محمد عضواً
٥	الأستاذ/عبدالعزیز عبدالغني عضواً

لم يأخذ دستور دولة الوحدة - دستور الجمهورية اليمنية - بنظام (رئيس الجمهورية) وإنما أخذ بنظام (مجلس الرئاسة) الذي يمكن أن يكون تجسيداً لفكرة (أن جماعية القيادة ضمان من جموح الفرد) فنصت المادة (٨٢) على أن (رئاسة الجمهورية اليمنية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب) ونصت المادة (٨٤) على أن (ينتخب مجلس الرئاسة عقب انتخابه رئيساً له من بين أعضائه). «١»

وقد تم تكوين مجلس الرئاسة (الأول) بموجب الطريقة التي نص عليها إتفاق إعلان الجمهورية وتنظيم الفترة الانتقالية ، وبموجب التوافق النابع من الأمر الواقع بين النظامين والحزبين الحاكمين.. المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.. من كل من :-

١- الفريق علي عبدالله صالح ، رئيساً لمجلس الرئاسة (وهو الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام).

٢- الأستاذ علي سالم البيض ، نائباً لرئيس مجلس الرئاسة (وهو الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني) وهنا يمكن ملاحظة أمرين، أحدهما أن رئيس الشطر الجنوبي قبل الوحدة هو المهندس حيدر العطاس وليس علي سالم البيض ، ومؤدى ذلك أن موقع الرجل الثاني في دولة الوحدة (نائب الرئيس) كان لحيدر العطاس ، وقد أصبح رئيساً للوزراء في دولة الوحدة ، وهو منصب تنفيذي أكثر أهمية من مجلس الرئاسة، والأمر الثاني أن الدستور لا ينص على منصب (نائب رئيس مجلس الرئاسة) وإنما ينص على منصب (رئيس مجلس الرئاسة) وأربعة أعضاء، وبالتالي فإن موقع علي سالم البيض في مجلس الرئاسة ونياسته للرئيس تلغت الانتباه.

٣- الأستاذ عبدالعزیز عبدالغني، عضو مجلس الرئاسة (وهو رئيس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية منذ عهد الحمدي، وله دور كبير في تحقيق التنمية والوحدة، كما كان هو الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي).

١- الدستور الأول للجمهورية اليمنية.

٤- الأستاذ سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة (وهو الأمين العام المساعد للحزب الإشتراكي اليمني).

٥- القاضي عبدالكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة (وكان هو رئيس مجلس الشورى في النشطر الشمالي قبل الوحدة) وبالرغم من خبرته ومكانته، فقد كان المتوقع ان يكون الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر عضواً لمجلس الرئاسة، نظراً لما يمثله من ثقل شعبي وتيار واسع لا يمكن تجاهله، ولكن القيادة رأت - ربما قبل الوحدة بأيام محدودة وربما بيوم او يومين - ان يكون الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً للجنة التقسيم الإداري (وليس عضواً لمجلس الرئاسة) وصدر قرار مجلس الرئاسة رقم (٦) في ٢٤ مايو بتعيينه رئيساً للجنة إعادة النظر في التقسيم الإداري، فلم يأخذ مكانه المناسب في العهد الجديد، وربما كان لذلك إيجابية هامة، فما لبث ان تأسس برئاسة الشيخ عبدالله الأحمر حزب (التجمع اليمني للإصلاح) الذي أصبح ثالث ثلاثة أحزاب رئيسية باليمن في أمد يسير.

القرارات الأولى لمجلس الرئاسة:

- وقد صدر في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠م بشأن العلم الوطني، نصت المادة الأولى منه على ان (يتألف العلم الوطني للجمهورية اليمنية من ثلاثة ألوان هي الأحمر والأبيض والأسود مرتبة من أعلى إلى أسفل على النحو التالي : الأحمر - الأبيض - الأسود).

- ثم صدر قرار مجلس الرئاسة رقم (٢) لسنة ١٩٩٠م بشأن شعار الجمهورية اليمنية وخاتمها الرسمي، نصت المادة الأولى منه على ان (يكون للجمهورية اليمنية شعار يتكون من نسر يرمز إلى قوة الشعب وإنتلاقه في افق التحرر باسطاً جناحيه على العلم الوطني مرتكزاً على قاعدة كتب عليها الجمهورية اليمنية، كما نقش به رسم يمثل سد مأرب وشجرة البن، باعتبارهما من أبرز خصائص اليمن، وذلك وفقاً للنموذج المرفق، ويكون هذا هو الخاتم الرسمي للجمهورية اليمنية).

- وصدر في نفس اليوم - ٢٢ مايو - قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٠م بشأن نشيد الدولة الوطني للجمهورية اليمنية، نصت المادة الأولى منه على ان (يكون النشيد الوطني للدولة هو نشيد (رددي ايتها الدنيا نشيدي) كلمات الشاعر عبدالله عبدالوهاب نعمان).

- كما صدر قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٠م بشأن اليوم الوطني للجمهورية اليمنية، نصت المادة الأولى منه على ان (يعتبر يوم الثاني والعشرين من شهر مايو من كل عام اليوم الوطني للجمهورية اليمنية).

الحكومة الأولى للجمهورية اليمنية

وبناءً على قرار مجلس الرئاسة رقم (١) لعام ١٩٩٠م بتكليف الاخ حيدر أبوبكر العطاس بتشكيل الحكومة ، وبعد موافقة مجلس الرئاسة ، اصدر الرئيس علي عبدالله صالح في ٢٤ مايو ٩٠م قرار تشكيل مجلس الوزراء الأول للجمهورية اليمنية من ٣٩ عضواً ، منهم (١٩) كانوا من المسؤولين في الشطر الجنوبي وبالتالي مرشحين من الحزب الإشتراكي ، و(٢٠) كانوا من المسؤولين في الشطر الشمالي وبالتالي مرشحين من المؤتمر الشعبي ، وكان ذلك التشكيل للحكومة تجسيدا لاسلوب (الجمع) بين النظامين من جهة ، وتجسيدا لائتلاف حكومي من المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي من جهة أخرى ، وقد استلزم الجمع زيادة عدد الوزارات والوزراء .

وبالرغم من ان تشكيل الحكومة كان يعبر عن ارادة مشتركة لمجلس الرئاسة وقيادتي المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي ، يمكن تصنيف المرشحين من جانب الحزبين كما يلي:-

أ- من الحزب الإشتراكي اليمني :

- حيدر العطاس	رئيس الوزراء	- صالح عبيد	نائباً لشؤون الامن والدفاع
- محمد حيدر مسدوس	نائباً لشؤون التنمية	- هيثم قاسم	وزيراً للدفاع
- فضل محسن	وزيراً للتأمين والتجارة	- محمد سعيد عبدالله	وزيراً للإدارة المحلية
- صالح منصر السيلي	وزيراً لشؤون القنصلين	- صالح عبدالله مننى	وزيراً للنقل
- د فرج بن غانم	وزيراً للتخطيط والتنمية (مستقل)	- سالم محمد جبران	وزيراً للثروة السمكية
- صالح بن حسين	وزيراً للنظم والثروات المعدنية	- عبدالقوي مننى	وزيراً للاسكان
- د عبد العزيز الدالي	وزيراً للدولة للشؤون الخارجية	- د سالم القاضي	وزيراً للتعليم العالي
- راشد محمد ثابت	وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب	- محمود عراسي	وزيراً للسياحة
- عبد الواسع سلام	وزيراً للعدل	- عبدالرحمن ذيبان	وزيراً للعمل
- د محمد احمد جرهوم	وزيراً للاعلام		

ب- الوزراء من المؤتمر الشعبي العام:

- د حسن محمد مكي	نائباً أول لرئيس الوزراء	- غالب مطهر القمش	وزيراً للداخلية
- مجاهد ابو شوارب	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية	- علوي صالح السلامي	وزيراً للمالية
- د عبد الكريم الارياني	وزيراً للخارجية	- عبدالله الكرشعي	وزيراً للإنشاءات
- صادق امين ابوراس	وزيراً للزراعة	- د عبد الوهاب محمود	وزيراً للكهرباء
- محمد سعيد العطار	وزيراً للصناعة	- محمد الخادم الوجيه	وزيراً للخدمة المدنية
- اسماعيل احمد الوزير	وزيراً لشؤون القانونية	- يحيى حسين العرشي	وزيراً لشؤون مجلس الوزراء
- احمد محمد لقمان	وزيراً للشؤون الاجتماعية	- احمد محمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
- حسن احمد اللوزي	وزيراً للثقافة	- محسن محمد العلفي	وزيراً للأوقاف
- محمد عبدالله الجاقي	وزيراً للتربية والتعليم	- د محمد علي منبيل	وزيراً للصحة
- محمد احمد الكباب	وزيراً للشباب والرياضة	- محسن علي الومداني	وزيراً للدولة

مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية:

كما صدر في ٢٤ مايو ١٩٩٠م قرار مجلس الرئاسة رقم (٤) بتعيين ٣١ عضواً في مجلس النواب ، حيث تكون مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية من (٣٠١) عضواً كل من :-

أ- أعضاء مجلس الشورى في الشطر الشمالي المنتخبين في فبراير ١٩٨٨م وعددهم (١٢٨) عضواً ، والأعضاء المعيّنين في مجلس الشورى آنذاك وعددهم (٣١) عضواً حيث كان قوام مجلس الشورى (١٥٩) عضواً .

ب- أعضاء مجلس الشعب في الشطر الجنوبي المنتخبين في نوفمبر ١٩٨٩م وكان قوام مجلس الشعب (١١١) عضواً .

ج- الأعضاء المعيّنين في مجلس النواب بقرار مجلس الرئاسة رقم (٤) لسنة ١٩٩٠م.. وهم كل من الاخوة :-

د. عبد القدوس المضاوي (ناصر)	عبد الحميد سيف الحدي	خالد ابوبكر ياراس
سلطان احمد عمر (جبهة وطنية)	عبد القادر جمال	رياض العكبري
عمر الجاوي (تجمع وحدوي)	عبد الغني قاسم	احمد علي السلامي
عبد الحافظ قائد (بعث/سوري)	علي عبد الرزاق ياذيب	صالح احمد بامحجور
عبد الرحمن مهيبوب (بعث/عراق)	علي ناصر طريق	عبد الله ناصر رشيد
نجيب قحطان الشعبي (جبهة قومية)	محمد عبد الله الفسيل	علي شيخ عمر
عبد الله مطلق (جبهة قومية)	فيصل عبد الله مناع	قائد صالح حسين
عبد الله سبعة (جبهة قومية)	محمد عبد الله الطيري	محمد مفتاح عبد الرب
مجاهد القهالي (تصحيح)	هشام علي بن علي	محسن علي صالح
يحيى منصور ابو اصبح (اشتراكي)	احمد عباد شريف	نصر نصران
		احمد ناصر

وانتخب مجلس النواب د. ياسين سعيد نعمان رئيساً لهيئة رئاسة مجلس النواب وثلاثة أعضاء لهيئة رئاسة مجلس النواب هم كل من الأستاذ علي مقبل غثيم - الأستاذ سعيد الحكيمي - الأستاذ يوسف الشحاري.. وربما كان المجلس النيابي أفضل واكفأ مجلس نواب في تاريخ اليمن ، وقام بمناقشة واقرار عشرات القوانين الوحدوية التي حلت محل القوانين الشطرية السابقة واوجدت البناء القانوني الموحد لدولة الوحدة ، وهي القوانين التي صدرت في الفترة من ٢٦/٨/٩٠م إلى ١١/٣/١٩٩٣م، ومنها على الصعيد الديمقراطي قانون الصحافة والمطبوعات وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية والقانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢م بشأن الانتخابات العامة .

الأحزاب والتنظيمات السياسية:

لقد كان من أبرز المعالم التي اقترنت بالوحدة ، حرية الأحزاب والتنظيمات السياسية والتعددية الحزبية العلنية وحرية الصحافة ، وذلك لأول مرة في تاريخ اليمن والمنطقة واغلب أرجاء الوطن العربي ، حيث شهدت الشهور التالية لقيام الجمهورية اليمنية إعلان وجود - او تأسيس - عشرات الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى بلغ عددها زهاء اربعين حزباً وتنظيماً سياسياً ، ونظراً لعدم تطبيق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية - او عدم القدرة على تطبيقه - لم يكن الحجم الحقيقي لتلك الأحزاب ومدى تواجدها في الواقع معروفاً قبل إنتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٣م النيابة العامة ، وكان عدد الأحزاب قد تبلور - قبل إنتخابات ٩٣م - في وجود (٢٤) حزباً وتنظيماً سياسياً بما في ذلك بعض المسميات الحزبية ، وتلك الأحزاب والتنظيمات والمسميات هي كل من :-

المؤتمر الشعبي العام	التنظيم السبتمبري الديمقراطي	حزب جبهة التحرير
الحزب الاشتراكي اليمني	الحزب الجمهوري	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير
التجمع اليمني للإصلاح	رابطة أبناء اليمن (رأي)	الجبهة الوطنية الديمقراطية
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	رابطة أبناء اليمن (قيادة شرعية)	الحزب القومي الاجتماعي
حزب البعث العربي الاشتراكي (عراق)	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	الحزب الديمقراطي الثوري
منظمة حزب البعث العربي (سوريا)	الحزب الديمقراطي الناصري	الجبهة الديمقراطية للتحد
اتحاد القوى الشعبية	حزب الحق	الحركة الديمقراطية
التجمع الوحدوي اليمني	حزب الاحرار الدستوري	حزب التلاحم الوطني

المؤتمر والإشتراكي بين طريقتين:

تميزت السنة الأولى (مايو ٩٠ - مايو ٩١م) بعلاقة تحالفية ممتازة بين المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي ، وتجلت تلك العلاقة في واقعة الاستفتاء الشعبي على دستور دولة الوحدة - دستور الجمهورية اليمنية - حيث قاد التجمع اليمني للإصلاح - (ومعه الرابطة (رأي) وبعض الشخصيات والعلماء) - حملة واسعة ضد الدستور وضد المشاركة في الاستفتاء مالم تعدل بعض مواد الدستور ، بينما قاد المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي - (ومعهما التنظيمات القومية والوطنية واغلب الشخصيات) - حملة مؤيدة للدستور والاستفتاء ، ومضادة لدعوة الإصلاح إلى مقاطعة الاستفتاء ، وتم استخدام الخطابات الرسمية ووسائل الاعلام والصحف والمساجد والمنشورات واشربة الكاسيت في الحملات المتبادلة ، وتمت عملية الاستفتاء على الدستور يومي ١٥ و ١٦ مايو ١٩٩١م بإشراف لجنة عليا لتنظيم عملية الاستفتاء برئاسة د.عبدالله حسين بركات ، وكانت نتيجة الاستفتاء على الدستور كالتالي :

- عدد المسجلين في الاستفتاء - ١,٨٩٠,٦٤٦
 - عدد الذين ادلوا بأصواتهم - ١,٣٦٤,٧٨٨ ويمثلون ٧٢,٢٪ من عدد المسجلين.
 - عدد الذين لم يشاركوا من المسجلين - ٥٢٥,٨٥٨ ويمثلون ٢٧,٨٪ من عدد المسجلين.
 - عدد الذين قالوا (لا) من الذين شاركوا في الاستفتاء - (٢٠٤٠٩) ويمثلون نسبة ١,٥٪.
 - عدد الاوراق الباطلة - ٣١٣٢ (نسبة ٠,٢٪ من الأصوات).
 - نتيجة الاستفتاء ، موافقة (٩٨,٣٪) على الدستور .
- وبذلك اسفر الاستفتاء عن ترسيخ اسس دولة الوحدة والنهج الديمقراطي ، وكان في ذات الوقت انتصاراً لائتلاف المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي ودليلاً على متانة العلاقة في قمة الدولة .

ثم شهدت السنة الثانية (٩١ - ٩٢م) بدايات توتر وشكوك بين المؤتمر والإشتراكي في ظل أوضاع وتحديات اقتصادية صعبة (بسبب مضاعفات جرب الخليج وانقطاع المساعدات والقروض التنموية من السعودية ودول الخليج وعودة مليون مغترب يعني وانخفاض اسعار النفط) وغير ذلك من العوامل الداخلية والخارجية ، وقد أوضح رئيس الوزراء في برنامج الإصلاح المالي والإداري (ديسمبر ٩١م) ان الوضع المالي يزداد تدهوراً «٢»

وإلى جانب التحديات الاقتصادية والخارجية ، ظهر اختلال أمني - غيرطبيعي - تم بتدبير وتنفيذ عناصر مجهولة ، فقد تعرضت العديد من مقرات وعناصر الحزب الإشتراكي لعمليات إطلاق نار وتفجيرات ووقعت عمليات إغتيال او محاولات إغتيال كان من أبرزها إطلاق النار على وزير العدل عبدالواسع سلام في صنعاء (٢٦/٤/٩٢م) وإطلاق النار على الأستاذ عمر الجاوي والمهندس حسن الحريبي (سبتمبر ٩١م) مما ادى إلى إستشهاد الحريبي ، وهما (الجاوي والحريبي) من قيادات التجمع الوحدوي اليمني ، وكان المستهدف هو عمر الجاوي (ربما بسبب دوره في حملة تأييد الدستور والاستفتاء ، وربما كان ذلك أيضاً سبب إطلاق النار على وزير العدل) واعلن الحزب الإشتراكي (في مايو ٩٢م) اكتشاف عبوات ناسفة في منزل - او بالقرب من منزل - سالم صالح عضو مجلس الرئاسة وحيدر العطاس رئيس الوزراء ، وقد ساهمت تلك الأحداث والاختلالات الأمنية - التي كان مصدرها طرف ثالث - في توتر العلاقة بين الحزب الإشتراكي والمؤتمر الشعبي ، وكشفت عن خلل أكبر هو عدم توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية ، وأخذت مساحة الشكوك بين المؤتمر والإشتراكي تتسع .

٢- برنامج الإصلاح المالي والإداري للحكومة اليمنية - ديسمبر ١٩٩١م - مجلس الوزراء.

وخلال السنة الثالثة من عهد مجلس الرئاسة (مايو ٩٢ - مايو ٩٣م) كانت العلاقة بين المؤتمر والإشتراكي تسير في طريقين متباينين ، طريق الانفعال والاختلاف وطريق الحكمة والوفاق.

طريق الإنفعال والاختلاف :

أدت تحديات وسلبيات الوضع الإقتصادي والاختلالات الأمنية إلى ظهور انفعالات واختلافات وقضايا كان من المفترض التعامل معها بموضوعية وباعتبار ان المؤتمر والإشتراكي حليفان وشريكان في الحكم والمسئولية ، ولكن الحزب الإشتراكي اندفع في طريق الانفعال وفي تحميل الرئيس والمؤتمر الشعبي مسئولية السلبيات والاختلالات ، فاعتكف علي سالم البيض في عدن والقى خطاباً في (٩٢/٩/٢٦م) شرح فيه ملاسبات العلاقة بين الحزب الإشتراكي والمؤتمر الشعبي مع التركيز على الثغرات الأمنية وحوادث الإغتيال والتفجيرات والأوضاع الإقتصادية ، وتحميل المؤتمر مسئولية عدم توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية ، كما وضع رئيس الوزراء حيدر العطاس استقالته تحت تصرف الرئيس مشروطاً للعودة عنها اعتقال منفذي الإغتيالات والتفجيرات وإقالة وزير الداخلية (غالب القمش -مؤتمر) .

وقد ردت قيادة المؤتمر الشعبي بتحميل الحزب الإشتراكي مسئولية عدم استكمال توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية ، وبأن الأمن ليس مسئولية المؤتمر فقط بل هي مسئولية مشتركة ، وان الإستقالة التي وضعها رئيس الوزراء تحت تصرف الرئيس أدت إلى تعطيل آلية عمل مؤسسات الدولة من مجلس الرئاسة إلى مجلس الوزراء ، ثم بذل الرئيس علي عبدالله صالح جهوداً صادقة وتم بالصبر والحكمة تجاوز العديد من الأمور ، بالرغم من المظاهرة الجماهيرية السلمية التي شهدتها عدن في ١٧ أكتوبر ٩٢م احتجاجاً على غلاء الاسعار والاختلالات الأمنية ، وبما ان المعاناة من الغلاء كانت عامة اندلعت المظاهرات في ديسمبر ٩٢م في تعز وصنعاء واغلب مدن المحافظات الجنوبية والشمالية ووقعت بعض أعمال الشغب ، وألقت صحف وشخصيات المؤتمر المسئولية على الحزب الإشتراكي في تدبير او تشجيع تلك المظاهرات ، وخلال تلك الانفعالات والاختلافات - التي كان هناك من يعمل على استغلالها وتنميتها - تم بالحكمة والصبر تجاوز الشكوك وتعزيز السير في الطريق الصحيح.

طريق الإتفاق والديمقراطية:

كان تشكيل اللجنة العليا للانتخابات - في اغسطس ١٩٩٢م - دليلاً على مواصلة السير في طريق الدستور والديمقراطية بحيث تنتهي الفترة الانتقالية (التي كانت محددة بسنتين ونصف) بإجراء إنتخابات مجلس النواب في موعدها (نوفمبر ٩٢م) ولكن قيام اللجنة العليا بتحديد عدد السكان وتقسيم الجمهورية إلى دوائر إنتخابية بموجب الدستور وإجراء القيد والتسجيل في جداول الناخبين - لأول مرة في تاريخ اليمن - استلزم الإتفاق

على استمرار الفترة الانتقالية إلى الموعد الذي حددته اللجنة العليا لإجراء الانتخابات وهو ١٩٩٣/٤/٢٧م بحيث تم إجراء القيد والتسجيل في الفترة ٢١ يناير - ١٩ فبراير ١٩٩٣م.

واثناء ذلك شهدت العلاقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي انفراجاً وتوافقاً أعاد إلى البلاد اجواء الايام الأولى للوحدة ، وقام الرئيس علي عبدالله صالح ومعه علي سالم البيض بزيارة للعديد من المدن والمديريات لحث المواطنين على القيد والتسجيل (خلال شهري يناير وفبراير) ولتجسيد الائتلاف والإتفاق .

وانعقدت سلسلة من اللقاءات بين قيادتي المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي (مابين فبراير ومايو ١٩٩٣م) أسفرت عن التوصل إلى مضامين الوثيقة التي تم إصدارها بعد الانتخابات (في ١٠ مايو ١٩٩٣م) بعنوان (وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) ووقع عليها الرئيس علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي ، وكان طريق الإتفاق والديمقراطية قد أصبح واقعاً انطلقت معه الجماهير إلى الانتخابات النيابية العامة الأولى في تاريخ اليمن الموحد ، وإياً كانت السلبيات وجوانب القصور التي رافقت عهد مجلس الرئاسة الأول والفترة الانتقالية فإن من الانصاف إدراك ان تلك الفترة بدأت بانجاز تاريخي عظيم هو الوحدة وانتهت بانجاز ديمقراطي كبير هو إنتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٣م النيابية العامة .

المبحث الثاني:

معالم إنتخابات ١٩٩٣م النيابية العامة

- أول إنتخابات متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن

- تشكيل اللجنة العليا للإنتخابات

لقد كان من أبرز ضمانات نزاهة الإنتخابات والتنفيذ السليم لقانون الإنتخابات، ان اللجنة العليا التي اصدر الرئيس علي عبدالله صالح قرار مجلس الرئاسة بتشكيلها في اغسطس ١٩٩٢م لم تكن تمثل الحزبين الحاكمين ولا الاغلبية والقوى الرئيسية في مجلس النواب ، وانما تم ترشيحها - عبر مجلس النواب - من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تم تمثيلها في اللجنة العليا وعددها ١١ حزباً وتنظيماً سياسياً وممثلين للمستقلين، فكان ذلك التشكيل اصدق تجسيد للنهج الديمقراطي وأهم ضمانة لنزاهة الإنتخابات، حيث كانت الأحزاب والتنظيمات التي تشكلت منها اللجنة وعدد الأعضاء من كل حزب كما يلي :

المؤتمر الشعبي	الحزب الاشتراكي	حزب الإصلاح	الوحدوي الناصري	حزب البعث	القوى الشعبية	التصحيح الناصري	حزب الحق	الديمقراطي الناصري	التنظيم السيتيري	الرابطة (أري)	شخصيات مستقلة	الإجمالي
٢	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٢	١٧

وقامت اللجنة العليا بتوزيع الاختصاصات بين أعضائها وكما يلي مع تبين الانتماء السياسي من لدينا :-

القاضي عبد الكريم العرشي	رئيساً	المؤتمر	جار الله عمر	عضو اللجنة الإعلامية	الإشتراكي
محمد سعيد عبد الله (محسن)	نائباً للرئيس	الإشتراكي	د. أحمد شرف الدين	عضو اللجنة الفنية	حزب الحق
صادق أمين أبو راس	رئيس اللجنة الفنية	المؤتمر	صالح منصر السيلي	الجنة لاية واللجنة الفنية	الإشتراكي
عبد الملك الخلافي	رئيس اللجنة الإعلامية	الوحدي الناصري	ياسين عبده سعيد	رئيس اللجنة الالية	ديمقراطي ناصري
عبد الفتاح البصير	رئيس اللجنة القانونية	التصحيح الناصري	أحمد قرحش	عضو اللجنة الفنية	ت.د. السبتي بري
محمد علي هيثم	رئيس اللجنة الأمنية	المؤتمر	د. حسن با زرعة	الجنة القانونية (حزب)	الرابطة
حمود هاشم الذارحي	نائب رئيس اللجنة الفنية	الإصلاح	أحمد السماوي	عضو اللجنة	مستقل
عبد الرحمن مهيوب	مقرر اللجنة	البعث	راقية حميدان	عضو اللجنة	مستقل
عبد الله سلام الحكيمي	عضو اللجنة الإعلامية	القرى الشعبية			

وفي اطار اللجنة الفنية برئاسة الأستاذ صادق أمين أبو رأس تم تشكيل الفريق الفني من ذوي الخبرة والكفاءة برئاسة محمد حسين الفرخ رئيس الفريق الفني مقرر اللجنة الفنية والاخ أحمد محمد الزهيري نائب رئيس الفريق الفني ، وتم تمثيل سائر الأحزاب والتنظيمات في الفريق الفني «٣» الذي بلغ قوامه - مع السكرتارية والعاملين في اللجان (٧٠ شخصاً)- كما تم في اطار اللجنة الأمنية برئاسة الأستاذ محمد علي هيثم تشكيل غرفة العمليات الأمنية برئاسة العقيد علي محمد صلاح نائب رئيس اللجنة الأمنية ، وتم باشراف اللجنة الفنية تشكيل اللجان الاشرافية واللجان الأصلية والأساسية والفرعية للمقيد والتسجيل وإدارة الانتخابات من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية-بما في ذلك التنظيمات غير الممثلة في اللجنة العليا - ومن المستقلين.. وبذلك كان تكوين الجهاز المشرف على الانتخابات ابتداءً من اللجنة العليا وانتهاءً باللجان الفرعية بطريقة تجسدت فيها الحيادية والكفاءة والحرص على سلامة ونزاهة سائر مراحل الإعداد والتنفيذ للانتخابات.

تقسيم الجمهورية إلى ٣٠١ دائرة إنتخابية:

وكان العمل الرئيسي الأول الذي قامت به اللجنة العليا - بصفة عامة - واللجنة الفنية والفريق الفني - بصفة أساسية - هو تقسيم الدوائر الإنتخابية وفقاً لما نص عليه الدستور وقانون الانتخابات بتقسيم الجمهورية إلى ٣٠١ دائرة إنتخابية بالتساوي من حيث عدد السكان، مع التجاوز عن نسبة ٥% بالزيادة او النقصان ، وذلك وفقاً للتعداد السكاني الذي تمت بموجبه إنتخابات مجلس الشورى ومجلس الشعب في شطري الوطن

٢- كان من أبرز أعضاء الفريق الفني ومسؤولي المحافظات في الفريق الفني كل من الاخوة علي محمد الحويري - عبدالله احمد الهدياني - علي الشاعر - عبدالله المقطري - عبدالعزيز سلطان - محمد عبد الخالق حنظل - عبده العدة - امين معروف الجند - محمد بارعيه - عبد الواحد (حضرمت) - عبد الرحمن خالد - محمد الطنشي - احمد الخاري - احمد احمد العرشى.

قبل إعادة الوحدة مع احتساب نسبة النمو السكاني إلى عام ١٩٩٢م، وقد أثارت الخطوة الأولى - وهي التعداد السكاني - جدلاً واسعاً امتد من داخل اللجنة العليا إلى الأحزاب والصحف، فقد قام الجهاز المركزي للإحصاء بموافاة اللجنة العليا بالتعداد السكاني مضافاً إليه نسبة النمو إلى سبتمبر ١٩٩٢م على مستوى قرى وعزل وأحياء ومديريات ومدن كل محافظة، حيث بلغ عدد سكان الجمهورية بموجب ذلك الإحصاء السكاني (١٣,١٦٧,٩٧٢ نسمة) وعند تحديد عدد الدوائر الانتخابية المستحقة لكل محافظة على ضوء ذلك، أتضح أن عدد الدوائر لكل محافظة سيكون كما يلي :-

العاصمة	عدن	تعز	لحج	إب	البيضاء	شيرة	حزموت	المهرة	الحديدة	ذمار	صنعا	المحويت	حجة	صعدة	الجوف	مارب
٢١	١٠	٤٠	١٢	٢٧	٨	١٠	٧	١٧	٢	٢٨	١٩	٢٥	٨	٢٤	٨	٢

فاعترض الحزب الإشتراكي وآخرون على ذلك الإحصاء السكاني، وتبودلت الاتهامات في الصحف وغيرها، وتحول الإحصاء السكاني إلى مشكلة، وقد تركز الاعتراض في نقطتين رئيسيتين، أو في ثلاث نقاط، هي :

أ- أن الإحصاء السكاني اعتمد نسبة النمو السكاني للمحافظات الجنوبية والشرقية كما كان قبل الوحدة بموجب تعداد السكان في العام ١٩٨٨م حيث أن نسبة النمو هي (٢,٦٢٪) واعتمد للمحافظات الشمالية نسبة النمو المعتمدة منذ التعداد السكاني في فبراير ١٩٨٦م وهي نسبة (٣,٢٩٪) وتتضمن التفاصيل - بطبيعة الحال - اختلافاً في نسبة النمو بين المدن والإرياف، غير أن جوهر الاعتراض كان عدم التسليم باختلاف نسبة النمو السكاني بين المحافظات الجنوبية وبين المحافظات الشمالية، والمطالبة بنسبة نمو سكاني واحدة، وامتدت المطالبة لتشمل المدن بما في ذلك أمانة العاصمة .

ب- أن الإحصاء السكاني - سالف الذكر - لم يدخل فيه المهاجرون، بينما المهاجرون دخلوا في نتائج التعدادين اللذين تمت بموجبهما إنتخابات مجلس الشورى ومجلس الشعب، وبالتالي يجب أن يدخل المهاجرون في الإحصاء السكاني .

ج- أن يتم احتساب نسبة النمو السكاني إلى نهاية ديسمبر ٩٣م وليس إلى سبتمبر ٩٣م.

وقد اسفر الجدل والحوار داخل اللجنة العليا وخارجها عن الإتفاق على ان يقوم الجهاز المركزي للاحصاء باعداد احصاء سكاني وفقاً لمعايير حددتها اللجنة العليا في قرارها بتاريخ ٩٢/٩/٢٠م وتتمثل في اعتماد نسبة نمو سكاني موحدة لكافة مدن ومحافظة الجمهورية ، وهي (٣,١٪) - اعتباراً من أول ابريل ٨٨م للمحافظات الجنوبية واعتباراً من يونيو ١٩٩٠م للمحافظات الشمالية ، واحتساب المهاجرين ، ويكون الاحصاء إلى ديسمبر ٩٢م ، فقام الجهاز المركزي للاحصاء باعداد الاحصاء السكاني على ضوء ذلك ، حيث بلغ عدد السكان (١٤,٢٥٢,٧٢٨ نسمة) وقامت اللجنة الفنية بتحديد عدد الدوائر المستحقة لكل محافظة بموجب ذلك ، فاصبح عدد الدوائر الانتخابية المستحقة لكل محافظة كما يلي :-

العاصمة	عدن	تعز	لحج	إب	أين	البيضاء	شبو	حضر موت	المهرة	الحديدة	ذمار	صنعاء	المحويت	حجة	صعدة	الجوف	ناب
١٨	١١	٤٢	١٢	٢٨	٨	١٠	٦	١٧	٢	٢٤	٢١	٣٦	٨	٢٢	٩	٢	٢

وبذلك تم حسم مسألة التعداد السكاني وعدد الدوائر لكل محافظة .
واستناداً إلى نص الدستور ونص المادة (٤٨) من قانون الإنتخابات بأن (.. تقسم الجمهورية إلى ٣٠١ دائرة إنتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة ٥٪ زيادة او نقصاناً) تم تحديد النصاب السكاني للدائرة وهو (٤٧٣٦٥ نسمة) والحد الأعلى (٤٩٧٣٣ نسمة) والحد الأدنى (٤٤٩٩٧ نسمة) .

وقد بذلت اللجنة الفنية برئاسة الاخ صادق أمين أبوراس والفريق الفني جهوداً متواصلة منذ مطلع اكتوبر في تقسيم وتحديد الدوائر ومكونات كل دائرة ونطاقها ومراكزها الإنتخابية ونطاق كل مركز ومكوناته ، وفقاً للمعايير السكانية والجغرافية والإجتماعية والخرائط والاحصاء السكاني ، وتم استدعاء فروع الأحزاب في المحافظات أثناء مناقشة واستعراض تقسيم دوائر كل محافظة في اللجنة الفنية ، وصلاً إلى رفع التقسيم ومناقشته في اللجنة العليا على مستوى دوائر كل محافظة وإقراره، ثم صدور بيان اللجنة العليا بإعلان الدوائر والمراكز الإنتخابية ونطاق ومكونات كل منها (في ديسمبر ٩٣م) وبذلك تم انجاز أول تقسيم للدوائر والمراكز الإنتخابية في تاريخ اليمن ، وتتمثل خلاصة ذلك في

الجدول التالي «٤» مع بيان عدد السكان وعدد الذين في سن الانتخاب على مستوى كل محافظة ويمثل المواطنون في سن الانتخاب نسبة ٤٤٪ من إجمالي عدد السكان :

المحافظة	عدد الدوائر	ارقام الدوائر	عدد المراكز	عدد السكان الى ديسمبر ١٩٩٢ م			عدد السكان في سن الانتخاب		
				ذكور	إناث	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
امانة العاصمة	١٨	١٨-١	٨٤	٤٣٠٩٩٢	٤٤٧٨٦٧	٨٧٨٨٦٠	١٨٩٩٢٩	١٩٧٢٧٥	٣٨٧٢١٤
عدن	١١	٢٩-١٩	٧٢	٢٤٨٢٢٨	٢٥٨٠٥١	٥٠٦٢٧٩	١٠٩٤٢٨	١١٢٧٢٣	٢٢٢١٦١
تعز	٤٣	٧٢-٣٠	٢٢٧	٩٩٥١٠٨	١٠٢٤٠٦٩	٢٠٢٩١٧٧	٤٢٨٥٤٤	٤٥٥٧١٤	٨٩٤٥٥٨
لحج	١٢	٨٤-٧٢	١٠٠	٢٩٢٦٧٢	٣٠٤١٣١	٥٩٦٨٠٤	١٢٨٩٨١	١٣٤٠٣١	٢٦٣٠١٢
اب	٢٨	١٢٢-٨٥	٢٢٧	٨٩٤٣٦٤	٩٢٩٣٧٩	١٨٢٢٧٤٣	٣٩٤١٤٦	٤٠٩٥٧٨	٨٠٣٢٧٤
البيّن	٨	١٣٠-١٢٢	٨٨	١٨٥٥٣٦	١٩٢٨٠٠	٤٧٨٣٣٦	٨١٧٦٥	٨٤٩٩٧	١٦٦٧٢٢
البيضاء	١٠	١٤٠-١٣١	٧٩	٢٢٣٥٧٦	٢٣٢٢٣٠	٤٥٥٨٠٦	٩٨٥٢٠	١٠٢٣٨٨	٢٠٠٩١٨
شبوّة	٦	١٤٦-١٤١	٨٤	١٣٩٢٩١	١٤٤٧٤٥	٢٨٤٠٣٦	٦١٣٨٦	٦٣٧٨٩	١٢٥١٧٥
حضر موت	١٧	١٦٣-١٤٧	١٧٠	٣٨٩٩٧٠	٤٠٥٢٢٧	٧٩٥٢٠٧	١٧١٨٦٠	١٧٨٥٨٨	٣٥٠٤٤٨
المهرة	٢	١٦٥-١٦٤	٣٠	٥٤١٧٥	٥٦٢٩٧	١١٠٤٧٢	٢٢٨٧٥	٢٤٨١٠	٤٨٦٨٥
الجديدة	٢٤	١٩٩-١٦٦	١٧٥	٧٨٢٦٩٤	٨١٢٢٢٨	١٥٩٦٠٢٢	٣٤٤٩٢٢	٢٥٨٤٣٨	٧٠٣٢٧١
ذمار	٢١	٢٢٠-٢٢٠	١٥٠	٤٨٤٩٧٠	٥٠٣٩٥٧	٩٨٨٩٢٧	٢١٢٧٢٥	٢٢٢٠٩٣	٤٣٥٨١٨
صنعاء	٣٦	٢٥٦-٢٢١	٢٢٥	٨٢٥٣٦٤	٨٦١٨٣٦	١٦٨٧٢٠٠	٣٦٥٥٠١	٣٧٩١١١	٧٤٥٣١٢
الحويت	٨	٢٦٤-٢٥٧	٤٧	١٨٨٠٠٧	١٩٥٣٦٧	٣٨٣٣٧٤	٧٧٧٥٩	٩١١٩٤	١٦٨٩٥٣
حجة	٢٣	٢٨٧-٢٦٥	١٤٧	٥٢٦٢٦٤	٥٤٦٨٦٨	١٠٧٣١٣٢	٢٣١٩٢٤	٢٤١٠٠٥	٤٧٢٩٢٩
صعدة	٩	٢٩٦-٢٨٨	٥٠	٢٠٣٧٥٥	٢١١٧٢٣	٤١٥٤٨٨	٨٩٧٩٥	٩٣٣١١	١٨٣١٠٦
الجوف	٢	٢٩٨-٢٩٧	٢٠	٥١٤٠٤	٥٢٤١٧	١٠٤٨٢١	٢٢٦٥٤	٢٣٥٤١	٤٦١٩٥
مارب	٣	٣٠١-٢٩٩	٢٩	٧١٠٢٧	٧٢٨٠٧	١٤٤٨٣٤	٣١٢٠١	٣٢٥٢٧	٦٣٨٢٨
الإجمالي	٣٠١	—	٢٠١٧	٦٩٨٧٤٩٩	٧٢٦٥٢٢٩	١٤٢٥٢٧٢٨	٣٠٧٦٠٥٦	٣٢٠٦٨٨٣	٦٢٨٢٩٢٩

قيد وتسجيل الناخبين:

وقد تم الإعداد السليم لمرحلة قيد وتسجيل الناخبين وتشكيل اللجان الإشرافية واللجان الأساسية والفرعية لمرحلة القيد والتسجيل من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وبلغ عدد اللجان ٤٠٥٢ لجنة تضم ١٢١٥٦ مشرفاً ومشرفة ، بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركز انتخابي .

وتتمت في الفترة ٢١ يناير إلى ١٩ فبراير ١٩٩٣م عملية قيد وتسجيل الناخبين التي استمرت ثلاثين يوماً في كل مركز انتخابي ، وشهدت إقبالاً وتفاعلاً واسعاً من المواطنين .

وتلى ذلك نشر جداول أسماء الناخبين وتقديم الطعون بالادراج والحذف في الجداول ، والبت فيها بموجب الطرق التي حددها القانون ، وصولاً إلى تحرير السجلات العامة النهائية لجداول قيد الناخبين ، حيث بلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين ونسبة عدد المسجلين من عدد السكان في سن الانتخابات ، على مستوى كل محافظة رجالاً ونساءً كما يلي :-

م	المحافظة	عدد الدوائر	المواطنون في سن الانتخاب (١٨ سنة فأكثر)				المسجلون في جداول قيد الناخبين			
			رجال	نساء	الإجمالي	رجال	نساء	النسبة	النسبة	النسبة
١	امانة العاصمة	١٨	١٨٩٩٢٩	١٩٧٢٧٥	٣٨٧٢٠٤	١٦٣٧٦٧	٤١٨٥٩	%٨٦	%٢١	%٥٢
٢	عدن	١١	١٠٩٤٣٨	١١٢٧٢٣	٢٢٢١٦١	٨٦١٧٧	٤٧١٣٩	%٧٩	%٤١	%٦٠
٣	تعز	٤٣	٤٣٨٥٤٤	٤٥٥٧١٤	٨٩٤٢٥٨	٣٢٥٨٨١	٩٦٠٩٢	%٧٤	%٢١	%٤٧
٤	لحج	١٢	١٢٨٩٨١	١٣٤٠٣١	٢٦٣٠١٢	١٠٢١٨٩	٢٣٠٩٩	%٨٠	%١٧	%٤٨
٥	اب	٣٨	٣٩٤١٤٦	٤٠٩٥٧٨	٨٠٣٧٢٤	٢٧١٥٧٧	٤٢٩١٠	%٦٩	%١٠	%٣٩
٦	البيّن	٨	٨١٧٣٥	٨٤٩٦٧	١٦٦٧٣٢	٦١٧٩١	٢١٦٢٢	%٧٦	%٢٥	%٥٠
٧	البيضاء	١٠	٩٨٥٢٠	١٠٢٣٨٨	٢٠٠٩١٨	٥٩٦٧٦	١١٣١٠	%٦٠	%١١	%٣٥
٨	شبه	٦	٦١٣٨٦	٦٣٧٨٩	١٢٥١٧٥	٣٩٠٢٤	١٣٦٣٩	%٦٠	%٢٢	%٤١
٩	حضر موت	١٧	١٧١٨٦٠	١٧٨٥٨٨	٣٥٠٤٤٨	١٠٣٠٩٥	٥٧٢٠٤	%٦٠	%٣٢	%٤٦
١٠	المهرة	٢	٢٢٨٧٥	٢٤٨١٠	٤٨٦٨٥	٩٩٤٤	٤٥٩٦	%٤٢	%١٨	%٣٠
١١	الحديدة	٢٤	٣٤٤٩٢٣	٣٥٨٤٣٨	٧٠٣٣٦١	٢٥٨٥٢٦	٥٢٨٠٠	%٧٥	%١٥	%٤٤
١٢	ذمار	٢١	٢١٣٧٢٥	٢٢٢٠٩٣	٤٣٥٨١٨	١٤٥١٤٠	١٧٢١٥	%٦٨	%٨	%٣٧
١٣	صنعا	٣٦	٣٦٥٠٠١	٣٧٩٨١١	٧٤٥٣١٢	٢٦٥١٨٥	٢٢٢٤٣	%٧٣	%٦	%٣٩
١٤	اليخويت	٨	٧٧٧٥٩	٩١١٩٤	١٦٨٩٥٣	٥٧٣٣٢	٣٠٦٤	%٧٤	%٣	%٢٤
١٥	حجة	٢٣	٢٢١٩٢٤	٢٤١٠٠٥	٤٦٢٩٢٩	١٥٣٤٢٧	١٥٣١٠	%٦٦	%٦	%٣٦
١٦	صعدة	٩	٨٩٧٩٥	٩٣٣١١	١٨٣١٠٦	٦٤١٧٩	١٩٤٢	%٧١	%٢	%٣٦
١٧	الجوف	٢	٢٢٦٥٤	٢٣٥٤١	٤٦١٩٥	١٤٤٨٧	٣١٠	%٦٤	%١	%٢٢
١٨	مأرب	٢	٣١٣٠١	٣٢٥٢٧	٦٣٨٢٨	٢٧٥٤٧	٤٥١٥	%٨٨	%١٤	%٥٠
	الإجمالي	٢٠١	٣٠٧٦٠٥٦	٣٢٠٦٨٨٣	٦٢٨٢٩٣٩	٢٢٠٩٩٤٤	٤٧٨٣٧٩	%٧٢	%١٥	%٤٢

ومن الجدير بالتنويه هنا ان نسبة المسجلين من الرجال (١٨ سنة فأكثر) بلغت (٧٢٪) من السكان الرجال في سن الانتخاب ، وهي نسبة عالية وممتازة جداً ، خاصة ان عدد السكان يشمل المهاجرين.. بينما التسجيل كان للمقيمين فقط ، مما يعني ان نسبة المسجلين من المقيمين قد تصل إلى (٩٠٪) بينما نسبة المسجلين من النساء في سن الانتخاب لم تتجاوز (١٥٪) ولكنها نسبة معقولة في ظل الواقع الاجتماعي فممارسة زهاء نصف مليون امرأة لحقوقهن الانتخابية تتم لأول مرة في تاريخ اليمن والجزيرة العربية.

الترشيح لعضوية مجلس النواب .. والمرشحون

في ٢٨ مارس ١٩٩٣م تم فتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب ، حيث تم تقديم طلبات الترشيح إلى اللجان الأصلية في كافة الدوائر الانتخابية بالجمهورية وذلك لمدة عشرة ايام ، وتلى ذلك إعلان أسماء المرشحين المقبولين ثم انسحاب من يرغب في الانسحاب إلى ٢٠ ابريل ١٩٩٣م ، بحيث بلغ العدد النهائي للمرشحين (٣١٨١) مرشحاً في الـ (٣٠١) دائرة إنتخابية ، منهم :-

اجمالي	نساء	رجال	
١٢١٥	١٧	١١٩٨	عدد المرشحين باسم أحزاب وتنظيمات سياسية
١٩٦٦	٢٤	١٩٤٢	عدد المرشحين بصفة مستقلين
٣١٨١	٤١	٣١٤٠	اجمالي عدد المرشحين

وقد كانت إنتخابات ٩٣م أول إنتخابات متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن ، حيث بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي دخلت الإنتخابات وقدمت مرشحين بإسمها في الدوائر الإنتخابية ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً ، وقد بلغ عدد مرشحي كل حزب - (والذي يعني عدد الدوائر التي خاضت الإنتخابات فيها كل منها) - كما يلي:-

عدد المرشحين	الحزب أو التنظيم السياسي	عدد المرشحين	الحزب أو التنظيم السياسي
١٠	التجمع الوحدوي اليمني	٢٧٥	المؤتمر الشعبي العام
-	التنظيم السبتمبري الديمقراطي	٢١٠	الحزب الاشتراكي اليمني
٦	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	١٨٩	التجمع اليمني للإصلاح
٦	الحزب القومي الاجتماعي	١٥٦	حزب البعث العربي الاشتراكي
٢	رابطة أبناء اليمن (قيادة شرعية)	٨٩	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
٢	الحزب الديمقراطي الثوري	٨٧	رابطة أبناء اليمن (رأي)
١	منظمة حزب البعث (اتجاه سوري)	٦٢	حزب الحق
١	الحركة الديمقراطية (داخلي)	٢٥	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري
١	حزب التلاحم الوطني	٢٢	اتحاد القوى الشعبية
١	الجبهة الديمقراطية المتحدة	٢٢	حزب جبهة التحرير
١٩٦٦	المرشحون بصفة مستقلين	٢٠	الجبهة الوطنية الديمقراطية
٢١٨١	اجمالي عدد المرشحين	١٧	الحزب الديمقراطي الناصري

كما ترشح بصفة مستقل كل من أمين عام الحزب الجمهوري محمد علي ابولحوم وأمين عام حزب الأحرار الدستوري عبدالرحمن نعمان ، وكان للتحالف والتنسيق الحزبي دوره في عدد مرشحي الأحزاب الرئيسية الثلاثة وهي المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والإصلاح .

إجراء الإنتخابات النيابية:

وفي الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ٢٧ إبريل ١٩٩٣م سقطت كل التشكيكات والمراهنات التي كانت تزعم ان الإنتخابات لن تتم ، او ان فتنة كبرى ستشتعل يوم الإنتخابات لأن اليمن مجتمع قبلي ، ولكن كل التشكيكات سقطت ، فقد جرت الإنتخابات في ٣٠٠ دائرة إنتخابية^٥ بنجاح تام ، وبإشراف (٧٢٦٢) لجنة إنتخابية تضم (٢١٧٨٦) مشرفاً ومشرفة ، يمثلون كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وبحضور مراقبين من دول عربية واجنبية ومن المنظمات الدولية ذات الاهتمام بالديمقراطية ، ومراسلي الصحف والمجلات ووكالات الانباء ووسائل الاعلام العربية والاجنبية التي بثت إلى أرجاء العالم وقائع الإنتخابات النيابية العامة - متعددة الأحزاب - التي جرت لأول مرة في تاريخ اليمن

^٥- تأجلت الإنتخابات في دائرة واحدة هي الدائرة (١٩٢) الزهرة بمحافظة الحديدة بسبب مقتل مرشح المؤتمر، وتم إجراء الإنتخابات بها فيما بعد.

والمنطقة بأسرها واستمرت إلى مساء يوم ٢٧ ابريل ١٩٩٣م وتجسدت فيها الديمقراطية ونزاهة الإنتخابات في أشرق صورها ، وتم فرز الأصوات بوجود المرشحين او مندوبي المرشحين في كافة الدوائر الانتخابية والتوقيع على النتائج .

وقد بلغ عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم ١٨٥, ٢٧١, ٢ ناخباً وناخبة ، ويمثلون نسبة ٨٤, ٥٪ من اجمالي عدد المسجلين في جداول قيد الناخبين والبالغ عددهم ٢, ٦٨٨, ٣٢٣ ناخباً وناخبة ، وهي نسبة عالية جداً ، ودلت على التفاعل الشعبي والوعي الانتخابي الديمقراطي للجماهير ، وكان تفصيل عدد الناخبين من اجمالي عدد المسجلين والنسبة المئوية ، وكذلك عدد الأصوات الصحيحة للناخبين على مستوى كل محافظة كما يلي :-

المحافظة	عدد الدوائر	عدد المسجلين	عدد الذين ادلوا باصواتهم	النسبة المئوية	عدد الاصوات الصحيحة
امانة العاصمة	١٨	٢٠٥٦٢٦	١٦٥٤٠٨	%٨٠,٤	١٦١٧٢٢
عدن	١١	١٢٢٣١٦	١١٣٦١٠	%٨٥	١١١٤١٣
تعز	٤٣	٤٢١٩٧٣	٣٧٢١٧٢	%٨٨	٣٦١٠٦٢
لحج	١٢	١٢٦٢٨٨	١٠١٣٠٠	%٨٠	١٠٠٣٨٤
اب	٣٨	٣١٤٤٨٢	٢٧٨٦٨٤	%٨٩	٢٧٥٣٤٦
اين	٨	٨٣٤٢٣	٦٩٦٥٢	%٨٣,٥	٦٨٨٧٦
البيضاء	١٠	٧٠٩٨٦	٥٩٦٤٨	%٨٤	٥٩٢٤٢
شوة	٦	٥٢٦٦٣	٤٢٥٨١	%٨١	٤١٧٢٢
حضرموت	١٧	١٦٠٢٩٩	١٣٨١٩٥	%٨٦	١٣٦٢٦٨
المهرة	٢	١٤٥٤٠	١١١٩١	%٧٧	١٠٩٢٦
الجديدة	٣٤	٣١١٣٢٦	٢٦١١٢٥	%٨٤	٢٥٧٣٦٤
ذمار	٢١	١٦٢٣٥٥	١٣٤٠٤١	%٨٢,٦	١٣١٤٩٧
صنعاء	٣٦	٢٨٨٩٢٨	٢٣٦٢٤١	%٨٢	٢٣٢٩٣٦
المحويت	٨	٦٠٢٩٦	٥١٨٥٢	%٨٥,٨	٥١٥٠٠
حجة	٢٣	١٦٨٧٤٢	١٤٤٢٩٨	%٨٥,٦	١٤٢٤٢٣
صعدة	٩	٦٦١٢١	٥٤٢١٠	%٨٢	٥٣٦٢٦
الجبوف	٢	١٤٧٩٧	١١٥٣٣	%٧٨	١١٤٠٩
مارب	٣	٣٢٠٦٢	٢٥٣٤٤	%٧٩	٢٤٨٥٥
الاجمالي	٢٠١	٢٦٨٨٢٢٣	٢٢٧١١٨٥	%٨٤,٥	٢٢٢٢٥٧٢

وأُسفرت النتيجة الرسمية للانتخابات والتي تم إعلانها رسمياً في مطلع مايو ٩٣م عن الفوز بالدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية كما يلي (بما في ذلك الدائرة ١٩٢ بالحديدة التي كانت مؤجلة وفاز بها فيما بعد مرشح الإصلاح) :-

	المؤتمر الشعبي	الإصلاح	الحزب الاشتراكي	مرشحون مستقلون	حزب البعث	حزب الحق	حزب الوحدة الناصري	التصحيح الناصري	الديمقراطي الناصري	الإجمالي
عدد المقاعد	١٢٢	٦٢	٥٦	٤٨	٧	٢	١	١	١	٣٠١
النسبة من إجمالي المقاعد	%٤١	%٢١	%١٩	%١٦	%٢	%١	%٠,٢,٢	%٠,٢,٢	%٠,٢,٢	%١٠٠

ولكن تلك النتيجة لم تكن تعبر عن النتيجة الواقعية ولا عن الحجم الحقيقي للأحزاب ، وذلك للأسباب والاعتبارات التي سنذكرها بعد تبين عدد الدوائر التي فاز بها كل حزب وتنظيم سياسي والمستقلون على مستوى كل محافظة - وفقاً للنتيجة الرسمية للانتخابات - نظراً لما يتضمنه ذلك من مؤشرات على مدى تواجد وتأثير وثقل كل حزب على مستوى المحافظات حيث كانت النتيجة كما يلي:-

المحافظة	عدد الدوائر	المؤتمر الشعبي	الإصلاح	الحزب الاشتراكي	مرشحون مستقلون	حزب البعث	حزب الوحدة الناصري	التصحيح الناصري	الديمقراطي الناصري	حزب الحق	الإجمالي
امانة العاصمة	١٨	١١	٦	-	١	-	-	-	-	-	١٨
عدن	١١	-	-	٨	٢	-	-	-	-	-	١١
تعز	٤٢	٨	١٨	٦	٨	١	١	-	١	-	٤٢
لحج	١٢	-	-	٨	٤	-	-	-	-	-	١٢
إب	٣٨	١٧	١٢	٢	٦	-	-	-	-	-	٣٨
ابين	٨	١	-	٧	-	-	-	-	-	-	٨
البيضاء	١٠	٢	٢	٢	٢	١	-	-	-	-	١٠
شبة	٦	١	-	٥	-	-	-	-	-	-	٦
حضرموت	١٧	١	-	١١	٥	-	-	-	-	-	١٧
المهرة	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	٢
الحديدة	٣٤	٢٢	٦	١	٥	-	-	-	-	-	٣٤
ذمار	٢١	١١	٧	١	٢	-	-	-	-	-	٢١
صنعاء	٣٦	٢١	٥	١	٥	٢	-	١	-	-	٣٦
المحويت	٨	٥	-	-	٢	-	-	-	-	-	٨
حجة	٢٣	١٥	٣	-	٢	٢	-	-	-	-	٢٣
صعدة	٩	٥	١	-	١	-	-	-	-	٢	٩
الجبوف	٢	١	١	-	-	-	-	-	-	-	٢
مارب	٣	١	١	١	-	-	-	-	-	-	٣
الإجمالي	٣٠١	١٢٢	٦٢	٥٦	٤٨	٧	١	١	١	٢	٣٠١

ولقد كان من المهم معرفة عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي، لأن عدد الأصوات هو المقياس لدى تواجد وتأثير كل حزب - وليس عدد المقاعد والدوائر التي فاز بها - ولقد كان الرئيس علي عبدالله صالح أول من تنبه إلى أهمية الأصوات، وبناء على توجيهاته لي - كرئيس للفريق الفني باللجنة العليا للانتخابات - قام الفريق الفني وبإشراف رئيس اللجنة الفنية ، بإحصاء عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون بإسم كل حزب (سواء الفائزين وغير الفائزين) وكذلك كافة المرشحين بصفة مستقلين، وكانت نتيجة الأصوات كما يلي :-

م	الحزب أو التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة م	الحزب أو التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة م
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٧٥	٦٤٠٥٢٣	١٣ % ٢٨,٦	حزب جبهة التحرير	٢٣	١٧٠٦	٠,٠٧ %
٢	الحزب الاشتراكي	٢١٠	٤١٣٩٨٤	١٤ % ١٨,٥	الديمقراطي السبتمبري	٨	٥٣٢	٠,٠٢ %
٣	الإصلاح	١٨٩	٣٨٢٥٤٥	١٥ % ١٧	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	٦	١٤٨	٠,٠٠٧ %
٤	حزب البعث	١٥٦	٨٠٣٦٢	١٦ % ٣,٦	الحزب القومي الإجتماعي	٦	١٢٤	٠,٠٠٥ %
٥	الوحدوي الناصري	٨٩	٥٢٣٠٣	١٧ % ٢,٣	الديمقراطي الثوري	٢	٧٨	٠,٠٠٢ %
٦	حزب الحق	٦٣	١٨٦٥٩	١٨ % ٠,٨	الحركة الديمقراطية	١	٧١	٠,٠٠٢ %
٧	الرابطة (رأي)	٨٧	١٦١٥٥	١٩ % ٠,٧	منظمة حزب البعث	١	٣٤	٠,٠٠١ %
٨	التصحيح الناصري	٢٥	٦١٩١	٢٠ % ٠,٢	الرابطة (قيادة شرعية)	٣	٣٠	٠,٠٠١ %
٩	الديمقراطي الناصري	١٧	٤٥٧٦	٢١ % ٠,٢	التلاحم الوطني	١	١٦	٠,٠٠٠٧ %
١٠	الجبهة الوطنية	٢٠	٣٧٩٣	٢٢ % ٠,٢	الجبهة الديمقراطية	١	١٥	٠,٠٠٠٦ %
١١	إتحاد القوى الشعبية	٢٣	٢٦٦٢	٢٣ % ٠,١	المرشحون المستقلون	١٩٦٦	٦٠٦٢٠١	٢٧ %
١٢	التجمع الوحدوي	١٠	١٨٥٥	٢٤ % ٠,٠٨	الإجمالي	٣١٨١	٢٢٣٢٥٧٣	

ان تلك النتيجة الرسمية لعدد المقاعد التي فاز بها كل حزب وعدد الأصوات التي حصلت عليها كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية قد كشفت مدى التواجد والتأثير الحقيقي للأحزاب ، وان اغلب التسميات الحزبية التي خاضت الانتخابات ليس لها تواجد حقيقي ، بل ان ١١ من تلك الأحزاب والتنظيمات لم تحصل على الحد الأدنى من الأصوات بما يقابل الحد الأدنى من الأعضاء الذي اشترطه القانون للتصريح بتأسيس الحزب أو التنظيم وهو (٢٥٠٠ عضو) بينما ١١ من الأحزاب والتنظيمات لها تواجد حقيقي بما في ذلك

الأحزاب ضئيلة التواجد التي تدل الأصوات على ان لديها الحد الأدنى من الأعضاء ، ويمكن القول بأن عدد الأحزاب والتنظيمات التي لها تواجد حقيقي هو ١٢ حزباً وتنظيماً سياسياً ، نعيد ذكرها مع عدد المقاعد والأصوات التي حصلت عليها فيما يلي:-

م	الحزب او التنظيم	عدد المقاعد	عدد الأصوات	م	الحزب او التنظيم	عدد المقاعد	عدد الأصوات
١	المؤتمر الشعبي العام	١٢٢	٦٤٠٥٢٢	٧	التصحيح الشعبي الناصري	١	٦١٩١
٢	الحزب الاشتراكي	٥٦	٤١٣٩٨٤	٨	الحزب الديمقراطي الناصري	١	٤٥٧٦
٣	التجمع اليمني للإصلاح	٦٣	٣٨٢٥٤٥	٩	رابطة أبناء اليمن (رأي)	-	١٦١٥٥
٤	حزب البعث العربي الاشتراكي	١٥٦	٨٠٣٦٢	١٠	الجبهة الوطنية الديمقراطية	-	٣٧٩٢
٥	التنظيم الوحدوي الناصري	١	٥٢٣٠٣	١١	اتحاد القوى الشعبية	-	٢٦٦٢
٦	حزب الحق	٢	١٨٦٥٩	١٢	التجمع الوحدوي اليمني	-	١٨٥٥

وكانت النتائج الرسمية للإنتخابات قد اظهرت المستقلين كقوة رئيسية يدل عليها فوز مرشحين مستقلين في ٤٨ دائرة وبالنسبة لـ ٤٨ مقعداً نيابياً ، وان مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون بصفة مستقلين (الفائزين وغير الفائزين) بلغ ٦٠٦٢٠١ صوت، أي (١٦٪) من المقاعد و(٢٧٪) من الأصوات ، ولكن ذلك الظاهر سرعان ما تبدد ، حيث أتضح ان اغلب الفائزين بصفة مستقلين ينتمون إلى الأحزاب الرئيسية الثلاثة واعلنوا انضمامهم إلى الكتل البرلمانية لتلك الأحزاب ، فمن بين المستقلين الـ (٤٨) تبين الانتماء السياسي لـ (٣٧) منهم كما يلي :-

المؤتمر الشعبي العام	الحزب الاشتراكي	الإصلاح	الاجمالي
٢١	١٢	٤	٢٧

كما ان بقية الفائزين بصفة مستقلين كان (٦) منهم مسنودين بأصوات الاشتراكي، و (٣) مدعومين من الاشتراكي والوحدوي الناصري ، و (٢) مدعومين من المؤتمر ، وواحد من الإصلاح ، فما هي - إذن - النتائج الواقعية لإنتخابات ١٩٩٣م النيابية بالنسبة لتلك الأحزاب والتنظيمات السياسية ؟

أولاً: المؤتمر الشعبي العام:

لقد فاز المؤتمر رسمياً ، بمرشحين بإسم المؤتمر وبرنامج المؤتمر في ١٢٢ دائرة

بالمحافظات التالية :-

العاصمة	تعز	إب	البن	البيضاء	شيرة	حزموت	الحديدة	ذمار	صنعاء	الحويت	حجة	صعدة	اليوف	مارب	الاجمالي
١١	٨	١٧	١	٢	١	١	٢٢	١١	٢١	٥	١٥	٥	١	١	١٢٢

ومن بين المرشحين الفائزين بصفة مستقلين ، انضم إلى كتلة المؤتمر ٢١ عضواً كان أغلبهم ينتمون إلى المؤتمر ولكنهم نافسوا مرشحي المؤتمر الرسميين وفازوا في دوائرهم ثم انضموا بعد الفوز إلى كتلة المؤتمر ، بينما لم يكن عدد منهم ينتمون إلى المؤتمر وحصل بعضهم على دعم الإشتراكي او الإصلاح ثم انضموا إلى كتلة المؤتمر ، وقد بلغ العدد الاجمالي للذين انضموا إلى كتلة المؤتمر من الفائزين المستقلين من كل محافظة كما يلي :-

تعز	لحج	إب	البيضاء	الحديدة	ذمار	صنعاء	الحويت	حجة	صعدة	الاجمالي
٣	١	٤	١	٢	٢	١	٢	٢	١	٢١

وفيما يلي أسماء الفائزين من المؤتمر الشعبي - بإسم المؤتمر - ثم الذين انضموا إلى كتلة المؤتمر من المستقلين :-

امانة العاصمة (١١)		محافظة البيضاء (٢)		محافظة صنعاء (٢١)		محافظة صعدة (٥)	
الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة
احمد عبد الرزق الرقيحي	١	علي احمد العمراني	١٢٤	ناجي محمد ابوراس	٢٢١	فتيسل عبد الله مناع	٢٨٩
عبد الملك احمد الوزير	٢	علي محمد العواضي	١٢٥	محمد ناجي الشائف	٢٢٢	احمد دهباش محلري	٢٩١
احمد محمد الانسي	٣	محافظة شبوة (١)		حمود حمود صايف	٢٢٨	حسين محمد ميسر	٢٩٢
احمد محمد الكحلاني	٥	حسن عبد الله عبد الحق	١٤٦	احمد احمد العقاري	٢٣٠	ضيف الله رسام	٢٩٢
احمد علي السنيدار	٧	محافظة حضرموت (١)		حسين هادي جبار	٢٣٤	صالح هندي دغسان	٢٩٥
عبد الرحمن محمد الاكوع	٨	صالح باقر حسن	١٤٧	عبد الله علي الخلفي	٢٣٥	محافظة الجوف (١)	
محسن راجح ابو لجوم	٩	محافظة الحديدة (٢٢)		محسن سريلع	٢٣٦	حسين الشومين	٢٩٧
احمد عبد الله الحجري	١١			احمد علي شيخان	٢٣٧	محافظة مأرب (١)	
احمد قائد حماد	١٢	عبد الواسع هائل سعيد	١٦٧	حسن محمد الطري	٢٣٨	سلطان علي العزاد	٢٩٩
صلي محمد عثري	١٤	عبد الجليل رومان	١٦٨	عبد الله عبد الله قاضي	٢٣٩	المستقلون الذين انضموا إلى كتلة المؤتمر (٢١)	
عبد الوهاب الروحاني	١٥	عبد الجليل عيده ثابت	١٦٩	عبد الله محمد الكيسي	٢٤٠	محافظة تعز (٣)	
محافظة تعز (٨)		عبد الله ابراهيم الضحوي	١٧٠	مقبيل علي الغيل	٢٤١	محمد مقبل الحميري	٥١
		محمد قاسم صمر	١٧١	يحيى محمد غوير	٢٤٢	صادق علي الشيباني	٥٤
اسماعيل محمد صلاح	٢٣	محمد صالح علي محمد	١٧٢	احمد محمد الشيباني	٢٤٣	محمد لطف السامي	٧١
حمود عبد الرب الدخين	٢٨	علي محمد عطيه	١٧٤	يحيى مسالح مهدي	٢٤٤	محافظة لحج (١)	
محمد صيده سعيد اتم	٤٤	احمد ابراهيم البحر	١٧٥	محمد مهدي الكويش	٢٤٧	يحيى قحطان	٧٩
عبد الستار الشميري	٤٩	شبهه الله شريم	١٧٦	حسن احمد القاضي	٢٥١	محافظة إب (٤)	
عبد الولي الشميري	٥٠	شعيب القاشق	١٧٨	علي سعيد القشبي	٢٥٢	سيف علي العمري	٩٤
سلطان مجاهد السقياني	٦٢	متصر عبد الله متصر	١٧٩	احمد اسماعيل ابوحريه	٢٥٤	احمد محمد النزيلى	٩٨
سلطان البركالي	٦٧	سليمان الاهدل	١٨١	ناجي محمد جمان	٢٥٦	علي محمد السعيدى	١٠٨
سيد الجبار رباح	٦٦	محمد عيده القاشق	١٨٢	محافظة الحوities (٥)		محمد ناجي الرويشان	١١١
محافظة إب (١٧)		ابراهيم احمد الصوفي	١٨٩	علي احمد حبش	٢٥٧	محافظة البيضاء (١)	
		صخر احمد الوجيه	١٨٤	حزام هيسان	٢٦٠	عبد القوي الحميقاني	١٢٢
محمد درموش	٨٨	عبد الله محمد رومان	١٨٦	عبد الرحمن العشبي	٢٦١	محافظة الحديدة (٢)	
عبد الله حسن الدعيس	٩٢	محمد طالب معيره	١٨٧	زيد محمد ابو علي	٢٦٢	عبد الله خيرات	١٦٦
علي عبد اللطيف راجح	٩٢	محمود قائد الدياس	١٨٨	حسين خميس	٢٦٤	علي فتحي غلاب	١٨٠
محمد احمد الصيري	٩٥	محمد علي المقرني	١٩٠	محافظة حجة (١٥)		صلي بغوي اصلع	١٩٧
محمد حمود الرصاص	٩٦	حسن علي محمد طاهر	١٩١	احمد محمد صوفان	٢٦٧	محافظة ذمار (٢)	
علي عبد الله ابو حليقه	٩٧	عبد الباري جيلان	١٩٥	احمد علي درهم الشومى	٢٦٨	عبد العزيز الحضرائي	٢٠٢
محمد نجيب احمد سيف	٩٩	اسحاق يحيى قحتم	١٩٦	حسن سود هفج	٢٧٠	مجاهد حسين غشيم	٢١١
حسن العمديفي	١٠٠	محافظة ذمار (١١)		يحيى سهيل الجرجوج	٢٧١	محافظة صنعاء (١)	
عبد الرقيب باشا	١٠١	عبد اللطيف الشفدرى	٢٠٢	احمد محمد الهارب	٢٧٢	مهدي صالح الجعدي	٢٤٦
نبييل صادق باشا	١٠٢	حمود مسعد زباد	٢٠٥	محمد علي شعيبين	٢٧٤	محافظة الجوف (٢)	
رشاد لطف الشعوري	١٠٤	يحيى علي الراصي	٢٠٨	محمد يحيى ابوهادي	٢٧٥	محمد بكير عمر صلاح	٢٥٨
عبد الكريم محمد ابوراس	١٠٥	محمد احمد المقداد	٢٠٩	يحيى ناصر الاسدي	٢٧٧	محمد علي الزيرقي	٢٥٩
محمد محمد احمد منصور	١٠٧	ماتع علي الصيغ	٢١٠	مفتاح دهبوش	٢٨١	محمد يحيى الشرقي	٢٦٢
لعيان علي البرج	١١٢	يحيى حسن البيارق	٢١٢	محمد منصور اليكري	٢٨٢	محافظة حجة (٢)	
علي راشد الوادعي	١١٢	اسماعيل السماوي	٢١٢	محمد محمد حزام مسعود	٢٨٢	حميد الجبرتي	٢٦٩
حسين السدحجي	١١٨	عادل محمد السمحي	٢١٤	علي صايخ مشهل	٢٨٤	محافظة صعدة (١)	
حزام فاضل	١٢٢	ميخوت صالح يحيى	٢١٥	محيب عثمان محبيب	٢٨٥	حسن محمد مقيت	٢٩٠
محافظة إب (١)		عبد هاشم العلوي	٢١٩	حسين محمد الجماعي	٢٨٦		
مهدي بويكر الواسد	١٢٠	محمد الخادم الوجيه	٢٢٠	محمد صبيان الجماعي	٢٨٧		

ومؤدى ذلك ان النتيجة الواقعية للمؤتمر هي الفوز في ١٤٣ دائرة إنتخابية ، وبالتالي ١٤٣ مقعداً نيابياً ، ويمثل ذلك نسبة ٤٧,٥ ٪ من الدوائر والمقاعد النيابية .

- وبالإضافة إلى ذلك فان المؤتمر لم يقدم مرشحين بإسم المؤتمر في (٢٣) دائرة إنتخابية لدعم مرشحين من أحزاب أخرى قام المؤتمر بالتنسيق معها ودعمها لاعتبارات متعددة واعطى اصواته لمرشحي تلك الأحزاب ، وهي :-

أ- الإصلاح في ٩ دوائر هي ٤ و ١٠ - العاصمة - و ١٩ و ٢٦ عدن - و ٥٦ تعز - و ٢٢٧ و ٢٤٨ بمحافظة صنعاء ، والدائرة ٢٨٠ بمحافظة حجة و ٢٨٨ بمحافظة صعدة .

ب- لدعم الحزب الاشتراكي في ٨ دوائر هي ٢٣ عدن ، و ٨٠ لحج ، والدائرة ١٤٦ حضرموت ، وكذلك الدائرة (٢٩ سقطرى/عدن) كما سحب المؤتمر مرشحه في الدائرة ٤٥ المقاطرة محافظة تعز لدعم مرشح الاشتراكي (ياسين النجاشي) في مواجهة مرشح الودودي الناصري عبدالمجيد ياسين ، مما ادى إلى فوز مرشح الاشتراكي ، وكذلك لم يقدم المؤتمر مرشحين في الدوائر (٧٤ و ٧٧ و ٨٣) بمحافظة لحج التي فاز بها الاشتراكي .

ج- لدعم حزب البعث في ٣ دوائر هي الدائرة ٥٢ تعز والدائرة ٢٢٩ بمحافظة صنعاء والدائرة ١٧٧ بمحافظة الحديدة .

د- لدعم مرشح الحزب الديمقراطي الناصري عبده الجندي في الدائرة ٥٩ بتعز نظراً لارتباطه الوثيق بالمؤتمر .

هـ- لدعم مرشحين بصفة مستقلين في الدائرة ١٥٧ حضرموت (فيصل شملان) والدائرة (٢٥٠ صنعاء) - محمد أبو لحوم .

- اما بالنسبة لعدد الأصوات التي حصل عليها المؤتمر وهي ٦٤٠٥٢٣ صوتاً ، فقد ذكرت مصادر مؤتمرية ان مرشحين مستقلين ينتمون إلى المؤتمر حصلوا على ما يقارب ٢٧٨٨٥٢ صوتاً «٦» ، وبذلك فان نتيجة المؤتمر تكون كما يلي :-

عدد المقاعد	رسمياً	النسبة	واقعيّاً	النسبة
١٢٢	٤١ ٪	١٤٣	٤٧,٥ ٪	
٦٤٠٥٢٢	٢٨,٦ ٪	٩١٩٢٧٥	٤٠ ٪	

ثانياً: الحزب الاشتراكي اليمني:

فاز الحزب الاشتراكي رسمياً بمرشحين بإسم وبرنامج الحزب في ٥٦ دائرة بالمحافظات التالية :-

عدن	تعز	لحج	إب	ابن	البيضاء	شبو	حضرموت	المهرة	الحديدة	ذمار	صنعاء	مارب	الاجمالي
٨	٦	٨	٢	٧	٢	٥	١١	٢	١	١	١	١	٥٦

ومن بين المرشحين الفائزين بصفة مستقلين ، ووفقاً للبلاغ الذي صدر عن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ، فان ١٢ عضواً من المستقلين الفائزين ينتمون تنظيمياً وواقعياً للحزب الاشتراكي وكانوا هم مرشحي الاشتراكي في تلك الدوائر»٧« ، وبالفعل لم يكن للاشتراكي مرشحين بإسمه في تلك الدوائر ، وقد أتضح صواب الإنتماء الاشتراكي لعشرة منهم انضموا فعلاً إلى كتلة الاشتراكي بمجلس النواب ، وقد فازوا بدوائر في المحافظات التالية :-

المحافظة	في محافظة عدن ٢	في محافظة لحج ٢	في محافظة حضرموت ٤	الاجمالي
الدوائر	٢٧ و ٢٦ و ٢٠	٧٧ و ٧٦ و ٧٤	١٥٨ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٠	١٠

بينما ٢ من الذين تضمنهم بلاغ الحزب الاشتراكي كانا متعاطفين وليساً منتمين ولم ينضموا إلى كتلة الاشتراكي ، بل ان احدهما انضم إلى كتلة المؤتمر (محمد لطف السامعي -

٧- بلاغ اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في ٢١/٧/١٩٩٢م.

٧١ تعز) وحافظ الثاني على صفته كمستقل (طاهر علي سيف - ٤٣ تعز) ومؤدى ذلك ان النتيجة الواقعية للحزب الاشتراكي هي الفوز في ٦٦ دائرة إنتخابية منها ٥٦ بإسم الاشتراكي وعشر بصفة مستقلين ينتمون إلى الحزب الاشتراكي ، وفيما يلي أسماء الفائزين من الحزب الاشتراكي :-

محافظة عدن (٨)		محافظة لحج (٨)		تابع محافظة إب (٧)		تابع محافظة حضرموت (١١)	
الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة
محمد علي محمد عماليه	١٩	مهدي عبدالله سعيد	٧٢	حسين الصديق احمد	١٢٩	محمد علي باشماخ	١٥٩
قاسم عبدالرب	٢١	عبد محمد هزاع	٧٥	محافظة البيضاء (٢)		جمعان سالتين يارياخ	١٦٠
عثمان عبدالجبار راشد	٢٢	محمد عثمان محسن حسين	٧٨	عمر عبد ربه الفروي	١٢٢	حيدر ابوبكر العطاس	١٦١
مبد الله علي صالح خوياني	٢٣	محمد احمد سلمان	٨٠	جمال مسعد احمد	١٢٦	سالم احمد الخنبشي	١٦٢
خوله احمد شرف	٢٤	عبد الله علي قاسم الربوي	٨١	احمد علي السلامي	١٤٠	ناصر سالم سليمان	١٦٣
انيس حسن يحيى	٢٥	محمد غالب احمد	٨٢	محافظة شبوة (٥)		محافظة المهرة (٢)	
عبد الله صالح السيلبي	٢٨	شعفل عمر	٨٣	محمد علي يامسلم	١٤١	علي سالم باكرت	١٦٤
سالم داهق مبارك	٢٩	محمد ناجي سعيد علي	٨٤	د. سالم علي الباني	١٤٢	محمد سالم بادينار	١٦٥
محافظة تعز (٦)		محافظة إب (٢)		صالح علي مبارك مليوي	١٤٢	محافظة الاحد يدة (١)	
		احمد علي الشهاري	٨٩	صالح نصر نصران	١٤٤	د. احمد علي سلطان	١٨٩
ياسمين النجاشي	٤٥	يحيى منصور ابواصب	٩٠	احمد سالم يسلم خيران	١٤٥	محافظة ذمار (١)	
احمد قائد صويلح	٤٧	محافظة إب (٧)		محافظة حضرموت (١١)		محافظة صنعاء (١)	
عبد الرحمن ابو عوف	٥٥	علي صالح عباد (مقبل)	١٢٢	محمد عمر كرامه	١٤٩		
سلطان سعيد الصريمي	٦٤	زيد احمد محمد سليمان	١٢٤	عمر احمد سالم جبران	١٥١	محافظة مأرب (١)	
د. احمد علي مقبل	٦٥	محمود حسين سبعة	١٢٥	سالم محمد جبران	١٥٢		
عبد العزيز منصور الزبير	٦٨	محمد علي القيرحي	١٢٦	احمد عبيد بن دغر	١٥٤		
		احمد محمد عمر النبال	١٢٧	د. محمود سعيد مدحي	١٥٥		
		سالم عمر السيلبي	١٢٨	محمد حسين العيدر وس	١٥٦	عبد الله احمد مجيديع	٢٠١

وذلك بالإضافة إلى المستقلين المنتمين إلى الحزب الاشتراكي والذين انضموا إلى كتلة الاشتراكي البرلمانية وهم كل من :-

محافظة عدن (٢)		محافظة لحج (٢)		محافظة حضرموت (٤)	
الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة
زكي خليع فـه	٢٠	زيد احمد محمد طه	٧٤	منى سالم باشراحيل	١٤٨
محمد سعيد مقبل	٢٦	صالح ناجي حريبي	٧٦	سالم الجـوهي	١٥٠
احمد ناصر فضل	٢٧	علي منصور محمد مقبل	٧٧	مسلم مبخوت النهالي	١٥٢
				احمد سعيد الحمدي	١٥٨

وقام الحزب الاشتراكي بدعم مرشحين مستقلين متعاطفين مع الحزب الاشتراكي او من الشخصيات الاجتماعية في مواجهة مرشحي المؤتمر أو الإصلاح ، وقد فاز (١٣) من أولئك المستقلين وهم كل من الاخوة : طاهر علي سيف (الدائرة ٤٣) منصور علي سيف (الدائرة ٤٨ تعز) - عبد الحبيب سالم مقبل (الدائرة ٣٥ تعز) علي إبراهيم حامي (الدائرة ٤١ تعز) عبدالرحمن نعمان (الدائرة ٦٣ تعز) عبدالله مهدي عبده (الدائرة ١٧٧ الحديدية) ناصر عرمان (الدائرة ١٣١ البيضاء) وثلاثة من المستقلين الذين انضموا إلى كتلة المؤتمر وهم : صادق الضباب (٥٤ تعز) ومحمد السامعي (٧١ تعز) ويحي قحطان (٧٩ لحج) واثنين من المستقلين المدعومين أيضاً من الوجدوي الناصري وهم : محمد الربادي (٨٥ إب) وعبدالرحمن الحمدي (٢٣١ صنعاء) بالإضافة إلى المرشح المستقل فيصل بن شمالان (١٥٧ حضرموت) وكان مدعوماً من المؤتمر والاشتراكي والإصلاح كشخصية عامة .

كما ان الحزب الاشتراكي لم يتقدم بمرشحين في (١٢) دائرة بهدف دعم مرشحين من أحزاب أخرى هي كل من :-

أ- حزب الحق في الدائرتين ٢٩٤ و ٢٩٦ بمحافظة صعدة ، علماً أن تواجد الاشتراكي بهما ضئيل.
ب- التصحيح الناصري - مجاهد القهالي - في الدائرة (٢٣٢ بمحافظة صنعاء) وكان للاشتراكي فيها تواجد مؤثر .

ج- لدعم مرشحي المؤتمر في مواجهة الإصلاح في (٩) دوائر منها ٣ دوائر في محافظة تعز (٣٢ و ٥٣ و ٧٢) والدائرة (١١٠ - إب) والدائرتان (١٧٢ و ١٩٣ - الحديدية) وقد نجح الإصلاح في تلك الدوائر الست بالرغم من تحالف المؤتمر والاشتراكي ، والدوائر ١٤٧ حضرموت و ٢٤٤ صنعاء و ٢٧١ حجة وقد فاز بها المؤتمر .

وكذلك الدائرة (٢٨١) بمحافظة حجة لصالح مرشح المؤتمر في مواجهة حزب البعث ، وقد فاز بها مرشح المؤتمر .

وتذكر مصادر الإشتراكي أيضاً ان الإشتراكي لم يرشح احداً في (١٠) دوائر اخرى لصالح المؤتمر في مواجهة الإصلاح ، وهي الدوائر ٩٣ و ٩٥ (إب) و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٥ و ١٩٦ (الحديدة) والدائرة (٣٠٠) بمحافظة مأرب ، ولكن تواجد الإشتراكي في تلك الدوائر ضئيل وغير مؤثر وهو السبب الاساسي لعدم ترشيح الإشتراكي في تلك الدوائر كما هو الحال في (٤٠) دائرة اخرى لم يرشح الإشتراكي احداً فيها بسبب انعدام او ضالة تواجده فيها .

ويتبين من مجمل ما سلف ان العدد الواقعي للمقاعد التي فاز بها الإشتراكي هو (٦٦) مقعداً وليس (٦٨) اما بالنسبة لعدد الأصوات فقد حصل الإشتراكي بصفة رسمية على ٤١٣٩٨٤ صوتاً ، وحدد بلاغ الحزب الإشتراكي عدد الأصوات التي حصل عليها مستقلون ينتمون إلى الحزب الإشتراكي ومتعاطفون ، صوت لهم الإشتراكي ، حيث بلغ عدد الأصوات ١٦٧٧٢٥ صوتاً ، وبذلك تكون النتيجة الواقعية للحزب الإشتراكي كما يلي:-

نتيجة الحزب الاشتراكي	رسمياً	النسبة	واقعيّاً	النسبة
عدد المقاعد	٥٦	%١٩	٦٦	%٢٢
عدد الاصوات	٤١٣٩٨٤	%١٨,٥	٥٨١٧٠٩	%٢٦

ومؤدى ذلك ان الحزب الإشتراكي جاء في المرتبة الثانية ، ليس في عدد الأصوات فحسب ، وانما في العدد الواقعي للمقاعد النيابية التي فاز بها ، كما ان من المستقلين المتعاطفين الذين قام الإشتراكي بدعمهم وفازوا في الإنتخابات عدد (١١) عضواً ، ومرشحي التصحيح وحزب الحق الفائزين وعددهم (٣) كان للإشتراكي فيهم نصيب .

ثالثاً : التجمع اليمني للإصلاح :

لقد فاز الإصلاح بمرشحين بإسم الإصلاح في ٦٢ دائرة ثم فاز في الإنتخابات التكميلية للدائرة (١٩٢) التي كانت مؤجلة ، وبذلك يبلغ عدد النتائج الرسمية للإصلاح (٦٣) مقعداً فاز بها في المحافظات التالية -

العاصمة	تعز	إب	البيضاء	الحديدة	ذمار	صنعاء	حجة	صعدة	الجوف	مأرب	الاجمالي
٥	١٨	١٣	٢	٦	٧	٦	٢	١	١	١	٦٣

كما فاز بصفة مستقلين أعضاء ينتمون إلى الإصلاح وانضموا إلى كتلة الإصلاح

وذلك في الدوائر التالية :-

المحافظة	امانة العاصمة	إب	حجة	الاجمالي
الدائرة	٢	١	١	٤

وقد اسلفنا تبیین ان المؤتمر الشعبي قام بدعم مرشحي الإصلاح في ٩ دوائر من بينها ٧ دوائر فاز بها الإصلاح ، هي الدوائر ارقام ٤ و ١٠ - العاصمة - ٥٦ تعز - ٢٢٧ و ٢٤٨ صنعاء - والدائرة ٢٨٠ حجة و ٢٨٨ صعدة .

بينما قام الإصلاح بدعم مرشحي المؤتمر في ١٥ دائرة من بينها ١٠ دوائر فاز بها المؤتمر ، هي الدوائر ارقام ٤٤ و ٦٦ و ٦٢ و ٦٧ بمحافظة تعز (٢ في مواجهة الاشتراكي و ٢ في مواجهة الوجودي الناصري والاشتراكي) والدوائر ارقام (٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٨١ و ٢٨٧ حجة في مواجهة حزب البعث) والدائرتان ٢٨٩ صعدة و ٢٩٩ مارب ، بالإضافة إلى ٥ دوائر لم ينجح فيها المؤتمر هي الدوائر ٥٤ و ٦٣ تعز (فاز بها المرشحان المستقلان : الضباب وعبدالرحمن نعمان) و ٣٠١ مارب فاز بها الاشتراكي و ٢٩٤ و ٢٩٦ صعدة فاز بها حزب الحق.

كما ساهم الإصلاح بدعم المرشح المستقل الفائز صادق عبدالله الأحمر (٢٢٥ صنعاء) وفيصل بن شمالان (١٥٧) مرشحي المؤتمر.

وفيما يلي أسماء الفائزين من الإصلاح وعددهم ٦٣ بالإضافة إلى ٤ بصفة مستقلين
 ينتمون إلى الإصلاح وانضموا إلى كتلة الإصلاح البرلمانية بحيث بلغ عددهم ٦٧ عضواً
 فازوا في المحافظات والدوائر التالية :-

امانة العاصمة (٧)		محافظة إب (١٤)		تابع محافظة ذمار (٧)	
الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة
يحيى يحيى الشامي	٤	عبدالرحمن يحيى الجبيري	٨٧	حسين مطهر العنسي	٢٠١
عبدالله علي صعتر	٦	علي احمد الوراق	٩١	احمد عبدالرحيم السليماني	٢٠٤
عباس علي المؤيد	١٠	عبدالله شرف الحميدي	١٠٢	صالح عبدالله الضبياني	٢٠٦
عبدالرحمن يحيى العماد	١٢	عباس احمد النهاري	١٠٦	حسن حسين عكروت	٢٠٧
حسن محمد الاهدل	١٥	احمد يحيى الحاج	١٠٩	عبد الوهاب هلال الكبودي	٢١٦
عبد الغني الرماح	١٧	محمد حمود الزهري	١١٠	محمد الحاج الصالحي	٢١٨
محمد الصادق مغلس	مستقل ١٨	عبد الوهاب الكبسي	١١٤	محافظة صنعاء (٦)	
محافظة تعز (١٨)		محمد مسعد الفرح	١١٧	عبدالله حسين الاحمر	٢٢٧
محمد يحيى مطهر	٢٢	عبدالرحمن عويدين	١١٥	احمد قائد الدوحني	٢٢٦
عبدالله سنان الچلال	٢٠	محمد حسين طاهر	١١٦	حزام عبيدالله الصعر	٢٢٢
عبدالرحمن قحطان اسماعيل	٢١	د. محمد احمد افندي	١١٩	علي علي القصيع	٢٤٥
عبدالله سيف الجيدري	٢٤	علي احمد حمود الشامي	١٢٠	عبدالله عزى النوفاني	٢٤٨
عبدالله علي سرحان	٢٦	د. عبدالله علي المقالح	١٢١	حميد عبدالله العذري	٢٤٩
عبدالله فرحان الحميدي	٢٧	محمد علي البعداني	مستقل ٨٩	محافظة حجة (٤)	
احمد علي حيدر	٢٩	محافظة البيضاء (٢)		عبدالكريم محمد الاسلمي	٢٧٢
احمد صالح الثقية	٤٠	احمد عبدالولي الطشي	١٢٨	عبدالرزاق محمد قطران	٢٧٨
احمد حمود مقلح	٤٢	محمد ناجي علاو	١٢٩	حميد عبدالله الاحمر	٢٨٠
احمد حمود طاهر حسن	٤٦	محافظة الحديدة (٦)		يحيى محمد الخياري	مستقل ٣٧٩
عبدالولي هزاع العامري	٥٢	محمد ابكر هجام	٩١٧٢	محافظة صعدة (١)	
نائف محمد منصور	٥٦	منصور علي واصل	١٨٥	قائد شويط	٢٨٨
عبد الحميد محمد فرحان	٥٧	محمد قاسم قزعه	١٩٢	محافظة الجوف (١)	
منتظر محمد الاخلافي	٥٨	محمد علي عجلان	١٩٤	امين علي العكيمي	٢٩٨
يحيى محمد الاهدل	٦٠	احمد علي يويرك	١٩٩	محافظة مارب (١)	
علي محمد الوافي	٦١	علي صغير شامي	١٩٢	جعيل طعيمان	٣٠٠
عبدالودود شرف البريهي	٧٠	محافظة ذمار (٧)		الاجمالي	
قاسم مقبل الزبيدي	٧٢	علي ناصر السنامي	٢٠٠		

وقد تم تقدير الأصوات التي حصل عليها مستقلون ينتمون إلى الإصلاح بحوالي خمسين ألف صوت ، وبذلك تكون نتيجة التجمع اليمني للإصلاح كما يلي :-

نتيجة الإصلاح	رسمياً	النسبة	واقعيّاً	النسبة
عدد المقاعد	٦٣	%٢١	٦٦	%٢١,٥
عدد الأصوات	٢٨٢٥٤٥	%١٧,١٢	٤٨٢٥٤٥	%٢١

رابعاً : حزب البعث العربي الاشتراكي :

فاز حزب البعث العربي الاشتراكي (المرتبط بالقيادة القومية لحزب البعث في العراق) بسبع دوائر ومقاعد نيابية (من بينها دائرتان بدعم المؤتمر هما الدائرة ٥٢ تعز والدائرة ٩ صنعاء) وخمس دوائر في مواجهة مرشحين من المؤتمر ، وبالرغم من ان فوز البعث بسبعة مقاعد نيابية نتيجة ليست سيئة وان ترتيبه كان الرابع من بين الأحزاب التي خاضت الانتخابات ، فقد كانت النتيجة صدمة عذيفة لحزب البعث الذي خاض الانتخابات في (١٥٦) دائرة وكان يؤمل الفوز فيما لا يقل عن ٥٠ دائرة ، وقد أدت مضاعفات النتيجة إلى انقسامات واتهامات حادة بين قيادات حزب البعث ، مهدت لانقسامه فيما بعد إلى حزبين .

وفيما يلي أسماء الفائزين من حزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك :-

م	الحافظة	الدائرة	الاسم	م	الحافظة	الدائرة	الاسم
١	تعز	٥٢	د.عبد الوهاب محمود	٤	صنعاء	٢٥٢	محمد عبد الله الكبسي
٢	البيضاء	١٢٨	الشيخ علي أحمد ناصر الذهب	٥	صنعاء	٢٥٥	محمد عبد الله الشريف
٣	صنعاء	٢٢٩	الشيخ جبران مجاهد ابوشوارب	٦	حجة	٢٦٥	عبد الرحمن محمد حميد
				٧	حجة	٢٦٨	محمد مشلي زيد الرضي

وبلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون الـ (١٥٦) من حزب البعث ٨٠٣٦٢ صوتاً (نسبة ٣,٦ % من مجموع الأصوات) .

خامساً :التنظيم الوجدوي الشعبي الناصري؛

جاء التنظيم الوجدوي الناصري في الترتيب الخامس من حيث عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب التي خاضت الانتخابات ، فقد حصل على (٥٢٣٠٣ أصوات) بصفة رسمية ، بينما حصل مرشحون بصفة مستقلين ينتمون إلى التنظيم او قام التنظيم بدعمهم على ما يقارب (٢٠٠٠٠ صوت) وفقاً لبيانات الوجدوي الناصري .
وقد فاز التنظيم الوجدوي الناصري بدائرة واحدة هي :-

م	الحافظة	الدائرة	إسم الفائز
١	تعز	٦٩	سلطان حزام شمسان العتواني

وحصل مرشحو التنظيم على اصوات عالية في عدة دوائر من بينها دوائر كانت نتائج الأحزاب فيها كما يلي:-

المديرية	الدائرة	المؤتمر الشعبي	الإصلاح	الإشتراكي	الوجدوي الناصري	حزب البعث
تعز	٢٠	أحمد الطيب (١١١٨)	عبدالله الجلال (٢١٥٥)	علي الفلحي (٢٤١٦)	عبد العزيز سلطان (١٤٢٧)	ثابت نعمان (١٠٢)
العاصمة	١٦	حميد الطري (٢٦٩٢)	عبد الرحمن العماد (٢٥٩٦)	حمود عبد الجيد (٢٢٢٢)	د. محمد الكمال (١٤٤٧)	—
القطر	٤٥	—	—	ياسين النجاشي (٤٤١١)	عبد الجيد ياسين (١٧٧١)	صلاح الأسودي (٢٩)
السلام	٣٧	حمود الصوفي (٥٩٨)	عبدالله فرحان (٤١٧٥)	قائد سيف (٤٠٤٧)	حمود الطيار (٢٥٠٤)	بجاش الحيدري (٥٨)
شرعب	٥٨	محمد سرحان (٧٠٢)	منتظر الخلافي (٢٠٠٠)	عثمان سعيد (٥٧٤)	عبد الواحد الخلافي (١٢٨٧)	مدهش ناجي (٩٨٩)
جبل حبشي	٦٢	سلطان مهيب (٢٨٠١)	—	محمد الشلبي (١٤٦٠)	محمد البكاري (١٥٠٢)	—
المواسط	٦٧	سلطان البركاني (٤٩٢٥)	—	محمد فارح (٢٤٠٩)	عبد الرقيب الشولي (٢٨٥٧)	—
شرعة	٥٢	—	عبد الجيد علي محمد (٤)	أحمد عبد الرحمن (٥٤١٠)	إبراهيم سعيد (٢٢٠٨)	عبد الوهاب محمود (١٤٤٢)

وقد فاز من المرشحين المستقلين الذين كانوا ينتمون إلى التنظيم الوجدوي الناصري - سابقاً - كل من الأستاذ محمد الربادي (الدائرة ٨٥ - اب) وكان مسنداً من التنظيم واحتفظ بعد الفوز بصفته (مستقل) وكذلك عبد الرحمن الحمدي (الدائرة ٢٣١ - صنعاء) وكان متعاطفاً وليس ملتزماً ، والاخ سيف علي العماري وقد ترشح بصفة مستقل وفاز على مرشح المؤتمر في الدائرة (٩٤ - اب) ثم انضم إلى كتلة المؤتمر ، وكذلك الاخ احمد النزيلي في الدائرة (٩٨ - اب).

سادساً : حزب الحق:

جاء حزب الحق في الترتيب السادس من حيث عدد الأصوات بحصول كافة مرشحيه على ١٨٦٥٩ صوتاً (٨,٠٪) ولكنه حصل على مقعدين حيث فاز بالدائرتين :-

٢٩٤	صعدة	حسين بدر الدين الجوشي
٢٩٦	صعدة	عبدالله عيظه الرزامي

سابعاً : تنظيم التصحيح الشعبي الناصري

جاء في الترتيب السابع من حيث عدد الأصوات بحصول مرشحيه على ٦١٩١ صوتاً (٣,٠٪) وحصل على مقعد بفوزه بالدائرة :-

٢٢٣	صنعاء	العقيد مجاهد القهالي
-----	-------	----------------------

ثامناً : الحزب الديمقراطي الناصري

جاء في الترتيب الثامن بحصول كافة مرشحيه على ٤٥٧٦ صوتاً (٢,٠٪) وفوزه بمقعد واحد عن الدائرة :-

٥٩	تعز	عبد محمد الجندي
----	-----	-----------------

تاسعاً : كتلة المستقلين:

وهم الذين فازوا بصفة مستقلين ولم ينضموا إلى أي من الكتل الثلاث (المؤتمر - الإشتراكي - الإصلاح) آنذاك وعددهم ١٣ عضواً هم كل من الاخوة :-

م	الدائرة	الحافظة	الاسم	م	الدائرة	الحافظة	الاسم
١	٢٥	تعز	عبد الحبيب سالم مقبل	٧	١٢١	البيضاء	ناصر عمر مرمان
٢	٤١	تعز	علي ابراهيم حامي	٨	١٥٧	حضرموت	فصيل بن شهمان
٣	٤٣	تعز	طاهر علي سيف	٩	١٧٧	الحديدة	عبد الله مهدي عبده
٤	٤٨	تعز	منصور احمد سيف	١٠	٢٢٥	صنعاء	صادق عبد الله حسين الاحمر
٥	٦٢	تعز	عبد الرحمن محمد نعمان	١١	٢٣١	صنعاء	عبد الرحمن محمد الحمدي
٦	٨٥	اب	محمد علي الريادي	١٢	٢٥٠	صنعاء	محمد علي ابو لحوم
				١٣	١٨٢	الحديدة	عادل عبده علي اهيف

الأصوات على مستوى المحافظات:

إن الأساس في نتائج الانتخابات هو عدد المقاعد وعدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب بصفة رسمية - أي بمرشحين بإسم الحزب وبرنامج الحزب - وقد تقدم تبين عدد المقاعد النيابية التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي على مستوى كل محافظة .

وبنفس القدر - بل وأكثر - تكتسب الأصوات التي حصل عليها كل حزب أو تنظيم سياسي على مستوى الجمهورية وعلى مستوى كل محافظة في انتخابات ١٩٩٣م دلالاتها على حجم ومدى تواجد وتأثير كل حزب أو تنظيم سياسي ، ومما يضاعف أهمية تلك النتائج إن عدداً من الأحزاب والتنظيمات لم تشارك في انتخابات ١٩٩٧م ولذلك فإن نتائجها في عام ١٩٩٣م يمكن أن تعطينا مؤشراً عن مدى حجمها وتواجدها في الساحة «٨» مع مراعاة ما شهدته الساحة من تغيير في موازين القوى السياسية بعد فترة صيف ١٩٩٤م .

وبين الجدول التالي عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي على مستوى كل محافظة وعلى مستوى الجمهورية في انتخابات ١٩٩٣م.

٨- الأحزاب التي قاطعت ولم تشارك في انتخابات ١٩٩٧م النيابية هي كل من:-
- الحزب الاشتراكي اليمني.
- إتحاد القوى الشعبية.
- التجمع الرئاسي اليمني.
- رابطة أبناء اليمن (رأي).

معالم ما بعد إنتخابات ١٩٩٣م النيابية:

بإجراء ونجاح إنتخابات ٩٣م النيابية وإكمال إعلان نتائجها في أوائل مايو ١٩٩٣م انتهت الفترة الإنتقالية التي تحمل فيها المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي مسئولية حكم البلاد وقيادة كافة مؤسسات الدولة ، وبدأت فترة تستمد شرعيتها وتشكيلاتها من الدستور ونتائج الإنتخابات التي لا بد أن يشهد الواقع السياسي تغييرات على ضوءها من جهة ، وعلى ضوء تجربة الفترة الإنتقالية من جهة أخرى ، فكان من أبرز معالم التطورات والتغييرات السياسية بعد الإنتخابات ما يلي :-

إنتخاب الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً لمجلس النواب:

عقد مجلس النواب المنتخب جلسته الأولى في ١٥ مايو ١٩٩٣م حيث تم إنتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً لمجلس النواب ، ليس لأنه رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح فحسب وإنما أيضاً لمكانته السياسية والشعبية الكبيرة منذ شروق فجر الثورة والجمهورية التي كان الشيخ عبدالله الأحمر من أبرز الذين دافعوا عنها وما رضوا عنها بديلاً ، وكذلك خبرته البرلمانية منذ رئاسته للمجلس الوطني ثم مجلس الشورى الأول الذي تم إنتخابه رئيساً له في ٢٦ /فبراير/ ١٩٧١م إلى أن قدم استقالته في ١٣ يونيو ١٩٧٤م ثم عضويته لمجلس الشعب التأسيسي (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) وعضويته للمجلس الإستشاري (٨ مايو ١٩٧٩ - ٢١ مايو ١٩٩٠م) وعضويته للمجلس الإستشاري الذي تم تشكيله بعد الوحدة (٢٤ مايو ١٩٩٠ - إبريل ١٩٩٣م) وقد كان هناك توافق بين قيادات المؤتمر والحزب الإشتراكي على إنه أجدر من يتولى رئاسة مجلس النواب يوم إجراء إنتخابات هيئة رئاسة مجلس النواب «٩» ، فتم إنتخابه رئيساً للمجلس في ١٥ مايو ١٩٩٣م لفترة مجلس النواب (١٩٩٣-١٩٩٧م) ، كما تم إنتخاب ثلاثة أعضاء لهيئة رئاسة مجلس النواب هم كل من الأخوة علي صالح عباد (مقبل) - إشتراكي - ومحمد الخادم الوجيه (مؤتمر) - ود. عبدالوهاب محمود (بعث) .

الحكومة الثانية للجمهورية اليمنية (حكومة الائتلاف الثلاثي):

تمشياً مع مقتضيات إنتهاء الفترة الإنتقالية وإكمال الإنتخابات النيابية ، قدمت الحكومة الأولى للجمهورية اليمنية برئاسة حيدر العطاس إستقبالها إلى الرئيس علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة «١٠» .

٩- صادف وجوبي ذلك اليوم في دار الرئاسة ولاحظت التأييد الشديد من الرئيس علي عبدالله صالح لاحد قادة أحزب الإشتراكي بالانضمام بانتخاب الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً لمجلس النواب بموجب الاتفاق.

١٠- وذلك قبل يوم ٢٢ مايو حيث إنتهت الرئيس يوم ٢٢ مايو ٩٣م وكان يوماً رائداً لأن البلاد بدون حكومة كما قال ما زحاً

وبما أن نتائج الانتخابات النيابية قد أسفرت عن عدم فوز أي حزب بالأغلبية - من جهة - وتقارب عدد المقاعد التي فاز بها كل من الإشتراكي والإصلاح - من جهة أخرى - فإن مسألة الإئتلاف بين المؤتمر والإشتراكي - فقط - لم تعد واردة ، وأسفرت لقاءات بين قيادات الأحزاب الثلاثة عن التوصل إلى إئتلاف ثلاثي وتوقيع (وثيقة الإئتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح) والتي وقعها عن المؤتمر الرئيس علي عبدالله صالح أمين عام المؤتمر الشعبي وعن الحزب الإشتراكي الأمين العام علي سالم البيض وعن الإصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وتم إعلانها في يونيو ٩٣ م .

وقد تشكلت حكومة الائتلاف الثلاثي - في مايو ١٩٩٣ م - برئاسة حيدر العطاس ، وضمت الحكومة (١٤) عضواً من المؤتمر و (١٠) من الإشتراكي و (٦) من الإصلاح .

أ- أعضاء الحكومة من المؤتمر الشعبي؛

د.حسن محمد مكي	النائب الأول لرئيس الوزراء	من يونيو ٩٣ الى ان تعرض لمحاولة اغتيال في ٩٤/٣ م.
د.محمد سعيد العطاس	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة	اصبح قائماً بأعمال رئيس الوزراء من ٩٤/٥/٨ م
محمد علي هيثم	وزير التامينات والشئون الاجتماعية	توفي يوم ٩٣/٧/٩ م وتم تعيين محمد البطاني
صادق امين ابوراس	وزير الزراعة	كان وزيراً للزراعة في الحكومة الاولى ايضاً
د.عبد الكريم الارياني	وزير التخطيط والتنمية	كان وزيراً للخارجية في الحكومة الاولى وكان فرج بن غانم وزيراً للتخطيط
يحيى محمد المتوكل	وزير الداخلية	بدلاً عن غالب القمش الذي استمر رئيساً للأمن السياسي
يحيى حسين العرشي	وزير الخدمة المدنية	كان وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في الحكومة الاولى واصبح وزيراً للخدمة المدنية بدلاً عن محمد الخادم الوجيه
حسن أحمد اللوزي	وزير الاعلام	كان وزيراً للثقافة واصبح وزيراً للاعلام بدلاً عن جرهوم
محمد احمد الكباب	وزير الشباب والرياضة	نفس منصبه في الحكومة الاولى
علوي صالح السلامي	وزير المالية	نفس منصبه في الحكومة الاولى
احمد محمد الأنسي	وزير المواصلات	نفس منصبه في الحكومة الاولى
محمد سالم باسندوه	وزير الخارجية	بدلاً عن د.عبد الكريم الارياني في الحكومة الاولى
د.ابويكر القريبي	وزير التربية والتعليم	بدلاً عن محمد الجائفي في الحكومة الاولى
عبدالله غانم	وزير العدل	بدلاً عن عبدالواسع سلام (اشتراكي) في الحكومة الاولى

يمكن ملاحظة أن عدد الوزراء من المؤتمر في الحكومة الأولى كان (٢٠) وقد انخفض هنا لأن قوام الحكومة انخفض من (٣٩) في الحكومة الأولى إلى (٣٠) لأن بعض الحقائق في الحكومة الأولى لم تكن لها حاجة حقيقية والغيت ، كما يمكن ملاحظة أن وزراء المؤتمر في الحكومة الأولى كانوا جميعاً من المحافظات الشمالية بينما ثلاثة من وزراء المؤتمر في هذه الحكومة من المحافظات الجنوبية وكان على رأسهم الأستاذ محمد علي هيثم الذي كان عضو مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء في عدن (عام ٦٩-١٩٧١م) كما كان من أبرز أعضاء اللجنة

العليا للإنتخابات التي أشرفت على إنتخابات مجلس النواب عام ٩٣م حيث عرفته وعملت معه فكان من اصدق الرجال واوفى الرجال وانبل الرجال إلى أن توفى يوم ٩٣/٧/٩م تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه .

ب- أعضاء الحكومة الثانية من الحزب الاشتراكي:

حيدر المعطاس	رئيس الوزراء	نفس منصبه السابق
محمد حيدر مسدوس	نائب رئيس الوزراء	نفس منصبه السابق
جار الله عمر	وزير الثقافة	كان عضو المجلس الاستشاري وعضو اللجنة العليا للإنتخابات
محمد سعد عبد الله	وزير الإسكان	كان وزير الإدارة المحلية وعضو اللجنة العليا للإنتخابات
أحمد علي السلامي	وزير الكهرباء والمياه	يدلاً عن عبد الوهاب محمود
فضل محسن	وزير الثروة السمكية	كان وزير التموين والتجارة
هيثم قاسم	وزير الدفاع	نفس منصبه في الحكومة الأولى
صالح بن حسنين	وزير النفط	نفس منصبه في الحكومة الأولى
صالح عبيد أحمد	وزير النقل	كان نائب رئيس الوزراء

ج- أعضاء الحكومة من التجمع اليمني للإصلاح:

عبد الوهاب الأنسي	نائب رئيس الوزراء
محمد حسن دماج	وزير الإدارة المحلية
عبد السلام خالد	وزير الشؤون القانونية ومجلس النواب
عبد الرحمن با فضل	وزير التموين والتجارة
د.نجيب غانم	وزير الصحة
غالب القرشي	وزير الأوقاف

تمديد فترة مجلس رئاسة الجمهورية:

إستناداً إلى المادة (٨٢) من الدستور التي تنص على أن (رئاسة الجمهورية اليمنية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب) فقد كانت المهمة الرئيسية لمجلس النواب المنتخب - (الذي بدأ جلساته في ١٥ مايو ١٩٩٣م) - هي إنتخاب أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية ، بحيث - وكما تنص المادة (٨٣) من الدستور (ينتخب مجلس الرئاسة عقب إنتخابه رئيساً له من بين أعضائه) .

وقد ناقش مجلس النواب موضوع رئاسة الجمهورية بالفعل ، وأقر تمديد فترة مجلس الرئاسة لمدة لا تتجاوز خمسة أشهر (مايو - أكتوبر ١٩٩٣م) وبذلك إستمر (إلى ١٠ أكتوبر ٩٣م) مجلس رئاسة الجمهورية المكون من كل من :-

الفريق علي عبدالله صالح	رئيس مجلس الرئاسة
علي سالم البيض	نائب رئيس مجلس الرئاسة
عبدالعزیز عبد الغني	عضو مجلس الرئاسة
سالم صالح محمد	عضو مجلس الرئاسة
القاضي عبد الكريم العرشي	عضو مجلس الرئاسة

و الواقع ان ذلك التمديد لفترة مجلس الرئاسة كان يتصل بمسألة التعديلات الدستورية التي تم إعلان إتفاق المؤتمر والإشتراكي عليها في (وثيقة التنسيق والتحالف) - يوم ١٠ مايو ١٩٩٣م - وتتضمن التعديلات إنتخاب رئيس للجمهورية ونائب للرئيس بدلاً عن مجلس الرئاسة ، وغير ذلك مما تضمنته وثيقة التنسيق ، وكان من المتوقع ان تتم خلال خمسة أشهر بما في ذلك التعديلات الدستورية بحيث يقوم مجلس النواب بإنتخاب رئيس الجمهورية ونائبه ، وكان هناك شبه إجماع على ذلك مما أدى إلى تمديد فترة مجلس الرئاسة.

وثيقة التنسيق والتحالف .. وتطورات فترة التمديد :

منذ شهري يناير وفبراير إلى أوائل مايو ٩٣م جرى بين قيادتي المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي حوار تميز بأكبر قدر من إستشعار المسؤولية لتعميق وتوثيق الإئتلاف بينهما وإزالة عوامل الاختلاف وترسيخ دولة الوحدة والإستفادة من تجربة الفترة الإنتقالية وتجاوز سلبياتها ، وقد نتوج الحوار بتوقيع وإعلان (وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني) وقد وقع عليها الأمينان العامان للمؤتمر الشعبي والإشتراكي ، الفريق علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض ، بالعاصمة صنعاء يوم ١٠ مايو ١٩٩٣م وتم إعلانها عبر وسائل الاعلام ، وكان من اهم مضمين الوثيقة:

- ١- الإتفاق على مبدأ اندماج ووحدة الحزبين (المؤتمر والإشتراكي) في تنظيم سياسي واحد.
- ٢- الإتفاق على إجراء تعديلات وإصلاحات دستورية واسعة من أبرزها :-
- أ- تعديل المواد المتصلة برئاسة الجمهورية بحيث تتمثل رئاسة الجمهورية في (رئيس الجمهورية ونائب للرئيس يتم ترشيحهما من حزب واحد) - على أساس إن المؤتمر والإشتراكي سيندمجان - وينتخبهما مجلس النواب .
- ب- أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما (١) مجلس النواب (٢) مجلس شورى يتم

إنتخاب أعضائه وتعيين الثلث . ولكل من المجلسين إختصاصاته ، ويجتمعان بإسم (الجمعية الوطنية) ولها إختصاصاتها ، ويرأس اجتماعات الجمعية الوطنية نائب رئيس الجمهورية.

ج- النص على الحكم المحلي وإنتخاب المجالس المحلية وتطبيق مبدأ اللامركزية .. الخ .

ومنذ توقيع وإعلان وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحيد (في ١٠ مايو ٩٣م) تواصلت العلاقة الإيجابية بين المؤتمر والإشتراكي وتم إنعقاد مجلس النواب وإنتخاب رئاسة مجلس النواب والتمديد لمجلس الرئاسة ، والإتفاق على (الإئتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني بين المؤتمر والإشتراكي والإصلاح) وتشكيل حكومة الائتلاف الثلاثي (مايو ٩٣م) ويمكن القول إن قيادة الإصلاح ابدت إستعداداً للتعامل مع فكرة التعديلات الدستورية من خلال المطالبة بتشكيل لجنة ثلاثية لمناقشة التعديلات الدستورية والإتفاق عليها ، ولكن مسألة إندماج ووحدة المؤتمر والإشتراكي في تنظيم سياسي واحد ، كان لابد ان تثير قلقاً عميقاً في الإصلاح وفي أوساط بعض التنظيمات والقوى السياسية والشخصيات التي لا تحمل ودأً للحزب الإشتراكي بالذات .

وفي أواسط يونيو ٩٣م عقدت اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي دورتها الثلاثين التي ناقشت فيها (وثيقة التنسيق التحالفي) وبصفة خاصة مسألة (اندماج المؤتمر والإشتراكي في تنظيم واحد) ومسألة (التعديلات الدستورية) وقد تبنى ودافع كل من علي سالم البيض وحيدر العطاس عن مضامين الوثيقة ومبدأ التوحيد مع المؤتمر والتعديلات الدستورية ، وكذلك سالم صالح محمد نسبياً ، بينما عارضت ذلك مجموعة في اللجنة المركزية تمكنت من التأثير على غالبية أعضاء اللجنة المركزية بحيث أقرت اللجنة المركزية ما خلاصته :-

أ- إن الاندماج والتوحيد خروج على الديمقراطية والتعددية السياسية وأن الحزب الإشتراكي يجب أن يستمر ، ويكون هناك تنسيق مع المؤتمر ليس إلا .

ب- ان التعديلات الدستورية تستلزم مشاركة ومناقشة واسعة من كافة القوى والشخصيات السياسية والفعاليات الجماهيرية وصولاً إلى إجراء إستفتاء شعبي على التعديلات (وليس عبر مجلس النواب كما ينص الدستور) .

وكانت قرارات الدورة الثلاثين للجنة المركزية التي جسدت ذلك الموقف محل استياء علي سالم البيض ، الذي إستاء أيضاً من إتصالات جرت بعد ذلك بين بعض قادة الإشتراكي وقيادة المؤتمر بإتجاه تشكيل لجنة ثلاثية من المؤتمر والإشتراكي والإصلاح لإعادة مناقشة التعديلات الدستورية التي وقع عليها مع الرئيس علي عبدالله صالح ، فسافر علي سالم البيض من صنعاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعلاج وهو مستاء من مواقف بعض قيادات الحزب والمؤتمر، وكان قد تم تشكيل لجنة ثلاثية لمناقشة التعديلات الدستورية ومثل الحزب الإشتراكي الأخ سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب في التوقيع على إتفاق

ثلاثي بشأن التعديلات يتضمن تغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه وإلغاء ما يتصل بتكوين مجلس الشورى والجمعية الوطنية وغير ذلك من تعديلات لما تضمنته وثيقة التنسيق والتحالف من تعديلات، وبالرغم من توقيع الإتفاق الثلاثي فإن مناخ الشكوك وعدم الثقة والرواسب بات سائداً.

وفي أغسطس عاد البيض من رحلته العلاجية في أمريكا الى عدن واعتكف في عدن، وبدأت الأزمة السياسية والتصريحات والخطب والإتهامات المتبادلة والحملات في بعض صحف الإشتراكي والمؤتمر، وصولاً الى النقاط الـ(١٨) التي طرحها البيض لحل الأزمة وتبناها الحزب الإشتراكي، وبالرغم من عدم موافقة المؤتمر عليها فإن إحداها وجدت طريقها الى التنفيذ في شهر أكتوبر وهي إقتراح تكوين مجلس رئاسة على أساس ٢+٢+١ بما يعنيه ذلك من التراجع عن فكرة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس، كما ان فترة التعديد لمجلس الرئاسة أوشكت على الإنتهاء، وبقبول الجميع لفكرة مجلس رئاسة على أساس (٢+٢+١) وانعقاد مجلس النواب لتطبيقها في ١١ أكتوبر انتهى عهد مجلس الرئاسة الأول.

عهد مجلس الرئاسة الثاني للجمهورية اليمنية

مجلس الرئاسة الثاني للجمهورية اليمنية ١١ أكتوبر ١٩٩٢م إلى مايو / سبتمبر ١٩٩٤م	
الفريق علي عبدالله صالح	رئيس مجلس الرئاسة
علي سالم البيض	نائب رئيس مجلس الرئاسة
عبدالعزیز عبدالغني	عضو مجلس الرئاسة
الشيخ عبدالمجيد الزنداني	عضو مجلس الرئاسة
سالم صالح محمد	عضو مجلس الرئاسة

في ١١ أكتوبر ١٩٩٣م قام مجلس النواب بممارسة إختصاصه الدستوري بإنتخاب أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية الخمسة، وفقاً لإقتراح الحزب الإشتراكي الذي وافق عليه الرئيس علي عبدالله صالح وقيادة المؤتمر - حرصاً على وحدة الصف - وهو تكوين وانتخاب

مجلس الرئاسة على أساس (٢ مؤتمراً + ٢ إشتراكي + ١ إصلاح) وكانت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي قد عقدت إجتماعاً لإنتخاب مرشحي المؤتمر لعضوية مجلس الرئاسة وتم إنتخاب كل من الفريق علي عبدالله صالح أمين عام المؤتمر والأستاذ عبدالعزيز عبدالغني الأمين العام المساعد كمرشحين للمؤتمر، بينما قام الحزب الإشتراكي بتسمية أمينه العام علي سالم البيض (المعتكف في عدن) والأمين العام المساعد سالم صالح محمد كمرشحين من الحزب الإشتراكي وقام التجمع اليمني للإصلاح باختيار الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح كمرشح للإصلاح، وتم في ١١ أكتوبر إجراء الانتخابات لأعضاء مجلس الرئاسة حيث فاز المرشحون الخمسة وتطبيقاً للمادة (٨٣) من الدستور بأن «ينتخب مجلس الرئاسة عقب انتخابه رئيساً له من بين أعضائه» قام مجلس الرئاسة بإنتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة، ولكن مجلس الرئاسة قام أيضاً بإنتخاب علي سالم البيض نائباً لرئيس مجلس الرئاسة وهو منصب ليس له في الدستور وجود ، وإذا كان يمكن تبرير ذلك المنصب في الفترة السابقة بأنها فترة إنتقالية ، فإن مثل ذلك التبرير لا ينطبق بعد أن أصبح إنتخاب مجلس الرئاسة يستند إلى الدستور ، وأياً كان الأمر فإن الجديد في مجلس الرئاسة الثاني هو وصول (التجمع اليمني للإصلاح) إلى (مجلس الرئاسة) واستكمال مشاركته في قمة كافة سلطات الدولة ابتداءً بمجلس النواب ورئاسة المجلس ومروراً بالحكومة (٦ حقائب وزارية) ومحافظي عدة محافظات وارتفاعاً إلى عضوية مجلس الرئاسة، ان مدة مجلس الرئاسة - وفقاً للمادة (٨٧) من الدستور - (خمس سنوات شمسية ابتداءً من تاريخ اداء اليمين) ومقتضى ذلك ان مجلس الرئاسة هذا الذي إشتراك في عضويته التجمع اليمني للإصلاح سوف يستمر خمس سنوات (إلى أكتوبر ١٩٩٨م) ولكنه لم يستمر سوى سنة واحدة تقريباً حافلة بالأسى والألم ، نكتفي بالإشارة إلى عناوين معالمها فيما يلي :-

إن الأزمة السياسية التي كان من المتوقع أن تهدأ بعد إنتخاب مجلس الرئاسة مالبثت ان تواصلت وتصاعدت ، فقد واصل النائب إعتكافه في عدن ، وأخذت الشواهد تتواصل على ان الإعتكاف لم يعد إحتجاجياً كما حدث في مرات سابقة ، وانما اخذ الإعتكاف طابعاً أقرب إلى ممارسة سلطة الدولة في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية وإحياء بعض مؤسسات ومناخات ما قبل الوحدة ، وقيام كل من الإشتراكي والمؤتمر بعمليات استقطاب واسعة ضد الآخر في الداخل والخارج وعبر الصحف ، وقد تركزت حملات ودعاية الحزب الإشتراكي على نقطة الإختلالات الأمنية وعمليات الإغتيال التي قام بها مجهولون ضد عناصر من الحزب الإشتراكي منذ عام ١٩٩١م (بينما الازمة لم تبدأ إلا بعد قضية وثيقة التنسيق والتحالف في يوليو وأغسطس ١٩٩٣م).

ويبدو إن مصادر الحزب الإشتراكي كانت تجنح إلى المبالغة في مسألة الإغتيالات - بهدف كسب العطف - فقد أعلن بيان من الحزب الإشتراكي في ٢٣ ديسمبر ٩٣م ان عدد عمليات الإغتيال التي تعرض لها أعضاء الحزب من عام ٩١م إلى ديسمبر ٩٣م بلغ (١٥١) عملية إغتيال ، وهو رقم فيه شيء من المبالغة الهادفة وشيء من الحقيقة ، وقد حدد النائب والذين معه من الحزب الإشتراكي (١٨) نقطة لحل الازمة وبناء دولة النظام والقانون وترسيخ الوحدة - من وجهة نظرهم - وقد تم تنفيذ احداها وهي (مجلس رئاسة من ٢+٢+١) ووضع وحد المؤتمر (١٩ نقطة) في مواجهة تلك النقاط ، ولكن صبر وحكمة الرئيس علي عبدالله صالح وحرصه على وحدة الصف ما لبثت أن تجلت بإعلانه في ١٣/١٢/٩٣م قبول النقاط الـ (١٨) للحزب الإشتراكي .

وعلى صعيد آخر تم في ٢٢ نوفمبر ٩٣م تشكيل لجنة حوار القوى السياسية لحل الازمة ، وضمت اللجنة قيادات من أحزاب الإئتلاف الحاكم (المؤتمر - الإشتراكي - الإصلاح) ومن أحزاب التكتل الوطني للمعارضة الذي تأسس عام ٩٣م وكان يضم (الوحدوي الناصري - التجمع الوحدوي اليمني - إتحاد القوى الشعبية - حزب الحق) ومن بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية وشخصيات وطنية إجتماعية في طليعتها العميد مجاهد أبو شوارب ، وقامت اللجنة بعقد لقاءات وحوارات وإجتماعات في صنعاء وعدن لحل الازمة وتقريب وجهات النظر وصياغة وثيقة تمثل إجماعاً وطنياً لتجاوز الازمة وتنظيم إختصاصات مؤسسات الدولة ونظام المجتمع والتعديلات الدستورية وترسيخ الوحدة وبناء الدولة الحديثة ، وتتوجت جهود لجنة حوار القوى السياسية بانجاز (وثيقة العهد والإتفاق) والتوقيع عليها في عدن يوم ١٨ يناير ١٩٩٤م من جانب أعضاء لجنة حوار القوى السياسية^{١١} بما في ذلك ممثلو قيادة المؤتمر الشعبي ، فبالرغم من تحفظات المؤتمر -

١١- من الموقعين على الوثيقة في ١٨ يناير كل من د.عبدالكريم الارياني - حيدر العطاس - عبدالرباب الأنسي - مجاهد أبو شوارب - د.عبد القدوس المضواحي، سنان أبو لحوم - إسماعيل أحمد الوزير - عمر الجاوي.

أثناء الحوار - على بعض النقاط والمسائل لأنها لا تتناسب مع الواقع ، فقد حسم الرئيس علي عبدالله صالح الموقف باقناع قيادات المؤتمر والإصلاح بالموافقة عليها والإلتزام بها ، فتم انجاز الوثيقة والتوقيع عليها في عدن يوم ١٨ يناير ، والإستجابة أيضاً إلى مطلب التوقيع النهائي على الوثيقة من جانب الرئيس والنائب وكافة القيادات الكبيرة وممثلي الأحزاب والقوى السياسية وأن يتم التوقيع في الأردن- (بناء على عرض الملك حسين بأن يتم اللقاء وتوقيع الوثيقة في الأردن) - وبحضور أمين عام جامعة الدول العربية ، بحيث تتوفر للوثيقة رعاية وضمانة عربية ودولية .

وفي ٢٠ فبراير ١٩٩٤م (١٠ رمضان ١٤١٤هـ) تطلعت انظار اليمن والوطن العربي والعالم إلى مدينة عمان - عاصمة الأردن - التي كان قد توافد إليها سائر القيادات اليمنية وممثلو الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية وشخصيات اجتماعية وممثلو مؤسسات الدولة ، وكان على رأسهم الرئيس علي عبدالله صالح وقيادات المؤتمر والوزراء ، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ، وقيادات من الإصلاح ، كما وصل من عدن إلى عمان النائب علي سالم البيض ورئيس الوزراء وعدد من قيادات ووزراء الإشتراكي ، كما وصل المشير عبدالله السلال ، أول رئيس للجمهورية ، والرئيس السابق علي ناصر محمد الذي وصل من دمشق ، والمقدم عبدالله عبدالعالم عضو مجلس القيادة السابق ، وامناء عموم وقادة كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ، والعميد مجاهد أبو شوارب ، وعدد من الشخصيات البارزة ، فقد أوفدت اليمن رجالاتها وقادتها ورموزها إلى عمان في سبيل ترسيخ الوحدة ، وإنعقد لقاء توقيع وثيقة العهد والإتفاق - يوم ٢٠ فبراير - بحضور ملك الأردن ود.عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية وسط إهتمام عربي وعالمي عبرت عنه صحيفة البيان الإماراتية بقولها (إن قلوب العرب جميعاً يحدها الرجاء في أن يكون أطراف الأزمة اليمنية على مستوى المسئولية الكبيرة) بينما قالت صحيفة الرأي العام الكويتية (العدد ١٠٣١) (إن وثيقة العهد والإتفاق فتحت صفحة جديدة في تاريخ اليمن) وقالت صحيفة الدستور الأردنية أن (وثيقة العهد والإتفاق تبني أسس الدولة اليمنية الجديدة بكل قيمها ومبادئها الوحيدة الديمقراطية) وقال أمين عام الجامعة العربية د.عصمت عبدالمجيد (إن التوقيع على وثيقة العهد والإتفاق سيهيئ لليمن كل ما يصبو اليه من إستقرار وتنمية) وإن (مشاركة الجامعة العربية في حفل التوقيع أتى من منطلق قومي)

بينما في واشنطن (أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أنها ستتابع بإهتمام عملية تنفيذ الوثيقة بين زعماء اليمن لكونها ضرورية لمصلحة اليمن البعيدة المدى) «١٢»

ولقد كان من المؤسف أن الأحداث اندفعت - بعد توقيع الوثيقة - في دروب خاطئة ، فبدلاً من العودة إلى العاصمة والبدء في العمل على تنفيذ الوثيقة ، فقد توجه النائب وبعض قادة الإشتراكي في زيارة لعدد من الدول التي كان لأنظمتها موقف مضاد من الوحدة والديمقراطية والرئيس منذ أزمة الخليج ، وبعد إنتهاء تلك الزيارات عاد النائب إلى الإعتكاف في عدن ومعه أغلب القيادات التنفيذية المنتمية إلى الحزب الإشتراكي في الحكومة والحزب التي إنتقلت من صنعاء إلى عدن ، وتم طرح منطق ومفهوم عجيب ، هو أن يقوم كل طرف بتنفيذ الوثيقة في المناطق التي تحت يده ، بمعنى أن يقوم الرئيس والذين معه بتنفيذ الوثيقة في المحافظات الشمالية ، ويقوم الحزب الإشتراكي بالتنفيذ في المحافظات الجنوبية ، وهو منطق يتنافى مع الوثيقة ومع الوحدة ، وأخذت عوامل ذاتية وداخلية وخارجية في تصعيد الأزمة والتوتر في مارس وابريل ٩٤م عسكرياً وأمنياً وسياسياً وإعلامياً ، وأدى التوتر الحاد إلى اندلاع معركة في عمران بمحافظة صنعاء بين لواءين مدرعين احدهما مع الدولة والثاني مع قيادة الحزب الإشتراكي، وأسفرت المعركة عن تدمير اللوامين.

وفي ٤ مايو إندلعت الحرب المؤسفة ، وصدر في ٨ مايو ٩٤م قرار بتجميد حيدر العطاس وتكليف د. محمد سعيد العطار بالقيام بأعمال رئيس الوزراء . وذلك نتيجة لقيام العطاس بتحركات خارجية طلب مجلس النواب على ضوئها تجميد العطاس ، كما صدر قرار باعفاء هيثم قاسم وزير الدفاع وإعفاء صالح بن حسين وزير النفط من منصبيهما، وبذلك إنتهت رسمياً مشاركة الحزب الإشتراكي في الحكومة - والتي إنتهت عملياً قبل ذلك - وأصبحت الحكومة الإئتلافية مكونة من المؤتمر الشعبي والإصلاح، وتم تعيين عبدربه

١٢- تنقسم الوثيقة الى قسمين.. القسم الأول يتضمن ما يتصل بتجاوز الأزمة ويشمل:

١- (المنهم في قضايا الإخلال بالأمن) وينص على إتخاذ إجراءات حازمة للقضاء على المتهمة في حوادث الإغتيالات والأعمال التخريبية ومحاكمتهم. وما يتصل بذلك من أمور وخطة وإجراءات التنفيذ وأن لا يتجاوز ثلاثة اشهر.

٢- (الجانب الأمني والعسكري) ويشمل ازالة النقط الأمنية والعسكرية - إعادة تمركز بعض الوحدات - إخلاء المدن من القوات المسلحة وإعادة تصوضع القوات ودمجها، وخطة والية التنفيذ خلال اربعة اشهر.

٣- (تقنين العلاقات وتحديد الصلاحيات) بالنسبة لمجلس الرئاسة والأجهزة المدنية والعسكرية وضوابط التصرف بالمال العام.. بينما يتضمن القسم الثاني من الوثيقة «أسس بناء الدولة وهيئاتها» ومن بين أبرز ما نصت عليه الوثيقة:-

١- مجلس النواب هو الهيئة التشريعية.

٢- مجلس الشورى يتكون من عدد متساو من الاعضاء يمثلون وحدات الحكم المحلي يتم إنتخابهم من قبل مجالس المخاليف.. ومن إختصاصات مجلس الشورى الاشتراك مع مجلس النواب في انتخاب مجلس الرئاسة.

٣- مجلس الرئاسة يتكون من خمسة اعضاء وينتخب مجلس الرئاسة رئيساً ونائباً للرئيس، ولايجوز للرئيس ونائبه وأعضاء مجلس الرئاسة ممارسة أي عمل حزبي - بعد الدورة الحالية - ولاتزيد فترة عضوية مجلس الرئاسة عن دورتين، وقد حددت الوثيقة مهام وصلاحيات الرئيس بشكل يقلص الى حد كبير من إختصاصاته في كل المجالات.

٤- الحكم المحلي وإجراء تقسيم إداري جديد للجمهورية يتكون من (٤-٧) مخاليف، ويتكون كل مخلاف من وحدات تسمى (الوية - مديرية - ناحية) وتدير الحكم المحلي مجالس محلية منتخبة.

٥- أن تحل هيئة وطنية إعلامية محل وزارة الاعلام.. وان يتم تشكيل مجلس أعلى للأمن القومي.

٦- يتم إجراء التعديلات الدستورية على ضوء ماتصت عليه الوثيقة خلال فترة ثلاثة اشهر ولا تتجاوز خمسة اشهر وتضع مشروع التعديلات لجنة وطنية من القوى السياسية وعلماء وشخصيات ويتم إنجاز التعديلات الدستورية خلال الفترة الزمنية المذكورة.

منصور وزيراً للدفاع وقيصل بن شمالان وزيراً للنفط ، وتولى نواب الوزراء مهام بقية الوزراء المنتمبون إلى الإشتراكي ، بينما استمر أعضاء مجلس النواب المنتمبون إلى الحزب الإشتراكي في مزاولة مهام عضويتهم في مجلس النواب ، وحين أعلن علي سالم البيض وبعض قيادات الإشتراكي والرابطة - في ٢١ مايو ١٩٨٤م - بيان انفصال المحافظات الجنوبية والشرقية عن الجمهورية اليمنية سقطت كل الإقنعة والتأويلات ، وتكشفت أبعاد التآمر الخارجي ، وحسمت القوات المسلحة للجمهورية اليمنية ومعها جماهير الشعب معركة الدفاع عن الوحدة بدخولها عدن والمكلا يوم ٧ يوليو ١٩٨٤م ، بينما هرب البيض وغيره من المشاركين وغير المشاركين إلى خارج الوطن .

ويتبين من مجمل تلك المعالم أن نشاط مجلس الرئاسة الثاني إقتصر منذ تشكيله على اربعة أعضاء هم الرئيس والأعضاء الثلاثة لأن النائب لم يحضر أي اجتماع ولم يؤد حتى اليمين الدستورية إلى أن إنتهى توصيفه بلقب نائب رئيس مجلس الرئاسة وإنتهت صفته في مايو ١٩٨٤م ، كما أن عضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد انقطع منذ إنتقاله إلى عدن في فترة لجنة حوار القوى السياسية ، ومؤدى ذلك أن مجلس الرئاسة كان قد إقتصر على الرئيس وعضوين ، أحدهما رجل دولة هو الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني الذي كان له إسهامه في قمة الدولة ، والثاني عالم خطيب هو الشيخ عبدالمجيد الزنداني فكان إسهامه بالتعبئة وبالوعظ والفتاوى خارج مجلس الرئاسة هو الملموس لدى الجماهير .

وفي أغسطس وسبتمبر ١٩٩٤م قام مجلس النواب بمناقشة وصياغة التعديلات الدستورية من خلال لجنة برلمانية تمثلت فيها سائر التنظيمات والإتجاهات السياسية ، وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤م أقر مجلس النواب التعديلات الدستورية ومن بينها إستبدال وتعديل مواد مجلس الرئاسة والنص على منصب (رئيس الجمهورية) وبذلك إنتهى عهد مجلس الرئاسة الثاني.

المبحث الرابع:

العهد الأول لرئاسة علي عبدالله صالح للجمهورية اليمنية

أكتوبر ١٩٩٤م - سبتمبر ١٩٩٩م

منذ التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤م أصبح دستور الجمهورية اليمنية ينص على منصب (رئيس الجمهورية) وان (رئيس الجمهورية) هو رئيس الدولة .. والقائد الأعلى للقوات المسلحة) وان (يتم إنتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في إنتخابات تنافسية) وتنص المادة (١١١) من الدستور على ان (مدة رئيس الجمهورية خمس سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستورية ، ولايجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة خمس سنوات) وقد خص الدستور إنتخاب الرئيس (للمرة الأولى) بحكم إستثنائي في المادة (١٥٨) والتي تنص على ان (يتم إنتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة عقب إقرار التعديل الدستوري من قبل مجلس النواب ، ويكون الترشيح لرئيس الجمهورية من قبل ربع عدد أعضاء مجلس النواب ، ويعتبر فائزاً بمنصب رئيس الجمهورية من يحوز على أغلبية أعضاء مجلس النواب) «١٣»

إنتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية من قبل مجلس النواب

(١ أكتوبر ١٩٩٤م)

تطبيقاً للمادة (١٥٨) من الدستور عقد مجلس النواب في ١ أكتوبر ١٩٩٤م جلسة يمكن اعتبارها تاريخية لأنها جلسة إنتخاب أول رئيس للجمهورية اليمنية منذ إعادة تحقيق الوحدة ، بل أول رئيس لليمن الموحد منذ مئات السنين يتم إنتخابه من مجلس النواب المنتخب من الشعب في إنتخابات ١٩٩٣م النيابية العامة التي كانت أول إنتخابات متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن وأسفرت عن تمثيل الأحزاب والكتل البرلمانية كما يلي :-

رسمياً	المؤتمر	الإصلاح	الإشتراكي	المستقلين	البعث	الحق	وحدوي ناصرى	ديمقراطي ناصرى	تصحيح الإجمالي
١٢٢	٦٢	٥٦	١٢	٧	١	١	١	١	-
٢١	٤	١٠	-	-	-	-	-	-	-
١٤٢	٦٧	٦٦	١٣	٧	١	١	١	١	٢٠١

١٣- دستور الجمهورية اليمنية - المواد (١٠٧) و (١٥٨).

وقد ترأس الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ، جلسة إنتخاب رئيس الجمهورية في ١ أكتوبر ١٩٩٤م ، حيث غاب بدون عذر (٢٩) نائباً «١٤» وغاب بعذر ١٣ نائباً ، وحضر الجلسة ٢٥٩ نائباً ، وكانت خارطة الانتماء السياسي للنواب الحاضرين في جلسة إنتخاب رئيس الجمهورية كما يلي :-

مؤتمر شعبي	اصلاح	اشتراكي	مستقل	بعث	وحدوي ناصر	ديمقراطي ناصر	حزب الحق	الاجمالي
١٢٢	٦٢	٤٥	٩	٧	١	١	١	٢٥٩

وبعد تأكيد ترشيح الأخ الفريق علي عبدالله صالح من اكثر من ربع عدد أعضاء مجلس النواب ، جرى الإنتخاب بالإقتراع السري ، وأسفرت نتيجة الإنتخاب عن فوز الأخ علي عبدالله صالح بمنصب رئيس الجمهورية ، حيث حصل على ٢٥٣ صوتاً ، ويمثل ذلك نسبة ٨٤٪ من اجمالي عدد أعضاء مجلس النواب ، ونسبة ٩٧,٧٪ من النواب الحاضرين ، وكما يلي :-

نتائج انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب في ١/أكتوبر/١٩٩٤م:		
عدد أعضاء مجلس النواب	٢٠١	
الغائبون بدون عذر	٢٩	٩,٦٪
الغائبون بعذر	١٣	٤,٢٪
الحاضرون جلسة الانتخاب	٢٥٩	٨٦٪
الاصوات التي فاز بها الرئيس علي عبدالله صالح	٢٥٣	٨٤٪ من الأعضاء / ٩٧,٧٪ من الحاضرين

ويتبين من ذلك ان الرئيس لم يحصل على اصوات أعضاء المؤتمر فحسب وانما حصل على اصوات الإصلاح والإشتراكيين والناصريين والبعث والمستقلين والحق ، فكان إنتخابه يمثل ارادة وقناعة الغالبية العظمى من ممثلي الشعب والقوى والأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة اليمنية .

وقد ادى الرئيس علي عبدالله صالح اليمين الدستورية في اليوم التالي - الاحد ٢ أكتوبر ٩٤م- والقى كلمة كانت بمثابة برنامج للمهام الأساسية لمرحلة رئاسته للجمهورية التي تستمر خمس سنوات ، وقال في كلمته : (اننا سوف نركز خلال المرحلة القادمة على :-

١٤- يتضمن محضر جلسة مجلس النواب في ١٠/١٠/٩٤ اسماء الفائزين بدون عذر، وبالعودة الى الانتماء السياسي فإن منهم ٢١ عضواً ينتمون الى الإشتراكي وكانوا قد استقروا في الخارج منذ حرب صيف ٩٤م غالباً.. وهم من:- احمد عبيد بن نغر - انيس حسن يحيى - جعمان بارباغ - حيدر ابوبكر العطاس - سالم الخنيسي - سالم الباني - سالم محمد جبران - شعفل عمر - صالح نصران - عبدالله الربوي - علي سالم كريت - قاسم عبدالرب - محمد سلمان - محمد سالم يادينار - محمد باشماخ - محمد القيرجي - محمد ناجي سعيد - محمود سبيح - محمود سعيد مدحي - مسلم النبال - ناصر بالخير - ومن الإصلاح:- علي القصيع - محمد علاو - ومن المؤتمر:- محمد يحيى الشرقي. ومن المستقلين:- طاهر علي سيف - عبدالحبيب سالم - صائق الأحمر - محمد أبو لحوم - وعصر التصحيح الشعبي مجاهد القهالي.

- إحداث تنمية زراعية واقتصادية وصناعية ،
- الإهتمام بالإصلاح المالي والإداري ،
- استئصال الفساد والمفسدين ،
- اننا نأمل من الحكومة الجديدة ان يكون من أولى مهامها :
- العمل على نشر العدل والاستقرار ،
- تحديث اجهزة الدولة ،
- انتهاج سياسة خارجية متطورة مع كل البلدان الشقيقة والصديقة ،
- أن تتكاتف جهود السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية لأداء دورها على الوجه الاكمل .
- ان يفعل مجلس النواب دوره في الرقابة على اجهزة الدولة .
- إنجاز قانون الحكم المحلي .»١٥«

تشكيل الحكومة الثالثة للجمهورية اليمنية :

وفي ٦ أكتوبر ١٩٩٤م تم تشكيل الحكومة الثالثة منذ إعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية ، وقد تشكلت الحكومة برئاسة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني (عضو مجلس رئاسة الجمهورية السابق من مايو ١٩٩٠ - سبتمبر ١٩٩٤م) ، وهي حكومة ائتلاف المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ، وقد ضمت الحكومة :-

١٥- محضر جلسة مجلس النواب في ١٠/١٠/٩٤م وقد اصدر رئيس الجمهورية في ١٠/١٠/٩٤م قراراً بتعيين اللواء عبدربه منصور نائباً لرئيس الجمهورية.

أ- من المؤتمر الشعبي العام :

عبد العزيز عبد الغني	رئيس مجلس الوزراء	عضو مجلس الرئاسة من ٢٢ مايو ٩٠ - ٢٩ سبتمبر ٩٤.
د. محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للصناعة	وزير الصناعة في الحكومة الأولى ونائب رئيس الوزراء في الثانية في ٩٥ أضيف اليه النفط والثروات المعدنية.
د. صيد الكريم الارياني	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية	وزير الخارجية في الحكومة الأولى ووزير التخطيط والتنمية في الثانية.
عبد القادر ريا جمال	نائباً لرئيس الوزراء ووزير التخطيط والتنمية	من قيادات الاشتراكي الى يناير ٨٦م وعضو مجلس النواب الأول بعد الوحدة.
صباح أمين أبو راس	وزير الخدمة المدنية	وزير الزراعة في الحكومتين الأولى والثانية للجمهورية اليمنية.
يحيى حسين العريشي	وزير الثقافة	وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء في الحكومة الأولى والخدمة المدنية في الثانية.
أحمد محمد الأسدي	وزير المواصلات	كان وزير المواصلات في الحكومتين الأولى والثانية.
عبد الله أحمد ضائم	وزير الشؤون القانونية	من قيادات الاشتراكي الى يناير ٨٦م ووزير العدل في الحكومة الثانية.
محمد عبد الله البطاني	وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية	من قيادات الاشتراكي الى يناير ٨٦م ووزير التأمينات في الحكومة الثانية.
عبد الرحمن محمد الأكوع	وزير الإعلام	نائب وزير الإعلام في الحكومتين الأولى والثانية في ٩٥م عين وزيراً بـ بدل يا سندوه.
حسين محمد عرب	وزير الداخلية	من قيادات الاشتراكي الى يناير ٨٦م في ٩٥ عين وزيراً للداخلية بدل التوكول.
أحمد مساعد حسين	وزير النقل	من وزراء وقيادات الاشتراكي الى يناير ٨٦م.
محمد أحمد الجعيد	وزير المالية	من وزراء حكومات المؤتمر قبل عام ٩٠م.
عبد الملك السيستاني	وزير الدفاع	من قيادات المؤتمر الشعبي.
أحمد الجبلي	وزير الزراعة	من قيادات المؤتمر الشعبي.
علي حميد شرف	وزير الإسكان والإنشاءات	من قيادات المؤتمر الشعبي.
عبد الوهاب راوح	وزير الشباب والرياضة	من قيادات المؤتمر الشعبي.
أحمد محمد صوفان	وزير الصناعة	بدلاً عن العطار عام ٩٦ - ٩٧م.
عبد الرحمن محمد علي عثمان	وزير التموين والتجارة	بدلاً عن د. محمد الأفندي الذي قدم استقالته في نهاية عام ٩٥م.

ويمكن ان نلاحظ ان قيادة المؤتمر اسندت خمس حقائب هامة إلى وزراء وقياديين سابقين للحزب الاشتراكي في عدن ، خاصة في فترة رئاسة علي ناصر محمد التي انتهت بأحداث يناير ١٩٨٦م ، كما هو الحال بالنسبة لنائب رئيس الجمهورية عبديبه منصور ، فاسناد تلك المناصب والحقائب اليهم يمثل تجسيدا لحرص القيادة السياسية على ترسيخ الوحدة الوطنية في مؤسسات الدولة وليس لأنهم انضموا إلى المؤتمر الشعبي وأصبحوا من أعضاء لجنته الدائمة والعامه فحسب ، وانما أيضاً لأنهم كانوا من قيادات ومسؤولي الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي سابقاً ومن أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية ذوي الكفاءات والذين ساهموا في مسيرة الوحدة اليمنية .

ب- أعضاء الحكومة من التجمع اليمني للإصلاح:

وقد ضمت الحكومة ثمانية أعضاء من التجمع اليمني للإصلاح هم كل من :-

عبد الوهاب الأنسي	النائب الأول لرئيس الوزراء	كان من نواب رئيس الوزراء في الحكومة الثانية، وهو الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح.
د. عبد الرحمن بافضل	وزير الثروة السمكية	كان وزيراً للتموين والتجارة في الحكومة الثانية.
د. نجيب غسانم	وزير الصحة	كان وزيراً للصحة أيضاً في الحكومة الثانية.
د. غالب القسري	وزير الأوقاف	كان في نفس المنصب بالحكومة الثانية.
محمد حسن دماج	وزير الإدارة المحلية	كان في نفس المنصب بالحكومة الثانية.
عبد الله محسن الأكوع	وزير الكهرباء والمياه	كان عضو مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية.
عبد الوهاب الديلمي	وزير العدل	كان عضو مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية.
عبد قسباطي	وزير التربية والتعليم	الى عام ٩٦م ثم حل محله (الإخلافي) من الإصلاح.
محمد عبد الوهاب جبباري	وزير التكوين والتجارة	استقال بعد ذلك لأسباب صحية وعين بدلاً منه د. محمد الأفتدي.

وقد استثمرت حكومة الائتلاف المؤتمري الإصلاحي إلى إنتخابات ٢٧ ابريل ٩٧م النيابية وسط سلسلة من الازمات بين المؤتمر والإصلاح تفاقمت منذ مطلع عام ٩٦م بحيث بات التقييم السلبي والانتقادات لتلك الفترة هو الغالب سواء من جانب حزبي الائتلاف (المؤتمر والإصلاح) او من جانب أحزاب المعارضة ، وبما إن تلك الفترة من العهد الأول لرئاسة علي عبدالله صالح للجمهورية اليمنية - (أي الفترة من اكتوبر ٩٤م إلى البدء في الإعداد لإنتخابات ٩٧م النيابية)- تكتسب أهمية اساسية امتدت إلى إنتخابات ٩٧م النيابية ثم إلى الإنتخابات الرئاسية ، نشير إلى ان من أبرز الأحداث والتطورات على الصعيد الديمقراطي والسياسي في تلك الفترة:

انجاز التعداد السكاني في ديسمبر ٩٤م، وهو أول تعداد للمساكن والسكان في الجمهورية اليمنية ، وقد تم في ٦/٤/١٩٩٥م إعلان نتائج التعداد حيث بلغ عدد سكان الجمهورية (١٥,٨٠٤,٦٥٤ نسمة).. وبذلك توفرت قاعدة معلوماتية هامة يستند اليها التخطيط التنموي والتقسيم الإداري كما تستند اليها الإنتخابات والخطوات ذات الصلة بالسلطة المحلية .

اعطت الحكومة برئاسة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني اهتماماً أساسياً لانجاز مشروع قانون السلطة المحلية والحكم المحلي والذي تم إعداده بإسم (مشروع قانون الإدارة المحلية) وقد نص مشروع القانون على إنتخاب محافظي المحافظات ومديري عموم المديريات وهيئات المجالس المحلية إنتخاباً حراً مباشراً من المواطنين ، وأقرت الحكومة مشروع القانون وتم إحالته إلى مجلس النواب ، وبالرغم من أن مناقشته تاجلت في مجلس النواب إلى ما بعد إنتخابات ٩٧م النيابية ، فإن المهم هنا هو ان حكومة عبدالعزيز عبدالغني أنجزت وأقرت مشروع القانون ، وكان ينص على إنتخاب المحافظين ومديري المديريات والمجالس

المحلية ، بل وأكد المؤتمر الشعبي في برنامجه الإنتخابي انه سيسعى إلى إقرار القانون بعد إنتخابات ٩٧م النيابية ، كما أعطت الحكومة إهتماماً لتطبيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية من خلال نقل صلاحيات هامة إلى محافظي المحافظات ومكاتب الوزارات على طريق التطبيق التدريجي لبنيان السلطة المحلية .

وعلى صعيد الأحزاب والتنظيمات السياسية والتعددية الحزبية والمسار الديمقراطي فقد ادى خروج الحزب الإشتراكي من السلطة ولجوء اغلب قياداته ورموزه إلى الخارج بعد أحداث صيف ١٩٩٤م إلى اختلال التوازن السياسي - السابق - او بالأصح تغيير الخارطة السياسية ونشوء واقع سياسي جديد ، على رأسه المؤتمر الشعبي ومعه التجمع اليميني للإصلاح ، ولكنه واقع كان مازال يتشكل ، لقد أشاعت أحزاب المعارضة اعتقاداً واسعاً بأن السلطة - (المتتمثلة في ائتلاف المؤتمر والإصلاح) - قامت وتقوم بتقليص الهامش الديمقراطي وتعمل على إنهاء التعددية الحزبية وضرب وإضعاف وتمزيق أحزاب المعارضة وممارسة الإرهاب الفكري وتقليص حرية الصحافة وغير ذلك من الإجراءات والممارسات والاتهامات ، بينما لا يبدو أن تلك الأقوال - التي اخذ الإصلاح أيضاً يؤكدھا ويدينھا علناً في أواسط عام ٩٦م - لاتمثل الحقيقة ، أو انها - على الأقل - لاتمثل كل الحقيقة ، بدليل ان تلك الفترة شهدت -

١- انعقاد المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام - في يوليو ١٩٩٥م:

بعد إنتخابات تنظيمية لقيادات فروع ومراكز المؤتمر في أرجاء الجمهورية ، وإنتخاب وتعيين المنوبين إلى المؤتمر العام الخامس الذي كان حدثاً حزبياً كبيراً ، وتأكيداً لنهج الديمقراطية والتعددية الحزبية ، قام المؤتمر العام الخامس باقرار تعديلات إيجابية وحدوية في الميثاق الوطني والنظام الاساسي للمؤتمر الشعبي ، وإنتخاب كل من الاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للمؤتمر الشعبي «١٦» ، وعبدربه منصور نائباً للرئيس ، ود.عبدالكريم الارياني أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي ، والأستاذ أحمد يحيى العماد رئيساً لهيئة الرقابة التنظيمية ، وإنتخاب أعضاء اللجنة الدائمة «١٧» ثم عقدت اللجنة الدائمة اجتماعها الأول وانتخبت أعضاء اللجنة العامة والأمناء المساعدين ، وبذلك اكتملت كافة تكوينات المؤتمر الشعبي بالإنتخاب الديمقراطي من القاعدة إلى القمة ، وهو التكوين الذي استمر حتى المؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي العام .

١٦- تم في ديسمبر ١٩٩٧م ترقيع الرتبة العسكرية للرئيس علي عبدالله صالح إلى مشير ولكنه أصدر توجيهاته بإستعمال لقب (الاخ) فقط.
١٧- كان مؤلف الكتاب (محمد حسين الفرح) من أعضاء اللجنة الدائمة المنتخبين من المؤتمر الخامس، ثم إنتقل من عضوية اللجنة الدائمة وعضوية المؤتمر الشعبي في يوليو ١٩٩٧م واستأنف عضويته في التنظيم الرحدي الشعبي الناصري.

٢- تأسيس مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة :

يكتسب تأسيس مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة - في ١٤/٨/١٩٩٥م -

مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة	
تاريخ التأسيس	١٤/٨/١٩٩٥م
أحزاب المجلس	<ul style="list-style-type: none"> - التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري. - الحزب الاشتراكي اليمني. - حزب البعث العربي الاشتراكي القومي. - اتحاد القوى الشعبية. - حزب الحق. - التجمع الوحدوي اليمني.
أسس	١- وثيقة العهد والاتفاق تعتبر وثيقة الاجماع الوطني. ٢- اعتبار المعارضة جزءاً من النظام السياسي في الجمهورية اليمنية تعمل على ترسيخ هذا النظام.
نشاط المجلس	٣- القواسم المشتركة في البرامج الانتخابية لأحزاب المجلس. ٤- الالتزام بأن يمارس المجلس نشاطه بكل الوسائل السلمية والديمقراطية.
اهداف المجلس	<ul style="list-style-type: none"> ١- العمل على تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة. ٢- تنسيق وتطوير جهود اعضاء المجلس وتوحيد مواقفهم وحشد طاقاتهم في الدفاع عن حق الانسان اليمني في توفير متطلبات الحياة الكريمة، بما في ذلك التنسيق في الانتخابات. ٣- تنسيق جهود احزاب المعارضة في مواجهة كل التجاوزات والانتهاكات للدستور والقانون والحريات العامة وحقوق الانسان. ٤- الدفاع المشترك عن اي حق من حقوق عضو المجلس والوقوف المشترك ضد اي تجاوز لحقوقه المشروعة. ٥- العمل على تطوير ودعم مؤسسات المجتمع المدني.

أهمية أكيدة في تطورات الواقع السياسي والحزبي والديمقراطي منذ تكوينه عام ٩٥م، مروراً بانتخابات ٩٧م النيابية ووصولاً إلى إنتخابات ٩٩م الرئاسية التي ظهرت خلالها في بعض الصحف والتصريحات والتحليلات مفاهيم خاطئة تم فيها تصوير مجلس التنسيق بأنه تابع للحزب الاشتراكي تارة وبأنه يمثل الأحزاب التي تحالفت مع الإشتراكي في فترة وحرب صيف ٩٤م تارة أخرى ، وكانت تلك المقولات تنبع من عدم فهم للحقيقة التي من المفيد تبينها وتوثيقها هنا بإيجاز تتحقق به المعرفة :

فقد تأسس في النصف الثاني من عام ١٩٩٣م (التكتل الوطني للمعارضة) بمبادرة من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الذي عقد مؤتمره العام الثامن في ٢٣ نوفمبر ٩٣م وهو أول مؤتمر علني للتنظيم بعد إعادة تحقيق الوحدة ، وقد تم تكوين (التكتل الوطني للمعارضة) من التنظيم الوحدوي الناصري وأحزاب صغيرة رأى التنظيم ان ينسق جهوده معها حتى يكون للمعارضة إطار إعلامي وسياسي أوسع ، في مواجهة أحزاب الائتلاف الحاكم آنذاك (المؤتمر والإشتراكي والإصلاح) فقد كان الحزب الإشتراكي في السلطة ، كما كان حزب البعث مشاركاً في السلطة من خلال علاقته الوثيقة بالمؤتمر الشعبي ، وقام التكتل الوطني للمعارضة بدور وحدوي هام في لجنة حوار القوى السياسية لحل الازمة بين المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي ، واستطاع ممثلو التكتل الوطني للمعارضة ومعهم شخصيات وطنية من المؤتمر والإشتراكي والمستقلين في لجنة الحوار ان يدفعوا الأمور بإتجاه التوصل إلى وثيقة العهد والإتفاق التي تم التوقيع المبدئي عليها في عدن والنهايي في عمان يوم ٢٠ فبراير ٩٤م باعتبارها وثيقة الإجماع الوطني لحل الازمة وبناء الدولة اليمنية الحديثة ،

وحين قام أمين عام الحزب الإشتراكي بالتوجه إلى بعض العواصم العربية بدلاً من العودة إلى صنعاء بعد توقيع الوثيقة اصدر التنظيم الوندوي الناصري بياناً بادانة ذلك التصرف ، واستمر التكتل الوطني للمعارضة في بذل جهوده للتوفيق بين قيادة المؤتمر وبين الإشتراكي ، وقام التنظيم الوندوي الناصري ومعه بقية أحزاب التكتل - وخاصة التجمع الوندوي اليمني وإتحاد القوى الشعبية - بتنظيم إعتصامات ومسيرات تحت شعار (لا للحرب والانفصال ، نعم لوثيقة العهد والإتفاق) وبقدر وضوح موقفه في ادانة ورفض الحرب كان موقفه في رفض وادانة بيان إعلان الانفصال - الذي اعلنه البيض ومن معه - اكثر وضوحاً ، فوقف ضد الانفصاليين ومع خيار ترسيخ الوحدة وبناء الدولة اليمنية الحديثة.

وبعد فشل محاولة الانفصال وانتهاء الحرب وخروج الحزب الإشتراكي من السلطة ، استمر التكتل الوطني للمعارضة كإطار تنسيقي بين الوندوي الناصري والقوى الشعبية والتجمع الوندوي وحزب الحق ، ونظراً لضعف ذلك التكتل اخذ التنظيم الوندوي الناصري على عاتقه مسئولية احياء دور أحزاب المعارضة وتفعيله حتى تتمكن المعارضة من القيام بدور فعال في الحياة السياسية وتوسيع قاعدة احزاب المعارضة ، فقام ببناء جسور الثقة مع كل من حزب البعث - الذي تعرض لعملية انقسام ادت إلى تحول جذري في مواقفه - والحزب الإشتراكي اليمني - الذي بات خارج السلطة - فشهدت علاقة التنظيم الوندوي الناصري بحزب البعث تطوراً ايجابياً حركته مبادرة التنظيم في الوقوف معه في مواجهة الانقسام الذي تعرض له ، وتعززت العلاقة بتوقيع ورقة تنسيق بينهما في يونيو ١٩٩٥م ، كما بذل التنظيم جهوداً صادقة ساهمت في إقناع الحزب الإشتراكي بحسم موقفه في تصنيف نفسه كحزب معارض وصولاً إلى تحقيق القناعة المشتركة بين أحزاب التكتل والحزب الإشتراكي وحزب البعث على تكوين صيغة تنسيقية تستوعب وتنسق جهود الجميع بهدف بناء معارضة قوية وفعالة دون ان يؤثر التكوين التنسيق على إستقلالية مواقفها وعلى اتخاذ الموقف الذي تريد ، فتم الإتفاق على صيغة تنسيقية تبناها التنظيم الوندوي الناصري واقترح بان تسمى (مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة) وتم صياغة لائحة نظام مجلس التنسيق والاسس التي ينطلق منها نشاطه والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

وفي يوم ١٤/٨/١٩٩٥م تم إعلان تكوين مجلس التنسيق في مؤتمر صحفي تناقلت وقائعه الصحافة المحلية ووسائل الاعلام العربية والعالمية باعتباره ميلاداً لحركة معارضة وطنية وحدوية تساهم في تفعيل الحياة السياسية والديمقراطية ، وبالرغم من ان صيغة مجلس التنسيق هي صيغة تنسيقية محضة لا ترقى إلى مستوى توحيد جهود المعارضة وتوجيه ادائها السياسي ، الا انها يمكن ان تتطور وان تقوم بدور ايجابي من خلال تنسيق

نشاط الأحزاب السبعة التي تكون منها المجلس آنذاك ، وهي كل من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري - الحزب الاشتراكي اليمني - حزب البعث العربي الاشتراكي القومي - إتحاد القوى الشعبية - التجمع الوحدوي اليمني - حزب الحق - حزب الأحرار الدستوري . ولاشك ان تكوين مجلس التنسيق كان ضد ارادة السلطة وان السلطة اتخذت موقفاً مضاداً منه ، ولكن تكوين المجلس وممارسته نشاطاً سياسياً علنياً - ضد السلطة - يدل على وجود مساحة كبيرة للديمقراطية .

٣- التصريح القانوني لأحزاب من لجنة شؤون الأحزاب :

وقد شهدت الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦م تفعيل لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، بعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، بحيث بدأت لجنة شؤون الأحزاب - التي يرأسها وزير الشؤون القانونية - بتسجيل شهادات الأيداع ودراسة

الأحزاب والتنظيمات السياسية المصرح لها بمزاولة النشاط السياسي (٩٥-١٩٩٧م)	
اسم اميته العام	اسم الحزب او التنظيم
د.عبد الكريم الارياني	المؤتمر الشعبي العام
محمد عبدالله اليدومي	التجمع اليمني للإصلاح
عبد الملك الخلافي	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
علي صالح عباد (مقبل)	الحزب الاشتراكي اليمني
د.عبد الوهاب محمود	حزب البعث العربي الاشتراكي
د.قاسم سلام	حزب البعث العربي الاشتراكي القومي
طارق الشامي	اتحاد القوى الشعبية
عبد محمد الجندي	الحزب الديمقراطي الناصري
احمد محمد الشامي	حزب الحق
عبد العزيز مقبل	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري
ناصر بن ناصر التصيري	الجبهة الوطنية الديمقراطية
حسين عبيد عبدالله الحداد	حزب جبهة التحرير
عبد العزيز البكير	الحزب القومي الاجتماعي
عوض احمد البتره	حزب الرابطة اليمنية

البيانات وأسماء المؤسسين لكل حزب (٢٥٠٠ اسم) التي يجب على الحزب تقديمها ، واستكمال الإجراءات ، ثم منح الحزب او التنظيم السياسي التصريح الرسمي القانوني بمزاولة - او باستمرار مزاولة - النشاط السياسي.

وقد تعرضت اللائحة وكذلك لجنة شؤون الأحزاب للنقد في بيانات وصحف أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة لأن اللجنة تتخذ إجراءات تعسفية في تسجيل الأحزاب بطريقة تتنافى مع القانون وتعارض مع الدستور بهدف حجب التسجيل والاعتراف عن الأحزاب

والتنظيمات غير المرتبطة بالسلطة ، ومنح الاعتراف والتصريح لأحزاب مفرخة وليس لها وجود حقيقي وذلك في اطار سياسة تقليص الهامش الديمقراطي.

والواقع - فيما نرى - ان صدور اللائحة وقيام لجنة شؤون الأحزاب بعملية التسجيل واستكمال الإجراءات ومنح التصريح القانوني لمزاولة النشاط ، يمثل ترسيخاً للتعددية

الحزبية ويضفي الشرعية القانونية على الأحزاب والتنظيمات السياسية وهو مالم يتحقق في المرحلة السابقة منذ قيام الوحدة وحرية الأحزاب حيث ظهرت مسميات حزبية ليس لها وجود حقيقي كما دلت على ذلك إنتخابات ١٩٩٣م النيابية من جهة ، وكان وجود الأحزاب ونشاطها بالرغم من انه علني وامر واقع لايمتلك الشرعية القانونية المتمثلة في التصريح القانوني ، من جهة اخرى.

وقد قامت اللجنة في الفترة ٩٥ - ٩٦م بمنح الاعتراف والتصريح القانوني لعشرة أحزاب وتنظيمات سياسية من بينها حزبا الائتلاف (المؤتمر والإصلاح) وثلاثة من أحزاب مجلس التنسيق هي كل من (الوحدوي الناصري - الحزب الاشتراكي - الحق) وخمسة من الأحزاب ذات العلاقة الوثيقة بالمؤتمر وهي كل من: حزب البعث (د.عبد الوهاب محمود) - الديمقراطي الناصري - التصحيح الناصري - الجبهة الوطنية الديمقراطية - جبهة التحرير ، وقد شكلت كل الأحزاب تكتلاً بإسم (ادم) ثم سمي المجلس الوطني للمعارضة.

بينما لم توافق لجنة شئون الأحزاب على منح التصريح لثلاثة من أحزاب مجلس التنسيق ذات الوجود والتواجد الاعرق والأكثر من بعض أحزاب (ادم) وهي كل من حزب البعث العربي الاشتراكي (د.قاسم سلام) - إتحاد القوى الشعبية - التجمع الوحدوي اليمني ، بالإضافة إلى (حزب الأحرار الدستوري) الذي يمكن تبرير عدم منحه التصريح ، بينما ليس الأمر كذلك بالنسبة لكل من حزب البعث وإتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوي اليمني ، حيث كان موقف لجنة شئون الأحزاب لا يخلو من التعسف والهوى ، فاذا تركنا معايير العراقة والوزن السياسي الداخلي والخارجي لتلك الأحزاب الثلاثة وشخصياتها - جانباً - واخذنا بعدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب في الإنتخابات على سبيل الاستئناس لمعرفة الحجم والتواجد ، يمكن ملاحظة ان اللجنة منحت التصريح لحزب جبهة التحرير الذي حصل في الإنتخابات على (١٧٠٦ صوتاً فقط) بينما حُجبت التصريح عن التجمع الوحدوي الذي حصل على (١٨٥٥ صوتاً) وعن إتحاد القوى الشعبية الذي حصل على (٢٦٦٢ صوتاً) وعن حزب البعث الذي حصل على عشرات الآلاف من الأصوات ، ولكن ذلك الحجب لم يستمر طويلاً ، فمع اقتراب موعد الإنتخابات النيابية ، وفي اطار الضمانات لنزاهة الإنتخابات والمشاركة فيها تم الإتفاق بين حزبي الائتلاف وأحزاب مجلس التنسيق على منح شهادة الأيداع والتصريح القانوني لبقية أحزاب المجلس التي قدمت بياناتها إلى لجنة شئون الأحزاب ، فقامت اللجنة بإعادة دراسة البيانات واستكمال الإجراءات ، وأعلنت اللجنة في ٩٧/٣/١٠م قرارها بمنح التصريح القانوني بإستمرار مزاولة النشاط السياسي لكل من حزب البعث العربي الاشتراكي القومي ، وإتحاد القوى الشعبية ، بالإضافة إلى

حزبين من خارج المجلس هما الحزب القومي الإجتماعي وحزب الرابطة اليمنية «١٨» اللذان انضما إلى تكتل (ادم) وبذلك بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية المصرح لها بمزاولة النشاط السياسي - بعد استكمال الإجراءات القانونية - ١٤ حزباً وتنظيماً سياسياً ، ولاشك ان ذلك من الايجابيات الديمقراطية القانونية التي تحققت قبل إنتخابات ١٩٩٧م النيابية» ١٩

٤ - إئتلاف المؤتمر الشعبي والإصلاح؛

كان ائتلاف المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح من أبرز المظاهر والمعالم السياسية منذ حكومة الائتلاف الثلاثي مع الإشتراكي (يونيو ٩٣م) والتي اقتصرت عضويتها على المؤتمر والإصلاح منذ فترة أحداث وحرب صيف ٩٤م ثم حكومة الائتلاف الثنائي بينهما والتي كانت انعكاساً لائتلاف امتد إلى سائر مؤسسات الدولة والمحافظات في أرجاء الجمهورية ، وفتح للإصلاح مجالاً واسعاً للانتشار الحزبي والتنظيمي من جهة والمشاركة في الحكم من جهة أخرى . ويبدو ان الإصلاح اعطى اهتمامه الرئيسي للانتشار الحزبي ، فما لبث ان أخذت قيادات وفروع المؤتمر تؤكد ان الإصلاح يسخر الوظيفة العامة للعمل الحزبي بما في ذلك المواد التموينية وان وزير التموين والتجارة يقوم بتوزيع عملية اصال المواد التموينية الأساسية عبر قنوات تابعة للإصلاح ، وفي اوائل عام ٩٦م عقدت اللجنة الدائمة اجتماعاً خاصاً لمناقشة العلاقة مع الإصلاح واقترح فض الائتلاف ، ولكن إتصالات وجهود الشيخ عبدالله الأحمر وبعض قادة المؤتمر والإصلاح ادت إلى تهدئة الموقف من خلال تقديم د. محمد الأفندي استقالته من منصب وزير التموين والتجارة واستلام المؤتمر لحقيبة التموين والتجارة ، ثم تفاقمت أزمة العلاقة بين المؤتمر والإصلاح في فترة القيد والتسجيل في جداول الناخبين.

وكانت الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام (٢٩/٥-١/٦/٩٦م) قد ناقشت موضوع الإنتخابات النيابية التي ستتم في إبريل ٩٧م، وجاء تقرير الأمين العام الدكتور عبدالكريم الارياني الى تلك الدورة ان التنسيق مع أي حزب وتنظيم سياسي في الإنتخابات القادمة سيكون على أساس شرطين أولهما: هدف فوز المؤتمر بالأغلبية، وثانيهما: توحيد التعليم إدارة ومنهجاً وهو ما نص عليه البيان الختامي لدورة اللجنة الدائمة آنذاك.. وأعلن الرئيس علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي في تلك الدورة ان هدف المؤتمر هو الفوز بالأغلبية في الإنتخابات القادمة ، وتكثيف جهود المؤتمر لتحقيق هذا الهدف منذ مرحلة قيد وتسجيل الناخبين . وبات واضحاً ان لاتنسيق مع الإصلاح لأنه يسعى أيضاً للفوز بالأغلبية ولأنه يرفض فكرة توحيد التعليم إدارة ومنهجاً ، التي يقصد بها تغيير وضع المعاهد العلمية التي يسيطر عليها الإصلاح ولها مناهجها وادارتها ذات

١٨ - حصل الحزب القومي الاجتماعي في انتخابات ٩٢م النيابية على (١٢٤ صوتاً) وحصل حزب الرابطة على (٢٠ صوتاً).
١٩ - وقد تم التصريح القانوني فيما بعد لكل من التجمع الرحدي اليمني - رابطة أبناء اليمن (راي).

الطابع الفكري والسياسي لتيار الإخوان المسلمين في التجمع اليمني للإصلاح ، لذلك ما ان بدأت فترة القيد والتسجيل بجدول الناخبين في يوليو ١٩٩٦م حتى تبين ان الانتخابات ستشهد منافسة جادة وان الائتلاف بين المؤتمر والإصلاح إلى زوال .

٥- ظهور صيغة اللقاء المشترك (الإصلاح ومجلس التنسيق):

وكان من أبرز التطورات السياسية التي شهدتها تلك الفترة ان التجمع اليمني للإصلاح بادر - في اوائل اغسطس ٩٦م - بطلب الحوار مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ، وكانت رغبة الإصلاح التي عبر عنها في حوارات ثنائية وجماعية هي إجراء حوار جاد وتنسيق حقيقي حول الانتخابات مع التنظيم الوحدوي الناصري والحزب الاشتراكي دون بقية أحزاب المجلس ، ونظراً لتمسك الوحدوي الناصري والاشتراكي بان يكون الحوار مع مجلس التنسيق قامت قيادة الإصلاح بدراسة الأمر وقررت الموافقة «٢٠» ، فعقد مجلس التنسيق اجتماعين لمناقشة وبحث دوافع الإصلاح وايجابيات وسلبيات الحوار معه والإحتمالات التي ستترتب على ذلك ، وبالرغم من تباين الآراء اقرت قيادة مجلس التنسيق إجراء الحوار «٢١» وتم في اللقاء الأول بين الإصلاح والمجلس تحديد قضايا الحوار وفقاً لمقترح تقدم به الوحدوي الناصري ، وجرى الإتفاق على النقاط التالية التي على ضوءها ظهرت صيغة اللقاء المشترك ، وهي:-

١- إن الهدف من الحوار هو تنمية وترسيخ النهج الديمقراطي الشوري وحمايته والدفاع عنه.

٢- ان تنحصر مواضيع الحوار في حرية ونزاهة

الانتخابات وتوفير الضمانات اللازمة لذلك .

٣- اطراف الحوار هي أحزاب مجلس التنسيق والتجمع اليمني للإصلاح مع احتفاظ كل حزب بالحق في ان يجري حواراً ثنائياً مع أي حزب آخر .

٤- ان يتم إعداد برنامج تنفيذي بالضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الانتخابات .

٥- ان يتم إعلان ما يجري الإتفاق عليه من خلال مؤتمر صحفي ، وان يصدر بلاغ صحفي عن كل لقاء بين الاطراف المتحاوره .

وبصدور البلاغ الصحفي عن ذلك اللقاء الأول في أواسط أغسطس ظهرت صيغة (أحزاب

٢٠- ربما كان الإصلاح لا يرغب في إجراء حوار وإتفاق مع كل من حزب البعث القومي حرصاً على علاقته الطيبة بحزب البعث العربي وامينه العام د/عبد الوهاب محمود، وكذلك مع حزب الحق الذي كان متهماً بالتوجه الامامي الشيعي، أما حزب الاحرار الدستوري فلم يكن له وجود حقيقي يستوجب الحوار معه سوى عضويته في مجلس التنسيق.
٢١- تتكون قيادة المجلس من ابناء عموم الاحزاب السبعة المنضوية فيه وعضوين قياديين من كل حزب، وكان للاستاذ عمر الجاوي امين عام التجمع الوحدوي اليمني موقفه الرافض ليس للاتفاق مع الإصلاح فحسب وانما للانتخابات أيضاً.

اللقاء المشترك) كصيغة سياسية بالغة الأثر والتأثير، وفي ٢٧/٨/٩٦م تم توضيح وإعلان (البرنامج التنفيذي للضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الانتخابات) الصادر عن اللقاء المشترك للتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، وكان من بين أبرز ما تضمنه البرنامج تبين خروقات ومخالفات وقعت في عملية قيد وتسجيل الناخبين، اتهام اللجنة العليا للانتخابات بعدم الحيادية والانحياز لظرف سياسي معين، والمطالبة بـ (إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بمشاركة الأحزاب السياسية) وغير ذلك من الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات ومنها (ضمانات حيادية الوظيفة العامة والمال العام والقوات المسلحة والأعلام) ولكن الجانب السياسي والأهم في البرنامج هو (الضمانات السياسية) لأنها تمثل تغييراً جذرياً في موقف الإصلاح، فقد طالب البرنامج بـ (تصفية آثار حرب ١٩٩٤م - وتطبيع الحياة السياسية - وتحقيق الوفاق الوطني - ورفع القيود على نشاط أحزاب المعارضة - وإلغاء الحجز المفروض على ممتلكات وأموال الحزب الاشتراكي اليمني - والالتزام بقرار العفو العام) وتطرق البرنامج إلى ما سماه (الأوضاع السياسية ومظاهر الفوضى والانفلات الأمني) وأن ذلك (علاوة على التصدعات في الوحدة الوطنية قد أغرى الطامعين بممارسة العدوان ضد اليمن وانتهاك سيادته) (٢٢)»

وقد تواصلت فعاليات ومواقف (أحزاب اللقاء المشترك) إلى يناير ٩٧م وساهمت في تحريك الحياة السياسية في الداخل بشكل غير مسبوق، وكانت بيانات ومواقف أحزاب اللقاء المشترك - من جهة - وبيانات ومواقف المؤتمر الشعبي ومعه أحزاب المجلس الوطني - من جهة أخرى - مادة إعلامية للمصحف ووسائل الإعلام ووكالات الأنباء المحلية والخارجية، وكان لصيغة وفعاليات أحزاب اللقاء المشترك تأثير إيجابي يتمثل في تدعيم موقف الإصلاح في مواجهة المؤتمر وصولاً إلى إتفاق التنسيق والضمانات بين المؤتمر والإصلاح في ٢٥/١/٩٧م وتدعيم موقف مجلس التنسيق وإجراء حوارات ولقاءات بين أحزاب المجلس والمؤتمر والإصلاح، وصولاً إلى مشروع الإتفاق والضمانات (في فبراير ٩٧م) وإتفاق ٧/٣/٩٧م بين المؤتمر والإصلاح وبعض أحزاب المجلس التي قررت المشاركة في الانتخابات ووقعت الإتفاق، كما أدت فترة اللقاء المشترك إلى كسر الحاجز النفسي بين الإصلاح وبين التيار القومي والحزب الاشتراكي، وساهمت في إستكشاف نقاط إتفاق ينطلق منها أي حوار ولقاء في المستقبل .

٢٢- شهدت الفترة من يوليو ٩٤-فبراير ٩٥ احتكاكات مع السعودية في مناطق الاطراف وربما استولت السعودية خلالها على بعض المناطق والنقاط، وتم في ٢٦ فبراير ٩٥ توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة اليمنية وبين السعودية، وتضمنت المذكرة تنازلاً عن الحق التاريخي لليمن في نجران وجيزان وعسير من خلال الاعتراف بشرعية معاهدة الطائف، وكان لقيادة الإصلاح دور في مذكرة التفاهم.
وفي ١٥/١٢/٩٥م قامت اريتريا باحتلال جزيرة حنيش اليمنية، وقد أدى التحكيم الدولي الى عودتها لليمن في ٩/١٠/٩٨م.

٦- انعقاد المؤتمر العام للتجمع اليمني للإصلاح:

وفي ٢٠-٢١/١١/٩٦م انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح ، والقي الإصلاح باللائمة على المؤتمر الشعبي في إخفاق حكومة الائتلاف ، مشيراً في بيانه الختامي إلى (إشكالات أعاقَت حكومة الائتلاف عن تحقيق ما كان الشعب ينتظره منها .. وصعوبات حالت دون تحقيق الطموح الذي كان قائماً بالرغم من عوامل النجاح التي كانت متوفرة) وانتقد البيان (ماجرى ويجري من ممارسات مخالفة للدستور والقوانين وتتناهى مع الديمقراطية) .

ونرى ان انعقاد ذلك المؤتمر العام للتجمع اليمني للإصلاح - يضاف إلى ما تقدم- من الشواهد التي لاتخطئ دلالتها على ان الفترة من أكتوبر ٩٤م إلى إنتخابات ابريل ٩٧م كانت حافلة بالممارسات والحياة الديمقراطية .

المبحث الخامس:

انتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٧م ثاني انتخابات نيابية متعددة
الأحزاب في تاريخ اليمن

الأحزاب التي شاركت في مرحلة
قيد وتسجيل الناخبين
يوليو - ديسمبر ١٩٩٦م:

١	المؤتمر الشعبي العام
٢	التجمع اليمني للإصلاح
٣	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
٤	الحزب الاشتراكي اليمني
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي
٦	حزب البعث العربي الاشتراكي القومي
٧	اتحاد القوى الشعبية
٨	حزب الحق
٩	الحزب الديمقراطي الناصري
١٠	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري
١١	الجبهة الوطنية الديمقراطية
١٢	حزب جبهة التحرير
١٣	الحزب القومي الاجتماعي
١٤	حزب الرابطة اليمنية
١٥	التجمع الوحدوي اليمني

أولاً: مرحلة قيد وتسجيل الناخبين
وتوزيع البطاقة الانتخابية:

منذ مارس وإبريل ٩٦م بدأت اللجنة العليا للانتخابات في الإعداد لمرحلة قيد وتسجيل الناخبين ، حيث صدر في مارس قرار جمهوري بإضافة أربعة أعضاء إلى اللجنة العليا بموجب المادة (٢٠) من قانون الانتخابات بان يضاف إلى اللجنة العليا (٤) أعضاء في السنة الانتخابية بحيث يكون عددها (١١) عضواً «١»

وبناء على موافقة اللجنة العليا في اجتماعها رقم (١٥٨) بتاريخ ٢٧/٣/٩٦م أصدر العقيد محسن العلفي رئيس اللجنة العليا القرار رقم (١٥) لسنة ٩٦م بتشكيل ((الفريق الفني لإعداد لمرحلة القيد والتسجيل وتوزيع البطاقة الانتخابية الدائمة)) برئاسة (محمد حسين الفرع - المسئول التنفيذي للفريق الفني) «٢» فتواصلت عملية الإعداد لكافة وثائق

ومطبوعات ومستلزمات تنفيذ تلك المرحلة وتشكيل اللجان الإشرافية للمحافظات واللجان الأساسية بواقع (لجنة أساسية واحدة رجالية وأخرى نسائية لكل دائرة انتخابية وبدون اللجان الفرعية للمراكز الأخرى ، بحيث تنتقل اللجان الأساسية في مراكز الدائرة وتقوم بعملية القيد والتسجيل بواقع عدة أيام في كل مركز ، وذلك خلال المدة المحددة للقيد

١- كانت اللجنة العليا للانتخابات التي تم تشكيلها بعد انتخابات ٩٢م مكونة من سبعة أعضاء هم كل من الأخوة محسن محمد العلفي - رئيس اللجنة - محمود العراسي - نائب رئيس اللجنة - عبدالفتاح البصير رئيس القطاع القانوني - أمين علي أمين رئيس قطاع التخطيط - سعيد الحكيمي رئيس القطاع الإعلامي - عبدالله سبعة رئيس القطاع المالي.. ثم اللجنة الفنية - خالد غيلان رئيس قطاع السكرتارية. ثم أضيف إلى اللجنة في مارس ٩٦م كل من الأخوة علوي العباس نائب رئيس قطاع التخطيط - عبدالرزاق الرقيحي نائب رئيس القطاع القانوني - علي عبدالخالق رئيس القطاع المالي - محمد المطروري نائب رئيس القطاع المالي. ٢- كان علي كمستشار للفريق الفني حتى نهاية الإعداد لمرحلة القيد والتسجيل وتوزيع البطاقة الانتخابية ليس إلا.

والتسجيل وهي ٣٠ يوماً من (١/٧/١٩٩٦م) «٣»، ولكن عدم تشكيل اللجان الفرعية والاستعاضة عنها بتنقل اللجان الأساسية - كما قررت وصممت اللجنة العليا - أدى إلى موافقتها - بعد جهد جهيد - على أن تكون المدة ٦٠ يوماً ، وكذلك كان.

وفي ١/٧/١٩٩٦م بدأت عملية قيد وتسجيل الناخبين - أي الذين لم يسبق لهم التسجيل عام ١٩٩٣م وتتوفر فيهم الشروط القانونية ، وبصفة أساسية بلوغ سن الانتخاب (١٨ سنة فأكثر) - وتواصلت عملية التسجيل لمدة شهرين (يوليو - أغسطس) في كافة الدوائر الانتخابية بأرجاء الجمهورية ، وسط إهتمام كبير من سائر الأحزاب على حث ودفع أعضائها والمتعاطفين معها والمواطنين - الذين لم يسبق لهم التسجيل - بأن يسجلوا أنفسهم ، وشاركت في ذلك كافة الأحزاب بما في ذلك الحزب الإشتراكي اليمني وكافة أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة.

وقد شهدت مرحلة القيد والتسجيل سلبيات وأخطاء ومخالفات أدت إلى تعريض اللجنة العليا للانتخابات لأكبر حملة من النقد والانتهاكات والهجوم في أغلب الصحف ، وفي بيانات التجمع اليمني للإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ، وصدور أحكام قضائية ضد اللجنة العليا ، وذلك بسبب : عدم تشكيل اللجان الفرعية للمراكز الانتخابية والإكتفاء باللجان الأساسية للدوائر وعدم نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣م مما أدى إلى سلبيات وأخطاء ومخالفات كانت محل إنتقاد كافة الأحزاب ولم تكن محل إرتياح المؤتمر الشعبي ، ولكن اللجنة العليا كانت مقتنعة بتفسيراتها الخاطئة لمواد القانون - أكثر مما ينبغي - وقوية في عنادها وموقفها - أكثر مما يجب «٤».

وعلى صعيد الإيجابيات ، فقد إشتملت مرحلة القيد والتسجيل على الإيجابيات والنتائج العامة التالية :-

١ - تم قيد وتسجيل ١,٩٤٥,٦٨٧ ناخباً وناخبة ، وبذلك بلغ إجمالي عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٣م وعام ٩٦م كما يلي :-

	ذكور	إناث	إجمالي
عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ١٩٩٣م	٢٢٠,٩٩٤٤	٤٧٨,٢٧٩	٢٦٨,٨٣٢٢
عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ١٩٩٦م	١١٣,٠٥٧٤	٨١٥,١١٢	١,٩٤٥,٦٨٧
الإجمالي	٣٣٤,٠٥١٨	١,٢٩٣,٤٩٢	١,٦٢٧,٥٤٤

٣- الدليل التنفيذي لمرحلة قيد وتسجيل الناخبين وتوزيع البطاقة الانتخابية عام ١٩٩٦م - اللجنة العليا للانتخابات.
٤- أوردنا تفاصيل وثائق قضائية تلك المرحلة في كتابنا (الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن عام ١٩٩٧م).

وبعد انتهاء فترة الطعون بالادراج والحذف ، وتحريّر جداول الناخبين النهائية ، بلغ إجمالي عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٣م وعام ٩٦م من المواطنين الذين في سن الانتخاب (١٨ سنة فأكثر) كما يلي على مستوى الجمهورية: «٥»

اجمالي	نساء	رجال	
٦٩٢١٥٦٢	٣٤٥٦٩٩٢	٣٤٦٤٥٧٠	عدد المواطنين في سن الانتخابات الى نهاية عام ١٩٩٦م
٤٦٣٧٧٠١	١٢٧٣٠٧٣	٣٣٦٤٦٢٨	عدد المسجلين عام ٩٣ وعام ٩٦م
%٦٧	%٣٧	%٩٧	النسبة المئوية للمسجلين

٢ - قامت اللجان الأساسية بعد إنتهاء فترة القيد والتسجيل ، بنشر صورة من جداول المسجلين الجدد (في يوليو وأغسطس ٩٦م) في كافة المراكز والدوائر الانتخابية - أما المسجلين عام ٩٣م فقد أصرت اللجنة العليا على عدم نشر اسمائهم وعدم قبول الطعون بحذف أي منهم ، وكان رأي اللجنة العليا (ان المسجلين عام ١٩٩٣م صارت اسمائهم ثابتة ونهائية في جدول الناخبين الدائم قبل الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب عام ١٩٩٣م) «٦» فاقتصر النشر على جداول المسجلين الجدد وتقديم الطعون بالحذف والادراج في تلك الجداول ، وقامت اللجان الأساسية والمحاكم الابتدائية والاستئنافية بالبت في الطعون ، وصدرت قرارات واحكام بحذف مايزيد عن (٥٠٠٠٠) من صغار السن والذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية ، وقد إنتهت فترة الطعون والبت فيها وتحريّر الجداول النهائية في ديسمبر ١٩٩٦م.

توزيع ومنح البطاقة الانتخابية الدائمة :

كان توزيع ومنح البطاقة الانتخابية الدائمة أهم وأبرز إيجابيات تلك المرحلة ، فقد قامت اللجنة العليا بطبع وتجهيز عدد (٦,٠٠٠,٠٠٠ بطاقة) وفقاً للمواصفات التي نص عليها القانون ، وكانت اللجنة قد نصت في دليلها التنفيذي على ان يحضر الناخب الصورة الفوتوغرافية للبطاقة الانتخابية ، مما أثار جدلاً وانتقاداً حاداً ، وأدى إلى رفع دعوى قضائية ضد اللجنة العليا وصدر حكم قضائي بإلزام اللجنة العليا بتوفير وسائل وأفلام التصوير الفوتوغرافية «٧» ، وكان الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد حسم قضية الصور الخاصة بالبطاقة الانتخابية في لقاءه باللجنة العليا يوم ٩٦/٧/٤م حيث (أوضح الأخ رئيس الجمهورية بان الدولة سوف تتكفل بتحمل تكاليف الصور الخاصة بالبطاقة،

٥- كتاب الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧م - محمد حسين الفرح - ص٤٤- إصدار مركز دراسات المستقبل - ١٩٩٨م.

٦- رسالة اللجنة الى رئيس الجمهورية - صحيفة الثورة ١٠/٣/١٩٩٦م.

٧- الدعوى القضائية المرفوعة من الحامي محمد ناجي علاو ضد اللجنة العليا في ٩٦/٧/٣م وقد صدر حكم محكمة جنوب غرب صنعاء في ٩٦/٧/٢٩م. بإلزام اللجنة العليا للانتخابات بتوفير وسائل أفلام التصوير الشمسية وكذلك تشكيل اللجان الفرعية لكافة المراكز. وأيد الحكم محكمة الاستئناف برئاسة القاضي حمود الهتار في حكمها الصادر في ٩٦/٩/٢٧م.

ووجه الجهات المعنية بتوفير الإعتمادات المالية اللازمة لشراء أفلام فورية ملونة وكافة وسائل ومستلزمات التصوير بما يكفي لخمس مالاين صورة) فتم شراء وتوفير الأفلام ووسائل التصوير وتدريب اللجان على التصوير وتزويدها بالأفلام والكاميرات.

وقامت اللجان الأساسية بتوزيع ومنح البطاقة الإنتخابية الدائمة للمسجلين على فترتين:-

الفترة الأولى : من (١٠/٨/٩٦م إلى ديسمبر ٩٦م) قامت اللجان بمنح البطاقة للمسجلين عام ٩٣م حيث بلغ عدد الذين تسلموا البطاقة الإنتخابية كما يلي :

رجال	نساء	اجمالي
١٠٠٣٨٣٠	١٨٣١١٥	١١٨٦٩٤٥

وقد تزامن ذلك مع قيام اللجان الأساسية بمهام مرحلة القيد والتسجيل والبت في طعون الإدراج والحذف في جداول المسجلين الجدد ، ويمثل عدد الذين تم منحهم البطاقة آنذاك (٤٤٪) من المسجلين عام ٩٣م .

الفترة الثانية : (٢٠ مارس - ٢٥ إبريل ٩٧م) قامت اللجان الأصلية لمرحلة الترشيح وإدارة الإنتخابات واللجان الفرعية بتوزيع البطاقة الإنتخابية الدائمة ، بمنح البطاقة الإنتخابية للمسجلين الجدد عام ٩٦م الذين أصبح قيديهم نهائياً ، وبقيّة المسجلين عام ٩٣م الذين لم يستلموا البطاقة في الفترة الأولى ، وقد بلغ إجمالي عدد الذين تم منحهم البطاقة الإنتخابية في الفترتين من المسجلين عامي ٩٣ و ٩٦ كما يلي :-

٤٦٣٧٧٠١	اجمالي عدد المسجلين عامي ٩٣ و ٩٦م
٣٦٢١٦٣٦	اجمالي عدد الذين تم منحهم البطاقة
٧٨٪	النسبة المئوية

ونرى أن نسبة الذين تم منحهم البطاقة لا يقل عن (٩٠٪) من الناخبين لأن الذين لم يستلموا البطاقة وعددهم (١,٠١٦,٠٦٥) كان غالبيتهم من المسجلين في جداول عام ٩٣م (حوالي

٦٤٠,٠٠٠) ويعود ذلك إلى ان غالبية ذلك العدد سجلوا أنفسهم من جديد في عام ٩٦م في الدوائر والمراكز التي إنتقل موطنهم الإنتخابي إليها - خاصة العسكريين - بينما بقيت اسماؤهم في جداول المراكز والدوائر التي كانوا مسجلين فيها عام ٩٣م ولكنهم إستلموا البطاقة ومارسوا الحق الإنتخابي في مراكز تسجيلهم الجديدة فقط ، وكذلك فان بين الذين لم يستلموا البطاقة الإنتخابية الأموات من المسجلين عام ٩٣م والذين صدرت أحكام قضائية بحذفهم عام ٩٦م ، أو نقلوا موطنهم الإنتخابي عام ٩٦م ، ولكن اللجنة العليا لم تحذفهم من الجداول النهائية.

ثانياً، مواقف الأحزاب من المشاركة في الانتخابات أو مقاطعة الانتخابات،

لقد كانت هناك منذ بداية مرحلة القيد والتسجيل وتوزيع البطاقة الانتخابية ثلاثة اتجاهات بشأن الانتخابات ، فألى جانب إتجاه وعزم المؤتمر الشعبي والذين معه على إجراء الانتخابات - وهو الإتجاه الأول - كان هناك إتجاهان :

١- إتجاه مقاطعة الانتخابات والدعوة إلى مقاطعتها؛

وهو الإتجاه الذي دعت إليه وتبنته منذ البداية جماعة (موج) التي أسسها في لندن عبدالرحمن الجفري وبعض الذين إستقروا في الخارج بعد حرب ١٩٩٤م من الإشتراكيين والرابطين ، فكانت دعوة (موج) وصحيفتها (بريد الجنوب) إلى مقاطعة الانتخابات ذات صلة بتحريك خارجي مشبوه يهدف بإستمرار إلى ضرب مسيرة الوحدة والديمقراطية في اليمن ، وينطلق من الزعم بعدم شرعية النظام السياسي في الجمهورية اليمنية.

وقد تبنت موقف ودعوة المقاطعة في الداخل كل من :-

أ- جماعة حزب (رابطة أبناء اليمن - رأي) التي كان عبدالرحمن الجفري أمينها العام وكانت الرابطة محدودة التواجد والتاثير في الداخل ، وإزدادت ضعفاً بعد فشل محاولة الانفصال التي شارك فيها عبدالرحمن الجفري ، وترسيخ الوحدة اليمنية .

ب- حزب التجمع الوحدوي اليمني برئاسة أمينه العام الأستاذ عمر الجاوي الذي كان له موقف وطني وحدوي في رفض وإدانة محاولة الانفصال والتمسك بالوحدة اليمنية ، وقد تبني التجمع الوحدوي وأمينه العام عمر الجاوي مقاطعة الانتخابات من منطلقات هي إلصق بالسياسة منها بالانتخابات داعياً إلى (إنهاء آثار حرب ١٩٩٤م تمهيداً لإجراء الانتخابات) وتنفيذ (النقاط التي إلزمت بها الحكومة) في مذكرتها إلى أمين عام الأمم المتحدة في ٧/٧/١٩٩٤م ومنها تنفيذ (وثيقة العهد والإتفاق) وان المطلوب لإجراء الانتخابات (ضمانات سياسية وضمانات قانونية) .

ج- بعض أعضاء الحزب الإشتراكي ، الذين يتفقون مع الأهداف والمنطلقات السابقة ، ويرون عدم المشاركة في الانتخابات إلا إذا استجابت السلطة لكل مطالب الحزب الإشتراكي السياسية والانتخابية والوظيفية وغيرها من الأمور التي كان يتبناها دعاة المقاطعة في الحزب الإشتراكي «٨».

٨- اردنا تفصيلاً وثائقياً كاملاً لمرق دعاء المقاطعة ودعاء المشاركة في الحزب الاشراكي بكتابتنا الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧م.

وقد إستفادت أحزاب وشخصيات إتجاه المقاطعة من السلبيات والأخطاء والخروقات التي وقعت في مرحلة القيد والتسجيل ، في الترويج لدعوة المقاطعة وان الإنتخابات لن تكون حرة ونزيهة.

٢- إتجاه المشاركة في الإنتخابات مع توفير الضمانات القانونية والسياسية لحريتها ونزاهتها:

وهو الإتجاه الذي دعا اليه وتبناه كل من :-

١- مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة بأحزابه الرئيسية الخمسة :

١- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري. ٤- إتحاد القوى الشعبية.

٢- الحزب الإشتراكي اليمني. ٥- حزب الحق.

٣- حزب البعث العربي الإشتراكي القومي.

ب- التجمع اليمني للإصلاح.

وقد أدى تقارب وانسجام موقف الإصلاح وموقف مجلس التنسيق إلى توحيد

الموقفين في صيغة «اللقاء المشترك للتجمع اليمني للإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة» وتبلور موقف أحزاب اللقاء المشترك في وثيقتين رئيسيتين احدهما بيان (البرنامج التنفيذي لإنتخابات حرة ونزيهة) - الصادر في ٢٧/٨/٩٦م - والوثيقة الثانية رسالة أحزاب اللقاء المشترك إلى رئيس الجمهورية في سبتمبر ٩٦م ، وقد شملت الضمانات القانونية والسياسية التي طالب بها التجمع اليمني للإصلاح ومجلس		الانتماء السياسي او جهة التشريع لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات
١	محسن العلفي	المؤتمر الشعبي
٢	محمود العراسي	الحزب الاشتراكي
٢	امين علي امين	الإصلاح
٤	سعيد الحكيمي	المؤتمر الشعبي
٥	عبدالله سيعة	(المؤتمر والاشتراكي)
٦	عبد الفتاح البصير	ناصرى سابقاً/مستقل
٧	خالد ضيلان	حزب البعث
٨	عادي العطاس	المؤتمر الشعبي
٩	علي عبد الخالق	الإصلاح
١٠	عبد الرزاق الرقيحي	(مستقل)
١١	محمد المحطوري	المؤتمر وآخرون

التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة عدة مسائل من أبرزها :-

فيما يتصل باللجنة العليا للإنتخابات طالب البرنامج التنفيذي (إعادة تشكيل اللجنة العليا للإنتخابات بمشاركة الأحزاب السياسية) وذلك إنطلاقاً من الاعتقاد بعدم حياديتها وبأنها منحازة إلى المؤتمر الشعبي وتمثل المؤتمر الشعبي .

وقد أجرت صحيفة الثورة في ١/٩/٩٦م مقابلة مع الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حيث سألت الصحيفة الاخ الرئيس (ماذا عن ما ورد في البيان المذكور «برنامج الإصلاح وأحزاب المعارضة» من اتهامات بأن اللجنة العليا منحازة لطرف سياسي معين المقصود به المؤتمر الشعبي العام فقال الرئيس «اللجنة العليا تشكلت بناءً على قانون الانتخابات.. وأعضاؤها تم ترشيحهم من مجلس النواب الذي تشارك فيه كل الأحزاب التي فازت في إنتخابات ٩٣م..» وعملياً فإن اللجنة يشارك فيها ممثلون عن تلك الأحزاب سواء كانوا من التجمع اليمني للإصلاح أو المؤتمر الشعبي العام أو الحزب الاشتراكي أو الناصريين أو البعث.. مع العلم إن القانون يشترط أن يتخلى أعضاء اللجنة العليا للانتخابات عن إنتماءاتهم الحزبية لضمان الحيادة في الإشراف والإعداد للانتخابات»٩» وقد سألت مجلة الوسط التي تصدر في لندن الشيخ عبدالله الأحمر عن مدى صحة تمثيل الإصلاح في اللجنة العليا فقال (نعم تمثل الإصلاح بعضوين في هذه اللجنة). «١٠»

وقد ظهرت مطالبة الإصلاح ومجلس التنسيق بإعادة تشكيل اللجنة العليا بصورة أكثر موضوعية في رسالتهم إلى رئيس الجمهورية والتي نشرتها صحيفة الثوري في ٣/١٠/٩٦م حيث قالت الرسالة «إن اللجنة العليا للانتخابات ليست على مستوى المسئولية الهامة والخطيرة الملقاة على عاتقها وإنها قد خرجت عن حياديتها المفترضة» (١١)

ثم دلت الرسالة على ذلك بما حدث في مرحلة القيد والتسجيل من ممارسات مخالفة للقانون مثل تشكيل اللجان الاشرافية والاساسية من المؤتمر والإصلاح فقط - عدم تشكيل اللجان الفرعية - عدم نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣م وعدم حذف الأصوات والمكررين - إختصار المدة الزمنية للقيد .. إلخ ، وقالت الرسالة (أن اللجنة العليا للانتخابات فقدت ولايتها - (بصدور قانون الانتخابات الجديد رقم ٢٧ لسنة ٩٦م) كما أتضح جلياً أن اللجنة العليا غير قادرة على القيام بالمهمة الموكلة إليها) ، وقد طالبت الرسالة بإعادة تشكيل اللجنة العليا من سبعة أعضاء فقط بموجب قانون الانتخابات الجديد رقم ٢٧ لسنة ٩٦م ، وقد إستمر الجدل حول اللجنة العليا إلى فبراير ٩٧م ، وبالرغم من أن المؤتمر الشعبي تمسك بشرعية اللجنة وإستمرارها إلى أن يتم إنتخاب مجلس النواب الجديد بموجب القانون ، فقد كان المؤتمر يدرك في ذات الوقت سلبيات اللجنة العليا وصواب بعض ما قيل عنها على الأقل .

٩- مقابلة مع رئيس الجمهورية، صحيفة الثورة، ١/٩/٩٦م.
١٠- مقابلة مع الشيخ عبدالله الأحمر - رئيس مجلس النواب مع مجلة الوسط، صحيفة الثورة، ٢٧/٩/٩٦م.
١١- رسالة الإصلاح ومجلس التنسيق إلى رئيس الجمهورية، صحيفة الثوري، العدد (١٤٤٢)، ٣/١٠/٩٦م.

وانتهى الخلاف حول اللجنة العليا بإتفاق قيادات المؤتمر والإصلاح ومجلس التنسيق في ٢٥ يناير وفي فبراير ٩٧م على :-

١- تحديد قوام اللجنة العليا للإنتخابات وفقاً لقانون الإنتخابات رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦م، أي بسبعة أعضاء فقط ، وعلى ضوء ذلك تم إنهاء عضوية الأعضاء الأربعة الذين عينوا في مارس ٩٦م وهم كل من الأخوة علوي العطاس - علي عبد الخالق - عبدالرزاق الرقيحي - محمد المحطوري ، وإستمر الأعضاء السبعة المعينون منذ عام ٩٣م وكان اختيارهم وتعيينهم آنذاك بموافقة كافة الأحزاب التي رشحتهم عبر مجلس النواب ، بصرف النظر عن معايير الكفاءة أو مدى تمثيلهم لتلك الأحزاب»١٢«

ب- تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية لشئون الإنتخابات يقومون بمتابعة سير العملية الإنتخابية والتأكد من سلامة الإجراءات وغير ذلك من المهام التي حددها إتفاق ضمانات نزاهة الإنتخابات الموقع بين المؤتمر والإصلاح في ٢٥ يناير ، والإتفاق بينهما وبين كافة أحزاب مجلس التنسيق في لقاءات فبراير ٩٣م والذي وقعت عليه في ٩ مارس أحزاب مجلس التنسيق التي شاركت في الإنتخابات ، وعلى ضوء ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٩٧م بتشكيل ((هيئة استشارية لرئيس الجمهورية لشئون الإنتخابات)) من الأخوة :-

صادق أمين أبوراس	عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي وزير الخدمة المدنية	رئيس اللجنة الفنية في انتخابات ٩٢م.
د. نجيب غانم	عضو الهيئة العليا للإصلاح وزير الصحة	
عبد الملك الإخلافي	أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	عضو اللجنة العليا ورئيس اللجنة الاعلامية في ٩٢م.
أحمد محمد الشامي	أمين عام حزب الحق	رئيس محكمة استئناف (سابقاً)
نجيب قحطان الشعبي	عضو مجلس النواب الأول بعد الوحدة	نجل الرئيس قحطان الشعبي
عبد الرحمن مهيوب	عضو قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي	عضو اللجنة العليا للإنتخابات في ٩٢م

وقد شملت الضمانات القانونية التي طالب بها مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة والتجمع اليمني للإصلاح ، ان يتم تصحيح الخروقات التي وقعت في مرحلة القيد والتسجيل ، وإعادة نشر جداول الناخبين المسجلين عامي ٩٣ و ٩٦م ، وإتخاذ كافة الوسائل التي تضمن صحتها، وحذف الأسماء المكررة والوهمية والمتوفين.

وان يتم تشكيل اللجان الاشرافية والأصلية والفرعية للمرحلة الثانية وإدارة الإنتخابات من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية .. وتنفيذ كل المهام بموجب القانون دون إختصار أو إقتصار للإجراءات واللجان والمدد الزمنية كما حدث في مرحلة القيد والتسجيل

١٢- لقد تعاملت قيادة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي آنذاك مع مسألة تشكيل اللجنة العليا بانها مسألة حقائق وزارية غالباً ، يتعالج اوضاع بعض الوزراء في الحكومة الأولى الذين لم يدخلوا في الحكومة الثانية بعد إنتخابات ٩٢م، وكان عبدالله سبعة من القيادات السابقة للجبهة القومية في عدن، وكان سعيد الحكيمي في مينة رئاسة مجلس الشورى، فتم اختيارهم مراعاة لتلك الاعتبارات غالباً.

.. وتمكين لجان الرقابة المحلية والعربية والدولية من الرقابة على الإنتخابات .. وحيادية المال العام والإعلام الرسمي .. الخ .

وواقع ان قيادة المؤتمر الشعبي كانت حريصة على أن تتوفر للإنتخابات كافة الأسس والضمانات القانونية ، بحيث أسفرت لقاءات قيادتي المؤتمر والإصلاح عن الإتفاق على تلك الضمانات والأسس ، وتم النص عليها في إتفاق ٢٥ يناير ٩٧م بين المؤتمر والإصلاح ثم بينهما وبين مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة في لقاءات فبراير ٩٧م وصولاً إلى الإتفاق الموقع في ٩ مارس بشأن أسس وضمانات نزاهة الإنتخابات .

وعلى صعيد الضمانات السياسية والمطالب الإنتخابية والحزبية فقد كان منها :-

- ان تلتزم الحكومة بصرف المستحقات المالية للأحزاب والتنظيمات السياسية للاعوام السابقة ومستحقات القسط الأول من عام ١٩٩٧م ، وتم بالفعل صرف القسط الأول من المستحقات المالية إلى أواسط ٩٦م ، وأصدر الرئيس توجيهاته بصرف القسط الثاني مع مستحقات الربع الأول من عام ١٩٩٧م ، وبذلك تم توفير الامكانيات المالية لخوض الإنتخابات لكافة الأحزاب بما في ذلك الحزب الاشتراكي والإصلاح والوحدوي الناصري .

- إعطاء شهادات القيد والتصريح الرسمي باستمرار مزاوله النشاط السياسي لبقية أحزاب مجلس التنسيق التي لم تمنح شهادات القيد والتصريح من لجنة شئون الأحزاب ، وهو ما نص عليه الإتفاق بين حزبي الإئتلاف (المؤتمر والإصلاح) وبين أحزاب مجلس التنسيق الذي تم إعداده في فبراير ٩٧م ووقعت عليه الأحزاب المشاركة في ٩ مارس ٩٧م وبالفعل أعلنت لجنة شئون الأحزاب في ١٠/٣/٩٧م قرارها بمنح تصريح النشاط السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وإتحاد القوى الشعبية .

- جرت لقاءات بين قيادة المؤتمر الشعبي وقيادة الحزب الاشتراكي ، حيث أبدى الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حرصه على مشاركة الحزب الاشتراكي والإستجابة لبعض مطالبه الأساسية المتصلة بمعالجة آثار حرب ١٩٩٤م وإعادة مقرات الحزب الاشتراكي - وبالفعل تم تسليم الحزب الاشتراكي مقر لجنته المركزية بالعاصمة صنعاء - وأبدى الرئيس الإستعداد للتنسيق مع الحزب الاشتراكي في عدد من الدوائر (٢٥ - ٣٠ دائرة) بما يتيح للإشتراكي الفوز في تلك الدوائر (بدون منافسة من المؤتمر والإصلاح) وشملت مبادرة الرئيس الإستجابة لبعض المطالب الهامة للحزب الاشتراكي وكان ذلك في ١٣/٢/٩٧م وفي لقاء رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب مع المكتب السياسي وأمين عام الحزب الاشتراكي يوم ٢١/٢/٩٧م كما تم النص على تنفيذ تلك المطالب في الإتفاق الذي تم إنجازه في أواخر فبراير بين حزبي الإئتلاف ومجلس التنسيق لضمانة ونزاهة الإنتخابات ، ولم يتبقى سوى التوقيع عليه والذي تأجل حتى إنعقاد اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي لإتخاذ قرار بشأن المشاركة أو المقاطعة.

حسم مواقف الأحزاب بالمقاطعة أو المشاركة:

قررت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي مقاطعة الانتخابات بعد نقاش وجدل استمر ثلاثة أيام بين المؤيدين للمشاركة والمؤيدين للمقاطعة ، وصولاً إلى التصويت على المشاركة أو المقاطعة يوم ٩٧/٣/٥م حيث صوت للمشاركة في الانتخابات ٣٢ من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية «١٣» بينما صوت للمقاطعة ٥٧ عضواً «١٤» ، وبذلك تم اتخاذ قرار المقاطعة بالأغلبية وصادر الحزب بلاغاً بمقاطعة الانتخابات في ٩٧/٣/٦م.

وعقدت اللجنة المركزية للتنظيم الودودي الشعبي الناصري دورة إستثنائية في ٧-٩٧/٣/٨م حيث إتخذ التنظيم قراره بالمشاركة في الانتخابات ، وكذلك أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق مشاركتهما في الانتخابات ، بينما إتخذ إتحاد القوى الشعبية قراراً - فيما بعد - بعدم المشاركة .

وبذلك بلغ عدد الأحزاب التي إتخذت موقف المقاطعة أربعة أحزاب ، هي الحزب الاشتراكي - الرابطة (رأي) - التجمع الودودي - إتحاد القوى الشعبية ، وبلغ عدد الأحزاب التي واصلت السير في طريق المشاركة ١٢ حزباً وتنظيماً سياسياً ، فأنطلقت ثاني إنتخابات نيابية متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن .

١٢- كان من أبرز المؤيدين للمشاركة من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي كل من الاخوة جلاله عمر - دسيف صائل - محمد احمد غالب - يحيى الشامي - صالح مثنى - عبدالباري طاهر - عبدالغني عبدالقادر - احمد علي السلامي - د محمد قاسم الثور - يحيى منصور ابر اصبح - احمد حيدر سعيد - منى باشراحيل - احمد العباس - عبدالله مجيدع.
١٤- كان على رأس الذين مع المقاطعة كل من الاخوة علي صالح عباد (مقبل) الامين العام - محمد حيدر مسدوس، عبدالواحد المرادي.

ثالثاً: مرحلة الترشيح والانتخابات؛

تشكيل اللجان الانتخابية

الأحزاب والتنظيمات السياسية التي خاضت انتخابات ١٩٩٧ الثيابية ورموزها وعدد مرشحيها			
م	الحزب أو التنظيم السياسي	الرمز الانتخابي	عدد المرشحين
١	المؤتمر الشعبي العام	الحصان	٢٢٢
٢	التجمع اليمني للإصلاح	الشمس	١٨٩
٣	التنظيم الوحدوي الناصري	الهلال والنجمة	٨٠
٤	حزب البعث العربي القومي	نسر	٤٦
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي	نخلة	٢٥
٦	حزب الحق	كتاب	٢٦
٧	الحزب الديمقراطي الناصري	ميزان	٣٠
٨	التصحيح الشعبي الناصري	جمل	١٥
٩	الجبهة الوطنية الديمقراطية	حمامة	٤١
١٠	الحزب القومي الاجتماعي	هدهد	١٤
١١	حزب جبهة التحرير	تصافح كفين	١٢
١٢	حزب الرابطة اليمنية	جنيبة	١٥
المرشحون بصفة مستقلين			١٣٩٩
اجمالي عدد المرشحين			٢١٢٥

تميزت مرحلة الترشيح وتوزيع البطاقة الانتخابية وإدارة الانتخابات بتشكيل اللجان الانتخابية من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات.. وقد بلغ عددها (١٤٥١٢) لجنة تضم (٤٣٥٣٦) مشرفاً ومشرفة.. فكان ذلك من أبرز الإيجابيات والضمانات لنزاهة الانتخابات ، وتشمل تلك اللجان:

- اللجان الإشرافية للمحافظات وعددها ١٨ لجنة.

- اللجان الأصلية لمهام الترشيح وإدارة الانتخابات وعددها ٣٠١ لجنة أصلية بواقع لجنة واحدة لكل دائرة إنتخابية .
- اللجان الفرعية الرجالية لتوزيع البطاقة

الانتخابية وإدارة الانتخابات في المراكز الانتخابية وكان عددها ٢٠١٨ لجنة.

- اللجان الفرعية النسائية لتوزيع البطاقة الانتخابية وإدارة الانتخابات في المراكز الانتخابية التي بها ما لا يقل عن (١٠٠) امرأة مسجلة ، وقد بلغ عددها (١٧٥٣) لجنة نسائية.
- اللجان الفرعية الرجالية والنسائية الإضافية لصناديق الإقتراع بالمراكز الانتخابية ، وعددها (١٠٧٤١) لجنة.

وقد بدأت اللجان الأصلية في الدوائر الانتخابية بمهمة إستقبال طلبات الترشيح في ٢٠ مارس ، وبدأت اللجان الفرعية في المراكز الانتخابية مهامها بمنح وتوزيع البطاقة الانتخابية من أواخر مارس إلى ٢٥ إبريل ، ثم إنضمت إلى اللجان الأصلية والفرعية اللجان الإضافية لصناديق الإقتراع وإدارة الانتخابات وأخذت مكانها - منذ أواسط إبريل - في كافة المراكز الانتخابية بالجمهورية.

الترشيح لعضوية مجلس النواب:

تم فتح باب الترشيح وإستقبال طلبات الترشيح لمدة عشرة أيام (٢٠-٢٩ مارس) وتميزت إنتخابات ٩٧م بأن لكل حزب رمز إنتخابي وكذلك لكل مرشح بصفة مستقل رمزه الإنتخابي ، وبلغ عدد المرشحين الذين تم إعلان قبول ترشيحهم ٣٨١٥ مرشحاً ، ثم إنسحب في فترة الإنسحاب القانونية (إلى ٢٠/٤/٩٧م) عدد ١٦٦٥ من المرشحين المقبولين ، بحيث أصبح عدد المرشحين الذين استمروا في الترشيح (٢١٥٠) مرشحاً:

- منهم (٧٢٦) مرشحاً بإسم الأحزاب والتنظيمات السياسية.. و(١٣٩٩) مرشحاً بصفة مستقلين.

والمواقع ان المرشحين بصفة مستقلين كان من بينهم (٤٦) من الحزب الإشتراكي ترشحوا بصفة مستقلين لأن الحزب قاطع الإنتخابات رسمياً ، و(٦٦) مرشحاً أساسياً من الإصلاح قام الإصلاح بترشيحهم بصفة مستقلين في دوائر التنسيق مع المؤتمر الشعبي ، و(٤٣) مرشحاً أساسياً من المؤتمر قام المؤتمر بترشيحهم بصفة مستقلين في دوائر التنسيق مع الإصلاح.

إجراء الإنتخابات .. وعدد الناخبين .. ونسبة المشاركة:

في ٢٧ ابريل ١٩٩٧م جرت الإنتخابات النيابية في أرجاء الجمهورية ، بإشراف اللجان الإنتخابية الـ (١٤٥١٢) المشكلة من سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية .. مع وجود مندوبين للمرشحين في كل لجنة وكل صندوق إقتراع .. كما شاركت في الرقابة على الإنتخابات لجان محلية وعربية ودولية .. بالإضافة إلى وجود ممثلين للصحف ووكالات الأنباء ووسائل الإعلام العربية والدولية ، كما نقلت الفضائيات وقائع الإنتخابات إلى كل أرجاء العالم .

وقد تم تأجيل الانتخابات في الدائرة رقم ٢٠٤ بمحافظة ذمار والدائرة رقم ٢٨٣ بمحافظة حجة بينما جرت الانتخابات بنجاح في ٢٩٩ دائرة إنتخابية بأرجاء الجمهورية ، حيث بلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٢,٨٢٧,٣٦٩ ناخباً وناخبة .. فما هي نسبة المشاركة ؟ وما هو معيار نسبة المشاركة ؟

المعيار الأول:- عدد الناخبين المقترعين من إجمالي عدد المسجلين عامي ٩٣ و ٩٦ الذين بلغ عددهم في جداول قيد الناخبين (٤,٦٣٧,٧٠١) بما في ذلك بالدائرتين المؤجلتين ، وبدونهما (٤,٦٠٦,٩٣٣) بينما عدد الناخبين المقترعين الذين أدلوا بأصواتهم (٢,٨٢٧,٣٦٩) فتكون نسبة المشاركة (٤١,٤٪) ، وذلك كما يلي على مستوى كل محافظة :-

المحافظة	عدد الدوائر	عدد المسجلين عامي ٩٣ و ٩٦ في	عدد الناخبين المقترعين في	النسبة المئوية	عدد الدوائر	عدد المسجلين عامي ٩٣ و ٩٦ في	عدد الناخبين المقترعين في	النسبة المئوية
العاصمة	١٨	٢٦٩٦١٨	٢٠٢٩٨١	٥٥٪	٢٤	٤٨٢٢٨٢	٢٠٦٢٨٧	٦٢٪
عدن	١١	١٨٤٤٠٩	٩٤٦٤٥	٥١,٢٪	٢٠	٢٢٢٦٤٢	١٩٦٨٨٢	٦١٪
تعز	٤٣	٧٢٢٢١٦	٤٩٢٦٢٦	٦٨٪	٣٦	٤٧٥٣٦٥	٢٩١٠٢٣	٦١٪
لحج	١٢	١٩٤٩٢٨	٨٧٨٤٠	٤٥٪	٨	١١٨٠٠٥	٧٦٩٢٧	٦٥٪
إب	٢٨	٦١٠٢٤٤	٤٢٧٣٢٢	٧٠٪	٢٢	٢٠٨٥٥٧	٢٠٨٠٢١	٦٧٪
أبين	٨	١٢٤٢٢٢	٦٦٠٤١	٥٣٪	٩	١١٢٨٦٩	٦٧٩٢١	٦٠٪
البيضاء	١٠	١٢٥٧٥٦	٨٤٧٣٠	٦٢٪	٢	٢٧٧٨٨	١٥٨٧٩	٥٧٪
شبه	٦	١٠٥٤٧٢	٥٨٨٨٩	٥٦٪	٢	٦٠٦٢٧	٣٤٢٩٨	٥٧٪
حزموت	١٧	٢٢٤٣٣٥	١٠٢١٢٨	٤٦٪	٢	٢٤٤٩٧	١٠٧٨٩	٤٤٪
الإجمالي								
الدائرة (٢٠٤) المؤجلة (٢٠١٤١) والدائرة (٢٨٣) المؤجلة (١٠٦٢٧)								
الإجمالي								
٢٠١								
٤٦٢٧٧٠١								
٢٨٢٧٣٦٩								
٦١,٤٪								

وقد اعتبرت الأحزاب التي قاطعت الانتخابات أن نسبة المشاركة هذه ضئيلة بالمقارنة بإنتخابات ١٩٩٣م التي شارك فيها الحزب الاشتراكي حيث كانت النسبة (٨٤,٥٪) وانخفضت إلى (٦١٪) وان نسبة المشاركة في عدن ولحج وحزموت والمهرة ضئيلة بالمقارنة بنسبة المشاركة في إنتخابات ٩٣م مما يدل على فعالية وتأثير المقاطعة ، ونرى أن ذلك يعود إلى عدم حذف الذين إنتقل موطنهم الإنتخابي وسجلوا من جديد عام ٩٦م مما أدى إلى ظهور نسبة المشاركة أقل من عام ٩٣م في سائر المحافظات ، ومع ذلك فإن نسبة المشاركة (٦١٪) هي نسبة جيدة .

المعيار الثاني:- أن عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم عام ٩٣م كان (٢, ٢٧١, ١٨٥) بينما إرتفع عدد الناخبين عام ٩٧م إلى (٢, ٨٢٧, ٣٦٩) وبالتالي فإن المشاركين عام ٩٧م أكثر من عام ٩٣م بزيادة (٥٥٦١٨٤) ناخباً وناخبة.

نتائج الفوز بالدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية «١٥»

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز مرشحي الأحزاب والتنظيمات السياسية والمرشحين المستقلين بالدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية - بصفة رسمية كما يلي :-

عدد المقاعد	المؤتمر الشعبي	الإصلاح	الوحدوي الناصري	البعث العربي	المرشحون المستقلون
١٨٧	٥٢	٣	٢	٢	٥٤
٦٢,٥%	١٨%	١%	٠,٦%	١٨%	

ولكن اغلب الفائزين بصفة مستقلين كانوا ينتمون في الواقع إلى المؤتمر الشعبي والإصلاح وهم الذين انضموا إلى كتلة المؤتمر النيابية وعددهم (٣٤) عضواً والذين انضموا إلى كتلة الإصلاح النيابية وعددهم (١١) عضواً، كما فاز (٢) من المرشحين المستقلين المنتمين إلى الحزب الإشتراكي ومتعاطف واحد، ونظراً لعدم مشاركة الحزب الإشتراكي في الانتخابات فقد انضموا إلى كتلة المستقلين.

وعلى ضوء ذلك فإن النتيجة الواقعية للفوز بالمقاعد النيابية كانت كما يلي:-

الحزب او التنظيم السياسي	رسمياً	من المستقلين	الإجمالي	النسبة المئوية
المؤتمر الشعبي	١٨٧	٣٤	٢٢١	٧٤%
الإصلاح	٥٢	١١	٦٤	٢١,٤%
الوحدوي الناصري	٣	—	٣	١%
البعث العربي	٢	—	٢	٠,٦%
كتلة المستقلين	—	٩	٩	٣%

١٥-أوردنا تحليلاً كاملاً وتفصيلاً لنتائج الانتخابات على مستوى الدوائر والمحافظات والأحزاب في كتاب (الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب عام ١٩٩٧م).

اما نتائج الفوز بعدد الدوائر على مستوى كل محافظة فكانت كما يلي:-

المحافظة	عدد الدوائر	مؤتمر	إصلاح	وحدوي ناصرى	بعث عربى	المستقلون		
						مؤتمر	إصلاح	مستقل
العاصمة	١٨	١٥	١	-	-	٢	-	-
عدن	١١	٦	٢	-	-	١	-	٢
تعز	٤٣	١٩	١٦	٢	١	٢	٢	١
لحج	١٢	٦	٢	-	-	٢	٢	-
إب	٢٨	٢٨	٢	-	-	٦	-	٢
البيـن	٨	٦	١	١	-	-	-	-
البيضاء	١٠	٤	٣	-	-	٢	-	١
شـبوة	٦	٢	١	-	-	٢	-	١
حـضرموت	١٧	٦	٨	-	-	١	١	١
المهرة	٢	١	-	-	-	١	-	-
الحديدة	٢٤	٢٥	٢	-	-	٥	١	١
ذمار	٢٠	١٤	١	-	-	٥	-	-
صنعاء	٣٦	٢٣	٥	-	-	٢	٤	-
الحويت	٨	٨	-	-	-	-	-	-
حجة	٢٢	١٧	٥	-	-	-	-	-
صعدة	٩	٦	-	-	-	٢	١	-
الجوف	٢	-	٢	-	-	-	-	-
مارب	٢	١	٢	-	-	-	-	-

وفيما يلي أسماء الفائزين من مرشحي المؤتمر الشعبي العام بإسم المؤتمر وبرمزه الانتخابي (الحصان) - العدد (١٨٧)

اسماء الفائزين من مرشحي المؤتمر الشعبي العام بإسم المؤتمر وبرمزه الانتخابي (الحصان) - العدد (١٨٧)									
م	الاسم	الدائرة	م	الاسم	الدائرة	م	الاسم	الدائرة	م
١	احمد الرقيحي	١	٢٧	مقبل مرشد الكدهي	٨٦	٤٢	محمد علي ياسر	١٦٤	١٤١
٢	سيد الملك الوزير	٢	٢٨	احمد عبد الله محمد عبد الواحد	٨٧		المهرة (٢٥)		١٤٢
٣	احمد محمد الأتسي	٣	٢٩	محمد درويش	٨٨	٤٤	عبد الله خيرات	١٦٦	١٤٣
٤	عبد الله حميد	٤	٣٠	عبد الله حمود سلام	٨٩	٤٥	سيد الواسع هائل	١٦٧	١٤٤
٥	احمد الكحلاني	٥	٣١	عبد الله حسن الدمعين	٩٠	٤٦	عبد الجليل رومان	١٦٨	١٤٥
٦	احمد علي السيدار	٦	٣٢	محمد نعمان راجح	٩١	٤٧	عبد الجليل ثابت	١٦٩	١٤٦
٧	عبد الرحمن الاكوع	٧	٣٣	سيد العمري	٩٢	٤٨	عبد الله الضحوي	١٧٠	١٤٧
٨	محسن ابو لحوم	٨	٣٤	محمد احمد الصبري	٩٣	٤٩	اسامة محمد قاسم	١٧١	١٤٨
٩	محمد احمد دويد	٩	٣٥	حسن علي عثمان	٩٤	٥٠	محمد عبد الله قاصد	١٧٢	١٤٩
١٠	احمد علي عبد الله صالح	١٠	٣٦	علي ابو حليقة	٩٥	٥١	محمد صالح علي محمد	١٧٣	١٥٠
١١	علي علي مالف	١١	٣٧	احمد محمد التزلي	٩٦	٥٢	علي محمد صليحة	١٧٤	١٥١
١٢	علي محمد عثرب	١٢	٣٨	محمد نجيب احمد سيف	٩٧	٥٣	احمد ابراهيم البحر	١٧٥	١٥٢
١٣	محمد علي مقبل	١٣	٣٩	حسن العبدوني	٩٨	٥٤	عبد الله شريم	١٧٦	١٥٣
١٤	عبد الوهاب الروحاني	١٤	٤٠	محمد امين باشا	٩٩	٥٥	شمس القاشق	١٧٧	١٥٤
١٥	راجح حنيش	١٥	٤١	محمد حمود الجديدي	١٠٠	٥٦	علي فتحي شلاب	١٧٨	١٥٥
	عدن (٦)		٤٢	ليول صادق باشا	١٠١	٥٧	عبد الله اهيف	١٧٩	١٥٦
١٦	الوف ياخبرد	١٦	٤٣	رشاد الشوري	١٠٢	٥٨	صنقر الوجيه	١٨٠	١٥٧
١٧	اوزاس سلطان ناجي	١٧	٤٤	يحيى محمد الجنيدي	١٠٣	٥٩	منصور علي واصل	١٨١	١٥٨
١٨	حسين جاري	١٨	٤٥	محمد احمد منصور	١٠٤	٦٠	عبد محمد رمضان	١٨٢	١٥٩
١٩	عبد عبد الله رشيد	١٩	٤٦	عبد العزيز الوائلي	١٠٥	٦١	احمد الدباسي	١٨٣	١٦٠
٢٠	احمد قحطبي	٢٠	٤٧	محمد ناجي الرويشان	١٠٦	٦٢	حسن بوزي	١٨٤	١٦١
٢١	ناصر صرشيخ	٢١	٤٨	علي راشد الوادعي	١٠٧	٦٣	محمد القرني	١٨٥	١٦٢
	تغز (١٩)		٤٩	محمد عبد الوهاب الزبيدي	١٠٨	٦٤	الحسن علي محمد طاهر	١٨٦	١٦٣
٢٢	سمير خوري رضا	٢٢	٥٠	عادل ذميران	١٠٩	٦٥	عبد الباري جيلان	١٨٧	١٦٤
٢٣	اسماعيل محمد صالح	٢٣	٥١	عبد القادر الجبري	١١٠	٦٦	علي يفتوي اصلاص	١٨٨	١٦٥
٢٤	احمد الشاري	٢٤	٥٢	عبد القادر الجبري	١١١	٦٧	ابراهيم المصوفي	١٨٩	١٦٦
٢٥	حمود خالد المصوفي	٢٥	٥٣	عبد علي العودي	١١٢	٦٨	ذمار (١٤)		١٦٧
٢٦	احمد عبد الرب الدخين	٢٦	٥٤	حزام قاضل	١١٣	٦٩	محمد علي صمران	٢٠٢	١٦٨
٢٧	احمد علي حيدر	٢٧	٥٥	محمد علي الشادوي	١١٤	٧٠	عبد الطيف الشاذلي	٢٠٣	١٦٩
٢٨	محمد عبد سعيد العم	٢٨	٥٦	صالح محمد شعل	١١٥	٧١	حمود محمد زياد	٢٠٤	١٧٠
٢٩	محسن علي البحر	٢٩	٥٧	علي زيد علي حيدر	١١٦	٧٢	ناجي القوسي	٢٠٥	١٧١
٣٠	محمد قائد عامر	٣٠	٥٨	الخضر علي القفيس	١١٧	٧٣	يحيى سويل الحرجوج	٢٠٦	١٧٢
٣١	عبد الله امير	٣١	٥٩	سالم المصوفي	١١٨	٧٤	احمد محمد الهارب	٢٠٧	١٧٣
٣٢	صالح الضباب	٣٢	٦٠	عبد القادر الجبري	١١٩	٧٥	محمد علي شعيب	٢٠٨	١٧٤
٣٣	عبد العزيز الجنيدي	٣٣	٦١	علي الشامي	١٢٠	٧٦	محمد يحيى ابوهادي	٢٠٩	١٧٥
٣٤	عبد الواحد الخالقي	٣٤	٦٢	البيضاء (٤)		٧٧	محمد علي قواره	٢١٠	١٧٦
٣٥	علي فساند الوالي	٣٥	٦٣	الخضر المزياني	١٢١	٧٨	يحيى ناصر الاسدي	٢١١	١٧٧
٣٦	سلطان مهيوتي	٣٦	٦٤	علي احمد المبراني	١٢٢	٧٩	زيدان دهر ووش	٢١٢	١٧٨
٣٧	عبد الكريم الرقاصي	٣٧	٦٥	ياسر المصوفي	١٢٣	٨٠	محمد منصور البكري	٢١٣	١٧٩
٣٨	شوقي عبد السلام	٣٨	٦٦	احمد الجبري	١٢٤	٨١	علي صايف مشعل	٢١٤	١٨٠
٣٩	سلطان البركاني	٣٩	٦٧	شبو (٢)		٨٢	محمد محمد الروم	٢١٥	١٨١
٤٠	عبد ناجي مقبل	٤٠	٦٨	محمد صالح الجبري	١٢٥	٨٣	حسن محمد الجماعي	٢١٦	١٨٢
	لجج (٦)		٦٩	علي باهي مسمي	١٢٦	٨٤	محمد صيار الجماعي	٢١٧	١٨٣
٤١	نجيب قحطان الشعبي	٤١	٧٠	خضرموت (٦)		٨٥	صعدة (٦)		١٨٤
٤٢	علي محمد صوف	٤٢	٧١	جعفر باصالح	١٢٧	٨٦	فصيل متاع	٢١٨	١٨٥
٤٣	احمد محمد الحشني	٤٣	٧٢	مسلم العجيلي	١٢٨	٨٧	حسن مقبيل	٢١٩	١٨٦
٤٤	فصيل محمود حسن	٤٤	٧٣	سليم بن طالب	١٢٩	٨٨	احمد محمد ميسر	٢٢٠	١٨٧
٤٥	هيثم احمد هيثم	٤٥	٧٤	صالح العامري	١٣٠	٨٩	علي حسن جيلان	٢٢١	١٨٨
٤٦	سعيد مقبل طاهر	٤٦	٧٥	يسلم المصيري	١٣١	٩٠	صالح صالح دقسان	٢٢٢	١٨٩
			٧٦	محمد العمودي	١٣٢	٩١	احمد حمدان ابو مشعل	٢٢٣	١٩٠
			٧٧			٩٢	مأرب (١)		١٩١
			٧٨			٩٣	سلطان الواردة		١٩٢

اسماء الفائزين بصفة مستقلين الذين انضموا الى كتلة المؤتمر الشعبي - العدد (٢٤)

م	الاسم	الرمز	الدائرة	المحافظة	م	الاسم	الرمز	الدائرة	المحافظة
١٨٨	حميد ناصر المطري	سفينة	١٢	الامانة	٢٠٥	احمد سعيد الحمدي	وعل	١٥٠	حضر موت
١٨٩	محمد صالح الجروش	صقر	٦	الامانة	٢٠٦	محمد احمد الزويدي	جبل	١٦٥	المهرة
١٩٠	جمال محمد عبد الرسول	كرة	٢٧	عدن	٢٠٧	اكرم عبدالله عطية	كف	١٨١	الحديدة
١٩١	جابر عبدالله غالب	جبل	٧٠	تعز	٢٠٨	نصير زيد أمين	أسد	١٨٧	//
١٩٢	صالح قاسم الجنييد	قلم	٧٢	تعز	٢٠٩	عبد الواحد الواحددي	فانوس	١٩٣	//
١٩٣	عبد العزيز كسرو	قطن	٧٢	لحج	٢١٠	علي محمد الخيال	سيف	١٩٤	//
١٩٤	شاذل الدكاس	مظلة	٨٢	لحج	٢١١	محمد علي مزربية	صقر	١٩٩	//
١٩٥	علي محمد الصياحي	شجرة	٨٥	اب	٢١٢	عبد الكريم دوغان	سيف	٢٠٠	ذمار
١٩٦	محمد عبد الكريم ابوراس	جبل	١٠٦	//	٢١٣	محمد احمد السيقل	سيف	٢٠١	//
١٩٧	محمد علي الجاشدي	ساعة	١٠٨	//	٢١٤	علي محمد القوسي	حراثة	٢٠٧	//
١٩٨	صالح قائد الشرجبي	قلم	١١٩	//	٢١٥	محمد عبد الوالي النهمي	مفتاح	٢١٠	//
١٩٩	د. مأمون الشامي	هلال	١٢٠	//	٢١٦	أحمد مرشد الحميري	سيف	٢١٦	//
٢٠٠	حمود التويطي	قلم	١٢١	//	٢١٧	صالح صالح الغشمي	البن	٢٢٨	صنعاء
٢٠١	احمد حسين جرعون	جنينة	١٢٧	البيضاء	٢١٨	محمد علي سوار	جبل	٢٢٧	//
٢٠٢	محمد يحيى ابو الرجال	مفتاح	١٢٨	البيضاء	٢١٩	مسعود الصعدي	قلم	٢٤٨	//
٢٠٣	محمد حيدر يسلم	عنب	١٤٣	شبوقة	٢٢٠	عثمان حسين مجلي	قاعة	٢٨٨	صعدة
٢٠٤	حسين احمد عبد القادر	جبل	١٤٤	شبوقة	٢٢١	علي حسين المتبهي	تركتش	٢٩١	صعدة

اسماء الفائزين من مرشحي الإصلاح ويا لرمز الانتخابي (الشمس) - العدد (٥٢)

م	الاسم	الدائرة	المحافظة	م	الاسم	الدائرة	المحافظة
١	عبد الله حسين الأحمر	٢٢٧	صنعاء	٢٨	خالد علي المفلحي	١٤٠	البيضاء
٢	احمد احمد شرف الدين	١٧	الامانة	٢٩	فهد العليمي	١٤١	شبوقة
٣	المنصف علي مايو	١٩	عدن	٣٠	عوض محمد بانجار	١٤٩	حضر موت
٤	صالح قاسم محمد	٢٩	//	٣١	عبد الله علوي المضي	١٥٢	//
٥	عبد الله بنان الجلال	٣٠	تعز	٣٢	سعيد مبارك	١٥٥	//
٦	محمد يحيى مطهر	٣٢	//	٣٣	د. عوض باوزير	١٥٦	//
٧	عبد الله الصديقي	٣٥	//	٣٤	محسن بامرة	١٤٧	//
٨	ذيان هزير خالد	٣٦	//	٣٥	د. عبد الرحمن ياقضل	١٥٩	//
٩	احمد صالح الثقفي	٤٠	//	٣٦	عمر صالح الجمدي	١٦١	//
١٠	محمود احمد الجمهوري	٤١	//	٣٧	يحيى سالم باقطني	١٦٣	//
١١	احمد حمود مفتاح	٤٢	//	٣٨	يحيى محمد منصور	١٧٩	الحديدة
١٢	احمد حمود طاهر حسن	٤٦	//	٣٩	علي صفيير شامي	١٩٢	الحديدة
١٣	حيدر ثابت شيسان	٤٨	//	٤٠	عبد الوهاب معوضه	٢١٤	ذمار
١٤	محمد سيف حسام	٥٠	//	٤١	حزام الصعير	٢٢٢	صنعاء
١٥	عبد اللطيف هائل ثابت	٥١	//	٤٢	فهد صعل الصلعي	٢٢٣	صنعاء
١٦	مبارك عبد الجليل	٥٦	//	٤٣	علي وهبان العليمي	٢٤٢	//
١٧	عبد الحميد محمد قرحان	٥٧	//	٤٥	منصور علي الحلق	٢٤٩	//
١٨	د. يحيى محمد الاهل	٦٠	//	٤٦	مسعود الهساف	٢٦٥	حجة
١٩	احمد عبد الملك القرني	٦٤	//	٤٧	عبد الكريم الاسلمي	٢٧٢	حجة
٢٠	عبد الرقيب عبد الحميد	٧١	//	٤٨	عبد الرزاق قطران	٢٧٨	//
٢١	عبد الخالق شيهون	٧٩	لحج	٤٩	عبد الله الحفا	٢٧٩	//
٢٢	سالم احمد سالم طالب	٨٠	//	٥٠	حميد عبد الله الاحمر	٢٨٠	//
٢٣	محمد حمود الزهري	١١٠	اب	٥١	علي صالح شليق	٢٩٧	الجوف
٢٤	عبد الرحمن الصماد	١١٩	//	٥٢	امين علي العكيسي	٢٩٨	الجوف
٢٥	عبد الله سعيد عشال	١٢٩	ابن	٥٣	جعيل طعيमान	٣٠٠	مارب
٢٦	محمد صالح العمري	١٣٢	البيضاء	٥٤	عامر الصجي طالب	٣٠١	مارب
٢٧	محمد ناجي سالو	١٣٩	//				

- ويمكن القول ان أبرز دلالات النتائج على صعيد الأحزاب والتنظيمات السياسية هي :-
- ١- تأكيد المرتبة الأولى للمؤتمر الشعبي العام وحصوله على أغلبية كبيرة ومريحة تتيح له تشكيل الحكومة وبالتالي خروج الإصلاح من الائتلاف الحكومي وهو ما كان يرغب فيه المؤتمر وبذل في سبيله كل جهد لكي يتمكن المؤتمر من تنفيذ برنامجه الإنتخابي وقيادة البلاد بدون أزمات سياسية إئتلافية.
 - ٢- تأكيد المرتبة الثانية للإصلاح وحصوله على ٦٤ مقعداً نيابياً - إنتزع بعضها إنتزاعاً - ويؤكد عدد الأصوات التي حصل عليها النمو الكبير للإصلاح مقارنة بنتائج عام ٩٣م.
 - ٣- صعود التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري إلى المرتبة الثالثة وتأكيد انه التعبير الحقيقي والوحيد للحركة الناصرية في اليمن ، كما أنه التنظيم الوحيد من أحزاب مجلس التنسيق الذي فاز بمقاعد نيابية وحصل على أصوات جيدة .
- ويبين الجدول التالي عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب بكل محافظة وعلى مستوى الجمهورية .

1

١٩٩٧م انتخابات نتائج تفصيلية عن نتائج الانتخابات العامة في الجمهورية اليمنية

[illegible]

رابعاً: ما بعد إنتخابات ١٩٩٧م:

في ٦ مايو ١٩٩٧م أصدر الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قرار دعوة مجلس النواب المنتخب إلى الإجتماع يوم ١٨ مايو ، وقال الرئيس في مقابلة صحفية يوم ٧ مايو بأن كتلة المؤتمر في مجلس النواب ستنتخب الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً لمجلس النواب ، وقال الرئيس: (إن المؤتمر الشعبي لا يمانع من مشاركة قوى حزبية ومستقلة في الحكومة - (التي سيشكلها المؤتمر) - شريطة الالتزام بالبرنامج الانتخابي للمؤتمر) .

وقد جاءت تصريحات الرئيس بشأن إنتخاب رئيس مجلس النواب والإستعداد لمشاركة قوى حزبية ومستقلة في الحكومة - والمقصود الإصلاح بصفة أساسية - وقرار دعوة مجلس النواب للإنعقاد، جاء كل ذلك في أجواء حملة حادة شنتها قيادات وقواعد وصحف الإصلاح ضد المؤتمر الشعبي متهمه المؤتمر باتهامات - إنفعالية - بتزوير الإنتخابات وباستخدام كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة لإسقاط العديد من رموز وقيادات الإصلاح ومرشحي الإصلاح ، بحيث بدى وسط تلك الحملة الشديدة أن الإصلاح لن يقبل بنتائج الإنتخابات ولن يشارك في

الفائزون من التنظيم الوحدوي الناصري - العدد (٢)	
الاسم	الدائرة
عبدالله محمد المقطري	٤٥ تعز
سلطان حزام العتواني	٦٩ //
علي محمد اليزيدي	١٢٥ ابين
الفائزون من حزب البعث العربي الاشتراكي - العدد (٢)	
الاسم	الدائرة
د. عبد الوهاب محمود	٥٧ تعز
محمد عبدالله الكيسي	٢٥٢ صنعاء
الفائزون المستقلون (كتلة المستقلين) العدد (٩)	
الاسم	الدائرة
يحيى منصور ابوصبح	٩٠ إب
أحمد علي الشهاري	٨٩ //
محمد مرشد ناجي	٢٥ عدن
سالم طاهر الارضي	٢٢ //
طاهر علي سيف	٤٣ تعز
ناصر عبده عرمان	١٢١ البيضاء
صالح فريد العوثقي	١٤٢ شبوة
قيصل بن شملان	١٥٧ حضرموت
عبدالله مهدي عبده	١٧٧ الجديدة

مجلس النواب الذي صدر قرار رئيس الجمهورية بدعوته إلى الإنعقاد يوم ١٨ مايو ، ولن يقبل المشاركة في الحكومة التي أشار إليها الرئيس في ٧ مايو ، وكان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر قال في مؤتمر صحفي يوم ٤ مايو (إن التعمد والاصرار من قيادة المؤتمر على تحجيم الإصلاح وارد ، وقد عملوا المستحيل والذي يجوز ولا يجوز من الأساليب والممارسات ..) وقال عن المقاعد التي فاز بها الإصلاح (اننا انتزعنا تلك المقاعد من بين مخالب الوحوش) .. ثم اظهر حكمته قائلاً (على كل حال الإنتخابات تمت .. وسمعة اليمن تهمنا وحريصون عليها) ولكن مثل تلك الحكمة لم تكن موجودة عند اغلب قيادات وقواعد الإصلاح التي أفقدها سقوط قياداتها ورموزها في الإنتخابات قدراً كبيراً من الحكمة والمرونة لأن البديل لعدم قبول النتائج وعدم المشاركة في البرلمان والحكومة سيؤدي إلى مضاعفات سيئة . ونظراً لوجود إتجاهين في الإصلاح تم عقد دورة إستثنائية لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح (وهو بمثابة اللجنة المركزية) وناقش مجلس شورى الإصلاح على

مدى ثلاثة ايام (٧-٩ مايو) مسألة الانتخابات ونتائجها والموقف الذي يتم إتخاذها من المشاركة في البرلمان وكذلك فكرة المشاركة في الحكومة ، وانتهت الدورة الإستثنائية بالبيان الختامي الذي يهمننا منه هنا إيراد نقطتين:-

أ- (القبول بنتائج الانتخابات .. يعتبر سلوكاً حضارياً ينسجم مع قيم ومبادئ الإصلاح) فالمقصود هنا قبول النتائج والمشاركة في مجلس النواب.

ب- (ان الانتخابات قد أفرزت وضعاً جعل المؤتمر الشعبي ذا اغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة ، وان وجود الإصلاح في المعارضة لن يخرجها عن نهجها في تأييد الصواب والإعتراض على الخطأ) (أه) وهكذا قرر الإصلاح عدم المشاركة في الحكومة وان موقعه أصبح في المعارضة .

انعقاد مجلس النواب الثالث وانتخاب الأحمر:

وفي ١٨ مايو ١٩٩٧م إنعقد أول إجتماع لمجلس النواب الثالث للجمهورية اليمنية ، وتم إنتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للمجلس والاخ يحي الراعي نائباً لرئيس مجلس النواب «١٦» وعضوين لهيئة رئاسة المجلس هما د.عبدالوهاب محمود (أمين عام حزب البعث العربي) ود.جعفر باصالح (مؤتمر وكان إشتراكياً سابقاً) .

ومن الملفت للإنتباه ان مجلس النواب الأول برئاسة د.ياسين سعيد نعمان ، وعضوي هيئة الرئاسة على مقبل غثيم ويوسف الشحاري كان أفضل وأكفأ مجلس نيابي ، وان مجلس النواب الثاني المنتخب في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م والذي تولى رئاسته الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر كان دون مستوى المجلس الأول ولكنه مارس دوراً تشريعياً ودوراً رقابياً يمكن اعتباره جيداً ، أما مجلس النواب الثالث المنتخب في ٢٧ ابريل ١٩٩٧م فهو دون المجلسين، حيث كما قال الأستاذ محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية للتجمع اليمني للإصلاح في ورقته بندوة الأحزاب والديمقراطية في ١٩/١٢/٩٧م (.. لدينا مجلس نواب دوره التشريعي منقوص ، ودوره الرقابي مقيد بقيود تحد من قدرته .. والاغلبية السميكة كفيلة بابتلاع أي محاولة للإصلاح القانوني) .. وإياً كان الأمر فان هذا المجلس سيكون أطول مجلس نيابي زمنياً ، وفقاً للتعديلات الدستورية الجديدة بان تكون مدة مجلس النواب ست سنوات «١٧» بحيث سيستمر هذا المجلس إلى ٢٧ إبريل عام ٢٠٠٣م.

١٦-التقيت قبل ذلك بأيام بالاخ يحيى الراعي في دار الرئاسة، وكان يقول مخاطباً الاخ عبدربه منصور نائب رئيس الجمهورية: سوف ينتخب المؤتمر الدكتور اوراس سلطان ناجي نائباً لرئيس مجلس النواب، قايدي عبدربه منصور اعتراضات على تلك الفكرة ربما اقتنع بها الرئيس أيضاً.
١٧- رسالة رئيس الجمهورية الى مجلس النواب في ١٩/٨/٢٠٠٠م بشأن تعديل ١٥ مادة من الدستور، وأقر مجلس النواب مبدأ التعديلات لتلك المواد وسيتم إقرارها في ٢٥/١٠/٢٠٠٠م ثم إجراء الاستفتاء الشعبي عليها في اوانل عام ٢٠٠١م.

الحكومة الرابعة للجمهورية اليمنية:

اتاحت نتائج الإنتخابات النيابية للمؤتمر الشعبي أن ينفرد بتشكيل الحكومة ولكن قيادة المؤتمر حرصت على اسناد رئاسة الحكومة إلى شخصية مستقلة هو (د.فرج بن غانم) وكان وزيراً في الشطر الجنوبي قبل الوحدة ووزيراً للتخطيط والتنمية في الحكومة الأولى بعد الوحدة (من جانب الوزراء المرشحين من الحزب الإشتراكي) فصدر قرار جمهوري بتكليف د.فرج بن غانم بتشكيل الحكومة ، وكان ذلك تجسيدا لتصريح الرئيس علي عبدالله صالح بأن (المؤتمر لا يمانع من مشاركة قوى حزبية ومستقلة في الحكومة شريطة الالتزام بالبرنامج الإنتخابي للمؤتمر الشعبي) فتم في ٢٥ مايو ١٩٩٧م تشكيل الحكومة برئاسة د. فرج بن غانم وهي حكومة المؤتمر - او بتعبير أدق حكومة برنامج المؤتمر - لأن رئيس الحكومة شخصية مستقلة كما ان أحد أعضاء الحكومة ينتمي إلى حزب آخر وهو القاضي أحمد الشامي أمين عام حزب الحق الذي تولى حقيبة الاوقاف بالإضافة إلى وجود أحد الوزراء المستقلين غير المنتمين إلى المؤتمر .

في ما يلي أسماء الحكومة الرابعة للجمهورية اليمنية (حكومة برنامج المؤتمر الشعبي)

د.فرج بن غانم	رئيس الوزراء	حسين محمد عرب	وزير الداخلية	عبد الملك منصور	وزير الثقافة
د.عبد الكريم الارياني	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	محمد البطاني	وزير التأمينات والشئون الإجتماعية	أحمد صوفان	وزير الصناعة
عبد القادر باجمال	وزير التخطيط والتنمية	عبد الله أحمد غانم	الشئون القانونية	أحمد الجبلي	وزير الزراعة
صادق أمين أبو راس	وزير الإدارة المحلية	أحمد مساعد	الثروة السمكية	محمد الطيب	وزير العمل
عبد الرحمن الأكوع	وزير الإعلام	عبد الله سبعة	المغتربين	محمد ضيف الله	وزير الدفاع
إسماعيل الوزير	وزير العدل	يحيى الشعبي	التربية والتعليم	د.عبد الله عبد الوالي ناشر	وزير الصحة
محمد الجنيد	وزير الخدمة المدنية	محمد الخادم الوجيه	وزير النفط	أحمد محمد الشامي	وزير الاوقاف
أحمد الأنسي	وزير المواصلات	عبد الوهاب رايح	الشباب والرياضة	عبد الله الدفعي	وزير الإنشاءات
عبد الملك السياني	وزير النقل	عبد الرحمن محمد مئمان	التموين والتجارة	أحمد البشاري	وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
علوي السلامي	وزير المالية	علي حميد شرف	الكهرباء		

ولقد كان من المفترض ومن المتوقع ان الحكومة سوف تستمر حتى الإنتخابات
النيابية القادمة ، وان رئاسة د. فرج بن غانم للحكومة ستؤدي إلى تحقيق برنامج الحكومة
والبرنامج الإنتخابي للمؤتمر الشعبي في التنمية الإقتصادية والإصلاح المالي والإداري
وبناء الدولة اليمنية الحديثة وترسيخ الأمن والاستقرار وغير ذلك من الأهداف والأمال التي
سرعان ماتبخرت ، وما لبثت ان أخذت الأخبار تنتشر عن اعتكاف د. فرج بن غانم ولم يمض
سوى أقل من سنة على تشكيل الحكومة حتى تقدم د. فرج بن غانم باستقالته ، وأصر على
الإستقالة فتم إعلان قبول إستقالته رسمياً وتكليف د. عبدالكريم الارياني بتشكيل الحكومة -
(في مايو ١٩٩٨م) وبالرغم من ان إستقالة فرج بن غانم يمكن تفسيرها بالفشل والهروب من
مواجهة المسؤولية، فقد فسرت الجماهير واحزاب المعارضة إستقالته بتفسيرات كلها
لصالحه.

الحكومة الخامسة (حكومة المؤتمر الشعبي) :

ان الحكومة الخامسة التي تشكلت برئاسة د. عبد الكريم الارياني (في مايو ١٩٩٨م) هي

اعضاء الحكومة الخامسة للجمهورية اليمنية مايو ١٩٩٨ - ٢٠٠١م	
الاسم	الوزارة
د. عبد الكريم الارياني	رئيس الوزراء
عبد القادر باجمال	نائباً، ووزيراً للخارجية
صادق أمين ابوراس	الادارة المحلية
اسماعيل احمد الوزير	العدل
عبد الرحمن محمد الاكوع	الاعلام
محمد احمد الجثنيدي	الخدمة المدنية
احمد محمد الانسي	المواصلات
علوي احمد السلامي	المالية
عبد الملك السيانى	النقل
حسين محمد عرب	الداخلية
محمد عبد الله البطايني	التأمينات
عبد الله احمد غانم	الشئون القانونية وشئون مجلس النواب
يحيى الشعيبي	التربية والتعليم
محمد الخادم الوجيه	النفط
عبد الوهاب راوح	الشباب والرياضة
علي حميد شرف	الكهرباء والمياه
عبد الملك منصور	الثقافة
احمد الجبالي	الزراعة
عبد الرحمن محمد علي عثمان	الصناعة
احمد محمد صوفان	التخطيط والتنمية
محمد محمد الطيب	العمل
محمد ضيف الله	الدفاع
د. عبد الله عبد الولي ناشر	الصحة
عبد الله الدفعي	الانشاءات
احمد مساعد	الثروة السمكية
احمد البشاري	المغتربين
مظهر السعيدى	وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
ناصر الشيباني	الاوقاف
عبد العزيز الكميم	وزير الترميم والتجارة
فيصل محمود حسن علي	وزير الدولة عضو مجلس الوزراء

نفس الحكومة الرابعة، باستثناء تعديل طفيف لا يتجاوز اربع حقائب ، ولكنها لم تعد حكومة برنامج المؤتمر ، وانما أصبحت حكومة المؤتمر لأن رئيسها د. عبد الكريم الارياني هو الأمين العام للمؤتمر الشعبي ، ولم يدخل في الحكومة عبد الله سبعة (المستقل) بحيث لم يبق من خارج المؤتمر في هذه الحكومة سوى (احمد الشامى وزير الاوقاف - أمين عام حزب الحق) ولكنه مالبث ان تقدم باستقالته وتم تعيين ناصر الشيباني وزيراً للأوقاف (في اوائل ١٩٩٩م) وبذلك أصبحت الحكومة بأكملها من المؤتمر الشعبي .

ولقد كان من سوء حظ هذه الحكومة برئاسة د. عبد الكريم الارياني انها استهلكت عهدها بإعلان قرارات رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية الأساسية (الجرعة الثانية) وزيادة ومضاعفة اسعار البترول - وأياً كانت المبررات الموضوعية والإقتصادية وارادة ورغبة البنك الدولي التي استوجبت ذلك الرفع للدعم عن المواد الغذائية والارتفاع لأسعار البترول ، فقد أدى ذلك إلى اندلاع مظاهرات يونسو ١٩٩٨م الاحتجاجية الجماهيرية في العاصمة صنعاء وفي عمران وخمر ومارب وحجة وذمار ورداع وإب والبيضاء وتعز وغيرها ، واستهدفت بعض هتافات

المتظاهرين رئيس الحكومة ووقعت بعض أعمال الشغب والنهب ، وتمكنت قوات الأمن والجيش من اخماد المظاهرات في يومها الثالث او الرابع ، وتم اتهام (المتطرفين في الإصلاح) بتدبير المظاهرات ، ثم أخذت اصابع الاتهام تشير إلى جهات خارجية ، ولكن الأمر لم يتجاوز ذلك ، واستتب الأمر للحكومة ، فسارت - وماتزال تسير - على طريق تحقيق برنامج الإصلاح المالي والإداري وتنفيذ البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي ، واعطى صدور قرار هيئة التحكيم الدولية الصادر في ٩/١٠/٩٨م بعودة جزيرة حنّيش الكبرى إلى السيادة اليمنية رصيداً شعبياً واسعاً لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

أحزاب المعارضة ومسيرة الديمقراطية:

لقد شهدت الفترة مابين إنتخابات ٩٧م النيابية والبدء في الإعداد لإنتخابات ٩٩م الرئاسية ، تطورات هامة في مجال الديمقراطية والأحزاب والتنظيمات السياسية - المعارضة- كان من أبرزها:-

على صعيد مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة:

ادى تباين موقف أحزاب مجلس التنسيق من إنتخابات ابريل ٩٧م النيابية إلى شل فعالية المجلس وركود نشاطه زهاء سنة انقسمت خلالها أحزاب المجلس إلى إتجاهين :

الاتجاه الأول: ويتمثل في أحزاب المجلس الثلاثة التي شاركت في الإنتخابات وهي كل من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق ، وقد تعرضت تلك الأحزاب - وخاصة التنظيم الوحدوي الناصري - إلى حملات واتهامات عنيفة من أحزاب المقاطعة ، بينما - كما اكد الاخ عبد الملك المخلافي - أمين عام التنظيم (لقد إنطلق التنظيم في مشاركته من ايمانه الذي لايتزعزع بالديمقراطية ، كخيار للتنظيم وللعمل السياسي في البلاد ، ومن حرص مسئول على التجربة الديمقراطية) وقد اثبتت الايام - فيما بعد - صواب خيار التنظيم ، فحصله على ٣ مقاعد نيابية وصيرورة أمنيته العام عبد الملك المخلافي عضواً في المجلس الإستشاري وكذلك د. قاسم سلام أمين البعث القومي وعدد من قيادات الإشتراكي «١٨» كان مكسباً أكيداً للمعارضة ، وقد واصلت الأحزاب الثلاثة دورها كأحزاب معارضة وتمسكت باستمرار مجلس التنسيق ودعوة بقية أحزاب المجلس إلى تغليب القواسم المشتركة واعتبار الخلاف حول الإنتخابات موقفاً انتهى منذ انتهاء الإنتخابات .

١٨- تتم تشكيل المجلس الاستشاري برئاسة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني - في مايو ٩٧م- وقد ضم المجلس كفاءات عالية وشخصيات من كافة القوى السياسية والاجتماعية أمثال محسن العيني - عبد الحميد سيف الحدي - علي عبدالله السلال - علي أحمد السلامي - عبد الملك المخلافي - قاسم سلام - يحيى المزاكي - أحمد علي السلامي - عبدالله البار - محمد أحمد منصور - عبدالكافي ضيف الله - حمود بيدر.

الإتجاه الثاني : ويتمثل في أحزاب المجلس الثلاثة التي قاطعت الإنتخابات وهي الحزب الإشتراكي اليمني وإتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوي اليمني ، وباتت مقاطعة الإنتخابات وعدم الاعتراف بنتائجها قاسماً مشتركاً بين تلك الأحزاب من جهة وبين جماعة رابطة اليمن (رأي) ذات الارتباط بجماعة (موج) التي يديرها (الجفري) في الخارج ، وكان ذلك الإتجاه يسعى إلى إنهاء اية امكانية لإستمرار مجلس التنسيق حتى قبل ان يقع الخلاف حول الإنتخابات.. ثم عمل على استغلال ذلك لتعميق الخلاف وتحويله إلى قطيعة وعداء ، وتكوين صيغة بديلة للمجلس تقوم على اساس عدم شرعية النظام السياسي برمته ، فقاموا بتشكيل صيغة بإسم أحزاب المعارضة الستة (سما) في حوالي اغسطس ٩٧م حيث ضمت صيغة (سما) أحزاب المجلس الثلاثة التي قاطعت الإنتخابات وثلاث جماعات ذات ارتباط بـ (موج) هي الرابطة (رأي) وجماعة بإسم تنظيم التصحيح ترتبط بمجاهد القهالي وجماعة بإسم (التكتل الوطني الإجتماعي المستقل) يضم عدة أشخاص ليس الا .

وقد اعطت البيانات التي كانت تصدر بإسم (سما) انطباعاً بأنها تمثل إتجاه (موج) التي كانت تسعى إلى قيادة المعارضة في الداخل والخارج ، واقتصرت (سما) على الاهتمام حول ما يتصل بالمحافظات الجنوبية ، وعدم الاعتراف بالإنتخابات ونتائجها، وعدم شرعية البرلمان والسلطة والنظام السياسي للجمهورية اليمنية .

ولكن الوعي داخل الحزب الإشتراكي اخذ ينمو بعدم صواب ذلك الإتجاه ، وإظهار عدم قبول البيانات التي تصدر بإسم (سما) وتكذيبها في بعض الاحيان ، ثم تجاوبت قيادات الإشتراكي مع جهود التنظيم الوحدوي الناصري لتفعيل مجلس التنسيق منذ اوائل ٩٨م فتلاشت وانتهت (سما) .

إعادة تفعيل وتنظيم مجلس التنسيق؛

وقد تم إعادة تفعيل وتنظيم مجلس التنسيق في أواسط عام ١٩٩٨م واخذ نشاطه يتصاعد في مجال الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان وتنشيط الحياة السياسية التي كان قد اصابها شئ من الركود ، واعطى المجلس اهتماماً خاصاً لقضية الحكم المحلي وقانون السلطة المحلية ، وإنّقد قيام الحكومة بسحب مشروع قانون السلطة المحلية من مجلس النواب في ٢١/٨/٩٨م وقيامها بإعادة مناقشته وصياغته وتقديمه إلى مجلس النواب بإسم مشروع قانون الإدارة المحلية في سبتمبر ٩٨م بعد أن تم إستبعاد أغلب إختصاصات وصلاحيات المجالس المحلية بالإضافة إلى تعيين المحافظين ومديري المديرية وتشديد المركزية ، وقام مجلس التنسيق بصياغة ورقة رؤية مجلس التنسيق لنظام

ومقومات ومبادئ الحكم المحلي وقانون السلطة المحلية وتوجيه رسالة مرفقة بورقة الرؤية إلى الأخ رئيس الجمهورية (٩٨/١٠/٨م) وإلى رئيس مجلس النواب (٩٨/١٠/٣٠م) وهيئة رئاسة المجلس ، كما تم نشر الورقة في العديد من الصحف ، وكان ذلك من الشواهد على أن المعارضة لا تكتفي بالإنقاذ وإنما تطرح أيضاً البديل وهو ما حدث في العديد من المجالات.

وقام المجلس منذ سبتمبر ٩٨م بإعداد مشروع برنامج عمل مجلس التنسيق إلى الفترة حتى نهاية عام ٩٩م وإستمر إعداد الصيغة النهائية لبرنامج العمل إلى ديسمبر ٩٨م - أو بالأصح - إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي (٢٨-٣٠ نوفمبر ٩٨م) لأن بعض شخصيات الاشتراكي كان لهم موقف من مجلس التنسيق ، بينما كان التنظيم الوندوي الناصري ومعه شخصيات من الاشتراكي وبقية أحزاب المجلس يعملون على دفع وتطوير نشاط المجلس ، وقد أوضح الأخ عبد الملك المخلافي أمين عام التنظيم الوندوي الناصري في كلمته بالمؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي (٢٨ نوفمبر ٩٨م) أن أحزاب المجلس (يمدون أيديهم إلى الحزب الاشتراكي لصنع علاقة شراكة مصيرية قائمة على وحدة المشروع والهدف لبناء مجتمع الديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية والدولة الحديثة ..) وقد حسم البيان الختامي للمؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي موقف الحزب حيث نص على (.. تمسك الحزب الاشتراكي بمجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة وتفعيله وتطويره نحو مستويات أرقى من العمل المشترك ، وتمتين العلاقة مع أحزاب المجلس لرفع مستوى الأداء السياسي للمعارضة الوطنية لتشكّل أحد المعطيات الرئيسية في الخارطة السياسية للبلاد).

وتم في ديسمبر ٩٨م إستكمال الصيغة النهائية لبرنامج العمل ثم إقراره ونشره في مطلع يناير ٩٩م كما تم تثبيت وتحديد أسماء الهيئة العليا لمجلس التنسيق بواقع ثلاثة ممثلين لكل حزب في الهيئة العليا وهم كل من :-

الوندوي الناصري	عبد الملك المخلافي (الأمين العام)	عبد القدر بن المصراحي (أمين الدائرة السياسية)	علي سيف حسن (عضو الأمانة العامة)
الحزب الاشتراكي	علي صالح عباد - مقبل (الأمين العام)	جبار الله عمر (سكرتير الدائرة السياسية)	سيف صائل (عضو المكتب السياسي)
حزب البعث	د. قاسم سلام (الأمين العام)	عبد الواحد هوش (نائب أمين السر)	عبد الله بكير (عضو القيادة القطرية)
اتحاد القوى الشعبية	طارق الشامي (الأمين المساعد)	خالد الشيباني (عضو الأمانة العامة)	محمد عبد الرحمن (عضو مجلس الشورى)
حزب الحق	لقاضي أحمد الشامي (الأمين العام)	حسن محمد زويد (عضو اللجنة التنفيذية)	عبد الكريم الجوالي (رئيس الدائرة السياسية)

واقر المجلس إستمرار أمانة سر المجلس المكونة من الأخ علي صالح عباد (مقبلاً) أمين السر ، ود. قاسم سلام نائب أمين السر ، وإستمرار محمد حسين الفرح مقررراً لمجلس التنسيق» ١٩) وتشكلت فروع المجلس في ارجاء الجمهورية .

على صعيد التجمع اليمني للإصلاح:

أدت نتائج إنتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٧م النيابية إلى إنتهاء إئتلاف المؤتمر الشعبي والإصلاح، وحدد البيان الختامي للدورة الإستثنائية لمجلس شورى الإصلاح في ٩ مايو ١٩٩٧م إنتقال الإصلاح إلى المعارضة ، وأن (وجود الإصلاح في المعارضة لن يخرج منه عن نهجه في تأييد الصواب والإعتراض على الخطأ والزلل).

ومنذ ذلك الحين إستعصى على المراقبين تكيف موقع الإصلاح في الحياة السياسية ، فبالرغم من انه لم يعد في السلطة فإن صيرورته في المعارضة محل شك ، ولكنه بات إلى المعارضة أقرب وربما نالته بعض المعاناة بسبب مواقفه المناهضة لبعض سياسات الحكومة داخل وخارج مجلس النواب ، وكانت معارضة الإصلاح لقرار الحكومة برفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وزيادة أسعار البترول معارضة صاخبة ، وحين إندلعت المظاهرات الاحتجاجية ضد قرار الحكومة برفع الأسعار (في يونيو ٩٨م) صدر تصريح حكومي بإتهام (المتطرفين في الإصلاح) بتدبير المظاهرات التي تم وصفها بأنها (أعمال الشغب والنهب) وقامت جهات في الحكومة والمؤتمر الشعبي بطبع وتوزيع نص خطبة ألقاها الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى الإصلاح في يوم الجمعة السابق للمظاهرات ، حيث شن الزنداني في الخطبة هجوماً حاداً على السلطة متهماً إياها بالفساد المالي والإداري وبانهيار الوضع الإقتصادي والقضاء على الطبقة الوسطى وتسخير الأموال العامة وغيرها لفئة معينة وزيادة معاناة المواطنين والرضوخ لسياسة وإرادة البنك الدولي الذي يديره يهود صهاينة، كما إنتقد ممارسات المسؤولين والقادة العسكريين في المحافظات الجنوبية والشرقية ومجمل السياسات الداخلية والخارجية للسلطة ، ولكن الأهم في ذلك الخطاب هو دعوته للمواطنين بالتعبير عن إحتجاجهم على قرار الحكومة برفع الأسعار من خلال مسيرات سلمية ، وضرب الزنداني المثل بمسيرات ومظاهرات إحتجاجية في فرنسا ، حيث تراجعت الحكومة عن قرارات إحتج عليها المواطنون في تلك المظاهرات السلمية . ولم يَمُضْ سوى أقل من أسبوع على خطاب الزنداني حتى إندلعت المظاهرات ، كما أن هتافات المتظاهرين ضد د.عبدالكريم الارياني رئيس الوزراء كانت في سياق موقف الإصلاح من

١٩- تولى مهمة مقرر مجلس التنسيق في الفترة (يوليو ٩٨ - إبريل ١٩٩٩م).

الدكتور اليراني ، ولكن تلك القرائن والإتهامات للإصلاح يمكن نقضها بان المظاهرات كانت أقل بكثير من حجم الإصلاح ، فأخذت اتهامات السلطة تتجه إلى جهات في الخارج واختفت الاتهامات للإصلاح ، ولكن الإصلاح لم يتراجع في الاعتراض على الخطأ ولم يندفع في تأييد الصواب ، ولكن تحديد موقعه في خارطة السياسية - مع السلطة أو في المعارضة - كان وما يزال عصياً .

وفي ٦-٨ أكتوبر ١٩٩٨م إنعقد المؤتمر العام الثاني للجمعية اليمنية للإصلاح ، فكان ذلك من الشواهد على ديمقراطية العهد ، وان الذي يسميه مجلس تنسيق المعارضة وكذلك الإصلاح بأنه مجرد (هامش ديمقراطي) هو في الواقع أكبر من ان يكون (هامش) فالتعددية الحزبية والديمقراطية وحرية الصحافة قد أصبحت واقعاً يزداد رسوخاً ، بل ان المؤتمر العام الثاني للإصلاح يدل على وقوع تطورات ديمقراطية هامة داخل الإصلاح نفسه ، فقد تم في المؤتمر إلقاء كلمة بإسم مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ، ونادى البيان الختامي بحوار كافة القوى السياسية وتعزيز الهامش الديمقراطي وإستقلالية النقابات ، وتم إنتخاب نساء في مجلس شورى الإصلاح ، وهو تطور هام يحدث لأول مرة ، وقد إنتخب المؤتمر الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيساً لمجلس الشورى (وهو بمثابة اللجنة المركزية) والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للهيئة العليا ، كما تم إنتخاب الأخ محمد عبدالله الوديومي أميناً عاماً والأستاذ عبدالوهاب الانسي أميناً عاماً مساعداً للجمعية اليمنية للإصلاح .

انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني؛

يمكن إعتبار إنعقاد المؤتمر الثاني للجمعية اليمنية للإصلاح في أكتوبر ٩٨م فعالية سياسية وديمقراطية هامة على صعيد الإصلاح والتعددية الحزبية ، ولكن ذلك لا يقاس بما حدث في ٢٨ نوفمبر ٩٨م فقد انعقد المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني ، وهو اهم حدث سياسي وديمقراطي امتدت اليه الانتظار داخل الجمهورية اليمنية وخارجها في تلك الفترة ، فقد ظن كثير من خصوم واصدقاء الحزب الاشتراكي بأنه انتهى في الحرب ومحاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤م ولن تقوم له قائمة ، وان ما تبقى من الحزب هو بعض القيادات والشخصيات التي لاذت بالخارج وبعض القيادات التي إنكفأت في الداخل ، ولكن المؤتمر العام الرابع اعطى اليقين بان حزباً عريقاً مثل الحزب الاشتراكي يستطيع ان يتجاوز النكسات والعوارض الطارئة وان يستعيد صلابته ووحدته وبنائه «٢٠» ، وان يساهم في تعزيز وترسيخ مسيرة

٢٠- انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني في ٢٠/٩-٨/٢٠٠٠م بمشاركة وحضور (٢٤٢٨) مندوباً يمثلون فروع ومنظمات الحزب في أرجاء الجمهورية، وقد انتخب المؤتمر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي (٣٦) عضواً، وتم إنتخاب كل من الإخوة:
- علي صالح عباد (مقبل) أميناً عاماً للحزب الاشتراكي.
- جابر الله عمر الكهالي أميناً عاماً مساعداً للشئون.
- الدكتور/سيف صائل أميناً عاماً مساعداً للشئون.
كما انتخب اللجنة المركزية اعضاء المكتب السياسي (٣٦ عضواً).

الديمقراطية والوحدة التي كان له دوراً أساسياً في إعادة تحقيقها ثم كان لبعض قياداته الدور الاساسي في محاولة فصمها والانتقاض عليها ، ومن هنا فقد كان الأخ عبد الملك المخلافي صادقاً في كلمته بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر الرابع حيث قال (إن على الحزب الاشتراكي ربط وحدته بوحدة الوطن ، فكلما حافظ على وحدة الوطن فإنه يحافظ على وحدته وكلما حافظ على وحدته أسهم في المحافظة على وحدة الوطن) وقد أكد المؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي وبيانه الختامي - الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠م - ما يلي نصه (إدانة الحرب والانفصال ، وتجديد تمسك الحزب الاشتراكي المبدئي والثابت بالوحدة والديمقراطية) .

إن انعقاد تلك الدورة الأولى للمؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي (٢٨-٣٠ نوفمبر) في العاصمة صنعاء لم يكن إنجازاً ومكسباً للحزب الاشتراكي فحسب وإنما كان أيضاً من أبرز الشواهد على واقع الديمقراطية ومدى رسوخها في ظل حكومة المؤتمر الشعبي وقيادة الرئيس علي عبدالله صالح ، ولكن بعض خصوم الاشتراكي، اخذوا في التآليب ضده، وإستغلوا في ذلك بعض ما جاء في كلمة أمين عام الحزب الاشتراكي في الجلسة الافتتاحية وبعض ما ورد في البيان الختامي ، مما ادى إلى شن حملات صحفية ضد الاشتراكي، وتواصلت الحملات عبر الصحف ووسائل الاعلام مما أساء إلى المناخ الديمقراطي لفترة من الوقت ، ولكن واقع الديمقراطية مالبث ان تجلى بانعقاد المؤتمر العام للناصرين .

إنعقاد المؤتمر العام التاسع للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ١٨ - ٢٢ ابريل ١٩٩٩م:

الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري المنتخبة في المؤتمر التاسع (ابريل ١٩٩٩م)	
عبد الملك الخالافي	الأمين العام
علي سيف حسن	الأمين العام المساعد
هاشم علي عابدين	أمين دائرة الثقافة
عبد الغني ثابت محمد	مساعد أمين الدائرة السياسية
د. عبد القدوس المضواحي	أمين الدائرة السياسية
محمد سعيد ظافر	مساعد أمين دائرة التخطيط
عبد الله محمد المقطري	أمين دائرة التخطيط
سلطان حزام العتواني	أمين الدائرة المالية
علي محمد اليزيدي	أمين الدائرة العامة
د. محمد ابويكر محسن	مساعد أمين دائرة الثقافة
عبد المجيد ياسين نعمان	أمين الدائرة القانونية
عبد العزيز سلطان طاهر	رئيس تحرير الوحدوي
درهم علي احمد	أمين الدائرة الاعلامية
عبد الرقيب سيف فتح	أمين الدائرة التنظيمية
همدان زيد مهفل	مساعد أمين الدائرة التنظيمية

في ١٨ ابريل ١٩٩٩م إنعقد المؤتمر العام التاسع للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، وهو ثاني مؤتمر عام للناصرين بعد الوحدة، وقد تميز المؤتمر بحضور قيادات قومية عربية من أرجاء الوطن العربي، وحضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر قيادات وممثلو المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب المعارضة والقيت كلمات ممتازة من الأخ عبد الملك منصور الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي وزير الثقافة والأخ علي صالح عباد (مقبل) أمين عام الحزب الاشتراكي، وغيرهما من رؤساء الوفود وممثلي التنظيمات ، وتم نقل وقائع المؤتمر في التلفزيون ووسائل الاعلام.

وكان من الطواهر الإيجابية ان قيادة التجمع اليمني للإصلاح أقامت حفل غداء ومقبل لقيادة التنظيم الناصري وضيوف التنظيم ، وحضر حفل الغداء أمين عام الإصلاح محمد اليدومي والأمين المساعد عبد الوهاب الانسي وغيرهما، وكذلك المقبل بمنزل وحضور الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح رئيس مجلس النواب ، كما اقام المؤتمر الشعبي العام حفل غداء لقيادة وضيوف التنظيم وكذلك حزب البعث القومي ، فكان ذلك الموقف - خاصة من المؤتمر والإصلاح - ظاهرة ديمقراطية اثارت اهتمام وارتياح القيادات القومية العربية التي حضرت المؤتمر ونالت احترام وترحيب التنظيم ، كما خص د. عبد العزيز المقالح رئيس جامعة صنعاء المؤتمر العام التاسع للتنظيم الوحدوي الناصري بقصيدة نالت اعجاباً واسعاً وتصنيفاً حاداً من أعضاء وضيوف المؤتمر.

وقد تواصلت أعمال المؤتمر إلى ٢٢/٤/٩٩م وتكللت بانتخاب اللجنة المركزية للتنظيم (٧٥ عضواً) ثم إنتخبت اللجنة المركزية الأخ عبد الملك المخلافي أميناً عاماً والاخ علي سيف حسن الضالعي أميناً عاماً مساعداً وأعضاء الأمانة العامة للتنظيم للفترة التي ستستمر حتى المؤتمر العام العاشر للتنظيم ٢٠٠٤م.

انعقاد المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام

وترشيح علي عبدالله صالح للإنتخابات الرئاسية:

قيادة المؤتمر الشعبي العام المنتخبة في المؤتمر العام السادس (يوليو ١٩٩٩م)	
علي عبدالله صالح	رئيساً للمؤتمر
عبدربه منصور هادي	نائباً لرئيس المؤتمر
د.عبدالكريم الارياني	أميناً عاماً
صادق امين ابو راس	أميناً عاماً مساعداً للشئون التنظيمية
يحيى محمد المتوكل	أميناً عاماً مساعداً للشئون السياسية
محمد حسين العيدروس	أميناً عاماً مساعداً للفكر والثقافة
يحيى علي الراعي	أميناً عاماً مساعداً
أحمد يحيى الحماد	رئيساً لهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش

وفي ٤ يوليو ١٩٩٩م انعقد المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام ، بعد فترة من التكهّنات التي

أثارها تصريح سابق من قيادة المؤتمر بأن المؤتمر السادس سينعقد في سبتمبر ٩٩م مما يعني تأجيل موعد الإنتخابات الرئاسية ، وكان الرئيس علي عبدالله صالح أجرى مقابلة تلفزيونية

مع القناة الفضائية اللبنانية «L.B.C» مساء ٢٣/٥/٩٩م قال فيها (ان المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي سينعقد في شهر سبتمبر القادم وسيختار مرشحه للإنتخابات الرئاسية) وأكد الرئيس في المقابلة انه لن يرشح نفسه وأنه (يجب على المؤتمر الشعبي ان يبحث عن مرشح آخر).

وفي ٢٥/٥/٩٩م عقد مركز دراسات المستقبل (ندوة عن الإنتخابات الرئاسية) وأكدت (ورقة أفاق الإنتخابات الرئاسية) المقدمة من (محمد حسين الفرج) في الندوة (ان فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية لا بد أن يكون في ما بين ٢-١١ يوليو وان الإنتخابات في ٢٣ سبتمبر) مما يعني ان المؤتمر الشعبي لابد ان يعقد مؤتمره السادس ويختار مرشحه للإنتخابات الرئاسية في أوائل يوليو ٩٩م ، بينما أكدت ورقة د. محمد علي السقاف في تلك الندوة ، ان الإنتخابات الرئاسية ستؤجل وان تصريح الرئيس بان المؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي سينعقد في سبتمبر ويختار مرشحه للإنتخابات الرئاسية يعني تأجيل الإنتخابات الرئاسية وان التأجيل مخالف للدستور وان الإنتخابات الرئاسية لن تتم في موعدها على الأقل ، بينما أكدت في تعقيبي بنفس الندوة ان الإنتخابات ستتم في موعدها وان موعد المؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي لا بد ان يكون قبل فتح باب الترشيح في أوائل يوليو وليس في سبتمبر ، وقد سألني الرئيس علي عبدالله صالح في مكالمة هاتفية - مساء اليوم

التالي للندوة - عن اساس هذا التحديد الزمني لفترة الترشيح بينما اللجنة العليا للانتخابات صرحت بان الانتخابات في أكتوبر مما يعني ان الترشيح في سبتمبر ، فوضحت للأخ الرئيس عدم صواب تصريح اللجنة العليا لأن الدستور ينص على فتح باب الترشيح قبل تسعين يوماً من نهاية مدة ولاية الرئيس ، وأن ولاية الرئيس تنتهي في ٢ أكتوبر ٩٩م مما يعني أن يتم فتح باب الترشيح في الفترة (٢-١١ يوليو) وأن المؤتمر الشعبي لا بد أن يعقد مؤتمره السادس ويختار مرشحه للانتخابات الرئاسية قبل ١٠ يوليو ، ثم إتصل الاخ الرئيس بوزير الشؤون القانونية والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي فتأكد من صواب ذلك ، فقامت قيادة المؤتمر بتعديل مواعيد المؤتمرات الفرعية وتحديد يوم ٤ يوليو موعداً لانعقاد المؤتمر .

وفي ٤ يوليو ٩٩م انعقد المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام ، وكان انعقاده تنويعاً للممارسات الديمقراطية وترسيخ التعددية الحزبية ، وقام المؤتمر السادس بتجديد انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للمؤتمر الشعبي وعبدربه منصور نائباً للرئيس ود.عبدالكريم الارياني أميناً عاماً وأحمد العماد رئيساً لهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش ، وانتخاب اللجنة الدائمة (وهي بمثابة اللجنة المركزية) ثم قامت اللجنة الدائمة بانتخاب الأمناء العامين المساعدين الاربعة وأعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام»٢١«.

ترشيح علي عبدالله صالح للانتخابات الرئاسية:

وكان الرئيس علي عبدالله صالح قد أكد في كلمته بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام السادس انه لن يرشح نفسه ولن يقبل الترشيح للانتخابات الرئاسية قائلاً (.. أنا سأسلم السلطة لمن يرغب ان يتحمل المسؤولية وان يقود المسيرة ... فانا لست مرشحاً ولن أقبل الترشيح) وقد كان من أبرز شخصيات المؤتمر التي تداول الناس ترشيحها د. عبدالكريم الارياني أمين عام المؤتمر والاستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس المجلس الاستشاري ولكنهما رفضا الترشيح.

وقد فتح المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام - صباح الخميس ٧/٧/٩٩م - أمام أعضائه باب الترشيح لانتخاب مرشح عن المؤتمر الشعبي في الانتخابات الرئاسية .. وقد وقف أعضاء المؤتمر بجدية أمام قضية اختيار مرشح للمؤتمر .. وتداولوا في نقاشات ضافية مسألة رفض الأخ علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام قبول الترشيح للانتخابات الرئاسية ، وإصراره على إفساح المجال لآخرين من أبناء الوطن تجسيدا

٢١- الأمناء العامون المساعدون هم كل من الاخ صادق امين ابوراس الامين العام المساعد للشئون التنظيمية والاخ يحيى محمد المتوكل الامين العام المساعد للشئون السياسية والاخ يحيى علي الراعي الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية والمالية والاخ محمد العبدروس الامين العام المساعد للشئون الفكر والثقافة والاعلام.

للمفهوم الديمقراطي الذي أسسه ، وتأكيداً لحرصه على تعميق مفهوم التداول السلمي للسلطة . ووقف أعضاء المؤتمر العام السادس بصوت واحد ورأي واحد مناشدين الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ، ومؤكدين عليه ضرورة تحمله المسؤولية الوطنية ، وقبوله قرار المؤتمر الشعبي العام ليصبح مرشحاً عنه في الإنتخابات الرئاسية ..) - وبعد استجابته (أقر المؤتمر العام السادس (اعلى هيئة قيادية في المؤتمر الشعبي العام) وبإجماع كل اعضائه ، اعتبار الاخ علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام مرشحاً عنه لخوض الإنتخابات الرئاسية ..)»٢٢

وكان من اهم ما جاء في بيان المؤتمر الشعبي قوله في خاتمة البيان مايلي نصه :-

(ان المؤتمر الشعبي العام وهو يعلن عن مرشحه للإنتخابات الرئاسية، يهيب بالأحزاب والتنظيمات السياسية وكافة القوى الفاعلة في البلاد ان تعمل على اختيار مرشحيتها للإنتخابات الرئاسية إعمالاً للنصوص الدستورية والقانونية وتاصيلًا للمنهجية الديمقراطية التي ارتضتها بلادنا ، سيراً بإتجاه خلق وبناء تجربة ديمقراطية مسئولة تسهم في تنمية بناء اليمن الديمقراطية والوحدة وتساعد على تجاوز معوقات البناء والتحديث ، سيما وان الحياة الديمقراطية التي اختارها شعبنا هي الطريق الوحيد إلى مجتمع المدنية والنفاء وبناء اليمن الجديد القوي المزدهر باذن الله).

وبذلك يتبين ان المؤتمر الشعبي تجاهل القرار الذي اعلنه التجمع اليمني للإصلاح بانه سيرشح علي عبدالله صالح ، بل ان خاتمة بيان المؤتمر الشعبي قد تضمنت رسالة واضحة إلى التجمع اليمني للإصلاح - بصفة خاصة - وكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية - بصفة عامة- بان تختار مرشحيتها للإنتخابات الرئاسية وان تخوض الإنتخابات بمرشحين من صفوفها وقياداتها ، وان علي عبدالله صالح هو مرشح المؤتمر الشعبي ليس إلا .

٢٢- بيان المؤتمر العام السادس بإنتخاب مرشح المؤتمر الشعبي لخوض إنتخابات رئاسة الجمهورية.

القسم الثاني

انتخابات ١٩٩٩م الرئاسية
الأولى في تاريخ اليمن



الفصل الأول:

مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحريير جداول الناخبين

تكتسب مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحريير جداول الناخبين أهمية كبيرة وأساسية في توفير وتحقيق سلامة ونزاهة الانتخابات الرئاسية، بإعتبارها المرحلة الأولى في مسيرة الانتخابات ولا بد ان تتوفر لها الضمانات الأساسية والرئيسية التي أدى عدم حرص اللجنة العليا للانتخابات على توفيرها الى جدل واسع بين الاحزاب والتنظيمات السياسية وبين اللجنة العليا إمتد من فبراير الى ابريل ١٩٩٩م.

المبحث الأول:

الضمانات الأساسية والصراع من أجل توفيرها

إن لسلامة مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحريير جداول الناخبين ضمانات رئيسية وأساسية من أهمها:-

١- تشكيل لجان القيد والتسجيل لكافة المراكز الانتخابية بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركز إنتخابي، وأن يتم القيد لمدة ثلاثين يوماً في كل مركز، نساءً ورجالاً، كما ينص على ذلك القانون، وكما حدث في مرحلة القيد والتسجيل لانتخابات ١٩٩٣م النيابية، وهو ما أوجبه أيضاً الأحكام القضائية في عام ١٩٩٧م.

٢- أن يتم تشكيل كافة اللجان الاشرافية والاساسية والفرعية من أعضاء يمثلون الاحزاب والتنظيمات السياسية وفقاً لمعايير سليمة وعادلة، وبما يضمن حيادية اللجان.

٣- تصحيح جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣ و٩٦م بما يضمن حذف الاموات والذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية والاسماء المكررة من الجداول.

٤- الإلتزام بالإجراءات القانونية ومنها توزيع ومنح البطاقة الانتخابية الدائمة بموجب القانون للذين يصبح قيدهم نهائياً في جداول الناخبين.

موقف اللجنة العليا للانتخابات:

في ١٥ فبراير ٩٩م إستدعت اللجنة العليا للانتخابات أمناء عموم الاحزاب والتنظيمات السياسية وأبلغتهم أنها أكملت الترتيبات الخاصة بالإعداد لمرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحريير جداول الناخبين، وحددت حصة كل حزب في اللجان الأساسية واللجان الفرعية للقيد والتسجيل، وأن على كل حزب موافاة اللجنة العليا بأسماء مرشحيه

في اللجان خلال مدة اسبوع - تقريباً - وبمراجعة البيانات والأوليات من جانب الأحزاب خلال اليومين التاليين، وبالأذات في التنظيم الوحدوي الناصري ومجلس التنسيق من جهة والتجمع اليمني للإصلاح من جهة أخرى، إتضحت معالم موقف وقرارات اللجنة العليا للانتخابات كما يلي:-

١- عدم تشكيل اللجان الفرعية الرجالية والنسائية، وهي لجان القيد والتسجيل، لكافة المراكز الانتخابية البالغ عددها آنذاك (٢٠١٩) مركزاً انتخابياً تستوجب تشكيل (٤٠٣٨) لجنة - بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركز - فقد أقرت اللجنة العليا:-

- الإكتفاء بتشكيل -٩٢٤- لجنة رجالية (بدلاً عن -٢٠٢٠- لجنة).

- الإكتفاء بتشكيل -١٠٩٥- لجنة نسائية (بدلاً عن -٢٠١٨- لجنة).

وأن تنتقل اللجان بحيث يتم التسجيل بواقع ١٥ يوماً للجان النسائية و١٥ يوماً للجان الرجالية في مراكز كل دائرة - بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركزين - وبالتالي يتحقق الالتزام لمدة الثلاثين يوماً، إما اللجان الإشرافية للمحافظات (٢٠ لجنة) واللجان الأساسية للدوائر الانتخابية (٣٠١ لجنة) فلاخلاف على تشكيلها.

٢- وبالنسبة للضمانة الأساسية الثانية وهي تشكيل اللجان من الأحزاب وتمثيلها في اللجان بمعايير سليمة وعادلة، كان موقف وقرار اللجنة العليا يتمثل في أن يتم تكوين اللجان على أساس:-

١- حصة أعضاء اللجنة العليا: وتشمل كل اللجان الإشرافية (٦٠=٣×٢٠) وواحد من كل لجنة أساسية (٣٠١) وواحد من كل لجنة فرعية (٢٠١٩) - فأولئك جميعاً (٢٣٨٠ شخصاً) يقوم أعضاء اللجنة العليا بتعيينهم، وكانت تلك الحصة تصل الى نحو ٤٠٪ من قوام اللجان.

ب- حصة الأحزاب والتنظيمات السياسية: وتتمثل في بقية أعضاء اللجان، وتحديد حصة كل حزب وفقاً لعدد المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات النيابية، وعدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات، وبذلك لا تتجاوز حصة أغلب الأحزاب والتنظيمات نحو (٣٠) شخصاً أو (٤٠) نصفهم من النساء، بينما تتكون غالبية اللجان من حزب واحد.

٣- وبالنسبة للضمانة الأساسية الثالثة وهي تصحيح جداول الناخبين المسجلين عامي ٩٦ و٩٣م وحذف المتوفين والمكررين والذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية، فكان إتجاه وموقف اللجنة العليا هو إعتبار تلك الجداول نهائية لا يجوز الطعن فيها أو الحذف

منها، حيث تم النص في دليل مرحلة مراجعة وتحريز جداول الناخبين الصادرة من اللجنة العليا بأن يتم نشر جداول المسجلين الجدد عام ٩٩م، وتقديم الطعون بالحذف والإدراج فيها فقط، مما يعني عدم تصحيح جداول المسجلين عامي ٩٣ و٩٦م وإعتبارها نهائية.

٤- وبالنسبة للبطاقة الانتخابية الدائمة والتي من المفروض منحها للذين لم يتم منحهم البطاقة عام ٩٦-٩٧م وللمسجلين الجدد عام ٩٩م، فقد اقرت اللجنة العليا إلغاء البطاقة الانتخابية الممنوحة عام ٩٦-٩٧م وإصدار بطاقة إنتخابية جديدة يتم منحها لكافة المسجلين أعوام ٩٣ و٩٦ و٩٩م، وقد أتضح إن تلك الفكرة غير قابلة للتطبيق.

وقد أخذ الجدل والصراع من أجل توفير تلك الضمانات الأساسية بشأن تلك القضايا المسار التالي:-

أولاً: قضية وضمانة تشكيل اللجان لكافة المراكز الانتخابية:

إعترض مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة في رسالته إلى اللجنة العليا للإنتخابات في ١٨/٢/١٩٩٩م على عدم تشكيل اللجان الرجالية والنسائية لكافة المراكز الانتخابية، كما أعترض على المعايير التي حددتها اللجنة العليا لتمثيل الأحزاب في اللجان، وما سُمي حصة اللجنة العليا، وأعتبر مجلس التنسيق موقف اللجنة العليا مخالفاً للقانون وانتهاكاً ل ضمانات وأسس نزاهة الإنتخابات، ومؤشراً على عدم حيادية وعدم كفاءة اللجنة العليا.

وأكدت رسالة أحزاب مجلس التنسيق الخمسة (وهي التنظيم الوحدوي الناصري - الحزب الاشتراكي اليمني - حزب البعث العربي القومي - إتحاد القوى الشعبية - حزب الحق) أن تشكيل كافة اللجان للمراكز الانتخابية وقيام اللجنة الرجالية والنسائية لكل مركز بالقيود والتسجيل لمدة ٣٠ يوماً هو ضمانة أساسية ورئيسية لا بد من توفيرها «١»

وفي ٢٢ فبراير التقت اللجنة العليا بأمناء عموم وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية - بموجب الموعد المحدد من اللقاء الأول لتقديم أسماء اللجان المطلوبة من كل حزب فلم يتم تقديم الأسماء من أي حزب، بما في ذلك المؤتمر الشعبي، بينما أكد ممثلو التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق - الخمسة - وأحزاب المجلس الوطني - العشرة - وجوب تشكيل كافة اللجان الرجالية والنسائية لكافة المراكز الانتخابية، وأن يتم

١- بناءً على اقتراح أمين عام الوحدوي الناصري الاخ/عبدالمك الخلافي قام محمد حسين الفرع عضو الدائرة السياسية للتنظيم باتصالات هاتفية مع كل من الاخ محمد قحطان ورئيس الدائرة السياسية للإصلاح والاخ عبدالمك العلمي رئيس اللجنة الفنية عضو الامانة العامة للمؤتمر الشعبي العام والاخ يحيى شجاع من المجلس الوطني للمعارضة، مما ساهم في وجود موقف شبه موحد في فبراير ومارس ٩٩م.

تشكيل اللجان من الأحزاب وفقاً لمعايير سليمة تضمن حيادية اللجان وعدم الموافقة على ما سمي حصة اللجنة العليا، وإزاء ذلك الإجماع من الأحزاب على التمسك بالقانون وعدم قبول ما قرره اللجنة العليا، وعدت اللجنة بأنها ستعيد دراسة تلك القضايا وستبلغ الأحزاب بما سيتقرر.

وفي ١٠ مارس وجهت اللجنة العليا رسالة لكل حزب بالعدد المحدد له في اللجان، وإن على كل حزب موافاة اللجنة بأسماء العدد المحدد له في اللجان خلال إسبوع، وكان الجديد في رسالة اللجنة العليا تعديل معايير تمثيل الأحزاب في اللجان وزيادة حصة كل حزب، وإستبدال (حصة اللجنة العليا) بما سمي (حصة المستقلين ٢٠٪) بينما ظل موقف اللجنة العليا من قضية عدم تشكيل كافة اللجان ثابتاً، وقد قوبلت رسالة وقرارات اللجنة العليا بالرفض من الأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث جاء في رسالة أمين عام التجمع اليمني للإصلاح إلى اللجنة العليا في ١٦/٣/١٩٩٩م (ضرورة إنترام اللجنة العليا بقانون الإنتخابات الذي ينص على تشكيل اللجان الأساسية والفرعية والرجالية والنسائية في كافة مراكز الدوائر الإنتخابية، وإستمرار عملية القيد وتحرير جداول الناخبين شهراً كاملاً في كل مركز، نساءً ورجالاً وفقاً للقانون، خاصة وأن اللجنة السابقة وقعت في نفس الخطأ وصدرت الأحكام القضائية ضدها، وإي سير في نفس الاتجاه يعطي مؤشراً يسيء إلى اللجنة العليا وإلى العملية الإنتخابية وإلى التجربة برمتها) «٢»

وجاء في رسالة مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة إلى اللجنة العليا- في ١٥/٣/١٩٩٩م - أن على اللجنة العليا تشكيل اللجان بكافة المراكز الإنتخابية (.. كما نص على ذلك قانون الإنتخابات، وكما أكدت ذلك الأحكام القضائية ومنها حكم محكمة الإستئناف في ٢٧/٩/١٩٩٦م بوجوب تشكيل اللجان الفرعية الرجالية والنسائية لكافة المراكز الإنتخابية، بينما إكتفت اللجنة العليا بتشكيل نصف اللجان الفرعية فقط، وهذا مخالف للقانون وأحكام القضاء والتقاليد الانتخابية السابقة، ويمثل انتهاكاً للقانون ولضمانات نزاهة الإنتخابات) «٣»

وكذلك رفضت أحزاب المجلس الوطني تقديم أسماء العدد المحدد لها في اللجان، وطالبت في رسالتها إلى اللجنة العليا بتشكيل اللجان لكافة المراكز الانتخابية، وبالرغم من أن الرسائل إلى اللجنة العليا كانت من كل جهة على حدة - أي من المجلس الوطني ومن

٢- رسالة أمين عام الإصلاح إلى اللجنة العليا للإنتخابات في ١٦/٣، صحيفة الصبوة ، عدد ١٨٠/٢٩٩٩م.
٣- رسالة مجلس التنسيق إلى اللجنة العليا للإنتخابات في ١٥/٣ ، صحيفة الشورى وصحيفة الوحدي.

مجلس التنسيق ومن الإصلاح - فقد جسدت موقفاً موحداً من ١٧ حزباً وتنظيماً بضرورة إلزام اللجنة العليا بتشكيل كافة اللجان للمراكز الانتخابية من جهة، وأن يتم تشكيل اللجان من الأحزاب وفقاً لمعايير سليمة وعادلة تضمن حيادية اللجان من جهة أخرى.

وإزاء ذلك قامت اللجنة العليا بدعوة كل من الإصلاح ومجلس التنسيق إلى إجتماع باللجنة العليا- مع كل منهما على حدة - لمناقشة القضايا الثلاث التي تضمنتها كل من رسالة مجلس التنسيق في ٣/١٥ ورسالة الإصلاح في ٣/١٦ وهي :- تشكيل كافة اللجان - معايير تمثيل الأحزاب في اللجان - تصحيح جداول الناخبين، وكانت كل من الرسالتين صريحة في عدم المشاركة ما لم تتوفر تلك الضمانات الأساسية، فاجتمعت اللجنة العليا مع الإصلاح في ٣/٢٢ ومع ممثلي أحزاب مجلس التنسيق في ٣/٢٣، وفي ذلك اللقاء أوضحت اللجنة العليا موقفها وتم الرد عليها كما يلي:-

١- ان اللجنة العليا هي صاحبة تقدير مدى الحاجة إلى تشكيل اللجان بموجب المادة (٢٩) من قانون الانتخابات ولا توجد فقرة في القانون تنص بصراحة بأن اللجان تتشكل لكل مركز إنتخابي وأن اللجان التي قررت اللجنة العليا تشكيلها ٩٢٤ لجنة رجالية و ١٠٩٥ لجنة نسائية يتحقق بها الغرض المطلوب وتطبيق القانون.

وقد رد ممثلو أحزاب مجلس التنسيق بتوضيح:

(أ) إن المادة الخامسة من قانون الانتخابات تنص على تشكيل اللجان الفرعية للمراكز الانتخابية وهو ماحدث في إنتخابات ٩٣م حيث قامت اللجنة العليا بتشكيل اللجان لكافة المراكز الإنتخابية بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركز وتم قيد والتسجيل لمدة ٣٠ يوماً في كل مركز بموجب القانون.

(ب) إن إستدلال اللجنة العليا بالمادة «٢٩» غير صائب ، لأن المادة «٢٩» إنما تتحدث عن تكثيف اللجان في الدوائر الواسعة المساحة - أي تشكيل لجان إضافية إلى جانب لجان المراكز الإنتخابية - حيث تنص المادة «٢٩» على أنه (يجب على اللجنة العليا تكثيف عدد مراكز التسجيل والإقتراع في الدوائر الإنتخابية الواسعة المساحة تمكيناً لكبر عدد من الناخبين والناخبات من المشاركة في الانتخابات).

(ج) أن النصوص القانونية يمكن أن تكون محل إختلاف وإجتهد إذا لم ترفع إلى القضاء، بينما هذه المسألة قد تم رفعها إلى القضاء عام ٩٦م وصدر حكم محكمة جنوب غرب صنعاء في ١٩٩٦/٧/٢٩م وحكم محكمة الاستئناف في ١٩٩٦/٩/٢٧م بوجوب تشكيل اللجان الرجالية والنسائية لكافة المراكز الانتخابية، وبذلك حسم القضاء هذه المسألة ولا مجال للإجتهد.

٢- ثم أوضحت اللجنة العليا ان عدد اللجان التي سيتم تشكيلها (٩٢٤ لجنة رجالية و١٠٩٥ لجنة نسائية) لا يعني تخفيض المدة القانونية للقيد والتسجيل وهي ٣٠ يوماً، لأن اللجان سوف تتنقل ويتم التسجيل بواقع ١٥ يوماً للجان الرجالية ثم ١٥ يوماً للجان النسائية في كل مركز - أي لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركزين وبالتالي ٣٠ يوماً.

وتم الرد على ذلك بان القانون ينص على التسجيل لمدة ٣٠ يوماً في كل مركز للرجال والنساء، وأن واجب اللجنة العليا هو تطبيق القانون وليس التحايل على القانون، كما ان تنقل اللجان من مراكز إلى مراكز يؤدي إلى ضياع عدة أيام في التنقلات، وبما ان بعض الدوائر فيها من ٧-١٩ مركز انتخابي فإن مدة التسجيل في كل مركز ستكون أقل من خمسة أيام، فتخفيض اللجان وتخفيض المدة يؤدي إلى شرح في الانتخابات الرئاسية وعدم شرعيتها لمخالفتها للقانون.. وهنا أيد أحد أعضاء اللجنة العليا وهو الأخ خالد عبدالعزيز رئيس اللجنة القانونية وجوب تشكيل اللجان لكافة المراكز الانتخابية.

٣- ثم أوضحت اللجنة العليا أن ميزانيتها لا تكفي إلا لتشكيل نصف اللجان، وتم الرد والتوضيح بأن المادة «٣٢» من القانون أوجت على الحكومة أن توفر وتعتمد الميزانية الكافية للجنة العليا بما يمكنها من أداء عملها على الوجه الأكمل، وأن على اللجنة العليا ان تتصل بالحكومة والقيادة السياسية لإعتماد الميزانية الكافية.

وكان التجمع اليمني للإصلاح اكد نفس الموقف في لقائه باللجنة العليا ثم في لقاء اخر بحضور مسئولين من الحكومة أو من المؤتمر الشعبي، تم فيه التلويح بأن اللجنة العليا ستقوم بتشكيل اللجان بدون مشاركة الأحزاب لأنها جهة الاختصاص، بينما أكد ممثلو الإصلاح على أن توفير الضمانات الأساسية الثلاث هو أمر لن يستطيع الإصلاح بدونه المشاركة في اللجان ومرحلة القيد والتسجيل، وربما إنتهى اللقاء بإنسحاب ممثلي الإصلاح، والواقع أن بعض المختصين في الأمانة العامة و المؤتمر الشعبي وقيادة المؤتمر كانوا مع ضرورة تشكيل كافة اللجان بالرغم من ان اللجنة العليا ظهرت وكأنها تمثل رأي المؤتمر الشعبي «٤».

وفي ١٩٩٩/٤/٦م إجتمع الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مع أمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية ورئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات، وفي ذلك الإجتماع نوقش موضوع تشكيل كافة اللجان، وأعيدت الحجج والمبررات، فأيد الأخ

٤- كان من ممثلي احزاب المجلس في اللقاء الدكتور مصطفى عبدالحق عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي نائب وزير الشئون القانونية سابقاً وعلي سيف حسن عضو الامانة العامة للتنظيم الرئاسي والناصرى ومحمد حسين الفرح عضو الدائرة السياسية للتنظيم رئيس الفريق الفني باللجنة العليا للانتخابات عامي ٩٣-٩٧م وعبدلواحد فواش نائب أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وطارق الشامي الامين العام المساعد لاتحاد القوى الشعبية وممثل عن حزب الحق

الرئيس علي عبدالله صالح الالتزام بالقانون ووجوب تشكيل كافة اللجان الرجالية والنسائية لكافة المراكز الانتخابية والالتزام بالمدة القانونية للقيد والتسجيل، وكذلك إلتزمت الحكومة باعتماد التكاليف المالية اللازمة بموجب المادة «٣٢» من قانون الانتخابات، فتوفرت بذلك الضمانة الأساسية الاولى لسلامة مرحلة القيد والتسجيل وهي تشكيل كافة اللجان الفرعية والاساسية والإشرافية، وبالتالي الالتزام بسائر المدد الزمنية والإجراءات لكافة فعاليات مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين، وقد بلغ عدد اللجان كما يلي:-

التصنيف	عدد اللجان	عدد الأشخاص
اللجان الفرعية (الرجالية) للمراكز الانتخابية	٢٠٢٠	٦٠٦٠=٣×
لجان الفرعية (النسائية) للمراكز الانتخابية	٢٠١٨	٦٠٥٤=٣×
اللجان الأساسية للدوائر الانتخابية	٢٠١	٩٠٣=٣×
اللجان الإشرافية للمحافظات	٢٠	٦٠=٣×
الإجمالي	٤٢٥٩	١٢,٠٧٧=٣×

ثانياً: قضية وضمانة تشكيل اللجان من الأحزاب.. وبمعايير سليمة وعادلة؛

إن تشكيل اللجان الانتخابية من الأحزاب والتنظيمات السياسية وتحديد عدد المشاركين من كل حزب وفقاً لمعايير سليمة وعادلة تتناسب مع حجم الأحزاب ومع تحقيق حيادية وتوازن اللجان هو من أهم الضمانات التي صممت الأحزاب على توفيرها حيث رفضت كافة الأحزاب في لقاءها باللجنة العليا يوم ١٩٩٩/٢/٢٢م ما كانت اللجنة العليا قد قررتها من تكوين اللجان على أساس حصة لأعضاء اللجنة العليا (نحو ٤٠٪) وحصة للأحزاب وفقاً لمعايير تمثيلها في مجلس النواب والأصوات التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات.

ثم قامت اللجنة العليا بإقرار معايير بديلة وإبلاغ كل حزب بالعدد المحدد له من اللجان وفقاً لتلك المعايير في ٩٩/٣/١٠م وتمثل في تشكيل اللجان على أساس نسبة ٢٠٪ للمستقلين (والمقصود اللجنة العليا بحيث يقوم أعضاء اللجنة بتعيين تلك النسبة وذلك من العدد الإجمالي، أي من الرأس) ويتم توزيع وتكوين العدد المتبقي من اللجان على أساس ٢٠٪ بالتساوي بين الأحزاب المسجلة في لجنة شؤون الأحزاب وعددها ١٨ حزباً وتنظيماً، وبنسبة ٤٠٪ بحسب المقاعد النيابية ونسبة ٤٠٪ بحسب الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات النيابية.. وقد إجمعت كل من أحزاب مجلس التنسيق والتجمع

اليمني للإصلاح وأحزاب المجلس الوطني على عدم قبول المشاركة وفقاً للمعايير والعداد التي حددتها اللجنة العليا، وأكدت رسالة مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة إلى اللجنة العليا في ١٥/٣/٩٩م (أن اللجنة العليا اعتمدت في توزيع اللجان على معايير تتنافى مع المعايير السلمية التي تؤدي إلى حيادية اللجان.. فالتوزيع الذي إعتمدته اللجنة يؤدي إلى إحتكار السلطة لأغلبية اللجان ويتنافى مع ضمانات نزاهة وحرية الإنتخابات.. ولضمانة ذلك لابد أن توزع النسب بما يضمن عدم حصول حزب واحد على أكثر من ممثل واحد في لجنة واحدة) وإقترح مجلس التنسيق أن يتم تحديد النسب على أساس ٥٠٪ بالتساوي بين كافة الأحزاب المسجلة في لجنة شئون الأحزاب و ٣٠٪ بحسب المقاعد النيابية و ٢٠٪ بحسب الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في إنتخابات ٩٧م النيابية، أما الأحزاب التي لم تشارك في إنتخابات ٩٧م فيحتسب لها عدد المقاعد والأصوات التي حصلت عليها في إنتخابات ١٩٩٣م .

وكذلك جاء في رسالة أمين عام التجمع اليمني للإصلاح إلى اللجنة العليا في ١٦/٣/٩٩م أن (..مقترح اللجنة العليا لا يوفر توازناً في تشكيل اللجان كإحدى أهم ضمانات حياديتها، ويفتح الباب على مصراعيه للهيمنة والإستحواذ عليها، لذلك نرى ضرورة أن تكون مشاركة جميع الأحزاب في اللجان على أساس أن لا يكون هنالك أكثر من عضو واحد من أي حزب في اللجنة الواحدة.. وهذا هو الضابط القانوني الذي يجب أن تصاغ في ضوءه معايير تحديد نسب المشاركة في اللجان) «أه».

وأثناء لقاء الإصلاح باللجنة العليا في ٢٢/٣ تبلور مقترح الإصلاح في أن تكون المعايير ٥٠٪ بالتساوي بين كافة الأحزاب و ٥٠٪ بحسب الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب إما في إنتخابات ١٩٩٧م أو في إنتخابات ١٩٩٣م - بمعنى عدم قبول معاملة بعض الأحزاب بنتائج ٩٧م وبعضها بنتائج ٩٣م وإنما يتم معاملة الجميع إما بنتائج ٩٣م أو نتائج ٩٧م ولا شيء بحسب المقاعد وإنما بحسب الأصوات - ولم يوافق الإصلاح وكذلك ممثلو مجلس التنسيق في اجتماعهم في اللجنة العليا يوم ٢٣/٣ على أن تكون حصة أو نسبة أعضاء اللجنة العليا أو باسم مستقلين تقوم اللجنة بتعيينهم، وكان رأي اللجنة العليا أن تعين اللجان من إختصاصها بموجب القانون وأن القانون لم ينص على تشكيل اللجان من الأحزاب، فرد ممثلو مجلس التنسيق على ذلك بتوضيح أن المادة «٢٦» من قانون الإنتخابات تنص على أنه (لا يجوز تشكيل أي لجنة من حزب واحد) ومؤدى هذا النص أن اللجان تتشكل من الأحزاب، وأن اللجنة العليا تقوم بتعيين اللجان من الاسماء المقدمة من الأحزاب والتأكد من توفر الشروط القانونية في الاسماء المقدمة من الأحزاب لرئاسة وأعضاء اللجان، ولا شك أن أعضاء اللجنة العليا يتعرضون - بحكم عملهم وموقعهم - للإحراج في

طلبات تعيين اشخاص او اقارب في اللجان ويستوجب ذلك أن تخصص لهم الأحزاب التي ينتمون إليها عدداً من الأعضاء من النسبة المقررة لتلك الأحزاب كما حدث في إنتخابات ٩٣ و٩٧م وبطريقة تفاهم جانبي وغير علني على ذلك بينهم، ويمكن القول أن موقف احزاب المجلس الوطني للمعارضة كان قريباً من موقف مجلس التنسيق والإصلاح من حيث أن يتم تشكيل اللجان على أساس ٥٠٪ بالتساوي بين كافة الأحزاب ، اما البقية (٥٠٪) فيكون أغلبها بحسب المقاعد النيابية وهو ما كان يميل إليه المؤتمر الشعبي، بينما استمر موقف اللجنة العليا كما هو عليه، ووصلت الأمور الى اليقين بأن الأحزاب والتنظيمات السياسية لن تشارك في مرحلة القيد والتسجيل مالم تتوفر الضمانتان الاساسيتان، تشكيل كافة اللجان لكافة المراكز الإنتخابية وإن تتكون اللجان من الأحزاب وفقاً لمعايير سليمة تضمن حيادية وتوازن اللجان، وهو ماتحقق في إجتماع الأخ الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية مع اللجنة العليا للإنتخابات وأمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية يوم ٦/٤/٩٩م حيث تم الاتفاق على تشكيل كافة اللجان للمراكز الإنتخابية - كما تقدم - وأن يتم تكوين اللجان من الأحزاب والتنظيمات السياسية وفقاً للمعايير والأسس التي إقترحها الأخ رئيس الجمهورية وهي معايير تتضمن الأسس التي لا بد أن يمتد الالتزام بها الى المستقبل وبصفة خاصة:

أ- أن تتشكل اللجان من الأحزاب والتنظيمات السياسية المسجلة في لجنة شؤون الأحزاب، فليس هناك ما يسمى حصة أعضاء اللجنة العليا او المستقلين وإنما تقوم الأحزاب بترشيح وتقديم أسماء ممثليها في اللجان - وفقاً للعدد المحدد لها- وتؤكد اللجنة من توفر الشروط فيها وتقوم بتوزيع وتعيين اللجان.

ب - عدم جواز تشكيل أي لجنة من حزب واحد وعدم وجود أكثر من عضو واحد في اللجنة الواحدة من حزب واحد.

أما المعايير التي اقترحها الرئيس وتم تمثيل الأحزاب بموجبها في اللجان فكانت كما يلي:

٢٠٪ بالتساوي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية غير الممثلة في مجلس النواب فقط، وهي (١٤) حزباً.

٢٠٪ بالتساوي بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، وهي (المؤتمر - الإصلاح - الوحدوي الناصري - البعث العربي).

٤٠٪ يتم توزيعها بحسب أصوات الناخبين التي حصلت عليها الأحزاب في إنتخابات ٩٧م النيابية. «٥»

٥- قالت اطراف من المؤتمر الشعبي بعد الإجتماع أن (٤٠٪) بحسب المقاعد وليس بحسب الاصوات.

٢٠٪ يتم توزيعها بنظر الاخ رئيس الجمهورية لمعالجة وضع بعض الأحزاب التي لم تشارك في إنتخابات ٩٧م وخاصة الحزب الاشتراكي، وكذلك سائر الأحزاب غير الممثلة في مجلس النواب.

ونظراً لموضوعية تلك المعايير أعلن عبد الملك المخلافي أمين عام الوجودي الناصري الموافقة عليها في نفس الإجتماع وكذلك وافقت عليها أغلب الأحزاب، بينما أعلن محمد اليدومي أمين عام الإصلاح أنه متحفظ وسيعود الى حزبه لدراسة الموضوع وتحديد الموقف، وأعلن علي صالح عباد أمين عام الحزب الاشتراكي عدم الموافقة وأنه سيعود الى حزبه، فحدد رئيس الجمهورية موعداً للقاء مع المتحفظين (الاشتراكي والإصلاح) وتم اللقاء في ١٠/٤/٩٩م حيث وافق كل من الإصلاح والاشتراكي على العدد الذي تحدد لكل منهما في اللجان، بموجب المعايير سالفة الذكر والتي بموجبها تم توفير الضمانة الأساسية الثانية لسلامة ونزاهة الإنتخابات ومرحلة القيد ومراجعة جداول الناخبين بمشاركة كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وأنفرد حزب البعث العربي الاشتراكي القومي باتخاذ قرار بعدم المشاركة في اللجان لأن العدد المحدد له في اللجان (٢٩٩ شخصاً) هو عدد قليل ولا يتناسب مع حجم الحزب ولا يتيح له القيام بدور ايجابي، وربما كان من اسباب موقف حزب البعث القومي وامين سره الدكتور قاسم سلام، أن العدد المحدد لحزب البعث العربي الذي امينه الدكتور عبدالوهاب محمود في اللجان بلغ (٦٩٦ شخصاً) بينما البعث القومي (٢٩٩) فقط، والواقع أن ذلك يعود الى أن للبعث العربي مقعدين في مجلس النواب وإنه حصل على اصوات اكثر من البعث القومي في إنتخابات ٩٧م النيابية، ولكن - الواقع ايضاً - أن المقاعد والأصوات التي حصل عليها البعث العربي انذاك كانت بدعم مباشر من المؤتمر الشعبي ومن اصوات المؤتمر - وان قيادة المؤتمر، التي لا تجهل ذلك - كان يمكن ان تعالج نسبة المشاركين من البعث القومي في اللجان بشكل أفضل، وقد أكد امين سر البعث القومي ان عدم المشاركة يقتصر على اللجان فقط وإن الحزب سيشارك في كافة فعاليات مرحلة القيد والتسجيل وصولاً الى الانتخابات الرئاسية. «٦»

ويبين الجدول التالي عدد المشاركين من كل حزب وتنظيم سياسي في اللجان الاشرافية للمحافظات واللجان الاساسية للدوائر الانتخابية واللجان الفرعية الرجالية والنسائية للمراكز الانتخابية، بالنسبة المئوية العامة لمشاركة كل حزب في اللجان، وكذلك

٦- قام أعضاء اللجنة العليا للانتخابات بتعيين العدد المحدد للبعث القومي في اللجان من جانب أعضاء اللجنة العليا.

النسبة المئوية والعدد الاجمالي من الاحزاب والتكتلات الرئيسية الاربعة (المؤتمر - الاصلاح - مجلس التنسيق - المجلس الوطني) في اللجان.

عدد المشاركين من كل حزب في اللجان الإشرافية والأساسية والفرعية.								
ملاحظات	العدد في اللجان الإشرافية	العدد في اللجان الأساسية	العدد في اللجان الفرعية			العدد من كل حزب في اللجان	النسبة المئوية	اسم الحزب أو التنظيم السياسي
			رجال	نساء	إجمالي			
	١٩	٢٨٤	١٩٠٧	١٩٠٦	٣٨١٣	٤١١٦	٢١%	المؤتمر الشعبي
	١١	١٦٦	١١١٢	١١١١	٢٢٢٣	٢٤٠٠	١٨%	الإصلاح
أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ((٢٩٠٦)) ٢٢%	٦	٩٠	٦٠٢	٦٠٢	١٢٠٤	١٣٠٠	١٠%	الاشتراكي
	٤	٥٥	٣٧٤	٣٧٢	٧٤٦	٨٠٥	٦%	الوحدوي الناصري
	٢	١٩	١٣٩	١٣٩	٢٧٨	٢٩٩	٢%	البعث القومي
	١	٢٢	١٣٩	١٣٩	٢٧٨	٣٠١	٢%	القوى الشعبية
	١	٢٢	١٣٩	١٣٩	٢٧٨	٣٠١	٢%	حزب الحق
أحزاب المجلس الوطني لأحزاب المعارضة ((٣٢٦٨)) ٢٥%	٣	٤٨	٣٢٢	٣٢٢	٦٤٥	٦٩٦	٥%	البعث العربي
	٢	١٨	١٢٢	١٢٢	٢٦٥	٢٨٥	٢%	الديمقراطي الناصري
	٢	١٨	١٢٢	١٢٢	٢٦٥	٢٨٥	٢%	التصحيح الناصري
	٢	١٨	١٢٢	١٢٢	٢٦٥	٢٨٥	٢%	الجبهة الوطنية
	١	٢١	١٣٢	١٣٢	٢٦٤	٢٨٦	٢%	جبهة التحرير
	١	٢١	١٣٢	١٣٢	٢٦٤	٢٨٦	٢%	الرابطة اليمنية
	١	٢٠	١٣٢	١٣٢	٢٦٤	٢٨٦	٢%	القومي الاجتماعي
	١	٢٠	١٣٢	١٣٢	٢٦٥	٢٨٦	٢%	الوحدة الشعبية
	١	٢٠	١٣٢	١٣٢	٢٦٤	٢٨٧	٢%	الشعب الديمقراطي
	١	٢١	١٣٢	١٣٢	٢٦٤	٢٨٦	٢%	التحرير الشعبي
غير مقصود في أي مجلس	١	٢٠	١٣٢	١٣٢	٢٦٦	٢٨٧	٢%	الرابطة (رأي)
	٦٠	٩٠٣	٦٠٦٠	٦٠٥٤	١٢,١١٤	١٣,٠٧٧	—	الاجمالي

ثالثاً: قضية وضمانة تصحيح جداول الناخبين؛

إن صحة جداول الناخبين وخلوها من اسماء الاموات والمكررين والذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية وصدرت قرارات واحكام بحذفهم، هو من الضمانات الأساسية الهامة لسلامة ونزاهة الإنتخابات، لذلك نص قانون الإنتخابات على أن (يتم مراجعة وتحرير جداول الناخبين او تعديلها خلال ٣٠ يوماً مرة كل سنتين ومرة قبل شهرين على الأقل من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين لكل إنتخابات عامة..) ونصت الفقرة «ب» من المادة (١١) على أنه (يجب أن يشتمل التعديل على) خمسة اشياء منها (حذف اسماء المتوفين - حذف اسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة او من كانت اسماءهم قد ادرجت بغير حق مع بيان سبب الحذف، حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة الإنتخابية..). «٧» ويتم ذلك من خلال نشر جداول الناخبين وتقديم طلبات وطعون الحذف والادراج الى اللجان الأساسية ثم المحاكم الابتدائية والاستئنافية كما هو منصوص عليه في القانون، ولكن اللجنة العليا للإنتخابات السابقة لم تلتزم بذلك في مرحلة القيد والتسجيل عام ١٩٩٦م التي واكبها قصور وأخطاء تمثلت في التالي:-

أولاً: عدم تشكيل اللجان الفرعية للمراكز الإنتخابية وأنتهاج أسلوب تنقل اللجان في المراكز مما أدى إلى أن مدة القيد والتسجيل في كل مركز كانت نحو خمسة أيام فقط ووقوع ضغط شديد على اللجان استلزم عدم التحري في اجراءات التسجيل والغاء الصورة الفوتوغرافية لشهادة القيد، والتساهل في التأكد من البيانات والسن القانونية للمسجلين الجدد، بالاضافة إلى أن عدداً غير قليل من المسجلين عام ١٩٩٣م الذين أنتقل موطنهم الإنتخابي من دوائر كانوا مسجلين فيها إلى دوائر أخرى بعدة مدن ومحافظات (ما بين عام ١٩٩٤م) قاموا بتسجيل أنفسهم من جديد في المراكز والدوائر التي إنتقل موطنهم إليها، بدلاً عن القيام باجراءات نقل الموطن الإنتخابي التي تستلزم وقتاً أطول وإستثمارات وبيانات، فكان الأسهل التسجيل من جديد بل سرعة التسجيل لأن مدة التسجيل لا تتجاوز خمسة ايام في المركز، مما أدى الى تكرار التسجيل في جداول عام ٩٣ وعام ٩٦م وخاصة العسكريين الذين تغيرت مناطق تموضع وحداتهم وألويتهم بعد عام ٩٤م بشكل كامل ولم يعودوا في الأماكن التي سجلوا بها عام ٩٣م بكل تأكيد.

٧- القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦م بشأن الانتخابات العامة - المادة ١١٠ .

ثانياً: ان تلك اللجنة العليا ذهبت إلى (ان المسجلين عام ٩٣م صارت أسماؤهم ثابتة نهائية في جداول الناخبين قبل إنتخابات ٩٣م النيابية) وبالتالي لم يتم نشر جداول المسجلين عام ٩٣م لحذف الاموات والذين انتقل موطنهم الإنتخابي من تلك الجداول، وكان ذلك يتنافى مع القانون، مما أدى الى صدور احكام قضائية بالزام اللجنة العليا بنشر جداول المسجلين عام ٩٣م وعام ٩٦م - وليس ٩٦م فقط - وحذف الاموات والذين أنتقل موطنهم الانتخابي من جداول عام ٩٣م وقد صدر حكم محكمة جنوب غرب صنعاء بذلك في ٩٦/٧/٢٩م ثم حكم محكمة الاستئناف برئاسة القاضي جمود الهتاري في ٩٦/٩/٢٧م وأنعقد اجماع الاحزاب على وجوب ذلك، وتم النص عليه في بيان الاتفاق بشأن ضمانات نزاهة الإنتخابات الموقع بين قيادتي المؤتمر الشعبي والإصلاح في ٢٥ يناير ١٩٩٧م وبينهما وبين احزاب مجلس التنسيق في ٩ مارس ١٩٩٧م حيث نص البيان على (نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣م و٩٦م والتعاون باتخاذ كافة الوسائل التي تضمن صحتها وحذف ما قد يوجد من الاسماء المكررة والوهمية والمتوفين وفقاً للقانون) ولكن الوقت لم يكن كافياً آنذاك لتنفيذ ذلك الإتفاق قبل إنتخابات إبريل ٩٧م النيابية.

ثالثاً: إن اللجنة العليا السابقة إنتهت مدتها بعد إنتخابات ٢٧ إبريل ٩٧م بحيث لم يتم - أيضاً - حذف الذين صدرت قرارات واحكام بحذفهم من المسجلين في عام ٩٦م وإنما بقيت أسمائهم في الجداول، كما أن الذين قاموا بإجراءات نقل الموطن الإنتخابي في عام ٩٦م تم اضافة أسمائهم في جداول الدوائر التي إنتقل موطنهم اليها ولم يتم حذفهم من جداول الدوائر التي إنتقل موطنهم منها، وقد إتضح أن اللجنة العليا الحالية أيضاً لم تقم بتنفيذ ذلك.

لقد أدى ذلك كله إلى تضخيم عدد المسجلين في الجداول بحيث تجاوزت نسبة المسجلين من الذكور في العديد من المحافظات (١٠٠٪) من المواطنين في سن الانتخاب، وهو ما يتبين من الجدول الإحصائي التالي: «أ»

جدول احصائي بعدد المواطنين في سن الانتخاب وعدد المسجلين في جداول الناخبين الى نهاية عام ٩٦م										
الحافظة	عدد الدوائر	المواطنون في سن الانتخاب الى نهاية عام ٩٩٦م			إجمالي المسجلين عام ٩٢م و ٩٦م في جداول الناخبين					
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	نسبة	إناث	نسبة	الإجمالي	النسبة
أمانة العاصمة	١٨	٣١٨٩٥٢	٢٠٢٩٧٨	٥٢١٩٣٠	٢٨٨٦٦١	%٩١	٨٠٩٥٧	%٤٠	٣٦٩٦١٨	%٧١
عدن	١١	١٤٧٢١٩	١٢٧٠٦١	٢٧٤٢٨٠	١٢٥٠١٤	%٨٥	٥٩٢٩٥	%٤٧	١٨٤٤٠٩	%٦٧
تعز	٤٣	٤٢٢٠٠١	٤٩٩٢١١	٩٢١٢١٢	٤٩٤٩١٧	%١١٧	٢٢٨٢٩٩	%٤٦	٧٢٣٢١٦	%٧٨
لحج	١٢	١٤٧٠٦٥	١٤٩٧٦٠	٢٩٦٨٢٥	١٥٨٣٩٢	%١٠٨	٢٦٥٣٦	%٢٤	١٤٤٩٢٨	%٦٦
إب	٢٨	٣٦٩٩٩٠	٤٠٢٣٢٨	٧٧٢٣١٨	٤١٧٩٣٣	%١١٣	١٩٧٤١١	%٤٨	٦١٠٣٤٤	%٧٩
أبين	٨	١٠٠٤٠٨	١٠٠١٤٨	٢٠٠٥٥٦	٨٨١٦٤	%٨٨	٣٦٠٥٨	%٣٦	١٢٤٢٢٢	%٦٣
البيضاء	١٠	٩٦٠٣٣	١٠٢١٩٦	١٩٩٢٢٩	٩٣٢٨٧	%٩٧	٤٢٤٦٩	%٤١	١٣٥٧٥٦	%٦٨
شبو	٦	٨١٨٨٢	٨٣٧٥٢	١٦٥٦٣٤	٦٦٨٩٦	%٨٢	٢٨٥٧٦	%٤٦	١٠٥٤٧٢	%٦٤
حزموت	١٧	١٩٥٠٨٤	١٩٩٠٨٢	٣٩٤١٦٧	١٥٥٩١٠	%٨٠	٦٨٤٢٥	%٣٤	٢٢٤٣٣٥	%٥٧
المهرة	٢	١٦٠٩١	١٤٢١١	٣٠٣٠٢	٢٤٧٩٤	—	مشارك	—	٢٤٤٩٧	%٨١
الحديدة	٣٢	٣٩٨٥٦٦	٣٨٤٧٢١	٧٨٣٢٨٧	٣٥٥٦٧٢	%٨٩	١٢٧٦١٠	%٣٣	٤٨٣٢٨٢	%٦٢
ذمار	٢١	٢١٤٦٥٥	٣٣٧٢٨٦	٤٥١٩٤١	٢٨٨٥٢٥	%١٠٦	١١٤٢٥٩	%٤٨	٣٤٢٧٨٤	%٧٦
صنعاء	٣٦	٤٠٧٧٩٥	٤٢٤٤٥٢	٨٣٢٢٤٨	٣٧٤٠٩١	%٩٢	١٠١٢٧٤	%٢٤	٤٧٥٣٦٥	%٥٧
الحويت	٨	٨٦٦٦٣	٩٠٩٠٢	١٧٧٥٦٥	٨٣٦٨٤	%٩٧	٢٤٢٢١	%٣٨	١١٨٠٠٥	%٦٦
حجة	٢٢	٢٧٤٢٩٢	٢٦٦٢٤٠	٥٤٠٥٣٢	٢٢٧١١١	%٨٦	٨٢٠٧٢	%٣١	٣١٩١٨٤	%٥٩
صعدة	٩	١١٤٦٦٩	١٠٨٢١٦	٢٢٢٨٨٥	١٠٠٩٢٠	%٨٨	١٢٩٣٩	%١٢	١١٣٨٦٩	%٥١
الجبوف	٢	٣١٠٨١	٢٦٧٤٥	٧٥٨٢٦	٢٢٧٤٩	%٧٢	٥٠٣٩	%١٩	٢٧٧٨٨	%٤٨
مارب	٣	٤٢١٢٤	٣٦٧٠١	٧٨٧٢٥	٤٨١٩٥	%١١٤	١٢٤٣٢	%٣٤	٦٠٦٢٧	%٧٧
الإجمالي	٢٠١	٢٤٦٤٥٧٠	٢٤٥٦٩٩٢	٤٩٢١٥٦٢	٢٣٦٤٦٢٨	%٩٧	١٢٧٢٠٧٣	%٣٧	٤٦٣٧٧٠١	%٦٧

أ- عن كتاب الإنتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن عام ١٩٩٧م، محمد حسين الفرح، ص ٤٤، الطبعة الأولى، مركز دراسات المستقبل ١٩٩٨م.

مسار قضية تصحيح جداول الناخبين:

لم تأخذ اللجنة العليا للانتخابات بعين الاعتبار تصحيح جداول الناخبين وتطبيق المادة (١١) من القانون بوجوب أن يشمل التعديل حذف أسماء المتوفين والذين فقدوا الصفات المطلوبة والذين نقلوا موطنهم الانتخابي من جداول الناخبين المسجلين عامي ٩٣ و٩٦م، فقد اكتفت اللجنة العليا بالنص على نشر جداول المسجلين الجدد بعد إنتهاء فترة القيد والتسجيل عام ٩٩م والحذف والإدراج فيها بموجب الإجراءات، مما يعني أن جداول ٩٣-٩٦م نهائية.

بينما أكد التجمع اليمني للإصلاح بأن تصحيح جداول الناخبين قضية وضمانة أساسية لا بد من توفيرها، وناقشت الدائرة السياسية للتنظيم الوحدوي الناصري في فبراير ٩٩م ورقة مقدمة من محمد حسين الفرخ حول تصحيح جداول الناخبين كشرط وضمانة رئيسية لنزاهة وسلامة الانتخابات الرئاسية والمحلية والنيابية القادمة، وأقرت الأمانة العامة للتنظيم نشر الورقة في صحيفة الوحدوي وتقديم ورقة الى مجلس التنسيق لاتخاذ موقف موحد بوجوب تصحيح الجداول، وقد تجلّى ذلك في رسالة مجلس التنسيق الى اللجنة العليا للانتخابات في ١٨/٢/١٩٩٩م، كما طرح كل من الأمين العام المساعد للإصلاح وامين عام الوحدوي الناصري أهمية تصحيح الجداول في اللقاء مع اللجنة العليا في ٢٢/٢/٩٩م ثم اتضح في اوائل مارس أن القضية لم تلق أي إهتمام وأن وسيلة وآلية التصحيح غير واضحة، وبادر الاخ عبدالوهاب الأنسي الأمين العام المساعد للإصلاح بالاتصال بالاخ عبدالملك المخلافي امين عام الوحدوي الناصري لعقد لقاء مع المجلس او مع التنظيم، ولم يتم ذلك، وتم - بناء على اقتراح الأستاذ عبدالوهاب - لقاء ثانوي بين ممثلين فنيين من الإصلاح والوحدوي الناصري لبحث آلية تصحيح جداول الناخبين «٩» وتم التوافق على آلية التصحيح المركزي والتصحيح الميداني للجداول، وقد تبلور موقف الإصلاح وموقف مجلس التنسيق بشكل أكثر وضوحاً في رسالتيهما الى اللجنة العليا في ١٥ و١٦/٣/١٩٩٩م حيث جاءت قضية وضمانة تصحيح الجداول في المرتبة الاولى برسالة امين عام الإصلاح الى اللجنة العليا - في ١٦/٣ - بينما جاءت في الترتيب الثالث برسالة مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة في ١٥/٣ والتي بدأت بقضية وضمانة تشكيل كافة اللجان للمراكز الانتخابية ثم تمثيل الأحزاب في اللجان، ثم -في البند الثالث - ما يلي نصه:-

«التمسك بتصحيح جداول الناخبين التي تم التأكيد عليها في رسالة المجلس السابقة وبما يتيح تصحيح الخروقات والمخالفات التي وقعت في التسجيل السابق عام ٩٦م وحذف

٩- حضر اللقاء محمد حسين الفرخ - شيخان الحبشي - عبد القادر القيري - ثم محمد قططان رئيس الدائرة السياسية للإصلاح.

اسماء المكررين والموتى والأطفال من الجداول، وهو شرط أساسي نصت عليه الأحكام القضائية واجمعت عليه القوى السياسية بما في ذلك حزبا الائتلاف الحاكم في الاتفاق الموقع بينهما وبين احزاب مجلس التنسيق في ٩ مارس ١٩٩٧م، فلاصحة ولا قانونية للقيود والتسجيل بدون تصحيح جداول الناخبين» (١٠)

بينما جاء في البند الأول من رسالة امين عام التجمع اليمني للإصلاح:-

«ضرورة الغاء او تصحيح سجلات وجداول قيد الناخبين، فقد استفاضت وتضافرت الدلائل على خطورة ما احتوت عليه من خروقات ومخالفات وأخطاء وتجاوزات، ومن ذلك ما اثبتته الأحكام القضائية والصادرة بهذا الخصوص بالاضافة الى إجماع الأحزاب والتنظيمات السياسية في الحكم، وفي المعارضة بلا استثناء على تصحيح جداول الناخبين كما دلت على ذلك الاتفاقيات الموقعة بشأن ضمان نزاهة إنتخابات إبريل ٩٧م. ولذلك فإن هذه المهمة ينبغي أن تكون لها الأولوية في أداء اللجنة، خاصة وان السجلات تمثل بنية اساسية مؤثرة على كل الإنتخابات والاستفتاءات القادمة».

وبالنسبة لوسائل وآلية التصحيح جاء في رسالة الإصلاح أن يتم تصحيح

الجدول:-

أ- مركزياً: بواسطة لجنة فنية تشارك فيها جميع القوى السياسية بحيث يتم تنفيذ الأحكام القضائية وشطب الأسماء المكررة وإسقاطها من الجداول قبل نزول اللجان الى الميدان.

ب - ميدانية: بواسطة اللجان الأساسية والفرعية بحيث يتم تنفيذ الأحكام القضائية وشطب أسماء المتوفين وصغار السن والذين نقلوا مواطنهم الانتخابية بحسب القانون.

ج - إصدار بطاقة إنتخابية جديدة وإلغاء البطاقة السابقة: بحيث يتم التأكد اثناء منح البطاقة الجديدة من شطب أسماء المتوفين وصغار السن وغير ذلك من إجراءات التصحيح والقيد وفقاً للقانون (١١)

بينما لم تتضمن رسالة مجلس التنسيق وسائل وآلية التصحيح، إلا أن الدائرة السياسية للتنظيم الوحدوي الناصري برئاسة الدكتور عبدالقدوس المضواحي، ناقشت آلية التصحيح على ضوء ورقة مقدمة من محمد حسين الفرح، عضو الدائرة الأساسية، وتم إقرار رؤية التنظيم لآلية التصحيح ونشرها في صحيفة الوحدوي، وتشمل:-

١٠- رسالة مجلس التنسيق الى اللجنة العليا في ٢/١٥- وتم تسليمها في ٢/١٦ ونشرها في صحيفة الشورى، ومقالات الوحدوي.
١١- رسالة امين عام الإصلاح الى اللجنة العليا - صحيفة الصخرة - ٩٩/٢/١٨م.

١- ان يتم فرز أسماء المكررين بالكمبيوتر مركزياً في اللجنة العليا «وبمعرفة الأحزاب» ويتم حذف التكرار بحيث يبقى اسم الناخب مسجلاً في آخر مركز انتخابي سُجل فيه ويحذف التسجيل السابق.

٢- يتم - بعد ذلك - نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣ و٩٦م في كافة المراكز والدوائر اثناء فترة القيد والتسجيل القادمة ومنذ اليوم الأول لفتح باب القيد للمسجلين الجدد، وإستلام طلبات وطعون الحذف لأسماء الموتى والذين انتقل موطنهم الإنتخابي والذين لم يبلغوا السن القانونية، والبت فيها بموجب الاجراءات المنصوص عليها في المواد «١١-١٧» من قانون الإنتخابات سواء في ذلك المسجلين في عام ٩٣ و٩٦م والمسجلين الجدد عام ٩٩م.

٣- يتم أثناء منح البطاقة الانتخابية الدائمة التأكد من السن القانونية، وحذف من يتضح انه دون السن القانونية، وبذلك تكتمل ضمانة مراجعة وتصحيح جداول الناخبين.

وكانت هذه هي الآلية التي طرحها ممثلو مجلس التنسيق في اللقاء الثنائي مع اللجنة العليا يوم ٢٣ مارس والذي تم فيه مناقشة موضوع تشكيل اللجان وتمثيل الأحزاب - كما تقدم - وتصحيح الجداول «١٢»

وكان موقف ورأي اللجنة العليا في ذلك اللقاء يتلخص في التالي:-

١- عدم الموافقة على التصحيح المركزي بفرز وحذف المكررين بالكمبيوتر في اللجنة العليا، لأن القانون لم ينص على هذه الوسيلة، وان اللجوء إلى وسائل إستثنائية لا يتفق مع القانون خاصة وان امكانيات الكمبيوتر في اللجنة العليا لا تستطيع إدخال وفرز أسماء المسجلين في كافة مراكز ودوائر الجمهورية.

٢- الإقتناع بما تم توضيحه من جانب ممثلي مجلس التنسيق وكذلك الإصلاح، حول وجوب نشر جداول المسجلين عام ٩٣ و٩٦م وإستلام طلبات وطعون الحذف والبت فيها من جانب اللجان الأساسية والمحاكم سواء المسجلين عام ٩٣ و٩٦م والمسجلين الجدد عام ٩٩م، وستدرس اللجان ذلك وتتخذ ما تراه مناسباً، وكذلك بالنسبة لنشر الجداول منذ اليوم الأول للتسجيل.

٣- تم التطرق في اللقاء الى الذين صدرت أحكام وقرارات نهائية من اللجان والمحاكم بحذفهم من جداول الناخبين بعد فترة القيد والتسجيل عام ٩٦م وكذلك الذين قاموا باجراءات نقل الموطن الإنتخابي آنذاك ويجب حذفهم من جداول الدوائر التي نقلوا موطنهم منها، فأوضحت اللجنة العليا أن حذفهم لم يتم.

١٢- محضر اجتماع ممثلي التنسيق واللجنة العليا - سكرتارية مجلس التنسيق - ٢٣/٢/٩٩م.

٤- أكدت اللجنة أنها ستقوم بطبع ومنح البطاقة الانتخابية الدائمة للناخبين، وأنها قد قررت إصدار بطاقة جديدة لكافة المسجلين في جداول الناخبين.

وقد جرى مساء ذلك اليوم تبادل وجهات النظر بيني وبين الأستاذ محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية للإصلاح - هاتفياً - ثم أكد محمد قحطان في مكالمته هاتفية لاحقة عدم صحة ماقالته اللجنة العليا حول إستحالة برمجة أسماء المسجلين في كمبيوترات اللجنة وفرز المكررين، وأن جميع المسجلين في جداول الناخبين مبرمجون في وحدة الكمبيوتر في اللجنة العليا بالفعل ولا يستلزم الأمر سوى «ديسك» لفرز المكررين، كما أن مسألة موافقة اللجنة على نشر الجداول وحذف من تصدر قرارات واحكام بحذفهم - أي التصحيح الميداني - محل شك طالما أن الذين صدرت قرارات واحكام نهائية بحذفهم من الجداول عام ٩٦م لم يتم حذفهم في اللجنة العليا.

وقد أخذت قضية تصحيح الجداول طابعاً تصعيدياً، فبينما نشرت صحيفة الوجدوي الناصري مقالات عن وجود مئات الآلاف من الأسماء المكررة وغير القانونية في الجداول، أعلن التجمع اليمني للإصلاح وجود خمسمائة ألف إسم مكرر وغير قانوني في الجداول، وأخذت صحيفة الصحوة في نشر نماذج من الجداول وأسماء المكررين، وانتقدت صحيفة الثورة - الحكومية- ما أسمته خوف اللجنة العليا للانتخابات من التعامل مع الكمبيوتر، واتخذت قيادة التجمع اليمني للإصلاح قراراً بعدم المشاركة ما لم تتوفر ضمانات تصحيح جداول الناخبين، وما لبث أن اتضح أن قيادة المؤتمر الشعبي - أيضاً - مع تصحيح الجداول، وقد تجلّى ذلك بشكل حاسم في اجتماع الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باللجنة العليا وامناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية يوم ٩٩/٤/٦م حيث أيد الرئيس تصحيح الجداول مركزياً وميدانياً، وأنعقد الإتفاق على توفير الضمانات الرئيسية الثلاث - تشكيل اللجان لكافة المراكز - تمثيل الأحزاب في اللجان بمعايير سليمة - تصحيح جداول الناخبين مركزياً وميدانياً.

وتنفيذاً لذلك قامت وحدة الكمبيوتر في القطاع الفني للجنة العليا، خلال الفترة إلى ٩٩/٤/١٥م - بإدخال وفرز أسماء المسجلين في كافة المراكز والدوائر بالجمهورية والبالغ عددهم «٦٣٧,٧٠١، ٤» وأسفر الفرز عن وجود «٥٧٤,٠٠٠» إسم مكرر ومتشابه في الجداول.

وفي ٩٩/٤/٢٠م دعت اللجنة العليا امناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى إجتماع استهله الدكتور عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا بإنتقاد عدم تقديم أسماء المشاركين في اللجان من الأحزاب وفقاً للعدد المحدد لكل حزب على ضوء الاتفاق الذي تم

بالاجتماع مع رئيس الجمهورية - وانتقد وأنهم د/بركات التجمع اليمني للإصلاح بعرقلة الامور وأنهم يشترطون حذف الأسماء المتشابهة والمتماثلة من جداول الناخبين، بينما أسماء العديد من الناس في اليمن متشابهة، وأن ما أسفر عنه الفرز الكمبيوتر هو أسماء متشابهة.. واثناء النقاش في ذلك الاجتماع أيد ممثل التنظيم الوجودي الناصري «١٣» موقف الإصلاح بضرورة حذف أسماء المكررين وليس المتشابهين، لأن الإصلاح لا يطالب بحذف المتشابهين وإنما المكررين وتصحيح الجداول، وقام الأخ محمد اليدومي أمين عام الإصلاح بشرح ممتاز لموقف الإصلاح، ووافقت اللجنة العليا على اقتراح بأن يتم بحث الموضوع في اجتماع مصغر يمثل فيه كل كتل من الأحزاب بشخص واحد، يتولى أيضاً المسألة المتصلة بتشكيل اللجان، -أي واحد عن مجلس تنسيق احزاب المعارضة وواحد عن احزاب المجلس الوطني وواحد عن الإصلاح وواحد عن المؤتمر- فاجتمع ممثلو التكتلات والأحزاب الاربعة «١٤» مع اللجنة العليا بعد ظهر يومي ٢٠-٢١/٤ وتم التوصل إلى الاتفاق الذي على ضوءه ناقشت وقررت اللجنة العليا للانتخابات آلية تصحيح جداول الناخبين، واصدرت مساء ٢٤/٤/٩٩م القرار والبيان الذي تم نشره في وسائل الإعلام وصحيفة الثورة الرسمية - وينص على أنه:-

(نظراً لتطابق وتماثل عدد كبير من اسماء المسجلين في جداول الناخبين لعامي ٩٣-٩٦م مما اوجد شكاً في صحة الاسماء والبيانات. وبناء على نتائج اجتماع الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مع اللجنة العليا للانتخابات والأحزاب حول تصحيح جداول الناخبين مركزياً ولا مركزياً، فقد اقرت اللجنة العليا للانتخابات الآتي:-

أولاً: التصحيح مركزياً:

١- كل من تم تسجيلهم في جداول الناخبين لعامي ٩٣ و٩٦م وتطابقت اسمائهم وبياناتهم يتم شطبهم مركزياً من جداول قيد الناخبين وتبقى اسمائهم في الموطن الانتخابي الأخير.

٢- كل شخص صدر بشأنه حكم نهائي يشطب من سجلات الناخبين.

٣- تشطب كل ارقام القيد من سجلات الناخبين التي لم ترد امامها اسماء الناخبين.

١٢- كان ممثل التنظيم في الاجتماع محمد حسين الفرح نيابة عن الأمين العام نظراً لاعتقاد المؤتمر التاسع للتنظيم آنذاك «١٨-٢٢/٤/٩٩م».
١٤- وهم محمد حسين الفرح عن مجلس التنسيق وعبد العزيز البكير عن احزاب المجلس الوطني وشيخان الدبعي عن التجمع اليمني للإصلاح وعبدالله الطلمي عن المؤتمر الشعبي كما حضر د/مصطفى عبدالحق عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني..

ثانياً: تصحيح الجداول لا مركزياً:

١- يعتبر مشطوباً من قوائم الناخبين كل اسم متطابق ومكرر في القوائم ما لم يؤكد الشخص المعني بياناته وإزالة اللبس حسب النموذج المعد لذلك والمتوفر لدى لجان القيد والتسجيل، وسيتم إنزال قوائم الاسماء المتطابقة والمكررة إلى جميع المراكز الانتخابية التي تضمنت جداول القيد فيها تلك الاسماء وعلى جميع الناخبين المتطابقة اسمائهم التوجه إلى الدوائر والمراكز التي بها مواطنهم الانتخابية لتصحيح اوضاعهم.

٢- ستقوم اللجنة العليا بنشر قوائم الناخبين لعامي ٩٣ و٩٦م في دوائر ومراكز قيد

الناخبين...

وسيستمر نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣ و٩٦م لمدة ٣٥ يوماً، من اول يوم

تعمل فيه اللجان لتحرير جداول الناخبين الجدد لعام ٩٩م.. «١٥»

وبذلك اكتمل توفير الضمانات الأساسية لسلامة مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين، وتم تشكيل اللجان الاشرافية والاساسية واللجان الفرعية الرجالية والنسائية لكافة المراكز الانتخابية من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، ولم يكن ذلك إنتصاراً للإصلاح والوحدوي الناصري ومجلس التنسيق فحسب وإنما كان إنتصاراً لترسيخ الديمقراطية وللتطبيق السليم لقانون الإنتخابات والحرية ونزاهة المرحلة الأولى من ثالث إنتخابات عامة متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن.. وهي الإنتخابات الرئاسية.

المبحث الثاني:

تنفيذ مرحلة القيد والتسجيل

على طريق الانتخابات الرئاسية

(الإيجابيات والسلبيات والنتائج)

أولاً: قيد المسجلين الجدد في جداول الناخبين:

في ١٦/٥/٩٩م بدأت فترة القيد والتسجيل التي دامت ٣٠ يوماً بموجب القانون - من ١٦/٥ - ١٥/٦/٩٩م في كافة المراكز الانتخابية - التي بلغ عددها ٢٠٢٥ مركزاً انتخابياً - في سائر الدوائر الانتخابية لمحاافظات الجمهورية، وقامت اللجان بقيد المسجلين الجدد لمدة ٣٠ يوماً في كافة المراكز، فكان ذلك الإلتزام بالقانون من الإيجابيات الهامة. وقد تشكلت لجان المراكز الانتخابية واللجان الأساسية للدوائر واللجان الإشرافية للمحافظات من سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية - كما سلف التبيين - فكان ذلك ثاني الإيجابيات الهامة وتجسيدا لواقع التعددية الحزبية وترسيخاً لدور الأحزاب في العمل السياسي والديمقراطي، وتوفيراً لضمانة أساسية لسلامة ونزاهة الانتخابات.

فقد كان رؤساء وأعضاء اللجان البالغ عددهم «١٣٠٧٧» مشرفاً ومشرفة ينتمون الى ١٨ حزباً

م	الاسم	ملاحظات
١	المؤتمر الشعبي العام	الأحزاب والتنظيمات السياسية التي شاركت في فعاليات المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية
٢	التجمع اليمني للإصلاح	
٣	التنظيم الوحدوي الناصري	مجلس التنسيق
٤	الحزب الاشتراكي اليمني	مجلس التنسيق
٥	إتحاد القوى الشعبية	مجلس التنسيق
٦	حزب الحق	مجلس التنسيق
٧	حزب البعث العربي القومي	لم يشارك في اللجان فقط
٨	التجمع الوحدوي اليمني	تم التصريح له في ١١/٦م
٩	رابطة أبناء اليمن (رأي)	
١٠	حزب البعث العربي الاشتراكي	المجلس الوطني
١١	الحزب الديمقراطي الناصري	المجلس الوطني
١٢	الحزب القومي الإجتماعي	المجلس الوطني
١٣	التصحيح الشعبي الناصري	المجلس الوطني
١٤	حزب جبهة التحرير	المجلس الوطني
١٥	الجبهة الوطنية الديمقراطية	المجلس الوطني
١٦	حزب الرابطة اليمنية	المجلس الوطني
١٧	حزب الوحدة الشعبية	المجلس الوطني، حزب جديد
١٨	حزب الشعب الديمقراطي (حشد)	المجلس الوطني، حزب جديد
١٩	حزب التحرير الشعبي الوحدوي	المجلس الوطني، حزب جديد
٢٠	التنظيم الديمقراطي السبتمبري	تم التصريح له في ١١/٦م

وتنظيماً سياسياً، ويتقسيم آخر ينتمون الى الكتل الرئيسية الأربع وكما يلي :

- من المؤتمر الشعبي العام	٤١١٦	٣١٪
- من التجمع اليمني للإصلاح	٢٤٠٠	١٨٪
- من أحزاب مجلس التنسيق	٢٩٠٦	٢٢٪
- من أحزاب المجلس الوطني	٣٢٦٨	٢٥٪
- رابطة أبناء اليمن (راي)	٢٨٧	٢٪

وقد روعي في تشكيل كل لجنة المعيار الذي تم طرحه من ممثل الوجدوي الناصري ومجلس التنسيق في اجتماع ممثلي الأحزاب في اللجنة العليا ووافق عليه الأخ علي السعيد رئيس القطاع الفني، بحيث كان هناك نوع من التوافق بين مجلس التنسيق والإصلاح واللجنة العليا ممثلة برئيس القطاع الفني، على ألا يكون هناك أكثر من واحد من أحزاب المجلس في أي لجنة بما يضمن تواجد أحزاب المجلس في ٢٩٠٦ لجنة -بواقع واحد في كل لجنة - وإن أي لجنة ليس فيها واحد من أحزاب المجلس لا بد أن يكون فيها واحد من الإصلاح، وأي لجنة ليس فيها واحد من الإصلاح لا بد أن يكون فيها واحد من الوجدوي الناصري أو من الحزب الاشتراكي، وبذلك كانت نسبة التواجد في اللجان البالغ مجموعها ٤٠٢٨ لجنة:

- إن أحزاب مجلس التنسيق متواجدة في ٢٩٠٦ لجنة ويمثل ذلك التواجد نسبة ٧٢٪ من اللجان.
 - إن التجمع اليمني للإصلاح متواجد في ٢٤٠٠ لجنة ويمثل ذلك التواجد في ٥٩٪ من اللجان.
 - إن المؤتمر الشعبي العام متواجد في ٤١١٦ لجنة ويمثل ذلك التواجد في ٩٨٪ من اللجان.
- كما قام المختصون في القطاع الفني بتوزيع العدد المحدد لكل حزب من أحزاب المجلس الوطني والرابطة في اللجان.

وقد أدى ذلك المعيار الى وجود رئيس أو عضو من الإصلاح ومجلس التنسيق في كافة اللجان، فكان هناك توازن في سائر اللجان الإشرافية واللجان الأساسية ولجان المراكز الانتخابية في أرجاء الجمهورية، كما إن الأحزاب الثلاثة التي لم تشارك في اللجان وهي: البعث القومي - التجمع الوجدوي - التنظيم السبتمبري - شاركت مع سائر تلك الأحزاب في فعاليات مرحلة القيد والتسجيل من خلال دفع وحث المواطنين الذين لم يسبق لهم التسجيل الى تسجيل انفسهم، ومن خلال الدفع الى إستكمال بيانات الموطن الانتخابي، أو القيام بإجراءات نقل الموطن الانتخابي، أو تصحيح أوضاع الذين تتشابه أسمائهم، وغير ذلك من الفعاليات بحيث يمكن القول ان فترة القيد والتسجيل كانت حافلة بالإيجابيات.

أما على صعيد السلبيات وجوانب القصور:

<p>الجمهورية اليمنية اللجنة العليا للانتخابات المحافظات (الدائرة) (المركز)</p> <p>استمارة طلب القيد</p> <p>الاسم وبعياً الموطن الانتخابي</p> <p>تاريخ الميلاد: ١٩ / / رقم القيد في الجدول: ١ تاريخ القيد في الجدول: ١٩ / /</p>	<p>باسم الله الرحمن الرحيم</p> <p>الجمهورية اليمنية اللجنة العليا للانتخابات المحافظات (الدائرة) (المركز)</p> <p>شهادة قيد في جدول الناخبين</p> <p>الاسم وبعياً تاريخ الميلاد: ١٩ / / رقم القيد في الجدول: ١٩ / / تاريخ القيد في الجدول: ١٩ / /</p> <p>الاسم: الموطن: الموطن الانتخابي:</p> <p>ملحوظة: على صاحب هذه الشهادة الاحتفاظ بها وإعادتها إلى اللجنة عند استكمالها بالبطاقة الانتخابية الدائنة باسمه مع الإعلان من قبل اللجنة العليا للانتخابات باستخدامها بدلاً من البطاقة الانتخابية عليه الاحتفاظ بها وتوريدها إلى لجنة استقبال الناخبين عند الاقتراع ويتم التأكيد عليها من قبل اللجنة بما يدل على أن الناخب قد أدى بواجبه لادها.</p>	<p>باسم الله الرحمن الرحيم</p> <p>الجمهورية اليمنية اللجنة العليا للانتخابات المحافظات (الدائرة) (المركز)</p> <p>استمارة طلب القيد في جدول الناخبين</p> <p>الاسم وبعياً تاريخ الميلاد: ١٩ / / رقم القيد في الجدول: ١٩ / / تاريخ القيد في الجدول: ١٩ / /</p> <p>الاسم: الموطن: الموطن الانتخابي:</p> <p>ملحوظة: على صاحب هذه الشهادة الاحتفاظ بها وإعادتها إلى اللجنة عند استكمالها بالبطاقة الانتخابية الدائنة باسمه مع الإعلان من قبل اللجنة العليا للانتخابات باستخدامها بدلاً من البطاقة الانتخابية عليه الاحتفاظ بها وتوريدها إلى لجنة استقبال الناخبين عند الاقتراع ويتم التأكيد عليها من قبل اللجنة بما يدل على أن الناخب قد أدى بواجبه لادها.</p>
--	--	--

نموذج استمارة طلب القيد وشهادة القيد المؤقتة ومكان الصورة

فقد كان أبرزها أن اللجنة العليا للانتخابات قررت وأبلغت لجان القيد والتسجيل بأن يتم (إعطاء الناخب - الذي يسجل نفسه - شهادة القيد بعد اخذ بصمته في استمارة الطلب وشهادة القيد في مكان الصورة) «١٦» وقد تم ذلك بالرغم من أن استمارة طلب القيد وشهادة القيد الصادرة من اللجنة العليا والتي تم تسليمها للجان القيد والتسجيل، تتضمن مكاناً خاصاً

للصورة الفوتوغرافية، بحيث لم يخطر

على البال أن اللجنة العليا قررت وأبلغت اللجان بالاكْتفاء بـ(البصمة) مكان «الصورة» وحين اتضح ذلك بعد أن بدأت فترة القيد والتسجيل كان انتقاد صحف الإصلاح وأحزاب المعارضة لتلك المخالفة مشفوعاً بقدر من الاستغراب.

وقد أسفرت إتصالات بين الدوائر السياسية والفنية لكل من الإصلاح والوحدوي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني عن توجيه رسالة مشتركة للجنة العليا للانتخابات، وقعت عليها أيضاً بقية أحزاب مجلس التنسيق، وشملت تلك الرسالة المؤرخة في ١٩٩٦/٦/٦م عدة قضايا، وجاء فيها عن صورة شهادة القيد ما يلي:-

(أن ما تقوم به لجان القيد والتسجيل في المراكز الانتخابية من إجراء القيد ومنح شهادة القيد للمسجلين بدون الصورة الفوتوغرافية اللازمة لشهادة القيد يخالف الإجراءات الصحيحة التي يلزم إتباعها والمتمثلة في ضرورة وجود صورتين فوتوغرافيتين لكل من يتقدم بطلب القيد والتسجيل، توضع احدهما على شهادة القيد في المكان الخاص بالصورة في الشهادة، وتحفظ الأخرى مع استمارة طلب القيد «١٧» كما حدث في إنتخابات ١٩٩٣م.. وقد أكد وجوب ذلك الحكم الصادر ضد اللجنة العليا للإنتخابات السابقة من محكمة جنوب غرب صنعاء في ١٩٩٦/٧/٢٩م والذي إيدته محكمة الإستئناف بإلزام اللجنة العليا بتوفير

١٦- الدليل الإرشادي الصادر من اللجنة العليا - ص ٤٢ ف ٨.

١٧- الهدف من الصورة الفوتوغرافية الثانية التي تحفظ مع استمارة طلب القيد هو لكي يتم وضعها على البطاقة الانتخابية الدائمة التي تمنح بعد صيرورة القيد نهائياً للمسجلين، بحيث تقوم اللجان الأساسية بكتابة البيانات على البطاقة نقلاً من استمارة طلب القيد ووضع الصورة على البطاقة وختمها.

وسائل وأفلام التصوير الشمسية اللازمة لتصوير المسجلين، الصور المطلوبة لشهادة القيد والبطاقة الانتخابية ..)

وأختتم التجمع اليمني للإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة هذه القضية في رسالته قائلاً: (وإستناداً إلى ما تقدم نؤكد على ضرورة الصور لشهادة القيد، وإن على اللجنة العليا للانتخابات توفير وسائل وأفلام التصوير اللازمة لأن ذلك من إجراءات وضمانات سلامة القيد والتسجيل) «١٨».

ولكن موقف مجلس التنسيق والإصلاح إزاء هذه القضية لم يجد أذاناً صاغية في اللجنة العليا ولا في قيادة وحكومة المؤتمر الشعبي - كما حدث في القضايا والضمانات الأساسية الثلاث التي نجح الإصلاح ومجلس التنسيق في تحقيقها وتوفيرها قبل بدء فترة القيد والتسجيل - بينما لم ينجح بصدد هذه القضية لعدة إعتبارات منها:-

- إن موقف ورسالة الإصلاح والمجلس كانت في ٦/٦ وتم تسليمها إلى رئيس اللجنة العليا في ٦/٧ بينما القيد والتسجيل بدأ في ٥/١٦ - أي قبل أكثر من ٢٠ يوماً ولم يتبقى سوى أقل من ١٠ أيام - وقد أصبحت شهادة القيد بالبصمة مكان الصورة امراً واقعاً، بينما كان محل المطالبة بالإلتزام بالصور الفوتوغرافية هو قبل أن تبدأ فترة القيد والتسجيل وليس بعد أن أوشكت على الإنتهاء، بعدم المعرفة بما أقرته اللجنة منذ وقت مبكر أدى إلى ذلك التجاوز.

- إن موقف المؤتمر والحكومة لم يكن منسجماً مع ما قامت به اللجنة العليا، فقد اتضح أن المؤتمر كان يتوقع ويرغب في أن تقوم لجان القيد والتسجيل بتصوير المسجلين الصور المطلوبة لشهادة القيد والبطاقة، بل أن الحكومة قد اعتمدت التكلفة المالية لوسائل وأفلام التصوير في ميزانية اللجنة العليا لمرحلة القيد والتسجيل، ولذلك فإن الجهات المختصة بالمؤتمر كانت أشد إستغراباً من أحزاب المعارضة حين قررت اللجنة إحلال (البصمة محل الصورة)، وقد تعامل المؤتمر مع هذا الموضوع كأمر واقع مثله في ذلك مثل سائر الأحزاب.

- إن شهادة القيد المؤقتة سيتم استبدالها بالبطاقة الانتخابية الدائمة بعد صيرورة القيد نهائياً وستقوم لجان منح وتوزيع البطاقة الانتخابية بتصوير الناخبين ومنحهم البطاقة كما أكدت اللجنة العليا وكما ينص القانون، وطالما أن البطاقة هي الحجة القانونية، فقد تعامل الجميع مع قضية شهادة القيد كأمر واقع لأن فترة القيد والتسجيل التي كانت قد أوشكت على الإنتهاء في ٦/٧ ما لبثت أن انتهت بالفعل في ١٥/٦/١٩٩٩م.

١٨- رسالة الإصلاح والحزب الاشتراكي والوحدوي الناصري والبعث القومي واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق إلى اللجنة العليا في ١٦/٦/٩٩م.

النتيجة العامة للقيد والتسجيل:

لقد أثارت صحف الإصلاح وأحزاب المعارضة ظلالاً من الشك حول عدد المسجلين الجدد الذين تم تسجيلهم في فترة القيد والتسجيل حيث جاء في تقييم وبيانات المعارضة عن ذلك ما يلي نصه:-

(ان رقم المسجلين الذي أبلغت به المعارضة من قبل اللجنة العليا للانتخابات بعد إنتهاء مرحلة القيد والتسجيل في ١٦/٦/١٩٩٩م كان (٧٦٧٠٠٠) ناخباً وناخبة، ولكن هذا الرقم إرتفع في اليوم التالي إلى (٩٢٥٠٠٠) ناخباً وناخبة، ثم أصبح بعد ذلك (١,٠٦٥,٠٠٠) ناخب وناخبة.

مما يدل على ان الرقم الأخير مبالغ فيه، ويبرهن على أن التزوير كان قائماً على قدم وساق لاسيما وان الجميع يعرف بان الاقبال الجماهيري على مراكز القيد والتسجيل كان ضئيلاً بل ان اللجنة العليا كانت قبل ذلك تتوقع في تصريحاتها بان يقل الرقم الحقيقي للمسجلين عن الرقم المعلن وليس العكس) «١٩»

وقد ادى التزام اللجنة العليا الصمت ازاء ما تنشره صحيفة الصحوه وبعض صحف المعارضة من اتهامات ووقائع عن وقوع مخالفات وتزوير - على قدم وساق - إلى تفسير ذلك الصمت بتفسيرات ليست لصالح أعضاء اللجنة العليا، فبالرغم من ان خمسة منهم ينتمون إلى المؤتمر الشعبي، واثنين من قيادات الإصلاح، فان اداء اللجنة ومدى كفاءتها او معرفتها بشؤون الانتخابات لم يكن محل تشكيك من الإصلاح فحسب وانما كان موضع شك وانتقاد أخذ يتسرب إلى قيادات في المؤتمر ايضاً، وبما انني عينت كمستشار في اللجنة العليا ومساعد لرئيس اللجنة الفنية في تلك الفترة «٢٠» يمكنني تأكيد التالي:-

أ- ان رقم المسجلين الذي كان (٧٦٧٠٠٠) عند إنتهاء فترة القيد والتسجيل ، لم يشمل نتائج وعدد المسجلين خلال الأيام الأخيرة في أغلب المراكز الانتخابية الممتدة في أرجاء الجمهورية، فلم تكن هناك الية تواصل مع المراكز والدوائر الانتخابية بطريقة سريعة وإنما تصل البلاغات من لجان المراكز إلى لجان الدوائر ويتم تجميعها ثم إبلاغ اللجان الاشرافية ثم غرفة العمليات واللجنة الفنية باللجنة العليا، ويستغرق ذلك عدة أيام بطبيعة الحال.

ب - ان عدد المسجلين بموجب البلاغات التي وصلت من اللجان الأساسية والإشرافية حتى صباح ٦/١٧ كان (٩٢٥٠٠٠) وهو الرقم الذي تضمنته احصائية اللجنة الفنية يوم

١٩- البيان التقييمي لمرحلة القيد والتسجيل.

٢٠- بناء على توجيه رئيسي باشرت العمل في اللجنة العليا في ٦/٧ وصدر قرار من اللجنة بتعييني مساعداً لرئيس اللجنة الفنية في ١٤/١/٩٩م ثم أصدر الرئيس علي عبدالله صالح بالقرار الجمهوري رقم (٢٨٢) في ٨/٨/٩٩م بتعييني مستشاراً للجنة العليا للانتخابات ومساعداً لرئيس اللجنة الفنية وقطاع التخطيط والاحصاء بدرجة وزير.

٦/١٧ ثم وصلت بلاغات من بقية اللجان المتأخرة إلى ٦/١٩ وبموجبها بلغ العدد (٩٣٧٢١١) كما في الإحصائية الموقعة من رئيس اللجنة الفنية ومساعد رئيس اللجنة الفنية والمؤرخة في ٦/١٩ وتم إبلاغ الرئاسة بنسخة منها بالفاكس في ٦/١٩ وإعطاء الأحزاب نسخة منها، وهي أول إحصائية من اللجنة الفنية بصفة شبه مكتملة، وموقعة من رئاسة اللجنة الفنية، وكان ذلك الرقم هو النتيجة الأولية بموجب البلاغات التي وصلت بالفاكس.

ج - تم تحديد وضبط النتيجة النهائية لعدد المسجلين بموجب التقارير النهائية الموقعة من رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية واللجان الأساسية في كافة المراكز والدوائر الانتخابية بالجمهورية، وبموجب سجلات القيد للمسجلين عام ٩٩م الموقعة من كافة رؤساء وأعضاء اللجان المذكورة، ومن بينهم (٢٤٠٠) رئيساً وعضواً من الإصلاح، و(٢٩٠٦) رئيساً وعضواً من الحزب الاشتراكي والوحدوي الناصري وإتحاد القوى الشعبية وحزب الحق والرابطة، و(٦٩٦) رئيساً وعضواً من حزب البعث العربي الاشتراكي، فأولئك جميعاً وعددهم (٦٠٠٢) رئيساً وعضواً ينتمون إلى تلك الأحزاب المعارضة، بل إن منهم أعضاء في اللجان المركزية لتلك الأحزاب وقيادات فروع تلك الأحزاب بالمحافظات والمديريات، وأفضل الكفاءات والكوادر التنظيمية لكل من تلك الأحزاب، ولم تكن هناك أي لجنة ليس فيها رئيس أو عضو من الإصلاح ومجلس التنسيق وبالتالي فإن الظن - مجرد الظن - بأن أولئك جميعاً يمكن أن يقوموا بالتزوير ويوقعوا على جداول وسجلات وتقارير فيها أدنى تزوير، إنما يسيء إلى تلك الأحزاب وقياداتها وكوادرها على قدم وساق، بل إنه يتنافى مع أدنى قدر من الموضوعية، لذلك يمكن القول بأن الصحف والبيانات التي شككت في نتائج القيد والتسجيل لم تكن جادة، وإن مرحلة القيد والتسجيل قد توفرت لها ضمانات تتيح الوثوق بنتائجها النهائية.

وقد قامت اللجنة الفنية ومعها القطاع القانوني بضبط النتائج النهائية على ضوء ما تقدم، حيث بلغت النتيجة العامة النهائية لعدد المسجلين الجدد عام ٩٩م على مستوى الجمهورية (٩٧٨,٠٣٩) ناخباً وناخبة) وعدد الذين نقلوا موطنهم الانتخابي وتم تسجيلهم في الجداول (٨٧٨١٢) والعدد الإجمالي (١,٠٦٥,٨٥١) ناخباً وناخبة «٢١»

٢١- تقرير اللجنة الفنية المرفوع إلى اللجنة العليا. وقد تم اعلان هذا الرقم في البيان الصادر باسم اللجنة العليا عن نتائج القيد والتسجيل.

ثانياً: مراجعة وتصحيح جداول الناخبين:

لقد سلف تبين المسار الذي اتخذته قضية توفير ضمانات تصحيح جداول الناخبين وصولاً إلى نتائج إجتماع رئيس الجمهورية مع اللجنة العليا للانتخابات وأمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية في ٦/٤/١٩٩٩م والإتفاق على التصحيح المركزي والتصحيح الميداني لجداول الناخبين، ثم قرار وبيان اللجنة العليا بالإلتزام بتصحيح الجداول والية التصحيح المركزي والتصحيح اللامركزي للجداول - الصادر في ٢٤/٤/١٩٩٩م - وتشمل مراجعة وتصحيح الجداول - بالإضافة إلى ذلك - نشر جداول المسجلين الجدد بعد إنتهاء فترة القيد ومراجعتها وتعديلها بموجب قرارات وأحكام الحذف والإدراج التي تصدر في طلبات وطعون الحذف والإدراج كما هو منصوص عليه في القانون، وكان المفهوم لدى كافة الأحزاب أن اللجنة العليا إستكملت الترتيب لذلك حين إنعقدت الدورة التدريبية للجانب مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحريير جداول الناخبين.

وفي ٦/٥/٩٩م عقدت اللجنة العليا حفلاً إختتامياً للدورة التدريبية للجانب الاساسية بحضور اللجنة العليا ورؤساء وأعضاء اللجان وممثلي وقادة الأحزاب، حيث ألقى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح كلمة نقلتها وسائل الإعلام والقناة الفضائية قال فيها:-

(.. إن إستجابة اللجنة العليا لطلب الأحزاب تصحيح سجلات قيد الناخبين مركزياً ولا مركزياً تعتبر خطوة عملية في إتجاه ترسيخ العمل الديمقراطي.. ولهذا فإن على اللجنة العليا للانتخابات الإلتزام بكافة ما أعلنته من وعود طبقاً لما تم الإتفاق عليه مع الأحزاب ، إذ أن أي محاولة للتقليل من أهمية تصحيح سجلات قيد الناخبين سيكون لها انعكاسات سلبية على العمل الديمقراطي، وسوف تفقد اللجنة العليا للانتخابات مصداقيتها أمام أبناء الشعب والأحزاب السياسية في البلاد) «٢٢»

إن قضية تصحيح جداول الناخبين لا تنتهي بالتنفيذ أو عدم التنفيذ عام ٩٩م وإنما تمتد أهميتها إلى المستقبل وإلى كل الإنتخابات القادمة، لذلك نرى أهمية ما يلي:-

إخفاق اللجنة العليا وتراجع المؤتمر الشعبي

عن التصحيح المركزي لجداول ٩٣-٩٦م

قد تابى اللجنة العليا تحميلها مسؤولية الإخفاق في التصحيح المركزي لجداول الناخبين، وتؤكد أنها إلتزمت بما جاء في بيانها الصادر في ٢٤/٤/١٩٩٩م عن التصحيح المركزي وتم إنزال ونشر قوائم الأسماء المتطابقة والمكررة في جميع المراكز الانتخابية التي تضمنت جداول القيد والتسجيل فيها تلك الأسماء، وإنها كانت بصدد شطب كل اسم متطابق ومكرر في القوائم لم يؤكد الشخص المعني بياناته وإزالة اللبس لدى لجان القيد والتسجيل خلال فترة الثلاثين يوماً الخاصة بالقيد والتسجيل (١٦/٥ - ١٥/٦/١٩٩٩م) ولكن تغيير موقف المؤتمر الشعبي وإعتراضه هو الذي أدى إلى عدم التنفيذ وإلى الإخفاق فقد وجه أمين عام المؤتمر الشعبي د/عبدالكريم الإرياني رسالة الى اللجنة العليا للانتخابات إعترض فيها المؤتمر على حذف الأسماء المتطابقة او ارقام القيد التي بدون بيانات، واعتبر قرار اللجنة العليا مخالفاً للقانون «٢٣» وقامت الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي - خلال الايام التالية - بإثارة الموضوع - في مجلس النواب واتهام اللجنة العليا بمخالفة القانون، فتم تشكيل لجنة من مجلس النواب لتقصي الحقائق كان فيها ممثل من كتلة الإصلاح وممثل من الوجودي الناصري، فانسحب ممثل الإصلاح وممثل الوجودي الناصري من اللجنة البرلمانية، وأصدرت الكتلة البرلمانية للإصلاح وللوجودي الناصري بياناً مشتركاً ضد تشكيل اللجنة البرلمانية وأن ذلك يعتبر تدخلاً في إختصاصات اللجنة العليا، تم بضغط وازادة كتلة المؤتمر الشعبي التي تمتلك الغالبية للضغط على اللجنة العليا بهدف عدم تصحيح جداول الناخبين.. كما قام المؤتمر بدفع عدد من المحامين الى تقديم دعوى قضائية ضد اللجنة العليا والمطالبة بإلغاء قرارها بحذف الأسماء المتطابقة وغيرها، فصدر حكم قضائي بعدم قانونية قرار وإجراءات اللجنة العليا، فأدى ذلك التحرك الواسع من المؤتمر الشعبي رسمياً ونيابياً وقضائياً- الى إلغاء قرار واجراءات التصحيح المركزي لجداول الناخبين، وقد اعتبر التجمع اليميني للإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة أن ما حدث هو إنقلاب من المؤتمر ضد إتفاق تصحيح الجداول، وأن المؤتمر الشعبي تراجع عن إتفاق تصحيح جداول الناخبين الذي تم برعاية رئيس الجمهورية. «٢٤»

بينما كان الرأي الأساسي في قيادة المؤتمر الشعبي وبعض المراقبين المحايدين هو أن المؤتمر لم يتراجع، وأن اللجنة العليا هي التي أخفقت منذ البداية في تمثيل التصحيح

٢٣- صحيفة الميثاق - العدد (٨٨٧) - ١٧/٧ - ١٩٩٩م.

٢٤- صحيفة المصدرة - العدد (٦٧٧) - ١٧/٧ - ١٩٩٩م.

المركزي للجدول إستناداً الى ما يلي:-

١- إن التصحيح المركزي الذي تم الإتفاق عليه برعاية رئيس الجمهورية والذي طالبت به الأحزاب هو (أن يتم فرز أسماء المكررين بالكمبيوتر) وكما جاء في رسالة الإصلاح «بحيث يتم شطب الأسماء المكررة وإسقاطها من الجداول قبل نزول اللجان إلى الميدان» وكذلك «تنفيذ الأحكام القضائية بالحذف التي صدرت عام ١٩٩٦م» وقد تضمنت الفقرة «١» و«٢» من قرار اللجنة العليا بشأن التصحيح المركزي ما تم الإتفاق عليه وما كان يجب أن يتم بالفعل، ولكن اللجنة العليا أخفقت في الالتزام بذلك لا قبل نزول اللجان ولا بعد نزولها، فالتصحيح المركزي لم يتم نهائياً كما تم الإتفاق عليه وكما كان يجب أن يتم.

٢- إن ما قامت به اللجنة العليا كان فرز كل أسماء الناخبين المتطابقة والمتشابهة رباعياً بحيث بلغ عددهم (٥٧٤,٠٠٠) ناخب وناخبة) وقامت بتزويد لجان القيد والتسجيل بقوائم بتلك الأسماء تم نشرها في المراكز والدوائر الانتخابية، كما أصدرت اللجنة العليا تعميماً برقم «٤» في ١٥/٥/٩٩م يتضمن ان يتم حذف جميع تلك الأسماء المتطابقة والمتشابهة في الكشوف إذ لم يتقدم أصحابها الى اللجان لتأكيد شخصياتهم خلال فترة الـ ٣٠ يوماً، بينما التصحيح المركزي الذي طالبت به الأحزاب وتم الإتفاق عليه برعاية رئيس الجمهورية كان حذف المكررين الذين سجلوا مرتين عام ٩٣ و٩٦م أو عام ٩٦ و٩٩م وليس حذف الأسماء المتطابقة والمتشابهة رباعياً، فبالرغم من أن المكررين يدخلون ضمن الأسماء المتطابقة إلا ان هناك فارقاً كبيراً بين تشابه الإسم وبين تكرار التسجيل لشخص واحد.

- لذلك فإن ما قامت به اللجنة العليا أثار جدلاً واسعاً لأن تشابه وتطابق كثير من الأسماء الرباعية للناس هو أمر شائع في اليمن، كما ان قوائم الأسماء المتطابقة التي نشرت للجنة العليا في المراكز والدوائر الانتخابية كانت بالأسماء فقط دون أي بيانات بينما التكرار يستوجب تطابق إسم وبيانات الشخص تطابقاً تاماً، اما حذف (٥٧٤٠٠٠) اسم لمجرد التشابه، فيتنافى مع مطلب وإتفاق تصحيح الجداول.

٣- إن الفقرة «٣» من قرار اللجنة العليا للإنتخابات كان ينقصها التفسير والتبرير فقد نصت على ان:

(تشطب كل أرقام القيد من سجلات الناخبين التي لم ترد أمامها أسماء الناخبين) ولم تتمكن اللجنة العليا من تفسير سبب وجود أرقام قيد بدون بيانات، فكان من المحتمل ان

لجان القيد والتسجيل في عام ٩٦م أعطت تلك الأرقام لناخبين في شهادة القيد ثم لم تكتب البيانات في السجلات، وكان من المحتمل أيضاً أن تكون اللجان حذفت البيانات بعد صدور قرارات وأحكام بحذف أولئك الأشخاص، وقد أخذ المؤتمر بالتفسير والإحتمال الأول فأعترض على حذف تلك الأرقام بإعتبارها تخص أشخاصاً لديهم شهادات قيد وبطاقات إنتخابية، بينما لو كانت اللجنة العليا أوضحت إن الأرقام تخص أسماء تم حذفها بناء على قرارات وأحكام اللجان والمحاكم عام ١٩٩٦م لما اعترض المؤتمر على ذلك.

٤- إن اللجنة العليا بالرغم من إنها أصدرت قراراً بإجراءات تصحيح الجداول مركزياً ولا مركزياً- في ٢٤/٤/٩٩م - والتعميم التنفيذي إلى لجان القيد والتسجيل- في ١٥/٥/٩٩م - فإن بعض أعضاء اللجنة العليا كان لهم موقف مضاد للتصحيح منذ البداية، بل أنه حين تم رفع دعوى قضائية من محامين - (يمثلون توجه المؤتمر) - ضد قرار اللجنة العليا سالف الذكر، فإن الذين مثلوا اللجنة العليا في الدفاع عن قرارها كانوا مناهضين لمبدأ تصحيح الجداول، وكانوا منسجمين مع موقف لجنة ١٩٩٦م بأن جداول ٩٣ و٩٦م أصبحت نهائية، بل وربما كان لهم دور أساسي في تحريك تراجع وإعترض المؤتمر الشعبي ضد قرار اللجنة العليا بالتصحيح المركزي لجداول الناخبين.

٥- إن البعض في اللجنة العليا والبعض في المؤتمر الشعبي نظروا إلى قضية تصحيح الجداول من منظور علاقة ذلك بإنتخابات ١٩٩٧م النيابية وإن ثبوت وجود نصف مليون إسم مكرر أو غير قانوني في الجداول يمس بنزاهة وسلامة الإنتخابات، ويتفق مع ما كان يطرحه التجمع اليمني للإصلاح بعد إنتخابات ٩٧م عن خروقات أدت إلى حصول المؤتمر على الأغلبية في تلك الإنتخابات. وقد أثرت هذه النقطة في الحوار مع اللجنة العليا قبل التوصل إلى إتفاق تصحيح الجداول، حيث أكد ممثلو الإصلاح والوحدوي الناصري ومجلس التنسيق أنهم لا ينطلقون من أي خلفية تتصل بإنتخابات ١٩٩٧م وإن وجود أسماء مكررة وأسماء أموات في الجداول لا يعني أنهم صوتوا لصالح المؤتمر آنذاك ، لأن الذين صوتوا كانوا نسبة (٦١٪) من المسجلين فقط، فالذين سجلوا عام ٩٣م ثم سجلوا عام ٩٦م انتخبوا في آخر موطن سجلوا فيه عام ٩٦م فقط، فلا يوجد أي هدف بالتشكيك في إنتخابات ١٩٩٧م النيابية وإنما ينطلق الإصلاح ومجلس التنسيق من الحرص على صحة الجداول في الإنتخابات الرئاسية والإنتخابات النيابية والمحلية والإستفتاءات القادمة، بل إن وجود مئات الآلاف من الأسماء المكررة وأسماء الأموات في الجداول سيؤثر - إذا لم يتم حذفهم - على نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية حيث سيتم إعتبارهم لم يشاركوا أو مقاطعين بينما هم مكررون وأموات ليس إلا، ويمكن القول إن حرص المؤتمر على عدم حدوث ذلك في الإنتخابات الرئاسية إقترن بحرصه على عدم التشكيك في إنتخابات ٩٧م النيابية،

وأن إحقاق اللجنة العليا في التطبيق السليم باتفاق التصحيح المركزي للجداول «كما تقدم» أدى الى تراجع المؤتمر وأعتراضه على التصحيح بالطريقة التي قررتها اللجنة العليا، ثم صدور حكم قضائي - مؤيداً لموقف المؤتمر الشعبي - بإلغاء قرار واجراءات اللجنة العليا بالتصحيح المركزي لجداول الناخبين.

ردود الفعل على إلغاء التصحيح المركزي لجداول الناخبين:

لقد كان الشيخ/عبدالله حسين الأحمر جاداً وصادقاً حين أعلن في ١٩٩٠/٥/٦م (أن على اللجنة العليا للانتخابات الإلتزام بكافة ما أعلنته من وعود طبقاً لما تم الإتفاق عليه مع الأحزاب - بتصحيح سجلات قيد الناخبين مركزياً ولا مركزياً - إذ أن أي محاولة للتقليل من اهمية تصحيح سجلات قيد الناخبين سيكون لها إنعكاسات سلبية على العمل الديمقراطي، وسوف تفقد اللجنة العليا مصداقيتها امام أبناء الشعب والأحزاب السياسية في البلاد).

وحيث اتضح في اواسط يونيو موقف اللجنة العليا والمؤتمر الشعبي الذي أفضى الى التراجع والالغاء للتصحيح المركزي لجداول الناخبين، إتخذت الأمانة العامة والدائرة السياسية للتجمع اليمني للإصلاح قراراً بالإتصال بأحزاب المعارضة والانسحاب المشترك من اللجان وصولاً الى مقاطعة الانتخابات اذا استدعى الامر ذلك، وحين اتصل رئيس الدائرة السياسية للإصلاح بالدائرة السياسية للوحدوي الناصري والدائرة السياسية للحزب الاشتراكي «٢٥» تبلور موقف التنظيم الوحدوي الناصري والحزب الاشتراكي في النقاط التالية:-

- عدم صواب الانسحاب من اللجان، خاصة وان فترة القيد والتسجيل انتهت - او لم يبق منها سوى يومين- وبالتالي أنتهت فترة عمل اللجان الفرعية للمراكز الانتخابية - وهي الغالبية العظمى من اللجان- ولن تبقى سوى اللجان الاساسية والاشرافيه (٣٢١ لجنة) وليس للانسحاب منها تأثير، وبصفة عامة فان الوحدوي الناصري والحزب الاشتراكي ليسا مع الانسحاب ولا مقاطعة الانتخابات، مما يعني إن ذلك سيكون موقف مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة.

- إن إحقاق اللجنة العليا وتراجع المؤتمر الشعبي عن التصحيح المركزي للجداول، يمكن الإستعاضة عنه بتقديم طلبات وطعون بحذف أسماء المكررين في جداول ٩٣ و٩٦م - الذين تم نشر اسمائهم في قوائم الأسماء المتطابقة بكافة المراكز والدوائر الانتخابية، بحيث

٢٥- شملت الاتصالات من الإصلاح (محمد قحطان من الأمانة العامة) ومن الوحدوي الناصري (محمد حسين الفرع عضو الدائرة السياسية وعبد القدوس المضواحي رئيس الدائرة السياسية وعلي سيف الأمين العام المساعد) ومن الحزب الاشتراكي (جبار الله عمر رئيس الدائرة السياسية ومحمد غالب احمد مسئول الانتخابات في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي) آنذاك.

تقوم فروع الإصلاح وفروع أحزاب مجلس التنسيق بتقديم طلبات وطعون بحذف تلك الأسماء، وكذلك أسماء الأموات وأي أسماء أخرى غير قانونية في جداول ٩٣ - ٩٦م وذلك خلال فترة تقديم طلبات وطعون الحذف والإدراج في جداول المسجلين عامي ٩٣ و٩٦م والمسجلين الجدد عام ٩٩م وفقاً للقانون، فإذا لم تلتزم اللجنة العليا واللجان الأساسية باستلام طلبات وطعون الحذف في جداول ٩٣ و٩٦م والحذف بموجب القرارات والأحكام، فإن مسألة الإنسحاب والمقاطعة تكون واردة.

- الموافقة على إصدار بيانات مشتركة من الإصلاح ومجلس التنسيق، وإدانة التراجع والإلغاء لعملية التصحيح المركزي للجداول بشتى الوسائل.

وبالفعل فقد شنت صحف وبيانات الإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق حملة واسعة ضد التراجع عن التصحيح المركزي لجداول الناخبين وعرقلة تصحيح جداول الناخبين.

ويمكن القول بشيء من الثقة أن نية التجمع اليمني للإصلاح في خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح من الإصلاح شهدت تراجعاً أكيداً منذ ذلك الإخفاق والتراجع عن التصحيح المركزي لجداول الناخبين المسجلين عامي ٩٣ و٩٦م، فقد كان الشيخ عبدالله الأحمر جاداً حين قال (أن أي محاولة للتقليل من أهمية تصحيح سجلات قيد الناخبين سيكون لها انعكاسات سلبية على العمل الديمقراطي، وسوف تفقد اللجنة العليا للانتخابات مصداقيتها..) ولكن البعض داخل وخارج اللجنة العليا لم ينتبهوا إلى مدى جدية تلك الكلمات وإلى تلك الانعكاسات السلبية على العمل الديمقراطي آنذاك وفي المستقبل.

التصحيح اللامركزي.. ومراجعة وتحرير جداول الناخبين النهائية؛

لقد كان من إيجابيات مرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين، الالتزام بما تم الاتفاق عليه مع الأحزاب والتنظيمات السياسية في نشر جداول أسماء الناخبين المسجلين عامي ٩٣ و٩٦م حيث تم نشرها في فترة قيد المسجلين الجدد (٣٠ يوماً) واستمر نشرها في فترة نشر جداول المسجلين الجدد في المراكز والدوائر الانتخابية وذلك لمدة خمسة أيام بموجب قانون الانتخابات، بحيث تم نشر الجداول في الفترة ١٧/٦ - ٢١/٩/١٩٩٩م.

وتلى ذلك تقديم طلبات وطعون الحذف أو الإدراج في جداول الناخبين المسجلين عامي ٩٣ و٩٦م والمسجلين الجدد عام ٩٩م حيث بلغ عدد طلبات وطعون الحذف التي تم تقديمها زهاء ثلاثمائة ألف طلب بحذف أسماء بسبب الوفاة أو تكرار التسجيل أو انتقال الموطن الانتخابي أو عدم بلوغ السن القانونية.

وقد تم النظر في طلبات وطعون الحذف والبت فيها وفقاً للمستويات المنصوص عليها في القانون وهي:-

أ- من جانب اللجان الأساسية للدوائر الانتخابية (١٩/٦-٢٦/٦/٩٩م).

ب - من جانب المحاكم الابتدائية في الطعون المقدمة اليها بشأن قرارات اللجان الأساسية التي لم تقبل أغلب طلبات الحذف، فقامت المحاكم الابتدائية بنظر الطعون والفصل فيها ونشرها في الفترة (٢٧/٦-١٢/٧/٩٩م).

ج - من جانب محاكم الاستئناف في الطعون المقدمة اليها بشأن قرارات المحاكم الابتدائية - التي تم تقديم طعون بشأنها - فقامت محاكم الاستئناف بالفصل في الطعون وإصدار الأحكام النهائية في الفترة (١٨/٧-٢٤/٧/٩٩م).

● وقد بلغ إجمالي عدد الذين يجب حذفهم من جداول الناخبين كما يلي «٢٦»:-

صدرت قرارات وأحكام نهائية بحذفهم من اللجان الأساسية والمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف	١٠٢٣٢٤
نقلوا موطنهم الانتخابي عام ٩٩م وتم اضافتهم في جداول الدوائر التي نقلوا اليها ويجب حذفهم من جداول الدوائر التي انتقل موطنهم منها.	٨٧,٨١٢
إجمالي عدد الذين يجب حذفهم من جداول المسجلين اعوام ٩٣و٩٦و٩٩م.	١٩٠,١٣٦

ولكن اللجان الأساسية لمراجعة وتحديث جداول الناخبين في الدوائر الانتخابية لم تقم بتنفيذ الحذف في الجداول وفقاً للقرارات والأحكام التي نصت عليها المواد (١١-١٦) من قانون الانتخابات والمادة (١٧) التي تنص على أن (تعدل جداول الناخبين وفق القرارات النهائية التي تصدر بالتطبيق للمواد السابقة) «٢٧».

ويعود عدم قيام اللجان بتنفيذ الحذف إلى أن الدليل الإرشادي لمرحلة ومراجعة وتحديث جداول الناخبين الصادر من اللجنة العليا والذي تعمل اللجان بموجبه كان خالياً من التعليمات والتوجيهات عن كيفية التنفيذ وعن الجداول والسجلات التي يتم التنفيذ فيها، وكانت بعض اللجان تتصل بالمختصين في اللجنة العليا وتسأل عن كيفية الحذف فيتم الرد عليها بعدم التعرض للجداول - تارة - أو بالعمل بموجب القانون والدليل الإرشادي - تارة أخرى - مما يعني الإخفاق في تطبيق سبع مواد أساسية من قانون الانتخابات، وأن اللجنة العليا لم تأخذ بتنفيذ تلك المواد بعين الاعتبار، وقد عادت اللجان الأساسية إلى اللجنة العليا بعد إنتهاء مدة عملها - دون تنفيذ الحذف - ولكن الواقع ان القول بأن الذين صدرت

٢٦- تقرير اللجنة الفنية والبيان الصادر باسم اللجنة العليا في ١٩/٨/٢٠م.
٢٧- القانون رقم ٢٧ بشأن الانتخابات العامة.

قرارات وأحكام بحذفهم عام ٩٩م لم يتم حذفهم نهائياً، ليس دقيقاً، وبما أنني كنت قد عينت آنذاك مساعداً لرئيس اللجنة الفنية فقد ناقشت الموضوع مع الاخ علي السعيد رئيس اللجنة الفنية والدكتور عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا، فانعقد في ٢٠/٧/٩٩م اجتماع مشترك للجنة الفنية والقطاع القانوني ورئيس اللجنة العليا، حيث تم لأول مرة تحديد كيفية تنفيذ الحذف وتحديد السجلات والجداول التي يتم التأشير فيها بالحذف، وتحديد آلية متكاملة للمراجعة والتأكد من الحذف - والقيام بتنفيذ او استكمال ما لم يتم تنفيذه من جانب اللجان الأساسية- في اللجنة الفنية والقطاع القانوني باللجنة العليا.

وبالفعل فقد بذلت اللجنة الفنية والقطاع القانوني وبقية اللجان الأساسية جهوداً مكثفة تواصلت إلى ٢٠/٨م تم خلالها تنفيذ الحذف في جداول المراكز والسجلات العامة للدوائر بموجب القرارات والأحكام النهائية الصادرة من اللجان الأساسية والمحاكم القضائية، وعلى ضوء ذلك فقد نص البيان الصادر باسم اللجنة العليا للانتخابات في ٢١/٨/٩٩م انه تم حذف الذين صدرت قرارات وأحكام بحذفهم وعددهم (٣٢٤، ١٠٢) من جداول الناخبين، كما تم حذف الذين نقلوا موطنهم الانتخابي من الدوائر التي إنتقلوا منها وعددهم (٨٧، ٨١٢) بحيث بلغ إجمالي عدد الذين تم حذفهم (١٣٦، ١٩٠) من المسجلين أعوام ٩٣ و٩٦ و٩٩م.

ولكن ذلك الحذف لم ينعكس على جداول الناخبين النهائية التي كان يجري تجهيزها وطبعتها بالكمبيوتر منذ بداية عودة اللجان الأساسية في ٧-١٥/٧/١٩٩٩م، بحيث اتضح ان الجهد الذي بذلته اللجنة الفنية والقطاع القانوني كان خارج الزمن الذي يجب ان يتم فيه، فلم ينعكس الحذف على جداول الكمبيوتر النهائية التي تم الإعتماد عليها في الإنتخابات الرئاسية.

وغني عن البيان ان إلغاء التصحيح المركزي للجداول وعدم تنفيذ التصحيح اللامركزي - قبل إنتخابات ١٩٩٩م الرئاسية - لا يعني ان قضية تصحيح جداول الناخبين انتهت وإنما يعني انها تأجلت، فسوف يبقى تصحيح الجداول من الضمانات الأساسية المطلوبة لسلامة ونزاهة كل إنتخابات عامة قادمة.

ثالثاً: النتائج والأرقام النهائية للمسجلين في جداول الناخبين -- ودلالاتها:

لقد حدد بيان اللجنة العليا للانتخابات الصادر في ٢١/٨/٩٩م عن النتائج النهائية لفترة القيد والتسجيل ومراجعة وتحديث جداول الناخبين، أن الرقم النهائي لعدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٣ و٩٦ و٩٩م هو (٥,٥١٣,٤١٦) ناخباً وناخبة) وذلك بعد حذف الـ (١٣٦, ١٩٠) إسماء الذين صدرت قرارات وأحكام بحذفهم والذين نقلوا موطنهم الانتخابي عام ٩٩م.

بينما بلغ العدد النهائي للمسجلين في الجداول النهائية الكمبيوترية التي تمت الانتخابات الرئاسية بموجبها (١١٩, ٦٠٠, ٥ ناخباً وناخبة) وتصنيفهم كما يلي:-

العدد الاجمالي للمسجلين في جداول الناخبين		
رجال	نساء	اجمالي
٣,٨٩٧,٣٤٦	١,٧٠٢,٧٧٣	٥,٦٠٠,١١٩

ويعود الفارق بين الرقم المعلن من اللجنة العليا في ٢١/٨ وبين الرقم في جداول الكمبيوتر النهائية إلى عدم تنفيذ الحذف في جداول الكمبيوتر كما سلف التبيين بالإضافة إلى عوامل أخرى، والمهم هو أن العدد والرقم النهائي المعتمد هو رقم الجداول الكمبيوترية (١١٩, ٦٠٠, ٥ ناخباً وناخبة) وبما أن عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٣ و٩٦م هو (٤,٦٣٧,٧٠١) فإن عدد المسجلين الجدد عام ٩٩م يكون (٩٦٢, ٤٢٨) ناخباً وناخبة بما في ذلك الذين نقلوا موطنهم الانتخابي عام ٩٩م وتم إعتبارهم كالمسجلين الجدد في جداول الدوائر التي إنتقلوا إليها وتم إضافتهم إلى جداولها بطبيعة الحال، بصرف النظر عن عدم حذفهم من الجداول التي إنتقل موطنهم منها.. ويضعنا ذلك أمام العدد التالي للمسجلين عامي ٩٣ و٩٦م والمسجلين عام ٩٩م على مستوى الجمهورية:-

	رجال	نساء	اجمالي
المسجلون عام ٩٣ و٩٦م	٣,٣٦٤,٦٢٨	١,٢٧٣,٠٧٣	٤,٦٣٧,٧٠١
المسجلون الجدد عام ١٩٩٩م	٥٣٢,٧١٨	٤٢٩,٧٠٠	٩٦٢,٤٢٨
اجمالي المسجلين عام ٩٣ و٩٦ و٩٩م	٣,٨٩٧,٣٤٦	١,٧٠٢,٧٧٣	٥,٦٠٠,١١٩

وعني عن البيان ان إرتفاع عدد المسجلين عن عام ١٩٩٣م يرتبط بإرتفاع عدد السكان وإرتفاع عدد الذين في سن الانتخاب من المواطنين (١٨سنة فأكثر) حيث يمثل المواطنون في سن الانتخاب نسبة ٤٤٪ من إجمالي عدد السكان، وقد كان عدد السكان في الانتخاب من إجمالي عدد سكان الجمهورية في كل من انتخابات ٩٣و٩٧و٩٩م كما يلي:-

	إجمالي تعداد سكان الجمهورية	عدد المواطنين في سن الانتخاب (٤٤٪ من السكان)	
		رجال	نساء
في إنتخابات ١٩٩٣م	١٤,٢٥٦,٧٢٤	٣,٠٧٦,٠٥٦	٣,٢٠٦,٨٣٣
في إنتخابات ١٩٩٦م	١٥,٧٣٠,٨٢٠	٣,٤٦٤,٥٧٠	٣,٤٥٦,٩٩٢
في إنتخابات ١٩٩٩م	١٧,٦٩٠,٠٠٠	٣,٨٧٢,٥١١	٣,٩١٢,٢٨٩

ويتبين من ذلك ان عدد المواطنين في سن الانتخاب عام ٩٩م أكثر من عام ٩٣م بنحو مليون ونصف مليون ناخب وناخبة نصفهم من الرجال والنصف الآخر من النساء.. فارتفاع عدد المواطنين في سن الانتخاب من عوامل إرتفاع عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٦م ثم عام ١٩٩٩م .

وعلى صعيد آخر فقد كان من الإيجابيات إرتفاع نسبة المسجلات من النساء في سن الانتخاب، فقد كانت النسبة ١٥٪ فقط عام ٩٣م بسبب القلق من الصورة الفوتوغرافية ولأنها اول انتخابات عامة واول تسجيل للناخبين آنذاك، ثم ارتفعت نسبة المسجلات من النساء إلى ٣٧٪ عام ٩٦م بسبب الإعتياد وزوال القلق من الصورة الفوتوغرافية التي كانت الشائعات في عام ٩٣م تزعم بأن الصورة التي تبقى لدى اللجنة العليا ستسرب إلى الصحف وغيرها، فأتضح عدم صحة تلك الشائعات وان الصورة الفوتوغرافية للبطاقة الانتخابية عام ٩٦م تم وضعها على البطاقة وتسليمها للناخبات، مما أدى إلى ازدياد نسبة المسجلات بسبب ذلك وبسبب الاعتياد على الانتخابات ونمو الوعي الانتخابي بحيث بلغت نسبة المسجلات ٤٤٪ في عام ١٩٩٩م وذلك كما يلي:-

عدد ونسبة المسجلين من الرجال والنساء عام ٩٣و٩٦و٩٩م						
	نسـاء	النسبة	رجال	النسبة	الإجمالي	النسبة
عام ١٩٩٣م	٤٧٨,٣٧٩	١٥٪	٢,٢٠٩,٩٤٤	٧٢٪	٢,٦٨٨,٣٢٣	٤٣٪
عام ٩٦و٩٣م	١,٢٧٣,٠٧٣	٣٧٪	٣,٣٦٤,٦٢٨	٩٧٪	٤,٦٣٧,٧٠١	٦٧٪
عام ٩٩و٩٦و٩٣م	١,٧٠٢,٧٧٣	٤٤٪	٣,٨٩٧,٣٤٦	١٠١٪	٥,٦٠٠,١١٩	٧٢٪

أما إرتفاع نسبة المسجلين من الرجال إلى ١٠١٪ فيعود إلى الإخفاق في تصحيح جداول الناخبين.

ونختتم هذا المبحث بالجدول الإحصائي التالي لعدد المواطنين في سن الانتخاب بموجب بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء تم تقديمها إلى الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي عام ١٩٩٩م.. وعدد ونسبة المسجلين في كل محافظة بموجب الجداول الكمبيوترية التي اعتمدتها اللجنة العليا في الانتخابات الرئاسية «٢٨».

جدول إحصائي لعدد المواطنين في سن الانتخاب إلى عام ١٩٩٩م وعدد المسجلين في جداول الناخبين الفئوية التي تم اعتمادها في الانتخابات الرئاسية على مستوى كل محافظة:										
م	المحافظة	عدد الدوائر	المواطنون في سن الانتخاب			المسجلون في جداول الناخبين				
			رجال	نساء	الإجمالي	رجال	نسبة	نساء	النسبة	الاجمالي
١	أمانة العاصمة	١٨	٢٥٦٧٠٣	٢٢٨٠٥٧	٥٨٤٧٦٠	٢٧٥٧٨٢	١٠٥٪	١١٢٧٢٨	٤٩٪	٤٨٨٥٢٠
٢	عدن	١٠	١١٣٠٩٧	٩٦٢٤٢	٢٠٩٤٤٠	١٣٢٠٦٨	١١٧٪	٥٩٩١٩	٦٢٪	١٩١٩٨٧
٣	تعز	٣٩	٤٤٠٤٢٢	٥١٧٠١٨	٩٥٧٤٤٠	٥١٣٠٢٤	١١٦٪	٢٨٤٣٩٢	٥٥٪	٧٩٧٤١٦
٤	لحج	١٢	١٣٦١٢٥	١٣٨٨٧٥	٢٧٥٠١٠	١٢٧٩٤٩	١٠١٪	٧٢٢٣١	٥٢٪	٢١٠١٨٠
٥	اب	٣٦	٤٠٤٨٧٠	٤٣٨٦١٠	٨٤٣٤٨٠	٤٤٥٨٠١	١١٠٪	٢١٣٨٢٧	٤٩٪	٦٥٩٦٢٨
٦	البيـن	٧	٨٩٥٠٠	٨٩٥٤٠	١٧٩٠٨٠	٨٥٥٥٨	٩٦٪	٤٦٣٢٨	٥٢٪	١٣١٨٨٦
٧	البيضاء	١٠	١١٧٤٢٧	١٢٧٢١٣	٢٤٤٦٤٠	١٠٩٢٦٩	٩٢٪	٥٠٠٠٨	٣٩٪	١٥٩٢٢٧
٨	شـبوة	٦	١٠٨٨٧٨	١١٢٣٢٢	٢٢١٢٠٠	٨٠٥٥٤	٧٤٪	٤٥٢٦٧	٤٠٪	١٢٥٨٢١
٩	حضرموت	١٨	١٨٧٢٥٦	١٩٥٠٠٤	٣٨٢٢٦٠	١٧٥٥٢٢	٩٤٪	٩١٧٠١	٤٧٪	٢٦٧٢٣٢
١٠	المهرة	٢	١٩٦٩١	١٨٠٢٩	٣٧٧٢٠	٢١٠٥٤	١٠٧٪	٩٩٦٤	٥٥٪	٣١٠١٨
١١	الحديدة	٣٤	٤٤٤٣٣٦	٤٢٨٦٢٤	٨٧٢٩٦٠	٤٠٤٠٧١	٩١٪	١٥٤٨٩٦	٣٦٪	٥٥٨٩٦٧
١٢	ذمار	٢١	٢٣٤٠٨٠	٢٥٨٧٢٠	٤٩٢٨٠٠	٢٦٤٩٧٦	١١٣٪	١٤٨٣٢٢	٥٧٪	٤١٣٢٠٩
١٣	صـعـاء	٢١	٢٧٠٧٩٣	٢٨١٨٤٧	٥٥٢٦٤٠	٢٩٥٢٠٤	١٠٩٪	١٠٧١٧٣	٣٨٪	٤٠٢٣٧٧
١٤	المـحويت	٨	٩٢٧٥٩	٩٧٢٢١	١٩٠٠٨٠	٩٦٩٦٧	١٠٤٪	٤٤٢٨٤	٤٥٪	١٤١٢٥١
١٥	حـجة	٢٠	٣١٠٣٠٤	٣٠١٧٣٦	٦١٢٠٤٠	٢٥٩٥٤٦	٨٤٪	١٠٣١٨٨	٢٤٪	٣٦٧٧٢٤
١٦	صعدة	٩	٩٢٠٤٩٤	١٢٣٢٨٦	٢١٦٥٣٠	١٢٧١٥٣	٩٧٪	٢٣٢٤٣	١٩٪	١٥٠٤٩٦
١٧	الـجـوف	٥	٨٦٧٧٢	١٢٤٨٦٨	٢١١٦٤٠	٥٢٢٣١	٦٠٪	٩٨٢٧٩	١٥٪	٧٠٥١٠
١٨	مارب	٣	٥٥٢٦٨	٤٩٠١٢	١٠٤٢٨٠	٥٨٣٣٦	١٠٥٪	١٧٠٨٩	٣٥٪	٧٥٤٢٥
١٩	الضالع	٧	٨٢٣٥٩	٨٥٧٢١	١٦٨٠٨٠	٩٤٠٦٣	١١٤٪	٤٩٢٨٦	٥٧٪	١٤٣٣٤٩
٢٠	عـمـران	١٥	١٩١٢٣٧	١٩٩٠٤٣	٣٩٠٢٨٠	١٦٨٢٠٨	٨٨٪	٥٠٥١٧	٢٥٪	٢١٨٧٢٥
٢١	الإجمالي	٣٠١	٣٨٧٢٥١١	٣٩١٢٢٨٩	٧٧٨٤٨٠٠	٣٨١٧٣٤٦	١٠١٪	١٧٠٢٧٧٢	٤٤٪	٥٦٠٠١١٩

٢٨- يتبين من النسبة الثوية لعدد المسجلين من الرجل في العديد من المحافظات الأثر السلبي لاختلاف اللجنة العليا في تصحيح جداول الناخبين، وصواب موقف الإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة بوجوب تصحيح الجداول قبل أي انتخابات عامة قادمة.

المبحث الثالث:

إخفاق اللجنة العليا في منح البطاقة الانتخابية الدائمة

<p>بسم الله الرحمن الرحيم</p>  <p>الجمهورية اليمنية اللجنة العليا للانتخابات</p> <p>بطاقة انتخابية طبقاً لأحكام القانون</p> <p>الاسم ريباعياً:</p> <p>الحافظة:</p> <p>الدائرة:</p> <p>المركز:</p>	<p>{ {شهادات} }</p> <p>١- هذه البطاقة شخصية ولا يجوز لغير صاحبها استخدامها ويجب إبرازها في حالة الانتخابات أو الاستفتاء.</p> <p>٢- تعتبر هذه البطاقة صالحة للعمليات الانتخابية أو الاستفتاء. ما لم تغير أو تستبدل لأسباب قانونية.</p> <p>٣- كل من استخدم هذه البطاقة على خلاف أحكام القانون يعرض نفسه للمساءلة القانونية.</p> <p>٤- في حالة فقدان البطاقة يجب إبلاغ اللجنة العليا للانتخابات أو أحد قروعيها.</p>
--	---

في ندوة عن

الانتخابات الرئاسية

قال المحامي محمد

ناجي علاو عضو الهيئة

العليا للتجمع اليمني

لإصلاح عضو مجلس

النواب (إن عدم صرف

البطاقة الانتخابية من

الإجراءات التي تعطل

مشروعية الانتخابات

الرئاسية) «٢٩» بينما

جاء في مقال تحليلي للكاتب المعارض محمد محمد المقالح بصحيفة الوحدة (من) المخالفات الإجرائية - الهامة - أن اللجنة العليا لم تقم بصرف البطائق الانتخابية للذين سجلوا اسماءهم في جداول الناخبين عام ١٩٩٩م بحجة عدم وجود مبالغ مالية لطباعة بطائق جديدة. وبذلك الغت اللجنة العليا للانتخابات اسساً آخر من الاسس الانتخابية وهو البطاقة) «٣٠».

لقد اعطى بعض اعضاء اللجنة العليا انطباعات لصحف المعارضة وغيرها بأن عدم منح وتوزيع البطاقة الانتخابية الدائمة يعود الى عدم وجود مبالغ مالية لطباعة بطائق جديدة وتكاليف توزيع البطاقة الانتخابية، سواء من جهات خارجية او من الحكومة التي يجب عليها توفير الميزانية المالية اللازمة للجنة العليا بما يمكنها من اداء عملها على الوجه الاكمل كما تنص على ذلك المادة (٣٢) من قانون الانتخابات، وبما انني كنت طرفاً في مناقشات واتصالات داخل اللجنة العليا وخارجها في يونيو ويوليو ٩٩م ، وحتى لا يكون ماحدث عام ٩٩م سابقة يتم تكرارها في المستقبل، فان قضية البطاقة تستلزم توضيح الحقائق التالية:-

٢٩- ندوة مجلة القسطاس عن الانتخابات الرئاسية - صحيفة الثوري - العدد (١٥٨٨).
٣٠- صحيفة الوحدة - تحليل عن الانتخابات الرئاسية - محمد المقالح - العدد (٣٩٥).

أولاً: تنفيذ المواد (١٨ و ٦٣ و ٦٤) من قانون الانتخابات قامت اللجنة العليا السابقة - في عام ١٩٩٦م - بطبع وتجهيز عدد (٦,٠٠٠,٠٠٠) بطاقة، وفقاً للمواصفات المنصوص عليها في القانون، وبحيث تكون صالحة لعشرة انتخابات واستفتاءات عامة (مالم تغير البطاقة أو تستبدل لأسباب قانونية) كما تنص المادة (١٨) من القانون، وقد قامت تلك اللجنة العليا بأداء واجبها - فيما يتصل بالبطاقة- على اكمل وجه، فتم طبع (٦,٠٠٠,٠٠٠) بطاقة وتوفير وسائل وأفلام التصوير وتشكيل اللجان التي قامت بتوزيع ومنح البطاقة الانتخابية الدائمة بدلاً عن شهادة القيد المؤقتة، حيث تم في عام ٩٦-٩٧م منح البطاقة لعدد (٣,٦٢١,٦٣٦) من المسجلين في جداول الناخبين عامي ٩٣ و ٩٦م وبالتالي تبت في مخازن اللجنة العليا (٢,٣٧٨,٣٦٤) بطاقة إنتخابية دائمة.

ثانياً: إن ما كان يجب أن تقوم به اللجنة العليا للانتخابات - التي أشرفت على الانتخابات الرئاسية - هو بموجب أحكام المادة (١٨) من قانون الانتخابات: منح البطاقة الانتخابية للمسجلين الجدد عام ٩٩م بعد صيرورة قيدهم نهائياً - وذلك بدلاً عن شهادة القيد المؤقتة- ولا يتجاوز عددهم مليون ناخب وناخبة، وكذلك منح البطاقة الانتخابية للذين فقدوا أو تلفت بطائفهم الممنوحة عام ٩٦ - ٩٧م بموجب أحكام نفس المادة (١٨) بالإضافة الى الذين يتقدمون لطلب البطاقة من الذين لم يستلموها آنذاك، بحيث ان عدد البطاقات التي يلزم تجهيزها لا يتجاوز (٣,٥٠٠,٠٠٠) بطاقة - كحد أقصى - منها (٢,٣٠٠,٠٠٠) بطاقة موجودة في مخازن اللجنة العليا بحيث يتم طبع (٢,٠٠٠,٠٠٠) بطاقة اضافية - كحد أقصى - لا تتجاوز تكلفتها المالية مبلغ (٨,٥٠٠,٠٠٠) ريال فقط) وتوجد الكاميرات الكافية في مخازن اللجنة العليا منذ عام ١٩٩٧م وهي كاميرات سليمة وصالحة للاستعمال.

ولكن اللجنة العليا اتخذت قراراً لا سند له من القانون حيث قررت - منذ وقت مبكر - الغاء البطاقة الانتخابية الدائمة التي تم منحها عام ٩٦-٩٧م وطبع بطاقة انتخابية ذات مظهر افضل بحيث تكون البطاقة مغلقة تغليفاً بلاستيكياً (مثل البطاقة الشخصية وغيرها) ويتم طبعها في الخارج. وقد حددت اللجنة العليا في الموازنة التقديرية لمرحلة توزيع البطاقة الانتخابية وإدارة الانتخابات الرئاسية تكلفة البطاقة الانتخابية ولجان توزيع البطاقة بنحو ثلاثة مليارات ريال موزعة كما يلي:-

البند	طبع (٥,٦٠٠,٠٠٠) بطاقة جديدة	شراء ٢٠٨ كاميرا	أفلام التصوير	لجان توزيع البطاقة	تكلفة اللجان الأمنية	تكاليف
المبلغ	٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال	٢٦١,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٨٨٦,٥٩٦,٥٠٠	٧٥٤,٠٦١,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠

وقدمت اللجنة العليا مشروع الميزانية إلى ممثل الأمم المتحدة لتوفير المبلغ من دول مانحة خارجية، فأتضح عدم إستعداد الجهات الخارجية لتوفير ذلك المبلغ الباهض الذي تضمنته الموازنة التقديرية بصفة عامة وتكلفة البطاقة بصفة خاصة، وأن على الحكومة أن تتحمل تكلفة الانتخابات، ثم قامت اللجنة العليا بطرح بدلين على الحكومة اما توفير ثلاثة مليارات ريال لطبع وتوزيع البطاقة واما الاكتفاء بجداول الناخبين وشهادة القيد المؤقتة لعدم وجوب البطاقة الانتخابية - حسب رأي اللجنة العليا - فأكدت الحكومة عدم إمكانية توفير مبلغ ثلاثة مليارات للبطاقة، وطالما ان اللجنة ترى عدم وجوب البطاقة فلها ان تقرر ما تراه لأن تطبيق القانون من إختصاصها، وهكذا أتجهت اللجنة الى القول بعدم الحاجة الى البطاقة الانتخابية.

ثالثاً: أستجاب رئيس اللجنة الفنية ورئيس اللجنة العليا للتوضيح المقدم من محمد الفرخ مساعد رئيس اللجنة الفنية بوجوب منح البطاقة الانتخابية بموجب المواد (١٨ و ٦٣ و ٦٤) من قانون الانتخابات، وان البطاقة التي يجب منحها هي نفس البطاقة التي تم منح (٦٣٦، ٦٢١، ٣) بطاقة منها عام ٩٦-٩٧م وتوجد منها كمية كبيرة في مخازن اللجنة العليا، بل انه لا يجوز (تغيير او الغاء البطاقة إلا بأسباب قانونية) كما تنص على ذلك المادة (١٨) من القانون، كما ان فكرة البطاقة (المغلقة بالبلاستيك) غير صالحة، لأن القانون ينص على وجوب (ان يوقع رئيس اللجنة الانتخابية على البطاقة بعد ان يدلي الناخب بصوته) وان عدم منح البطاقة، بالإضافة الى انه مخالف للقانون، سيكون ثغرة في الانتخابات الرئاسية.

وعلى ضوء ذلك قامت اللجنة الفنية باعادة دراسة الموضوع واقتنعت اللجنة العليا بوجوب منح البطاقة، وأتضح أن التكلفة المالية ستخفّض من ثلاثة مليار ريال إلى أقل من خمسمائة مليون ريال فقط، حيث أصدر الدكتور عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا توجيهاته بتكليف مساعد رئيس اللجنة الفنية والمختصين في القطاع المالي بوضع موازنة لتكلفة البطاقة الانتخابية وتوزيعها، فتم وضع الموازنة التي بلغت (٥٨٢,٢٣٢,٣٥٠ ريالاً فقط) موزعة في البنود كما يلي:-

البند	بطاقة إضافية	أفلام تصوير	إيجان توزيع البطاقة	الجان الأمنية	تدريب وتنقلات	تكاليف متفرقة	الإجمالي
المبلغ	٨,٥٠٠,٠٠٠	١٢٧,٤٢٠,٠٠٠	١٢٦,٢٩٠,٠٠٠	١١١,٠٧٢,٠٠٠	١٠٥,٨٩٥,٠٠٠	١٠٢,٩٤٥,٢٥٠	٥٨٢,٢٣٢,٣٥٠

وبما إن تكلفة أفلام التصوير ومقدارها (١٢٧,٤٣٠,٠٠٠) ريال كانت موجودة ومعتمدة في ميزانية ومرحلة القيد والتسجيل، فان التكلفة المالية المطلوب اعتمادها كانت في حدود مبلغ (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) فقط، وتم وضع وإقرار برنامج زمني لتوزيع البطاقة الانتخابية والتوجيه بطبع الكمية الاضافية المطلوبة من البطاقة، وفرز وتجهيز الكمية

الموجودة في المخازن من البطاقات والكاميرات، بل وعلن رئيس اللجنة العليا موعد منح وتوزيع البطاقة الانتخابية، وتم نشر ذلك في الصحف واتخاذ كافة الترتيبات.

وعند تجهيز مشروع الموازنة المالية لتوزيع البطاقة وإدارة الانتخابات الرئاسية، قام بعض أعضاء اللجنة العليا بزيادة عدد لجان توزيع البطاقة الانتخابية وعدد اللجان الامنية المرافقة لهم بحيث ارتفعت التكلفة الى اكثر من (مليار ريال) بدلاً عن (أربعمائة وخمسين مليون ريال) وحين قامت اللجنة العليا بتقديم مشروع الموازنة الى رئيس الوزراء في ٩٩/٧/٢٤ لم يوافق رئيس الوزراء على تلك التكلفة الباهضة وعاد بعض أعضاء اللجنة الى ترديد مقولة عدم وجوب البطاقة والاكتفاء بشهادة القيد المؤقتة، الخالية حتى من الصورة بموجب قرار اللجنة بالإكتفاء بـ(البصمة) مكان الصورة في مرحلة القيد والتسجيل!

وفي مساء نفس اليوم ٧/٢٤ كان رأي الاخ رئيس الجمهورية هو ضرورة الإلتزام بالقانون وصرف البطاقة الانتخابية، وأصدر الرئيس توجيهاً شفويّاً الى رئيس الوزراء بضرورة(سد هذه الثغرة) وبالاتصال برئيس الوزراء الدكتور عبد الكريم الارياني ابدى الموافقة على اعتماد المبلغ المحدد في مشروع التكلفة المالية المقترحة من المختصين في اللجنة الفنية والقطاع القانوني ورئيس اللجنة العليا- في حدود ٥٠٠ مليون ريال - وبذلك تم حل مسألة التكلفة المالية وقام رئيس اللجنة العليا بتقديم مذكرة إلى أعضاء اللجنة في ٩٩/٧/٢٥م تضمنت موافقة الحكومة على المبلغ المشار اليه، وطلب رئيس اللجنة العليا من الأعضاء الموافقة على مشروع التكلفة المالية المقدمة من المختصين في القطاع المالي واللجنة الفنية حرصاً على الإلتزام بتنفيذ المواد(١٨و٦٣و٦٤) من القانون، ولكن اثنين من أعضاء اللجنة العليا بينهما - رئيس قطاع السكرتارية- ابدى اعتراضاً شديداً على اي تخفيض عن المبلغ الذي طلبته اللجنة في مشروعها المقدم الى رئيس الوزراء في ٧/٢٤ حتى لا تظهر اللجنة بمظهر عدم الحرص على المال العام او التناقض، وتبلورت مناقشة اللجنة العليا الى ميل الأعضاء الى رأي العضوين بالاصرار على التكلفة المالية الكبيرة ورفض التكلفة المالية المعقولة والمقبولة من رئيس الحكومة، وبالتالي تم الغاء منح وتوزيع البطاقة الانتخابية لأن اللجنة العليا - وبسبب عضوين - انصب اهتمامها على ان تكون تكلفة البطاقة الانتخابية (٣مليار ريال) بموجب مشروعها الأول، ثم (أكثر من مليار ريال) بموجب المشروع الأخير، وبالتالي أخفقت اللجنة العليا في تطبيق المواد(١٨و٦٣و٦٤) من قانون الانتخابات بشأن منح البطاقة الانتخابية الدائمة، كما أخفقت في تصحيح جداول الناخبين، ولكن مسيرة الانتخابات الرئاسية واصلت إنطلاقها بالرغم من الذين حاولوا خلق ثغرات لعرقلتها وتعطيل مشروعيتها.

الفصل الثاني

فعاليات وقضايا مرحلة
الترشيح للانتخابات الرئاسية

المبحث الأول:

من يجزؤ على الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية؟

يمكن القول أن الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وخوض الانتخابات الرئاسية ليس مجرد رغبة من أي حزب أو تنظيم سياسي أو من أي شخصية، وإنما يجب أن يمتلك الحزب أو الشخص حجماً ووزناً يؤهله لخوض الانتخابات الرئاسية والفوز فيها أو الحصول على نتيجة معقولة في الانتخابات، ناهيك عن ما تنص عليه المادة (١٠٧) من الدستور بوجود حصول المرشح على تركيبة نسبة ١٠٪ من عدد أعضاء مجلس النواب. «١»

ولقد كان هناك - في الواقع - اتجاه سياسي وقانوني وديمقراطي واسع بضرورة اجراء تعديل دستوري يتضمن الغاء أو تعديل شرط التزكية من مجلس النواب، بل أن الرئيس علي عبدالله صالح اكد في خطاب ألقاه في عدن - في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨م - على أهمية تعديل شرط التزكية بما يتيح للأحزاب والتنظيمات السياسية عقد مؤتمراتها واختيار مرشحيها للانتخابات الرئاسية، وقد إستمر الرئيس في التأكيد على ذلك في العديد من المقابلات الصحفية والتلفزيونية حتى شهري ابريل ومايو ١٩٩٩م بحيث كان التعديل الدستوري شبه مؤكد، ولكن - وبصرف النظر عن شرط التزكية - من الذي يمكن أن يخوض الانتخابات الرئاسية؟

في ٢٥ مايو ١٩٩٩م عقد مركز دراسات المستقبل ندوة عن الانتخابات الرئاسية، وجاء في (ورقة أفاق الانتخابات الرئاسية) المقدمة الى الندوة أن ميزان القوى السياسية يتيح إدراك أن الأحزاب التي يمكن أن تخوض الانتخابات الرئاسية هي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة الذي أعلن منذ وقت مبكر انه سوف يخوض الانتخابات بمرشح واحد.

أولاً: المؤتمر الشعبي العام:

لم يكن خوض الانتخابات الرئاسية من جانب المؤتمر الشعبي محل شك، فهو أكبر تنظيم سياسي في البلاد، وهو حزب الغالبية الحاكم، فقد حصل المؤتمر في إنتخابات ٩٧م النيابية على غالبية المقاعد النيابية وغالبية الأصوات، حيث بلغت المقاعد النيابية لكتلة المؤتمر الشعبي (٢٢٣) مقعداً وتمثل نسبة ٧٤٪ من المقاعد النيابية، وبلغ العدد الواقعي للأصوات التي حصل عليها المؤتمر (١,٥٢٤,٦٧٨) صوتاً، ويمثل ذلك نسبة ٥٦٪ من

١- دستور الجمهورية اليمنية - المادة(١٠٧) - الفقرة «د».

الأصوات، وعلى ضوء ذلك رجحنا في ورقة آفاق الانتخابات الرئاسية ان مرشح المؤتمر يمكن أن يفوز بأغلبية مطلقة وكبيرة إذا كان المرشح هو الرئيس علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي - اما اذا كان مرشح المؤتمر غيره فان حصوله على الاغلبية (أكثر من ٥٠٪) مستبعد بل ومستحيل تماماً. «٢»

وكانت المشكلة - على صعيد المؤتمر الشعبي - آنذاك - هي أن الرئيس علي عبدالله صالح أعلن وأكد مراراً انه لن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية، وقال في مقابلة مع القناة الفضائية اللبنانية (L.B.C) في ٢٣/٥/٩٩م (يجب أن يبحث المؤتمر عن مرشح آخر) ولم يقف الرئيس عند مجرد رفض أن يرشح لمنصب رئيس الجمهورية وانما طرح - في عدة مناسبات وفي أوساط المؤتمر - أن يرشح المؤتمر الشعبي للانتخابات الرئاسية شخصية محددة، وقد طرح الرئيس ثلاثة أسماء:-

١- الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني وهو من أبرز الشخصيات السياسية والاجتماعية وكان رئيساً للوزراء وعضواً لمجلس القيادة عام ٧٥-١٩٧٨م ثم تولى رئاسة الوزراء كما تولى منصب نائب رئيس الجمهورية بعد ذلك، وكان له إسهامه الوافر في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وتم انتخابه عضواً لمجلس رئاسة الجمهورية اليمنية بعد الوحدة من ٢٢ مايو ١٩٩٠م إلى سبتمبر ١٩٩٤م ثم تولى رئاسة الوزراء إلى ٢٧ ابريل ١٩٩٧م ثم رئاسة المجلس الاستشاري ١٩٩٧ - ١٩٩٩م بالإضافة الى إنه كان أميناً عاماً مساعداً للمؤتمر الشعبي إلى يوليو ١٩٩٥م ثم عضواً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي، فذلك الرصيد الوطني والسياسي والاجتماعي للأستاذ عبدالعزيز عبدالغني كان يجعله جديراً بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، ولكنه رفض ترشيح نفسه، مقتنعاً بأن الرئيس علي عبدالله صالح هو الشخصية المناسبة لقيادة البلاد ولخوض الانتخابات كمرشح للمؤتمر الشعبي.

٢- الدكتور عبدالكريم الإرياني رئيس الوزراء الأمين العام للمؤتمر الشعبي، وهو من أبرز الشخصيات السياسية الوطنية وقد تقلد عدة حقائب وزارية منذ عام ٧٥م وتولى رئاسة الحكومة مرتين وكان من مؤسسي المؤتمر الشعبي منذ تأسيسه عام ١٩٨٢م وكان له إسهامه الوافر في إعادة تحقيق الوحدة، وكان من أعضاء الحكومات الأولى والثانية والثالثة والرابعة بعد الوحدة (١٩٩٠-١٩٩٨م) ثم رئيساً للحكومة بالإضافة إلى انتخابه أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي في المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي (يوليو ١٩٩٥م) بإجماع المؤتمر، وقيادته للمؤتمر بنجاح في انتخابات ٩٧م النيابية، ولكن د عبدالكريم الإرياني لم يقبل فكرة ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية نهائياً.

٢- ورقة آفاق الانتخابات الرئاسية - محمد حسين الفرح - ندوة مركز دراسات المستقبل - ٢٥مايو ١٩٩٩م.

٣- النائب عبد ربه منصور هادي - وكان من المسؤولين القيايين والعسكريين للحزب الإشتراكي اليمني في عهد رئاسة علي ناصر محمد لجمهورية اليمن الديمقراطية (١٩٨٠-١٩٨٦م) ثم كان من الذين إنتقلوا مع علي ناصر محمد بعد أحداث يناير ١٩٨٦م والذين اعتبروا أنفسهم (القيادة الشرعية للحزب الإشتراكي) ثم عين وزيراً للدفاع أثناء فترة محاولة الإنفصال والحرب في مايو ١٩٩٤م ثم عينه الرئيس علي عبدالله صالح نائباً لرئيس الجمهورية في ١٠/٢/١٩٩٤م وأصبح نائباً لرئيس المؤتمر الشعبي في المؤتمر العام الخامس (يوليو ١٩٩٥م) وقد أدلى بعدة تصريحات قبل إنعقاد المؤتمر السادس - بأن الرئيس علي عبدالله صالح هو مرشح المؤتمر الشعبي - وكان ذلك تعبيراً عن أستبعاد أي فكرة لترشيحه من جانب المؤتمر للإنتخابات الرئاسية.

وقد أكد الرئيس علي عبدالله صالح في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي في ٤ يوليو ٩٩م موقفه الحاسم قائلاً (.. أنا سأسلم السلطة للوطن ولمن يرغب أن يقود المسيرة ويتحمل المسؤولية.. فأنا لست مرشحاً ولا أقبل الترشيح) ثم في ٧/٧/٩٩م ناقش المؤتمر العام السادس قضية إختيار مرشح المؤتمر للإنتخابات الرئاسية، وأجمع أعضاء المؤتمر على ضرورة أن يتحمل الرئيس علي عبدالله صالح المسؤولية الوطنية وأن يقبل قرار المؤتمر العام السادس ليصبح مرشح المؤتمر الشعبي في الإنتخابات الرئاسية، فاستجاب الرئيس علي عبدالله صالح لذلك ووافق على أن يترشح لمنصب رئيس الجمهورية عن المؤتمر الشعبي العام.

ثانياً: التجمع اليمني للإصلاح:

إن التجمع اليمني للإصلاح هو ثاني أكبر قوة سياسية في البلاد، وقد حصل في إنتخابات ٩٧م النيابة على ٦٤ مقعداً نيابياً ويمثل ذلك نسبة ٣, ٢١٪ من المقاعد النيابة، وحصل على ٢٨٩, ٧٨٥ صوتاً، ويمثل ذلك نسبة ٢٩٪ من أصوات الناخبين، بالإضافة الى ان الإصلاح ساهم في فوز (٤٨) عضواً من المرشحين بإسم المؤتمر الشعبي آنذاك، وكذلك (٣) من الفائزين المستقلين غير المنتمين، وبالتالي (٥١) عضواً كان لأصوات الإصلاح دور في فوزهم، كما ان (١٠) من مرشحي المؤتمر الفائزين كانوا من كوادر الإصلاح السابقين. «٣» وقد إستمر النمو التنظيمي للإصلاح في سائر محافظات الجمهورية وبات القوة الحزبية المنظمة الرئيسية في البلاد ، كما شهدت علاقات الإصلاح بأحزاب المعارضة تطوراً إيجابياً، وأصبح الإصلاح - بحكم وزنه السياسي - هو وحده القادر على خوض إنتخابات رئاسية تنافسية متكافئة في مواجهة المؤتمر الشعبي.

٢- الإنتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن عام ١٩٩٧م ، محمد حسين الفرح ، ص(١٨٦- ٢٠٢).

ولقد شهدت مرحلة القيد والتسجيل - منذ بداية الإعداد لها - إتصالات واسعة بين الإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة بمبادرة من الإصلاح، واتخذ الإصلاح ومجلس التنسيق سلسلة من المواقف الموحدة قبل واثناء مرحلة القيد والتسجيل في مواجهة المؤتمر الشعبي، سواء من خلال الرسائل والبيانات والصحف - مركزياً - أو على مستوى المحافظات والفروع في مايو ويونيو ٩٩م وكان كل ذلك من المؤشرات على وجود إتجاه وتفاعل واسع في الإصلاح لخوض الانتخابات الرئاسية بمرشح من الإصلاح بالرغم من ميل وتصريح بعض قيادات الإصلاح بأنه سيرشح الرئيس علي عبدالله صالح، مما يعني عدم خوض الانتخابات الرئاسية التنافسية.

لقد كانت هناك، في أواسط مايو ٩٩م، ثلاثة خيارات أو إتجاهات في الإصلاح بشأن الانتخابات الرئاسية تم طرحها في ندوة الانتخابات الرئاسية في ٢٥/٥/٩٩م وهي: «٤» الخيار أو الإتجاه الأول: إن الأفضل والأسلم ترشيح وإنتخاب الرئيس علي عبدالله صالح.

الخيار أو الإتجاه الثاني: أن يخوض الإصلاح الانتخابات الرئاسية بمرشح من قيادات الإصلاح.

الخيار أو الإتجاه الثالث: أن يقوم الإصلاح بتزكية وتدعيم ترشيح شخص مستقل - من خارج الإصلاح - يتمتع بوزن إجتماعي وسياسي مناسب لمنافسة الرئيس ويكون مقبولاً من الإصلاح والمعارضة. وكان هذا الخيار يمتد الى امكانية اتفاق الإصلاح ومجلس تنسيق المعارضة على مرشح من الإصلاح أو مستقل أو توفير التزكية لمرشح المعارضة، علماً بأن الإصلاح يعتبر نفسه منذ عام ٩٧م في المعارضة ، وقد تضمن البيان الختامي لمؤتمر التجمع اليمني للإصلاح بمحافظة إب - في أواسط مايو ٩٩م - (ترحيب الإصلاح بقرار مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد للمعارضة).

وقد علق الأخ سعيد ثابت عضو الدائرة السياسية على تلك الخيارات التي وردت في ورقته قائلاً: بنفس الندوة - يوم ٢٥ مايو (إن في داخل الإصلاح ثلاثة آراء وليست إتجاهات أو تيارات، فهناك رأي يقول إنه أفضل وأسلم أن ننتخب الرئيس علي عبدالله صالح ونزكيه، وهناك رأي آخر مؤيد بشكل كامل يقول لا بأس ننتخب الرئيس ولكن نزكي أي شخص يرشح نفسه للرئاسة من خارج الإصلاح).

٤- ورقة اتفاق الانتخابات الرئاسية - ندوة مركز دراسات المستقبل - ٢٥/٥/٩٩م.

والرأي الثالث: (إن من حق الكتلة البرلمانية للإصلاح أن ترشح أو تنتخب - لمنصب رئيس الجمهورية - من أرادت). «٥» وينطبق ذلك على حالة وجود مرشح من الإصلاح كما أكد قيادي بارز في الإصلاح في يوم لاحق لأعمال الندوة، وأضاف قائلاً لصاحب الورقة يوجد خيار رابع للإصلاح هو مقاطعة الانتخابات الرئاسية، والواقع أن ذلك يمكن أن يندرج في الخيار الأول كما قال الأخ علي سيف حسن الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري (عندما يعلن الإصلاح ترشيحه للرئيس علي عبدالله صالح فهذه مقاطعة للانتخابات الرئاسية، ولكنها مقاطعة من نوع آخر غير مقاطعة الإصلاح للإستفتاء على الدستور عام ٩١م ومقاطعة الإشتراكي لانتخابات ٩٧م) «٦».

ويمكن هنا تأكيد أن قيادة المؤتمر الشعبي والرئيس علي عبدالله صالح شخصياً كان يرغب في أن يخوض الإصلاح الانتخابات الرئاسية بمرشح من قيادات الإصلاح او بمرشح من الإصلاح يتفق عليه الإصلاح والمعارضة، وفي هذا الصدد قالت صحيفة (المستقلة) - استناداً الى مصادر قيادية في الإصلاح - (لقد كان واضحاً منذ ما قبل فتح باب الترشيح رغبة قيادة المؤتمر في تقديم الإصلاح بمرشح لأن الاخير وحده هو القادر على الحصول على نسبة الـ ١٠٪ تحت قبة البرلمان لامتلاكه كتلة من ٦٤ عضواً) «٧» والواقع أن الامر يتجاوز مجرد قدرة الإصلاح على تركية المرشح، فالتكيف الأصوب يتمثل في أن الإصلاح هو وحده قادر على أن يخوض إنتخابات رئاسية تنافسية، بل أن من واجبه خوض الإنتخابات الرئاسية وإلا ستفقد الإنتخابات طابعها التنافسي اذا لم تكن بين اكبر حزبين في البلاد، وكانت الأسماء المطروحة للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من قيادات الإصلاح (او من خارج الإصلاح وفقاً للخيار الثالث للإصلاح) - تشمل الشخصيات التالية:-

١- الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، وهو من الشخصيات الوطنية والإجتماعية البارزة منذ قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م، الى رئاسته للإصلاح ورئاسته للبرلمان منذ عام ١٩٩٣م - الى وقت الترشيح للإنتخابات الرئاسية - عام ١٩٩٩م - وقد طرح الرئيس علي عبدالله صالح بنفسه في اتصالات جانبية في مايو ٩٩م أن يترشح الشيخ عبدالله الأحمر للإنتخابات الرئاسية ولكن الشيخ عبدالله لم يقبل فكرة الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية نهائياً.

٢- الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، وكان عضو مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية (٩٣-٩٤م) وهو من كبار علماء وشخصيات الإصلاح

٥- صحيفة الأيام - العدد (٥٨١) - ٢٦/٥/٩٩م.
٦- ندوة الانتخابات الرئاسية وتصريحات في صحيفة الوحدوي.
٧- صحيفة المستقلة - لندن - العدد (٢٧٢) - ٢٣/٨/٩٩م.

والأخوان المسلمين في اليمن والوطن العربي، وله مواقف قوية ضد بعض سياسات حكومة المؤتمر الشعبي كما في شريط مظاهرات يونيو ٩٨م وكان اسمه كمرشح للانتخابات مطروح بشكل واسع في أوساط الإصلاح، بل أن الرئيس علي عبدالله صالح استفسر في مكالمات هاتفية يوم ٢٨ مايو قائلاً (لماذا لا يتفق الإصلاح والمعارضة على ترشيح عبدالمجيد الزنداني؟) وغني عن البيان أن مجلس تنسيق المعارضة لا يمكن أن يتفق مع الإصلاح على ترشيح الزنداني، ولكن الإصلاح لم يكن بحاجة الى مثل ذلك الاتفاق اذا قرر ترشيح الزنداني، وقد ظل احتمال ترشيح الزنداني قائماً الى ما قبل فتح باب الترشيح كأحد الاتجاهات في الإصلاح.

كما ظهرت أسماء كل من الأستاذ عبدالرحمن بافضل رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح والاستاذ ياسين عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا وهو احد اقدم مؤسسي حزب الاخوان المسلمين في اليمن والاستاذ عبدالملك الطيب سفير اليمن السابق في باكستان وله عدة مؤلفات، وكان همزة وصل في باكستان للمجاهدين اليمنيين في افغانستان، ولكن اياً من تلك الأسماء لم يتم تأكيدها من جانب الإصلاح، باستثناء الأسماء التي صرح الرئيس علي عبدالله صالح بأنه كان يرغب في أن يرشحها الإصلاح وهم كل من الشيخ/عبدالله الأحمر وياسين عبدالعزيز، بالإضافة الى الشيخ عبدالمجيد الزنداني، وربما أيضاً د. عبدالرحمن بافضل.

٣- العميد مجاهد أبو شوارب، تطبيقاً لخيار وتركية ودعم ترشيح شخص مستقل من خارج الإصلاح، يتمتع بوزن اجتماعي مناسب ويكون مقبولاً من الإصلاح والمعارضة، قامت قيادات كبيرة في الإصلاح بطرح ومخاطبة العميد مجاهد أبو شوارب بأن يرشح نفسه وأن الإصلاح سيقوم بتركيته والتصويت له في الانتخابات، ولكنه لم يوافق، وكان اسم مجاهد أبو شوارب من الأسماء المطروحة اثناء بعض مداورات مجلس التنسيق بإعتباره من الشخصيات الوطنية المستقلة وذات الوزن الاجتماعي والسياسي لخوض الانتخابات الرئاسية، وحين قام احد القياديين في الوجدوي الناصري بطرح الفكرة على العميد مجاهد أبو شوارب في لقاء بالمصادفة - في اواخر ابريل ٩٩م - اوضح مجاهد بأن أكبر اثنين في الهيئة العليا والأمانة العامة للإصلاح طرحا عليه هذه الفكرة وإنه لم يوافق لأن امكانية منافسة الرئيس والفوز في الانتخابات مستحيلة، ولا يقبل أن يكون (محلل) وبالتالي رفض مجاهد أبو شوارب أن يرشح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، وكان يرى أيضاً أن الإصلاح يجب أن يخوض الانتخابات بمرشح من قيادات الإصلاح اذا اراد خوض الانتخابات الرئاسية.

ولقد أسلفنا القول أن خيار الإصلاح بخوض الانتخابات بمرشح من قيادات الإصلاح ظل قائماً وأن الزنداني كان أبرز من يمكن أن يرشحه الإصلاح، وسواء كان الزنداني او غيره فإن رغبة المؤتمر الشعبي والرئيس علي عبدالله صالح في أن يخوض الإصلاح

الانتخابات الرئاسية بمرشح من الإصلاح كانت قوية، فلماذا لم يجرؤ الإصلاح على خوض الانتخابات الرئاسية ورأى أن: الأفضل والاسلم ترشيح وتركية الرئيس علي عبدالله صالح؟

لقد وردت في معرض الرد على اتهامات وانتقادات المعارضة للإصلاح بشأن عدم خوض الانتخابات بمرشح من الإصلاح وعدم تركيته لمرشح المعارضة، نقطتان هامتان، تقول النقطة الاولى (كان واضحاً منذ ما قبل فتح باب الترشيح رغبة قيادة المؤتمر في أن يتقدم الإصلاح بمرشح لأنه القادر على الحصول على تركية نسبة الـ ١٠٪ تحت قبة البرلمان..). ولم يكن مرشح المعارضة سيحصل على التزكية وحينئذ (يتحول برنامج مرشح المؤتمر الشعبي وبدعم خفي من المعارضة كبرنامج للقوى الحداثية ضد قوى الظلامية والرجعية المتمثلة في حزب الإصلاح) «٨»

وتقول النقطة الرئيسية الثانية (يبقى امامنا الجانب المتعلق بالخارج وبالذات الولايات المتحدة الامريكية التي لم تخف سفيرتها في صنعاء امتعاضها من قرار الإصلاح دعم الرئيس علي عبدالله صالح في الانتخابات، ولعل هذا الحرص الامريكي المعلن على ضرورة خوض الإصلاح غمار التنافس ادى الى شيء من الشك والقلق لدى هذا الأخير، خصوصاً إذا أصبح دخول الإصلاح الانتخابات من خلال مرشح قوي مبرراً لاشاعة الخوف من امتدادات الاصولية ومخاطرها على اليمن ومحيطه الإقليمي. ولما أصر الإصلاح على عدم خوض الانتخابات.. عاد الامريكان يشجعون الحزب الاشتراكي على خوضها..) «٩» وهذه العبارة تجعلنا ننقل الى مجلس التنسيق والحزب الاشتراكي.

ثالثاً: مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة؛

منذ وقت مبكر وسابق على إصرار الإصلاح على عدم خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح من الإصلاح، كان مجلس التنسيق قد اقر مبدأ خوض الانتخابات الرئاسية، وذلك في برنامج عمل مجلس التنسيق لعام ١٩٩٩م الذي تم اقراره من الهيئة العليا للمجلس في يناير ٩٩م حيث جاء فيه مايلي:-

(خوض الانتخابات الرئاسية بصورة مشتركة، والتقدم بمرشح واحد لأحزاب المعارضة، والإتفاق على المواصفات والوسائل اللازمة لذلك..) «١٠» وقد شاركت أحزاب مجلس التنسيق الخمسة - (الحزب الاشتراكي - الوجدوي الناصري - البعث القومي - إتحاد القوى الشعبية - حزب الحق) - في فعاليات الإعداد لمرحلة القيد والتسجيل وتوفير

٨- صحيفة المستقلة - العدد (٢٧٢) - ٩٩/٨/٣م.

٩- قراءة في موقف الإصلاح من الانتخابات الرئاسية - نصر طه مصطفى - صحيفة الشاهد الدولي - لندن - العدد (٩١) - ٩٩/٨/٢م.

١٠- برنامج عمل مجلس التنسيق لعام ١٩٩٩م وقد نشرته صحف احزاب المجلس ومنها صحيفة الوجدوي - العدد (٢٥٧) - ٢ فبراير ٩٩م.

الضمانات لها وصولاً إلى الإتفاق الذي تم برعاية رئيس الجمهورية في ١٠/٤/٩٩م وفي لجان مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين. وخلال ذلك أنعقد المؤتمر العام التاسع للتنظيم الوحدوي الناصري في ١٨-٢٢/٤/٩٩م حيث أقر خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد للمعارضة تتفق عليه أحزاب مجلس التنسيق.

وعلى صعيد الحزب الاشتراكي ناقشت الدورة الثانية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي مسألة المشاركة في الانتخابات الرئاسية مناقشة ضافية امتدت زهاء اسبوع - في مايو ٩٩م - وصدرت الدورة بلاغاً يتضمن قراراً من اللجنة المركزية بشأن المشاركة في الانتخابات الرئاسية، وقد كتب احد اصدقاء الحزب الاشتراكي وهو الأخ محمد محمد المقالح قائلاً ان البلاغ لا يتيح للمرء (ان يستجلي او يتبين ما إذا كان الاشتراكي قد قرر المشاركة في الانتخابات ام قرر مقاطعتها وبالتالي وضع تلك الشروط والمطالب العديدة والمكررة التي تضمنها البلاغ للتغطية على قرار المقاطعة) (١١)«.

ويمكن القول ان الحزب الاشتراكي والوحدوي الناصري ومعهما بقية أحزاب مجلس التنسيق تجاوزوا مسألة المشاركة في الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد للمعارضة بحيث بات ذلك امراً محسوماً، واصبحت القضية المطروحة هي تحديد المرشح، حيث عقدت هيئة مجلس التنسيق سلسلة من الاجتماعات خلال الفترة الممتدة إلى اواخر يونيو ٩٩م لتحديد (المواصفات التي يجب ان تتوفر في مرشح المعارضة) وان يكون المرشح شخصية مستقلة ذات وزن سياسي واجتماعي ووطني ينال القبول ويتم الاتفاق عليه كمرشح لمنصب رئيس الجمهورية، مالم فيتم الترشيح من اثناء عموم وقيادات أحزاب المجلس، وقد تم طرح اسماء عدد من الشخصيات المستقلة وذات الوزن السياسي والاجتماعي من جانب الاشتراكي ومجلس التنسيق، وكان بين الاسماء المطروحة داخل المجلس وخارجه ثلاثة اسماء وشخصيات بارزة يتمتع كل منهم بالوزن السياسي والاجتماعي المقبول لخوض الانتخابات الرئاسية التنافسية كمرشح للمعارضة وهم كل من :-

١- د/فرج بن غانم رئيس الوزراء السابق (مايو ٩٧-مارس ٩٨م) وهو شخصية مستقلة، وكان هو ابرز اسم مطروح في مجلس التنسيق وخارج المجلس بأنه سيكون مرشح المعارضة لمنصب رئيس الجمهورية ثم اتضح انه لم يتجاوب مع فكرة الترشيح وسافر إلى سويسرا.

١١- البلاغ الأكثر غموضاً - محمد المقالح - صحيفة الثوري - ٢٧/٥/٩٩م.

٢- الرئيس الأسبق علي ناصر محمد - الموجود في دمشق - وقد سألته صحيفة الخليج عن ترشيح الحزب الاشتراكي إياه، فقال (لقد عُرِضَ عليّ بالفعل العودة إلى الأمانة العامة للحزب الاشتراكي وأن أكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية في الانتخابات المقبلة، لكنني رفضت، وقلت لهم انني قد اساعدهم أكثر وأنا خارج الحزب) «١٢».

بل ان الرئيس علي عبدالله صالح دعا في مقابلات صحفية - خلال شهر يونيو - الأخ علي ناصر محمد إلى ان يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية، ولكنه لم يوافق، فكان بذلك ثامن ثمان شخصيات مناسبة لخوض الانتخابات الرئاسية، تم طرح أسمائهم فلم يقبلوا الترشيح وهم كل من الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني - الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر - علي ناصر محمد - مجاهد ابو شوارب - د فرج بن غانم - د عبدالكريم الإرياني - الشيخ عبدالمجيد الزنداني - النائب عبدربه منصور، فمن سيجرؤ على الترشيح إذا ؟

٣- د/ ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية (١٩٩٠-١٩٩٣ م) وهو من ابرز شخصيات الاشتراكي في الخارج وينال قدراً كبيراً من احترام المجتمع والقوى السياسية ومايزال عهد رئاسته لمجلس النواب مضرراً للأمثال، وقد استقر في الامارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٩٤م، فاجمع مجلس التنسيق وعدد من المستقلين على ترشيحه للانتخابات الرئاسية، وقد توجه الأخ الدكتور فارس السقاف والأخ محمد المقالح إلى الامارات العربية المتحدة لإقناعه بترشيح نفسه «١٣». وكذلك اتصل به الأخ عبدالملك المخلافي أمين عام الوحدوي الناصري، فاعتذر د/ ياسين للجميع، فكان تاسع تسع شخصيات ذات وزن اجتماعي وسياسي يرفضون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، بل عاشر عشرة لأن الرئيس علي عبدالله صالح ظل متمسكاً بعدم الترشيح إلى ان اضطر إلى القبول في المؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي العام في ٧ يوليو ١٩٩٩م.

الإشتراكي يرشح (مقبل) والناصر يترشح د/المصواحي:

في اواخر يونيو ٩٩م اقرت اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي ترشيح الأخ علي صالح عباد (مقبل) أمين عام الحزب الإشتراكي كمرشح للانتخابات الرئاسية، بعد جدل واسع اشار اليه الأخ جارالله عمر - فيما بعد - قائلاً (لقد خضنا صراعاً فكرياً وسياسياً ومناقشات كبيرة داخل الحزب الإشتراكي حتى وصلنا الى قرار المشاركة) «١٤» ولقد كان هناك ايضاً اصرار وضغط الى أن وافق (مقبل) على ترشيح نفسه، وكان من المفترض طرح اسمه على مجلس التنسيق للموافقة على ترشيحه باسم المجلس، ولكنه سافر الى لندن للعلاج، وكان

١٢- صحيفة الأيام - العدد (٥٨١) - ٢٦/٥/٩٩م.

١٣- بيان فارس السقاف ومحمد المقالح - صحيفة الأيام - ٩/٧/٩٩م.

١٤- مقابلة مع جار الله عمر - صحيفة الشرق الأوسط ٢٦/٩/٩٩م.

يقال أنه سيقوم بإجراء عملية جراحية، مما اثار القلق ليس على صحته وإنما على مدى امكانية عودته قبل انتهاء فترة الترشيح التي بدأت في ٩٩/٧/٤م وستنتهي في ٩٩/٧/١٣م ويجب على الشخص أن يقدم طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بنفسه الى هيئة رئاسة مجلس النواب.

بينما على صعيد التنظيم الوندوي الناصري عقدت اللجنة المركزية إجتماعاً استثنائياً في ٩٩/٧/٥م برئاسة الامين العام عبد الملك المخلافي، حيث جرى نقاش مستفيض لموضوع المرشح للانتخابات الرئاسية والموقف الصحيح الذي يجب أن يتخذه التنظيم، وانتخبت اللجنة المركزية الدكتور عبدالقدوس المضواحي امين الدائرة السياسية كمرشح لمنصب رئيس الجمهورية في التنظيم على أن يتم تقديم اسمه كمرشح الى مجلس التنسيق.

ولم يقبل د/ عبدالقدوس الترشيح الا بعد جهد جهيد واستجابة لقرار اللجنة المركزية للتنظيم التي انطلقت من حرص مسئول على المشاركة في الانتخابات الرئاسية بروح المسؤولية والديمقراطية، كما أن مسألة غياب (مقبل) للعلاج في لندن وما اثير من احتمالات عدم عودته قبل انتهاء فترة الترشيح وأنه سينسحب بعد قبول الترشيح بالإضافة الى عدم تقديم اسمه الى مجلس التنسيق كان مأخوذاً بعين الاعتبار، فقام التنظيم بترشيح الدكتور عبدالقدوس المضواحي وهو امين عام سابق للتنظيم وعضو في الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي الإسلامي ومن الشخصيات القومية القيادية على مستوى الوطن العربي فكان ترشيحه محل استحسان وإرتياح شخصيات واطاسات عديدة بما في ذلك الأخ رئيس الجمهورية حين علم بذلك.

وقد عقدت هيئة مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة إجتماعاً في ٩٩/٧/٩م لإختيار مرشح بأسم المجلس للانتخابات الرئاسية حيث تم تقديم اربعة اسماء: علي صالح عباد (مقبل) من الحزب الاشتراكي - د.عبدالقدوس المضواحي من الوندوي الناصري - الاستاذ محمد الرباعي، مستقل تم تقديم اسمه من اتحاد القوى الشعبية بالرغم من أنه اكد عدم ترشيح نفسه - صالح فليته من حزب الحق. وفي ذلك الإجتماع جرى نقاش مستفيض اكد فيه ممثلو الحزب الاشتراكي أن (مقبل) سيعود من لندن قبل انتهاء فترة تقديم طلبات الترشيح الى هيئة رئاسة مجلس النواب والتي تنتهي في ٩٩/٧/١٣م وأنه يتعهد بعدم الانسحاب من الترشيح او المنافسة.

وقد ذكر الأخ جلاله عمر - فيما بعد - أنه (كان هناك حوار طويل ومساومات كثيرة داخل مجلس تنسيق المعارضة حتى ابرمت اتفاقية حزبية، اكشف عنها لأول مرة وهي من اربع نقاط، وتقضي بأن ينسحب المرشحون الثلاثة الذين قدمتهم احزاب المعارضة لصالح

مرشح الإشتراكي ويكون هناك مرشح واحد للمعارضة هو مرشح الحزب، ومقابل ذلك يكون هناك تنسيق بين هذه الأحزاب في الانتخابات المحلية والبرلمانية المقبلة، والا يخوض الإشتراكي حملة الانتخابات بأسمه ولكن بأسم الأحزاب المجلس في إطار برنامج إنتخابي مشترك، كما يقضي الاتفاق بأن لا يتخذ أي حزب قراراً منفرداً في الانتخابات المحلية او البرلمانية المقبلة بمعنى أن لا ينسحب حزب إلا في إطار جماعي وأن يكون القرار في هذه الانتخابات لهيئة التنسيق بين احزاب المعارضة)

إتفاق مجلس التنسيق على ترشيح مقبل؛

وفي ١٠/٧/٩٩م تم الإتفاق على ترشيح مقبل ووقعت احزاب المجلس الخمسة (ورقة بالضمانات التي يجب أن يلتزم بها مرشح المجلس والحزب الإشتراكي) وكانت ورقة الإتفاق والضمانات مقدمة من التنظيم الوحدوي الناصري، وقد تضمنت سبع نقاط - وليس اربع - ، وتنص الأولى على أن الاخ علي صالح عباد (مقبل) مرشح مجلس التنسيق للانتخابات الرئاسية، وتنص النقطة السابقة على التنسيق في الانتخابات النيابية والمحلية التي اشار اليها جار الله عمر، وتنص النقاط الخمس الباقية على التالي:-

(- يكون البرنامج الإنتخابي للمرشح برنامجاً لمجلس التنسيق، ويعبر عن وجهة نظر احزابه، ويلتزم المرشح بذلك البرنامج.

- أن تدار الحملة الإنتخابية بالكامل من قبل مجلس التنسيق وبمشاركة احزاب المجلس.

- تُسخر الإمكانيات المالية المخصصة للحملة الإنتخابية - بما في ذلك الدعم القانوني من مصادره المختلفة - ووضعتها تحت تصرف وإدارة هيئات المجلس.

- يتعهد المرشح بعدم الإنسحاب والتراجع عن الترشيح والمنافسة إلا بموافقة جميع احزاب المجلس.

- إذا رفض مجلس النواب مرشح مجلس التنسيق لسبب او لآخر، على مجلس التنسيق أن يتخذ موقفاً موحداً إزاء ذلك)، «١٥»

١٥- نص الاتفاق - الدائرة السياسية للرحدوي الناصري - وقد عاد (مقبل) الى صنعاء في ١٢/٧/٩٩م.

المبحث الثاني:

تقديم طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

إجراءات وشروط طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وفقاً لمواد الدستور وقانون الانتخابات العامة وبيان مجلس النواب الصادر في ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٠ هـ الموافق ٢ يوليو ١٩٩٩ م.	١
٢	يقدم طالب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية طلبه بنفسه كتابة إلى رئيس مجلس النواب خلال الأيام العشرة المحددة لذلك (١٩/٧/٩٩م - ١٢/٧/٩٩م) وإذا كان طالب الترشيح مرشحاً من قبل أحد الأحزاب والتفويضات السياسية وجب عليه أن يرفق مع طلبه ما يثبت ذلك ولا تقبل الوكالة ولا الإجابة في تقديم طلب الترشيح لأي سبب كان. يجب على طالب الترشيح أن يرفق مع طلبه ما يؤكد توفر الشروط التالية لديه: أ - أن لا يقل سنه عن ٤٠ سنة. ب - أن يكون من والدين يمتن. ج - أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية، وأن يكون حائزاً على البطاقة الانتخابية. د - أن يكون مستقيم الأخلاق والسلوك محافظاً على الشعارات الإسلامية، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. هـ - أن لا يكون متزوجاً من اجنبية سواء في داخل اليمن أو خارجها وأن لا يتزوج أثناء مدة ولايته من اجنبية.
٣	يجب أن يتضمن طلب الترشيح الاسم الإجمالي مع اللقب لطالب الترشيح وحالاته الاجتماعية ومقر سكنه والأعمال السابقة التي شغلها... وأن يرفق بذلك أربع صور شخصية.
٤	يجب أن يرفق مع طلب الترشيح ما يفيد كتابياً بأنه قد إطلع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى قانون الانتخابات وتعديلاته، وأنه ملتزم بكل ما جاء بذلك.
٥	على طالب الترشيح أن يرفق مع طلبه أربع نسخ من برنامج الانتخابي، أو أربع نسخ من برنامج حزبه للانتخابات الرئاسية إذا لم يكن لديه برنامج خاص.
٦	تقوم هيئة رئاسة مجلس النواب بفحص طلبات الترشيح للتأكد من إنطباق الشروط الدستورية على طالبي الترشيح خلال مدة أقصاها سبعة أيام من انتهاء موعد تقديم طلبات الترشيح، أي خلال الفترة ١٤ - ٧/٢٠ كحد أقصى.
٧	يجوز لكل من قدم طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يطلب سحب ترشيحه قبل عرض أسماء طالبي الترشيح على مجلس النواب، للتزكية، أي قبل ١٩/٧/٩٩م.
٨	تقوم هيئة رئاسة مجلس النواب بعرض أسماء طالبي الترشيح الذين تتوفر فيهم الشروط الدستورية على أعضاء مجلس النواب للتزكية خلال مدة أقصاها أسبوع من انتهاء فترة فحص طلبات الترشيح.

تنص المادة (١٠٧) من الدستور والمادة (٧٣) من قانون الانتخابات العامة على أن تقوم هيئة رئاسة مجلس النواب قبل تسعين يوماً من نهاية المدة الدستورية لرئيس الجمهورية باعلان فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وأن تقدم طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس النواب خلال الايام العشرة التالية لاعلان فتح باب الترشيح).

وتطبيقاً لذلك اصدرت هيئة رئاسة مجلس النواب بياناً - في ٣/٧/٩٩م - بفتح باب الترشيح وشروط واجراءات تقديم طلب الترشيح، وتحديد فترة تقديم طلبات الترشيح اعتباراً من يوم ٤/٧ الى نهاية الدوام الرسمي ليوم ١٣/٧/٩٩م.

طالبو الترشيح في

التسعة أيام الأولى:

وقد تقدم بطلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية خلال التسعة ايام الاولى (٤ - ١٢/٧) نحو «٣٨» شخصاً ولكن بعضهم لم يتمكن من استيفاء الوثائق اللازمة لطلب الترشيح، فرفض المجلس استلام طلباتهم، كما رفضت هيئة رئاسة المجلس استلام طلب ترشيح لمنصب

رئيس الجمهورية تقدمت به امرأة هي الاخت ثريا منقوش «١» ويبدو أن الشروط التي نص عليها الدستور توحى بأن يكون المرشح (رجل) مثل شرط (أن لا يكون متزوجاً من اجنبية..).

وكان من الملفت للانتباه أن الذين تقدموا بطلب الترشيح وتم استلام وتسجيل طلباتهم ليس بينهم شخصية ذات وزن سياسي واجتماعي يتناسب مع الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، بل إن صاحب طلب الترشيح المقيد برقم (١) وهو الأخ علي الصبيحي أحضر رسالة تعريف من المؤسسة العامة للتجارة ومواد البناء

وكان من الذين تقدموا بطلب الترشيح وتم قبول وتسجيل طلباتهم اثنان من الشخصيات القيادية لأحزاب (المجلس الوطني للمعارضة) أحدهما عبد القوي علي الشويح الذي ترشح باسم (حزب الشعب الديمقراطي) وتم تسجيل طلبه للترشيح باسم حزبه المذكور برقم القيد (٦) وحين نشرت إحدى الصحف اسمه بين طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، أصدرت (مجموعة السواري الصناعية) بياناً في ٧/١٠ وزعته على الصحف بانها تبحث عن عبد القوي الشويح هذا منذ فترة لأنه مدين لها بمبلغ خمسمائة الف ريال كقرض وانها عجزت عن العثور عليه إلى ان قرأت الخبر عن ترشيحه. وتعليقاً على ذلك قال مصدر في هيئة رئاسة مجلس النواب: ان الهيئة لا تستطيع رفض طلب الترشيح الذي تقدم به الشويح ما لم يكن عليه حكم قضائي يلزمه باعادة المبلغ الذي يدين به لمجموعة السواري الصناعية وسوف يعرض طلب ترشيحه على مجلس النواب للتركية «٢».

اما الحزب الثاني من أحزاب المجلس الوطني الذي تقدم امينه العام بطلب الترشيح باسم حزبه فهو (حزب الوحدة الشعبية اليمنية) حيث ترشح باسمه الأخ الحوباني محمد عبد الملك وتم قبول وتسجيل طلبه برقم (١٣) في سجل القيد بهيئة رئاسة مجلس النواب، وكان الحوباني محمد عبد الملك هذا قد ترشح بصفة مستقل في انتخابات اعضاء مجلس النواب عام ٩٧م في الدائرة رقم (٨) بأمانة العاصمة وكان عدد الناخبين في تلك الدائرة (١٢٤٢٥) حيث حصل المرشح الفائز وهو الأخ عبد الرحمن محمد الاكوع على (٨٥٠٠) صوت وجاء الحوباني محمد عبد الملك في الترتيب الأخير حيث حصل على (٢١) صوتاً فقط. «٣»

وبصفة عامة فان اسماء الذين تقدموا بطلبات الترشيح في الأيام التسعة الاولى تكاد تكون مجهولة ولا تتناسب مع الحجم والوزن الأدنى لمن يترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

١- صحيفة الوحدة - عدد ٩٩/٧/١٤ وثريا منقوش هي الزوجة السابقة للمرحوم الاستاذ عمر الجاري رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين وأمين عام التجمع الوجدوي اليمني حتى وفاته عام ١٩٩٨م.
٢- صحيفة الحق - رابطة أبناء اليمن - العدد (١٦٩) - ٩٩/٧/١٢م.
٣- الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن عام ٩٧م - محمد حسين الفرح - ملحق النتائج التفصيلية - الدائرة (٨).

المرشحون البارزون في اليوم العاشر:

وفي ١٣ يوليو ١٩٩٩م وهو اليوم العاشر والأخير تقدم بطلب الترشيح سبعة اشخاص كان من بينهم ثلاث شخصيات ذات وزن سياسي وإجتماعي يتناسب مع حجم الإنتخابات الرئاسية وقد كانوا آخر ثلاثة اشخاص في سجل قيد طالبي الترشيح او محضر مجلس النواب بالترتيب وبالارقام (٢٢ و ٢٣ و ٢٤) وهم كل من:-

١- علي صالح عباد (مقبل) - مرشح وامين عام الحزب الاشتراكي اليمني ومجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة وقد جاء ترتيبه في محضر مجلس النواب برقم (٢٢) وكان (مقبل) قد عاد من لندن في ٧/١٢ كما جاء في صحيفة الوحدي (عاد مقبل إلى صنعاء يوم ٧/١٢ بعد زيارته العلاجية في لندن) «٤» وقال (مقبل) في تصريح نشرته صحيفة (الخليج) الاماراتية (ان عودته من لندن إلى صنعاء يوم امس الاثنين كانت اضطرارية بعد قطع الرحلة العلاجية.. وانه سيتقدم صباح هذا اليوم ٧/١٣ إلى البرلمان لتقديم طلب الترشيح، وذلك بعدما تعذر ايصال الطلب ظهر امس حيث وصل إلى البرلمان متأخراً عن موعد التسجيل) «٥» وبالفعل توجه (مقبل) ومعه قياديون من أحزاب مجلس التنسيق إلى مجلس النواب حيث قدم طلب وملف الترشيح إلى هيئة رئاسة مجلس النواب - علماً بأن (مقبل) كان عضواً في هيئة رئاسة مجلس النواب السابق (٩٣-١٩٩٧م) - وكان وصوله من لندن قبل إنتهاء فترة الترشيح وتقديمه لطلب الترشيح محل ارتياح اكيد ليس من المعارضة فحسب وانما أيضاً في اوساط عديدة بما في ذلك قيادة المؤتمر الشعبي، مع الأخذ بعين الإعتبار وجود احتمال شائع أشارت إليه صحيفة (المجتمع) في ٧/١٢ بقولها (يتوقع مراقبون سياسيون بأنه اذا قبل طلب امين عام الحزب الاشتراكي علي صالح عباد(مقبل) ترشيح نفسه للإنتخابات الرئاسية -أي تركيته - ان ينسحب في وقت مناسب من حلبة المنافسة) «٦».

والواقع ان ذلك الإحتمال كان مطروحاً حتى داخل قيادات الوحدي الناصري ومجلس التنسيق فتم تبديده بالنص في ورقة الاتفاق على ترشيح مقبل بانه (يتعهد المرشح بعدم الانسحاب او التراجع عن الترشيح والمنافسة).

٢- نجيب قحطان الشعبي، وقد جاء ترتيبه برقم (٢٣) في محضر مجلس النواب باسماء طالبي الترشيح، وصفته في الترشيح (مستقل) وغني عن البيان انه نجل الرئيس قحطان محمد الشعبي امين عام الجبهة القومية والرئيس الأول للشطر الجنوبي بعد

٤- صحيفة الوحدي - العدد (٢٧٩) - ١٣/٧/٩٩م.

٥- صحيفة الطريق - العدد (١٢٧) - ١٣/٧/٩٩م.

٦- صحيفة المجتمع - العدد (٢٥٦) - ١٢/٧/٩٩م.

الإستقلال (١٩٦٧-١٩٦٩م) وقد تلقى نجيب قحطان تعليمه العالي في مصر حيث حصل على ماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية، وكان من الاعضاء الذين تم تعيينهم في مجلس النواب الأول بالجمهورية اليمنية بموجب قرار مجلس الرئاسة رقم (٤) في ٢٤ مايو ١٩٩٠م ثم فاز بعضوية مجلس النواب في انتخابات ٩٧م النيابية في الدائرة (٧٤) بمحافظة لحج، وبالرغم من انه كان مرشحاً باسم المؤتمر الشعبي إلا ان الفوز آنذاك يعود الى المكانة الاجتماعية والسياسية ولانه نجل قحطان الشعبي، كما هو الحال في ترشيحه لنفسه بصفة (مستقل) في الإنتخابات الرئاسية.

٣- علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، وهو آخر المرشحين حيث قدم طلب الترشيح وملف وثائق الترشيح الى رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله حسين الاحمر واعضاء هيئة رئاسة المجلس وادلى بتصريح وكلمة لممثلي الصحف ووكالات الأنباء قال فيها (.. لم اكن اريد ان اكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية ولكن نزولاً عند رغبة المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضة والعلماء والمثقفين والشخصيات الاجتماعية من ابناء الوطن قبلت الترشيح لإنتخابات رئيس الجمهورية، وسيكون هذا البرنامج هو برنامجي الإنتخابي «٧» باسم الشعب اليمني كله - ان من الأولويات التي سأسعى الى انجازها: مواصلة العمل من اجل تعزيز بناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة المؤسسات والنظام والقانون والديمقراطية والعدالة وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الانسان وبما يصون كرامة الانسان اليمني ودمه وماله وعرضه. والعمل من اجل انتهاء حالة الفوضى وترسيخ الأمن والإستقرار والطمأنينة في المجتمع.. ومكافحة الفساد. والعمل من اجل احداث تنمية شاملة في مختلف المجالات ومواصلة جهود الإصلاح الإداري.. والاهتمام بالتعليم وتحسين الاحوال المعيشية للمواطنين واحترام الدستور والقوانين النافذة، والحفاظ على السيادة الوطنية وترسيخ الوحدة الوطنية، وحماية الأراضي والمياه والاجواء اليمنية من اي اعتداء خارجي. والعمل على حل مشكلة الحدود مع الجيران بالطرق السلمية والودية وبما يكفل الحقوق القانونية والتاريخية للبلدين.. وقال الرئيس: ان المشوار طويل والمهام كبيرة.. ونحن نستعين بالله سبحانه وتعالى ان يعيننا ويمدنا بعونه). «٨»

وقد انتهت فترة تقديم طلبات الترشيح بنهاية الدوام الرسمي ليوم ١٣/٧/٩٩م، ثم قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بفحص طلبات ووثائق الترشيح، وكان عددها (٣٠) طلباً،

٧- كان البرنامج الانتخابي الذي قدمه الرئيس في ملف وثائق طلب الترشيح هو (برنامج مرشح المؤتمر الشعبي العام لمنصب رئيس الجمهورية).
٨- وكالة «سبأ» للأنباء - ١٢/٧/٩٩م.

فلم تتوفر الشروط في ثلاثة اشخاص، كما انسحب ثلاثة اشخاص في فترة فحص الطلبات واصبح عدد طالبي الترشيح المعتمدين (٢٤) شخصاً تتوفر فيهم الشروط القانونية والدستورية، بحيث قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بعرض أسمائهم على مجلس النواب للتركية بعد انتهاء فترة فحص الطلبات، وهم - كما في ترتيب القيد ومحضر اجتماع مجلس النواب «٩» - كل من الأخوة التالية اسمائهم:-

أسماء طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية الذين أقرت هيئة مجلس النواب عرض اسمائهم للتركية					
م	الاسم الرباعي	صفة الترشيح	م	الاسم الرباعي	صفة الترشيح
١	علي علي أحمد محمد الصبيحي	مستقل	١٤	عبد الوهاب قناف شايف دغيش	مستقل
٢	محمد محمد أحمد حزام اليمني	مستقل	١٥	محمد علي محسن السري	مستقل
٣	محمد عائض قائد يحي العثيملي	مستقل	١٦	فيصل علي أحمد غيثان الطويل	مستقل
٤	علي صالح محمد عبده الجوري	مستقل	١٧	صالح حسن عبد الله العزاني	مستقل
٥	محمد عبد الرحمن محمد حسن المزوني	مستقل	١٨	مصلح علي ناجي عياش	مستقل
٦	عبد القوي علي أحمد الشويح	حزب الشعب الديمقراطي	١٩	صالح أحمد بن أحمد جويح	مستقل
٧	عبد الوهاب محمد حسن الكريدي	مستقل	٢٠	أحمد علي حسين يحي العمري	مستقل
٨	أحمد مصلح محمد البرطي	مستقل	٢١	معاذ عبد الله علي عبد الوهاب الشهابي	مستقل
٩	محمد أحمد سعد محسن الظفاري	مستقل	٢٢	علي صالح عباد سنان (مقبل)	الحزب الاشتراكي اليمني مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة
١٠	أحمد عبده أحمد الرميم	مستقل			
١١	إسكندر علي محمد النظاري	مستقل			
١٢	خالد أحمد علي الزارقه	مستقل	٢٣	نجيب قحطان محمد ناصر الشعبي	مستقل
١٣	الجبواني محمد عبد الملك العيسى	حزب الوحدة الشعبية	٢٤	علي عبد الله صالح	المؤتمر الشعبي العام

وقد نقلت صحيفة الحق إنطباعاً واسعاً عن الذين تقدموا بطلب الترشيح بقولها (سادت الساحة السياسية اليمنية والمهتمين الأجانب بالشأن الديمقراطي في اليمن خيبة أمل لغياب الفرصة الحقيقية للمنافسة الجادة بسبب عدم تقدم مرشحين كبار في مقابل الرئيس علي عبد الله صالح مرشح المؤتمر الشعبي) «١٠».

٩- محضر جلسة مجلس النواب في ١٩/٧/٢١ م.
١٠- صحيفة الحق - العدد (١٦٩) - ١٣/٧/١٩٩٠ م.

المبحث الثالث:

تزكية المرشحين.. وحجب التزكية عن مرشح المعارضة

لقد كان هناك منذ وقت مبكر

اتجاه سياسي وديمقراطي واسع بضرورة تعديل شرط تزكية المرشح لمنصب رئيس الجمهورية من نسبة ١٠٪ من عدد أعضاء مجلس النواب والمنصوص عليه في المادة (١٠٧) من الدستور، إلا أن الأمل في التعديل الدستوري تلاشى حين صدر - في ١٨/٤/٩٩م - القانون رقم (٢٧) بتعديل بعض أحكام قانون الانتخابات العامة حيث تم التأكيد على التزكية وتقنينها - لأول مرة - في المادة (٧٣ مكرر) من قانون الانتخابات العامة، وقد أجاب الأخ عبدالله غانم وزير الشؤون القانونية على تساؤل عن سبب عدم تعديل الدستور والغاء شرط التزكية قائلاً (إن التعديلات لم تلق تجاوباً من كل القوى السياسية) «١» وقد يكون المقصود في جواب (غانم) هو الإصلاح لأن المؤتمر الشعبي بل رئيس المؤتمر الشعبي كان يتبنى التعديل للدستور وأعلن ذلك في عدة خطابات ومقابلات، والواقع - فيما أرى - أن السبب الرئيسي هو إن

النصوص الدستورية والقانونية عن تزكية طالبي الترشيح وخلاصة وقائع تزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية في مجلس النواب يوم ٢١/٧/٩٩م.	<p>• (تعرض أسماء طالبي الترشيح.. على أعضاء مجلس النواب للتزكية خلال مدة أقصاها أسبوع من انتهاء فترة الفحص).</p> <p>• (لا يجوز لعضو مجلس النواب أن يزكي أكثر من مرشح واحد من بين أسماء طالبي الترشيح..)</p> <p>• (يعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية بنسبة ١٠٪ من عدد أعضاء مجلس النواب).</p> <p>• (يكون مجلس النواب ملزماً أن يزكي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الأقل تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية)</p>
<p>• تم عرض أسماء طالبي الترشيح على أعضاء مجلس النواب في جلسة المجلس رقم (٢٢/١/١١) يوم ٢١/٧/٩٩م وقد حضر الجلسة (٢٥٤) عضواً وغاب (٤٧) عضواً.</p> <p>• بلغ عدد طالبي الترشيح الذين تم عرض أسمائهم للتزكية (٢٤) شخصاً.</p>	<p>جلسة التزكية</p>
<p>• أسفرت نتيجة التزكية عن حصول أربعة من طالبي الترشيح على أصوات الأعضاء كما يلي:-</p> <p>١- علي عبدالله صالح تزكية (١٨٢) عضواً</p> <p>٢- نجيب قحطان الشعبي تزكية (٢٩) عضواً</p> <p>٣- خالد أحمد الزارقة تزكية (٢٥) عضواً</p> <p>٤- علي صالح عباد (مقبل) تزكية (٧) أعضاء</p> <p>• وأمتنع عضو واحد عن التزكية.</p>	<p>نتيجة التزكية</p>
<p>حاز على التزكية شخصان هما:-</p> <p>١- علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي</p> <p>٢- نجيب قحطان الشعبي مستقل</p>	

١- برنامج قناة (M.B.C) الفضائية عن الانتخابات الرئاسية - ١٢/١١/٩٩م.

تعديل أي مادة من الدستور يستلزم اجراء (إستفتاء شعبي) ونظراً لأن الإستفتاء يتطلب تكلفة مالية باهضة واجراءات تضاهي الإنتخابات تم صرف النظر عن تعديل الدستور آنذاك، وقد اكدت تصريحات قيادات المؤتمر الشعبي ومنهم الأمين العام د/ عبدالكريم الارياني - في أوائل يوليو- ان (كتلة المؤتمر الشعبي البرلمانية ستزكي مرشح المعارضة) ولقد وصل التاكيد الى القول (إن تزكية مرشح المعارضة - ليس سلفة او منحة - وإنما هو واجب ديمقراطي وطني ودستوري) وكان المقصود بمرشح المعارضة هو(مقبل) بالتحديد لأن تلك التصريحات كانت في فترت الترشيح «٢» وقد حدث أنني التقيت بالآخ/ رئيس الجمهورية يوم ٧/١٤ -اي بعد انتهاء فترت الترشيح - حيث دار حديث عن الجدول الزمني حتى فترة الدعاية والمهرجانات الإنتخابية وكان الرئيس واضحاً في أن المنافس في الإنتخابات سيكون (مقبل) مما يؤكد أن مسالة حصوله على التزكية كانت محسومة وكان ذلك هو الموقف والإتجاه الاساسي إلى ما بعد يومين.

ثم شهدت الايام التالية نمواً لإتجاه مضاد - داخل قيادات المؤتمر وكذلك الاصلاح - يتبنى عدم تزكية (مقبل) وقد اتضح - فيما بعد- أن الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي عقدت إجتماعاً في ٩٩/٧/١٨م بحضور الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس المؤتمر نائب رئيس الجمهورية «٣» والدكتور عبدالكريم الارياني امين عام المؤتمر الشعبي - رئيس الوزراء - والأمناء المساعدين، وفي ذلك الإجتماع كان هناك إتجاه او جناح ضد تزكية مرشح الاشتراكي والمعارضة (مقبل) وكان هناك إتجاه او جناح مع قيام كتلة المؤتمر بتزكية مرشح المعارضة وكان على رأس هذا الإتجاه د/ عبدالكريم الارياني الذي بذل جهوداً لاقتناع كتلة المؤتمر بتزكية مرشح المعارضة «٤» وكان ذلك هو رأي عدد من الامناء المساعدين ومن الكتلة البرلمانية للمؤتمر بما في ذلك رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر سلطان البركاني، ولكن الإتجاه المضاد لتزكية (مقبل) تمكن من حسم الإجتماع لصالح عدم تزكية مقبل، وقد كتب الأخ علي الصراري سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي مقالاً تحليلياً عن وجود جناحين في البرلمان وقيادة المؤتمر الشعبي يرفض احدهما تزكية مرشح المعارضة (مقبل) ويؤيد احدهما التزكية، ثم قال مايلي نصه:(وبما أن رئيس الجمهورية ظل يحرص على امكانية التنافس، ولكن إستناداً إلى إتفاق مع المعارضة بشأن تحديد المستوى الذي لاينبغي أن تتجاوزه الدعاية الإنتخابية للمعارضة.. وبما أن إتفاقاً من هذا النوع لم يتحقق، فقد تمكن الجناح الرافض لتزكية مرشح المعارضة من اقناع الرئيس بموقف استبعاد «مرشح» المعارضة من التنافس) «٥» ويضيف تقرير تحليلي في الدائرة السياسية للتنظيم الناصري

٢- صحيفة الميثاق ومقابلات صحفية الى ٩٩/٧/١٥م.

٣- كان الرئيس علي عبدالله صالح في زيارة لدول المغرب العربي، وتمت جلسة مجلس النواب للتزكية في ٧/٢١ قبل عودته.

٤- صحيفة الوحدة - عدد ٩٩/٧/٩م - عن رسالة منسوبة الى د/عبدالكريم الارياني.

٥- صحيفة الثوري الناطقة باسم الحزب الاشتراكي - العدد (١٥٨٥) - ٩٩/٨/١٢م.

(أن الإصلاح لعب دوراً مهماً في الوصول إلى إتفاق عدم تركية مرشح المعارضة حتى لا تكبر المعارضة على حساب الإصلاح).

وأياً كان الأمر، فإن ما حدث في إجتماع كتلة المؤتمر الشعبي في ٧/١٨ ثم الإتفاق بين قيادات من المؤتمر ومن الإصلاح - في ١٩-٧/٢٠ على عدم تركية (مقبل) لم يكن معروفاً ولا كانت اسبابه ودوافعه واضحة، ولم تكن المعارضة تتوقع عدم التزكية، وإنما كانت واثقة من التزكية، بل أن الثقة بالتزكية كانت أكثر مما ينبغي بحيث ادت الثقة الزائدة إلى تقصير واخطاء ساهمت في ترجيح وتبرير عدم التزكية بل وادت إلى قرار وعمل جاد من اجل حجب التزكية عن مرشح المعارضة من خلال إنتهاج طريقة غير مسبوقة في اسلوب التزكية تؤدي إلى تقييد حرية أعضاء مجلس النواب من كتلتي المؤتمر والإصلاح في جلسة التزكية، لأن الإتفاق بين القياديين في المؤتمر والإصلاح لم يكن يمثل ضماناً كافياً بعدم حصول (مقبل) على التزكية طالما أن جناحاً هاماً في المؤتمر كان متمسكاً بأهمية تزكيته لتوفير الطابع التنافسي الحزبي للانتخابات الرئاسية وكان امين عام المؤتمر الشعبي ورئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر على رأس ذلك الإتجاه، كما أن رئيس الجمهورية كان في الخارج وكان مع تركية مرشح المعارضة قبل سفره على الأقل، بينما تم إتخاذ قرار عدم التزكية - وأنعدت جلسة التزكية - قبل عودته، ولذلك كله وضماناً لإحتمالات قيام العدد الكافي من كتلة المؤتمر بتزكية (مقبل) قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بإنتهاج طريقة غير مسبوقة في اسلوب وطريقة التزكية كان لها اثرها الفعال في حجب التزكية عن مرشح المعارضة في جلسة مجلس النواب لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

لقد عقد مجلس النواب جلسته رقم (١١) - ٣/٢/١ - في يوم ٩٩/٧/٢١م لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وفقاً للمادة (١٠٧) من الدستور وأحكام قانون الإنتخابات العامة، والتي تنص على التالي:-

- تعرض أسماء طالبي الترشيح الذين تتوفر فيهم الشروط الدستورية على أعضاء مجلس النواب للتزكية خلال مدة أقصاها أسبوع من إنتهاء فترة الفحص.

- لا يجوز لعضو مجلس النواب تركية أكثر من مرشح واحد من بين أسماء طالبي الترشيح المعروضة من قبل هيئة رئاسة مجلس النواب.

- يعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تركية نسبة ١٠٪ من عدد أعضاء مجلس النواب..

- يكون مجلس النواب ملزماً بأن يركي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الأقل تنفيذاً لعرض المرشحين على الشعب في إنتخابات تنافسية «٦».

وقد حضر جلسة التزكية (٢٥٤) عضواً وتمت التزكية بطريقة غير مسبوقة وتتمثل في إستمارة - اي ورقة تصويت - لا يكتب فيها النائب أسم من يركيه فقط وإنما يكتب أيضاً أسمه - اي أسم النائب - ورقم دائرته، ويوقع عليها أيضاً. وبما إن الدستور والقانون لم ينص على طريقة وإسلوب التصويت للتزكية فلا وجه لما ذهب اليه بعض القانونيين وشخصيات المعارضة بأن طريقة التزكية تخالف الدستور والقانون ولائحة مجلس النواب، وإنما يمكن القول أنها طريقة غير مسبوقة تؤثر على إرادة وحرية أعضاء كتلتي المؤتمر والإصلاح لأن ورقة التصويت المكتوب عليها أسمه وتوقيعه ستكون وثيقة ضده بمخالفة قرارات الحزب الذي ينتمي اليه على الأقل. ولم يمتنع عن التصويت والتزكية سوى عضواً واحداً من الحاضرين وهو (عائض الشائف) من الإصلاح، وقام بالتصويت للتزكية (٢٥٣) عضواً يمثلون ٨٤٪ من أعضاء مجلس النواب - وقد تقدم ذكر أسماء طالبي الترشيح الذين تم عرض أسمائهم للتزكية وعددهم (٢٤) شخصاً، وتم تشكيل لجنة لفرز الأصوات من ثمانية أعضاء كان من بينهم:-

- سلطان حزام العتواني من كتلة الوجدوي الناصري.

- سلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر الشعبي.

- احمد شرف الدين نائب رئيس كتلة الإصلاح «٧».

- محمد عبدالله الكبسي من كتلة البعث العربي.

- عبدالله مهدي من كتلة المستقلين.

وقد أسفرت نتيجة الفرز عن عدم حصول (عشرين) من طالبي الترشيح على التزكية حتى من عضو واحد بينما حصل (اربعة) من طالبي الترشيح على العدد التالي من الأصوات لكل منهم وفقاً لحضر جلسة مجلس النواب «٨».

- علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام (١٨٢) صوتاً (نسبة ٦٠٪ من الأعضاء)

- نجيب قحطان الشعبي مستقل (٣٩) صوتاً (نسبة ١٣٪ من الأعضاء)

٦- المادة (١٠٧) من الدستور وفقرات المادة (٧٢) المكرر من القانون رقم (٢٧) لسنة ٩٩م بتعديل بعض احكام قانون الانتخابات العامة.

٧- غاب عن حضور جلسة التزكية د/عبدالرحمن بافضل رئيس كتلة الإصلاح - بدون عذر كما جاء في محضر الجلسة.

٨- محضر جلسة مجلس النواب رقم (٢/٢/١١) - في ٩٩/٧/٢١م. وقد أضفنا نسبة الأصوات من عدد أعضاء مجلس النواب البالغ (٢٠١) عضو.

- خالد احمد الزارقة مستقفل (٢٥) صوتاً (نسبة ٨,٣٪ من الأعضاء)

- علي صالح عباد (مقبل) الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق (٧) أصوات (نسبة ٢,٣٪ من الأعضاء)

وبما ان الدستور ينص على ان يحصل المرشح على (نسبة ١٠٪) من أعضاء مجلس النواب، فقد حصل على التزكية كمرشح لمنصب رئيس الجمهورية كل من:-

- علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام (تزكية ٦٠٪).

- نجيب قحطان الشعبي مستقفل (تزكية ١٣٪).

وكانت الأوساط القيادية في المؤتمر ترغب في تزكية مرشح ثالث كاحتياط - ربما لحالة وقوع أي طارئ يؤدي الى عدم مواصلة المرشح الثاني للمنافسة قبل يوم الانتخابات بما في ذلك احتمال انسحابه من حلبة المنافسة - وكان المرشح الثالث الذي تقرر تزكيته وهو خالد الزارقة - وهو محام شاب، كان مديراً في وزارة الشؤون الإجتماعية ثم أصبح محامياً.. ويبدو ان التعليمات التي صدرت بتزكيته الى كتلة المؤتمر كانت متأخرة ولم يتم الترتيب لتنفيذها بدقة بحيث حصل على تزكية ٢٥ عضواً (اي نسبة ٨,٣٪) فقط، وتم اعلان حصول المرشحين علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي على التزكية لخوض الانتخابات الرئاسية.

هوامش على التزكية.. وعلى عدم تزكية مرشح المعارضة:

ومن المهم هنا الإشارة الى ما يلي:-

١- ان صفة المرشح علي عبدالله صالح هي (مرشح المؤتمر الشعبي العام) - فقط - وذلك في كافة وثائق الترشيح وهي:-

أ- رسالة امين عام المؤتمر الشعبي - برقم (٣٠٦) في ٩٩/٧/١٢ م الى - رئيس مجلس النواب بتسمية واعتماد الأخ علي عبدالله صالح مرشحاً باسم المؤتمر الشعبي لخوض الانتخابات الرئاسية، وهي من وثائق طلب وقبول الترشيح الأساسية.

ب - ان البرنامج الانتخابي المقدم من المرشح علي عبدالله صالح في ملف طلب الترشيح هو (برنامج مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية)، وكان البرنامج من وثائق طلب الترشيح الاساسية. «٩»

ج - إن إستمارة أسماء طالبي الترشيح التي تم عرضها من هيئة رئاسة مجلس النواب على أعضاء المجلس في جلسة التزكية، وتمت التزكية بموجبها، جاء فيها الاسم والصفة لطالب الترشيح - رقم (٢٤) - كمايلي: (علي عبدالله صالح «الأحمر» المؤتمر الشعبي العام). وكذلك في محضر جلسة مجلس النواب التي تمت فيها التزكية يوم ٧/٢١ حيث جاءت صفته بأنه (مرشح المؤتمر الشعبي العام) «١٠»

وقد تم في (٨/٣١) اعتباره مرشحاً للمؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني وتغيير البرنامج الانتخابي - كما سياتي - والمهم هنا أن صفته في وثائق طلب الترشيح وفي التزكية البرلمانية هي (مرشح المؤتمر الشعبي العام).

٢- ان صفة المرشح نجيب قحطان الشعبي هي (مستقل) وذلك في كافة وثائق الترشيح، وله برنامج الانتخابي كمرشح مستقل «١١» فتمت تزكيته وخاض الانتخابات بصفة مستقل، بينما:-

١- إنقذت بيانات وصحف المعارضة تزكيته وترشيحه لأنه عضو المؤتمر الشعبي العام بل عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وقالت المعارضة في ذلك ما يليق وما لا يليق.

ب - ان انتماء نجيب قحطان إلى المؤتمر الشعبي - (وبالرغم من أنه ترشح بصفة مستقل) - وتزكيته من مجلس النواب لا يتعارض مع الدستور، لأن الدستور لم ينص على وجوب أن يزكي المجلس شخصين من حزبين مختلفين، وانما نص على (ان يزكي - المجلس - شخصين لمنصب رئيس الجمهورية على الأقل).

٣- إن الاخ علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني مرشح مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة، حصل على تزكية (٧) أعضاء وقد قيل إن ذلك يمثل الحجم الحقيقي للحزب الاشتراكي والمعارضة، بينما الواقع:-

- ان الذين قاموا بتزكيته هم الاعضاء الثلاثة للتنظيم الوحدوي الناصري (سلطان حزام - عبدالله المقطري - علي اليزيدي) وثلاثة من المستقلين غير المنتمين (سالم الارضي - طاهر علي سيف - ناصر عرمان) وواحد من الحزب الاشتراكي في كتلة المستقلين ترشح بصفة مستقل عام ٩٧م وهو (يحيى منصور ابو اصبع) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي (اما العضو الثاني المنتمي إلى الاشتراكي في كتلة المستقلين وهو (احمد الشهاري) عضو اللجنة المركزية فلم يزك (مقبل).

١٠- نص المحضر في الملحق الوثائقي .
١١- نص البرنامج في الملحق الوثائقي.

- أن عدم تمثيل تلك الأصوات لحجم الحزب الاشتراكي يعود أيضاً إلى أن الحزب الاشتراكي قاطع إنتخابات ١٩٩٧م النيابية، وكانت تلك المقاطعة من أخطاء الحزب الاشتراكي فلو أنه خاض تلك الإنتخابات لفاز بأكثر من (٣٠) عضواً ولكن غالبية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي آنذاك اختارت المقاطعة وأفشلت خيار المشاركة الذي كانت تتبناه نخبة من قيادات الاشتراكي بزعامة جاز الله عمر.

- أن الأصوات السبعة لا تمثل أيضاً الحجم الحقيقي للمعارضة في مجلس النواب لأن حزب التجمع اليمني للإصلاح قد أصبح في المعارضة منذ انتخابات ١٩٩٧م ولديه (٦٤) عضواً في مجلس النواب، ولكن الإصلاح بدلاً من أن يساهم بتزكية مرشح المعارضة ساهم بدور فعال في حجب التزكية عنه، مما أثار جدلاً واسعاً حول موقف الإصلاح، وتضاربت الآراء والتحليلات لأسباب موقف الإصلاح، ويمكن القول أن من أصوبها :-

أ- عدم قيام الحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق بأي اتصال مع الإصلاح من أجل مساهمة الإصلاح في التزكية، فكان ذلك تقصيراً وخطأ من الاشتراكي ومجلس التنسيق أدت إليه ثقة متزايدة بالنفس أو بالغير في حصول المرشح (مقبل) على التزكية دون حاجة إلى الاتصال أو التنسيق مع الإصلاح.

ب - أن تلك الثقة المتزايدة بالحصول على التزكية ربما كانت من أسباب ما أشار إليه قياديون إصلاحيون في مقال نشرته صحيفة المستقلة عن أسباب عدم مساهمة كتلة الإصلاح في توفير التزكية لمرشح الاشتراكي والمعارضة حيث جاء في المقال أن من أسباب ذلك (الانتقادات التي تعرض لها حزب الإصلاح من قيادات مجلس التنسيق عامة والاشتراكي خاصة ومنها تصوير (مقبل) لمحاولات الإصلاح التواصل مع مجلس التنسيق بأنه أستجداء اصلاحي، وأكد (مقبل) في مرات عدة أن الإصلاح أطل طرق الباب على المعارضة التي قبلت بمجرد الاستماع) «١٢» والمقصود هنا اتصال الإصلاح بمجلس التنسيق خلال فترة الإعداد والتنفيذ لمرحلة القيد والتسجيل (فبراير - يونيو ٩٩م) والواقع أن ما جاء في (المستقلة) عن موقف (مقبل) وبعض قيادات مجلس التنسيق آنذاك يتجاهل ما شهدته تلك الفترة من لقاءات ومواقف وبيانات مشتركة من الإصلاح ومجلس التنسيق، ومثال ذلك أنه في يوم ٩٩/٦/٦م وإستجابة لطلب الإصلاح إصدار بيان مشترك حضر إلى مقر الإصلاح ثلاثة من أبرز قادة الاشتراكي والمجلس (جارالله عمر - محمد غالب احمد - مصطفى عبد الخالق) ومن قادة الودودي الناصري والمجلس أيضاً (علي سيف حسن - د/عبد القدوس المضواحي - محمد حسين) وتم صياغة البيان المشترك، وقد كانت هناك أيضاً العديد من البيانات

والمواقف المشتركة إلى اواخر ٩٩/٦م.

ج - ان القول بـ(ان الإصلاح لعب دوراً مهماً في الوصول إلى اتفاق عدم تركية مرشح المعارضة حتى لاتكبر المعارضة على حساب الإصلاح) «١٣» يتفق مع انه ليس من مصلحة الإصلاح ان يخوض الإشتراكي ومجلس التنسيق الإنتخابات التنافسية التي رفض الإصلاح ان يخوضها، ولكن ذلك ليس السبب الرئيسي ولا هو السبب الوحيد.

فماهي الاسباب التي أدت إلى تغيير موقف المؤتمر الشعبي من العزم الأكيد على تركية مقبل إلى حجب التركية؟

دوافع المؤتمر الشعبي إلى حجب التركية:

لقد كان هناك اتجاه وعزم أكيد في قيادة المؤتمر الشعبي على تركية (مقبل) بصفته مرشح الإشتراكي والمعارضة، ولعدم وجود مرشح غيره لا من الإصلاح ولا من أحزاب المعارضة لمنافسة مرشح المؤتمر، ولأن تركيته تحقق ما ينص عليه الدستور من اجراء انتخابات تنافسية لمنصب رئيس الجمهورية) وغني عن البيان انه لا توجد اي مقارنة بين مرشح المؤتمر «الرئيس علي عبدالله صالح» وبين مرشح الإشتراكي ومجلس التنسيق «مقبل» فالجميع - بما فيهم الإشتراكي - يدركون ان الإنتخابات ستسفر عن فوز كبير للرئيس علي عبدالله صالح، ومؤدى ذلك ان تركية (مقبل) ومنافسته للرئيس في الإنتخابات كانت ستحقق مصلحة أكيدة للمؤتمر ويعطي الإنتخابات نكهتها وحرارتها التنافسية الحقيقية داخلياً وخارجياً، وبالتالي فإن قرار المؤتمر بعدم تركية مقبل وحجب التركية عنه لابد ان تكون له دوافع أقوى، فماهي تلك الدوافع من وجهة نظر قيادة المؤتمر الشعبي؟.

أولاً: ما اعلنه واكده - فيما بعد- الرئيس علي عبدالله صالح بقوله (ان «مقبل» مرشح من لندن، وأن الإتفاق الأساسي على ترشيحه تم في لندن) «١٤» - وبالتالي فان مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة اتفق على ترشيحه بعد ان تم الاتفاق الاساسي على ترشيحه في لندن من جانب قيادات الإشتراكي وغيرهم الموجودين في لندن والخارج منذ الحرب وفشل محاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤م، والدليل على كلام الرئيس بل ومصدر معرفته بذلك هو تصريحات الاخ سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة السابق والأمين العام المساعد للحزب الإشتراكي سابقاً، فقد كان المعروف لدى الرئيس والمؤتمر الشعبي حين سافر (مقبل) إلى لندن ومكث إلى ٧/١١ بأنه سافر للعلاج وان الأطباء قرروا له عملية

١٣- من تحليل وتقييم الوجدري الناصري.
١٤- صرح الرئيس بذلك في عدة مقابلات ومناسبات من اولها المؤتمر الصحفي للرئيس في ٢٢/٨/٩٩م.

جراحية، وإنه - كما صرح بنفسه للصحافة حين عاد في ٧/١٢ - قطع العلاج وعاد إلى صنعاء «١٥» ثم اتضح ان سالم صالح محمد صرح لصحيفة «الزمان» اللندنية تصريحاً نشرته في ٧/٣ ثم نقلته ونشرته صحيفة «الايام» - قبل التزكية بعدة أيام حيث جاء فيه ماييلي نصه (صرح الاخ سالم صالح محمد.. ان أمين عام الحزب الاشتراكي علي صالح عباد (مقبل) سيكون مرشح قيادات الداخل والخارج للحزب الاشتراكي ومجلس تنسيق المعارضة، وان اللقاءات الاخيرة التي عقدت في لندن لقياديين الحزب الاشتراكي وضعت برنامجاً للانقاذ الوطني تخوض بموجبه السباق الرئاسي. ووضح سالم صالح محمد لـ «الزمان» بان قيادات الاشتراكي التي اجتمعت هنا الخميس الماضي (٧/١ في لندن) اتفقت - ايضاً - على إعادة القادة السابقين الى الحزب واسقاط قرارات فصلهم التي كانت إتخذت وذلك خلال المؤتمر القادم للحزب، ودون اي شرط، وعودتهم الى مراكزهم الحزبية التي كانوا يشغلونها في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، وان المباحثات مع الأمين العام (مقبل) تضمنت (ايضاً) - تدارس سبل ضمان عودة اعضاء الحزب من غير الذين صدرت احكام بحقهم الى اليمن قبل الإنتخابات للمساهمة فيها) «أه» «١٦» ومقتضى ذلك:-

- ان رحلة مقبل الى لندن لم تكن للعلاج، او لم تكن للعلاج فقط.

- ان لقاءات ومباحثات جرت في لندن تم الإتفاق فيها على ان يكون مقبل (مرشح قيادات الداخل والخارج للحزب الاشتراكي ومجلس تنسيق المعارضة) وكان ذلك في ٧/١ بينما قرار وإتفاقات مجلس التنسيق على ترشيحه كان في ٧/٩ ومؤدى ذلك كما قال الرئيس - (إن الإتفاق الأساسي على ترشيحه تم في لندن).

٣- إن لقاءات لندن تم فيها - كما قال سالم صالح - وضع (برنامج الانقاذ الوطني) سيتم خوض (السباق الرئاسي) بموجبه، وان اعضاء الحزب المتواجدين في الخارج سيعودون قبل الإنتخابات للمساهمة في الحملة الانتخابية، ومؤدى ذلك إن الحزب الاشتراكي سيخوض الحملة والدعاية الانتخابية ليس بموجب برنامج مرشح مجلس التنسيق للإنتخابات الرئاسية وانما بموجب ما سُمي (برنامج الإنقاذ الوطني) مما قد يعني ان المسألة ليست مسألة تنافس في إنتخابات رئاسية.

ويمكن القول إن لقاءات لندن وإتفاق الاشتراكيين في الداخل والخارج وعودة غير الذين صدرت احكام بحقهم الى اليمن للمساهمة في الحملة الانتخابية، كل ذلك كان يمكن أن يكون محل ترحيب وقبول قيادة المؤتمر، فليس هناك ما يمنع من ذلك ولكن طابع (السرية)

١٥- صحيفة الخليج ٧/١٢ وصحيفة الطريق العدد (١٢٧) - ١٩/٧/٩٩.
١٦- صحيفة الزمان لندن - ٧/٢ وصحيفة الايام - العدد (٥٩٨) - ١٩/٧/٩٩.

وما يمكن أن تعنيه إجتماعات لندن من احتمال وجود أطراف أخرى وما يمكن إن يحمله (برنامج الإنقاذ الوطني) من أشياء ومضاعفات، كل ذلك أدى الى قناعة قيادة المؤتمر بضرورة إجراء لقاء وإتفاق مع (مقبل) والامانة العامة للحزب الإشتراكي لوضع ضوابط للدعاية والحملة الإنتخابية والإلتزام بالبرنامج الإنتخابي للمرشح. ولكن الثقة المتزايدة لدى قيادة الإشتراكي بحصول المرشح على التزكية أدت الى عدم تجاوبه مع تقديم أي توضيح ومع إجراء أي لقاء أو إتفاق مع قيادة المؤتمر، مما أدى الى توسيع مساحة الشك والارتياب.

ثانياً: ما أعلنه الرئيس علي عبدالله صالح أيضاً من إنه (حتى لو تم تزكية مرشح المعارضة فإنه كان يريد لها لعبة مكشوفة فهو جاء من لندن مدفوعاً الى ذلك وينسحب في نهاية المطاف) «١٧».

والواقع إن هذا الرأي والاحتمال كان شائعاً من خارج اوساط المؤتمر، وقد أشارت إليه صحيفة (المجتمع) في ٧/١٢ بقولها (يتوقع مراقبون سياسيون اذا قبل طلب أمين عام الحزب الإشتراكي (مقبل) ترشيح نفسه للإنتخابات الرئاسية، أن ينسحب في الوقت المناسب من حلبة المنافسة) «١٨» وقد ساهم على شيوع ذلك الرأي والإحتمال وجود اتجاه علني بين بعض قيادات وأعضاء الحزب الإشتراكي ضد المشاركة في الإنتخابات الرئاسية ويصدرون تصريحات وبيانات بمقاطعة الإنتخابات، مما أدى الى الظن بان الإشتراكي ومرشح الإشتراكي ليس جاداً في خوض الإنتخابات وسوف ينسحب في وقت ما. بعد الاستفادة من الحملة والدعاية والمهرجانات الإنتخابية لترويج افكار ومطالب وقضايا معينة، بل إن الرأي والاحتمال بإنسحاب المرشح كان موجوداً في اوساط بعض قيادات وأحزاب مجلس التنسيق، ولم يتم تبديده إلا بالنص في ورقة الإتفاق والضمانات الموقعة في ٧/١٠ بأن (يتعهد المرشح بعدم الإنسحاب أو التراجع عن الترشيح والمنافسة) ولقد كان ذلك الإتفاق داخلياً سرياً، وقد كانت حاجة قيادة المؤتمر الى مثل ذلك التأكيد او الضمان أكثر من حاجة أحزاب مجلس التنسيق، وبما ان الإشتراكي لم يتجاوب مع إجراء اي لقاء أو إتفاق مع قيادة المؤتمر فان إحتمال إنسحاب المرشح بعد الاستفادة من الحملة الإنتخابية كان لا بد ان يتعزز في اوساط قيادة المؤتمر.

ثالثاً: إن (مقبل) منذ قيامه بتقديم طلب الترشيح الى مجلس النواب (في ٧/١٣) كان يدلي بتصريحات ومقابلات صحفية فيها قدر من التحدي والهجوم على أعضاء مجلس النواب وعلى النظام مما ساهم في توسيع وتقوية الإتجاه والجناح المضاد لتزكيته من خلال تصريحاته ذات الصلة بإنتخابات ٩٧م النيابية وترديد مقولات التزوير والمخالفات

١٧- مقابلة مع رئيس الجمهورية - مجلة الوطن - العدد (٤٠) سبتمبر ١٩٩٩م.
١٨- صحيفة المجتمع - العدد (٣٥١) - ٧/١٢/٩٩م.

والخروقات في تلك الإنتخابات وإنتقاداته الحادة لأعضاء مجلس النواب، بحيث قال الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي (إن مقبل هو الذي إستعدى أعضاء البرلمان وتحدى عدم تركيته لهم مهدداً ببسط الأوراق السوداء) «١٩» ولا شك ان وصف (مقبل) لأعضاء مجلس النواب بانهم (كباش) او (نعاج) «٢٠» كان كفيلاً بإثارة قدر من الإستياء، كما أن تصريحاته الانتقادية والهجومية لسياسات وممارسات النظام وأجهزة الدولة وما يتصل بآثار حرب ١٩٩٤م في المحافظات الجنوبية والفساد وغير ذلك من الأمور كان فيها قدر من عدم الموضوعية والتطرف من وجهة نظر المؤتمر، بحيث أضاف إستياء البرلمان والمؤتمر من تلك التصريحات والمقابلات سبباً ودافعاً إضافياً لعدم تركيته ما لم يتم إجراء لقاء وإتفاق مع قيادة الإشتراكي حول الإلتزام بالبرنامج الإنتخابي وتأكيد عدم الإنسحاب من المنافسة ووضع ضوابط للحفاظ على مستوى من الاحترام المتبادل في أثناء الدعاية والمناظرات والمهرجانات الإنتخابية، وهنا نعيد التأكيد الى ان عدم تجاوب قيادة الإشتراكي مع اجراء اي اتصال مع قيادة المؤتمر بشأن توفير التزكية والإتفاق على ضوابط ومستوى الدعاية الإنتخابية في الحملة الإنتخابية وتأكيد عدم الإنسحاب، إنما كان بسبب الثقة المطلقة لدى الإشتراكي ومعه مجلس التنسيق بأن مرشح الإشتراكي والمعارضة (مقبل) سيحصل على التزكية، وبالتالي لا حاجة للدخول في أي تفاوض ومساومة أو إتفاق مع المؤتمر، وهو أمر أثار العديد من التساؤلات حول مصدر وسبب تلك الثقة التي تجاوزت الحدود.

رابعاً: إن قيادة الحزب الإشتراكي اعتمدت على تأكيدات ووعود من السفارة الامريكية بأن مرشحها سيحصل على التزكية، ونشير في هذا الصدد الى انه:-

إنطلاقاً من الأهتمام المعروف للولايات المتحدة الأمريكية بدعم وتشجيع الديمقراطية والتعددية الحزبية فقد قام المسؤولون في السفارة الأمريكية بإتصالات ولقاءات حول الإنتخابات الرئاسية - ومنذ وقت مبكر- مع كل من المؤتمر الشعبي والإصلاح والحزب الإشتراكي والوحدوي الناصري، بإعتبارها الأحزاب الرئيسية في اليمن، وقد بذل الامريكيون جهداً لاقتناع الإصلاح بخوض الإنتخابات الرئاسية بإعتباره الحزب الرئيسي الثاني في اليمن، وكانت تلك أيضاً هي رغبة الرئيس وقيادة المؤتمر في ان يخوض الإصلاح إنتخابات الرئاسة بمرشح من الإصلاح - بحيث - كما قال الأخ نصر طه مصطفى (لم تخف سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء إمتعاضها من قرار الإصلاح دعم الرئيس صالح في الإنتخابات، ولعل هذا الحرص الامريكي المعلن على ضرورة خوض الإصلاح غمار التنافس أدى الى شيء من الشك والقلق لدى هذا الأخير.. ولما اصر الإصلاح على عدم

١٩- مقابلة مع محمد العيدروس الأمين العام المساعد لشؤون الفكر والاعلام.
٢٠- مقابلة قناة الجزيرة الفضائية مع (مقبل) ومداخلة سلطان البركاني - ٩٩/٩/٩٩م.

خوض الانتخابات مباشرة، عاد الامريكان يشجعون الحزب الاشتراكي على خوضها حتى ظن الحزب وحلفاؤه ان هذا التشجيع كفيل بارغام الحزب الحاكم على توفير النسبة الدستورية المطلوبة للترزية وهي نسبة ١٠٪ من عدد أعضاء مجلس النواب، ولا يستبعد المراقبون السياسيون ان يكون هذا هو السبب الذي جعل أحزاب المعارضة لا تهتم بعملية التفاوض مع المؤتمر او الإصلاح على ضمان هذه النسبة التي لا يمتلكها الا هذان الحزبان) «٢١»

والواقع ان اتصال وتشجيع الامريكان للحزب الاشتراكي لم يكن بعد اصرار الإصلاح على عدم خوض الانتخابات - وربما كان لهذا الظن من جانب الإصلاح تأثير في مساهمة الإصلاح بدور اساسي في عملية حجب الترزية - بينما الواقع ان اتصال وتشجيع الامريكان للحزب الاشتراكي وكذلك الوجودي الناصري كان منذ بداية فترة الإعداد لمرحلة القيد والتسجيل، وكان هناك تشجيع وترحيب امريكي بقرار كل من الاشتراكي والوجودي الناصري خوض الانتخابات الرئاسية والذي تبلور في قرار خوض الانتخابات بمرشح واحد لمجلس التنسيق، وإنما يمكن القول بأن قرار الإصلاح بعدم خوض الانتخابات وإعلان انه سيرزكي أو يرشح الرئيس علي عبدالله صالح (في أواسط يونيو ١٩٩٩ م) أدى الى المزيد من التشجيع الامريكي للحزب الاشتراكي على خوض الانتخابات الرئاسية، بينما سار الاشتراكي ومجلس التنسيق في طريق الاتفاق على المرشح وصولاً الى تقديمه لطلب الترشيح في ٧/١٣ وقد تلت ذلك بكل تأكيد اتصالات بين قيادة الاشتراكي والسفارة الأمريكية، أكد فيها الأمريكيون بأن ترزية مرشح المعارضة ستتم، وكان ذلك أيضاً هو ما اعلنته قيادة المؤتمر - كما سلف التبیین - ولكن ذلك لا يبرر عدم تجاوب قيادة الاشتراكي مع إجراء أي اتصال أو لقاء مع قيادة المؤتمر، فقد تم تفسير ذلك بأن الحزب الاشتراكي يظن بأن السفارة الأمريكية بمثابة بديل عن التفاهم مع القيادة السياسية، وكان ذلك هو التفسير المنطقي لعدم قيام الاشتراكي بأي اتصال مع المؤتمر لتوفير الترزية كما عرفت في مكالمات هاتفية مع رئيس الجمهورية - فيما بعد - أخبرني فيها الرئيس ان قيادة الاشتراكي كانوا عند السفارة الأمريكية في اليوم السابق للترزية ثم في صباح يوم الترزية بينما لم يتجاوبوا مع إجراء اتصال أو لقاء و اتفاق مع الرئيس وقيادة المؤتمر على امتداد الايام الماضية بالرغم من ان الرئيس شخصياً طلب ذلك بطريقة مباشرة وغير مباشرة.. و اضاف الرئيس قائلاً (أنا لست مدير ناحية عند الأمريكان).

ان مسألة اعتماد الاشتراكي على وعود السفارة الأمريكية خرجت الى حيز العلن منذ اول مؤتمر صحفي للرئيس في اليوم التالي لصدور قرار دعوة الناخبين - أي في ٢٣/٨/٩٩ م

٢١- قراءة في موقف الإصلاح من الانتخابات الرئاسية - نصر طه مصطفى - الشاهد الدولي - العدد (٩١) - ٢٩/٨/٩٩ م.

- وتم إعتبار ذلك من بين دوافع عدم تركية مقبل ، ونظراً لأهمية معرفة رأى ووجهة نظر الحزب الإشتراكي حول مدى صحة اتصالاته بالسفارة الأمريكية وإعتماده على وعود أمريكية، فقد وجهت صحيفة (الشرق الأوسط) سؤالاً الى الأخ جارالله عمر عضو المكتب السياسي رئيس الدائرة السياسية للحزب الإشتراكي، وفيما يلي نص السؤال:-

(تردد أن قيادة الإشتراكي تلقت وعوداً أمريكية لنيل التزكية لمرشح المعارضة، ثم ان الرئيس- علي عبدالله صالح - أعاب على الحزب الإشتراكي انه عندما كان مجلس النواب يجري عملية التزكية للمرشحين كان البعض من قادة حزبكم في السفارة الأمريكية في لقاء مع السفارة باربارا بودين. ماحقيقة ذلك؟)

فقال الأخ جارالله عمر ما يلي نصه:-

(الإتهامات لم تعد لها جاذبية ولهذا فليست معها، لكن أريد أن أقول ما الذي حدث. قبل التزكية في مجلس النواب، إلتقينا مع السفارة الأمريكية، وبناء على طلبها عقد لقاء في السفارة الأمريكية بحضور أربعة من أعضاء المكتب السياسي هم د/ سيف صائل وعبد الغني عبدالقادر وعلي منصر وجارالله عمر، وجرى الحديث، وكانت السفارة مهتمة بالانتخابات وتساءل عن البرنامج الانتخابي للمعارضة وأعطيناها لمحة عن البرنامج ورحبت بمشاركة المعارضة في الانتخابات، وفي نهاية اللقاء جرى حديث عن التزكية وعدمها، وسأل احد الأخوان رأيها، فقالت معبرة عن إعتقادها بأن التزكية ستعطي لمرشح المعارضة وليس لديها شك في ذلك. وفي اليوم الثاني إقترح البرلمان على عدم التزكية) «٢٢»

معالم ختامية لانتهااء مرحلة الترشيح والتزكية:

إنتهت مرحلة طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وتزكية طالبي الترشيح بالنتيجة سالفة الذكر، وهي تركية كل من المرشح علي عبدالله صالح والمرشح نجيب قحطان الشعبي لخوض الانتخابات التنافسية على منصب رئيس الجمهورية، وبالتالي تم تطبيق نص المادة (١٠٧) من الدستور والمادة (٧٣) من قانون الانتخابات بان (يكون مجلس النواب ملزماً أن يزكي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الأقل تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية) ولكن حجب التزكية عن مرشح الإشتراكي والمعارضة ادى الى شعور واسع بان الصفة الحقيقية للانتخابات التنافسية لن تتحقق وان الانتخابات فقدت النكهة والحرارة التي كان سيوفرها تركية المرشحين الثلاثة - اي مرشح المؤتمر الشعبي (علي عبدالله صالح) ومرشح الإشتراكي ومجلس التنسيق (مقبل) والمرشح المستقل

(نجيب قحطان) فقد ادى عدم تزكية مرشح المعارضة الى فتور الحماس للانتخابات حتى في اوساط المؤتمر الشعبي والإصلاح.

وقد صادف وقوع حفل عشاء في السفارة الأمريكية مساء يوم التزكية بمناسبة وداع المسئولة السياسية بالسفارة الأمريكية، وكان المدعوون لحفل العشاء من اليمينيين ستة اشخاص فقط من بينهم الأخ علي سيف حسن الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري، وتطرق الحديث مع السفيرة الأمريكية والمسؤولين الأميركيين في ذلك الحفل الى نتيجة التزكية وعدم تزكية مرشح المعارضة، حيث - كما اخبرني الأخ علي سيف - (كان رأي السفيرة الأمريكية ان على أحزاب المعارضة ان تشارك في الانتخابات وتدعم المرشح نجيب قحطان) ويعود مثل هذا الرأي الى ان اجراء انتخابات رئاسية لأول مرة في تاريخ اليمن والجزيرة العربية يعتبر خطوة ديموقراطية لاشك في اهميتها وان الممكن خطوة في طريق المطلوب.

وقد شن الحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق - منذ اليوم التالي للتزكية - حملة واسعة ضد حجب التزكية عن مرشح المعارضة وضد مجلس النواب والمؤتمر والإصلاح، وذلك من خلال المؤتمرات الصحفية والبيانات والصحف الداخلية والخارجية، ولكن الملفت للانتباه هو رأي الإصلاح وفقاً لما جاء في قراءة نصر طه مصطفى عضو الهيئة العليا للإصلاح حيث قال (.. ان انصراف الإصلاح عن التنافس، وحجب التزكية عن مرشح المعارضة انهى المعركة الانتخابية قبل ان تبدأ، ولعل الحزب الحاكم فضل أن تتم أول انتخابات رئاسية يشهدها اليمن في أجواء هادئة بعيداً عن ضجيج التنافس الحاد، وذلك بهدف تقويم التجربة ومتابعة ثغراتها الدستورية والقانونية خارج اطار الضغوط النفسية والسياسية التي ستننتج عن سخونة التنافس الانتخابي.. فبالطريقة التي انتهت اليها المرحلة المتمثلة في تزكية المرشحين.. ستصبح مسألة مشاركة الإصلاح والاشتراكي وبقية أحزاب المعارضة فيما تبقى من العملية الانتخابية لامعنى لها ولا قيمة، فالمؤتمر لم يعد بحاجة لمساندة الإصلاح له، والاشتراكي وحلفاؤه لم يعد الأمر يشكل بالنسبة لهم اي حافز او دافع. ولذلك فمن الممكن ان ينتهي دور اولئك جميعاً الى حالة من السلبية والا مبالاة تجاه هذه الانتخابات) «٢٣»

ولكن قرار مجلس التنسيق والحزب الاشتراكي بالمقاطعة ادى إلى بعث الحماس للانتخابات الرئاسية بشكل غير متوقع.

٢٣ - قراءة في موقف الإصلاح من الانتخابات الرئاسية - نصر طه مصطفى - الشاهد الدرامي - ٩٩/٨/٢م.

قرار مجلس التنسيق والحزب الاشتراكي بمقاطعة الانتخابات:

لقد صدر في ٩٩/٨/٧ بيان باسم (بيان مجلس التنسيق حول حجب التزكية عن مرشحه والغاء المنافسة الديمقراطية) ومما جاء في البيان: (ان السلطة أقدمت على اقضاء المعارضة عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية بحجب التزكية عن مرشح مجلس التنسيق في مجلس النواب الذي تسيطر عليه السلطة وتملى على اعضائه اوامرها لتلغي بهذا الاجراء مبدأ المنافسة الديمقراطية من حيث الأصل، ولتنفي الهدف من اقامتها بانتفاء طابع المنافسة الديمقراطية بعد أن حصرت فيها المنافسة على رئيس الحزب الحاكم وعضو آخر في نفس الحزب وبرنامج غير مختلف «٢٤» وهو ما يتعارض مع روح الدستور) وعلن البيان قرار المقاطعة او عدم المشاركة في الانتخابات بالصيغة التالية:

(- يعلن المجلس عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

- ويدعو جماهير الناخبين إلى عدم المشاركة او التفاعل معها.

- يهيب المجلس بكافة اعضائه المشاركين في اللجان الانتخابية الانسحاب الفوري من اللجان احتجاجاً على التزوير والمخالفات واقضاء المعارضة). «٢٥»

وقد لوحظ وقوع تسرع في اصدار البيان مساء يوم ٩٩/٨/٧ وعدم انتظار التثام الهيئة العليا لمجلس التنسيق لمناقشة الموضوع والموافقة عليه وإصدار البيان، حيث تم اجتماع هيئة المجلس في غياب ممثلي حزب البعث العربي القومي في الهيئة العليا للمجلس وهم كل من امين سر حزب البعث الدكتور قاسم سلام ونائب امين السر عبدالواحد هوشا والعضو الثالث، وغياب اثنين من ممثلي الوجودي الناصري الثلاثة في هيئة المجلس وهما الامين العام عبدالملك المخلافي وامين الدائرة السياسية د.عبد القدوس المضواحي وكانوا مع قاسم سلام وعبدالواحد هوشا وغيرهما في العراق للمشاركة في المؤتمر القومي العربي الاسلامي، وكذلك غياب امين عام حزب الحق القاضي احمد الشامي وآخرين، ويبدو ان عدم انتظار التثام الهيئة العليا للمجلس والمسارعة باصدار البيان والقرار يرتبط بان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ستعقد في اليوم التالي!

وقد انعقدت الدورة الرابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في مدينة صنعاء من ٩٩/٨/١٠م برئاسة الاخ علي صالح عباد (مقبل) الامين العام للحزب، وعلن البيان

٢٤- اثبت نجيب قطان في عدة مقابلات صحفية لاحقة ان برنامجه الانتخابي يختلف عن برنامج الرئيس في نقاط جوهرية.
٢٥- بيان مجلس التنسيق في ٩٩/٨/٧م - صحيفة الثوري ٩٩/٨/١٢م.

الختامي للجنة المركزية قرار المقاطعة وعدم المشاركة في الإنتخابات بالصيغة التالية:-

(- تحت اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي اليميني كل أعضاء الحزب وانصاره على التمسك بوحدة موقف المعارضة الوطنية وتوطيده، وتؤكد التزام الحزب الإشتراكي اليميني بالموقف الموحد للمعارضة الوطنية الداعي إلى عدم المشاركة في الإنتخابات الرئاسية..

- كلفت اللجنة المركزية مكتبها السياسي وسكرتاريتهما التواصل مع أحزاب مجلس التنسيق لإعداد وتنفيذ برنامج فعاليات سياسية وإعلامية مشتركة انسجاماً مع قرار عدم المشاركة في الإنتخابات الرئاسية.

- كما تدعو اللجنة المركزية أحزاب المعارضة الوطنية الى ضرورة القيام معاً بحملات دعائية جماهيرية واسعة على صعيد الداخل وتفعيل نشاطها الخارجي.. وضرورة التواصل مع الهيئات والمنظمات والأحزاب والدول ومطالبتها بعدم الإعراف بالإجراءات المتبعة للإنتخابات الرئاسية وعدم إرسال مراقبين للإشراف عليها..

- كما تدعو أعضاء الحزب الى الانسحاب من اللجان الإنتخابية اتساقاً مع الموقف العام لأحزاب مجلس التنسيق) «٢٦»

ولقد كان من الملفت للانتباه خلال الأيام والأسابيع التالية ان رؤساء وأعضاء اللجان الإنتخابية المنتمين الى الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق لم ينسحبوا من اللجان وانما واصلوا المشاركة في اللجان الإنتخابية لمرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية، وظهرت في أوساط الحزب الإشتراكي وغيره من أحزاب المجلس اصوات عالية ضد المقاطعة وعدم المشاركة في الإنتخابات، بينما اخذ نشاط الإشتراكي ومجلس التنسيق ضد المشاركة في الإنتخابات اشكالاً عديدة في الداخل والخارج مما ادى الى عودة الحماس للإنتخابات الرئاسية بالشكل الذي بلغ ذروته في المهرجانات الإنتخابية التي - كما سيأتي - فاقت أقصى التوقعات، فقد اصبحت المقاطعة والمشاركة هي المحور الرئيسي للمعركة التي شهدتها مرحلة الدعاية الإنتخابية وإدارة الإنتخابات.

٢٦- البيان الختامي للدورة الرابعة للجنة المركزية ٨-١٠/٨/٩٩م - صحيفة الثوري ١٢/٨/٩٩م.

تعديل صفة الترشيح والبرنامج والرمز الانتخابي

للمرشح علي عبدالله صالح

إستناداً الى المادة (٧٤) من قانون الإنتخابات العامة بأن (تقوم هيئة رئاسة مجلس النواب بموافاة اللجنة العليا للإنتخابات باسماء المرشحين الذين تم تزكيتهم كمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية) تلقت اللجنة العليا مذكرة من رئيس مجلس النواب الى رئيس اللجنة العليا برقم (١١٢) وتاريخ ٩٩/٧/٢٢م تتضمن اسماء المرشحين ومحضر جلسة التزكية، ثم وصلت - في ٧/٢٤ - نسخة كاملة من ملف وثائق الترشيح لكل من المرشحين اللذين تم تزكيتهما، فاقرت اللجنة العليا في إجتماعها رقم (٨٦) في ٧/٢٥ تشكيل لجنة لمراجعة ملفات المرشحين وتحديد اي وثائق ومواضيع يلزم استيفائها، وكانت اللجنة برئاسة محمد حسين الفرخ مساعد رئيس اللجنة الفنية وعضوية الاخ الاستاذ حسن العلفي من القطاع الاعلامي والاخ علي مارش من القطاع القانوني، وقد لاحظت اللجنة اثناء مراجعتها الملف وثائق المرشح علي عبدالله صالح ان رسالة ترشيحه في الملف هي من امين عام المؤتمر الشعبي كمرشح للمؤتمر الشعبي - فقط - وان برنامجه الانتخابي في الملف هو (البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي) وان محضر التزكية في مجلس النواب ينص على انه (مرشح المؤتمر الشعبي) بينما استمارة طلب الترشيح الموقعة منه لم تحدد الصفة. وكذلك لم تتضمن وثائق المرشحين الإثنين الرمز الانتخابي، وقامت لجنة المراجعة برفع تقريرها الى اللجنة العليا في ٧/٢٧ عن الوثائق والأشياء المطلوب استيفائها، ومنها:

- إن إستمارة طلب الترشيح الخاصة بالمرشح علي عبدالله صالح لم تتضمن صفة الترشيح، ويلزم تحديد صفة الترشيح.

- الرمز الانتخابي لكل من المرشحين.

وقد تحدثت مع الرئيس علي عبدالله صالح في مكالمة هاتفية - مساء ٧/٢٩ - وبما ان الإصلاح والمجلس الوطني لأحزب المعارضة كانا قد قررا واعلنا ترشيحهما اياه لمنصب رئيس الجمهورية، وبما ان الرئيس في كلمته يوم تقديم طلب الترشيح قال انه ترشح (استجابة لرغبة المؤتمر الشعبي والإصلاح والمجلس الوطني والعلماء والمثقفين والشخصيات الاجتماعية) وبما أن الإكتفاء في مرحلة الدعاية والإنتخابات بإنه مرشح المؤتمر الشعبي سيؤدي إلى موقف سلبي من الإصلاح، فقد أبدى الرئيس إقتناعه بأن تكون صفة الترشيح باسم المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني، وأن يتم الإتصال بالدكتور

الارياياني - أمين عام المؤتمر - أما الرمز الانتخابي فكان جواب الرئيس حاسماً بأنه (الحصان) وكذلك كان جواب د/ الارياني عند اتصالي به حيث ابدى الإقتناع والموافقة بان تكون صفة الترشيح باسم المؤتمر الشعبي والإصلاح والمجلس الوطني، اما الرمز الانتخابي فهو الحصان، وتم ابلاغ رئيس اللجنة العليا بذلك في ١/٨/٩٩م.

ثم اخذ الموقف يتبلور بشكل اوضح بعد بيان مجلس التنسيق في ٨/٧ وبيان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في ٨/١٠ بعدم المشاركة في الإنتخابات والقيام بحملة واسعة في دعوة الناخبين الى عدم المشاركة في الإنتخابات والتفاعل معها، وما تلى ذلك من بيانات وانشطة الاشتراكي ومجلس التنسيق ومن معهما تحت لواء المقاطعة او عدم المشاركة في الإنتخابات سواء بشكل علني - مثل مجلس التنسيق - او بشكل غير علني - مثل بعض قيادات وقواعد الإصلاح - حيث تم في تلك الاجواء ما يلي:-

١- بالنسبة لصفة الترشيح: تم حسم وتأكيد ان علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضة، وتم تشكيل (اللجنة الإنتخابية المشتركة العليا) من الاطراف الثلاثة (المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني).

٢- بالنسبة للبرنامج الانتخابي: لم يقتصر الأمر بالنسبة للبرنامج الانتخابي على تعديل عنوان البرنامج من صيغة (البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام) الى صيغة (البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني) فقد طالب الإصلاح بإعادة صياغة برنامج انتخابي موحد، وادلى الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى الإصلاح بتصريح قال فيه (اننا نشترط على مرشح الرئاسة ان تتوفر في برنامجه الإنتخابي عدة شروط الإلتزام الأكيد بالكتاب والسنة - الغاء الربا وأذونات الخزنة - اصلاح اجهزة الإعلام - إيقاف الجرعات..) «٢٧»

بينما (جرت حوارات مطولة بين اعضاء اللجنة الإنتخابية المشتركة للتوصل الى برنامج إنتخابي موحد للاح علي عبدالله صالح بما انه محل اتفاق الجميع) «٢٨» وتم - بالفعل - صياغة (البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضة) وموافاة اللجنة العليا للانتخابات بالنسخ المطلوبة من البرنامج.

٢٧- كان تصريح الزنداني في ٨/٢٦ ونشرته صحيفة الايام في عددها (٦٢١) في ٨/٢٨/٩٩م.
٢٨- صحيفة المسحرة العدد (٦٨٨) - ٩/٢/٩٩م.

٣- بالنسبة للرمز الانتخابي: لم يوافق الإصلاح على أن يكون الرمز الانتخابي هو (الحصان) لأن الحصان هو الرمز الانتخابي للمؤتمر الشعبي، وقالت مصادر إصلاحية لصحيفة الشاهد الدولي (إن خلافاً نشب بين المؤتمر الشعبي والإصلاح حول الرمز الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح، حيث تصر أركان قيادية في حزب المؤتمر على أن يكون شعار الرئيس هو الحصان، بينما ذهب الإصلاح إلى ضرورة اختيار رمز آخر على اعتبار أن الرئيس علي عبدالله صالح ليس مرشحاً من المؤتمر فقط بل هو مرشح الإصلاح أيضاً) «٢٩».

ولقد كنت من أول من عرفوا الرمز الانتخابي حيث أخبرني الرئيس بأن رمزه الانتخابي سيضم - داخل إطار صغير - وبالترتيب صورة الرئيس ثم الحصان (رمز المؤتمر) ثم الشمس (رمز الإصلاح) ثم الشعلة (شعار المجلس الوطني) وفي ٨/٣١ اتفقت اللجنة الانتخابية المشتركة على ذلك الرمز الانتخابي وتمت طباعة نموذج الرمز الانتخابي وموافاة اللجنة العليا بالنموذج، فاكتمل بذلك تعديل وإستكمال وثائق الترشيح.

ولم يكن هناك مثل ذلك الجدل والجهد بالنسبة للمرشح المستقل نجيب قحطان الشعبي فقد اختار أن يكون رمزه الانتخابي هو (الميزان) الى جانب صورته، وكذلك كان.

الفصل الثالث:

معالم وقضايا مرحلة إدارة
الانتخابات الرئاسية

المبحث الأول:

أبرز المعالم في التهيئة والإعداد لمرحلة الانتخابات

أولاً، استحداث الانتخابات بنظام الجمهورية «دائرة واحدة».

لقد كان من أبرز المعالم التي

ميزت الانتخابات الرئاسية - وأثارت في ذات الوقت كثيراً من الجدل - اعتبار الجمهورية دائرة انتخابية واحدة، وهو نظام جديد يمثل تطوراً وإضافة إلى النظام الانتخابي، وقد أثير حوله جدل واختلاف، وثارت بسببه وحول كيفية تطبيقه تباينات، وتراصت معه وضده صفوف، مما يستلزم إلقاء الضوء - بكل صراحة

نص المادة التي أضيفت إلى قانون الانتخابات العامة باعتبار الجمهورية دائرة انتخابية واحدة

(لأغراض الانتخابات الرئاسية والاستفتاء العام تعتبر الجمهورية دائرة انتخابية واحدة، ويحق لكل ناخب مقيد اسمه في جداول الناخبين أن يدلي بصوته يوم الاقتراع في غير المركز الانتخابي المقيد اسمه فيه، وذلك وفقاً للترتيبات التي تقرها اللجنة العليا للانتخابات) - أقر مجلس النواب هذه المادة في ١٩٩٧/٧/٢٢م.

ووضوح - على موضوع ونظام الدائرة الواحدة.

فكرة وأهداف نظام الدائرة الواحدة:

لا شك في أن فكرة اعتبار الجمهورية دائرة واحدة في الانتخابات الرئاسية لم تأت من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، وما كان لها أن تأتي منهم، ولكنها لم تأت أيضاً من السلطة كما قال وطن البعض، وإنما أتت الفكرة من شخص له خبرة عريقة في مجال الانتخابات منذ أيام هيئات التعاون والمجالس المحلية في السبعينات والثمانينات، وكان له دور أساسي في الإعداد والتنفيذ السليم والنجاح لانتخابات ١٩٩٣م النيابية حيث كان رئيس اللجنة الفنية باللجنة العليا للانتخابات آنذاك وهو الأخ الأستاذ صادق أمين أبو راس وزير الإدارة المحلية الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، ولقد أستمعت إلى الخطوط العامة للفكرة ومبرراتها وأهدافها من الأخ صادق مساء يوم ١٩٩٧/٧/١٤م فأيدت الفكرة وتحدثنا عن بعض التفاصيل، وكانت تلك هي نقطة البداية.

ثم في اليوم التالي جرى لقاء تشاوري ضم الأخ صادق أبو راس و د/عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا وعلي السعيد رئيس اللجنة الفنية وخالد محمد عبد العزيز رئيس

اللجنة القانونية ومحمد الفرخ مساعد رئيس اللجنة الفنية، وانضم إلى اللقاء في اليوم الثالث (٧/١٦) الأخ سلطان البركاني رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي والأخ عبد الملك المعلمي رئيس اللجنة الفنية الانتخابية للمؤتمر الشعبي، وكان مجلس تنسيق المعارضة في الصورة بطريقة غير مباشرة حيث إنني إتصلت هاتفياً - مساء ٧/١٥ - بكل من الأخ عبد الملك المخلافي والأخ جارالله عمر والأخ عبد القدوس المضواحي والأخ محمد غالب أحمد، فأيدوا جميعاً الفكرة، وأخبرت الأخ صادق بذلك، فكان حصول الفكرة ومبرراتها لتأييد اللجنة العليا والمؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي والوحدوي الناصري محل إرتياح عميق، وقد جرى في لقاء يومي ١٦ - ٧/١٧ نقاش مستفيض تم فيه توضيح

النقاط والمبررات والأهداف التالية والإتفاق عليها «١» وهي:-

- إن إعتبار الجمهورية دائرة واحدة في الإنتخابات الرئاسية والإستفتاء العام لايتعارض مع المادة الدستورية بتقسيم الجمهورية اليمنية إلى (٣٠١) دائرة إنتخابية لأن ذلك خاص بإنتخابات اعضاء مجلس النواب بواقع عضو واحد عن كل دائرة، بينما في الإنتخابات الرئاسية يتم إنتخاب شخص واحد لمنصب رئيس الجمهورية.

- إن طبيعة الإنتخابات الرئاسية والإستفتاء العام هي إن الناخبين يقترعون لمرشحي الرئاسة من كل أرجاء الجمهورية أو أنهم يدلون برأيهم على موضوع محدد يهم كل ابناء الوطن في حالة الإستفتاء العام، بينما طبيعة الإنتخابات النيابية هي ان الناخبين في مراكز كل دائرة إنتخابية يقترعون لإنتخاب نائب واحد عن كل دائرة، مما استوجب النص في قانون الإنتخابات العامة بعدم جواز ان يمارس الناخب حق الإنتخاب إلا في المركز الإنتخابي المقيد اسمه فيه، لذلك لا بد من إضافة مادة إلى قانون الإنتخابات باعتبار الجمهورية دائرة واحدة في الإنتخابات الرئاسية والإستفتاء العام أن يدلي الناخب بصوته في أي مركز إنتخابي.

- إن اعتبار الجمهورية دائرة واحدة يحقق العديد من المزايا والإيجابيات ، وأهمها إتاحة وتسهيل المشاركة في الإنتخابات لعدد كبير من الناخبين غير المتواجدين في المراكز التي قيدوا أسماءهم فيها، وخاصة المتواجدين في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات بحيث يكون من حقهم الإدلاء بأصواتهم في العواصم والمدن التي يكونون متواجدين فيها يوم الإقتراع، ويخفف ذلك عليهم مشقة وتكلفة واعباء السفر، ويوسع قاعدة المشاركة في الإنتخابات.

١- أبدى الاخ عبدالله غانم وزير الشؤون القانونية اعتراضه على حضور اللقاء بمنزل الاخ صادق يوم ٧/١٧ وقال: ان اعتبار الجمهورية دائرة واحدة يتعارض مع الدستور لأن الدستور ينص على تقسيم الجمهورية الى (٣٠١) دائرة ولذلك رفض عبدالله غانم حضور اللقاء وقد تبني ذلك الرأي أيضاً الاخ سلطان البركاني الذي حضر اللقاء ولكنه افتنع بأن ذلك لايتعارض مع الدستور.

إن نظام الدائرة الواحدة يتيح أيضاً مشاركة أعضاء لجان الانتخابات في الإداء بأصواتهم في المراكز والدوائر التي يتواجدون فيها وتادية مهامهم في نفس الوقت، كما يتيح للمغربين اليمنيين - مستقبلاً - ممارسة حقهم في الانتخابات وفقاً لنظام الدائرة الواحدة.

- إن مقتضى هذا النظام باعتبار الجمهورية دائرة واحدة، هو أن تتم الانتخابات الرئاسية وفقاً للنظام الانتخابي النيابي في المراكز الانتخابية وذلك بالنسبة للمتواجدين في المراكز المقيدين فيها، ووفقاً لنظام الدائرة الواحدة بالنسبة لغير المتواجدين في المراكز المقيدين فيها بحيث يدلي الناخب بصوته في أي مركز انتخابي يتواجد فيه يوم الاقتراع.

- إن مبدأ وحق الانتخابات بنظام إعتبار الجمهورية دائرة واحدة يمثل تجربة جديدة وتطوراً للنظام الانتخابي في مسيرة الديمقراطية والانتخابات العامة في بلادنا، وسيكون تطبيقها في الانتخابات الرئاسية خطوة هامة تفتح آفاقاً واسعة لتطوير النظام الانتخابي في المستقبل.

- أما كيفية الاقتراع بنظام الدائرة الواحدة ، فيتم إما (أ) بموجب البطاقة الانتخابية الدائمة لأنها دليل على ان الشخص مقيد في جداول الناخبين وتتضمن كافة بيانات القيد في جداول الناخبين. وإما (ب) بتوفير نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية في كل مركز انتخابي ليتم الاقتراع بموجبها. ونظراً لصعوبة وإستحالة توفير نسخة من جداول الجمهورية لكل مركز انتخابي، تم الإتفاق على الاقتراع بالبطاقة الانتخابية الدائمة. «٢»

وعلى ضوء ذلك تم الإتفاق على أن يقدم الذين حضروا اللقاء في اللجنة العليا مقترحاً إلى اللجنة العليا بشأن إعتبار الجمهورية دائرة واحدة وإضافة مادة إلى قانون الانتخابات العامة بشأن ذلك وأن يتم إقرار ذلك من اللجنة العليا ورفع مذكرة إلى مجلس الوزراء بحيث يوافق مجلس الوزراء على المادة - يوم الاربعاء التالي- ويحيلها إلى مجلس النواب وأن يتولى الأخ سلطان الإتصالات اللازمة لتحقيق الموافقة البرلمانية.

وقد ناقشت وأقرت اللجنة العليا - في ٧/١٨ - مذكرة ومقترح اللجنة الفنية بان تعتبر الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة، وأقرت اللجنة العليا ان تكون المادة المقترح إضافتها إلى قانون الانتخابات العامة كما يلي:

(لأغراض الانتخابات الرئاسية والإستفتاء العام تعتبر الجمهورية دائرة إنتخابية

٢- محضر اللقاء، يومي ١٦-١٧ / ٧ ومذكرة اللجنة الفنية في ١٨/٧/٩٩م.

واحدة ويحق لكل ناخب يوم الاقتراع أن يدلي بصوته في غير المركز الانتخابي المقيد اسمه فيه وذلك بموجب بطاقته الانتخابية).

وتم رفع المقترح مع مذكرة تفسيرية إلى مجلس الوزراء - في ٧/١٩ - بحيث ناقش مجلس الوزراء في جلسته يوم ٧/٢١ برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني مذكرة اللجنة العليا ومبدأ اعتبار الجمهورية دائرة واحدة والمادة المقترح إضافتها إلى قانون الانتخابات، وأقر مجلس الوزراء اعتبار الجمهورية دائرة واحدة في الانتخابات الرئاسية والإستفتاء العام، إلا أنه اعتبر الانتخاب بالبطاقة الانتخابية - فقط - يتعارض مع القانون وأن وجود جداول الناخبين قد نص عليه القانون ولا بد من الانتخاب بموجب جداول الناخبين، والإكتفاء بتوفير نسخة من جداول الناخبين بالجمهورية في المدن الرئيسية وعواصم المحافظات (٢٠مدينة) لأن المتواجدين في غير المراكز والمحافظات المسجلين فيها يتركزون في أمانة العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات بالإضافة إلى مدينة سيئون.. وأقر مجلس الوزراء في ٧/٢١ - إقتراح إضافة المادة إلى قانون الانتخابات بالصيغة التي تم إحالتها إلى مجلس النواب في نفس اليوم، بحيث ناقش وأقر مجلس النواب في ٩٩/٧/٢٢م إضافة المادة التالي نصها إلى قانون الانتخابات العامة:-

(لأغراض الانتخابات الرئاسية والإستفتاء العام تعتبر الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة، ويحق لكل ناخب مقيد اسمه في جداول الناخبين أن يدلي بصوته يوم الاقتراع في غير المركز الانتخابي المقيد اسمه فيه، وذلك وفقاً للترتيبات التي تقرها اللجنة العليا للانتخابات..). «أه»

وقد أصبحت تلك المادة جزءاً من قانون الانتخابات العامة بمرور ٣٠ يوماً على إقرارها من مجلس النواب دون إعتراض رئيس الجمهورية عليها، فأصبحت نافذة بموجب الدستور منذ يوم ٩٩/٨/٢٢م.

المعارضة تنتقد اعتبار الجمهورية دائرة واحدة؛

إنتقد الحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق اعتبار الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة، حيث تم الربط بين عدم حصول مرشح الاشتراكي ومجلس التنسيق (مقبل) على التزكية في ٧/٢١ وبين إقرار مجلس النواب للمادة القانونية بإعتبار الجمهورية دائرة واحدة في ٧/٢٢ وأن إضافة المادة يهدف إلى إمتصاص الآثار المتوقعة لعدم تزكية مرشح المعارضة ولعدم المشاركة في الإنتخابات، وبصفة خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية، بينما الواقع أن

فكرة إعتبار الجمهورية دائرة واحدة ومبرراتها وأهدافها وإقتراح المادة القانونية كان في ظل وجود قناعة كاملة في قيادة المؤتمر وأمانته العامة وكتلته البرلمانية بتزكية (مقبل) ولقد إتصلت أنا شخصياً في ٧/١٥ بكل من الأخ جابر الله عمر والأخ محمد غالب أحمد (وهما المختصان بالانتخابات في قيادة الحزب الاشتراكي) والأخ عبد الملك المخلافي ود/ عبد القدوس المضواحي (في قيادة الوجدوي الناصري ومجلس التنسيق) فكانت فكرة الدائرة الواحدة محل ترحيبهم جميعاً، وكان رأي جابر الله عمر يوم ذاك أن يدلي الناخب بصوته بموجب البطاقة الانتخابية لصعوبة توفير الجداول في كل المراكز، وأكد محمد غالب أحمد إن إعتبار الجمهورية دائرة واحدة لمصلحة المعارضة لأن أغلبهم متواجدون في صنعاء، وكذلك كان رأي الناصريين وأن طبيعة الانتخابات الرئاسية تقتضي ذلك، وأن نظام الدائرة الواحدة خطوة في طريق نظام الانتخابات بالقائمة وتعديل وتطوير النظام الانتخابي.

ولكن عدم حصول مرشح المعارضة على تزكية مجلس النواب (في ٧/٢١) وإقرار المادة المضافة إلى قانون الانتخابات (في ٧/٢٢) أدى إلى القيام بتفسير آخر لمبررات وهدف إعتبار الجمهورية دائرة واحدة، حيث تبلورت وجهة نظر الحزب الاشتراكي في خطاب أمين عام الحزب (مقبل) بالدورة الرابعة للجنة المركزية (يوم ٨/٨) - حيث قال ما يلي نصه:-

(إن الانتخابات الرئاسية لا يمكن لها ان تعتبر انتخابات حرة ونزيهة ولكنها أصبحت عبارة عن إستفتاء على مرشح المؤتمر الشعبي العام، وهو ما نجم عنه إقتناع اللجنة العليا للانتخابات وبعدها مجلس الوزراء ثم مجلس النواب - بمن حضر وخارج الإجراءات القانونية - في إطار أنغام متوالية السرعة والعجلة، بتحويل الجمهورية اليمنية إلى دائرة انتخابية واحدة أثناء الانتخابات الرئاسية مما ينطوي على التبشير برغبة رسمية في تزييف إرادة الناخبين حيث تعطي الناخب حرية الإدلاء بصوته خارج المركز الانتخابي المقيد أسمه فيه.. فالمادة المضافة إلى قانون الانتخابات - التي تجيز للناخب ان يقرر ببطاقته الانتخابية في أي مركز إنتخابي - جاءت لكي:-

- تُفسح المجال أمام أكبر قدر ممكن من عمليات التزوير أثناء القيام بإجراءات الإقتراع.

- ولتتيح للسلطة الحاكمة إمكانية التحكم بتوزيع أصوات الناخبين في مختلف أنحاء الجمهورية.

- وكذا الدفع بمجاميع هائلة من الناخبين صوب الإقتراع في محافظات بعينها) «٣»

٢- خطاب إفتتاح الدورة الرابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي - صحيفة الثوري - العدد (١٥٨٥) - في ١٢/٨/٩٩.

وعلى ضوء ذلك التفسير الإشتراكي، وتمشياً مع قرار الإشتراكي ومجلس التنسيق بعدم المشاركة في الإنتخابات ودعوة المواطنين إلى عدم المشاركة فيها والتفاعل معها- وبما ان نظام الدائرة الواحدة يتيح الفرصة لأكثر عدد من الناخبين للمشاركة ويقلل من حجم عدم المشاركة - فقد شن الحزب الإشتراكي والذين معه حملة واسعة ضد مادة إعتبار الجمهورية دائرة واحدة، وذلك من خلال الصحف والبيانات والتصريحات والندوات والكاريكاتور في صحف المعارضة، ليس في إطار التشكيك بنزاهة الإنتخابات فحسب، وإنما - أيضاً - لكي تتراجع اللجنة العليا للإنتخابات والأجهزة الرسمية ذات العلاقة عن تطبيق وتنفيذ نظام الدائرة الواحدة.

اللجنة العليا تتراجع.. وتتناقض:

في أجواء حملة الحزب الإشتراكي ومن معه ضد إعتبار الجمهورية دائرة واحدة والتشكيك في أن ذلك سيؤدي إلى تكرار التصويت، أخذت تظهر في اللجنة العليا للإنتخابات آراء معارضة لإعتبار الجمهورية دائرة واحدة، وأن اللجنة العليا لا تستطيع تطبيق وتنفيذ نظام الدائرة الواحدة، ثم تبلور موقف اللجنة العليا في تحرير رسالة إلى رئيس الجمهورية بمبررات تراجع اللجنة العليا وعدم قدرتها على تطبيق نظام الدائرة الواحدة.. (وأن اللجنة العليا تقترح إعادة النظر في المادة المذكورة..) وإنه (لا ضرورة لإصدار المادة الجديدة المراد إضافتها إلى قانون الإنتخابات).

وقد لوحظ انذاك - خاصة في أوساط قيادية وفنية بالمؤتمر الشعبي - أن إتجاه المعارضة والتراجع في اللجنة العليا بدأ من جانب أحد أعضاء اللجنة العليا الذي بالرغم من أنه مُعين من المؤتمر فقد كان عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي سابقاً وكذلك عضو آخر كان مسنوداً من الحزب الإشتراكي في إنتخابات ٩٣م النيابية ومتعاطفاً مع الإشتراكي في البرلمان السابق (٩٣-٩٧م) وترشح كمستقل في إنتخابات ٩٧م ولم ينجح فقام المؤتمر بتعيينه في اللجنة العليا «٤» ومن الممكن تفسير موقفهما بأنه متأثر بموقف رغبة الإشتراكي في تحقيق أكبر قدر من عدم المشاركة في الإنتخابات وعرقلة تطبيق نظام الدائرة الواحدة، بينما كان هناك - في الأوساط القيادية والفنية بالمؤتمر - من يربط موقف التراجع الذي مثلته رسالة اللجنة العليا بإفتقارها إلى القدرة والخبرة كما حدث في إخفاقها بتصحيح جداول الناخبين وإخفاقها في تطبيق المواد القانونية بمنح البطاقة الإنتخابية، وإخفاقها في المبادرة باتخاذ الترتيبات والإجراءات لمشاركة المغتربين في الإنتخابات الرئاسية، وكذلك الحال بالنسبة لتطبيق الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في عواصم المحافظات، حيث جاء في رسالة اللجنة إلى رئيس الجمهورية ما يلي:-

٤- يبدو ان المقصود احمد حيدره رئيس قطاع السكرتارية ومنصور احمد سيف رئيس قطاع الإعلام باللجنة العليا للإنتخابات.

(إن اللجنة العليا ناقشت - مقترح إنزال نسخة كاملة من جداول الناخبين إلى المدن الرئيسية للاعتماد عليها لمن يريد الإقتراع في غير المركز الإنتخابي المسجل أسمه فيه، وتوصلت اللجنة العليا إلى عدم إمكانية تطبيق ذلك، لعدة أسباب أهمها:-

- عدم معرفة عدد الناخبين الذين يتواجدون في المحافظة والذين هم من محافظات أخرى، وهذا أمر جوهري وأساسي لبنني عليه تحديد عدد اللجان ومستلزماتها من صناديق وكبائن ووثائق وقرطاسية ومطبوعات.. الخ.

- إذا طبعنا لكل محافظة نسخة كاملة من جداول الناخبين في الجمهورية ثم جعلنا في كل محافظة مركزاً (للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة) يكون في كل مركز عدد من اللجان.. إلخ. فإن تنفيذ هذا المقترح تبلغ تكلفته الإضافية نسبة ٧٠٪ من تكلفة الإنتخابات كاملة. (أي أكثر من إثنتين مليار ونصف مليار ريال) «٥».

- هذه الطريقة ستفتح الباب واسعاً لآلاف الناخبين للإقتراع أكثر من مرة لاسيما في المحافظات المتقاربة.. وإن الاستدلال على أن الناخب قد مارس حقه في الإنتخاب سيكون بالحبر الذي يوضع على إبهام الناخب وهذا الحبر يمكن إزالته بالمواد الكيماوية الأخرى، وهو ما قد تلجأ إليه بعض الجهات والأشخاص بهدف التأثير على النتيجة أو الإساءة للإنتخابات.

- إن الوقت المتبقي إلى الموعد المحدد للإنتخابات لا يكفي للإعداد لتنفيذ هذه الفكرة وتوفير مستلزماتها.

وأنتهت الرسالة إلى القول (إن اللجنة العليا تقترح إعادة النظر في المادة المذكورة..). وإنه (لا ضرورة لإصدار المادة الجديدة المراد إضافتها إلى قانون الإنتخابات - بإعتبار الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة) «٦».

وقد أحال رئيس الجمهورية رسالة اللجنة العليا إلى رئيس الوزراء، فقام رئيس الوزراء بتشكيل لجنة متخصصة للتأكد مما جاء في رسالة اللجنة العليا، وقد أخذت اللجنة المتخصصة التي شكلها رئيس الوزراء بعين الإعتبار تقرير لجنة فنية متخصصة في اللجنة العليا كان قد شكلها رئيس اللجنة العليا ورفعت تقريراً إليه في ٧/٢٩ عن آلية تنفيذ الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة من خلال:-

(- توفير عشرين نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية، بواقع نسخة في كل من

٥- كانت التكلفة المالية الكاملة للإنتخابات ثلاثة مليار وسبعمائة مليون ريال حسب تصريح رئيس القطاع المالي باللجنة العليا في ١٩/٦/٩٩م.
٦- رسالة اللجنة العليا إلى رئيس الجمهورية - في أغسطس ٩٩م.

العواصم والمدن الرئيسية العشرين، وتكوين مقرات للإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في كل من المدن العشرين، يكون في كل منها لجان إنتخابية وفقاً لتقدير عدد الناخبين المتواجدين فيها من محافظات أخرى).

- إن التكلفة المالية المطلوبة تقتصر على تكلفة طبع عشرين نسخة من جداول الناخبين، أما تكلفة لجان الإقتراع الإضافية فإن لدينا إحتياطاً في عدد اللجان المعتمدة لمرحلة الإقتراع وإدارة الإنتخابات الرئاسية، وبالتالي لا يلزم أي تكلفة مالية إضافية للجان الإقتراع بنظام الدائرة لأن التكلفة موجودة ومعتمدة للعدد المطلوب من اللجان الإضافية لمقرات الدائرة الواحدة مع سائر مستلزماتها من الصناديق والكبائن والقرطاسية والحراسة الأمنية وكافة المستلزمات، وذلك في بند اللجان الإحتياطية بالموازنة المعتمدة من الحكومة لمرحلة الإنتخابات). «٧»

ولكن تقرير تلك اللجنة الفنية المتخصصة لم يجد أذناً صاغية بين أعضاء اللجنة العليا الذين إندفعوا إلى تحرير رسالة التراجع إلى رئيس الجمهورية الذي أحال الرسالة إلى رئيس الوزراء فقام رئيس الوزراء بتشكيل لجنة متخصصة من اللجنة الفنية للمؤتمر الشعبي والجهاز المركزي للإحصاء «٨» فقامت تلك اللجنة بدراسة الموضوع من كافة جوانبه، فاتضح إمكانية تطبيق الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في عواصم المحافظات، وتم تحديد الحد الأقصى لعدد الذين يتواجدون في المحافظات من أبناء المحافظات الأخرى، وتحديد تكلفة طبع عشرين نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية بمبلغ عشرين مليون ريال فقط، وتحديد عدد لجان الإقتراع الإضافية لمقرات ومراكز الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في المدن والعواصم العشرين بمحافظات الجمهورية، وقامت تلك اللجنة برفع تقريرها إلى رئيس الوزراء، وبناء على توجيهاته تم طباعة التقرير بعنوان (الإجراءات التنفيذية لتطبيق المادة الخاصة بإعتبار الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة) وقام الأخ عبد الملك المعلمي باللقاء مع رئيس اللجنة العليا ورئيس اللجنة الفنية ومساعد رئيس اللجنة الفنية باللجنة العليا، حيث تم استعراض تقرير (الإجراءات التنفيذية) والإتفاق عليه، وأن يتم طرحه كمقترح من اللجنة الفنية ورئيس اللجنة العليا على أعضاء اللجنة العليا.

وقد أثار تقرير ومقترح (الإجراءات التنفيذية لتطبيق المادة الخاصة بإعتبار الجمهورية دائرة واحدة) إحتجاج وإنتقاد بعض أعضاء اللجنة العليا حين تم عرضه ومناقشته في إجتماع اللجنة بعد ظهر ومساء ذلك اليوم، حيث كان رئيس اللجنة العليا صريحاً في أن التقرير جاء من خارج اللجنة العليا، فرأى بعض أعضاء اللجنة:-

٧- كانت اللجنة مكونة من محمد حسين الفرع مساعد رئيس اللجنة الفنية - أحمد شكري مدير عام السكرتارية عضو اللجنة الفنية - محمد الزوقري مدير عام الشؤون القانونية عضو اللجنة الفنية.

٨- كانت اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء برئاسة الأخ عبد الملك المعلمي رئيس اللجنة الفنية للإنتخابات بالمؤتمر الشعبي نائب وزير التربية والتعليم.

- أن التقرير بمثابة رد على رسالة اللجنة العليا إلى رئيس الجمهورية - والتي تضمنت إستحالة تطبيق المادة القانونية وفقاً للطريقة المقترحة - وأن مجيئ المقترح والتقرير من خارج اللجنة إنما يعني عجز وعدم قدرة اللجنة العليا وإنها تفتقر إلى الكفاءة والخبرة للقيام بمهامها.

- إن التكلفة المالية - وفقاً لمقترح وتقرير (الإجراءات التنفيذية) لا تتجاوز عشرين مليون ريال لطبع عشرين نسخة من جداول الناخبين بالجمهورية، بينما قالت اللجنة العليا في رسالتها إلى الأخ رئيس الجمهورية بأن التكلفة المالية الإضافية تصل إلى نسبة ٧٠٪ من تكلفة الانتخابات كاملة (أي أكثر من مليارين وخمسمائة ألف ريال) ويجب تفادي تأكيد الانطباع بعدم حرص اللجنة العليا على المال العام.

- عاد إثنان من أعضاء اللجنة إلى ترديد هواجس التزوير وتكرار التصويت في حالة تطبيق نظام الدائرة الواحدة.

بينما أوضح مساعد رئيس اللجنة الفنية أن أساس ماجاء في تقرير ومقترح (الإجراءات التنفيذية) هو تقرير ومقترح اللجنة الفنية المتخصصة المرفوع إلى رئيس اللجنة العليا في ٧/٢٩ بموجب تكليف رئيس اللجنة العليا آنذاك وإن ما جاء في تقرير (الإجراءات التنفيذية) من اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء فيه العديد من جوانب القصور، مثل عدم تشكيل لجان نسائية، وعدم تحديد الضوابط لعمل اللجان الإضافية ومقراتها وضوابط عدم تكرار التصويت، وأن قيام اللجنة الفنية بدراسة ذلك وتقديم مقترح جديد ومتكامل إلى اللجنة العليا هو الأصوب، وأيد ذلك رئيس اللجنة الفنية، وتم الإتفاق على دراسة الإجراءات في اللجنة الفنية ليتم إتخاذ القرار المناسب على ضوء ذلك.

وقد تبلور الموقف خلال الأيام الثلاثة التالية - (إلى ٨/١٥) - في وجود إتجاهين أو مقترحين في اللجنة العليا:-

أ- مقترح يتمثل في أن (يحق لكل ناخب أن يدلي بصوته في غير المركز المقيد أسمه فيه، وذلك إما بالبطاقة الانتخابية «الممنوحة عام ٩٧م» وإما بشهادة القيد المؤقتة «الممنوحة للمسجلين الجدد عام ٩٩م والتي تم الاكتفاء فيها بالبصمة بدلاً عن الصورة» ومن ليس لديه بطاقة أو شهادة قيد يقترح في المركز المقيد أسمه فيه فقط. « لأن جداول الناخبين المقيدين في كل مركز ستكون موجودة في كل مركز إنتخابي» وتم تبرير هذا المقترح بصعوبة وإستحالة تطبيق نظام الدائرة الواحدة وتوفير نسخة من جداول الناخبين في كافة المراكز أو في عواصم المحافظات، وما يستلزمه ذلك من تكلفة مالية باهضة وغير ذلك مما جاء في

رسالة اللجنة العليا بهذا المقترح - الى رئيس الوزراء - وبالرغم من أن ذلك يتناقض مع رسالة اللجنة الى رئيس الجمهورية تناقضاً تاماً، إلا أنه يتفق مع حرص بعض أعضاء اللجنة على عدم تطبيق مقترح الإجراءات التنفيذية للانتخابات بنظام الدائرة الواحدة وفقاً لجداول الناخبين في عواصم المحافظات، لأن ذلك المقترح الذي تم إقراره من خارج اللجنة يتضمن تكلفة مالية محددة قياساً بالتكلفة الضخمة في رسالة اللجنة العليا كما يجعل قدرتها محل شك.

ب - مقترح اللجنة الفنية - الموقع من مساعد رئيس اللجنة الفنية والمؤرخ في ١٥/٨/٩٩م - وقد تم مناقشته مساء يوم ٨/١٥ في إجتماع مع الأخ رئيس الوزراء بحضور كل من الأخ د/ عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا والأخ علي السعيد رئيس اللجنة الفنية ومحمد الفرح مساعد رئيس اللجنة الفنية، وحضر الإجتماع أيضاً الأخ العميد يحيى المتوكل والأخ عبد الملك المعلمي والأخ عبدربه جراده رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، وتم الاتفاق في الإجتماع على ما جاء في ورقة المقترح حول:-

(- إن الدافع والهدف الرئيسي من المادة المضافة الى قانون الانتخابات بإعتبار الجمهورية دائرة واحدة.. هو إتاحة المشاركة وتسهيلها للناخبين المسجلين في مراكز إنتخابية بمديريات ومحافظات الجمهورية ولكنهم متواجدون في المدن العشرين التي حددها مجلس الوزراء في إجتماعه الذي أقر فيه المادة - يوم ٧/٢١ - وهي أمانة العاصمة وعواصم المحافظات ومدينة سيئون.. وإن مبدأ وأسلوب الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة هو تجربة جديدة وسيكون تطبيقها في عواصم المحافظات خطوة هامة تفتح أفقاً واسعة في المستقبل لتجاوز أي قصور وسلبات قد تحدث هذه المرة وتنمية وتطوير الايجابيات المؤكدة لهذه التجربة الجديدة.

- إن العشرين نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية سيتم تجهيزها بدون صعوبة في فترة لا تتجاوز يوم ١٤/٩/٩٩م حيث سيتم طبعها في الجهات الموضحة بالورقة وبتقرير الإجراءات التنفيذية.. كما أن التكلفة المالية لطبع وتجهيز العشرين نسخة من الجداول هي مبلغ عشرين مليون ريال فقط.

- إن عدد اللجان الإضافية للإقتراع بنظام الدائرة الواحدة في مقرات العواصم والمدن العشرين هو (٢٢٧١) لجنة إقتراع - تم توضيح توزيعها في الورقة - ويوجد إعتناء في ميزانية اللجنة العليا لعدد (١٧٥٠٠ لجنة إقتراع) بكافة مستلزماتها، بينما عدد لجان الإقتراع في المراكز الإنتخابية بالجمهورية لن يتجاوز (١٥٠٠٠ لجنة) وبالتالي فإن التكلفة المالية للجان مقرات الدائرة الواحدة بعواصم المحافظات - وكافة مستلزماتها - موجودة في

الموازنة المالية المعتمدة من الحكومة لمرحلة الإقتراع وإدارة الانتخابات الرئاسية دون الحاجة إلى أي إضافة وإعتمادات مالية جديدة).

إقرار الآلية التنفيذية للانتخابات بنظام الدائرة الواحدة؛

إقترن الاتفاق في الإجتماع مع رئيس الوزراء يوم ٨/١٥ على تطبيق الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في عواصم المحافظات وفقاً لورقة مقترح اللجنة الفنية وبموجب جداول الناخبين، بالاتفاق أيضاً على أن مقترح الإنتخاب بالبطاقة أو شهادة القيد المؤقتة بدون جداول الناخبين يتعارض مع قانون الانتخابات ويخالف المواد (١٩) و(٦٣) من قانون الانتخابات ويفتح ثغرة للتشكيك في الانتخابات وتكرار التصويت، فيتم إلغاء مقترح الإنتخاب بالبطاقة والشهادة فقط لمخالفته القانونية.

وقد ناقشت اللجنة العليا في ١٦ و ٨/١٧ آلية تطبيق نظام الدائرة الواحدة، وأقرت - في ٨/١٧ - تطبيق النظام في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات من خلال تكوين مقرات الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في العواصم والمدن العشرين وتوفير نسخة من جداول الناخبين بالجمهورية في مقرات كل عاصمة وتشكيل اللجان الإضافية لمقرات الدائرة الواحدة وفقاً لورقة ومقترح اللجنة الفنية.

ويبدو أن أعضاء اللجنة العليا قد إستمروا في الإعتقاد بإستحالة الإعداد لذلك في الفترة المتبقية - من جهة - والظن بأن ذلك المقترح جاء من خارج اللجنة العليا وأن تطبيقه وتنفيذه بتكلفة عشرين مليون ريال فقط يعني عدم سلامة ما جاء في رسالة اللجنة العليا من أن التكلفة تتجاوز إثنين مليار ريال، ويؤدي إلى تأكيد الانطباع بعدم حرص أعضاء اللجنة على المال العام وعدم الخبرة - من جهة أخرى -

وفي صباح يوم الخميس ٨/١٩ حضر الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية إلى مقر اللجنة العليا، كما حضر الأخ إسماعيل الوزير - وزير العدل - والأخ صادق أبو راس - وهو مصدر فكرة الدائرة الواحدة منذ البداية - وتم عقد إجتماع بينهم وبين رئيس وأعضاء اللجنة العليا حيث حضرت الإجتماع بصفتي مستشار اللجنة العليا ومساعد رئيس اللجنة الفنية وقطاع التخطيط والإحصاء «٩» وفي ذلك الإجتماع أوضح الأخ عبدربه منصور بأنه حضر لمناقشة الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة، ونريد مساعدة اللجنة العليا لأن هذه الانتخابات جديدة، وأنه يوجد محضران ومقترحان من اللجنة العليا، وإنه

٩- صدر القرار الجمهوري رقم (٢٨٢) في ٨/٨ بتعييني مستشاراً للجنة العليا للانتخابات ومساعد لرئيس اللجنة الفنية وقطاع التخطيط والإحصاء، وقد أثار ذلك ارتياحاً واسعاً بسبب خبرتي في مجال الانتخابات، إلا أن الارتياح في اللجنة العليا إقتصر على رئيس اللجنة العليا.

تشاور مع رئيس الوزراء ونرى دمج المقترحين «١٠» وأثناء المناقشة تبني الأخ وزير العدل قانونية الانتخاب بالبطاقة أو شهادة القيد في أي مركز إنتخابي بدون جداول الناخبين وايد الأخ صادق أبو راس إن البطاقة الانتخابية دليل على أن الشخص مقيد في جداول قيد الناخبين، والواقع أن ذلك الرأي يعود إلى بداية فكرة الدائرة الواحدة واجتماعي مع الأخ صادق في ٧/١٤ ثم اللقاء التشاوري يومي ١٥ و١٦/٧ - كما سلف التبين - ولكن مجلس الوزراء لم يوافق على ذلك حين ناقش وأقر المادة التي تضاف إلى القانون - في ٧/٢١ - كما تقدم - بالإضافة إلى أن فكرة الانتخاب بالبطاقة كانت آنذاك على أساس أن اللجنة العليا ستقوم بمنح البطاقة الانتخابية بدلاً عن شهادة القيد المؤقتة التي تم وضع (البصمة) فيها مكان (الصورة) بينما لم يتم منح البطاقة الانتخابية مما ضاعف من وجوب جداول الناخبين «١١» ولكن تأييد وزير العدل للإكتفاء بالبطاقة أو الشهادة - بدون جداول - ساهم في موافقة اللجنة العليا في ذلك الإجتماع على مقترح النائب بتطبيق نظام الدائرة الواحدة وفقاً للاسلوبين:-

١- أسلوب الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات ومدينة سيئون، من خلال تكوين مقرات الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة وتوفير عشرين نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية بتلك المقرات، بحيث يحق للناخب - المقيد في أي مركز بالجمهورية - أن يدلي بصوته في تلك المقرات بموجب جداول الناخبين.

ب - أسلوب الانتخاب بالبطاقة أو شهادة القيد المؤقتة في أي مركز إنتخابي - غير المركز المقيد فيه إسمه - وبدون وجود جداول الناخبين والعودة إليها، لأن البطاقة أو شهادة القيد دليل على أنه مقيد في جداول الناخبين.

وفي مساء ٨/١٩ وافق وأعتد رئيس اللجنة العليا قراراً بـ (تشكيل فريق خاص يتولى كافة المهام المرتبطة بالإعداد والتنفيذ للمادة الجديدة المتعلقة بنظام الدائرة الواحدة) من الأخوة: محمد حسين الفرح - أحمد علي شكري - محمد الجبوبي - علي مجسن جياش - عبدالله العولقي.. وقد نص قرار تشكيل الفريق بأن:-

(يتفرغ الفريق لانجاز كل المهام المتصلة بنظام الدائرة الواحدة ومنها:-

- استكمال التصورات لجميع الإجراءات اللازمة للانتخاب بنظام الدائرة الواحدة.

١٠- إستغرب رئيس الوزراء - في مكالمة هاتفية - مساء ذلك اليوم من كلام النائب وأكد أنه لم يتفق معه على دمج المقترحين.
١١- أستغرب رئيس الوزراء من ذلك لأنه يتنافى مع إجتماع مجلس الوزراء في ٧/٢١ ومع النصص القانوني بشأن الجداول، وقد كان رئيس الوزراء حريصاً على الالتزام بالقانون وعلى عدم وقوع أي تجاوزات وخروقات في الانتخابات الرئاسية.

- إدخال التعديلات اللازمة لوثائق اللجان الأصلية والفرعية الإضافية.

- إعداد كشوفات باللجان وأسماء وتوزيعات اللجان، وتجهيز المستلزمات والقرطاسية والوثائق الخاصة بالآلية المذكورة.

- ترتيب المقرات الانتخابية للجان نظام الدائرة الواحدة بأمانة العاصمة وعواصم محافظات الجمهورية، والترتيب لكل ما يتعلق بنظام الدائرة الواحدة من آلية تنفيذ.

- متابعة تجهيز النسخ المحددة لجداول الناخبين لدى الجهات التي ستتولى طباعتها، ونقلها الى المقرات الانتخابية في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات).

وبذلك تم حصر مسئولية الإعداد والترتيب للآلية التنفيذية للانتخاب بنظام الدائرة الواحدة في فريق من خمسة أشخاص بدلاً من أن يكون ذلك مسئولية اللجنة العليا واللجنة الفنية وجهاز اللجنة العليا- بحيث يتحمل الفريق مسئولية الإخفاق بسبب عدم كفاية الوقت المتبقي من وجهة نظر بعض أعضاء اللجنة، أو لأن الفريق - برئاسة محمد الفرح - محل ثقة رئيس اللجنة العليا وثقة الذين يريدون تنفيذ نظام الدائرة الواحدة « في القيادة السياسية ورئيس الوزراء والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي».

ولقد كان الفريق عند مستوى التحدي وعند مستوى الثقة، حيث تم إنجاز كافة الترتيبات، ومنها:-

- تحديد عدد ومواقع مقرات الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات ومدينة سيئون وتخصيص المقرات واللجان التي يحق للناخبين من كل محافظة الإقتراع فيها بالمقرات التي بلغ عددها (٥٢) مقراً لنظام الدائرة الواحدة.

- تحديد عدد اللجان الرجالية واللجان النسائية للإقتراع في مقرات الدائرة الواحدة، بواقع لجنة رجالية وصندوق إقتراع لكل (٥٠٠) من المسجلين ولجنة نسائية وصندوق إقتراع لكل (٣٥٠) من النساء المسجلات في جداول الناخبين، وقد روعي في تحديد اللجان إستيعاب الحد الأقصى المحتمل من الناخبين وإمكانية توزيع جداول الناخبين في كل محافظة على اللجان المخصصة لها في مقرات نظام الدائرة الواحدة بأمانة العاصمة وبالعواصم والمدن العشرين بشكل تفصيلي ودقيق.

- إعداد وطباعة كافة وثائق الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة وتخصيص صناديق الإقتراع وكافة مستلزمات لجان الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة التي بلغ عددها (٥٢) لجنة أصلية و(١٤٩٧) لجنة إقتراع رجالية و(٧٨٨) لجنة نسائية، وبلغ مجموع اللجان لمقرات نظام الدائرة الواحدة (٢٣٣٧) لجنة تضم (٧١١١) مشرفاً ومشرفة، وقد تزامن ذلك مع إنجاز وثائق

ومستلزمات لجان المراكز الانتخابية بالنظام العام في أرجاء الجمهورية بإعتبار عملية الإعداد للانتخابات متكاملة.

- المساهمة في الدورة التدريبية للجان الإشرافية ومدربي اللجان الأصلية في الفترة من ٨/٢٧ - ٩٩/٨/٣٠م وصياغة البيان الصادر من اللجنة العليا في ٨/٣١ بإعلان المقررات الانتخابية لنظام الدائرة الواحدة وترتيبات وضوابط الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة حيث تم توفير كافة الضمانات القانونية والعملية لنزاهة الانتخابات بنظام الدائرة الواحدة. «١٢»

- متابعة طباعة وتجهيز عشرين نسخة من جداول الناخبين بالجمهورية، وقد تضافرت من أجل طباعتها وتجهيزها جهود كثيرة من اللجنة العليا ومن الجهات التي تولت طباعة الجداول، وكان تجهيز الجداول هو العمل الذي إستلزم جهوداً مكثفة تواصلت إلى أوساط سبتمبر، وتتوجت بالنجاح الكامل. «١٣» بحيث إكتمل الاعداد للانتخاب بنظام الدائرة الواحدة إلى جانب الإعداد للانتخاب بالنظام العام في سائر أرجاء الجمهورية.

١٢- البيان الصادر في ٩٩/٨/٣٠م وقد تم إذاعته ونشره في الصحف ووسائل الاعلام - نص البيان في الملحق الوثائقي.
١٣- بلغت تكلفة طباعة وتجهيز الجداول مبلغ ثلاثين مليون ريال فقط بما في ذلك تكاليف التجهيزات وشراء بعض الآلات.

ثانياً؛ صدور القرار الجمهوري بدعوة الناخبين؛

كان موعد صدور قرار دعوة الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية من

القضايا التي أثارت قدراً من الجدل يعود إلى أن المادة (٤/٧٣) من قانون الانتخابات العامة وتعديلاته الصادرة في ١٨/٤/٩٩م قد نصت في المادة (٧٣) على إجراءات تركية المرشحين من مجلس النواب ثم نصت المادة (٤/٧٣) أن يُصدر رئيس الجمهورية قراراً يدعو فيه الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية، وذلك بعد إكمال الإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة) - أي بعد تركية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩م بدعوة الناخبين للإقتراع العام في الانتخابات العامة لانتخاب رئيساً للجمهورية
رئيس الجمهورية
بعد الإطلاع على الدستور..
وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦م بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته..
قرر
مادة (١) يدعى المواطنون المسجلون في جداول الناخبين العامة في جميع الدوائر الانتخابية للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات العامة لانتخاب رئيساً للجمهورية ابتداءً من الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس بتاريخ ١٤ جمادى الثاني ١٤٢٠ الموافق ٢٢ سبتمبر ١٩٩٩م.
مادة (٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.
صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ
الموافق ٢٢ أغسطس ١٩٩٩م
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

من مجلس النواب - وبما أن الترقية تمت في ٧/٢١ فإن مؤدى ذلك أن يصدر قرار دعوة الناخبين في اليوم التالي، أو خلال الأيام القليلة التالية، وبما إن القرار لم يصدر آنذاك، فقد ذهب بعض أطراف المعارضة والقانونيين إلى اعتبار ذلك عدم التزام بالقانون، بينما اطلق البعض التكهنات بأنه سيتم تأجيل الانتخابات الرئاسية «١٤»

والواقع أن المادة (١١) من قانون الانتخابات العامة بشأن اجراءات ومواعيد مراجعة وتعديل وتحريير جداول الناخبين تنص على أنه (.. لا يجوز إجراء أي تعديل في الجداول بعد صدور قرار دعوة الناخبين للانتخاب).

ويستلزم ذلك عدم صدور قرار دعوة الناخبين إلا بعد إكمال مرحلة مراجعة وتحريير جداول الناخبين النهائية والتي تستمر إلى أواسط ٩٩/٨م وإلا فان صدور القرار يؤدي إلى إيقاف عمل اللجان والمحاكم قبل ان تنتهي مرحلة وتحريير جداول الناخبين، وقد قمت بطرح ذلك لأول مرة على الأخ رئيس الجمهورية في ٧/١٤ ثم بعد تركية المرشحين حيث تفهم الرئيس صواب قانونية عدم صدور القرار إلا بعد إنتهاء تحريير الجداول وصدور بيان اللجنة العليا عن إكمال تحريير الجداول، وقامت اللجنة الفنية بالإشتراك مع رئيس اللجنة

١٤- كان د/محمد علي السقايف أبرز من كتب مقالات عن ذلك في صحف المعارضة دون ان ينتبه الى المادة (١١) من القانون.

العليا بوضع برنامج زمني يتضمن إنتهاء مرحلة تحرير جداول الناخبين وصدور بيان اللجنة العليا في ٨/٢١ وبالفعل صدر بيان اللجنة العليا بإكمال مراجعة وتحضير جداول الناخبين ونتائج مرحلة القيد والتسجيل مساء ٩٩/٨/٢١م وتم إذاعته عبر وسائل الاعلام. «١٥»

وصدر في اليوم التالي ٨/٢٢ قرار رئيس الجمهورية برقم (٢٠) لسنة ٩٩م بدعوة المواطنين المسجلين في جداول الناخبين للإقتراع في الإنتخابات العامة لإنتخاب رئيس الجمهورية يوم الخميس ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م. وقد علقت صحيفة المستقلة - التي تصدر في لندن - بقولها إن قرار دعوة الناخبين (أغلق الباب أمام كل التكهّنات التي ظلت تتحدث عن إمكانية تأجيل الإنتخابات) «١٦» والواقع إن قرار دعوة الناخبين صدر في موعده القانوني والصحيح بعد إنتهاء مرحلة تحرير جداول الناخبين، وبصدور القرار في ٨/٢٢ بدأ العد التنازلي لمرحلة الدعاية الإنتخابية وإدارة الإنتخابات الرئاسية بعزم لا يلين على تنفيذ الإنتخابات الرئاسية.

١٥- بيان اللجنة العليا بإكمال مراجعة تحرير جداول الناخبين ونتائج مرحلة القيد والتسجيل - صحيفة الثورة ٩٩/٨/٢٢م.
١٦- صحيفة المستقلة - لندن - العدد (٢٧٦) - ٩٩/٨/٢١م.

ثالثاً: تشكيل لجان إدارة الانتخابات الرئاسية:

عدد لجان إدارة الانتخابات الرئاسية		
نوع اللجان	عدد اللجان	عدد الأشخاص
اللجان الإشرافية للمحافظات	٢٠	٦٠
اللجان الأصلية للدوائر الانتخابية	٢٠١	٩٠٢
اللجان الفرعية (الرجالية) للمراكز الانتخابية	٩٥٧٢	٢٨٧١٦
اللجان الفرعية (النسائية) للمراكز الانتخابية	٥٢٥٨	١٦٠٧٤
اللجان الأصلية لمقرات الدائرة الواحدة	٥٢	١٥٦
اللجان الفرعية (رجال) لمقرات الدائرة الواحدة	١٥٠٢	٤٥٠٩
اللجان الفرعية (نساء) لمقرات الدائرة الواحدة	٧٨٨	٢٣٦٤
إجمالي اللجان	١٧٥٩٤	٥٢٧٨٢

كانت الخطوة التي رافقت صدور قرار دعوة الناخبين هي تشكيل اللجان الانتخابية لمرحلة إدارة الانتخابات الرئاسية، وقد اتخذ تشكيل اللجان ثلاث طرق أثار أولها جدلاً واسعاً، ونطرق إليها فيما يلي:-

١- اللجان التي تشكلت من الأحزاب:

كان تشكيل اللجان الانتخابية من أعضاء يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية من أبرز الضمانات التي توفرت منذ مرحلة

القيد والتسجيل وتحريير جداول الناخبين، حيث يبلغ عدد اللجان التي تشكلت من الأحزاب والتنظيمات السياسية (٤٣٥٩) لجنة، وهي:-

- اللجان الإشرافية	٢٠ × ٣ = ٦٠ شخصاً
- اللجان الأساسية	٢٠١ × ٢ = ٩٠٢ شخصاً
- اللجان الفرعية	٢٨ × ٤٠٢ = ١١٢٤٨ شخصاً
الإجمالي	٤٢٥٩ لجنة = ١٢٠٧٧ شخصاً

وبما أن تشكيل تلك اللجان وتحديد نسبة وعدد المشاركين فيها تم بموجب الاتفاق في إجتماع الأخ رئيس الجمهورية مع اللجنة العليا وقادة الأحزاب والتنظيمات السياسية قبل مرحلة القيد والتسجيل - في ٦/٤/٩٩م - وقامت تلك اللجان بمهام مرحلة القيد والتسجيل وتحريير جداول الناخبين إلى يوليو وأغسطس ٩٩م كان من المنطقي أن تستمر تلك اللجان في مرحلة إدارة الانتخابات الرئاسية بإعتبار ذلك ضماناً هامة لنزاهة الانتخابات وتجسيداً لواقع التعددية السياسية.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد بحثت موضوع إعادة تشكيل اللجان في العديد من الاجتماعات، وكان من الطبيعي ان يمتد بحث الموضوع إلى خارج اللجنة العليا نظراً لما يترتب على تمثيل أو إستبعاد الأحزاب من تأثيرات، وكان الإتجاه الغالب في اللجنة العليا هو إعادة تشكيل اللجان الفرعية البالغ عددها (٤٣٥٩) لجنة فرعية رجالية ونسائية بحيث يتم تشكيلها من أشخاص تعينهم اللجنة العليا للانتخابات (بدلاً عن ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية - وقد أدى قرار إتخذته اللجنة العليا بذلك إلى ردود فعل حادة كان أبرزها رسالة أحزاب المجلس الوطني للمعارضة إلى اللجنة العليا في ١٤/٨/٩٩م والتي حملت اللجنة (مسئولية ماقد ينجم عن قراراتها من ردود أفعال تُعرض حرية ونزاهة العملية الانتخابية للتشكيك... وان هذا القرار يتنافى مع مآثم الإتفاق عليه بين الأحزاب واللجنة العليا بحضور الأخ رئيس الجمهورية - (في ٦/٤/٩٩م) - كما انه يحرم هذه الأحزاب من حق المشاركة ويدفع إلى تغليب خيار المقاطعة على خيار المشاركة وإستبدال الأساليب المباشرة بالأساليب غير المباشرة) «١٧»

وكانت رغبة اللجنة العليا تشمل إعادة تشكيل اللجان الاساسية (الاصلية) للدوائر الانتخابية، وكذلك اللجان الإشرافية، بحيث يتم تشكيل كافة اللجان من أشخاص يعينهم أعضاء اللجنة العليا للانتخابات بواقع حصة لكل منهم، ولكن ذلك الإتجاه لم يلقى تجاوباً من جهات ذات علاقة خارج اللجنة العليا - غالباً - بحيث أقرت اللجنة العليا - (في ٢/٨/٩٩م) - مبدأ ان تكون اللجان الأصلية واللجان الإشرافية لمرحلة القيد والتسجيل هي نفسها اللجان الأصلية والإشرافية لمرحلة إدارة الانتخابات الرئاسية مع إستبعاد من تقرر اللجنة إستبعادهم من اللجان لأسباب تستوجب ذلك، وقد شمل نطاق المرغوب في إستبعادهم - فيما بعد - أعضاء اللجان المنتمين إلى مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة.

بينما كان هناك رأي في اللجنة العليا بإستمرار كافة اللجان الفرعية والأصلية والإشرافية، وأكدت مذكرة مستشار اللجنة العليا إلى رئيس اللجنة العليا ورئيس اللجنة الفتية - في ٣/٨/٩٩م - على (...أهمية إستمرار اللجان الفرعية بحيث تكون كل من اللجنة رقم (١) من لجان الإقتراع في كل مركز إنتخابي، سواء في ذلك اللجان الرجالية والنسائية، وتمثل أهم إيجابيات ذلك في أن تلك اللجان تم تشكيلها من سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية، كما هو الحال في اللجان الإشرافية والأصلية، وفقاً للنسب التي إنعقد عليها الإتفاق برعاية رئيس الجمهورية، كما أن تلك اللجان إكتسبت خبرة هامة في مرحلة القيد والتسجيل وتحرير جداول الناخبين، وبالتالي فإن تمثيل ومشاركة الأحزاب من جهة

١٧ - رسالة المجلس الوطني لأحزاب المعارضة إلى اللجنة العليا في ١٤/٨/٩٩م.

والخبرة من جهة أخرى هي مزايا بالغة الأهمية لا ينبغي التفريط بها) «أه» ولكن ذلك الرأي لم يلق أذاناً صاغية بين أعضاء اللجنة الذين شمل بعضهم الظن بأن موقف واتجاه اللجنة هو انعكاس لموقف وإتجاه بعض قيادة المؤتمر الشعبي أو القيادة السياسية.

والواقع ان موقف رئيس الجمهورية وأمين عام المؤتمر الشعبي - كما أتضح من إتصالاتي الشخصية خلال الفترة إلى ١٤/٨/٩٩م - كان مع إستمرار اللجان الفرعية والأصلية والإشرافية التي تم تشكيلها من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقد تجلّى ذلك الموقف بشكل واضح في إجتماع مع د/عبدالكريم الارياني رئيس الوزراء أمين عام المؤتمر الشعبي - يوم ١٥/٨/٩٩م - حيث تطرق الإجتماع إلى موضوع تشكيل اللجان الفرعية وكان موقف رئيس الوزراء واضحاً في أن تستمر اللجان الفرعية التي تم تشكيلها من الأحزاب والتنظيمات السياسية وعدم وجود مبرر لمخاوف وقلق بعض أعضاء اللجنة العليا من تواجد أعضاء من حزب مجلس تنسيق المعارضة في اللجان الفرعية لأن الغالبية من المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني، كما أن اللجنة الفرعية لكل مركز إنتخابي ستكون لجنة صندوق اقتراع واحد فقط في المركز (صندوق إقتراع رجال وصندوق إقتراع نساء) ولا يمكن لأي عضو في أي لجنة أن يؤثر على سير عملية الاقتراع، وكان ذلك هو أيضاً رأي وموقف الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي (العميد يحيى المتوكّل) وعضو اللجنة العامة للمؤتمر (عبدالمك الملمي) وكان ذلك الإجتماع بحضور رئيس اللجنة العليا (عبدالله بركات) ورئيس اللجنة الفنية (علي السعيد) ومستشار اللجنة (محمد الفرّج) - في ١٥/٨/٩٩م - ويتبين من ذلك أن موقف وإتجاه اللجنة العليا بإعادة تشكيل اللجان وإستبعاد ممثلي الأحزاب من اللجان لم يكن تعبيراً عن موقف ورغبة قيادة المؤتمر الشعبي، وقد جاء في صحيفة الجماهير يوم ٨/١٨ - (أن موقف اللجنة العليا - باقصاء الأحزاب والتنظيمات السياسية من اللجان - هو موقف عدائي من الديمقراطية والأحزاب والتنظيمات السياسية، كما يعبر عن إتجاه خطير لأعضاء اللجنة العليا للإنتخابات الذين ينتمون إلى المؤتمر الشعبي أو التجمع اليمني للإصلاح أو الحزب الاشتراكي اليمني... لتشويه الإنتخابات الرئاسية بغياب إحدى الضمانات الأساسية وهي مشاركة الأحزاب في اللجان) «أه»

وقد(تراجعت اللجنة العليا عن قرارها بشأن إقصاء الأحزاب والتنظيمات السياسية عن المشاركة في اللجان الفرعية، وعلنت في بيان لها يوم الأحد ٨/٢٢ إستمرار تلك اللجان الفرعية - المشكلة من الأحزاب والتنظيمات السياسية) «١٨» ولكن ذلك التراجع الذي ربما ساهم في وقوعه موقف أحزاب المجلس الوطني للمعارضة قد إقترن بنوع من الإتفاق على إقصاء المنتقمين إلى أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة من اللجان الفرعية والأصلية

والإشرافية (لأن مجلس التنسيق أعلن عدم المشاركة في الانتخابات ودعا المنتمين إلى أحزاب المجلس إلى الانسحاب من اللجان) وقد دعت اللجنة العليا رؤساء اللجان الإشرافية إلى إجتماع بمقر اللجنة العليا يوم ٨/٢٣، فحضر الجميع بما في ذلك (رؤساء اللجان الإشرافية المنتمين إلى أحزاب مجلس التنسيق والذين دعاهم المجلس في بيان له الشهر الماضي إلى الانسحاب من اللجان) وبالرغم من أن ذلك يلغي مبرر إستبعادهم من اللجان إلا أن اللجنة العليا أجلت منحهم بطاقات المشاركة في اللجان الإشرافية، ثم اتخذت قراراً - بعد التشاور مع أحد القياديين في المؤتمر الشعبي - بإستبعاد الذين من أحزاب مجلس التنسيق في اللجان الإشرافية وأن يقوم أعضاء اللجنة العليا بتعيين بديل عنهم، وهو ماحدث مساء ٨/٢٤ حيث قررت اللجنة إستبعاد رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية المنتمين إلى أحزاب المجلس وعددهم ١٢ شخصاً فقط وتعيين بدل عنهم من جانب أعضاء اللجنة العليا (بالتقاسم) وهو ماكان سيحدث أيضاً في اللجان الأصلية واللجان الفرعية التي كانت العيون عليها.

رئيس الجمهورية يؤيد إستمرار اللجان من كافة الأحزاب:

وحين علم الأخ الرئيس علي عبدالله صالح - في مكالمة هاتفية صباح ٨/٢٥ - بقيام اللجنة العليا بإستبعاد رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية المنتمين إلى أحزاب مجلس التنسيق، بالرغم من أنهم حضروا وأكدوا أنهم لن ينسحبوا، وكان رأي الأخ الرئيس أن الحضور تأكيد عدم الانسحاب يلغي مبرر الإستبعاد وأن الصواب إستمرار مشاركة الذين من أحزاب مجلس التنسيق في كافة اللجان إلا من ينسحب أو لا يحضر فيتم تعيين بديل له باعتباره غائباً سواء كان من مجلس التنسيق أو غيره من الأحزاب لأن مشاركة الأحزاب في اللجان هو من الضمانات الهامة لنزاهة الانتخابات وعدم التشكيك فيها أو محاولة تشويهها فيما بعد.

وبناء على توجيهه رئيس الجمهورية جاء الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وطرح إستمرار المنتمين إلى أحزاب مجلس التنسيق في اللجان الإشرافية، وذلك في إجتماعه باللجنة العليا للانتخابات يوم ٩٩/٨/٢٥م ولكن إثنين من أعضاء اللجنة العليا أبدى جملة من الاعتراضات على إستمرار المنتمين إلى مجلس التنسيق في اللجان الإشرافية ووجود مخاوف جدية مما يمكن أن يفعلوه في عرقلة عمل اللجان ثم الانسحاب وأن من الضروري تنفيذ قرار اللجنة العليا، وبما أن العضوين كان أحدهما من قادة الإشتراكي سابقاً وثانيهما من المتعاطفين مع الإشتراكي لم يؤثر رأيهما، ثم تجاوب معهما عضو ثالث ينتمي إلى الإصلاح وأفاض في الحديث عن المخاوف، فايد نائب رئيس الجمهورية تنفيذ

قرار اللجنة العليا بإستبعادهم من اللجان الإشرافية وبادرت اللجنة العليا بإعلان أسماء اللجان الإشرافية في نفس اليوم - بعد تغيير المنتمين إلى مجلس التنسيق - بحيث أصبح ذلك أمراً واقعاً بالرغم من عدم أرتياح رئيس الجمهورية والأمين العام للمؤتمر الشعبي لما حدث، ولكن ذلك أدى إلى حسم إستمرار المشاركين من مجلس التنسيق وكافة الأحزاب في اللجان الأصلية والفرعية حيث كان ذلك هو الأهم لأن (٢٦٩٥) من رؤساء وأعضاء اللجان الأصلية والفرعية كانوا من أحزاب مجلس تنسيق المعارضة، وقالت صحيفة الشورى ان اللجنة العليا للانتخابات (تلقت توجيهات عليا بإستبقاء الأعضاء المشاركين في اللجان الانتخابية - الأصلية والفرعية من كافة الأحزاب - وإبقاء الوضع على ما هو عليه.. وكانت اللجنة في وقت سابق شرعت في استبعاد بعض الأعضاء المشاركين من احزاب مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة). «١٩»

مستوى تمثيل الأحزاب في لجان إدارة الانتخابات:

وبناء على مجمل ما تقدم، تشكلت اللجان الإشرافية لإدارة الانتخابات الرئاسية (والبالغ عددها ٢٠ لجنة تضم ٦٠ شخصاً) من الأحزاب والتكتلات السياسية التالية:-

الحزب	المؤتمر	الإصلاح	المجلس الوطني	الرابطة (رأي)	(اللجنة العليا)	الإجمالي
العدد	١٩	١١	١٥	١	١٤	٦٠

وتشكلت اللجان الأصلية لإدارة الانتخابات الرئاسية في الدوائر الانتخابية بكافة محافظات الجمهورية (وعددها ٣٠١ لجنة تضم ٩٠٣ أشخاص) من الأحزاب والتكتلات السياسية كما يلي:-

الحزب أو التكتل	المؤتمر الشعبي	الإصلاح	أحزاب مجلس التنسيق (٤)	أحزاب المجلس الوطني (١٠)	الرابطة (رأي)	مستقلون	الإجمالي
العدد	٢٨٤	١٦٦	١٨٩	٢٢٥	٢٠	١٩	٩٠٣

وتشكلت اللجان الفرعية الرجالية والنسائية (٤٠٣٨ لجنة) في المراكز الانتخابية من الأحزاب والتكتلات السياسية كما يلي:-

الحزب أو التكتل	المؤتمر الشعبي	الإصلاح	أحزاب مجلس التنسيق (٤)	أحزاب المجلس الوطني (١٠)	الرابطة (رأي)	مستقلون	الإجمالي
العدد	٢٨١٢	٢٢٢٣	٢٧٠٧	٢٨٣٧	٢٦٦	٢٧٨	١٢١١٤

٢- اللجان التي تشكلت من التربويين:

بالإضافة إلى اللجان الفرعية الـ(٤٠٣٨) التي تشكلت من الأحزاب والتنظيمات السياسية في مرحلة القيد والتسجيل، وستكون من لجان الإقتراع في مرحلة إدارة الانتخابات، بلغ عدد اللجان الفرعية (الإضافية) التي يلزم تشكيلها كلجان للإقتراع في المراكز الانتخابية (١٠٨٩٢) لجنة رجالية ونسائية تضم (٣٢٦٧٦) شخصاً، وكذلك بلغ عدد اللجان الأصلية والفرعية (الإضافية) لمقرات الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة (٢٣٤٣) لجنة إنتخابية.

ونظراً لكثافة عدد أعضاء تلك اللجان، وضيق الوقت، وغير ذلك من العوامل، فقد ترجح التوجيه بتشكيل تلك اللجان من طلاب وطالبات الجامعات السبع في الجمهورية لأنهم (ينتمون إلى سائر الإتجاهات السياسية والإجتماعية وإلى مختلف المناطق والمحافظات ويتمتعون بمستوى تعليمي ممتاز) وكان من المتوقع أن أسماء وبيانات الطلاب سيتم تقديمها من الجامعات فور طلب ذلك منها، ولكن ذلك لم يتحقق بالشكل المطلوب، مما أدى إلى ترجيح أن يتم تشكيل اللجان من المدرسين والمدرسات وفقاً لكشوفات وزارة التربية والتعليم «٢٠» فتشكلت لجان الإقتراع اللازمة للمراكز الانتخابية (وعدها ١٠٨٩٢ لجنة) من المدرسين والمدرسات بارحاء الجمهورية وبالرغم من أن ذلك الأسلوب لا يتفق مع القانون وكانت له سلبيات فقد أتاح سرعة تشكيل اللجان وإعلانها في الوقت المناسب.

٣- اللجان الإضافية لمقرات الدائرة الواحدة:

تم تشكيل اللجان الفرعية والأصلية لمقرات الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة - وعددها (٢٣٤٣) لجنة - بطريقة ثالثة وهي طريقة الإختيار والتعيين من جانب أعضاء اللجنة العليا للإنتخابات، وبذلك حصلت اللجنة على (حصّة) في اللجان كما كانت تحاول منذ مرحلة القيد والتسجيل.

وبما أن تشكيل اللجان من جانب أعضاء اللجنة العليا يخالف القانون والعرف بتشكيل اللجان من الأحزاب، فقد حرصت اللجنة العليا على تشكيل لجان مقرات الدائرة الواحدة بعيداً عن الأضواء وبعيداً عن الإعتراضات، وبذلك اكتمل تشكيل لجان إدارة الإنتخابات الرئيسية.

٢٠- تم الإتفاق على ذلك في الإجتماع مع رئيس الوزراء وفائب وزير التربية والتعليم في ٨/١٥ بشأن آلية تطبيق نظام الدائرة الواحدة.

اللجان الانتخابية تبأشر مهامها.

اليوم	المهام والفعاليات
٨/٢٥	إعلان أسماء اللجان الإشرافية للمحافظات.
٨/٢٦	استقبال اللجان الإشرافية وسكرتاريتها ومديري اللجان الأصلية.
٨/٢٩-٢٧	الدورة التدريبية للجان الإشرافية وسكرتاريتها وللمدربين الذين سيديرون اللجان الأصلية.
٨/٣٠	- إختتام الدورة التدريبية للجان الإشرافية. - إعلان أسماء رؤساء وأعضاء اللجان الأصلية.
٨/٣١	تسليم اللجان الإشرافية وثائق ومستلزمات عملها وتوجيه إلى المحافظات مع مدربي اللجان الأصلية.
٩/٢-١	إستقبال اللجان الأصلية من قبل اللجان الإشرافية في عواصم المحافظات واستبدال الغياب.
٩/٥-٣	- الدورة التدريبية للجان الأصلية. - وصول وثائق اللجان الفرعية إلى المحافظات.
٩/٧-٦	- تسليم اللجان الأصلية الوثائق والمستلزمات الخاصة بها. - وبإلجان الفرعية والتوجه إلى مقرات الدوائر.
٩/١٥-٨	إعلان أسماء رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية.
٩/١٨-١٦	إستقبال اللجان الفرعية من قبل اللجان الأصلية في مقرات الدوائر بإرجاء الجمهورية.
٩/٢٠-١٩	- تدريب اللجان الفرعية من قبل اللجان الأصلية. - إكتمال وصول وثائق ومستلزمات الاقتراع إلى الدوائر.
٩/٢١	تسليم اللجان وثائق عملها وتوجيه إلى المراكز المحددة لها.
٩/٢٢	- إعتداد مندوبي المرشحين والتهنية ليوم الاقتراع.
٩/٢٢	- يوم الاقتراع للانتخابات الرئاسية.

وفقاً للبرنامج الزمني لمهام وفعاليات مرحلة إدارة الانتخابات الرئاسية والمعتمد بموجب محضر إجتماع اللجنة الفنية ورئيس اللجنة العليا في ١٩/٨/٩٩م فقد تم إعلان أسماء اللجان الإشرافية ثم اللجان الأصلية ثم اللجان الفرعية عبر وسائل الإعلام في المواعيد المحددة لذلك.

كما إنعقدت الدورات التدريبية في مواعيدها إبتداء بالدورة التدريبية للجان الإشرافية (٢٧-٢٩/٨/٩٩م) والتي كانت تمثل البداية لفعاليات مرحلة إدارة الانتخابات الرئاسية، ثم الدورة التدريبية للجان الأصلية (٣-٥/٩) في عواصم المحافظات، وتدريب اللجان الأصلية في مقرات الدوائر (١٩-٢٠/٩/٩٩م).

وتم تجهيز صناديق الاقتراع وكافة الوثائق والمطبوعات والمستلزمات للانتخابات بشكل جيد، وكان للجنة الأمنية برئاسة العميد علي محمد صلاح دور إيجابي في نقل الصناديق والوثائق براً وجواً إلى كافة المراكز والدوائر في أرجاء الجمهورية، وقد توافدت كافة اللجان الإشرافية والأصلية والفرعية إلى مقرات عملها في المواعيد المحددة دون غياب يذكر حيث شارك في اللجان الأصلية والفرعية كل المنتسبين إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية بما في ذلك الحزب الاشتراكي ومجلس تنسيق المعارضة.

المبحث الثاني:

معالم الحملة بين إتجاه المشاركة وإتجاه عدم المشاركة في الانتخابات
وفعاليات الدعاية والمهرجانات الانتخابية التنافسية للمرشحين

أولاً، الحملة والدعاية بين إتجاه المشاركة وإتجاه عدم المشاركة في الانتخابات،

تميزت الانتخابات الرئاسية بان الحملة والدعاية والمعركة التنافسية الأساسية - لم تكن بين المرشحين اللذين تمت تركيتهما من مجلس النواب لمنصب رئيس الجمهورية (علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي) - وإنما كانت الحملة والدعاية والمعركة الأساسية هي بين إتجاه المشاركة في الانتخابات وإتجاه ودعوة عدم المشاركة ومقاطعة الانتخابات الرئاسية، فالحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق الذي تم حجب التزكية عن مرشحه في مجلس النواب لم يقبل تلك النتيجة وينكفئ باعتبار الانتخابات لم تعد تعنيه - كما كان متوقعا - وإنما إقتحم الميدان رافعا لواء عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية ودعوة وتحريض المواطنين على عدم المشاركة فيها أو التفاعل معها، وقام بشن حملة دعائية داخلية وخارجية واسعة ضد الانتخابات، وخاصة بعد صدور القرار الجمهوري في ٨/٢٢ بدعوة الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية يوم ٩/٢٣/٩٩م، حيث قرر الحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق التصدي للانتخابات وقام بوضع وإقرار برنامج متكامل لتحقيق عدم المشاركة في الانتخابات وهو(برنامج عمل مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة لمواجهة قرار إجراء انتخابات غير تنافسية لمنصب رئيس الجمهورية) «١»

بينما قاد الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي وسائر المقتنعين بإجراء الانتخابات حملة ودعاية وانشطة واسعة في إطار إتجاه المشاركة في الانتخابات والتصدي لحملة ودعاية الإتجاه المضاد للانتخابات والداعي إلى عدم المشاركة فيها والتفاعل معها.

وكان من أبرز معالم الحملة والمعركة بين الإتجاهين مايلي:

المؤتمر الصحفي للرئيس في ٨/٢٣/٩٩م:

في اليوم التالي لصدور قرار دعوة الناخبين - وهو يوم ٨/٢٣ - عقد الرئيس علي عبدالله صالح مؤتمراً صحفياً بالقصر الجمهوري حضره ممثلو الصحف المحلية والعربية

١- برنامج مجلس التنسيق لمواجهة الانتخابات - الملحق الوثائقي.

ووكالات الأنباء، وقد ركزت صحيفة القدس العربي التي تصدر في لندن «٢» على قول الرئيس في المؤتمر الصحفي:-

(إن الانتخابات الرئاسية المقبلة خطوة إيجابية على طريق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة كونها تجرى لأول مرة في تاريخ اليمن عبر الانتخاب المباشر من الشعب.

- وإتهم الرئيس أحزاب المعارضة بأنها وراء تعزيز صفو الانتخابات الرئاسية، وإن مرشحها (مقبل) مدفوع من عناصر المعارضة في لندن، وكان يعتزم الانسحاب من الانتخابات في اللحظات الأخيرة، وقال: أنا متأكد بأن (مقبل) لو حصل على النسبة المطلوبة للتزكية في البرلمان لن يحصل على أصوات إنتخابية كثيرة، وكان يهدف إلى عرقلة العملية الإنتخابية بالانسحاب في اللحظات الأخيرة. وقال: ان أحزاب المعارضة لم تستفد من الماضي لبناء نفسها، وإنها لا زالت (رقماً صحافياً وليس رقماً حقيقياً مؤثراً... ولا زالت مثقلة بموروث الماضي) وقد تضمن المؤتمر الصحفي للرئيس هجوماً ونقداً حاداً لأحزاب مجلس التنسيق، وإتهامات بالعداء للوطن والوحدة والديمقراطية منذ عام ١٩٤م وأن أحزاب المعارضة قاطعت الانتخابات النيابية عام ١٩٧م (والمقصود الحزب الاشتراكي بصفة أساسية لأن الوجود الناصري والبعث القومي وحزب الحق شاركوا في إنتخابات ١٩٧م ولكن الهجوم شمل الجميع) وقالت صحيفة (المستقلة) إن الرئيس (هاجم أحزاب مجلس التنسيق لأن مرشحها جاء قرار ترشيحه من لندن، وأن عدم تزكيته من البرلمان كان قراراً صائباً وفي محله) «٣» بينما أشاد الرئيس بالتجمع اليمني للإصلاح ووصف (التنسيق بين المؤتمر والإصلاح في هذه الإنتخابات أو غيرها بأنه تحالف كبير ومصيري ومبدئي) «٤» وأن (علاقة المؤتمر والإصلاح لا تنقسم) «٥».

تصريحات رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح في ٢٣/٨/١٩٩٩م:

وقد أثارت تصريحات د/عبدالرحمن بافضل رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح تساؤلات في تقييم موقف الإصلاح، حيث صرح لصحيفة الأيام في ٨/٢٣ قائلاً:-

(إن الانتخابات الرئاسية تُعتبر - لقلة المتنافسين - إستفتاء للمواطنين على رئاسة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للبلاد) «٦» وهذا القول والتكليف بان الانتخابات

٢- القدس العربي - لندن - العدد (٢٢٠٢) - في ١٩/٨/٢٤م.

٣- صحيفة المستقلة - لندن العدد (٢٧٦) ١٩/٨/٩٩م.

٤- صحيفة القدس - لندن - العدد (٢٢٠٢) - ١٩/٨/٩٩م.

٥- صحيفة الوحدة - صنعاء - العدد (٤٦٠) - ١٩/٨/٩٩م.

٦- صحيفة الأيام - صنعاء - العدد (٦١٩) - ١٩/٨/٩٩م.

مجرد إستفتاء على الرئيس هو نفس منطق حملة الحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق الداعية إلى عدم المشاركة في الإنتخابات وإنها مجرد إستفتاء. وعلق الدكتور بأفضل على عدد المسجلين في جداول الناخبين الذي أعلنته اللجنة العليا في ٨/٢١ قائلاً (لأنك أنه عدد وهمي، ويشمل الكثير من الأسماء الوهمية والمكررة بل وحتى المتوفين) وهو نفس منطق بيان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وحملته مع مجلس التنسيق ضد الإنتخابات!

بيان مجلس التنسيق رداً على المؤتمر الصحفي للرئيس؛

وقد أصدر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة بياناً في ٨/٢٥ تناقلته العديد من الصحف الخليجية والعربية والخارجية وصحف المعارضة، وهاجم وأستنكر البيان ما جاء في المؤتمر الصحفي لرئيس الجمهورية يوم ٨/٢٣ من هجوم على أحزاب المعارضة وإستخدام (مفردات العمالة والخيانة.. الخ) وكان أبرز ما جاء في البيان:-

- (إن أحزاب المعارضة على العكس من كل ما قيل مارست حقها المشروع وخيارها الوطني في خوض المنافسة الرئاسية، ولكن السلطة منعتها من المشاركة.. ودون مبرر سوى ما هو عالق في المخيلات من أوهام تعود إلى الماضي وليست من الحاضر أو المستقبل في شيء.

- وأكد البيان (أن المجلس يعتبر ان الإنتخابات الرئاسية مسرحية هزلية إفتقدت لأبسط الشروط الدستورية والقانونية، شرط التنافس الحقيقي بين البرامج والرؤى، وشرط تنقية الجداول الانتخابية من الأسماء المكررة والوهمية) «٧»

تقييم مسدوس لموقف الاشتراكي ومجلس التنسيق؛

وقد كان موقف الحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق لأحزاب المعارضة محل انتقاد يلفت الإنتباه من بعض رجالات الحزب الاشتراكي وكان من أبرزهم محمد حيدره مسدوس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي حيث قال في مقابلة صحفية:

(ان سياسة مجلس التنسيق الخاطئة قد جعلته يعلن عن المشاركة في الإنتخابات بمرشح ينافس الرئيس وهو يعلم علم اليقين بأن الرئيس قد أصبح ضرورة وطنية تحول بيننا وبين صوملة البلاد، ثم جعلته مرة ثانية يرتكب الخطأ ويرفض نتيجة التزكية في

٧- صحيفة الحياة - لندن - العدد (١٣٣١٨) في ٨/٢٥ والشرق الأوسط - العدد (٧٥٧٦) في ٨/٢٦ م وصحيفة الثوري - صنعاء - العدد (١٥٨٧) في ٨/٢٦ م.

مجلس النواب، ثم جعلته مرة ثالثة يرتكب الخطأ ويعطل رفضه للمشاركة في الانتخابات بحجب التزكية عن مرشحه، والحقيقة إنه بعد ان سلم بالمشاركة في الانتخابات ليس أمامه غير القبول بالنتيجة والسير في الانتخابات وفقاً لمبدأ المشاركة الذي سلم به.. أما القول بأن سقوط مرشح المعارضة قد أسقط الديمقراطية.. فإن هذا أمر غريب وغير مفهوم.. أما قراره برفض المشاركة الذي علله بحجب التزكية عن مرشحه فليست له أي قيمة سياسية ولا اعتقد بأنها ستكون له قيمة عملية أيضاً) «٨»

تصريحات الزنداني رئيس مجلس شورى الإصلاح:

بينما على صعيد التجمع اليمني للإصلاح الذي قال الرئيس في المؤتمر الصحفي يوم ٨/٢٣ أن (التنسيق بين المؤتمر والإصلاح في هذه الانتخابات أو غيرها، تحالف كبير ومصيري ومبدئي) فالى جانب تصريحات د/بافضل رئيس كتلة الإصلاح البرلمانية - سالفه الذكر - أدلى الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح بتصريح صحفي في ٨/٢٦ حيث قال:-

- (إن الانتخابات السليمة لابد أن تُبنى على جداول صحيحة للانتخابات، وإن بقاء الجداول غير الصحيحة يؤثر على الموقف من هذه الانتخابات ويشوش عليها ولا يجعلها معبرة عن إرادة الأمة)

- وأبدى الزنداني اعتراضاً علنياً على البرنامج الانتخابي للرئيس قائلاً: (إننا نشترط على مرشح الرئاسة أن تتوفر في برنامجه الانتخابي عدة شروط: الالتزام الأكيد بالكتاب والسنة - إلغاء الربا واذونات الخزنة - إصلاح أجهزة الاعلام - إيقاف الجرعات) «٩»

وبالرغم من ان اللجنة الانتخابية المشتركة من المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني قامت بإعادة صياغة البرنامج الانتخابي للرئيس، وتم الاتفاق في ٨/٣١ على البرنامج الانتخابي الموحد، فإن تحفظات وإعتراضات الزنداني على البرنامج الانتخابي للرئيس استمرت ووصلت الى حد إمتناعه عن المشاركة في الحملة الدعائية للرئيس، ويؤكد كل ذلك ان فريقاً من قيادات وقواعد الإصلاح كانوا في جبهة عدم المشاركة ولكن بالأسلوب الذي أشار اليه محمد قطبان رئيس الدائرة السياسية ذات مرة قائلاً (إن الإصلاح مع المعارضة ولكننا لا نريد أن تكون ألسنتنا أطول من أفعالنا).

٨- مقابلة مع مسدوس الأيام - العدد (٦١٩) - ٨/٢٣ - ٩٩٩م.
٩- تصريحات هامة للزنداني في ٨/٢٦ - الأيام - العدد (٦٢١) - ٨/٢٨ - ٩٩٩م.

الحلقة النقاشية لمشاركة المرأة في الانتخابات:

وفي إطار حملة وانشطة إتجاه المشاركة في الإنتخابات، إنعقدت يومي ٢٨-٢٩/٨/٢٠١٠ الحلقة النقاشية لتعزيز مشاركة المرأة في الإنتخابات) وقد شارك في الحلقة عدد من المنظمات الجماهيرية والفعاليات النسائية والمنظمات الخارجية ومنها (مؤسسة فريديشن إيبرت) الألمانية التي نظمت الحلقة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية، وقد حضر الأخ رئيس الجمهورية إفتتاح الحلقة بما دل على الإهتمام بمشاركة المرأة في الإنتخابات الرئاسية بفعالية لأن عدد النساء المسجلات في جداول الناخبين يتجاوز مليون ونصف مليون امرأة - وبالتحديد (١,٧٠٢,٧٧٣) امرأة - وقالت الاخت أمة العليم السوسوة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية (إن عقد هذه الحلقة متزامناً مع إقتراب موعد الإنتخابات الرئاسية التي تتم لأول مرة في تاريخ اليمن يمثل منعطفاً هاماً وشاهداً على الخطى الحثيثة التي تخطوها اليمن نحو تعميق المسار الديمقراطي) «١٠»

ندوات مضادة للمشاركة في الانتخابات:

وفي ذات الفترة تواصلت فعاليات وندوات المعارضة في إطار حملة وبرنامج مواجهة الإنتخابات الرئاسية، حيث إنعقدت في ٢٩/٨/٩٩م حلقة نقاشية عن (مدى قانونية إجراءات التزكية وحجب التزكية عن مرشح المعارضة) شارك فيها العديد من السياسيين والقانونيين والمعارضين الذين أعلنوا (إن الإنتخابات الرئاسية التي يجري الإعداد لها باطلة وجميع إجراءاتها خالفت الدستور والقوانين) وقال الأخ جارالله عمر في مداخلة بالحلقة (إن قرار حجب التزكية نتيجة منطقية لقرار حرب ٩٤م وإدراج شرط تزكية ١٠٪ من أعضاء مجلس النواب في التعديلات الدستورية بعد حرب ٩٤م) وتم التركيز في الندوة على (إن التزكية تمت بطريقة غير قانونية.. وإن السلطة منعت المعارضة من المشاركة في الإنتخابات) بينما قدم الأخ علي سيف حسن تحليلاً أكد فيه ان حجب التزكية (كان الخيار الأقل ضرراً بالنسبة للسلطة) «١١»

كما عقدت مجلة «القسطاس» ندوة عن إجراءات الإنتخابات الرئاسية شارك فيها عدد من الشخصيات كان من أبرزهم الأخ المحامي محمد ناجي علاو عضو مجلس النواب - وهو من القياديين في التجمع اليمني للإصلاح - حيث إنتقد (علاو) - (الإجراءات والمخالفات التي يتم من خلالها التحضير للإنتخابات الرئاسية، بدءاً من اللجنة العليا للإنتخابات، وعدم تنفيذها للأحكام القضائية والإنفاقات السياسية التي تمت أثناء لقاء الأحزاب مع

١٠- الحلقة النقاشية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية - صحيفة الثورة - العدد (١٢٧١٠) - ٢٠٠٩/٨/٩٩م.
١١- الحلقة النقاشية عن إجراءات التزكية وحجب التزكية عن مرشح المعارضة - صحيفة الثوري - العدد (١٠٨٨) - ٢٠٠٩/٩/٢٩م

رئيس الجمهورية والخاصة بشطب (٥٠٠,٠٠٠) من جداول الناخبين، وإنهاء بالاجراءات المتعلقة بالتركية في مجلس النواب، كما ان عدم صرف البطاقة الانتخابية من الاجراءات التي تعطل مشروعية من سيكون رئيساً للجمهورية) «١٢» وقد تقدم النبأ اليقين عن عدم منح وصرف البطاقة الانتخابية، ومما يلفت الإنتباه إن موقف (علاق) بالإضافة إلى تصريحات (الزندانى) و(بافضل) تلتقي مع موقف وإتجاه عدم المشاركة في الإنتخابات..

تصريح متميز لنائب أمين البعث القومي:

وفي ٨/٣٠ نشرت صحيفة الإحياء العربي - الناطقة بإسم حزب البعث العربي الاشتراكي القومي - تصريحاً يشير إلى موقف متميز عن الموقف المعلن باسم مجلس تنسيق احزاب المعارضة منذ بيان ٨/٧ بعدم المشاركة في الإنتخابات ودعوة المواطنين إلى عدم المشاركة فيها أو التفاعل معها.. بينما صرح الأخ عبدالواحد هوش نائب أمين سر حزب البعث القومي عضو الهيئة العليا لمجلس التنسيق ب(أن لا صحة لما يتردد عن مقاطعة احزاب مجلس التنسيق للإنتخابات الرئاسية.. وأكد أن احزاب المجلس أعلنت عن عدم وجود مرشح لها في هذه الدورة الإنتخابية، وإنها تترك لجماهير الشعب حرية الإختيار في المشاركة من عدمه، وحرية التصويت لمن تختار) «١٣» والواقع ان هذا التصريح مغاير تماماً للبيان الصادر باسم احزاب مجلس التنسيق في ٨/٧ وللنشاط الذي جرى ويجري بإسم مجلس التنسيق، ولكن الواقع أيضاً أن أمانة البعث القومي وممثليه الثلاثة في هيئة المجلس ومنهم د/ قاسم سلام وعبدالواحد هوش كانا في بغداد للمشاركة في المؤتمر القومي، وتم إتخاذ وإصدار ذلك القرار والبيان في غياب البعث القومي وكذلك في غياب إثنين من الممثلين الثلاثة للوحدوي الناصري في هيئة مجلس التنسيق، ولكن صدور بيان المجلس في ٨/٧ وقرار اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في ٨/١٠ والفعاليات والأنشطة التي تواصلت إلى ٨/٣٠ ثم بعد ذلك أدت إلى تكريس إتجاه محدد لمجلس التنسيق لم يكن من الممكن للبعث القومي إلا أن يمضي معه وهو إتجاه عدم المشاركة..

دورة اللجان الإشرافية لإدارة الإنتخابات:

كان انعقاد الدورة التدريبية للجان الإشرافية من ٢٧-٨/٢٩ يمثل بداية انطلاق فعاليات مرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية، وكان من الطبيعي ان يتم تدشين الدورة بحفل خطابي إفتتاحي - يصب في إطار فعاليات إتجاه المشاركة في الإنتخابات - وتم إعداد

١٢- ندوة مجلة القسطاس عن الإنتخابات الرئاسية - صحيفة الثوري - ٩٩/٧/٢٠
١٣- الإحياء العربي - العدد (٧٦) - ٩٩/٨/٢٠م.

وتقديم مقترح بالحفل الافتتاحي وبرنامج الحفل من اللجنة الفنية في صباح اليوم السابق للدورة «١٤» وكان من الطبيعي أن ينال المقترح والبرنامج إستحسان رئيس وأعضاء اللجنة العليا، وإستمرت مناقشته حتى المساء، وبما أن برنامج الحفل يتضمن مشاركة نائب رئيس الجمهورية والحكومة وقادة الأحزاب والمنظمات وكذلك السلك الدبلوماسي، قام رئيس اللجنة بإرسال نسخة من برنامج الحفل إلى رئيس الجمهورية للإستئذان، فجاء رد الرئيس بالموافقة مع عدم دعوة السلك الدبلوماسي لأن السلك الدبلوماسي لا يدعى إلا في مناسبات معينة يحضرها رئيس الجمهورية ولكن يتم دعوة المنظمات الأجنبية المهتمة بالديمقراطية فقط، وكذلك تلقى رئيس اللجنة موافقة نائب رئيس الجمهورية على حضور الحفل صباح يوم ٨/٢٧، ولكن اللجنة العليا واصلت المناقشة حتى الساعة العاشرة مساءً وقررت أن يكون الحفل صباح يوم ٨/٢٨ لعدم كفاية الوقت، وكان من الطبيعي إحاطة رئيس الجمهورية بذلك التعديل - في مكالمات هاتفية - ولكن اللجنة العليا غيرت رأيها بعد نصف ساعة وقررت أن يكون الحفل ختامياً - يوم ٨/٣٠ - وحين علم رئيس الجمهورية بذلك في مكالمات هاتفية لاحقة قال (هذه لجنة متناقضة في كل أعمالها) «١٥» فكان الرئيس أول من وصف اللجنة العليا بأنها (لجنة متناقضة) وهو وصف نابع من مواقف متناقضة عديدة.

وقد تحول حفل الافتتاح إلى حفل إختتام في صباح يوم الاثنين ٨/٣٠ وإندرجت خطابات الحفل في إطار حملة إتجاه المشاركة والتوعية بأهمية المشاركة من جهة والحملة ضد الحزب الإشتراكي ودعاة المقاطعة، وقال نائب رئيس الجمهورية (.. إن الانتخابات الرئاسية تؤكد أننا نسير على النهج الديمقراطي، وهانحن ندخل إنتخابات رئاسية هي الاولى من نوعها في اليمن وفي الكثير من البلدان على مستوى العالم، وأن عملاً عظيماً كهذا لابد أن يغضب البعض فيثيرون المتاعب هنا وهناك.) «١٦»

مقابلة (مقبل) في قناة الجزيرة الفضائية:

في مساء الأربعاء ٩/٩/٩٩م بث تلفزيون قناة الجزيرة الفضائية - في دولة قطر - مقابلة مباشرة مع علي صالح عباد (مقبل) أمين عام الحزب الإشتراكي الذي حجب البرلمان تركيزته كمرشح للمعارضة في الإنتخابات الرئاسية، وكان من المتوقع أن تكون تلك المقابلة ذروة الحملة الداخلية والخارجية ضد إجراء الإنتخابات، وشرح موقف المعارضة من جوانبه المختلفة، ولاشك أن المقابلة حققت شيئاً من ذلك، ولكن الأخ احمد منصور مذيع قناة الجزيرة الذي أدار الحوار والمقابلة مع (مقبل) نجح في جر (مقبل) إلى دروب فرعية بحيث تحولت

١٤- كان مقترح وبرنامج الحفل مقدم من عضو اللجنة الفنية عبده البارالي ومساعد رئيس اللجنة الفنية إلى رئيس اللجنة الفنية.

١٥- كانت مكالمات الهاتفية مع الرئيس عند منتصف الليل.

١٦- صحيفة الثورة - العدد (١٢٧١١) - ٨/٢١/٩٩م.

المقابلة إلى شبه محاكمة للحزب الإشتراكي وممارساته السلبية منذ بداية حكمه في الشطر الجنوبي إلى مقاطعته لانتخابات ١٩٩٧م النيابية ومسؤوليته عن عدم حصول (مقبل) على تزكية مجلس النواب، فكانت المقابلة بصفة عامة لغير صالح (مقبل) والإشتراكي والمعارضة، وأثارت استياءً واسعاً في قيادات وأوساط الإشتراكي والمعارضة بحيث كانت عبارة (استياء واسع من تحيز قناة الجزيرة في مقابلتها مع مقبل) هو العنوان الرئيسي لصحيفة «الثوري» في عددها الصادر بعد المقابلة، وصبت عشرات المقالات في «الثوري» وغيرها من صحف المعارضة جام غضبها على (أحمد منصور) الذي أجرى المقابلة في (برنامج بلا حدود) وعلى العكس من ذلك كانت المقابلة محل ارتياح واسع من الرئيس على عبدالله صالح واتجاه المشاركة في الانتخابات بحيث قام التلفزيون اليمني بخطوة غير متوقعة حيث تم إعادة بث المقابلة مع (مقبل) في التلفزيون والقناة الفضائية اليمنية يومي ٩٣/٩/٩٩م وتم إعتبارها ضربة لا يستهان بها للحزب الإشتراكي وأطراف عدم المشاركة في الانتخابات.

وقد تلقى د/عبد القدوس المضواحي مكالمات هاتفية من د/خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عضو قيادة المؤتمر القومي العربي الإسلامي حيث عبر د/خير الدين حسيب عن خيبة المقابلة وإنها تقنع المواطن العربي بإنتخاب علي عبدالله صالح، وقد أطارت المقابلة النوم من عين جبالله عمر - أبرز قادة الإشتراكي في الداخل - حيث لم ينم بعد مشاهدته المقابلة حتى اليوم التالي، وكذلك من عين سالم صالح محمد - أبرز رموز الإشتراكي في الخارج - حيث عكف سالم صالح محمد بعد مشاهدته المقابلة على تحرير رسالة إحتجاج وعتاب إلى مدير عام قناة الجزيرة الفضائية في دولة قطر وقام بإرسالها في اليوم التالي، ومما جاء في رسالة سالم صالح محمد إلى مدير قناة الجزيرة نقتطف الفقرة التالية (.. إن ما شاهدناه يوم أمس في برنامج بلا حدود للأستاذ أحمد منصور في حوار مع الأستاذ علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للحزب الإشتراكي اليمني كان مؤسفاً للغاية لأنه عبارة عن إستجواب أمني من مقدم البرنامج، والسماح لشهود تحدثوا من طرف واحد رتبوا بعناية ليس لوضع وجهة النظر الأخرى التي ينبغي طرحها واحترامه.. ومع ما أظهره الأستاذ عباد (مقبل) من مقدرة في إمتصاص التهجمات والرد على هذا الإستجواب، فالمقدم أحمد منصور بدت على ملامحه علامات الضيق والتهجم عند إدارته للحديث مع ضيفكم الذي جاءكم ناشداً إظهار حقيقة موقف حزبه والأحزاب الأخرى المعارضة والتي إتخذت موقف المقاطعة من إنتخابات الرئاسة اليمنية) «١٧» وهنا نلاحظ أن سالم صالح محمد وصف موقف الإشتراكي والمعارضة بأنه (مقاطعة الإنتخابات).

١٧- رسالة سالم صالح محمد إلى قناة الجزيرة في ٩٩/٩/٩٩م.

مقابلة قناة الجزيرة مع الأمين العام المساعد للإصلاح:

وفي الأربعاء التالي للمقابلة (مقبل) - أي في ٨/٩/٩٩م - أجرى برنامج (بلا حدود) في قناة الجزيرة مقابلة كان قد سبقها إتصالات من قناة الجزيرة لتحديد من سيمثل اتجاه المشاركة والمؤتمر والإصلاح، وتم الإتفاق على شخصيتين عبد الوهاب الأنسي الأمين العام المساعد للإصلاح وعبد الملك منصور الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي، وكنت ممن سمع بذلك فأبديت ملاحظة بأن الجمع بين الشخصيتين في المقابلة يمكن أن يعطي إنطباعات سلبية، وكان رد الرئيس على الملاحظة أنه لا يعلم عن الموضوع، أما د/ عبد الكريم الارياني فرد على الملاحظة بأنه كان يظن أن المقابلة مع عبد الملك منصور فقط، فتم إعادة النظر والإكتفاء بأن تكون المقابلة مع عبد الوهاب الأنسي.

وفي مساء ٩/٨ بثت قناة الجزيرة المقابلة مع الأستاذ عبد الوهاب الأنسي الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح، وقد تعرض الأنسي لسلسلة من الأسئلة الإستجوابية من (أحمد منصور) - كما حدث لمقبل - مما دلّ على صحة أن أحمد منصور لم يكن متحيزاً في مقابله مع (مقبل) بقدر ما كان يمثل وجهة النظر الأخرى، وهو ما حدث مع الأنسي أيضاً، واستطاع الأنسي تبرير عدم تركية مقبل وتبرير قرار الإصلاح بترشيح علي عبدالله صالح وعدم تقديم مرشح من الإصلاح فكانت المقابلة على قدر جيد من التوفيق.

وقد أتاحت المقابلة مع الأنسي فرصة جيدة لطرح وجهة نظر المعارضة حول حجب التركية عن (مقبل) واتجاه عدم المشاركة - بشكل أفضل مما حدث في المقابلة مع مقبل - وذلك من خلال عدة إتصالات هاتفية تم بثها مباشرة أثناء البرنامج كان من أبرزها الإتصال الهاتفي من سلطان حزام عضو مجلس النواب وعبد الله المقطري عضو مجلس النواب - وهما من الوجودي الناصري - والأخ محمد المقالح الكاتب المعارض المستقل الذي إنتقد عدم خوض الإصلاح الإنتخابات بمرشح من الإصلاح.

وقد أعيد بث المقابلة في قناة الجزيرة وفي التلفزيون والقناة الفضائية اليمنية - يومي ٩/١٠/٩٩م - ودلت المقابلتان - مع مقبل والأنسي - على أن الحملة والدعاية والمعركة الأساسية في الإنتخابات الرئاسية هي بين اتجاه المشاركة واتجاه عدم المشاركة ومقاطعة الإنتخابات، فبالرغم من إن فعاليات الحملة والدعاية والمهرجانات الإنتخابية للمرشحين علي عبدالله صالح ونجيب قحطان بدأت وتواصلت من ١-٩/٢٢ فإن حملة وأنشطة اتجاه عدم المشاركة واتجاه المشاركة كانت هي الأبرز في الصحف ووسائل الاعلام المحلية والخارجية والندوات والمؤتمرات والفعاليات الحزبية والجماهيرية.

الزندانى يرفض المشاركة فى الحملة الانتخابية للرئيس؛

وقد رفض الشيخ عبدالمجيد الزندانى رئيس مجلس شورى التجمع اليمنى للإصلاح المشاركة فى الحملة والمهرجانات الانتخابية للرئيس علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبى والإصلاح.. حيث بدأت المهرجانات الانتخابية فى عواصم المحافظات يوم ٩/٣ ويجب على كل مرشح أن يعقد مهرجاناً انتخابياً فى عاصمة كل محافظة من المحافظات العشرين بحضور المرشح - أو من يمثله فى بعض المهرجانات - وكان الرئيس يرغب فى أن يمثله الزندانى فى مهرجان محافظة أو محافظتين، أو أن يحضر على الأقل المهرجانات مع الرئيس، ولكنه رفض هذا وذلك، مما أثار تساؤلات جادة عن موقف الزندانى والإصلاح.. وقالت صحيفة الوجودى (إن إمتناع الزندانى عن المشاركة فى الحملة الدعائية للرئيس علي عبدالله صالح يؤكد الأنباء التى تحدثت عن إنقسام داخل الإصلاح إزاء الانتخابات الرئاسية.. وأكدت مصادر موثوقة أن الرئيس شخصياً حاول إقناع الشيخ الزندانى عن موقفه الحالي، طالباً منه، فى حديث هاتفى، المشاركة فى دعايته الانتخابية، إلا أن الزندانى أحتفظ برأيه، مجيباً على الرئيس «أنتم قلتم ديمقراطية، فاتركوا كل فرد يعبر عن قناعاته» ويجيء موقف الزندانى متسقاً مع آراء أعلنها فى وقت سابق وتحفظاته حيال عدد من القضايا التى تضمنها البرنامج الانتخابى للرئيس، ويحظى موقف الزندانى بقبول داخل الإصلاح وخصوصاً وسط الكوادر الشبابية والعقائدية) «١٨» وقالت صحيفة المستقلة - التى تمثل إتجاه الإخوان المسلمين - (.. إن عدم مشاركة الزندانى فى الحملة الانتخابية مرده إعتراض الزندانى على إغفال ذكر - إلغاء - آذون الخزانة والنظام الربوي الذى تقوم عليه البنوك الرسمية فى اليمن فى البرنامج الانتخابى للرئيس.. وقالت مصادر مطلعة أنه فى إحدى الاتصالات بين الرئيس صالح والشيخ الزندانى، سأل الثانى الأول: إن كان سيقبل أن يقوم بالتعقيب على كلماته فى المهرجانات، وهو أمر بالطبع قوئل بالرفض، وبدا وكأن الزندانى إنما طرحه بغرض التملص من المشاركة.. لأن طبيعة المهرجانات تتطلب الإقتصار على كلمات ذات رسائل بإتجاه الحشد للانتخابات دون التطرق الى الكثير من القضايا التى قد تثير الخلاف بين الاطراف..) وقالت «المستقلة» أن (أوساطاً قيادية فى الإصلاح تنفي نفياً قاطعاً أن يكون - موقف الزندانى - بسبب رغبته «اي الزندانى» فى الترشيح، ولا بسبب تحفظه على شخصية علي عبدالله صالح.. وقد حرص قيادي من الإصلاح مقرب من الزندانى على نفي أن يكون الرئيس شعر بالغضب من موقف الزندانى الذى يلتقي مع مواقف احزاب مجلس التنسيق) «١٩» ولكن - وكما قالت صحيفة الوجودى - (فى مقابل موقف الزندانى والقيادات الوسطية فى الإصلاح هناك تيار آخر يحظى بأغلبية داخل الهيئة العليا للإصلاح

١٨- الزندانى يرفض المشاركة فى الدعاية لمرشح الحزب الحاكم - صحيفة الوجودى - العدد (٢٨٩) - ٢١/١٠/٩٩م.
١٩- الزندانى والانتخابات الرئاسية - صحيفة المستقلة - لندن - العدد (٢٧٩) - ٥/١٠/٩٩م.

يتحمس لدعم الرئيس علي عبدالله صالح) وقد أكد الشيخ عبدالله حسين الأحمر في عدد من المقابلات الصحفية قناعة ودعم الإصلاح لترشيح علي عبدالله صالح والمشاركة في الانتخابات، وقال الأحمر في مقابلة مع صحيفة «الحياة» إن (فوز الرئيس علي عبدالله صالح بالرئاسة أكيد، ليس بسبب غياب المنافسة كما يقال، حتى لو كان هناك أكثر من منافس من الإشتراكي ومن الإصلاح، سيفوز علي عبدالله صالح لأنه صاحب خبرة طويلة، قدم أشياء كثيرة منها الوحدة) وقال الشيخ الأحمر عن مقاطعة المعارضة (.. ما كان يحسن أن تقاطع لأن ذلك يضرها أكثر مما ينفعها وأكثر مما يضر علي عبدالله صالح، لأنها تعزل نفسها، وهي جربت في الانتخابات البرلمانية عام ٩٧م، جرب الإشتراكي بمقاطعته الإقتراع، الانتخابات أجريت وكان هو الخاسر) وقد سألت صحيفة «الشرق الأوسط» الشيخ عبدالله الأحمر (مامدى صحة الشائعات بأن عبدالمجيد الزنداني طرح أن يرشحه الإصلاح مرشحاً له للرئاسة، وأنه لا يشارك في الحملات الانتخابية للرئيس - بسبب ذلك - فرد الشيخ الأحمر على هذا السؤال رافعاً يده وهو يقول: والله العظيم هذا لم يحدث) «٢٠» ويبدو أن موقف تيار الزنداني ذهب الى أبعد من موقف الزنداني حيث نقلت الودودي قول مصادر موثوقة (أن قيادات في الإصلاح أعادت توزيع أشرطة كاسيت تحوي خطباً ومحاضرات للزنداني، تتضمن موقفاً سلبياً حيال مرشح الحزب الحاكم، وتركز على مهاجمة الفساد الإداري والمالي، ومخططات التطبيع، واحتمالات وجود عسكري أمريكي في اليمن) فتوزيع الأشرطة على قواعد الإصلاح يدفعها لعدم المشاركة.

علماء اليمن يؤيدون المشاركة في الانتخابات،

وفي ٩/٧ عقدت جمعية علماء اليمن إجتماعاً موسعاً ضم عدداً من كبار العلماء وأعضاء الجمعية من أرجاء الجمهورية لمناقشة القضية الرئيسية في الساحة اليمنية آنذاك وهي المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها بعدم المشاركة، وأصدر علماء اليمن في ختام الإجتماع بياناً إلى الشعب وجاء في البيان انه:-

(يؤكد العلماء مشروعية الانتخابات أخذاً بقوله تعالى «وشاورهم في الأمر» وقوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» ويوضحون إن من يدعو إلى مقاطعة الانتخابات إنما يدعو إلى التفرقة التي هي أساس الفتنة..

ويدعو العلماء الأخوة المواطنين إلى التفاعل مع هذه الانتخابات وممارسة حقهم الدستوري والقانوني من خلال مشاركتهم في الإدلاء بأصواتهم لإنتخاب من يرغبون ليكون رئيساً للجمهورية للفترة القادمة..

ويحث العلماء الأخوة المواطنين على رفض كل دعوات التفرقة والمقاطعة التي ينطلق أصحابها من مصالح حزبية ضيقة لاتخدم إلا أعداء الوطن» «٢١»

الوحدوي الناصري يؤيد موقف مجلس التنسيق بعدم المشاركة:

كانت اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري قد أقرت في ٩٩/٧/٧م ترشيح د/ عبد القدوس المضواحي وتقديم إسمه إلى مجلس التنسيق كمرشح للانتخابات الرئاسية وخوض الانتخابات بمرشح واحد لأحزاب المجلس - وفي حالة وقوع تطورات - مثل عدم حصول مرشح المعارضة على التزكية وظهور خيار عدم المشاركة - يتم دعوة اللجنة المركزية لمناقشة الموضوع وإتخاذ وتحديد موقف التنظيم، وكان من المتوقع بعد صدور بيان مجلس التنسيق بعدم المشاركة في ٩٩/٨/٧م وقرار اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في ٨/١٠، أن تنعقد اللجنة المركزية للوحدوي الناصري لمناقشة وتحديد الموقف من الانتخابات الرئاسية، ولكن انشغال الأمين العام وعدد من القياديين في مهام خارج الوطن وغير ذلك من الظروف، قد جعل انعقاد اللجنة المركزية غير متاح إلا في ١٥-٩٩/٩/١٧م حيث عقدت اللجنة المركزية دورتها الثالثة برئاسة الأمين العام الأخ عبد الملك المخلافي وجرى نقاش مستفيض إنتهى إلى تحديد الموقف الذي تضمنه البيان الختامي للجنة المركزية في ٩٩/٩/١٧م حيث جاء فيه ما يلي:-

(وإذ ترى اللجنة المركزية أن قرار حجب التزكية يُمثل كبحاً قسرياً.. فإنها تؤكد على موقف مجلس التنسيق في عدم المشاركة في هذه الانتخابات بعد أن فقدت الخيارات التنافسية.. وإنها إذ تعبر عن رفضها القاطع للموقف العدائي والدعائي للسلطة تجاه التنظيم وبقية أحزاب المجلس في أعقاب إتخاذ قرار عدم المشاركة الذي جاء كمحصلة طبيعية لمنع المعارضة من المشاركة في الانتخابات من خلال حجب التزكية عن مرشحها..، تؤكد على أن أحزاب المعارضة قد مارست حقاً دستورياً مكفولاً في التعبير عن موقفها) «٢٢»

ندوة مع الانتخابات وندوة لمقاطعة الانتخابات

في إطار الحملة والدعاية للمشاركة في الانتخابات والحملة والدعاية لمقاطعة الانتخابات، كان من خواتم الندوات والحملات بين الإتجاهين ندوتان:-

١- ندوة الانتخابات الرئاسية ودلالاتها الوطنية والديمقراطية:

وقد نظمها المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار في ٨-٩ سبتمبر ٩٩م وحضر الجلسة الافتتاحية الدكتور عبد الكريم الإرياني رئيس الوزراء الأمين العام للمؤتمر الشعبي

٢١- بيان جمعية علماء اليمن - صحيفة ١٤ أكتوبر - العدد (١١٠١٤) في ٩٩/٩/٨م.
٢٢- بيان اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الناصري - صحيفة الوحدوي - العدد (٢٨٩) - ٩٩/٩/٢١م.

العام الذي أكد في كلمته (إن الانتخابات الرئاسية التي تعيش اليمن مخاضها لأول مرة في تاريخها تشكل ملمحاً حيوياً يؤكد عمق الالتزام بالخيار الديمقراطي، وهي بما تنثيره من جدل وما تعتمل به من حيوية ونشاط، خير دليل على سلامة الوجهة التي أختارها شعبنا.. ومن هنا فإن الواجب الوطني يقتضي منا جميعاً المساهمة وتجذير التقاليد الديمقراطية وتعهدها بالرعاية وصيانتها عبر الممارسات السليمة التي تخلو من حسابات الربح والخسارة ورهانات الإسقاط السياسي الذي يعتبر الديمقراطية مدخلاً للمساومات وبوابة للمقايضات التي لاسبيل للتعامل معها لأن مصلحة الوطن فوق وقبل وأهم من رغبات الأفراد.. وليكن واضحاً أن التنافس في الانتخابات الرئاسية أو إنتخابات أخرى محكوم بقواعد دستورية وقانونية لايمكن لأحد في السلطة أو المعارضة تجاوزها.. وأن مايشير الدهشة أن تتحول التباينات المشروعة بين الأحزاب إلى ذرائع وأهية لقصف المبادئ والأعتراض على حيثية الشعب..»(٢٣)

وقد شارك في الندوة العديد من السياسيين والأكاديميين والمسؤولين وتم تقديم ومناقشة أوراق العمل التي إنصبت في إتجاه المشاركة في الإنتخابات.

ب - ندوة صحيفة (عكاظ) و(منتدى اليمن):

بينما نظمت صحيفة «عكاظ» السعودية بالتعاون مع (منتدى اليمن) ندوة في ١٨/٩/٩٩م حول (علاقات القوى السياسية في ضوء الانتخابات الرئاسية - الحاضر والمستقبل) شارك فيها العديد من الشخصيات القيادية في الحزب الإشتراكي ومن الكتلة البرلمانية للتنظيم الوحدوي الناصري وشخصيات من المستقلين ومن الإصلاح، وأكد المشاركون إلى (أن مايجري الآن من إنتخابات هو إنتخابات المرشح الواحد للغياب الكامل للعنصر التنافسي فيها) وقال جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي (ان ما يحدث لا علاقة له بالعمل الحزبي، وان الأحزاب لادخل لها بمايقوم به الجهاز الاداري للدولة الذي نزل إلى المهرجانات الإنتخابية مستخدماً وسائل عديدة لإجبار الناس على حضور المهرجانات، وقال ان المعارضة لم تبذل اي جهد فعلي لمقاطعة الإنتخابات، تجنباً للدخول في صدام مع القوى المسموح لها بالحركة) «٢٤»

ولكن ذلك التعبير والتفسير - من جانب جارالله عمر - لايببدو كافياً لتبرير الزخم الجماهيري الهائل في المهرجانات الإنتخابية التي إليها ننقل.

٢٣- ندوة الانتخابات الرئاسية - ١٨/٩/٩٩م.
٢٤- صحيفة الوحدوي - ٢١/٩/٩٩م.

ثانياً: المهرجانات الانتخابية للمرشحين المتنافسين

علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي

إنعقدت مهرجانات الدعاية الانتخابية في عواصم المحافظات وأمانة العاصمة منذ يوم ٩/٣-٩٩/٩/٢٢م بحضور ومشاركة مئات الآلاف من المواطنين في عاصمة كل محافظة، ولم يشهد اليمن عبر التاريخ مثل تلك الحشود الجماهيرية الهائلة التي شاركت في المهرجانات الانتخابية للمرشحين المتنافسين علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي، فقد كانت المهرجانات من أبرز المعالم الإيجابية للانتخابات الرئاسية كما يؤكد ذلك تقييم المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي للشئون الدولية (N.D.I) في البرقية المرفوعة من (كينيث والک) رئيس المعهد إلى الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة فوزه في الانتخابات حيث جاء في برقية رئيس المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي للشئون الدولية ما يلي نصه:-

(...ورغم ان الانتخابات لم تسلم من الجدل، إلا ان ذلك من وجهة نظر المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي (N.D.I) يعكس في صورة مختلفة القوة التي تتمتع بها الديمقراطية اليمنية، ف لأول مرة في التاريخ يدعى المواطنون اليمنيون لانتخاب رئيسهم، ولقد إستجاب الناس بحماس واضح وباعداد كبيرة تنظر إلى المستقبل بتفاؤل، ولقد قمتم أنتم ومنافسكم في الانتخابات بحملة إنتخابية مكثفة، وأعلنتم عن برامجكم في وسائل الإعلام وتعهد كل منكما بتنفيذ مبادرات وسياسات محددة، ولقد مبنحت كل هذه الفعاليات المواطن اليمني الفرصة لتقييم البرامج الانتخابية المختلفة بإسلوب منفتح.) «٢٥»

وقد تم تدشين المهرجانات الانتخابية بمهرجان جماهيري كبير في مدينة البيضاء - عاصمة محافظة البيضاء - يوم ٩/٣ بحضور الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني ممثلاً للمرشح علي عبدالله صالح، ثم مهرجان مدينة الضالع - عاصمة محافظة الضالع - يوم ٩/٤ بحضور د/ عبدالكريم الارياني أمين عام المؤتمر الشعبي ممثلاً للمرشح علي عبدالله صالح، بينما شهدت مدينة الحديدة - يوم ٩/٥ - مهرجاناً حضره مئات الآلاف من أبناء محافظة الحديدة، وهو أول مهرجان حضره المرشح الرئيس علي عبدالله صالح ولم تشهد الحديدة مثل ذلك الحشد الجماهيري من قبل، إلا ان ذلك لايقاس بالمهرجان الانتخابي الذي شهدته مدينة تعز (يوم ٩/٨) - حيث كما قالت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» (احتشدت منذ الصباح الباكر جموع غفيرة تقدر بنصف مليون شخص في ساحة المهرجان وفي الشوارع، تدفقوا من كل أرجاء مديريات محافظة تعز) وقد نقلت العديد من الصحف ووكالات الأنباء

٢٥- برقية رئيس المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي - صحيفة الجمهورية - ١٠/٨/١٩٩٩م.

والقنوات الفضائية العربية والعالمية فقررات من المهرجان ومن كلمة المرشح الرئيس علي عبدالله صالح في المهرجان والتي قال فيها (.. لقد اختلف الوضع تماماً منذ ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وحتى اليوم فالحاكم لا يأتي عبر الكهنة وسدنة الأئمة وسيوف الإسلام ليكون الخليفة أو ذلك الإمام الطاغوت ولكن يأتي الحاكم من الشعب لأننا من الشعب وإلى الشعب، واليوم من حق الشعب أن يمارس حقوقه الدستورية والقانونية بإرادة حرة وديمقراطية.. وهذه هي إرادة الشعب اليمني كله التي يعبر عنها دون إكراه أو إجبار، ولا تستطيع أي قوة مهما كانت سواء قوة حزب أو شخص أو جهة أن تحشد مثل هذه الجماهير التي أحتشدت لتعبر عما تريده بقناعتها التامة).

وقد شهد إستاذ الطرافي بمدينة صنعاء في نفس اليوم ٩/٨ المهرجان الانتخابي للمرشح نجيب قحطان الشعبي الذي قال في كلمته بالمهرجان:-

(.. إن الحضور الكبير للجماهير في هذا المهرجان يعد تصويتاً للديمقراطية وضد من يدعون إلى مقاطعة الانتخابات.. وقال: كم أنا سعيد اليوم بأن أرى هذه الجماهير المحتشدة وأود أن يراها من قالوا وزعموا بأن الشعب اليمني لن يذهب إلى صناديق الاقتراع، فالشعب سيذهب إلى صناديق الاقتراع وسيقول نعم للديمقراطية، ليس شرطاً أن يصوت لي، يمكنه أن يصوت لي ويمكنه أن يصوت لمنافسي الأخ علي عبدالله صالح فالمهم أن يمارس الشعب حقه في الانتخابات)

وتشير تلك العبارات وأمثالها وأعنف منها في خطابات نجيب قحطان والرئيس علي عبدالله صالح وغيرهما في المهرجانات الانتخابية إلى إستمرار وتصعيد الحملات ضد إتجاه وأحزاب عدم المشاركة في الانتخابات، بل إن تلك المهرجانات والحشود كانت نزوة المواجهة والمعرفة بين إتجاه المشاركة وإتجاه عدم المشاركة ومقاطعة الانتخابات الذي قاده الحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق وبعض الشخصيات من المستقلين أمثال محمد المقالح ود/ فارس السقاف ود/ محمد علي السقاف ود/ محمد عبدالملك المتوكل من خلال الندوات والمقالات الصحفية التي إستهدف بعضها نجيب قحطان، فرد عليهم في مهرجانه الانتخابي بحضرموت أشرس رد، بينما تميز المهرجان الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح في عدن - يوم ٩/١١ - والمكلا - يوم ٩/١٤ - بحملة دعائية قوية ضد الحزب الاشتراكي.

وفي يوم ٩/١٧ أصاب الذهول العديد من المشاهدين في اليمن وأرجاء الوطن العربي وهم يشاهدون عبر القنوات التلفزيونية الفضائية وقائع المهرجان الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح في مدينة إب - عاصمة محافظة إب، حيث إكتضت ساحة المهرجان وشوارع المدينة بمئات الآلاف من الرجال والنساء والشباب الذين حضروا من كل قرى وعزل

ومديريات محافظة إب (اللواء الأخضر) وقد شبه الشاعر الشيخ محمد أحمد منصور ذلك اليوم بيوم الحشر في قصيدته التي ألهاها بالمهرجان، ومنها قوله:-

لمن المواكب في العديد الأكبر	حشرت فجاءت قبل يوم الحشر
لمن الجموع الهادرات كأنها	إعصار ريح في خضم الأبحر
لمن الحشود وهل ترى قامت بنا	يوم القيامة في اللواء الأخضر
أسمعت نفخ الصور؟ لا، لا، لا	إنه صوت إنتخاب القائد المتحرر

وكان مئات الآلاف من المواطنين في إب يرددون وينشدون بصوت واحد خلال فقرات وفعاليات المهرجان إنشودة مطلعها:

هلل الشعب وكبر قائلًا: الله أكبر	.. الله أكبر.. لإنتخابك يا علي
والجماهير أقبلت من كل بندر	.. كل بندر.. لإنتخابك يا علي

وتعهد الرئيس علي عبدالله صالح في كلمته بالمهرجان أن يبادل أبناء محافظة إب هذا الوفاء العظيم بالوفاء.

وكان يوم المهرجان الإنتخابي للرئيس في محافظة ذمار - يوم ٩/٢٠ - من الأيام التي لم يشهد اليمن مثيلاً لها من قبل، فقد احتشد أبناء محافظة ذمار وتدفقوا كالأمواج في بحر هادر، وركزت صحيفة (الحياة) التي تصدر في لندن - على قول الرئيس في مهرجان ذمار عن الذين دعوا إلى المقاطعة: (فليشربوا من البحر، ومن لم يؤمنوا بالديمقراطية فليموتوا بغيظهم) «٢٦» بينما قالت صحيفة (الشرق الأوسط) في ٩/٢١/٩٩م ان (.. المرشحين علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي طافا - خلال الأسابيع الثلاثة الماضية - على المحافظات ونظما المهرجانات الإنتخابية حيث عرضا قضايا البلاد ورؤيتهما حيالها على المدى المنظور والمستقبل البعيد، وشملت جولات الرئيس علي عبدالله صالح محافظة الحديدة بغرب البلاد، فمحافظة تعز وعدن - جنوباً - فحضرموت - شرقاً - ومحافظة إب وأخيراً محافظة ذمار، وإزاء هذا التوجه فقد ذهب البعض من السياسيين إلى القول ان الرئيس عمد إلى الرد على أحزاب المعارضة في مقاطعتها للإنتخابات في عمق المناطق أو المحافظات التي تعتقد إنها موجودة فيها) «٢٧»

وقد شهدت أمانة العاصمة صنعاء في ٩/٢٢ المهرجان الإنتخابي الختامي برعاية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي كان قد مثل المرشح علي عبدالله صالح في مهرجانات صعدة وعمران وحجة تمثيلاً ممتازاً.

٢٦- الحياة - العدد (١٣٤٥) - ٩/٢١/٩٩م.
٢٧- الشرق الأوسط - العدد (٧٦٠٢) - ٩/٢١/٩٩م.

وقد وصفت صحيفة (القدس العربي) - التي تصدر في لندن - مهرجان أمانة العاصمة بقولها (كان هذا المهرجان هو الأكبر من نوعه منذ بدء الحملات الإنتخابية.. وقد حضره مئات الآلاف.. ورفع المشاركون في المهرجان أعلاماً وصوراً للرئيس زُينت بالورود بعد أن وصل معظمهم قبل ساعات من الموعد المحدد للحصول على مقاعد، وبقي آلاف آخرون خارج الأستاذ، ويظهر الرئيس صالح في بعض الصور يمتطي حصاناً ويرتدي البزة العسكرية ويرفع العلم اليمني في وضع يشبه إحدى اللوحات التي رسمت لنابليون بونابرت.. وكان موكب الرئيس المرشح علي عبدالله صالح (٥٧ عاماً) آخر الذين وصلوا مثيراً سحابة من الغبار، وقد لقي إستقبالاً حاراً بينما علت الهتافات تعبيراً عن الفرح وأطلق الحمام الأبيض ونُثرت الورود، ونزل علي عبدالله صالح الذي كان يرتدي بزة زرقاء من سيارته الفاخرة وسط أناشيد وصفير الجموع التي شكل الرجال غالبيتها.. وأنتشرت قوات أمنية كبيرة لهذا التجمع وانتشر مئات الجنود بأسلحتهم في المكان بينما خضع المشاركون فيه لتفتيش دقيق قبل دخول الإستاد، وحلقت مروحيات عسكرية فوق الإستاد.. وقد إفتتح الأحتفال بالنشيد الوطني اليمني ثم تلاوة من الآيات القرآنية تلتها كلمات أبرز مؤيدي الرئيس، وألقى الرئيس صالح كلمة مقتضبة وسط هتافات الجموع التي كانت تصفق طويلاً لكل جملة.. وأكدت الالفتات والشعارات التي حملتها الجماهير الى إستاد مدينة الثورة الرياضية بطرف صنعاء منذ الصباح الباكر على تأكيد العزم لإنجاح التجربة الديمقراطية في البلاد للدفع بها نحو الدخول في مرحلة جديدة وإنطلاقة كبرى بإتجاه تجسيد آمال وتطلعات الشعب اليمني في التنمية والنهوض الحضاري الشامل) «٢٨»

المبحث الثالث:

تنفيذ الانتخابات الرئاسية.. ونتائجها:

في يوم الخميس ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م تم تنفيذ الانتخابات في كافة المراكز والمقرات والدوائر الانتخابية بأرجاء الجمهورية اليمنية، وكان إجراء الانتخابات خطوة إيجابية في مسيرة الديمقراطية لأنها أول إنتخابات رئاسية مباشرة يتم فيها إنتخاب رئيس الدولة من الشعب في تاريخ اليمن والجزيرة العربية وأرجاء واسعة من الوطن العربي.

إن تلك الحقيقة لاتمنع من الإشارة إلى الجدل الذي دار حول عدد ونسبة الذين ادلوا بأصواتهم في الإنتخابات، وعن وقوع خروقات واسعة من جانب العديد من اللجان الانتخابية واللجان الأمنية وبعض أعضاء مجلس النواب والمسؤولين، أدت إلى رفع عدد الذين ادلوا بأصواتهم ونسبة المشاركة والإساءة إلى سلامة تنفيذ الإنتخابات، كما أكدت ذلك أحزاب المعارضة، بينما نفت اللجنة العليا للإنتخابات وقوع ذلك، ولا ريب أن من الصعب التعويل في هذه المسألة على تأكيد المعارضة، ومن الأصعب التعويل على نفي اللجنة العليا للإنتخابات، لأن حيادية ومصادقية كليهما محل شك.

ولكن الأمر قد لا يكون كذلك بالنسبة للجهات الخارجية التي راقبت أو تابعت الإنتخابات الرئاسية، مثل المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي للشؤون الدولية (N.D.I) أو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاء في برقية (كينيث والك) رئيس المعهد الأمريكي مايلي:-

(.. وبرغم ان الإنتخابات لم تسلم من الجدل، إلا أن ذلك من وجهة نظر المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي (N.D.I) يعكس في صور مختلفة القوة التي تتمتع بها الديمقراطية اليمنية، فأول مرة في التاريخ يدعى المواطنون اليمنيون لإنتخاب رئيسهم، ولقد أستجاب الناس بحماس واضح وبأعداد كبيرة تنظر إلى المستقبل بتفاؤل) «١» أما الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فقال في برقيته إلى الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة نجاح الإنتخابات وفوزه فيها.. قال كلينتون:-

(إن إرتفاع نسبة المشاركين في الإنتخابات، رجالاً ونساءً، هو دليل على أن الشعب اليمني مصمم على ترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية) «٢»

١- برقية رئيس المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي للشؤون الدولية.
٢- برقية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون - وكالة الأنباء اليمنية، سبأ.

النتيجة الأولية للانتخابات:

وقد عقدت اللجنة العليا للانتخابات مؤتمراً صحفياً مساء يوم ٢٥ سبتمبر - (ليلة الإحتفال بعيد الثورة اليمنية) - أعلنت فيه نتيجة الانتخابات الرئاسية بأنها كما يلي:-

- عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم (٣,٥٧٧,٩٦٠) ويمثلون نسبة (٦٦٪) من المسجلين في جداول الناخبين.

- عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح علي عبدالله صالح (٣,٤٤٥,٦٠٨) أصوات ويمثلون نسبة (٩٦,٣٪) من الأصوات.

- عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح نجيب قحطان الشعبي (١٣٢,٣٥٢) صوتاً ويمثلون نسبة (٣,٧٪) من الأصوات.

- وتوجد أصوات باطلة (١٪) تقريباً.

- فوز الرئيس علي عبدالله صالح بحصوله على (٩٦,٣٪) من الأصوات.

وقد تعرض ذلك المؤتمر الصحفي للجنة العليا إلى انتقادات حادة ليس فقط بسبب إرتباك اللجنة في الرد على أسئلة الصحفيين وإجوبتها المتناقضة وغير الموفقة في بعض الأحيان، وإنما - أيضاً - لوجود أخطاء حسابية وقانونية في النتيجة لاحظها المراقبون وأدت إلى توسيع حملة المعارضة ضد النتيجة وإلقاء ظلال من الشك حولها، وكان من أبرزها:-

١- أن عدد الناخبين الذي أعلنته اللجنة هو (٣,٥٧٧,٩٦٠) من المسجلين البالغ عددهم (٥,٦٠٠,١١٩) ومؤدى ذلك أن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم هو (٦٣,٨٪) وليس (٦٦٪) كما جاء في إعلان اللجنة بالمؤتمر الصحفي، والواقع إن اللجنة العليا لم تخطئ في إحتساب النسبة بقدر ما أخطأت في كتابة وإعلان الرقم، فقد كان عدد الناخبين في كشف اللجنة الفنية الذي تم إبلاغ اللجنة العليا به مساء يوم ٢٥ سبتمبر هو ٣,٧١٧,٩٦٠ وكانت النسبة (٦٦,٤٪) ويمكنني تأكيد أن اللجنة العليا أخطأت في نقل وكتابة الرقم وإحتساب النسبة وهو خطأ ما كان يجب الوقوع فيه ولم يكن في الأمر شيء من التزوير الذي نسبته المعارضة إلى اللجنة العليا.

٢- إن اللجنة أعلنت حصول المرشح علي عبدالله صالح على نسبة (٩٦,٣٪) من الأصوات ونجيب قحطان على (٣,٧٪) من الأصوات ووجود أصوات باطلة نحو (١٪) فإذا

جمعنا ذلك (٩٦,٣٪ + ٣,٧٪ + ١٪) يكون المجموع (١٠١٪) وهو خطأ حسابي وخطأ قانوني من جانب اللجنة العليا، لأن المادة (٧٦) من قانون الانتخابات تنص على إنه (يعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية) ومقتضى هذا النص القانوني إحتساب النسبة من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم، سواء في ذلك الأصوات الصحيحة والأصوات الباطلة، وليس الأصوات الصحيحة فقط، وقد تطرق الأخ رئيس الجمهورية إلى هذه النقطة في مؤتمره الصحفي بالقصر الجمهوري يوم ٢٦ سبتمبر حيث قال الأخ الرئيس (إن النتيجة أولية، وإن اللجنة لم تحسب الأصوات الباطلة) «٣»

وقد أسفرت عملية مراجعة وضبط نتائج فرز الأصوات التي وصلت في تقارير اللجان الإشرافية المرفوعة إلى اللجنة الفنية باللجنة العليا وأكتمل وصولها ومراجعتها يوم ٢٩ و٣٠ سبتمبر عن معرفة ان نسبة الأصوات الباطلة (١,٢٦٪) والأصوات التي حصل عليها نجيب قحطان (٣,٧٥٪) وكان من الممكن على ضوء ذلك صياغة النسبة التي فاز بها الرئيس في شهادة الفوز ولكن اللجنة العليا رأت عدم الحاجة إلى الاستعجال في ضبط وإعلان النتيجة النهائية، وعدم إحتساب الأصوات الباطلة.

فقام د/ عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا بتسليم شهادة الفوز إلى الرئيس علي عبدالله صالح في القصر الجمهوري - بحضور أعضاء اللجنة - يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩م حيث جاء في الشهادة إنه:-

(.. إستناداً إلى النتيجة العامة للانتخابات التي أعلنت في مساء يوم السبت ٢٥ سبتمبر ٩٩م فإن اللجنة العليا للانتخابات يشرفها أن تصدر هذه الشهادة بفوز الاخ علي عبدالله صالح بمنصب رئيس الجمهورية وذلك في الانتخابات التنافسية الحرة والمباشرة التي نال فيها ثقة الشعب اليمني بالأغلبية الدستورية كرئيس للجمهورية حيث حصل على نسبة (٩٦,٣٪) من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية) «٤»

بينما وفقاً للنتيجة النهائية فإن النسبة التي حصل عليها وفاز بها الرئيس هي (٩٤,٩٩٪) من الذين أدلوا بأصواتهم ونسبة (٩٦,٣٪) من الأصوات الصحيحة، فلم يكن صائباً وجود خطأ في شهادة الفوز.

٢- صحيفة الثورة - ٩٩/٩/٢٧ -
٤- الثورة - العدد (١٧٧٤٢) - ٩٩/١٠/٩٩.

النتيجة العامة النهائية للانتخابات الرئاسية:

وتتمثل خلاصة النتيجة العامة النهائية المعتمدة في اللجنة العليا للانتخابات على ضوء تقارير اللجان الفرعية والأصلية والإشرافية التي أشرفت على الانتخابات الرئاسية «٥» في التالي:-
أولاً: بلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم (٣,٧٧٢,٩٤١) ناخباً وناخبة ويمثلون نسبة (٦٧,٣٧٪) من المسجلين في جداول الناخبين.. وبالتفصيل العام التالي على مستوى الجمهورية:

المسجلون في جداول الناخبين			عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية			
رجال	نساء	اجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة الاجمالي
٢,٨٩٧,٢٤٦	١,٧٠٢,٧٧٢	٥,٦٠٠,١١٩	٢,٧١٦,٢٢٤	٦٩,٦٩٪	١,٠٥٦,٧٠٧	٦٢,٩٤١٪

ثانياً: بلغ عدد الأصوات الصحيحة والأصوات الباطلة للذين أدلوا بأصواتهم كما يلي:-

	رجال	النسبة	نساء	النسبة	الاجمالي	النسبة
الأصوات الصحيحة	٢,٦٧٦,٠٩٢	٩٨,٥٢٪	١,٠٤٩,١٣٦	٩٩,٢٨٪	٣,٧٢٥,٢٢٨	٩٨,٧٤٪
الأصوات الباطلة	٤٠,١٤٢	١,٤٨٪	٧٥٧١	٠,٧٢٪	٤٧,٧١٣	١,٢٦٪

ثالثاً: حصل المرشح علي عبدالله صالح على العدد التالي من الأصوات:-

عدد الذين صوتوا لـ (علي عبدالله صالح)	النسبة من الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة من الأصوات الصحيحة
رجال	٢,٥٥٤,٧٧٧	٩٥,٤٧٪
نساء	١,٠٢٩,٠١٨	٩٨,٠٨٪
إجمالي	٣,٥٨٣,٧٩٥	٩٦,٢٠٪

رابعاً: حصل المرشح نجيب قحطان الشعبي على العدد التالي من الأصوات:-

عدد الذين صوتوا لـ (نجيب قحطان الشعبي)	النسبة من الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة من الأصوات الصحيحة
رجال	١٢١,٣١٥	٤,٤٧٪
نساء	٢٠,١١٨	١,٩٢٪
إجمالي	١٤١,٤٣٣	٣,٨٠٪

٥- بلاغ اللجنة العليا عن النتائج النهائية - صحيفة ٢٦ سبتمبر - ١٣/١٠/٩٩ وصحيفة الميثاق - العدد (٩٢٢) - ١٨/١٠/٩٩م وقد اسلفنا الاشارة الى ما اكثرت المعارضة ونفقت اللجنة العليا واقتنار كليهما الى الحيادية.. وهذه هي النتيجة الرسمية.

أداء اليمين الدستورية:

وقد أدى الرئيس علي عبدالله صالح - يوم ٢٠/١٠/٩٩م - اليمين الدستورية في مجلس النواب، وكان من أبرز ما لفت انتباه وإهتمام المراقبين وممثلي الصحف ووكالات الأنباء حضور مقبل والمخلافي جلسة أداء اليمين بما يمثله ذلك من قبول لنتائج الإنتخابات، فقد كان العنوان الرئيسي لصحيفة «الشرق الأوسط» - في اليوم التالي - هو (صالح أدى اليمين الدستورية في البرلمان بحضور زعمي الحزبين المقاطعين للإنتخابات الرئاسية) وقالت الشرق الأوسط في تغطيتها لنبا أداء الرئيس علي عبدالله صالح لليمين الدستورية إنه (لفت أنظار المراقبين حضور الأمين العام للحزب الاشتراكي علي صالح عباد (مقبل) وعبدالمك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري وهما الحزبان الرئيسيان للذان قاطعا الإنتخابات الرئاسية)

بينما قالت صحيفة «الحياة» التي تصدر أيضاً في لندن إنه (لوحظ حضور قادة أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة التي قاطعت الإنتخابات الرئاسية في ٢٣ سبتمبر مراسم أداء اليمين، وفي مقدمة هؤلاء علي صالح عباد (مقبل) أمين عام الحزب الاشتراكي الذي كان مجلس النواب رفض تركيته لخوض الإنتخابات وعبدالمك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري)

ودعا الرئيس علي عبدالله صالح في الكلمة التي ألهاها بعد أداء اليمين الدستورية أحزاب المعارضة إلى إعداد نفسها الإعداد السليم لخوض الإنتخابات الرئاسية المقبلة بجدارة.. وقال: (أطالب القوى السياسية بأن تهئ نفسها لخوض الإنتخابات المقبلة بشكل تنافسي). وأكد الرئيس: (أن عجلة التقدم والديمقراطية والوحدة دارت إلى الأمام ولن تعود إلى الخلف أبداً)

وبإداء اليمين الدستورية يوم ٢٠/١٠/٩٩م بدأت دورة رئاسة علي عبدالله صالح للجمهورية اليمنية التي تستمر إلى ١/١٠/٢٠٠٤م بموجب الدستور، إلا ان مجلس النواب أقر في ٢٣/٨/٢٠٠٠م مبدأ التعديلات الدستورية لعدد (١٥) مادة من الدستور تشمل تعديل مدة مجلس النواب من اربع سنوات إلى ست سنوات، ومن المتوقع أن يمتد التعديل إلى مدة رئيس الجمهورية بحيث تكون سبع سنوات كما اقترح مجلس النواب، وسيناقش مجلس النواب التعديلات الدستورية في أواخر أكتوبر، ويتم إجراء إستفتاء شعبي عليها في أواسط فبراير ٢٠٠١م مما قد يؤدي إلى تعديل مدة هذه الدورة لرئيس الجمهورية بحيث تنتهي في ١/١٠/٢٠٠٦م.

والله الموفق..

محمد حسين الفرح

صفحة ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠م

الملاحق

الوثائقية

جدول مقارن بعدد المسجلين في جداول الناخبين وعدد الذين ادلوا بأصواتهم في كل من انتخابات ٩٣م النيابية العامة وانتخابات ٩٧م النيابية العامة والانتخابات الرئاسية في

٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م

المحافظة	في انتخابات ٩٣ النيابية العامة			في انتخابات ٩٧ النيابية العامة			في انتخابات ٩٩ الرئاسية العامة		
	المسجلون في جداول الناخبين	الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة المئوية	المسجلون في جداول الناخبين	الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة المئوية	المسجلون في جداول الناخبين	الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة المئوية
الأمانات	٢٠٥٦٦٦	١٦٥٤٠٨	%٨٠	٣٦٩٦١٨	٢٠٣٩٨١	%٥٥	٤٨٨٥٢٠	٢٨٥١٢٢	%٥٨,٢
عدن	١٢٣٢١٦	١١٣٦١٠	%٨٥	١٨٤٤٠٩	٩٤٦٤٥	%٥١	١٩١٩٨٧	٧٨٩٢٤	%٤١
تعز	٤٢١٩٧٢	٣٧٢١٧٢	%٨٨	٧٢٣٢١٦	٤٩٣٦٣٦	%٦٨	٧٩٧٤١٦	٤٥٨٣٢٨	%٥٧,٤
لحج	١٢٦٢٨٨	١٠١٣٠٠	%٨٠	١٩٤٩٣٨	٨٧٨٤٠	%٤٥	٢١٠١٨٠	٧٥٠٨٥	%٣٥,٧
الضالع	—	—	—	—	—	—	١٤٣٣٤٩	٨٣٨٤٠	%٥٨,٥
إب	٢١٤٤٨٢	٢٧٨٦٨٤	%٨٩	٦١٠٣٤٤	٤٢٧٣٢٢	%٧٠	٦٥٩٦٣٨	٥٣٩١٢٥	%٨١,٧
أبين	٨٣٤٢٣	٦٩٦٥٢	%٨٣	١٢٤٢٢٢	٦٦٠٤١	%٥٣	١٣١٨٨٦	٧٦٥٤٧	%٥٨
البيضاء	٧٠٩٨٦	٥٩٦٤٨	%٨٤	١٢٥٧٥٦	٨٤٧٣٠	%٦٢	١٥٩٢٧٧	١٠٤٠٩٣	%٦٥,٢
شبو	٥٢٦٦٣	٤٢٥٨١	%٨١	١٠٥٤٧٢	٥٨٨٨٩	%٥٦	١٢٥٨٢١	٨٧٠٢٩	%٦٩
حضرموت	١٦٠٢٩٧	١٢٨١٩٥	%٨٦	٢٢٤٢٥٢	١٠٢١٣٨	%٤٦	٢٦٧٢٣٣	٨٧٣٢٧	%٣٢,٧
المهرة	١٤٥٤٠	١١١٩١	%٧٧	٢٤٤٩٧	١٠٧٨٩	%٤٤	٣١٠١٨	١٢٢١٦	%٣٩,٤
الحديدة	٣١١٣٢٦	٢٦١١٢٥	%٨٤	٤٨٣٢٨٢	٣٠٦٣٨٧	%٦٣	٥٥٨٩٦٧	٤٧٣٦٨٢	%٨٤,٧
ذمار	١٦٢٢٥٥	١٣٤٠٤١	%٨٢	٣٢٢٦٤٢	١٩٦٨٨٢	%٦١	٤١٣٣٠٩	٢٦٩٦٨٩	%٦٥,٢
صنعاء	٢٨٨٩٢٨	٢٣٦٢٤١	%٨٢	٤٧٥٣٦٥	٢٩١٠٣٣	%٦١	٤٠٢٣٧٧	٢٦٢٩١٤	%٦٥,٢
عمران	—	—	—	—	—	—	٢١٨٧٢٥	١٦٠١٨٠	%٧٣,٢
المحويت	٦٠٣٩٦	٥١٨٥٢	%٨٦	١١٨٠٠٥	٧٦٩٣٧	%٦٥	١٤١٢٥١	١٢٧٤٣٢	%٩٠,٢
حجة	١٦٨٧٤٢	١٤٤٣٩٨	%٨٦	٣٠٨٥٥٧	٢٠٨٠٢١	%٦٧	٣٦٢٧٢٤	٢٢٢١٣١	%٨٨,٨
صعدة	٦٦١٢١	٥٤٢١٠	%٨٢	١١٣٨٦٩	٦٧٩٢١	%٦٠	١٥٠٤٩٦	١٤٠٩٦٦	%٩٣,٧
الجوف	١٤٧٩٧	١١٥٢٣	%٧٨	٢٧٧٨٨	١٥٨٧٩	%٥٧	٧٠٥١٠	٦٧٢٢٤	%٩٥,٢
مأرب	٣٢٠٦٢	٢٥٣٤٤	%٧٩	٦٠٦٢٧	٣٤٢٩٨	%٥٧	٧٥٤٢٥	٦١٠٧٨	%٨١
الإجمالي	٢,٦٨٨,٢٢٣	٢,٢٧١,١٨٥	%٨٤	٣,٦٣٧,٧٠١	٢,٨٣٧,٣٦٩	%٦١	٥,٦٠٠,١١٩	٣,٧٧٢,٩٤١	%٦٧,٢٧

جدول يبين عدد السكان وعدد المواطنين في سن الانتخاب وعدد المسجلين في جداول الناخبين
وعدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية على مستوى محافظات الجمهورية
(بدون مقرات الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة)

م	الإحافضة	عدد الدوائر	تعداد السكان عام ١٩٩٠م	المواطنون في سن الانتخابات	المسجلون في جداول الناخبين				الناخبون الذين أدلوا بأصواتهم			
					رجال	نساء	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	النسبة
١	الأمانه	١٨	١,٢٢٩,٠٠٠	٥٨٤٧٦٠	٢٧٥٧٨٢	١١٢٢٢٨	٤٨٨٥٢٠	٨٨١	١٨٩١٨٠	٥٧٢٢٩	٢٤٦٤١٩	٥٠
٢	مدن	١٠	٤٦٦,٠٠٠	٢٠٩٤٤	١٢٢٠٦٨	٥٩٩١٩	١٩١٩٨٧	٨٩٢	٥٤٠٤٠	١٧٠٧٤	٧١١١٤	٣٧
٣	قمر	٢٩	٢,١٧٦,٠٠٠	٩٥٧٤٠	٥١٢٠٢٤	٢٨٤٢٩٢	٧٩٧٤١٦	٨٢	٢٩٢٢٥٦	١٥٢٤٤٠	٤٤٦٩٦٦	٥٦
٤	لبح	١٢	٦٢٥,٠٠٠	٤٧٥٠٠	١٢٧٦٤٩	٧٢٢٢١	٢١٠١٨٥	٧١	٥٧٦٥٢	١٥٩٨٥	٧٢٦٢٨	٣٥
٥	إب	٢٦	١,٩١٧,٠٠٠	٨٤٢٨٠	٤٥٤٨٠١	٢١٨٢٣٧	٦٥٩٢٨٨	٨٧	٢٥٥٢٠٥	١٦٧٦٥٥	٥٢٢٠٦٠	٣٧
٦	أين	٧	٤٠٧,٠٠٠	١٧٩٠٨٠	٨٥٥٥٨	٤٦٢٢٨	١٢١٨٨٦	٢٧٤	٥١٤٨٨	٢٢٦٢	٧٥١٠٩	٥٧
٧	البيضاء	١٠	٥٥٦,٠٠٠	٢٤٦٤٠	١٠٩٢٦٩	٥٠٠٠٨	١٥٩١٧٧	٣٥	٧١٩٢٢	٢٨٤٨٩	١٠٠٤١٢	٣٧
٨	شيرة	٦	٥٠٥,٠٠٠	٢٢٢٢٠	٨٠٥٥٤	٤٥١٦٧	١٦٥٨٢١	٥٧	٥٨٠٨١	٢٦٦٥٩	٨٥٠٤٠	٣٨
٩	حضرية	١٨	٨٦٩,٠٠٠	٣٨٢٢٠	١٧٥٥٢٢	٩١٧٠١	٢٦٧٢٢٢	٧٠	٦٢٨١٨	١٨٦٦٨	٨٢٤٨٦	٣١
١٠	الهره	٢	٨٢,٠٠٠	٣٧٧٢٠	٢١٠٥٤	٩٩٦٤	٢١٠١٨	٨٢	٧٨٠٩	٢١٨٢	١٠٩٩٢	٣٥
١١	الجديدة	٣٤	١,٩٨٤,٠٠٠	٨٧٢٦٠	٤٠٤٠٧١	١٥٤٨٩٦	٥٥٨٩٦٧	٩٤	٢١٩٤٦٤	١١٦٢٢٣	٤٥٥٢٢٣	٣٨
١٢	ذمار	٢١	١,١٢٠,٠٠٠	٢٩٢٨٠	٢٦٤٩٧٦	١٤٨٢٢٢	٤١٢٢٠٩	٨٤	١٧٤٥٢	٤١٢٠٧	٢١٥٧٦٠	٣٦
١٣	منعاء	٢١	١,٢٥٦,٠٠٠	٥٥٦٦٠	٢٩٥٠٤	١٠٧١٧٢	٤٠٢٢٧٧	٧٢	١٩٢٢٢٣	٦٩٢٩١	٢٦٢٩١٤	٣٦
١٤	الجويت	٨	٤٢٢,٠٠٠	١٩٠٠٨	٩٦٩١٧	٤٤٢٨٤	٤٤٦٥١	٧٤	٨٤٥٥٦	٢٧٦٦٤	١٢١٧٢٠	٣٨
١٥	حجة	٢٠	١,٢٩١,٠٠٠	٦١٢٠٤٠	٢٥٥٤٤٦	١٠٢٦٨٨	٢٦٢٧٣٤	٥٩	٢٥٢٤٧٠	٨٦٢٤٤	٢١١٨١٤	٣٨
١٦	صعدة	٩	٥٧٧,٠٠٠	٢٥٢٨٠	١٢٧١٥٢	٢٢٢٤٢	١٥٠٤٩٦	٥٩	١١٥١٢٨	١٩٨٨٩	١٢٥٠٢٧	٣١
١٧	الجوف	٥	٤٨١,٠٠٠	٢١١٦٤٠	٢٥٢٢١	١٨٢٧٩	٧٠٥١٠	٣٢	٨٥٥٨٩	٤٤٩٦١	٦٠٥٥٠	٣٨
١٨	مارب	٢	٢٢٧,٠٠٠	١٠٤٢٨٠	٥٨٢٢٦	١٧٠٨٩	٧٥٤٢٥	٣٢	٤٠٨٢٢	١٢٠٦٠	٥٢٨٩٢	٣٧
١٩	الضالع	٧	٢٨٢,٠٠٠	١٦٨٠٨٠	٤١٠٦٢	٤٩٢٨٦	١٤٢٢٤٩	٨٥	٥٨٢٥٠	٢٤٢٤٢	٨٢٤٩٢	٣٥
٢٠	صمران	١٥	٨٨٧,٠٠٠	٣٩٠٢٨٠	١٦٨٢٠٨	٥٠٥١٧	٢١٨٧٢٥	٥٦	١٢٠٦٠٤	٢٢٤١٧	١٥٢٠٢١	٣٧
الإجمالي			١٧,٦٩٠,٠٠٠	٧,٧٨٤,٨٠٠	٢,٨٩٧,٢٤٦	١,٧٠٢,٧٧٢	٥,٦٠٠,١١٩	٧٢	٢,٥٧٧,٤٨٢	١,٠١٩,١١٢	٣,٥٩٦,٢٩٤	٦٤
المقرات			٥٠	إجمالي مقرات الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة في عواصم المحافظات				٢٢	١٢٨٧٥٢	٢٦٧٧٤٥	١٧٥٥٤٧	٣٢
			الإجمالي لعام				٢,٧١٦,٢٤٤				١,٠٥٦,٧٠٧	٣,٧٧٢,٩٥١
			النسبة المئوية				٣٦,٧				٣٦	٣٧٦,٢٧

[illegible]

المؤلف	الجمعي	الفردي	المجمعي	الفردي	المجمعي	الفردي
1.26	47,713	.72	7,571	1.48	40,142	المجمعي
90,774	3,723,228	99.28	1,045,136	98.52	2,676,092	الفردي

[illegible]

المصفى من المخلفات الحبيبية	المصفى من الزيت المزرق الحبيبي	عدد المصفوف	رجل	ساع	مقبض
4.53	4.47	124,315			
1.92	1.30	20,116			
3.80	2.75	141,423			

رقم الترخيص	الاسم	الرقم	الاسم
95.47	94.06	2,554,777	نسبة
96.08	97.38	1,029,018	نسبة
96.20	94.99	3,583,795	نسبة

عبد الله بن محمد بن عبد الله
ربيع النخبة الفنية

مسجد جامع القصر

مجلسه ۱۰۰

أحمد عيسى شمس الدين
مدرس
ب. ١٩٤٤
صلى الله عليه وآله وسلم

تفسير علي بن ابي طالب
في التفسير
في التفسير

تَجِدُهُ بِالْعَمَلِ وَالْإِسْلَامِ

[illegible]

303

[illegible]

٣٠٥

بيان انتخاب مرشح المؤتمر لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية



الحمد لله القائل في محكم كتابه الكريم

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً)
صدق الله العظيم

والصلاة والسلام على خير خلقه المبعوث رحمة للعالمين رسوله الصادق الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

في ظل أجواء مفعمة بالحرية والديمقراطية وتجسيدا للشعار الذي انعقد في ظله المؤتمر العام السادس / معاً على طريق التنمية وترسيخ الوحدة الوطنية والممارسة الديمقراطية / وعملاً بنصوص النظام الداخلي ولوائح وأنظمة المؤتمر الشعبي العام فتح المؤتمر العام السادس صباح اليوم الخميس الموافق ٩٩/٧/٧م أمام أعضائه باب الترشيح لانتخاب مرشح عن المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية القادمة استناداً إلى المادة ١٠٧/ من الدستور وإلى البيان الصادر عن مجلس النواب بتاريخ ٩٩ / ٧ / ٤م الذي قضى بفتح باب الترشيح للانتخابات الرئاسية أمام أبناء الشعب.

وبناء على قاعدة الممارسة الديمقراطية التي يحتكم إليها المؤتمر الشعبي العام في تعامله مع مختلف القضايا فقد وقف أعضاء المؤتمر بجدية أمام قضية اختيار مرشح للمؤتمر في انتخابات رئاسة الجمهورية وتداولوا في نقاشات ضافية مسألة رفض الاخ على عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام قبول الترشيح للانتخابات الرئاسية وإصراره على إفساح المجال لآخرين من أبناء الوطن تجسيدا للمفهوم الديمقراطي الذي أسسه وتأكيداً لحرصه على تعميق مفهوم التداول السلمي للسلطة ووقف أعضاء المؤتمر العام السادس بصوت واحد ورأى واحد مناشدين الاخ الرئيس على عبدالله صالح ومؤكدين عليه ضرورة تحمله المسؤولية الوطنية وقبوله قرار المؤتمر الشعبي العام ليصبح مرشحاً عنه في الانتخابات الرئاسية حرصاً على المصلحة العليا للوطن وحفاظاً على المكاسب الوطنية العملاقة التي تحققت على يديه خلال أكثر من عشرين عاماً بدءاً باستخراج الثروة النفطية

وإعادة بناء السدود وإنعاش الحياة الاقتصادية والتنموية وتحقيق نهضة تنموية شاملة وإعادة تحقيق وحدة الوطن والدفاع عنها ضد كل المحاولات والمؤامرات التي استهدفت تمزيق الوطن وإعادة عجلة التاريخ للوراء وإنهاءاً بترسيخ النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان ومبدأ التداول السلمي للسلطة مما ساعد اليمن على استعادة أمجادها الحضارية واكتسابها موقعاً مرموقاً تحظى بالدعم والتقدير والاحترام من الدول الشقيقة والصديقة .

لقد تمكن الاخ الرئيس القائد الوطني الفذ/ على عبدالله صالح خلال الحقبة الماضية من قيادته لبلد الإيمان والحكمة بأن يقدم نموذجاً رائعاً في تحمل المسؤولية الوطنية بكفاءة وتفان واقتدار وان يحقق للشعب تطلعاته في التنمية الشاملة وبناء الدولة اليمنية الحديثة التي تركز على المؤسسات الدستورية وقواعد الحرية والديمقراطية والعدالة والنظام والقانون ومؤسسات المجتمع المدني الحديث وبناء القوات المسلحة والأمن القادرة على أداء واجباتها الوطنية في الذود عن حياض الوطن وأمنه وسيادته واستقلاله واستقراره وإنجازات الشعب ومكاسبه السياسية والديمقراطية والتنموية والاجتماعية واعتماداً على الحثييات السابقة اقر المؤتمر العام السادس /أعلى هيئة قيادية في المؤتمر الشعبي العام/ وبإجماع كل أعضائه اعتبار الاخ/ على عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام مرشحاً عنه لخوض الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في أكتوبر المقبل ١٩٩٩م ويطلب للمؤتمر الشعبي العام بهذه المناسبة أن يقدم لأبناء الشعب اليمني الأفاضل رجالاً ونساءً ، شيوخاً وشباباً علماً بارزاً من أعلام الوطن اليمني، ومناضلاً جسوراً وقائداً محنكاً.. استطاع خلال مسيرته الكفاحية السياسية أن يعيد لليمن أرضاً وإنساناً مجده التليد وان يستحضر من تاريخه المشرق قيم الخير والعطاء والوفاء ويتعلم من حاضره حكمة التسامح وقيم التعامل الخلاق مع معطيات العصر وروح الحداثة ويستلهم من المستقبل طموحات شعب يرنو إلى صنع حياة مليئة بمقومات السعادة والعيش الآمن الرغد لكل أبناء الشعب اليمني الذين يناضلون بشموخ نادر وإباء وقوة أصيلة من أجل أن يظل اليمن وطناً حراً مالئاً لناصية قراره ومدافعاً صلباً عن كرامته وسيادته.

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يقدم الاخ/ على عبدالله صالح مرشحاً للانتخابات الرئاسية إنما يقدم رمزاً للعزة والكرامة الوطنية ويقدم عنواناً لاستمرارية العطاء التنموي اللا متناهي فقد تحققت على يديه أغلى أمنيات الشعب اليمني وأعظم إنجازاته وبه ومن خلاله ستمكن اليمن من استكمال بناء الدولة الحديثة دولة المؤسسات والنظام والقانون لتكون قادرة على مواجهة التحديات والدخول المتمكن والواثق إلى رحاب القرن الجديد ..

القرن الواحد والعشرين والألفية الثالثة لأن الأخ المناضل الوجدوي/ علي عبدالله صالح استطاع بثقة واقتدار أن يواجه المحن ويقضي على التآمرات التي حيكت وتحاك ضد اليمن الديمقراطية والوحدة كما استطاع أن يجعل من اليمن محطة إشعاع ديمقراطي وملتقى للآراء والأفكار الحرة وأصبحت اليمن بفضل القيادة الحكيمة لعلي عبدالله صالح نقطة مضيئة في خارطة السياسة على المستويات القومية والإقليمية والدولية.

لقد عرف اليمنيون على عبدالله صالح قائداً وطنياً متحملاً بكفاءة وإخلاص مسؤوليات قيادة مسيرة الوطن صوب شواطئ الأمن والأمان ومثابراً رائداً وحكيماً ساهراً على مصالح الشعب مؤمناً بالقيم والثوابت الوطنية والإسلامية ومدافعاً بصلابة عن سيادة الوطن وشرف المواطن صائناً لدمه وعرضه وماله دأبه السعي من أجل السلام والمحبة والتسامح وتحقيق توازن المصالح بين الأفراد والجماعات وإقامة العدل الاجتماعي وإزالة المظالم والبغضاء والأحقاد بين الناس .

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يعلن عن مرشحه للانتخابات الرئاسية يهيب بالأحزاب والتنظيمات السياسية وكافة القوى الفاعلة في البلاد أن تعمل على اختيار مرشحها للانتخابات الرئاسية إعمالاً للنصوص الدستورية والقانونية وتأصيلاً للمنهجية الديمقراطية التي ارتضتها بلادنا سيراً باتجاه خلق وبناء تجربة ديمقراطية مسؤولة تسهم في تنمية بناء اليمن الديمقراطية والوحدة وتساعد على تجاوز معوقات البناء والتحديث سيما وأن الحياة الديمقراطية التي اختارها شعبنا هي الطريق الوحيد إلى مجتمع المدنية والنماء وبناء اليمن الجديد القوي المزدهر بإذن الله

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

صادر عن المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام

صنعاء ٧ يوليو ١٩٩٩م

لصاحب الرسم (١)

الرقم : ١٤١٩٩
التاريخ :
الموافق :



بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

استمارة طلب ترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

الاسم رباعياً مع اللقب : محمد عبد الله صالح (المحرم)

مكان وتاريخ الميلاد : ١٥-١-١٩٤٤ العمر : ٥٠ سنة

رقم البطاقة العائلية : (١) تاريخ ومكان صدورهما : ١٨-١١-١٩٨١

إسم الأم : فاضلة محمد صالح محل ميلادها : صنعاء

إسم الزوج : محمد عبد الله صالح محل ميلادها : صنعاء

المهمل : محمد عبد الله صالح محل العمل : صنعاء

المهمل : محمد عبد الله صالح محل العمل : صنعاء

شنوان طالب الترشيح : صنعاء

المختم

الأخ / رئيس مجلس النواب

بعد التحية :-

طبقاً لأحكام الدستور وقانون الانتخابات وتعديلاته أقدم إليكم بطلب ترشيح نفسي لمنصب رئيس الجمهورية

وذلك كمرشح مستقل / من الحزب أو التنظيم :

وأتمتع بصحة البيانات المذكورة أعلاه والرائق المؤيدة لها المرفقة بهذا وعددها (٨)

وتشكراً ...

ت : المنزل : ٥١١ ٤١١ ت : العمل : ٤٤٥ ٤٦٦

الاسم : محمد عبد الله صالح

الترشيح : محمد عبد الله صالح

التاريخ : محمد عبد الله صالح

المرفقات المطلوبة للبيانات المذكورة أعلاه :

١- صورتان من البطاقة العائلية :

٢- صورتان للمؤهل العلمي إذا كان يعاين على مؤهل علمي

٣- وثيقة ترميد الترشيح من قبل الحزب أو التنظيم السياسي إذا كان مرشحاً باسم حزب أو تنظيم سياسي مع صورة لها.

١- على طالب الترشيح تقديم ٦ صور فوتوغرافية مقاس ٦٠٤

٢- بعد هذه الاستشارة من أصل وثلاث صور.

لشريع رقم (١١)

بسم الله الرحمن الرحيم



الرقم :
التاريخ : ٢٩ ربيع الأول ١٤٢٠
المرافق : ١٣/٧/١٩٩٩



إستمارة طلب ترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

الاسم رباعياً مع اللقب : محمد كامل كرم ناصر الشبيبي

مكان وتاريخ الميلاد : ١٩٥٣ الح : ٤٥ العمر : ٤٥ عاماً

رقم البطاقة القومية : ٦٥٧٧٢٠٨ تاريخ ومكان صدورهما : ١٣/١٠/٩٣

إسم الأم : عبد اللطيف الشبيبي محل ميلادها : سحب بطور الباص - الخ

إسم الزوجة : كيسم صبر المسيلين محل ميلادها : سحب العوازل - الخ

العمل : مختص بمندوب السواب محل العمل : مجلس النواب - صطار

الموئل : الشيخ والعلو الساسي

عنوان طالب الترشيح : صطار - غمرته الصبي عمارات علي كرم ناصر

المحترم

الأخ / رئيس مجلس النواب

بعد التحية:-

طبقاً لأحكام الدستور وقانون الانتخابات وتعديلاته أتقدم إليكم بطلب ترشيح نفسي لمنصب رئيس الجمهورية ،

وذلك كمرشح مستقل / من الحزب أو التنظيم :

وأتعهد بصحة البيانات المذكورة أعلاه والوثائق المرفقة لها المرفقة بهذا وعددا (٠)

وشكراً ...

ت : المنزل : ٩٦ ، ١٥ ت : العمل :

الاسم : محمد كامل كرم ناصر الشبيبي

التوقيع : محمد كامل كرم ناصر الشبيبي

التاريخ : ١٣/٧/١٩٩٩

إفاده

أفيد باللائحة على الدستور وقانون الانتخابات الصادر رقم ٧٧ لعام
٢٩٦٠ وقصد إلته لعام ٢٩٩٠ والتم بما جاء به من أحكام

محمد علي
مكتبه العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ رئيس مجلس النواب .. المترم
تحية طيبة

أقدم آتيم بهذه الطلب لتشييع قبلي لمصطفى بن الحبحر ربه
في الأعياد الثالثية المقبلة (عام ١٩٩٩) - وأرفع به
الطلب المستندات المطلوبة -

بمنيتكم بكم

بخاله الشكر

تسليم

٢٩٦٧/١٤

نبذة شخصية عن الأخ / نجيب قحطان الشعبي

● ولد بقرية شعب بمحافظة لحج عام ١٩٥٣م واطلق عليه والدته اسم نجيب وذلك تقديراً للواء محمد نجيب الذي أتى على رأس السلطة في مصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م .

● تلقى دراسته الابتدائية والاعدادية والثانوية بـ عدن والقاهرة.

● تلقى الدراسة الجامعية في مصر حيث تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٦م .

● نال درجة الماجستير في عام ١٩٨٣م من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وذلك عن رسالة العلمية التي كان موضوعها هو الحركة الثورية والصراع السياسي في جنوب اليمن .

● وفي عام ١٩٨٣م سجل بنفس الكلية لنيل درجة الدكتوراه وأعد رسالة علمية موضوعها هو " الاندماج السياسي بين جنوب اليمن وشمالها " .

● وفي عام ١٩٥٩ توجه نجيب الى مصر مع اشقائه ووالدته للألتحاق بوالده الذي كان احد قادة حزب رابطة ابناء الجنوب وهرب من جنوب اليمن الى شمالها (المملكة المتوكلية اليمنية) ومنها الى مصر وذلك عندما لاحقته السلطات البريطانية لاعتقاله بسبب نشاطه السياسي .

● والد نجيب قحطان الشعبي عين عقب قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢م مستشاراً لرئيس الجمهورية ووزيراً لشئون الجنوب اليمني المحتل وقد ترك مواقفه هذه ليتفرغ لتأسيس وقيادة الجبهة القومية التي خاضت منذ ١٤ اكتوبر ١٩٦٣م حرب تحرير ثورية ضد الاستعمار البريطاني لعدن وجنوب اليمن حتى تحقق استقلال الوطن في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦م حيث اصبح قحطان الشعبي رئيساً للجمهورية " جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) .

● في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م استقال والد نجيب بعد صراع من الجناح الماركسي في الجبهة القومية ومنذ ذلك التاريخ وضعت السلطة الماركسية الجديدة في معتقل انفرادي

بعدن دون محاكمة او تحقيق او تهمة حتى اعلنت عن وفاته في عام ١٩٨١م وتحت قسوة المعاملة من جانب السلطة الماركسية اضطر نجيب واشقاؤه ووالدته الى الهروب من اليمن الجنوبي واحداً تلو الاخر وذلك ابتداء من ١٩٧٦م حيث استقر بهم المقام في القاهرة وعقب الاعلان من عدن عن وفاه قحطان الشعبي انتقل نجيب وأشقائه ووالدته الى صنعاء حيث استقروا بها .

● خال نجيب " شقيق والدته " هو فيصل عبد اللطيف الشعبي الذي اسس في عام ١٩٥٦م فرع حركة القوميين العرب في اليمن والذي كان الرجل الثاني في قيادة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ويوصف بأنه رائد حرب التحرير "ثورة ١٤ أكتوبر" والذي اصبح بعد الاستقلال رئيساً للحكومة واستقال مع قحطان الشعبي في يونيو ١٩٦٩م ووضعته السلطة الماركسية هو ايضاً في المعتقل حيث جرت تصفيته جسدياً في معتقل فتح الشهير بعدن وذلك باطلاق النار عليه في زنزانته بعد بضعة اشهر من اعتقاله " اغتيل في عام ١٩٧٠م .

● جدة لامة هو الشيخ عبد اللطيف الشعبي شيخ وادي شعب وقد بويع وكان شيخاً لمشاخ قبائل الصبيحة وكان الوحيد المثقف في منطقته وماجاورها وكان يجيد عدة لغات وكان رجلاً فاضلاً وشجاعاً وحكيماً فبلغ صيته الى مقر الخلافة العثمانية ووجهت اليه الدعوة للزيارة حيث التقى بالسلطان العثماني وجرى اعتماده كممثل للمنطقة الجنوبية من اليمن وقد رغبت السلطات البريطانية في عدن في الثلاثينيات من هذا القرن في تعيينه حاكماً على عدن لكنه رفض فأتجهت نيه الانجليز لتنصيبه سلطاناً على لحج لكن جرى اغتياله باطلاق النار عليه في منزله في وادي شعب فتولى شقيقه الشيخ محمد رشاد الشعبي المشيخة ادار حرباً قبلية طويلة للثار لمقتل أخيه بعد وفاته انتقلت المشيخة ولا تزال في ابنه عبد القوي محمد رشاد خال نجيب وهو حالياً عضو مجلس ادارة المنطقة الحرة وكان النظام الشيوعي بعدن قد اعتقله مع عدد من المناضلين منهم علي عبد العليم الكندي وسجن عبد القوي مع آخرين لاكثر من عشر سنوات .

● عند تحقيق الوحدة اليمنية ١٩٩٠م اصبح نجيب عضواً في اول مجلس نواب بالجمهورية اليمنية .

● في عام ٩٥م انضم للمؤتمر الشعبي العام وفي نفس العام انتخبه المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام عضواً في اللجنة الدائمة " القيادة المركزية" .

● عين في الهيئة الاستشارية لرئيس الجمهورية لشئون إنتخابات مجلس النواب

لعام ١٩٩٧م والمكونة من ستة أعضاء يمثلون أهم القوى السياسية في البلاد وقد استقال نجيب منها لغرض ترشيح نفسه في الإنتخابات .

● في عام ٩٧م انتخب عضوا في مجلس النواب (الحالي) وهو عضو في لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بالمجلس .

● وقف الى جانب الوحدة اليمنية اثناء ازمة الانفصال في عام ١٩٩٤م وقلده الرئيس علي عبدالله صالح وسام الوحدة .

● له كتابات سياسية عديدة نشرت في كثير من الصحف اليمنية المعروفة .

● متزوج ولديه اربعة أبناء (ولدين وبنيتين).

البرنامج الانتخابي للأخ / علي عبد الله صالح ❖

مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني

للمعارضة لرئاسة الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم كتابه الكريم ((واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً)) والقائل سبحانه وعلا ((إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً)) صدق الله العظيم .

والصلاة والسلام على خير خلقه المبعوث رحمة للعالمين ورسوله الصادق الأمين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله صحبه أجمعين .

أما بعد :-

فإن وطننا اليمني يشهد في هذا العام حدثاً من أهم أحداثه التاريخية السياسية، والذي يمثل انعطافاً نوعياً بارزاً في مسار تعميق نهجه الوحدوي الديمقراطي .. أنه إنتخاب الشعب الحر المباشر الذي سيجرى لأول مرة في تاريخنا الوطني وبعد أن حددت في الدستور فترة الرئاسة بدورتين إنتخابيتين مدة كل منهما خمس سنوات مسجلاً بذلك نقطة تحول وانطلاقة جديدة ذات أهمية كبرى نحو تعزيز النهج الديمقراطي .. وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة والانطلاق بمسيرة الشعب وهو يخطو نحو القرن الواحد والعشرين بكل ثقة واقتدار وبأمل مشرق وإرادة وإيمان راسخين بأن الغد اليمني سيكون أكثر نماء وحيوية وأكثر اندماجاً مع متغيرات العصر وتحدياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .

وإذا كانت الإنتخابات الحرة العامة والمباشرة على كافة المستويات تمثل تجسيدا للإرادة الحرة للشعب وتحقيقاً للمبدأ الدستوري الذي يؤكد على أن الشعب مالك السلطة ومصدرها فإن الارتقاء بهذه العملية إلى مستوى الإنتخابات المباشرة والتنافسية لرئاسة الجمهورية إنما يبين بصورة واضحة لا تقبل الجدل أو المكابرة على أن مبدأ التداول السلمي

* صحيفة الثورة - العدد (١٢٧٢٥) ، الثلاثاء ١٤/٩/١٩٩٩م.

للسلطة وهو أعلى مستويات النهج الديمقراطي قد أصبح أمراً حقيقياً وواقعياً ليس ضرباً من الأماني والأحلام والتخيلات .

إن ذلك كله ليبرهن على أن حلقات النظام السياسي العام في اليمن قد نضجت ثمارها وازدهرت شجرتها الثابتة في الأرض والمتسامقة فروعها إلى السماء ليفسح هذا الحدث الهام والنوعي في تاريخ اليمن الحديث المجال أمام عملية استكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة .. دولة المؤسسات والنظام والقانون دولة الإنسان اليمني المتطلع إلى الارتقاء إلى مصاف المجتمعات الحديثة ذات التكوينات والعلاقات السياسية المعاصرة .

أن الشعب اليمني اليوم بخوضه هذه التجربة والانطلاقة الجديدة يؤكد على أن الشورى والديمقراطية وعياً وممارسة هي امتداد أصيل لتراث حضاري عريق أكدته ونادت به الشريعة الإسلامية السمحاء بقيمها الأصيلة والثابتة .

ويبرهن المسار التاريخي لحركة الحياة السياسية في اليمن منذ عهد السبئيين حتى عهد الوحدة المباركة في نهاية الألفية الثانية من هذا العصر أن نهج الشورى والديمقراطية هو الذي ميز الشعب اليمني بامتلاكه روح الرفض للتسلط والتفرد والطغيان في الحكم وأكدت كل مراحل النضال الوطني الشعبي بأن مرتكز هذا النضال يتحدد بامتلاك الحرية كحق أصيل وجوهري ولصيق بالقيم الحياتية للإنسان ذلك لأن الحرية فطرة الله التي فطر الناس عليها .

لقد ظل الأخ/ علي عبدالله صالح يبرهن في كل مواقفه والتزاماته وتعهداته المبدئية بأنه لا يحيد عن مسار الشعب المؤمن بعقيدته الإسلامية وشريعته السمحاء والمدافع عن الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والمكافح من أجل التمسك بالديمقراطية والحرريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان والمثابر من أجل الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي .

إن حرص الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام على ترسيخ النهج الديمقراطي وإرساء مبدأ التداول السلمي للسلطة قد تجسد من خلال تبنيه للتعديلات الدستورية بتحديد مدة الرئاسة بفترتين إنتخابيتين والتزامه بإجراء الإنتخابات العامة النيابية والرئاسية المباشرة في مواعيدها المحددة في الدستور والقانون ويأتي ذلك تأكيداً بأن التزامه بالدستور ليس مجرد التزام شكلي وإنما هو إيمان حقيقي وقاطع بأن الديمقراطية منظومة متكاملة من القيم والحقوق والواجبات والآليات في دولة تبنثق فيها السلطة من الشعب وتسود علاقات أفرادهم ومنظوماته وقواه الاجتماعية

والسياسية مبادئ الحرية والمساواة والعدل بين الناس وتكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي جنباً إلى جنب مع مبادئ التعاون والسلام الاجتماعي .

ويتصل كل هذا النهج بحماية الوحدة الوطنية وفي إطار التزام جميع الأفراد والجماعات بالدستور والقانون والنظام العام وان هذا النهج سيوفر دون شك إحساساً وروحياً وتنامياً للمسئولية الوطنية وثقة وإطمئناناً لدى جميع أفراد الشعب والمنظمات الاجتماعية والتنظيمات السياسية بمستقبل الوطن ونظامه السياسي الاجتماعي والاقتصادي .

هكذا يفكر الأخ/ علي عبدالله صالح وهكذا يعمل وعلى هذا الطريق يسير من أجل ترسيخ أسس الحياة والممارسة الديمقراطية والبناء المؤسسي للدولة الحديثة وتمتين الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة .

لقد أنجز في ظل قيادة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وعلى مدى ٢١ عاماً الماضية بفضل الله وبفضل تعاون كافة القوى الوطنية الخيرة في الوطن الكثير من المنجزات التاريخية العظيمة وتحققت الكثير من الخطوات الهامة والاستراتيجية على كافة الصعد الوطنية والسياسية والاقتصادية والتنموية الشاملة والتي من أبرزها :-

أولاً: إعادة تحقيق الوحدة اليمنية كمنجز تاريخي عظيم عانق حلم الأجيال اليمنية وجسد طموحها الوطني والاجتماعي وتطلعاتها لمستقبل آمن ومستقر وزاخر بالعطاء والنماء والتقدم والدفاع عن الوحدة والشرعية الدستورية في مواجهة مؤامرة الحرب والانفصال والتي أشعلها الخونة في الداخل وخطط لها أعداء الشعب اليمني في الخارج وذلك في ظل الالتفاف الشعبي حول قيادته الحكيمة والاصطفاف الوطني الواسع لكافة القوى الخيرة الوطنية في الوطن لمواجهة تلك المؤامرات وإفشالها .

ثانياً: إرساء قواعد الأمن والاستقرار في الوطن والخروج الأمن بالوطن من كافة المؤامرات والمخاطر والأزمات التي كان يعاني منها الشعب اليمني والتي استهدفت إعاقة مسيرته الحضارية والنيل من استقلاله ووحدته ومكاسبه الوطنية .

ثالثاً: اعتماد الحوار الأخوي وسيلة حضارية مثلى لتجاوز العديد من الأزمات والتحديات التي واجهها الوطن قبل وأثناء توليه مسؤولية القيادة والتي أدى تجاوزها بذلك الأسلوب الحضاري إلى تعزيز الوحدة الوطنية وإحداث تحولات نوعية في تاريخ اليمن المعاصر .

رابعاً :- تبني الخيار الشوروي الديمقراطي قبل تحقيق الوحدة وبعدها وإشاعة قيمه في الممارسات العملية وتاصيله دستورياً وقانونياً كأحد الثوابت الوطنية اللازمة لصيانة حقوق الإنسان وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة .

خامساً :- إيجاد البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون وتحقيق الكثير من الإنجازات التنموية والاستراتيجية الهامة في كافة المجالات السياسية والديمقراطية والتعليمية والاجتماعية والإدارية والقضائية وغيرها ومن أبرزها :-

اكتشاف واستغلال النفط والغاز

بناء القاعدة الأساسية للمنطقة الحرة بعدن .

إنشاء العديد من الطرق والموانئ والمطارات باعتبارها أساس البنية التحتية للاقتصاد .

تطوير الخدمات الاجتماعية في المجال التربوي والتعليم العام والجامعي والخدمات الصحية والبناء الفكري والثقافي .

النهوض بخدمات النقل والمواصلات والإعلام والثقافة والتجارة .

إقامة منشآت الكهرباء والمياه والصرف الصحي وصحة البيئة وخدمات البلديات .

وضع السياسات السكانية المناسبة والعناية بالأمومة والطفولة والاهتمام بقضية الأسرة باعتبارها النواة الأولى للمجتمع .

إقامة شبكة الأمان الاجتماعي لتوفير فرص العمل وتحقيق التكافل الاجتماعي ورفع مستوى معيشة السكان وتحقيق شروط مشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الاهتمام بالسياحة وخدمات الفنادق وإعطاء التسهيلات اللازمة للنهوض بالسياحة .

تشجيع المرأة والدفع بها كشريكة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ساسداً :- إعادة بناء الاقتصاد وإجراء الإصلاحات الهيكلية والمالية كمنطلق هام للنهوض وتحقيق التنمية المستدامة .

تحقيق نجاحات ملموسة في مجال الإصلاح الاقتصادي والمالي وإعادة الهيكلة ، وتوفير فرص أكثر للاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية وزيادة الثقة في الاقتصاد اليمني .

إيقاف التدهور الاقتصادي وإيجاد التوازن المالي والنقدي وحماية العملة من الانهيار.

تحقيق مبدأ الحرية الاقتصادية وزيادة فرص التنافس ومحاربة الاحتكار بكل أنواعه ، والعمل على سد منافذ الفساد المالي والإداري .

تطوير قوانين الاستثمار ونظم التعامل مع القطاع الخاص من أجل جذب المزيد من رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية للاستثمار في كافة القطاعات .

سابعاً: الانطلاق نحو تحقيق الإصلاح الإداري كمدخل هام لتعزيز البناء المؤسسي للدولة الحديثة من خلال :-

تأكيد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية والعمل على تحقيق نظام السلطة المحلية .

إصلاح جهاز الخدمة المدنية وإبعاد الوظيفة العامة عن أي تأثيرات حزبية أو فئوية سياسية والربط الوثيق بين الحق والواجب ومبدأ توازن السلطة مع المسؤولية .

العمل على تأكيد احترام القوانين والنظم ومبادئ العدل والمساواة بين المواطنين وترسيخ قاعدة الثواب والعقاب في عملية تقييم الأداء والممارسة والتطبيق العملي .

تأكيد الشفافية والوضوح في المعاملات وزيادة فاعلية دور الرقابة والمحاسبة على كافة المستويات .

ثامناً: وضع الأسس والاتجاهات المبدئية من أجل تحقيق الإصلاح القضائي والنظام العدلي تحقيقاً للعدل والسلام الاجتماعي وتوفير الأمن والاستقرار الحياتي وتثبيت مبدأ سيادة القانون والنظام .

وضع البرنامج الشامل للإصلاح القضائي .

ضبط الأمن العام ومحاربة السلوكيات الخارجة عن التعاليم الإسلامية والتقاليد الاجتماعية ومبادئ التسامح والوفاق الإنساني .

محاربة الإرهاب بكل أنواعه وأشكاله وأياً كان مصدره ورفض التطرف والتعصب المذهبي والدعوة المستمرة للحوار والتفاهم الأخوي والحضاري .

حماية حقوق الإنسان الأساسية ووضع الضمانات القانونية لها .

توفير مبدأ الاستقلالية القضائية وسلامة ونزاهة القضاء وحماية المواطنين من الظلم.

أو الضيم والفساد القضائي فالعدل أساس الحكم وعنوان الاستقرار في المعاملات المختلفة .

تأسعاً: بناء القوات المسلحة والأمن على أسس وطنية سلمية وضمن ولائها للثوابت العقيدية والوطنية وحمائتها الشرعية الدستورية وتأكيد دورها في حماية السيادة الوطنية والقانون والنظام .

عاشراً: تبني سياسة خارجية متوازنة تقوم على الوضوح والصراحة والصدق والتكافؤ وتحقيق المصالح المتبادلة وتوفير فرص السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم من خلال :-

انطلاق السياسة الخارجية من الثوابت الوطنية والقومية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والإرادة الشعبية في اختيار النظم السياسية .

رفض اللجوء إلى القوة أو التلويح بها في معالجة قضايا الخلاف والاحتكام لقواعد الحوار والحلول الودية والسلمية وتأكيد القوانين واحترام الشرعية الدولية .

دعم الحقوق الوطنية والقومية المشروعة للشعوب العربية من أجل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة .

المساهمة الجادة في تأمين شروط الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة .

الانطلاق من مبدأ تحقيق المنافع والتنمية المتوازنة وزيادة فرص الشراكة المتكافئة والمثمرة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

دعم حركة عدم الانحياز والمنظمات الإقليمية والدولية الساعية نحو مؤازرة جهد التنمية الوطنية وتحسين شروط الاندماج الدولي وتعزيز الحوار الإيجابي بين الدول .

تأكيد التوجهات الجادة للتعاون الدولي في مجال حماية البيئة ومكافحة الإرهاب ومحاربة تجارة المخدرات وإزالة أسلحة الدمار الشامل ومناهضة الجريمة المنظمة ، ورفض العصبية الدينية والعرقية والتمييز العنصري بكل أشكاله وألوانه .

الانحياز التام لقضايا حقوق الإنسان وتأكيد الحريات العامة وحرية الصحافة والدعم المستمر لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية .

تعزيز بناء الدولة اليمينية الحديثة والوحدة الوطنية والديمقراطية والتنمية الشاملة سبيلنا إلى التقدم .

إن هذا البرنامج الذي نقدمه لجماهير الشعب في رؤيته للمستقبل هو خلاصة التجربة العميقة الناضجة التي خاضها الأخ/ علي عبدالله صالح في مضمار العمل الوطني الحدودي والديمقراطي والتنموي والمستشرف لآفاق الغد المشرق وضمن مستقبل الأجيال اليمنية القادمة التي ينبغي أن تحيا حياة مليئة بالاستقرار والأمان الاقتصادي والاجتماعي ومفعمة بالحب والتآلف وثرية بالعطاء الفكري والإنتاجي .. وغنية بالقيم الأصيلة ومثابرة على تحقيق التقدم المتمثل روح العصر .

انه برنامج العمل الوطني في المرحلة القادمة والداعي إلى الحق والعدل والنماء والتقدم والازدهار . قال تعالى ((فأما الزبد فذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)) صدق الله العظيم .

وذلك لن يتم إلا بخطوات جادة تنطلق في الأساس من :-

أولاً ليتعزز البناء المؤسسي للدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة دولة النظام والقانون و العدل والتكافل الاجتماعي .

١- إعطاء الأولوية للاهتمام بالإنسان اليمني والارتقاء بمستواه معيشياً وفكرياً وثقافياً والحفاظ على هويته العربية والإسلامية وغرس وتنمية القيم المنبثقة من عقيدته الإسلامية ومبادئه وأخلاقياته والقائمة على العدل والحرية والمساواة والتسامح وباعتبار الإنسان هو هدف ووسيلة البناء والتنمية والتغيير الحضاري المنشود .

٢- تعميق النهج الديمقراطي في الحياة السياسية للبلاد وفي مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي الأوساط الشعبية وذلك بهدف زيادة مشاركتها وتجسيد القيم الديمقراطية في الممارسات الحياتية ومن أجل تحقيق تطور نوعي للمجتمع المدني الحديث .

٣- التمسك بحقوق الإنسان والحريات العامة واعتبار ذلك نهجاً ثابتاً في الممارسة العملية والعلاقات الاجتماعية والإنسانية وفي علاقة الدولة بالأفراد والجماعات وذلك حماية لكرامة الإنسان اليمني وصيانة لدمه وعرضه وماله .

٤- تأكيد المشاركة الشعبية في الحكم عن طريق تطبيق نظام السلطة المحلية القائم على اللامركزية الإدارية والمالية من خلال إعطاء صلاحيات أوسع لأجهزة السلطة المحلية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في الممارسة الديمقراطية والبناء التنموي تحقيقاً للتنمية المتوازنة لجميع المناطق .

٥- مواصلة برنامج الإصلاح الإداري وتطبيق قانون الخدمة المدنية فيما يتعلق بالوظيفة العامة وضمان الحيادية وتكافؤ الفرص وتطبيق الأسس والمعايير العملية في الإدارة ورفع الكفاءة النوعية للعاملين في الجهاز الإداري للدولة على المستوى المركزي والمحلي .

٦- إعادة الهيكلة للمؤسسات الحكومية والعامة بما يضمن تحقيق كفاءة أكبر في الأداء وإزالة المعوقات والممارسات الفاسدة وتعميق القيم الإدارية الرفيعة والنزاهة وتأكيد هيبة الدولة دولة النظام والقانون في جميع المرافق والتطبيق المستمر لمبدأ الثواب والعقاب وتحقيق الربط الوثيق بين الحق والواجب .

٧- إيجاد التوافق والتوازن اللازمين بين السلطة والمسؤولية ووضع المعايير السليمة لتقييم الأداء على كافة المستويات والتوسع في منح الصلاحيات مع إيجاد نظام رقابي صارم يتمتع بالمرونة والدقة والمتابعة الديناميكية والشفافية .

٨- إعطاء النشاط الشعبي غير الحكومي اهتماماً خاصاً لكي يكون رافداً شعبياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وعنصراً هاماً من عناصر التكافل الاجتماعي وبناء المجتمع المدني الحديث ومساهماً نشطاً في تمتين الوحدة الوطنية والاندماج والتكامل التنموي .

٩- منح النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية الحرية الكاملة في التشكيل والعمل وعلى الأسس الطوعية والديمقراطية ومساعدتها على أداء مهامها الاجتماعية والإنسانية .

١٠- دعم وحماية حرية الصحافة وكفالة حرية التعبير طبقاً للدستور والقوانين النافذة والإسهام في الارتقاء بمهنة الصحافة وبما يكفل لها أداء رسالتها والرقى بها إلى أسمى معانيها وأهدافها النبيلة .

١١- إيلاء عناية خاصة بالأسرة والطفولة والمرأة وحقوقها المشروعة التي كفلها لها الدستور والقوانين النافذة وتأمين مشاركتها في الإدارة وكافة مجالات العمل الوطني بكل مستوياته .

١٢- تنفيذ وثيقة خطة الإصلاح القضائي والنظام العدلي ودعم وتعزيز التفقيش القضائي للقيام بدوره بكفاءة وفاعلية وتطوير وتحديث جميع المحاكم والنيابات العامة بما يعزز استقلالية وهيبة القضاء وبما يحقق العدل والاستقرار في المعاملة وتأكيد مبدأ الحياد

والاستقلالية ومنع التداخل أو الازدواج وجعل القضاء عنصراً من العناصر الأساسية للبناء المؤسسي للدولة وذلك من خلال إيجاد التنسيق وثبات العلاقات بين أجهزة القضاء والأجهزة الأمنية وتسهيل إجراءات التقاضي وتطوير نظم القضاء التجاري وأساليبه من أجل استقرار المعاملات وتعزيز الثقة به.

١٣- تحسين وتطوير وضع السجون وأماكن الاحتجاز ودور الإصلاح باعتبارها مؤسسات للتربية والإصلاح وتقويم السلوك وتهذيب النفوس وإعادة تأهيل المنحرفين عن الطريق السوي ليصبحوا مواطنين صالحين لأنفسهم وأهلهم ووطنهم .

١٤- الاهتمام بمواصلة الجهود من أجل تطوير البناء النوعي للقوات المسلحة والأمن وبما يعزز القدرة الدفاعية للوطن والعمل على الارتقاء بمستوى حياة منتسبي القوات المسلحة والأمن معيشياً وعسكرياً وتعزيز الوحدة الوطنية في أوساط القوات المسلحة والأمن والالتزام الصارم بحماية الشرعية الدستورية وتحريم العمل الحزبي لمنتسبيها ضمناً لجعل القوات المسلحة والأمن درع الوطن وحامية ترابه والمدافع عن استقلاله وسيادته بقوة العقيدة والولاء لله والوطن والثورة وشموخ الانتماء الوطني الوحدوي .

١٥- رفع مستوى التأهيل والتدريب وإدخال التقنيات الحديثة في القطاع العسكري والأمني بما يلبي متطلبات التطور في التسليح والتجهيز الحديث .

١٦- تعزيز الإجراءات وتفعيل القوانين المتصلة بترسيخ جوانب الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع وتنظيم حيازة السلاح ومكافحة الجريمة والإهاب أينما كان وتفعيل دور الأجهزة الأمنية في الحد من الإخلال بأمن المواطنين والسياح وضيوف اليمن باعتبار ذلك عملاً مشيئاً لا تقره شريعة الله السمحاء ولا التقاليد اليمنية الأصيلة ولا الأعراف والأخلاق الإنسانية الراسخة في عقل ووجدان الإنسان اليمني .

ثانياً: لنجعل من التنمية الشاملة والمستدامة نضالاً وطنياً متواصلاً وشراكة حقيقية بين الوطن والمواطن في الداخل والخارج وبين اليمن والعالم .

١- تكريس جهد التنمية من أجل رفع المستوى المعيشي للإنسان اليمني كهدف أساسي ليتحقق له الاستقرار الحياتي سواء كان موظفاً أو جندياً أو عاملاً أو مزارعاً أو حرفياً أو صاحب مهنة حرة أو نشاط خاص و حشد الطاقات والإمكانات المالية والمادية واستخدامها بصورة مثلى وإيجاد قاعدة واسعة للاستثمارات الصغيرة وخلق سوق للأوراق المالية لتطوير نظام الاقتصاد الحر في البلاد .

٢- توسيع وتقوية الهياكل الأساسية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص بناء الطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة الكهربائية ومنشآت المياه والري والمناطق الصناعية والتخزينية ومراكز الخدمات الساحلية والاصطياد السمكي وخدمات النقل الجوي والبحري والاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير التبادل التجاري الداخلي والخارجي .

٣- الاهتمام بالتعليم العام والتدريب والتأهيل الفني والمهني وإصلاح التعليم من خلال تبني استراتيجيات وطنية للتعليم بما يلبي متطلبات العصر ومقتضيات التحديث والعلم ويلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورفع مستوى الأجيال علمياً ومهنياً .

٤- إعطاء مسألة السكان والبيئة أهمية خاصة باعتبارها قضية حيوية ذات بعد اقتصادي واجتماعي وإنساني واعتماد برامج عملية ذات تأثير مباشر من أجل تصحيح الوضع السكاني والبيئي في البلاد .

٥- المواجهة الجادة لقضية المياه وشحة الموارد المائية ووضع استراتيجيات وطنية شاملة لإدارة المياه تشتمل على وضع الضوابط القانونية والنظامية والفنية والتعبوية والإرشادية المتكاملة والاستمرار في بناء السدود والحواجز المائية وعبر تكامل الجهود الرسمية والشعبية.

٦- وضع الأولويات الوطنية لتطوير الموارد الاقتصادية الهامة المتمثلة في النفط والغاز والسياحة والثروة السمكية والزراعة وتوسيع نظام المناطق الحرة وتنمية الجزر اليمنية .

٧- الاهتمام بالبرامج الصحية العامة والعناية بالأمومة والطفولة وبرامج الوقاية وتطوير الوعي الصحي للسكان والتوسع في بناء المستشفيات التخصصية واستقطاب الكفاءات الطبية الوطنية والأجنبية للعمل فيها وبما يحد من عمليات العلاج في الخارج والعمل على انتشار الوحدات والمراكز الصحية والخدمات الصحية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد .

٨- العمل على إعداد الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (٢٠٠١-٢٠٠٥م) في إطار رؤية شاملة واستراتيجية طويلة المدى تسعى إلى تحقيق أهم الأهداف التنموية الضرورية :

-رفع مستوى النمو المستدام لقطاعات الإنتاج والخدمات وإيجاد تناسق وتكامل

وثيق بين عمليات الإنتاجية والتوزيع والتسويق الداخلي والخارجي وإزالة جميع المعوقات أمام تصدير المنتجات المحلية وذلك من أجل تحقيق معدلات نمو مستدامة في الدخل الوطني.

- جعل عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية عملية مستمرة لتنظيم الأداء ومعالجة أي إختلالات في الأوضاع الاقتصادية والإدارية وتصويب الأخطاء والاستمرار في عملية الهيكله لكافة القطاعات وتقويم الوظيفة الاقتصادية للدولة في ضوء الدستور وإعطاء الأولوية للجوانب الإنتاجية .

- توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي والمشاريع المرتبطة بها وإيجاد فرص العمل للتخفيف من البطالة وبما يوسع قاعدة المستفيدين خاصة الفئات من ذوي الدخل المحدود في المجتمع وبما يساعدهم على تنويع مصادر الدخل من أجل حياة شريفة وكريمة .

- توسيع وتشجيع الاستثمار وتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في عمليات الإنتاج والتشغيل وزيادة مساهمته في توليد الفائض وزيادة النمو في الدخل القومي والمراجعة المستمرة لقوانين تشجيع الاستثمار وإنشاء المناطق الحرة وهيكلها الإدارية والتنظيمية وبرامجها العملية لترويج وجذب المستثمرين ووضع الدراسات الأولية والتفصيلية وإيجاد قاعدة معلوماتية متسقة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل رجال المال والأعمال.

- الاهتمام بالزراعة والعمل على وضع استراتيجية طويلة المدى للأمن الغذائي في اليمن وعلى وجه الخصوص اتخاذ سياسات مائية صارمة وإدخال نظم الري الحديث والميكنة الزراعية .

- تشجيع المزارعين وتوجيههم نحو إنتاج المحاصيل التي تضمنتها استراتيجية الأمن الغذائي والمحاصيل القابلة للتصدير أو التصنيع والاستمرار في تشجيع دعم المنتجين وزيادة الإنتاجية في المجال الزراعي ودعم التسويق الزراعي .

- إيلاء عناية مستمرة للثروة السمكية وحماية الثروة المائية والبيئة البحرية من النهب والتخريب والعبث ووضع التشريعات والرقابة الصارمة للقضاء على الاستغلال العشوائي للثروة السمكية وضمان الحفاظ على تجدها وعطائها الطبيعي المستمر .

- تطوير نظم الاستثمار في القطاع السمكي وربطه بعملية الأمن الغذائي عن طريق التسويق الداخلي والتصنيع والتصدير المنظم وتشجيع القطاع التعاوني والوحدات الإنتاجية الصغيرة والشركات المساهمة ذات الطابع الشعبي من أجل توسيع قاعدة

المساهمين في عملية الإنتاج والتصنيع والتوزيع والتصدير .

- تنفيذ مشروع استغلال الغاز الطبيعي لأغراض التسييل والتصدير وتوليد الطاقة واستغلاله في مجال الصناعات البتروكيمياوية والتحويلية والاستهلاك المحلي .

- توسيع قاعدة الاستثمار والاستكشاف للثروات النفطية والمعدنية ومواد البناء وزيادة المسوحات الميدانية وإيجاد الطاقات المحلية وتشجيعها للعمل في هذا المجال الحيوي والهام .

- رعاية الصناعات الوطنية وإنشاء المناطق الصناعية المتخصصة والمتعددة الأغراض وخلق بيئة صناعية وطنية متكاملة والدخول في شراكة استراتيجية تكفل نقل التكنولوجيا الملائمة واستخدام المواد الخام المحلية بكل أنواعها وتشجيع ورعاية الصناعات الحرفية والصغيرة ورفع مستوى وتنظيم عمل الأسرة المنتجة .

- إيجاد القاعدة المادية والتنظيمية لجعل السياحة رافداً أساسياً وهاماً من روافد التنمية الاقتصادية ومصدراً من مصادر الدخل للنقد الأجنبي .

- مواصلة الاهتمام بإنشاء وتحديث وتوسيع نطاق خدمات الاتصالات والبريد في جميع أنحاء الجمهورية وتنظيم وسائل النقل بما يحقق حل مشكلات التوزيع الداخلي والخارجي وانسياب البضاعة وعمليات التصدير للمنتجات .

- زيادة الطاقة الكهربائية المولدة وإنشاء شبكات التوزيع وتحديثها وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في هذا المجال .

- استمرار تنفيذ المشاريع الخاصة بالصرف الصحي للمدن الرئيسية والثانوية والاهتمام بالبيئة والنظافة وزيادة الوعي والثقافة الشعبية في هذا المجال الحيوي والاستمرار في برامج الاهتمام بالمناطق النائية وعلى وجه الخصوص توفير مياه الشرف النقية وإيجاد عوامل الاستقرار لحياة المواطنين في تلك المناطق وذلك عن طريق التوسع في برامج التوطن الحضري .

- التطوير المستمر لرفع قيم وثقافة العمل والإنتاج ورفع مستوى القدرة الذاتية للشباب للدخول في مجالات العمل الحر وإعطائهم فرصة الاستثمار الزراعي والحرفي والخدمي والسياحي وتشجيع المبادرات الذاتية والعطاءات الإبداعية .

- دعم مجالات التنمية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص تطوير برنامج تأهيل

المعوقين ورعاية المسنين وتشجيع التعاون الأهلي والاهتمام باستثمار صندوق المعاشات والضمان الاجتماعي .

- مواصلة الاهتمام بالشباب وتبني استراتيجية إعداد النشء ودعم النشاط الرياضي بكل أنواعه ودعم مؤسساته الحكومية والأهلية والاستمرار في بناء المنشآت الرياضية والشبابية في جميع المحافظات وبما يكفل للشباب الإسهام بدوره في خدمة الوطن.

- دعم العمل الإعلامي بكل مرافقه ومؤسساته ليواكب جهود البناء للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية وتكريس التوجهات الوطنية الوجدية واتسام مضامينه بالصراحة والوضوح والمصادقية إلى جانب الاهتمام بالإعلام الخارجي ليعكس صورة حقيقية عن واقع ومجريات الحياة في اليمن ولمواجهة التشوهات والتخرصات التي يواجهها وطننا وشعبنا وتجربته الديمقراطية ومسيرته التنموية من قبل أعداء الوطن .

- توسيع نطاق الأنشطة الثقافية وتشجيع الفنون والآداب والعلوم بمختلف فروعها والاهتمام بالإبداع الفكري وبثقافة الطفل والشباب والأسرة .

- إيلاء اهتمام أكبر للنشاط الوعظي والإرشادي وتعزيز دوره في توعية الناس بمبادئ وقيم وأخلاقيات الدين الإسلامي الحنيف وتعميق روح الأخوة والتسامح والوحدة الوطنية والتطبيق الصارم لقانون الوقف الشرعي والمحافظة على حقوق وممتلكات الأوقاف وحمايتها والاهتمام بتنظيم عملية بناء المساجد لتقوم بأداء رسالتها التربوية والإرشادية .

ثالثاً: فليتعاظم دور اليمن في الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم بما يعزز العلاقات القائمة على المنافع والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل .

١- تأكيد مبدأ احترام السيادة الوطنية لجميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض استخدام القوة أو التلويح بها في فض المنازعات واحترام القوانين والشرعية الدولية واعتماد مبدأ الحوار والتفاهم والحلول الودية والسلمية والعادلة وإيجاد التوازن في المصالح والحقوق بين الدول وعدم تكريس المعايير المزدوجة في المفاهيم والعلاقات الدولية وتحقيق أسس العدل والسلام العالمي والأمن والاستقرار .

٢- استمرار العمل في السياسة الخارجية الهادفة إلى تمتين علاقات اليمن بالدول الشقيقة في الجزيرة والخليج وتطوير التعاون معها لإيجاد علاقات تكاملية ومتكافئة في جميع المجالات .

٣- مواصلة الالتزام بنهج التفاوض والحوار السلمي والأخوي لحل قضية الحدود مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية على قاعدة ((لا ضرر ولا ضرار)).

٤- الدعم المستمر للشعب الفلسطيني لاستعادة كافة حقوقه المشروعة ودعم كافة خياراته وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ومساندة نضال الشعبين السوري واللبناني في تحرير أراضيهم المحتلة والاستمرار في الدعوة والعمل من أجل استعادة التضامن العربي وتعزيز دور الجامعة العربية وانتظام انعقاد القمة وبذل الجهود من أجل مصالح عربية شاملة لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالأمّة العربية وإيجاد آليات ووسائل نشطة ومتطورة للنهوض بالعمل العربي المشترك على كافة الأصعدة .

٥- تعزيز العلاقات بدول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا والمساهمة في إيجاد مبادرات عملية وواقعية من أجل تحقيق السلام والاستقرار لشعوب المنطقة بما في ذلك الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار البحر الأحمر وحماية بيئته وسواحله وثروته الطبيعية .

٦- تمثين التعاون والتضامن بين كافة الدول الإسلامية وشعوبها وتشجيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والثقافي فيما بينها وتعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي في مناصرة قضايا الأمّة الإسلامية وتعزيز اتجاهات الحوار بين الحضارات والأديان من أجل خدمة السلام العالمي وحماية حقوق الأقليات الإسلامية ورفع الظلم والمعاناة عنها .

٧- التأكيد المبدئي على موقف اليمن الرافض للعنف والإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه ومصادره ولكل أنواع التمييز العنصري أو العرقي أو الديني أو الإستقواء على الأقليات وحجب حقوقها الإنسانية المشروعة .

٨- تعزيز ودعم التوجهات لإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات والوكالات التابعة لها وإيجاد مفاهيم جديدة وعادلة وقوانين ونظم تكون أساساً للتنمية المستدامة والشراكة المتكافئة لجميع الشعوب .

٩- تعزيز الدعوة نحو زيادة دور المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواصلة الجهود من أجل الاستفادة القصوى من أنشطة وبرامج هذه المؤسسات لصالح البناء المؤسسي والتنمية الشاملة في اليمن .

١٠- التطوير المستمر لعلاقة اليمن مع الدول الشقيقة والصديقة المساهمة والداعمة

لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد والدفع لإيجاد شراكة مثمرة وتعاون إيجابي مع الأشقاء والأصدقاء وتحقيق منافع متبادلة عبر المؤسسات والشركات اليمنية لإقامة المشاريع المشتركة تعزيزاً للعلاقات بين اليمن وأشقائها وأصدقائها .

١١- تأييد الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة ومحاربة الأنشطة المرتبطة بالمخدرات والاتجار غير المشروع بها والتعاون في مكافحة الأمراض القابلة للانتقال ومخاطر التلوث البيئي ونزع وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل وفق أسس عادلة تتجنب ازدواجية المعايير أو الانتقائية في تطبيق قرارات الشرعية الدولية .

١٢- تعزيز دور حركة عدم الانحياز والعمل على الارتقاء بها لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الدول النامية لكي تقوم الحركة بدور مهم في تشكيل التوجهات الجديدة لإقامة نظام دولي جديد يقوم على التعدد والتكافؤ واحترام الخصوصيات الثقافية والحضارية وزيادة وتوطيد علاقات اليمن مع كافة المنظمات الدولية ((الحكومية وغير الحكومية)) المعنية بحقوق الإنسان وحماية الحريات العامة وتحقيق العدل والمساواة بين الشعوب .

علي عبدالله صالح: مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ..
والمجلس الوطني للمعارضة مرشح الشعب والوطن معاً إلى مشارف القرن الواحد والعشرين والألفية الثالثة

- أيها اليمنيون .. رجالاً ونساءً شباباً وشيوخاً حاملو لواء الوطن والثورة والجمهورية والوحدة وصانعو الانتصارات العظيمة من أجل الحرية والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والتنمية الشاملة .

- أيها العلماء الإجلاء والمعلمون والطلاب والباحثون عن زاد المعرفة العلمية والمجددون للقيم الحضارية الوطنية والإسلامية والعربية والإنسانية والحاملون مشاعل الفكر والثقافة والتربية والإرشاد والتنوير المعرفي .

-أيها العاملون والعاملات في شتى مرافق وحقول العمل والإنتاج والخدمات والصامدون في خنادق الدفاع عن الوطن وأمنه وسيادته واستقراره .

- وإلى رجال الأعمال والعاملين المثابرين في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نتوجه إليكم جميعاً..

في المدن والأرياف وفي السهول والصحاري وفي الوديان والشعاب والجبال
الشامخة وفي الشواطئ والجزر لنقدم إليكم برنامج المسيرة الوطنية الوجدية الديمقراطية
والتنمية الشاملة ومن أجل ترسيخ قيم التسامح والوفاء وتحقيق الاستمرارية والتواصل
والعطاء المخلص الدافق ومن أجل عزة الوطن والمواطن والنماء والبناء ومن أجل الأمن
والأمان والسلام الاجتماعي والتقدم الاقتصادي .

فمن خلال الأخ/ علي عبدالله صالح وهذا البرنامج سوف نسير معاً..

من أجل خوض معركة البناء والاستقرار والنهوض الحضاري وتعزيز الوحدة
الوطنية صوناً لكرامتنا ودفاعاً عن مبادئنا وقيمنا الأصيلة وترسيخ مسيرتنا الديمقراطية
ومواجهة كل التحديات الوطنية الكبرى لاستكمال بناء دولتنا الحديثة دولة المؤسسات
الدستورية والنظام والقانون وتحقيق النهضة التنموية الشاملة في كافة المجالات
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبهذا البرنامج نرتقي باليمن الميمون إلى المكانة اللائقة به بين الأمم والدخول
باقترار إلى رحاب القرن الواحد والعشرين لكي ننتصر لقضايا الوطن وامتنا العربية
والإسلامية ونعاوض الحق وأهله أينما كان تجسداً لقيمنا العقيدية السمحاء ومبادئنا
الوطنية الراسخة وشيمنا الإنسانية النبيلة .

أيها اليمنيون في كل مكان

لقد منحتم صفة الإيمان والحكمة .. وانتم أهل الخير والبركة والسلام .. والمجبولون
على الخلق القويم والحب والوفاء والسماحة .

ولذا فنحن مدعوون جميعاً لمنح ثقتنا للأخ/ المناضل علي عبد الله صالح وإعطاء كل
تأييدنا المطلق له كمرشح لرئاسة الجمهورية وقائداً لمسيرتنا الوجدية الديمقراطية
والتنموية خلال الفترة المقبلة من أجل الحفاظ على كل المنجزات والمكاسب التي تحققت في
ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة وترجمة كافة الأهداف والغايات المنشودة وفي إطار
عهد عقدها معاً من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والقومية الرائعة والسامية والنبيلة
ولنسبر معاً على طريق واضح المعالم مشرق الرؤى وبخطى وثقة وعزيمة ثابتة وبعقول
وقلوب مستنيرة يهدها إيمانها العميق بالله والوطن إلى سواء السبيل وإلى طريق الحق
العزم على تحقيق برنامج الوطن اليمني على عتبات القرن الواحد والعشرين .

انه برنامج تعزيز بناء الدولة اليمنية الحديثة والوحدة الوطنية والديمقراطية
والتنمية باعتبارها سبيلنا إلى التقدم .

انه برنامج الشعب والوطن كله

قال تعالى ((وَقُلْ أَعْمَلُوا لِلَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ))

صدق الله العظيم

البرنامج الانتخابي للمرشح المستقل

نجيب قحطان الشعبي ❖

منذ زمن بعيد تطلع اليمنيون في مختلف أرجاء بلادهم المجزأة إلى تحقيق الوحدة اليمنية حتى تحقق هذا الهدف في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م ليلتحم أبناء الشعب اليمني في دولتهم الموحدة والكبيرة في الجمهورية اليمنية.

وقد قامت الوحدة على أسس تكفل الحريات السياسية والحقوق الإنسانية وذلك من خلال دستور حضاري يضمن تلك الحريات والحقوق ويضمن التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات .

إن حق الترشيح والانتخاب المكفول للمواطن اليمني قانونياً وممارسة إنما هو تطور سياسي حضاري نقل بلادنا الى مكانة عالية في المجتمع الدولي.

وقد خاض الشعب إنتخابين نيابيين وهو الآن يستعد لأول إنتخابات مباشرة لإختيار رئيس الجمهورية وستمثل هذه الانتخابات دفعة قوية للنهج الديمقراطي.

إن ايمان الشعب بالديمقراطية وتمسكه بها يمثل ضماناً حقيقية لتطوره على كل الأصعدة.

إننا واثقون بأن الشعب لن يتنازل عن حقوقه المكتسبة والمتمثلة في حرية التعبير والترشيح والانتخاب وسيسعى الى انتظامها وترسيخها حتى نصل الى مجتمع متقدم يسوده العدل وينعم أفراداه بالسعادة .

وعلى طريق ترسيخ المبادئ الديمقراطية وعلى طريق الوصول الى مجتمع العدالة والسعادة أترشح لرئاسة الجمهورية في إنتخابات ١٩٩٩م متقدماً للناخبين ببرنامجي:

وفقنا الله جميعاً لتحقيق ما فيه تقدم بلادنا وسعادة شعبنا.

المبادئ العامة

- ١- الالتزام بالعقيدة الإسلامية.
 - ٢- وحدة الشعب اليمني ، وتعميق الوحدة الوطنية وترسيخها على أسس ديمقراطية.
 - ٣- المواطنة المتساوية.
 - ٤- سيادة القانون.
 - ٥- الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.
 - ٦- الفصل بين السلطات الثلاث وتوازنها.
- السياسية الاجتماعية
- ١- كفالة الحريات الشخصية وبما لا يمس مصالح المجتمع أو مبادئ الدين الإسلامي.
 - ٢- تحقيق إلزامية التعليم في مراحله الأساسية ومجانيته في جميع مراحله .
 - ٣- إقامة مراكز بحوث علمية متخصصة وحقيقية .
 - ٤- إنشاء مظلة علاجية متطورة لكافة المواطنين .
 - ٥- الاهتمام بالصحة العامة للشعب بتقديم خدمة صحية متكاملة ورعاية المعاقين ودعم الهيئات المختصة لخدمتهم ورعايتهم .
 - ٦- تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية دون أي انتقاص من تلك الحقوق .
 - ٧- تشييد وحدات سكنية لتمليكها لمحدودي الدخل بشروط ميسرة .
 - ٨- إيجاد فرص عمل للأيدي العاملة وفتح الأبواب أمام الشباب .
 - ٩- محاربة العادات السيئة المنتشرة في المجتمع كتعاطي القات والعصبية الضيقة والنار ، وإصدار التشريعات المحققة لذلك .
- السياسية الاقتصادية

- ١- كفالة حرية الفرد الاقتصادية بما لا يضر بمصلحة المجتمع .
- ٢- اتخاذ دور قوي للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي .
- ٣- حماية المجتمع من الهزات الاقتصادية الناتجة عن أسباب داخلية أو خارجية عبر تنويع مجالات النشاط الاقتصادي واستغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة .
- ٤- اتخاذ سياسية اقتصادية تحقق التنمية الدائمة للوصول بالمجتمع إلى الكفاية والكفاءة والقدرة على التطور والتقدم .
- ٥- انتهاج سياسية تمويل خارجي للتنمية والإصلاح الاقتصادي بما لا يمس السيادة الوطنية أو المستوى المعيشي للمواطن وبما لا ينتج أعباء على الأجيال القادمة.
- ٦- انتهاج سياسة اقتصادية مستقلة .
- ٧- عدم السماح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو غيرهما من منظمات التمويل الدولية بفرض شروط لا تراعي مصلحة المواطن اليمني .
- ٨- تفادي الآثار السلبية التي قد تنتج عن سياسة الإصلاح الاقتصادي .
- ٩- قيام الخصخصة على أساس منع الاحتكار لأي نشاط اقتصادي وان لا تؤدي إلى نشوء طبقة طفيلية .
- ١٠- قيام الخصخصة على أساس محافظة الدولة على الخدمات والمنشآت التي تؤدي خدمة استراتيجية " كالنقل ومصافي النفط" والتي تؤدي خدمة عامة " كالكهرباء والمياه والاتصالات".
- ١١- إعداد الجمهورية إدارياً واقتصادياً لاستقبال سياسات العولمة .
- ١٢- تشجيع النشاطات الاقتصادية التي تزاولها قطاعات عريضة من الشعب كالزراعة وصيد الأسماك .
- ١٣- تطوير مصادر الدخل غير التقليدية كالسياحة واستثمارات المغتربين واستغلال موقع اليمن الاستراتيجي في النقل البحري والجوي.
- ١٤- وضع رؤية اقتصادية مستقبلية يسعى المجتمع لتحقيقها عبر خطط تنمية حقيقية.

السياسة الخارجية

- ١- وضع ثوابت للسياسة الخارجية .
- ٢- أن تكون دوائر السياسة الخارجية متدرجة على النحو الذي يجسد تلك الثوابت.
- ٣- تقليص نفقات التمثيل الدبلوماسي وإغلاق كل سفارات صنعاء لدى العواصم الأخرى التي لا لزوم لها وتقليص عدد العاملين في السفارات.
- ٤- تنظيم السلك الدبلوماسي بأن يقوم على الاحتراف وعدم اختراقه من خارجه حتى يكون مشرفاً لتمثيل اليمن .
- ٥- حل الخلافات مع الدول الأخرى عبر الأساليب السلمية وقواعد القانون الدولي وبما يحفظ لليمن سيادتها وحقوقها .

السياسة الإعلامية

- ١- عدم المساس بحرية الصحافة.
 - ٢- عدم احتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيري من إذاعة وتلفزة.
 - ٣- ضمان حصول الصحافة على المعلومات للوصول إلى الحقيقة ونشرها .
 - ٤- إتاحة الفرص المتكافئة أمام الصحف الرسمية والحزبية والمستقلة للحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية .
 - ٥- التعامل مع الكتاب الصحفيين بشكل يحافظ على حرياتهم وكرامتهم .
- ## السياسة الأمنية والدفاعية

- ١- تفعيل دور أجهزة الأمن لتؤدي وظيفتها الأصلية وهي توفير الأمان للمواطنين والأماكن العامة والخاصة وحماية سيادة القانون .
- ٢- صيانة أجهزة الأمن لكرامة المواطنين واحترام حقوقهم الدستورية .
- ٣- تعامل أجهزة الأمن مع الخارجين عن القانون بشكل متساوي .
- ٤- تحديث القوات المسلحة بتحويلها إلى مؤسسة تتمثل فيها الوحدة الوطنية لتعمل على حماية الدستور وحدود الوطن .

٥- منع منتسبي القوات المسلحة من التدخل في الشؤون السياسية والإدارية للدولة.

مكافحة الفساد

١- محاسبة مرتكبي الفساد بكل أشكاله في جميع دوائر الدولة .

٢- إقامة الهيئات الرقابية المستقلة والفاعلة للقضاء على هذا الداء المستشري وإن يكون قادة العمل السياسي والإداري مثلاً أعلى للنزاهة والكفاءة وأن يمنعوا من ممارسة الأنشطة التجارية أثناء مدة توليهم المسؤولية.

٣- وضع التشريعات التي تحقق الغايات المذكورة أعلاه وتطبيقها تطبيقاً صارماً.

السلطة القضائية وأجهزتها

١- إقامة أجهزة قضائية لا تخضع إلا لسلطان القانون لتؤدي الهدف من إقامتها وهو تحقيق العدالة وضمان الأمن والسلام للمواطنين وممتلكاتهم .

٢- تخليص الأجهزة القضائية من كل أشكال الفساد ومرتكبيه .

٣- إقامة جهاز تفتيش قضائي نشط ونزيه وكفء .

٤- تحديد مخصصات مالية تليق بحاملي أمانة القضاء ومحاسبة كل من يسيء إلى وظيفة القضاء .

٥- ضمان استقلالية القضاء وأن يكون تعيين وعزل ومحاسبة العاملين به من صلاحيات السلطة القضائية وحدها .

السلطات التشريعية

١- تشجيع مجلس النواب على ممارسة دوره التشريعي بالكامل والحد من دور السلطة التشريعية الأخرى " السلطة التنفيذية "

٢- تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب وتمكين أعضائه من ممارسة حقهم الدستوري في استجواب رئيس الحكومة وأعضاءها .

٣- تحقيق مبدأ سيادة القانون بمنع مجلس النواب من الخروج على أحكام دستور الدولة واللائحة الداخلية للمجلس .

٤- العمل على حل مجلس النواب عند عدم تقيده باحترام دستور الدولة .

السلطة التنفيذية وأجهزتها

- ١- تنفيذ نظام حكم محلي حقيقي.
- ٢- تقليص عدد الوزارات وترشيد إنفاقها الجاري .
- ٣- اختيار أعضاء الحكومة على أساس شرطي الكفاءة والنزاهة.
- ٤- تحقيق حيادية الوظيفة العامة وتطبيق الإصلاح الإداري المؤدي إلى رفع كفاءتها.
- ٥- إرساء مبادئ الكفاءة والنزاهة والمنافسة للحصول على الوظيفة العامة والاستمرار فيها .
- ٦- تحقيق مبادئ الشفافية والمسئولية في جميع مرافق السلطة التنفيذية وإجراء المحاسبة القانونية في حالات المخالفة أو التقصير .
- ٧- منع السلطة التنفيذية من التدخل في وظائف واختصاصات السلطين القضائية والتشريعية.

والله ولي التوفيق،،

نجيب قحطان الشعبي

البرنامج الانتخابي لمرشح أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة علي صالح عباد (مقبل) ❖

الآن بوسعنا جميعاً أن نقرر الوجهة التي نريدها لوطننا الغالي ، وحينما نذهب الى صناديق الاقتراع لندلي بأصواتنا في أول إنتخابات رئاسية مباشرة تشهدها بلادنا فإننا في واقع الأمر سنكون أول جيل في تاريخ اليمن المعاصر تنهيا له الظروف لممارسة هذا الحق الذي يكفله الدستور وأن ممارسة هذا الحق تترتب عليه مسئولية الاختيار .

ولئن شرفنتني أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة حينما اختارتني مرشحاً للإنتخابات الرئاسية فإنني وافقت على أداء المهمة من وحي ثقتي بالإرادة الشعبية وإيماني بحتمية التغيير وقناعاتي الراسخة بأن التجديد في القمة هو المدخل الواقعي لتنامي قوة مجتمعنا وتماسكه وتجاوزه للأحزان والخرائب والأزمات التي خلفتها سنوات طويلة من القسر والعنف والحرمان.

وان نداء المسئولية وهو نداء غلاب ليس في مستطاعي تجاهله ليحتم على أن أكون أميناً وصادقاً وأنا أتقدم إليكم ببرنامجي الإنتخابي آملاً أن يحوز ثقبتكم ويلبي تطلعاتكم وتوقعكم الذي أشارككم إياه في أن يكون بلدنا وطناً حراً لشعب عظيم مقتدر.

إن موقع رئيس الجمهورية من حيث كونه رئيس الدولة ومجدد الإرادة الشعبية لا يجيز لي أن اعمل من غير أن استشير وأقرر من غير أن أفسر وأحسم من دون أن أكون قد قمت بكل ما ينبغي في سبيل الوفاق وإنني أتعهد بأن التزم حرفياً بالدستور والقوانين وان أحترم إختصاصات المؤسسات الدستورية وأتمثل إرادة مواطني عند كل قرار واجهد ما أمكنني لأن يكون اجتهادي منصباً في مصلحة الشعب وان اقدم القدوة في مسلكي وعملي ارتفاعاً إلى مستوى الموقع الذي سأنشغله في حال فوزي بإذن الله ومجسداً في المقام الأول أصول الإدارة الحديثة وألا أضع ثقتي إلا فيمن هو جدير بالمسئولية وتتوفر فيه معايير الكفاءة والنزاهة .

وإنني لا أرى أن حدود التغيير لا تتوقف عند الأشخاص بل تمتد إلى المناخات

والظروف القائمة التي تعكس نفسها في تفشي الفساد وانتشار المحسوبية وهدر الحقوق ورسوخ الامتيازات غير المشروعة وشيوع الفلتان الأمني وتفاقم العنف وعلاوة على تطبيق القانون فإنني لعلّى يقين بأن تغيير تلك الظروف والمناخات يستلزم إعلاء قيم الحوار والتسامح وتغليب المصلحة الوطنية والترفع عن المكائيدات الصغيرة والمصالح الضيقة ، والنأي عن استخدام وسائل العنف الإكراه المادي والمعنوي في فرض أفكارنا ووجهات نظرنا ، ذلك أن الحور بين أطراف المنظومة السياسية والمدنية لا يقوم إلا على احترام مبدأ التعدد ولا ينطلق إلا في رحاب فسيحة من الحرية ولا يبلغ غايته من دون أن يكون قد رسخ في وعي أطرافه مفهوم الشراكة في الانتماء للوطن الذي يكفل وحدة لنظامنا السياسي أن يطبق الجدل والتفاعل الخلاق بين الأفكار والبرامج مهما تعددت وتباينت أو اختلفت.

وإنني إذ أتعهد بالدفاع عن الجمهورية اليمنية ووحدة وسلامة أراضيها باعتبارها خيار الشعب النهائي الذي لا رجعة عنه والتصدي لكل ما يمس كيائها الموحد والسيادة الوطنية فإنني سوف اعمل من أجل تصحيح كافة السياسيات والممارسات الخاطئة التي تسيء إلى الوحدة الوطنية للشعب وتوفير كافة الشروط التي تعزز دعائم الكيان اليمني الموحد وتقوي الروابط بين أبنائه:

النظام السياسي وبناء الدولة والديمقراطية الحديثة

لا شك أن غياب الدولة المؤسسية الحديثة يمثل العائق الرئيسي أمام تقدم المجتمع اليمني ونهضته وبقائه أسيراً للتخلف والفقر وعرضة للعنف وعدم الاستقرار ولا يمكن لبلادنا أن تغدو بلداً آمناً ومزدهراً وجزءاً من العالم المعاصر إلا إذا أنجزنا مهمة بناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية ومن أجل تحقيق هذه الغاية وفي حال فوزي بمنصب رئيس الجمهورية سوف اعمل من خلال مؤسسات الدولة الدستورية وهيئاتها وبدعم شعبي مباشر على :

١- توفير كافة الشروط اللازمة لاستكمال عملية التحول الديمقراطي والسير به إلى غايته المنشودة وإزالة كل المعوقات والإجراءات التي أدت إلى إضعاف الديمقراطية وتراجعها وتوفير كافة الشروط لاستئناف المسيرة الديمقراطية وضمان النزاهة والتكافؤ بين الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة وكفالة الحريات العامة .

وسوف أكرس جهودي حال فوزي بمنصب رئيس الجمهورية وقيادتي للدولة من أجل الانتقال بالحياة السياسية في اليمن من وضعها الشكلي والإقرار النظري (أن الشعب مالك السلطة ومصدرها) إلى ميدان التطبيق والممارسة الفعلية ، وخلق مناخات سياسية

واجتماعيه ملائمة تعيد الحيوية المفقودة إلى الساحة السياسية والحزبية وتوفير كافة الشروط القانونية اللازمة لتحقيق هذا الهدف وان المهمة الكبرى التي يتوجب علينا إنجازها كي نتأهل لدخول الألفية الثالثة التي تحل علينا بعد شهور هي تحقيق مصالحه وطنية شاملة تمكن شعبنا من تجاوز آثار الماضي ومخلفات الصراعات والحروب السياسية والاجتماعية العنيفة وبالأذات حرب صيف ١٩٩٤م المتساوية ، بما يتناسب وروح العصر ، والمصالحة الحقيقية في معناها العميق هي المصالحة بين الدولة وأكثريه المجتمع لتصبح الدولة انعكاساً حقيقياً لقيمه وتحقيقاً لمصالحه الأمر الذي يقتضي إعادة الاعتبار لكل ضحايا الصراع السياسي والاجتماعي خلال السنوات الماضية وإلغاء كافة الإجراءات الاستثنائية وتسهيل عودة جميع اليمنيين المشردين في الخارج وكذا إلغاء الأحكام السياسية التي أصدرتها المحاكم منذ الحرب وحتى اليوم وإعادة المبعدين من المدنيين والعسكريين إلى أعمالهم والتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالمنظمات والأشخاص جراء دورات العنف والصراعات السياسية الماضية

٢-أتعهد بدعوة القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية إلى إعلان التزامها بسيادة الدستور والقانون وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة بصورة فعلية والتصدي لثقافة العنف وتحريم استخدام القوة أو التلويح بها لأغراض سياسية أو اجتماعية أو من أجل الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها وعدم استخدام المقدسات والثوابت الدينية والوطنية والقومية المجمع عليها في الصراعات والمكائد السياسية والحزبية .

٣-دعوة كافة الأحزاب والقوى السياسية لعقد مؤتمر وطني عام لتحقيق المصالحة الوطنية المنشودة والإعلان عن الالتزام بتحقيق كل تلك المبادئ والدفاع عنها وتحويلها إلى ميادين التطبيق العملي ووضع الآليات المناسبة لتطوير النظام السياسي بصورة جوهريه تؤدي إلى إعادة بناء الثقة والعلاقة بين السلطة والشعب على أساس العقد الاجتماعي والمواطنة المتساوية وإقامة مجلس شوري تأسيسي ينبثق عن مؤتمر المصالحة يتولى الإشراف على إجراء إصلاح سياسي شامل .

٤-العمل على إجراء إصلاح دستوري وسياسي يلبي متطلبات بناء الدولة الجديدة والتنمية السياسية ويحقق نظاماً تمثيلاً عادلاً يعبر عن الأوزان الحقيقية لمختلف القوى السياسية والاجتماعية في البلاد وتعديل النظام الإنتخابي من نظام الدائرة الفردية إلى نظام القوائم الإنتخابية والتمثيل النسبي الذي يمكن الناخب من التصويت للبرنامج الإنتخابي الذي يحبذه بحيث يتمكن الحزب أو الائتلاف أو القائمة الحاصلة على الأغلبية في مجلس النواب من تشكيل الحكومة وتطبيق البرنامج الإنتخابي الذي فاز على أساسه في

الانتخابات .

٥-إناطة كافة الصلاحيات التنفيذية بالحكومة ويتولى رئيس الجمهورية ضمان قيام المؤسسات بوظائفها الدستورية وممارسة كل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لصلاحياتها دون تداخل .

٦-تحقيق الفصل التام بين الوظيفة العامة للدولة وأي حزب يأتي إلى السلطة عبر الانتخابات وحصر التداول السلمي للسلطة في المناصب السياسية وتوفير الضمانات السياسية والقانونية لحرية ونزاهة الانتخابات وعدم تكرار الاختراقات والمخالفات التي جرت في إنتخابات ١٩٩٧م .

٧-إقامة حكم محلي ديمقراطي واسع الصلاحيات من خلال مجالس محلية ذات شخصية اعتبارية مستقلة على قاعدة الانتخابات المباشرة والحرية والمتساوية لهيئاته بما في ذلك المحافظ ومدير الناحية واعتباره المرتكز الأساسي لبناء الدولة اليمنية الحديثة وأداة ترسيخ نهجها السياسي والمؤسسي الذي يعزز الوحدة اليمنية والوطنية ويوطد الاندماج الاجتماعي ويسرع بعملية التنمية ويؤمن حق المواطنين في المشاركة السياسية والاختيار الطوعي لمن يدير شئون حياتهم اليومية.

٨-التقيد بأحكام الدستور والقوانين والعمل على تطبيقها واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه كل من يخالف ذلك بصرف النظر عن منصبه الرسمي أو الحزبي أو مركزه الاجتماعي .

واستحداث آلية مناسبة لمراقبة مدى تقيد مسؤولي الدولة بأجهزتها المختلفة بنصوص الدستور والقوانين وتحديد حجم المخالفات .

٩-الالتزام بالأحكام الدستورية التي تقضي بالفصل بين سلطات الدولة الثلاث ووضع حد حاسم لهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ومنع أي تدخل في شئون السلطة القضائية بأي طريقة كانت وإلغاء شغل رئيس الجمهورية لمنصب رئيس مجلس القضاء الأعلى .

١٠-العمل على تفعيل دور الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا وهيئة التفتيش القضائي والنيابة العامة والإدارية بما يؤدي إلى إصلاح كافة الأجهزة ذات الصلة بعمل القضاء لتصبح أداة حقيقية للعمل بموجب الدستور والقانون ومراقبة تطبيقهما ونشر العدل بين الناس وحماية واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان .

ويمكن تلخيص سياستنا في مجال القضاء على النحو التالي :

١- استقلال القضاء واحترامه ومنع هيمنة السلطة التنفيذية عليه أو التدخل في شؤونه وتوفير شروط استقلالية القضاة ونزاهتهم .

٢- رفع السلطة الإدارية ممثلة بوزارة العدل عن المحاكم والقضاة ومجالس السلطة القضائية بحيث يتحقق الاستقلال المنشود دستورياً وربط السلطة الإدارية للمحاكم بمجلس القضاء الأعلى .

٣- توفير الحماية الكاملة للقضاة ورفع مستواهم المعيشي بتوفير المستلزمات المادية ضماناً لقيامهم بواجبهم على اكمل وجه .

٤- إنشاء وتأهيل الشرطة القضائية وربطها بالقضاء لتنفيذ قراراته وأحكامه .

٥- تنظيم النيابة العامة والاعتناء بأعضائها حقوقاً وتعليماً وتدريباً وتطبيق ماله من سلطات تمكنها من الدفاع عن حقوق المجتمع دون الإضرار بالقضاء أو التدخل في سلطاته .

٦- إعادة تنظيم المعهد العالي للقضاء بما يضمن قدرته على رفد السلطة القضائية بالعناصر الكفوة وتوفير الإمكانيات الكافية لذلك .

٧- العمل على تطهير القضاء من الفساد والالتزام الصارم بمعايير النزاهة والكفاءة في التعيين في مجال القضاء والعمل على تسهيل الإجراءات وسرعة البت في القضايا تحقيقاً للعدل وحفظاً للحقوق وحماية للمواطنين من اللجوء إلى حل قضاياهم بالقوة والعنف بعيداً عن جهاز الدولة والإشراف على تنفيذ الأحكام مباشرة من قبل السلطة القضائية .

٨- العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للفصل بين الإدارة الرسمية والحزب الحاكم وكذا اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه كل من يخالف نصوص القانون التي تقضي بحياد أجهزة الدولة المركزية والمحلية تجاه التنافس بين الأحزاب .

٩- اتعهد بالتخلي عن انتمائي الحزبي شكلاً وموضوعاً أثناء فترة شغل منصب رئيس الجمهورية الأمر الذي يضمن إعادة التوازن إلى الحياة السياسية في البلاد وفتح المجال لتطور النظام الحزبي وتحقيق التنمية السياسية على طريق التحول إلى النظام الديمقراطي الأكثر نضجاً .

١٠- إعلام الشعب بكافة الحقائق والمعلومات عن شاغلي الوظيفة العامة بما في ذلك

رئيس الجمهورية والإسراع بإصدار قانون الذمة المالية .

١١- سوف اعمل على منع الجمع بين الوظيفة العامة والأعمال التجارية والمالية لشاغلي الوظائف العليا في الدولة .

١٢- إلغاء كل الإجراءات والقيود الماسة بالحقوق والحريات العامة وضمان تنفيذ التزامات اليمن بالمواثيق والأعراف الدولية الموقعة عليها والمعترف بها بهذا الخصوص وإلغاء الأجهزة الأمنية السرية الموجهة ضد المواطنين وممارستهم لحقوقهم السياسية حيثما وجدت وإصدار قانون يحدد مهام وصلاحيات الأمن السياسي واعتباره احد الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية يختص بمتابعة ومكافحة التجسس الخارجي وحماية السيادة الوطنية وتحريم التدخل في شئون الأحزاب والكف عن مراقبة البريد والهاتف ومنازل المواطنين والتدخل في الوظيفة العامة .

١٣- كفالة حق منظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية واستقلالية تامة ودونما تدخل أو هيمنة من أجهزة الدولة أو غيرها .

١٤- إلغاء وزارة الإعلام وإنشاء هيئة وطنية مستقلة بدلاً عنها بهدف وضع حد فوري لاحتكار وسائل الإعلام الرسمية من قبل السلطة وحزبها وحرمان القوى والأحزاب السياسية الأخرى من ذلك وتوفير الشروط القانونية والإدارية التي تكفل حق القوى والأحزاب السياسية المختلفة في مخاطبة الرأي العام وطرح وجهة نظرها وبدائلها البرنامجية على المجتمع ومنع استغلالها من قبل طرف سياسي أو حزبي بعينه لتكوين الرأي العام من طرف واحد وإعلام الشعب بالمعلومات والحقائق عن الأوضاع العامة في البلاد والحيلولة دون تسخير تلك الوسائل الهامة لتضليل الرأي العام وتشويه وعيه تجاه ما يجري في الحياة لأن الإعلام الرسمي حق عام يمول من الشعب (دافع الضرائب) وتمكين الصحافة المرئية والمسموعة والمقروءة من أداء مهمتها في نشر المعلومات وتنوير الشعب ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تعدديتها واستقلاليتها عن أية سلطة .

ضمان تحقيق الأمن والاستقرار بالنظر إلى تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد خلال السنوات الأخيرة مما الحق البلاد خلال السنوات الأخيرة الضرر الكبير بمصالح الوطن والمواطنين وشوه سمعة البلاد في الخارج أتعهد بالعمل على إشاعة الحياة المدنية الآمنة ، وإعلاء صوت القانون وإعادة البسمة إلى الوجوه وزرع الطمأنينة في النفوس وصون الأرواح والحفاظ على الممتلكات وخلق المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الخارجية وعودة السياحة وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية والاستقرار بشكل عام وذلك من خلال :

- ١- التطبيق الصارم للدستور والقانون واتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة للقضاء على ظاهرة التسيب الأمني وانتشار جرائم القتل والاختطاف والحروب اليومية التي تجري في مختلف محافظات الجمهورية بما في ذلك أمانة العاصمة.
- ٢- منع حمل السلاح في المدن والأسواق العامة كخطوة أولى وحظر الاتجار به نهائياً من خلال إصدار قانون ينظم ذلك .
- ٣- إقامة العدل بين الناس بسرعة البت في القضايا المحالة على النيابة العامة والتطبيق الفوري لأحكام القضاء .
- ٤- منع احتجاز أو اعتقال أو تقييد حرية أي مواطن خلافاً للقانون.
- ٥- اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة تجاه من يمارس أعمال الاختطاف ومنع المساومة مع المختطفين أو مكافأتهم .
- ٦- تحسين المستوى المعيشي لمنتسبي الشرطة والأمن العام وتأهيلهم ورفع درجة وعيهم الثقافي والقانوني بطبيعة وظيفتهم (الشرطة في خدمة الشعب) والوقاية من الجريمة .
- ٧- إزالة جميع النقاط العسكرية داخل المدن وخارجها غير المبررة وإلغاء التنافيذ والقيود والسجون الخاصة ومنع إيواء المتهمين بجرائم القتل من خلال إصدار قانون خاص بذلك .
- ٨- السعي إلى تحسين أوضاع السجون الرسمية القائمة والعمل على فصل سجون النساء والأحداث عن السجون الخاصة بالرجال والاهتمام بتوفير ظروف لائقة لحياة نزلائها المحكومين والعمل على تحويل هذه السجون الرسمية من مرافق عقابية إلى مؤسسة تربوية وتعليمية تعمل على إعادة تأهيل وتدريب نزلائها خلال فترة قضاء مدة الأحكام الصادرة بحقهم ليعودوا إلى أسرهم والمجتمع ككل وقد استفادوا من برامج محو الأمية لتعليم الكبار واكتسبوا حرفاً ومهارات مهنية تفيدهم في حياتهم الجديدة . والاهتمام بإصلاحيات الأحداث وتكثيف برامج التوعية بين أوساطهم وتقويم السلوكيات الخاطئة .
- ٩- إنهاء ظاهرة الثأر ويتم ذلك من خلال الدعوة إلى عقد صلح عام بين القبائل يستهدف حقن دماء المواطنين واعتبار كل من يمارس أعمال الثأر بعد ذلك خارجاً عن القانون وتتخذ ضده العقوبات القانونية من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني عام يشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعلماء يتم فيه عقد هذا الصلح والتوقيع عليه وإعلان الجميع الالتزام بتنفيذه .

١٠- مكافحة القيم الثقافية والعادات الاجتماعية التي تمجد الجروب وأعمال العنف وكل مظاهر التطرف والإرهاب ومقاومة التمييز في المجتمع على أساس اللون أو المهنة أو المذهب أو الانتماء الاجتماعي أو الحزبي أو السياسي ومعاقبة كل من يمارس جريمة التعذيب الجسدي أو النفسي .

القوات المسلحة

في هذا المجال أتعهد بالعمل على تحويل القوات المسلحة إلى مؤسسة دفاعية محترفة والفصل بين السلطة المدنية والعسكرية وإعادة تأهيلها وبناء عقيدتها العسكرية بما يمكنها من القيام بمهامها الدفاعية لحماية سيادة البلاد وضمان حدود الدولة والخضوع التام للإدارة المدنية وضمان حيادها تجاه الصراعات السياسية والحزبية وتحريم استخدام وسائلها المادية والمعنوية لدعم أي جهة سياسية أو حزبية كانت وتنفيذ قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بمنع العمل الحزبي في القوات المسلحة والأمن وضبط موازنة وزارة الدفاع وفي هذا المضمار سيتم اتباع السياسات التالية :

١- بناء جيش وطني محترف على اسس علمية ووطنية بحيث تكون عقيدته القتالية نابعة من إيمانه بصون السيادة الوطنية وحماية الشعب والدفاع عن قضايا أمته العربية والإسلامية بعيداً عن التدخل في الحياة السياسية وعدم الزج به في الصراع السياسي لصالح أي طرف كان .

٢- الاهتمام بالتثقيف لأفراد القوات المسلحة والأمن ورفع مستواهم التعليمي وغرس مبادئ التربية الإسلامية والوطنية والقومية البعيدة عن التعصب .

٣- رفع المستوى المعيشي لأفراد القوات المسلحة والأمن وثقير ما يكفيهم والوفاء بهذه الحقوق في مواعيدها دون تأخير وإعطاءهم حقهم في الإجازات بصفة دورية منتظمة ومنحهم العلاوات والمكافآت المادية والمعنوية والترقيات المستحقة بالصورة القانونية وضمان الطمأنينة لهم ولعائلاتهم .

٤- إعادة النظر في مستحقات الشهداء والمعوقين في المؤسسة العسكرية والأمنية ومنح عائلاتهم المرتبات المستحقة في مواعيدها ، وإعطاء أولويات الالتحاق بالكلية العسكرية والمدنية لأبنائهم وذويهم وفق معايير علمية ووطنية .

٥- العمل على إعادة الذين تضرروا من الحرب إلى وحداتهم ومواقعهم والالتزام بمعايير الكفاءة والمؤهل لشغل المراكز المختلفة في القوات المسلحة والأمن.

٦- إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء الوطن للانخراط في صفوف القوات المسلحة والأمن وفقاً لمعايير علمية دقيقة وتحريم ممارسة أية مظاهر أو إجراءات من شأنها أن توجي بالتمايز في التعامل بين أفراد القوات المسلحة والأمن .

بناء إدارة فعالة وكفؤة .

بدون إدارة فعالة وكفؤة يستحيل أن تتحقق التنمية أو يستقيم العدل أو يسود الأمن والإدارة الفعالة هي التي تبنى على أسس علمية في البناء الهيكلي والإجراءات الإدارية واختيار العاملين والإدارة في بلادنا بنيت هيكلياً بقرارات مزاجية وبإجراءات وأساليب لا تحكمها الأنظمة والقوانين وإنما تحكمها الاجتهادات الشخصية لذوي النفوذ واختيار الموظف يقوم على إن الإدارة أداء للإرضاء والمغانم لا أداة للإنجاز فأصبح (الخبرة قبل الخبرة) وفقدت الوظيفة العامة حياديتها وأصبحت أداة في يد الحزب الحاكم والقوى المهيمنة تستخدمها لمصالحها، ولهذا انهارت الإدارة وفشلت التنمية وانهار الأمن وغاب العدل وعم الفساد والإفساد.

ولهذا فإن الأولويات لدينا هو إصلاح الوضع الإداري لإعادة الهيكلية على أسس علمية وتطبيق الأنظمة والقوانين وإن يتم اختيار الموظف على أساس الكفاءة والقدرة والخبرة والنزاهة وتحقيق حيادية الوظيفة العامة بوضع الخدمة المدنية تحت إدارة مجلس وطني محايد إلى جانب تقوية أجهزة الرقابة وإنشاء المحكمة الإدارية وتقديم الذين اثروا على حساب الشعب وبطرق غير مشروعة إلى المحاكمة ، وعدم القبول بإعادة أي مسئول إلى موقع قيادي ما لم يثبت براءة ذمته المالية .

ويجب ضمان تطبيق العدالة والمساواة بين موظفي الدولة في الجهازين المدني والعسكري ، لا سيما في مجال العلاوات والترقيات والتقاعد وتأمين التعاقب والتجديد بين الأجيال وعدم السماح لأي شخص كان في البقاء في المنصب المدني أو العسكري مدة أطول مما يسمح به القانون .

الجانب الاقتصادي

١- انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة تتسم بالشفافية بما يكفل إسهام مختلف الأنماط والأشكال الاقتصادية والإنتاجية في تنمية موارد الاقتصاد ويلبي الاحتياجات المتزايدة للمواطنين وبما يضمن الاستثمار الأمثل لمخزائنا الوطنية ويحقق حياة معيشية مناسبة للمواطنين كافة .

٢- توفير مناخ مناسب ينهي حالة الركود القائمة وينعش اقتصادنا الوطني ويؤدي إلى إصلاح النظام النقدي والمالي واتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف الغلاء الفاحش ، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وبما يوفر فرصاً جديدة للعمل للحد من ظاهرة البطالة والفقر والتسول .

٣- القضاء على الفساد بتجفيف منابعه وإزالة بؤره وكل مسبباته ومكافحة الرشوة والتسيب الإداري ومكافحة التهريب والتهرب الضريبي والجمركي والكشف عن المهربين ومحاسبتهم ، وضمان حق الدولة وتفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإحالة الفاسدين إلى القضاء طبقاً للقانون .

٤- إعادة النظر في هيكلية وتبويب الموازنة العامة للدولة على أسس علمية وعملية حديثة بما ينسجم والأهداف الاستراتيجية العامة لخطة التنمية الشاملة ، ويحقق التوازن المطلوب بين الإيرادات والنفقات لتجاوز العجز وتحقيق النمو .

٥- تشجيع الرأسمال الوطني على الاستثمار وإزالة المعوقات أمام استثماراتهم وخلق مناخات سياسية وقانونية ملائمة ومشجعة لجلب رأس المال العربي في البلاد والأجنبي للاستثمار في البلاد وحمايته ، ومنع تدخل المتنفعين في شؤونهم كتجميد أموالهم المودعة أو المحولة ، والحيلولة دون فرض الإتاوات والشراكة القسرية مع المستثمرين وبما يزيل مخاوف الاستثمار في البلاد ويضمن زيادة الإنتاج والصادرات .

٦- إجراء مراجعة شاملة لسياسة الاقتراض والمساعدات والمعونات والأغراض المخصصة لمنحها وترشيد الاقتراض وضمان الاستخدام الأمثل للقروض والمساعدات والمعونات ، وتحديث وتطوير النظام المصرفي وضمان استقلالية البنك المركزي اليمني .

٧- تنويع وتطوير طرق الإنتاج الزراعي والسمكي وضمان التوازن بين البيئة والاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي ووضع معالجات علمية وعملية سريعة لمواجهة مشكلة المياه باعتبارها من أهم مشكلات بلادنا والعمل على تشكيل لجنة وطنية من ذوي الاختصاص والكفاءة لوضع تلك المعالجات موضع التنفيذ والبدء الفوري بحل مشكلة المياه بمخافطتي صنعاء وتعز ومن ثم باقي المحافظات .

٨- تمكين ذوي الاختصاص والمقدرة والكفاءة من سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي الأمثل لتغليب المعايير الاقتصادية في اتخاذ القرار .

مجال الأوقاف

١- إحياء رسالة المسجد بعيداً عن التعصب والانحراف وإثارة الخلافات المذهبية والتأكيد على أن المسجد مكان للعلم والعبادة والأمن والإخاء .

٢- إلغاء وزارة الأوقاف وإجراء مراجعة لقانون الأوقاف بما يحقق تنظيم الأوقاف عن طريق إشراف هيئة شرعية مستقلة واستقلال واردات ومصروفات وممتلكات الأوقاف وعدم ضمها للموازنة العامة للدولة .

٣- ترميم وصيانة المساجد التاريخية باعتبارها جزء من التراث والثقافة الإسلامية في اليمن وحصر أراضى وأموال الأوقاف وحمايتها من العبث والاستيلاء والمتاجرة بها دون وازع من دين ولا ضمير .

٤- دعم الدولة "للهجر" العلمية وإحيائها والقيام بما تقتضيه تكاليف إسكان الطلبة المهاجرين ومعيشتهم والاعتراف بالمستويات التعليمية لهذه الهجر والمدارس والاعتراف بشهاداتها في أجهزة الدولة ومعالجة أوضاع الخريجين السابقين لهذه "الهجر" والمدارس وتحديد مستوياتهم التعليمية .

٥- الحفاظ على المختبات الخاصة بالأوقاف وحصر محتوياتها وفهرستها ليسهل للباحثين الاستفادة منها واستعادة ما تم تهريبه إلى الخارج .

المجال الاجتماعي :

وفي هذا المضمار يسرني أن أؤكد على أهمية القضايا الاجتماعية لصلتها المباشرة بمستوى استقرار وحياة المواطنين ومستقبل أطفالهم ولذلك سأعمل فور الفوز في الانتخابات الرئاسية على ما يلي :

١- تحقيق مجانية التعليم وإلزاميته في المرحلة الأساسية وتنظيم حملات وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار للقضاء على الأمية الأبجدية وتطبيق قانون التعليم بما يضمن توحيد التعليم منهجاً وإدارة مع تصحيح الاختلالات وإزالة التشوهات القائمة بالمنهج أو الإدارة ، والالتزام بسياسة تربوية وتعليمية تستهدف تطوير التعليم الثانوي وإعطاء عناية خاصة للتعليم المهني والفني وتحديث التعليم الجامعي وتشجيع البحث العلمي والدراسات العليا وربط السياسة التعليمية بخطة التنمية الشاملة بحيث تتناسب مخرجات التعليم مع احتياجات ومتطلبات التنمية ، والعمل على إعداد جيل مشبع بالروح الوطنية والديمقراطية والقومية والإنسانية .

٢- تحقيق العدالة في توزيع المشاريع والخدمات التعليمية في عموم محافظات

الجمهورية والتوسع في نشر شبكة المدارس بمختلف مراحلها وإعطاء اهتمام خاص في ذلك للمناطق النائية والقيام بترميم وصيانة المدارس القائمة .

٣- إيجاد الحلول المناسبة لتدني المستوى التعليمي والعمل على رفع كفاءة الإدارة التعليمية والتربوية ورعاية المعلمين والمعلمات والتربويين اليمنيين عامة وزيادة تأهيلهم وتحسين أوضاعهم المعيشية بصورة شاملة .

٤- تشجيع ودعم الفتاة اليمنية في الحصول على حقها من التعليم .

٥- إخضاع الرسوم المدرسية للقانون والعمل على تخفيضها مراعاة لقدرات محدودي الدخل وإعانة الفقراء المبرزين في التعليم الأساسي ومساعدتهم على مواصلة الدراسة بتخصيص منح وإعانات مناسبة.

٦- العناية والاهتمام بالبناء العلمي والثقافي للأجيال والعمل على ترسيخ قيم الثقافة الوطنية المعاصرة والإنسانية النبيلة والتمسك بالعقيدة الإسلامية وإعادة الاعتبار للمضامين الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف في نصرة المستضعفين وتحقيق النهضة اليمنية وإحقاق العدل والمساواة وإرساء قيم التسامح وحب العلم والعمل في أذهانهم وتربيتهم على حب الإبداع والاعتزاز بالكرامة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحرص على سيادة القانون . ورفض الظلم والقهر والاستبداد والطغيان والتآمر.

٧- تقديم الثقافة المناسبة للطفل اليمني في مختلف المجالات بما يكفل تكوين الشخصية السوية وينمي لدى الطفل قيم الخير والحب والإخاء والتسامح والاستعداد لخدمة الوطن والمجتمع ككل ، والعمل على حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وفرض العقوبات القانونية على من يقوم باستخدامهم في أعمال تلحق الضرر بأخلاقهم أو صحتهم .

٨- رعاية المبدعين والعاملين في مجالات الثقافة والفكر والفنون المختلفة وتحسين معيشتهم وضمان تأهيلهم لزيادة مداركهم العلمية وتبني أعمالهم الإبداعية وتشجيعها .

٩- الحفاظ على الآثار والمخطوطات والمتاحف الوطنية وحمايتها من أعمال النهب والتدمير باعتبارها ثروة وطنية مرتبطة بتاريخ اليمن وأجياله المتعاقبة.

١٠- مكافحة أي مساس بحقوق المرأة أو الانتقاص من إنسانيتها والعمل على تهيئة المناخ الملائم لتطوير مهارتها وإكسابها الخبرات اللازمة في مختلف ميادين الحياة وتعزيز دورها وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها الدستورية والقانونية وتشجيعها ومساعدتها في

المساهمة الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإتاحة المجال لها لشغل المناصب القيادية والمشاركة المباشرة في صنع واتخاذ القرار السياسي تجسيداُ لمبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل ، والعمل على دراسة إمكانية تخصيص نسبة محددة من مقاعد مجلسي النواب والشورى للمرأة .

١١- رفع مستوى الشباب والطلاب باعتبارهم عماد المستقبل والقوة الحيوية في المجتمع من خلال تشجيعهم على تنظيم أنفسهم في منظمات شبابية وطلابية ديمقراطية مستقلة تعبر عن همومهم وتطلعاتهم وكذا السعي لتوفير فرص العلم والعمل لضمان مشاركتهم في عملية البناء وفي تنمية وتحديث المجتمع والدولة المدنية العصرية والعمل على تسهيل تحقيق رغباتهم في الزواج من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تخفف من أعباء المهور .

١٢- تطوير الحركة الرياضية اليمينية بكل فنونها وأنواعها والعمل من أجل دعم الرياضيين وتأهيلهم فنياً وبناء الملاعب الرياضية الحديثة وإعادة الاعتبار للرياضة المدرسية كونها تشكل القاعدة الأساسية للنشاط الرياضي العام في المجتمع.

١٣- ربط المغتربون بالوطن باعتبارهم شريحة هامة ومؤثرة في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر أنشطة ووسائل مختلفة تعزز ارتباطهم بوطنهم وتتيح الفرصة للقادرين منهم على الاستثمار في وطنهم وتبسيط الإجراءات الخاصة بهذا الشأن ، ومنع الابتزاز والمضايقات التي يتعرض لها المغتربون عند عودتهم في الموانئ والمطارات أو المداخل البرية وقبل ذلك تأمين ممارسة حقهم في الاقتراع في الإنتخابات في أماكن تواجدهم .

١٤- سأتطبق أحكام الدستور فيما يتعلق بمجانية العلاج والاهتمام بالصحة الوقائية والخبرات الوطنية المتخصصة والبحث العلمي وتطوير المستشفيات القائمة وتشجيع إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة لمعالجة الأمراض المستعصية من أجل التخفيف على المواطنين من اللجوء للعلاج في الخارج ، وإصدار قانون ينظم مساهمة المواطنين في تحسين الخدمات الصحية بدلاً عن الفوضى في الرسوم المفروضة على الخدمات التشخيصية والعلاجية واستحداث نظام للتأمين الصحي والخدمات الإسعافية المجانية وتوفير الأدوية للأمراض المزمنة والمستعصية وصرفها مجاناً والعمل على تشديد الرقابة على استيراد وتصنيع الأدوية محلياً والاهتمام بصحة البيئة والأوممة والطفولة .

١٥- إيقاف العبث والاستيلاء والنهب لأراضي الدولة وممتلكات الأوقاف بمختلف

أنواعها، وحصر ممتلكات الوقف وتسخير عائداته لكل ما هو موقوف من أجله وتنميته.

١٦- اتباع أسلوب التخطيط العلمي والعادل في توزيع المشروعات والخدمات العامة على عموم محافظات الجمهورية مع مراعاة الاحتياجات الضرورية والأولية عند تنفيذ المشروعات .

١٧- الحد من ظاهرة الفقر والبطالة والتسول من خلال استحداث برامج أكثر فاعلية تحقق هذه الغاية وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي لاستيعاب هذه الظواهر وتوصيل المساعدات إلى مستحقيها ، وتوسيع مظلة التأمين ضد العجز والبطالة ليشمل كل القوى العاملة .

١٨- تشجيع قيام مشروعات سكنية لذوي الدخل المحدود .

١٩- إيلاء أسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية العناية الكافية بما يتناسب والدور الوطني والنضالي الذي قدموه من أجل انتصار الثورة ومبادئها ، والاهتمام بالجرحى والمعوقين من خلال وضع معايير دقيقة تحد من العشوائية القائمة في اعتماد المخصصات اللازمة لهم .

٢٠- تفعيل قانون حماية البيئة وتجديد الطاقة والثروات الطبيعية من أجل حماية الأراضي والمياه الإقليمية للبلاد من التلوث البيئي واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين المجتمع من أي خطر بيئي وتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال .

٢١- تقليص العمالة الأجنبية غير المطلوبة ، وإحلال العمالة المحلية مكانها .

٢٢- تطبيق قانون التقاعد بشأن من بلغ أحد الأجلين دون استثناء ، سواء في المؤسسات العسكرية أو القضائية أو المدنية أو السلك الدبلوماسي لإتاحة الفرصة للخريجين العاطلين عن العمل .

٢٣- تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر من خلال إصدار قانون خاص بذلك يتوخى العدالة ويهدف إلى تحقيق الاستقرار للمستأجرين .

السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية لبلادنا يجب أن تكون انعكاساً أميناً لسياستنا الداخلية ، والسياسة الخارجية لابد أن تبنى على أساس من ثوابت نضالنا الوطني الملزم بالمصالح الوطنية والقومية والإسلامية وعليه فإن الأولوية ستعطى لـ

١- العمل على تطوير وتوثيق علاقة اليمن بأشقائها وبشكل خاص في الجزيرة والخليج ، وحل القضايا المعلقة مع المملكة العربية السعودية بما يخدم مصلحة البلدين الجارين والشقيقتين وبما يدعم الثقة في مصداقية ما يتم الاتفاق عليه سعياً وراء علاقات اكبر تخدم مصالح الأمة العربية وتعزز سيادتها واستقلالها وتطورها .

٢- تعزيز العلاقات مع دول الجوار بما يحقق المصالح المشتركة ، وصيانة أمن البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والقرن الأفريقي بالتعاون مع كل الدول من أجل أن تكون منطقة سلام خالية من أي تواجد عسكري .

٣- إزالة كل الشوائب التي عقلت بعلاقات بلادنا بدول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز دور جامعة الدول العربية ، ودعم التكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي ، بين شعوب الأمة العربية ، وتشجيع ودعم العلاقات الشعبية العربية والعمل من أجل رفع الحصار على العراق وليبيا والسودان ورفض مبدأ سياسية الحصار والعقاب الجماعي ، وتأييد تحرير الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان ، وتأييد كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل استعادة كافة الأراضي والمقدسات وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .

٤- تعزيز العلاقات الأخوية مع الدول والشعوب الإسلامية ، من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ، كإطار جامع للدول الإسلامية .

٥- تعزيز العلاقات والروابط مع الشعوب الأفريقية ودول العالم الثالث وتطوير ، وتجديد دور حركة عدم الانحياز ، بما يتناسب والمتغيرات العالمية .

٦- الدعوة لوضع مبادرة التعاون بين دول الجنوب موضع التنفيذ والعمل من أجل نظام عالمي جديد يحقق التعاون بين الشعوب على أساس من قيم الحق والخير والعدل والسلام للإنسانية جمعاء ، والالتزام بسياسة تضمن المصالح والمنافع المتبادلة بين بلادنا وبلدان العالم، واحترام السيادة والاستقلال ومبادئ القانون الدولي وإحلال السلام والعدالة والتكافؤ في العالم بأسره .

٧- تفعيل دور ووظيفة التمثيل الدبلوماسي وتقليص حجمه وتكاليفه بما يعزز علاقاتنا مع دول العالم ورعاية مصالح البلاد والمغتربين ، والطلاب الذين يعيشون خارج اليمن.

محضر جلسة مجلس النواب في ٢١ يوليو ١٩٩٩ م لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ❖

محضر تقرير للجلسة ٣/٢/١/١١

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشر من الفترة الأولى للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الثالث وذلك في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء تاريخ: ١٤٢٠/٤/٨ هـ الموافق: ١٩٩٩/٧/٢١ م برئاسة الشيخ/عبد الله بن حسين الأحمر- رئيس المجلس، وحضر الجلسة من الأخوة الأعضاء: (٢٥٤)، وغاب بعذر: (٢٠)، وغاب بدون عذر الإخوة التالية أسماؤهم:-

- | | |
|--------------------------------|------------------------------------|
| ١٥- عبد القدوس عبد الله الحجري | ١- أحمد أحمد أبو مشعف |
| ١٦- عبد اللطيف هائل ثابت سيف | ٢- أحمد محمد الكحلاني |
| ١٧- عبده هاشم العلوي | ٣- أمين علي العكيـمي |
| ١٨- عثمان حسين مجلي | ٤- جابر عبد الله غالب |
| ١٩- علي أحمد حبـيش | ٥- حسن سـود هـفـج |
| ٢٠- علي حسن جـيـلان | ٦- حسين أحمد القاضي |
| ٢١- علي صالح شـطـيف | ٧- خالد علي المـفـلـحي |
| ٢٢- علي محمد الخـبـال | ٨- سلطان علي العـرـاده |
| ٢٣- محمد عبد الله الشـرـيف | ٩- صالح سالم العـامـري |
| ٢٤- محمد علي مـزـرية | ١٠- صالح صالح دغـسـان |
| ٢٥- محمد محمد الرزوم | ١١- صالح فريد العولقي |
| ٢٦- محمد ناجي الشايف | ١٢- صغـير حمود عـزـيز |
| ٢٧- مسلم عوض العـجـيلي | ١٣- عبد الرحمن عبد القادر بافضل |
| | ١٤- عبد الرقيب عبد الحميد علي سالم |

وبعد أن أفتتح الأخ الرئيس الجلسة بـ (بسم الله الرحمن الرحيم .. ثم بإسم الشعب)
استعرض المجلس المحضر التقريري للجلسة الماضية وصاق عليه .

ثم أجرى المجلس التصويت عبر جهاز الكمبيوتر على القرار الجمهوري بالقانون
رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢م بشأن المرافعات والتنفيذ المدني .. وكانت على النحو التالي :-

الموافقون : ١٦١ عضواً .

المتنعون : ١ عضواً .

غير الموافقين : لا يوجد

وبذا فقد حاز القرار الجمهوري بالقانون على موافقة المجلس بالأغلبية المطلوبة ..
وكلف المجلس اللجنة المختصة بسرعة إعداد مشروع تعديل للقرار بالقانون وعرضه على
المجلس .

بعد ذلك إستمع المجلس إلى قائمة أسماء طالبي الترشيح لانتخابات رئاسة
الجمهورية حيث أوضح الأخ نائب رئيس المجلس أن عدد الذين تقدموا بطلب الترشيح
ثلاثون شخصاً انسحب منهم ثلاثة أشخاص، ولم تتوفر الشروط القانونية لطلب الترشيح
في ثلاثة أشخاص .. وبهذا فإن المتقدمين بطلب الترشيح والمعروضة على المجلس أسمائهم
في القائمة الموزعة على الأعضاء والذين أكتملت فيهم الشروط القانونية لطلب الترشيح
وعرضهم على المجلس للترقية أربعة وعشرون شخصاً وهم :-

- | | | | |
|---|-------|--|---------------------------|
| ١- علي بن علي أحمد محمد الصبيحي | مستقل | ١٣- الحوباني محمد عبدالله نعمان العبسي | حزب الوحدة الشعبية اليمني |
| ٢- محمد محمد أحمد حزام اليمني | مستقل | ١٤- عبدالوهاب قنّاف شايف عامر دغيش | مستقل |
| ٣- محمد عائض قائد يحيى العميثلي | مستقل | ١٥- محمد علي محسن علي السري | مستقل |
| ٤- علي صالح محمد عبده الحوري | مستقل | ١٦- فيصل علي أحمد غيثان الطويل | مستقل |
| ٥- محمد عبدالرحمن محمد حسن المروني | مستقل | ١٧- صالح حسن عبدالله علي العزاني | مستقل |
| ٦- عبدالقوي علي أحمد حمود الشويح - حزب الشعب الديمقراطي | | ١٨- مصلح علي ناجي محمد عياش | مستقل |
| ٧- عبدالوهاب محمد حسن عبدالله الكريدي | مستقل | ١٩- صالح أحمد بن أحمد ناصر جوبح | مستقل |
| ٨- أحمد مصلح محمد علي البرطي | مستقل | ٢٠- أحمد علي حسين يحيى العمري | مستقل |
| ٩- محمد أحمد سعد محسن الظفاري | مستقل | ٢١- معاذ عبدالله علي عبدالوهاب الشهابي | مستقل |
| ١٠- أحمد عبده أحمد عبده الرميم | مستقل | ٢٢- علي صالح عباد سنان (مقبل) | الحزب الاشتراكي اليمني |
| ١١- إسكندر علي محمد علي مرشد النظاري | مستقل | ٢٣- نجيب قحطان محمد ناصر الشعبي | مستقل |
| ١٢- خالد أحمد علي علي الزارقة | مستقل | ٢٤- علي عبدالله صالح الأحمر | المؤتمر الشعبي العام |

بعد ذلك فتحت هيئة رئاسة المجلس إجراءات التزكية وتم النداء على الأخوة أعضاء المجلس ومنح كل عضو بطاقة التزكية لإختيار إسم واحد فقط من قائمة المرشحين .. وقد بلغ عدد الأعضاء الذين شاركوا في إجراءات التزكية (٢٥٤) عضواً .

وقد شكلت لجنة فرز الأصوات من الأخوة الأعضاء التالية أسماؤهم :-

- | | |
|--------------------------|------------------------|
| ١- أحمد أحمد شرف الدين | ٢- عبدالله مهدي عبده |
| ٣- محمد عبدالله الكبسي | ٤- محمد عبده سعيد |
| ٥- عبد الحميد محمد فرحان | ٦- محسن علي البحر |
| ٧- سلطان حزام العتواني | ٨- سلطان سعيد البركاني |

وبعد إستكمال إجراءات الفرز أعلن الأخ رئيس المجلس نتيجة التزكية، التي كانت على النحو التالي :-

- | | |
|------------------------------|----------------------------|
| ١- علي عبدالله صالح الأحمر | حصل على تزكية (١٨٢) عضواً. |
| ٢- نجيب قحطان الشعبي | حصل على تزكية (٣٩) عضواً. |
| ٣- خالد أحمد علي الزارقة | حصل على تزكية (٢٥) عضواً. |
| ٤- علي صالح عباد سنان (مقبل) | حصل على تزكية (٧) أعضاء. |
- فيما إمتنع عضو واحد عن التزكية .

وبذا فقد حاز بثقة الأخوة الأعضاء الأخوين :-

- | |
|------------------------------|
| ١- علي عبدالله صالح الأحمر . |
| ٢- نجيب قحطان الشعبي . |

ليصبحوا بهذه النتيجة المرشحين لخوض المنافسة الحرة في الإنتخابات الرئاسية المقبلة .

وقد انتهت الجلسة في تمام الساعة الواحدة ظهراً ..

والله الموفق،،،

موقف وبرنامج عمل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة لمواجهة قرار إجراء انتخابات غير تنافسية لمنصب رئيس الجمهورية

ان منع تزكية مرشح المعارضة بمصادرة حق النواب في الاختيار ووجود شرط تعجيزي تحول دون ترشيحه الا بموافقة السلطة الحاكمة يكشف خلل جوهري في الآلية السياسية القائمة يعيق تطور التجربة الديمقراطية في البلاد ويحافظ على هيمنة حكم الحزب الواحد عبر وسائل غير ديمقراطية قد كشف هذا الحدث عم مصداقية التجربة الديمقراطية في اليمن وغياب امكانية تنافس الاحزاب بشكل متكافئ ووفق ضوابط موضوعية..

وعليه فإن هناك ضرورة وطنية لمعالجة عيوب التجربة الديمقراطية في البلاد بغرض تصحيحها وتطويرها وتجاوز الاخطاء والتجاوزات التي رافقت هذه التجربة.

البرنامج

أولاً: الشعار والاهداف

الشعار:

سوف تخوض احزاب المجلس معركة الدفاع عن الديمقراطية وحماية الدستور وتحقيق اهداف ومهام هذا البرنامج تحت شعار:
من اجل انتخابات رئاسية تنافسية - حرة ونزيهة.

الأهداف:

يستهدف برنامج العمل هذا الى تحقيق اهداف متفرعة تصب في تحقيق الهدف العام للديمقراطية وغايتها النهائية.

الهدف العام:

الوصول الى توفير السياسية والقانونية لانتخابات تنافسية حرة ونزيهة تكون الوسيلة الآمنة لتداول السلطة سلمياً ، وتحقيق الوحدة الوطنية والتقدم.

الأهداف الفرعية:

١- إحداث إصلاح سياسي شامل يحقق:

- الفصل بين السلطات والتوازن بين هيئات الدولة.
 - إصلاح وتطوير النظام الانتخابي وآلياته.
 - الحكم المحلي الديمقراطي واسع الصلاحيات.
 - ضمان حرية واستقلال منظمات المجتمع المدني والعمل النقابي.
 - حياد واستقلالية القضاء وأجهزة الدولة المعنية بحماية الديمقراطية ومشروعية الحكم كالقوات المسلحة والأمن، والإعلام الرسمي، الخدمة المدنية والعسكرية، اللجنة العليا للانتخابات واللجان المتفرعة عنها، لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية وغيرها.
 - استقلال البنك المركزي وجهاز الرقابة والمحاسبة عن السلطة التنفيذية.
 - ضمان عدم تسخير المال العام والوظيفة العامة ومشروعات التنمية لصالح الحزب الحاكم أو في التنافس السياسي، بما في ذلك الكسب الانتخابي.
 - تمسك الجميع بالممارسة الديمقراطية باعتبارها توفر شروط انتهاء دورات العنف وأسباب إعادته.
 - إلغاء كل الإجراءات الاستثنائية والأحكام السياسية المنافية لمبدأ عدالة القضاء الصادرة ضد الخصوم السياسيين خلال الفترة السابقة كلها.
- ٢- خلق رأي عام فاعل في المجتمع اليمني وترسيخ اليقين لديه أن الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة- هي خيار المعارضة وحق دستوري لكل مواطن وليست هبة السلطة، وأنها الوسيلة الفعالة للتعبير عن الإرادة الوطنية الحرة والتغيير.

ثانياً: المهام

في المجال السياسي:

- ١- العمل على تعديل الدستور بما يحقق الأهداف المشار إليها أعلاه، وبما يمكن اليمنيين من الدخول إلى رحاب الألفية الثالثة، ولديهم ما يجعلهم شركاء للعالم في الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.

٢- العمل على ازالة التعديلات غير الدستورية في قانون الانتخابات التي استهدفت تشكيل قيود كابحة امام احزاب المعارضة في ممارسة حقوقها او بهدف تزوير العملية الانتخابية، ومنها القيود الاضافية على تركية مجلس النواب للمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية ، إعتقاد نسبة فوز رئيس الجمهورية من الاصوات خلاف النسبة المحددة في الدستور، واستحداث نظام انتخابي لا يقره الدستور... نظام الدائرة الواحدة ، والعمل على تعديل النظام الانتخابي القائم على الدائرة الفردية والفوز بالاغلبية العددية واستبداله بنظام القائمة النسبية في كل من الدستور وقانون الانتخابات.

٣- العمل على اصدار قانون حكم محلي ديمقراطي بصلاحيات واسعة.

٤- ابلاغ موقف المجلس لكل الجهات الرسمية والحزبية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية الديمقراطية وحقوق الانسان في الداخل والخارج وتقديم المعلومات والتفسيرات لقرار المجلس.

٥- دعوة الاحزاب والفعاليات للدفاع عن الديمقراطية.

٦- السعي لدى السلطة لقبول البدائل الديمقراطية لاجراج اليمن من ازمته وتوفير الشروط السياسية والقانونية للتعايش والتنافس السلمي.

في الجانب القانوني:

١- رفع الدعاوي القضائية المتعلقة بعدم قانونية العملية الانتخابية في مختلف مراحله، وعدم دستورية التعديلات المختلفة لقانون الانتخابات.

٢- اللجوء الى القضاء لإلزام اللجنة العليا بتنفيذ احكام القضاء التي قضت بالغاء جداول القيد والتسجيل المتعلقة بانتخابات مجلس النواب وانتخاب رئيس الجمهورية وانعدام ما ترتب عليها من نتائج.

في المجال الاعلامي :

١- نشر شرح وتفسير البرنامج الانتخابي لمرشح المجلس لمنصب رئيس الجمهورية وعلى اوسع نطاق.

٢- ايصال المعلومات والبيانات المتعلقة بالانتخابات وقرارات ورؤية المجلس بصورة منتظمة الى كل الجهات والافراد والمنظمات المعنية بالعملية الانتخابية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان في الداخل والخارج.

٣- تنسيق سياسات صحف احزاب المجلس ومواعيد اصدارها بما يمكن المجلس من ايصال كل مستجد من معلومات وبما يجعل منها الوسيلة الرئيسية واليومية للتواصل مع المواطنين وكل المهنيين.

٤- تصنيف كل ما ينشر حول الانتخابات الرئاسية في الداخل والخارج وتنظيمه بما يسهل الاستخدام.

٥- اقامة الصلات المباشرة مع الصحف ووكالات الانباء وموافاتها بكل ما لدى المجلس من جديد.

٦- لفت عناية رؤساء تحرير بعض الصحف العربية والناشرين الى خروج بعض مراسليها المحليين عن مبدأ الحيادة والموضوعية في تغطية اخبار الانتخابات بشكل خاص واخبار المعارضة بشكل عام وخضوعهم لابتزاز الاجهزة الرسمية.

٧- ترتيب مقابلات صحفية لقيادات المجلس.

٨- الاهتمام بالصحف الاهلية المستقلة وتطوير العلاقة والتواصل معها.

٩- إعداد ونشر الملصقات.

في المجال الجماهيري:

١- تقوية الصلات المباشرة مع التجمعات السكانية في المدن والارياف وفي المناطق الحضرية.

ثالثاً: الوسائل والآليات

الوسائل:

سوف يستخدم المجلس كل الوسائل المشروعة والمكفولة في الدستور والقانون لتحقيق مهام البرنامج واهدافه وخاصة:

١- الحوار مع كل الاحزاب السياسية والقوى والشخصيات الاجتماعية وصولاً لعقد مؤتمر وطني تشارك فيه كل القوى دونما استثناء في الداخل والخارج ، والعمل على اقناع الجماعة الحاكمة بالحوار باشخاصهم او عن طريق اطارهم السياسي المؤتمر الشعبي العام وقبولها بالمشاركة في مؤتمر وطني للإصلاح السياسي الشامل والمصالحة الوطنية .

٢- استخدام كل وسائل التعبير عن الرأي مثل الرسائل الاعلام والتجمعات السلمية: مهرجانات ، مؤتمرات جماهيرية ، ندوات علمية ، المظاهرات والمسيرات والاعتصامات.

٣- الاتصال بالرأي العام العالمي المناصر للديمقراطية ودراسة امكانية ارسال الوفود للخارج لخلق رأي عام دولي دائم لحماية الديمقراطية في اليمن.
الآليات،

١- تكون هيئات مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة على المستوى المركزي والمحلي: المحافظات، المديریات والدوائر الانتخابية، والفروع في الخارج المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج والمشرقة على اعمال الفرق المتخصصة.

٢- يتم تشكيل فرق عمل مركزية وفرعية حيثما كان ذلك ضروريا للأنشطة التالية: السياسية، القانونية، الاعلامية، الجماهيرية، والسكرتارية.

٣- يتم اختيار رئيس ومساعد لكل فريق عمل من قبل هيئة مجلس التنسيق ولرئيس كل فريق إختيار أعضاء الفريق.

تفصل المهام الواردة في البرنامج في برامج تنفيذية ويتولى كل فريق إعداد البرنامج التنفيذي الخاص به لتفصيل المهام الموكلة اليه، وتحديد الحد الأدنى للمتطلبات المالية لتنفيذ برنامجه وتقديمه الى هيئة رئاسة المجلس من قبل رئيس كل فريق خلال مدة اقصاها اسبوع من تشكيل الفريق.

٤- تعزيز عمل مجالس التنسيق في المحافظات وتكليفها بتنفيذ البرنامج مع تفعيل الاشراف في المركز .

بيان من اللجنة العليا للانتخابات بشأن المقرات الانتخابية للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة وعواصم محافظات الجمهورية ❖

تنفيذاً للتعديل القانوني على القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦م الذي قضى بإضافة المادة التالية نصها :

(لأغراض الانتخابات الرئاسية والاستفتاء العام تعتبر الجمهورية دائرة انتخابية واحدة ويحق لكل ناخب مقيد اسمه في جدول الناخبين أن يدلي بصوته يوم الاقتراع في غير المركز الانتخابي المقيد اسمه فيه وذلك وفقاً للترتيبات التي تقرها اللجنة العليا للانتخابات) وعلى ضوء هذه المادة ومواد قانون الانتخابات أقرت اللجنة العليا في اجتماعها يوم ٣١/٨/١٩٩٦م ما يلي:-

أولاً- في حالة تواجد الناخب يوم الاقتراع في موطنه الانتخابي أو قريباً منه عليه التوجه الى المركز الانتخابي المقيد أسمه فيه للإدلاء بصوته وفي حالة عدم وجود بطاقة إنتخابية أو شهادة قيد مؤقتة لديه يقدم للجنة الانتخابية بطاقته الشخصية أو أي وثيقة رسمية أخرى تثبت شخصيته .

ثانياً- في حالة تواجد الناخب يوم الاقتراع خارج موطنه الانتخابي يحق له الإدلاء بصوته في أقرب مركز انتخابي ويجب في هذه الحالة أن يقدم الى اللجنة الانتخابية في المركز بطاقته الانتخابية أو شهادة القيد معززة بما يثبت شخصيته .

ثالثاً:- نظراً لكثافة المتواجدين في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات من المسجلين في جداول الناخبين بالمديريات والمحافظات الأخرى وخاصة من الذين ليس بحوزتهم بطائقتهم الانتخابية أو شهادة القيد أقرت اللجنة العليا تكوين مقرات انتخابية للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات ومدينة سيئون .

وذلك وفقاً للترتيبات والضوابط التالية :-

١- أن يكون الناخب مسجلاً في جدول الناخبين بأي مركز انتخابي في دوائر مديريات ومحافظات الجمهورية باستثناء مراكز دوائر العاصمة أو المدينة التي فيها المقر الانتخابي أما إذا كان مسجلاً في المراكز الانتخابية بدوائر العاصمة أو المدينة نفسها فإن

* اللجنة العليا للانتخابات، ٣١/٨/١٩٩٦م.

عليه الاقتراع في المركز المقيد اسمه فيه وفقاً للنظام العام للانتخابات في الدوائر الانتخابية النيابية والاجراءات المتبعة في الانتخابات النيابية .

٢- يحق للناخب المسجل في غير مراكز العاصمة او المدينة ان يدلي بصوته في المقر الانتخابي المخصص للمسجلين في دوائر كل محافظة بأمانة العاصمة او المدينة التي فيها المقر الانتخابي حيث توجد في المقر الانتخابي نسخة من جداول الناخبين المسجلين في دوائر المديريات والمحافظات وذلك لدى لجان الاقتراع المخصصة للمسجلين في كل دائرة ومحافظة بالمقر الانتخابي ويتوجه الناخب الى اللجنة الانتخابية المخصصة للدائرة التي اسمه مقيد في جدولها بالمقر الانتخابي .

٣- على الناخب ان يقدم الى اللجنة الانتخابية في المقر الانتخابي ما يثبت شخصيته وذلك بإحدى الوسائل التالية :-

أ- البطاقة الانتخابية اذا كانت بحوزته والتي تم منحها عام ١٩٩٧م للمسجلين في جداول الناخبين .

ب - شهادة القيد المؤقتة معززة بالبطاقة الشخصية او بأي دليل يثبت شخصية الناخب .

ج- ما يثبت شخصية الناخب اذا كان مسجلاً في جداول الناخبين ولم يكن لديه البطاقة الانتخابية ولا شهادة قيد .

٤- تتأكد اللجنة الانتخابية من وجود اسم الناخب في جدول الناخبين ويتم التأشير امام اسمه في الجدول وتسليمه ورقة الاقتراع وكتابة اسمه في الكشف الخاص بالمقترعين لدى اللجنة في المقر الانتخابي كما يتم بعد ان يدلي الناخب بصوته التوقيع على بطاقته الانتخابية او ختم شهادة القيد او ورقة الاثبات بما يفيد انه ادلى بصوته . ووضع الحبر الخاص في ابهام الناخب ويصم الناخب امام اسمه في كشف المقترعين وبذلك فقد تم توفير كافة الضمانات القانونية لسلامة ونزاهة الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة في المقرات الانتخابية بأمانة العاصمة وعواصم المحافظات باعتبار ذلك تجربة جديدة في مسيرة الديمقراطية والانتخابات العامة التي تزداد رسوخاً في جمهوريتنا اليمنية الخالدة بتنفيذ الانتخابات الرئاسية لأول مرة في تاريخ اليمن والمنطقة ...

وقد بلغ عدد المقرات الانتخابية للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات (خمسون مقراً انتخابياً) وعدد اللجان الاصلية لادارة الانتخابات في هذه المقرات (٥٢ لجنة اصلية) وعدد اللجان الفرعية للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة

(٢٢٨٥ لجنة فرعية رجالية ونسائية) في المقرات الانتخابية والتي تم تحديدها وتخصيصها
كما يلي:-

أولاً: في أمانة العاصمة صنعاء :

-عدد المقرات الانتخابية (٨)

-عدد لجان الاقتراع فيها (٥٤٤ لجنة اقتراع)

والمقرات هي :-

١-المقر الانتخابي الاول : ثانوية عبد الناصر واستاذ الظرافي:

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر الاول : المسجلون في جداول محافظة تعز

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (١١٧) لجنة

٢- المقر الانتخابي الثاني : الجامعة الجديدة

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر الثاني : المسجلون في جداول دوائر محافظة

إب.

ب-عدد لجان الاقتراع (١٠٨) لجنة .

٣- المقر الانتخابي الثالث:مدرسة أروى :

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر الثالث : المسجلون في جداول دوائر محافظة عدن

ومحافظة الحديدة .

ب-عدد لجان الاقتراع (٦٦) لجنة .

٤- المقر الانتخابي الرابع: مدرسة الشعب جوار مستشفى الثورة:

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر الرابع: المسجلون في جداول دوائر محافظة ذمار

ب-عدد لجان الاقتراع (٦٣) لجنة .

٥- المقر الانتخابي الخامس : ثانوية سالم الصباح جوار المستشفى العسكري :

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر الخامس: المسجلون في جداول دوائر محافظة صنعاء

ب- عدد لجان الاقتراع (٦٣) لجنة .

٦- المقر الانتخابي السادس : مدرسة طارق بن زياد :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر السادس : المسجلون في جداول محافظات البيضاء / وأبين / وشبوة / وحضرموت / والمهرة / والمحويت .

ب- عدد لجان الاقتراع (٣٨) لجنة .

٧- المقر الانتخابي السابع : ثانوية ابن ماجد :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول محافظات الضالع / لحج / حجة / مأرب / الجوف .

ب- عدد لجان الاقتراع (٤١) لجنة .

٨- المقر الانتخابي الثامن : مدرسة الرماح جوار وزارة التموين :

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول محافظة عمران ومحافظة صعدة .

ب - عدد لجان الاقتراع (٤٨) لجنة .

ثانياً : في مدينة عدن :

- عدد المقرات الانتخابية (٤)

- عدد لجان الاقتراع (٢٨٠) لجنة .

والمقرات هي :-

١- المقر الانتخابي التاسع : مدرسة لطفي أمان بكريتر :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر التاسع : المسجلون في جداول دوائر محافظة تعز ومحافظة الضالع .

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٧٠) لجنة .

٢- المقر الانتخابي العاشر : مدرسة محمد عبده غانم في خور مكسر :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر محافظة إب ومحافظة البيضاء .

ب - عدد لجان الاقتراع (٦٩) لجنة .

٤- المقر الانتخابي الحادي عشر : مدرسة (٧ يوليو) بالشيخ عثمان :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة ومحافظة الحديدة .

ب- عدد لجان الاقتراع (٦٤) لجنة .

٤- المقر الانتخابي الثاني عشر : كلية علوم المجتمع بدار سعد :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر محافظات لحج / أبين / شبوة / حضرموت / المهرة / ذمار / صنعاء / حجة / المحويت / صعدة / عمران / الجوف / مارب .

ب- عدد لجان الاقتراع (٧٧) لجنة .

ثالثاً: في مدينة تعز :

- عدد المقرات الانتخابية (٤).

- عدد لجان الاقتراع (١٨٩) لجنة .

والمقرات هي :-

١- المقر الانتخابي الثالث عشر : مدرسة الشعب بتعز :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر مديريات محافظة تعز

ب- عدد لجان الاقتراع (٤٩) لجنة .

٢- المقر الانتخابي الرابع عشر : مدرسة عمار بن ياسر وجامعة تعز :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر محافظة إب و الضالع.

ب- عدد لجان الاقتراع (٦٠) لجنة .

٣- المقر الانتخابي الخامس عشر : المعهد العالي للمعلمين بتعز :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة ومحافظة عدن /حج/ الحديدة .

ب- عدد لجان الاقتراع (٣٧) لجنة

٤- المقر الانتخابي السادس : مدرسة الثلايا واستاد الشهداء

١- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر محافظات البيضاء/ابين/ذمار/شبوّة/حضر موت/المهرة/صنعاء/المحويت/حجة/عمران/الجوف/مارب.

ب- عدد لجان الاقتراع (٤٣) لجنة .

رابعاً: في مدينة إب :

-عدد المقرات الانتخابية (٣)

-عدد لجان الاقتراع فيها (١٥٥) لجنة اقتراع .

والمقرات هي :

١- المقر الانتخابي السابع عشر : كلية التربية جامعة إب :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في دوائر مديريات محافظة إب

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٥١) لجنة .

٢- المقر الانتخابي الثامن عشر : مجمع السعيد التربوي بمدينة إب

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر محافظة تعز

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٥٨) لجنة .

٣- المقر الانتخابي التاسع عشر :-كلية الآداب جامعة إب

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في دوائر أمانة العاصمة

/ومحافظات عدن/لحج/أبين/البيضاء/حضر موت/شبوّة/المهرة/الحديدة/ذمار/صنعاء/المحويت/حجة/صعدة/الجوف/مارب/الضالع/عمران .

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٤٦) لجنة .

خامساً: في مدينة الحديدة:

-عدد المقرات الانتخابية (٤)

-عدد لجان الاقتراع فيها (٢١٨) لجنة اقتراع .

والمقرات هي :-

١- المقر الانتخابي العشرون :مدرسة الشهداء بالحديدة :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في دوائر مديريات محافظة الحديدة

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٤٣) لجنة

٢-المقر الانتخابي الحادي والعشرون :مدرسة عمر بن عبد العزيز بالحديدة :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في دوائر مديريات محافظة عدن ومحافظة تعز .

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٦٢) لجنة .

٣-المقر الانتخابي الثاني والعشرون : مدرسة عبد الرحمن الغافقي بالحديدة :

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول أمانة العاصمة ومحافظة إب وذمار ولحج .

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٥٩) لجنة .

٤- المقر الانتخابي الثالث والعشرون : مدرسة المشرع بالحديدة :

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول محافظة أبين /شبوة/حضر موت/المهرة /صنعاء/المحويت /حجة/الضالع /عمران /البيضاء/صعدة /الجوف /مارب

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٥٤) لجنة :

سادساً: في مدينة عتق (شبوة):

- عدد المقرات الانتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع فيها (٨٩ لجنة).

والمقرات هي:-

١- المقر الانتخابي الرابع والعشرون: كلية التربية في عتق:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول أمانة العاصمة ومحافظات عدن- تعز- لحج- إب- أبين- البيضاء ومديريات محافظة شبوة.

ب - عدد لجان الإقتراع في المقر (٤٩) لجنة.

٢- المقر الانتخابي الخامس والعشرون: المعهد الصحي في عتق.

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول محافظة حضر موت- المهرة-

الحديدية- ذمار- صنعاء- المحويت- حجة- صعدة- الجوف- مأرب- الضالع- عمران.
ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٤٠) لجنة.

سابعاً، في مدينة المكلا (حضرموت)

- عدد المقرات الانتخابية (٣)

- عدد لجان الاقتراع (١٨٠) لجنة.

والمقرات هي:

١- المقر الانتخابي السادس والعشرون: روضة أكتوبر بالديس.

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة صنعاء ومحافظات عدن- تعز- لحج- إب.

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٦٧) لجنة.

٢- المقر الانتخابي السابع والعشرون: مكتب الزراعة بالمكلا:

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر محافظات.. أبين- البيضاء- شبوة - المهرة- الحديدية- ذمار- صنعاء- المحويت.

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٦١) لجنة.

٣- المقر الانتخابي الثامن والعشرون: المدرسة الثانوية في (بوبيش):

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر محافظات.. حجة- صعدة- الجوف- مأرب- الضالع- عمران- والمسجلون في جداول دوائر مديريات محافظة حضرموت.

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٥٢) لجنة.

ثامناً، في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت:

- عدد المقرات الانتخابية (٣).

- عدد لجان الاقتراع (١٠٨) لجنة.

والمقرات هي:-

١- المقر الانتخابي التاسع والعشرون: مدرسة الزبيري بمدينة سيئون:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة

ومحافظة عدن- تعز- لحج- إب- أبين.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٥) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي الثلاثون:- روضة سيئون:

أ - الذين لهم حق الإنتخاب في المقر:- المسجلون في جداول دوائر- محافظات البيضاء- شبوة- المهرة- الحديدة- ذمار- صنعاء- المحويت- حجة.

ب- عدد لجان الإقتراع في المقر (٣٩) لجنة.

٣- المقر الإنتخابي الحادي والثلاثون - مدرسة النهضة بسيئون:

أ- الذين لهم حق الإنتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر محافظات صعدة- الجوف- مأرب- الضالع- عمران- والمسجلون في جداول مديريات محافظة حضرموت.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٤) لجنة.

تاسعاً: في مدينة الحوطة بمحافظة لحج.

- عدد المقرات الانتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٦٥) لجنة.

والمقرات هي:

١ - المقر الإنتخابي الثاني والثلاثون: معهد المعلمين بمدينة الحوطة:

أ- الذين لهم حق الإنتخاب في المقر المسجلون في جداول دوائر مديريات محافظة لحج- والمسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة ومحافظة عدن- أبين- البيضاء- شبوة- حضرموت- المهرة.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٠) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي الثالث والثلاثون: مدرسة المحسنية بمدينة الحوطة:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في دوائر محافظات تعز- إب- الحديدة- ذمار- المحويت- حجة- صعدة- الجوف- مأرب- الضالع- عمران.

ب - عدد لجان الإقتراع في المقر (٣٥) لجنة.

عاشراً: في مدينة زنجبار محافظة (أبين).

- عدد المقررات الانتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٦٣) لجنة.

والمقررات هي:

١- المقر الانتخابي الرابع والثلاثون: نادي حسان.

أ - الذين لهم الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول مديريات محافظة أبين-
والمسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة صنعاء- ومحافظة عدن- لحج- إب- الضالع.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٢٤) لجنة.

٢- المقر الانتخابي الخامس والثلاثون: مدرسة خديجة الكبرى:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر:- المسجلون في جداول دوائر مديريات
محافظات تعز- البيضاء- شبوة- حضرموت- المهرة- الحديدة- ذمار- صنعاء- المحويت-
حجة- صعدة- مأرب- الجوف- عمران.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٩) لجنة.

حادي عشر: المقررات الانتخابية في مدينة البيضاء:

- عدد المقررات الانتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٣٧) لجنة.

والمقررات هي:

١- المقر الانتخابي السادس والثلاثون: مدرسة الثورة بالبيضاء:

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر:- المسجلون في جداول دوائر محافظة البيضاء
والمسجلون في جداول أمانة العاصمة صنعاء ومحافظة عدن.

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (١٧) لجنة.

٢- المقر الانتخابي السابع والثلاثون: مدرسة هائل بمدينة البيضاء:

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول محافظات تعز- لحج- إب-
أبين- شبوة- حضرموت- المهرة- الحديدة- ذمار- صنعاء- عمران- المحويت- حجة-

صعدة- الجوف - مأرب- الضالع.

ب- عدد لجان الاقتراع (٢٠) لجنة.

ثاني عشر: في مدينة الغيظة بالمهرة،

- عدد المقرات الانتخابية (١).

- عدد لجان الاقتراع (٣٠) لجنة.

والمقر الانتخابي هو:

١- المقر الثامن والثلاثون: مكتب البريد بالغيظة:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في دوائر أمانة العاصمة- وفي جداول بقية المحافظات- وجداول مديريات المهرة.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٠) لجنة.

ثالث عشر: في مدينة ذمار،

- عدد المقرات الانتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٦٨) لجنة.

المقرات الانتخابية هي:

١- المقر الانتخابي التاسع والثلاثون: الصالة الرياضية بمدينة ذمار:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول مديريات محافظة ذمار- والمسجلون في دوائر أمانة العاصمة.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٢) لجنة.

٢- المقر الانتخابي الأربعون: معهد التدريب المهني بمدينة ذمار:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر محافظات عدن- تعز- إب- لحج- أبين- البيضاء- الحديدة- شبوة- حضرموت- المهرة- المحويت- حجة- صعدة- صنعاء- عمران- الجوف- مأرب- الضالع.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٦) لجنة.

رابع عشر: في مدينة المحويت:

- عدد المقرات الانتخابية (١)

- عدد لجان الاقتراع (٢٧) لجنة.

والمقر الانتخابي هو:

١- المقر الحادي والأربعون: كلية التربية بمدينة المحويت:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول مديريات محافظة المحويت- والمسجلون في دوائر أمانة العاصمة- وجداول بقية المحافظات.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٢٧) لجنة.

خامس عشر: في مدينة حجة:

- عدد المقرات الانتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٥٩) لجنة.

والمقرات هي:-

١- المقر الانتخابي الثاني والأربعون: مدرسة النور بمدينة حجة:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر مديريات محافظة حجة.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر: (٢٨) لجنة.

٢- المقر الانتخابي الثالث والأربعون: مدرسة أروى للبنات بمدينة حجة:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة وبقية المحافظات.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر:- (٣١) لجنة.

سادس عشر: في مدينة صنعاء:

- عدد المقرات الانتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٤٤) لجنة.

والمقرات هي:-

١- المقر الانتخابي الرابع والأربعون: مركز التدريب المهني بصعدة:

جدول النتائج التفصيلية لاختبارات ٩٩م الرياضية

النتائج التفصيلية لاختبارات ٢٢ سبتمبر ١٩٩٩م الرياضية في الدوائر والمقرات الانتخابية بأمانة العاصمة صنعاء

رقم الدائرة	عدد السجين في جداول الناخبين		عدد الذين ادوا بأصواتهم				الأصوات العامة				الأصوات الصحيحة				ما حصل عليه المرشح علي عبد الله صالح				ما حصل عليه المرشح الجديد في جداول الناخبين			
	رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي		
١	١٠١٥٦	٤١٦٦	١٤٣٢٢	١٥١٥٦	١٠٠٪	١٥١٥٦	١٠٠٪	١٤٣٢٢	١٠٠٪	٢٨	١٠٠٪	٢٨	١٠٠٪	٢٥٨١	٩١٨٧	١٦٣٨	٨٣١٧	٣٦٨	٥٧	٤٢٠		
٢	١٧٥٠	٩٦١٢	١١٣٦٢	١٥٥٧٠	٨٥٪	٥٠٠٠	٥٢٪	١٠٥٧٠	٩٢٪	٢٩	١٠٠٪	٢٩	١٠٠٪	٥٧٢٣	٣٠١٤	٨٧٢٧	١٦٣٨	٢٥٨	٤٤	٢٤٨		
٣	١١٣٤١	٥٧٢٦	١١٨١٥	١٢٨١٥	١٠٠٪	١٢٨١٥	١٠٠٪	١١٨١٥	١٠٠٪	٤٣	١٠٠٪	٤٣	١٠٠٪	٢١٥٦	٨٥٣٩	٥٩١٢	٢٠٨٨	٤٧٤	٦٥	٥٧٤		
٤	١٦٥٠	١٢٤٧١	١٤١٢١	١٢٤٧١	١٠٠٪	١٢٤٧١	١٠٠٪	١٤١٢١	١٠٠٪	١٠٧	١٠٠٪	١٠٧	١٠٠٪	٣٧٦٢	١١٣٦١	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥٠	١١٢	٤٨١		
٥	١٦٤٧١	١٢٤٧١	٣٣٩٤٢	١٦٤٧١	١٠٠٪	١٢٤٧١	١٠٠٪	٣٣٩٤٢	١٠٠٪	٧٣	١٠٠٪	٧٣	١٠٠٪	١١٢١٧	٣٦٥١	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥١	١١٢	٤٨١		
٦	١٢٤٧١	١٢٤٧١	٢٤٩٤٢	١٢٤٧١	١٠٠٪	١٢٤٧١	١٠٠٪	٢٤٩٤٢	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٣٦٥١	١١٢١٧	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥١	١١٢	٤٨١		
٧	١٨٠٥٤	٤٤٨٧	٢٢٥٤١	١٨٠٥٤	١٠٠٪	٤٤٨٧	٢٥٪	٢٢٥٤١	١٠٠٪	٣٢	١٠٠٪	٣٢	١٠٠٪	٨٣٢٣	٢٢١٢	٧٧٩٠	١٠٠٠١	٥٤٣	١٠٠١	١٠٠٠١		
٨	٢٩٤٤١	٦٨٧٢	٣٦٣١٣	٢٩٤٤١	١٠٠٪	٦٨٧٢	٢٣٪	٣٦٣١٣	١٠٠٪	١٢	١٠٠٪	١٢	١٠٠٪	١٢٤٧١	٣٦٥١	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥١	١١٢	٤٨١		
٩	٢٥٠١٩	٦٥٠١٩	٥٠٠٣٨	٢٥٠١٩	١٠٠٪	٦٥٠١٩	٢٥٪	٥٠٠٣٨	١٠٠٪	٩٠	١٠٠٪	٩٠	١٠٠٪	١٢٤٧١	٣٦٥١	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥١	١١٢	٤٨١		
١٠	١٦٣٠٢	٤٠٨٩	٢٠٣٩١	١٦٣٠٢	١٠٠٪	٤٠٨٩	٢٥٪	٢٠٣٩١	١٠٠٪	٨٥	١٠٠٪	٨٥	١٠٠٪	١٢٤٧١	٣٦٥١	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥١	١١٢	٤٨١		
١١	٢٤٠٠٦	٥٧٠٦	٢٩٧١٢	٢٤٠٠٦	١٠٠٪	٥٧٠٦	٢٣٪	٢٩٧١٢	١٠٠٪	٤٨	١٠٠٪	٤٨	١٠٠٪	١٢٤٧١	٣٦٥١	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥١	١١٢	٤٨١		
١٢	٢٤٠١١	٤٥٠٣	٢٨٥١٤	٢٤٠١١	١٠٠٪	٤٥٠٣	١٨٪	٢٨٥١٤	١٠٠٪	٢٩	١٠٠٪	٢٩	١٠٠٪	١٢٤٧١	٣٦٥١	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥١	١١٢	٤٨١		
١٣	١٥١٤١	٤٥٠٣	١٩٦٤٤	١٥١٤١	١٠٠٪	٤٥٠٣	٢٩٪	١٩٦٤٤	١٠٠٪	٦٦	١٠٠٪	٦٦	١٠٠٪	١٢٤٧١	٣٦٥١	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥١	١١٢	٤٨١		
١٤	١٤٢٠٠	٤٤٣٤	١٨٦٣٤	١٤٢٠٠	١٠٠٪	٤٤٣٤	٣١٪	١٨٦٣٤	١٠٠٪	٥١	١٠٠٪	٥١	١٠٠٪	١٢٤٧١	٣٦٥١	٧١١٨	١٠٧٥٨	٣٦٥١	١١٢	٤٨١		

* الصفحة التالية لاختبارات.

تاريخ الانتاج الاقتصادية لإختبارات ٢٣ سبتمبر ١٩٦٩ الرئيسية في المذاكر والقرارات الاقتصادية بأمانة العامة صناعة

[illegible]

نتائج الاختبارات الرئاسية بمحافظه عدن

[illegible]

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظات ارجح

[illegible]

نتائج الانتخابات البرلمانية في دوائر محافظة أربيل (الواء الأخفض)

رقم الدائرة	المرشحة	عدد السجلات في جداول الانتخابين		عدد اللذين ادلىوا بأصواتهم		الأصوات البرلمانية		الأصوات الصحيحة		ما حصل عليه المرشح حكمي عدل الك صالح		ما حصل عليه المرشح حبيب خضير خضير	
		رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
٨٥	مليحة أرب	١١٠٥٨	٦٠٥١	١٧١٠٩	١٧١٠٩	٤٤٣٦	٤٤٣٦	٤٤٣٦	٤٤٣٦	٤٤٣٦	٤٤٣٦	٤٤٣٦	٤٤٣٦
٨٦	مليحة أرب	١٠١٢١	٦٠١٢١	١٧٤٤١	١٧٤٤١	١٢١٢٩	١٢١٢٩	١٢١٢٩	١٢١٢٩	١٢١٢٩	١٢١٢٩	١٢١٢٩	١٢١٢٩
٨٧	ناجدة أرب	١١٠٨٣	٤٥٥٦	١٢٠٢٩	٤٥٥٦	٢١١١	٢١١١	٢١١١	٢١١١	٢١١١	٢١١١	٢١١١	٢١١١
٨٨	ناجدة أرب	١٢٨١٤	٤١٥٩	١٩٤٢٣	٤١٥٩	٢١٢٦	٢١٢٦	٢١٢٦	٢١٢٦	٢١٢٦	٢١٢٦	٢١٢٦	٢١٢٦
٨٩	ناجدة أرب	١٢١٥٣	١٢١٥٣	١٩٨١٧	١٩٨١٧	١٢٢٢٩	١٢٢٢٩	١٢٢٢٩	١٢٢٢٩	١٢٢٢٩	١٢٢٢٩	١٢٢٢٩	١٢٢٢٩
٩٠	جيلة	١٥٠١٧	١٥٠١٧	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨
٩١	جيلة	١٢٨٠٤	٦١٥١	١٩٤٥٥	٦١٥١	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨
٩٢	بيلان	١٠٤٤٣	٤٢٨٨	١٥٢٤١	٤٢٨٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨
٩٣	بيلان	١١٠٤٥	٥١	١١٠٤٥	٥١	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨
٩٤	بيلان	١١٠٤٥	٥١	١١٠٤٥	٥١	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨
٩٥	بيلان	١١٠٤٥	٥١	١١٠٤٥	٥١	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨
٩٦	بيلان	١١٠٤٥	٥١	١١٠٤٥	٥١	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨
٩٧	بيلان	١١٠٤٥	٥١	١١٠٤٥	٥١	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨
٩٨	بيلان	١١٠٤٥	٥١	١١٠٤٥	٥١	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨	٢٢٢٢٨

تابع نتائج الانتخابات الرئاسية في دوائر محافظة ناب (المرء الأخص)

رقم الدائرة	المرشحة	عدد السجلين في جداول المخرين		عدد الذين ادخلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة		الأصوات الصحيحة		ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح		ما حصل عليه المرشح جبيب محفوظ الشامي	
		رجال	نساء	رجال	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
٩٩	حزب التقدم	١١٢٢	١٤٥٨١	١٠٢٤٥	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٧٧	٥	١٢١٨	٩٩٥	١٢٨٤	٢٠٢	٤١	٢٤
١٠٠	فرع التقدم	١١٤١	٤٨٩١	١١٢٢	٢٥٥	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥	٢	١٢٨	١٥٢٩	١٥١٦	٢١٢	١٢	٢٢٥
١٠١	مليحة	١١١٤٥	١٩٧٠٦	٢١٧١	٢٩٠	٤٨٠٢	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	١١٦	٣٠	١٤٢٧	١٢٤٢٧	١١١٢٤	٢١٥	٤٨	٢٢٢
١٠٢	التدين	١٢٠٨٧	١٠٢٠٧	٩٧٢	٢٩٤	٨٦٠٠	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٨٥	٦٢	١٤٢١٩	٤٤١٥	١٩١١٦	٢١٢	٢٧	٢٠٠
١٠٣	التدين	١١١٢٢	١١٨٨٩	٩٠٢٢	٢٨١	٢٩٩٧	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٥٢	١٣	١٢٧٥٤	٨٤٢٢	١٢٢٧٥	١٠٧	١٢	١١٩
١٠٤	التدين	١٢٩٠٧	٩٠٨٢	١١٨٨١	٢٩٢	٨٢١٤	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٤٦	١٠	١١٨٢٥	٨٢٠٤	١٩٨٢٤	١٩٦	٤	٢٠٥
١٠٥	ثييفان	١١٠٤٨	٦٩١٢	٨٢٠٥	٢٩٤	٥٢٩٥	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٤٥	٤	١٢٥٢١	٥٢٧١	١٢٢٧٢	١٤٧	١١	١٥٨
١٠٦	ثييفان	١٢٥١٩	٧٨٥٧	٨٥٨١	٢٦٢	٤٠١٤	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	١٢٨	٤	١٢٤٩٨	٤٠٥٥	١١٨٠٢	٦١٠	٨٥	١٥٥
١٠٧	ثييفان	١٢١٢١	٧٠٤٦	١١٤٩٩	٢٩٤	٦٢٢٩	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	١٨	٥	١١٤٨١	١١٤٢٤	١٨٠٥٨	٥٧	٥٧	٥٧
١٠٨	السياني	١١٢٧٢	٥٢٥٦	٧٨٢٦	٢٧٠	٢٠٠٤	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	١٤٩	١١	١٠٢٠٢	٩٩٢٩	٩٩٢٩	٥١	٥١	٧٨١
١٠٩	السياني	١٢٠٤٢	٤٤٢٨	١١٥٠٥	٢٩٥	٢٧٢٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٨٦	١١	١٤٤٨١	١٠٢٧٨	١٤٤١١	٢٩	٢٩	٨٧٠
١١٠	السيرة	١٢٢٢٤	٩٧	٩١٨	٢٧٢	٧٠	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٩	—	٩١٤٩	٧٠	٨٥٨٠	—	—	٥١٩
١١١	التنق	٨٨٢٢	١٨٠	٨٢١٦	٢٩٢	٥	٢٢	٢٢	٢٢	٦٤	—	٨١٥٢	٥	٧٦٢٢	٤٨٩	—	٤٨٩
١١٢	التنق	١٠٥٩٨	٧٦٢٢	١٨٢٢١	٢٩٢	٥٨٤	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	٤٥	٨	١٢٢١٧	٨٠٨٧	١٢٥٢٤	١٢٩	١٠	١٢٩

تابع نتائج الانتخابات الرئاسية في دورات محافظة اب (النساء الاخفص)

194

نتائج الانتخابات الرئاسية بدوائر محافظة البين

رقم الدائرة	المرشحة	عدد المسجلين في جداول الناخبين		عدد الناخبين الذين يأصوتهم						الأصوات الباطلة				الأصوات الصحيحة				ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح		ما حصل عليه المرشح فهدان الشبي	
		رجال	نساء	رجال	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	النسبة
١٢٢	لبنان	١٤٨٣٣	٧٢٠٦	٧٣٦٣	%٤٩,٦	%٢٣	%٩٨,٠	%٤٤	—	—	—	٧٦٦٣	%٥١,٧	٤٨٩٠	٥٦٩٠	١٩٦٠	%٦٦,٠	١٦٢٣	٥٥٧	١٦٢٣	%٦٦,٠
١٢٤	جدار	١٦٢٢٢	٤٨٨٥	٨٠٣٢	%٦٦	%٢٠	%١٠٠,٣	%٥٨	%١٨,٠	٢١١	٢١	٧٨٥٢	%١٥٠,٢	٤٨٠٢	٦٥٩٩	١٦١٠	%٨١,٧	١٧٨٣	٧٤٠	١٦٢٣	%٧٤,٠
١٢٥	القرارة وسباح	٩٧١٧	١٧٤٩٠	٨٨٢٧	%٤١	%٥	%١٥٤,٣	%٨٨	%٤٠	٧	٤٠	٨٧٨٧	%٦٥٩,٦	١٥٨٩٦	٨٧٢١	١٤٩٧٤	%١٥١	١٥١	٢٦١	١٤٩٧٤	%١٥١
١٢٦	سرا (رصد)	٨٤٤٧	٢٧٢٢	٤٨٨	%٤٦	%١٢	%٤٣,٦	%٢٠,٦	%١٦٢	١٦٢	٥	٢١٩١	%٤٨,٣	٤٨٣	٤١٧٤	٢٨٣٨	%٣٩	١١٤٩	١٤٤	١١٤٩	%١٢٣
١٢٧	لنور	١٣٣٨٠	٤٢٨٧	٦٨٦٠	%٥١	%٢٠,٦	%٨٩,٦	%٤٩,٥	%٢٠,٦	١٥	١٨٦	٦٦٧٤	%٤٩,٥	٤٢٦٧	٨٧٢٥	١٦٧٠٨	%١١٧,٨	١١٧٠٨	٨٨٩	١١٧٠٨	%١١٠
١٢٩	مديرة الخط	١٢١١٩	١٤٢٢٠	٨٤٧٢	%٦٧	%٥٧	%١٧٤,٧	%٥١	%٢٠,٦	٢٤	١٣٠	٧٨٥٦	%٥١٢,٢	١٢٥٧٨	٧١١٢	٥٣٩١	%١٢٥,٩	٨٤٣	٢٢٦	١٢٥٧٨	%١٢٥,٩
١٣٠	إجمالي المحافظة	١٦١٨٦٦	٤٦٣٢٨	٨٥٥٥٨	%٦٠	%٥١	%٥١٠,٩	%٥٧	%٥١	١٦٩	٣٩	١١٩	%١٢٠,٩	٢٤٦٦٢	١٢٥٧٨	٤٣٧٧١	%١٢٥,٩	٧٠٩٢	١٧٦١	١٢٥٧٨	%١٢٥,٩
القدر الانتخابي رقم (٣٤) بنظام الدائرة (بأصوات)		٥٢٥	١٦	٥٤١	%٥١	%٥٧	%٥١٠,٩	%٥٧	%٥١	١٦	١٤	١٤	%٥١	٥٢٥	١٦	٥٤١	%٥١	١٦	١٤	٥٢٥	%٥١
القدر الانتخابي رقم (٣٥) بنظام الدائرة (بأصوات)		٨٢٠	٧٧	٨٩٧	%٧٧	%٧٧	%٨٩٧	%٧٧	%٧٧	٣	٣	٣	%٧٧	٨٢٠	٧٧	٨٩٧	%٧٧	١٤	١٤	٨٢٠	%٧٧
إجمالي القدر		١٢٤٥	٩٢	١٤٣٨	%٩٢	%٩٢	%١٤٣٨	%٩٢	%٩٢	١٨	٣	١٢٣٠	%٩٢	١٢٤٥	٩٢	١٤٣٨	%٩٢	١٢٣٨	١٥	١٤	%٩٢
الإجمالي العام		٥١٨٣٣	٢٣٧١٤	٧٥٤٩	%٧٥,٠	%٧٥,٠	%٧٥,٠	%٧٥,٠	%٧٥,٠	١٢٥	١٢٥	٨٦٥	%٧٥,٠	٧٥٤٩	٢٣٧١٤	٧٥٤٩	%٧٥,٠	٧١٩٩	١٧٦٣	٧١٩٩	%٧٥,٠
النسبة المئوية					%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%١,١	%٠,٥	%١,١	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨
١١,٨					%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%١,١	%٠,٥	%١,١	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨	%٥٨

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة البيضاء

رقم	البلدية والناحية	عدد المسجلين في جداول التناجزية		عدد الذين ادخلوا بأصواتهم		الأصوات الباطلة		الأصوات الصحيحة		ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح		ما حصل عليه المرشح جيب هاشم الشبي	
		رجال	إجمالي	رجال	نسبة	رجال	نسبة	رجال	نسبة	رجال	نسبة	رجال	نسبة
178	مكيراس	14048	9030	1219	8.7	1219	8.7	9117	64.3	9117	64.3	9117	64.3
179	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
180	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
181	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
182	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
183	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
184	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
185	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
186	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
187	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
188	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
189	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
190	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
191	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
192	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
193	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
194	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
195	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
196	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
197	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
198	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
199	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
200	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
201	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
202	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
203	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
204	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
205	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
206	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
207	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
208	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
209	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0
210	البيضاء	11999	7216	490	4.1	490	4.1	9784	81.0	9784	81.0	9784	81.0

نتائج الانتخابات الرئاسية في محافظة همدان

رقم الدائرة	البلدية	عدد المسجلين في جداول الناخبين	عدد الناخبين الذين بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح على هذا الدائرة صالح			ما حصل عليه المرشح جدير بمقعدان التشريعي		
			رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
151	مقن	19122	33850	73.8	12221	26.2	5081	10.9	738	1.5	33850	738	1.5	33850	738	1.5	1170	222	1170	222
152	الصفيح	10181	10587	103.9	6582	63.2	5989	58.8	183	1.8	10587	4813	45.5	6582	1087	10.3	1087	219	1087	219
153	مرجعة	11110	10417	93.7	748	6.7	1452	13.0	8	0.1	10417	6999	66.5	1883	179	1.7	8705	290	8705	290
154	بيضان	10417	9730	93.3	1787	17.1	3981	38.2	50	0.5	9730	1787	17.1	3981	578	5.7	1041	58	1041	58
155	ميدقة	13785	13444	97.5	1340	9.7	5155	37.4	12	0.1	13444	4220	31.4	5765	451	3.3	15015	451	15015	451
156	عربدة	11250	8783	77.3	2467	21.9	5873	52.2	11	0.1	8783	7810	88.9	571	6.5	0.7	810	207	810	207
157	إجمالي	25553	50717	198.5	5081	1.9	13409	5.2	109	0.4	50717	5762	11.3	8705	191	0.4	12700	5762	12700	5762
الانتخابات التشريعية (٢٤ و٢٥) بنظام الدائرة الواحدة			1904			1904			84			1800			140			135		
إجمالي المقام			8705			18.7			104			5762			104			5413		
النسبة المئوية			34.5			3.9			1.7			11.9			1.3			44.1		

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة حضرموت

رقم البلدية	المديرية	عدد السجينين في جداول التوقيين		عدد الذين اذعن بأسمائهم				الاصوات الباطلة		الاصوات الصحيحة		ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح		ما حصل عليه المرشح ذبيبة عثمان التميمي	
		رجال	نساء	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	رجال	نساء	رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء	اجمالي
٢٩	سقطرى	١٠٦٦	٥٨٠٧	١٦,٢٣	٧٥٧٤	٣٧,٤	٤٧٨٨	٢٧٩	٢٧٦	١١,٩٦٧	٢٧٩	١١,٩٦٧	١١٤	١١٤	١١٤
١٤٧	الكل	١١٤٥٧	١٠٢٠٠	١٢,٢٠	٢١١٢	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٤٨	الكل	١٢٣٢٠	١٢٣٢٠	١٢,٣٢	٢٤٦٤	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٤٩	الكل	١٢٣٢٠	١٢٣٢٠	١٢,٣٢	٢٤٦٤	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥٠	قور/الكل	١٢٣٢٠	١٢٣٢٠	١٢,٣٢	٢٤٦٤	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥١	الشحر	١٠٩١٢	١٠٩١٢	١٠,٩١٢	٢١٨٢	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥٢	الشحر	١٠٩١٢	١٠٩١٢	١٠,٩١٢	٢١٨٢	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥٣	عليان/الكل	١٠٩١٢	١٠٩١٢	١٠,٩١٢	٢١٨٢	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥٤	شباب	١٠٩١٢	١٠٩١٢	١٠,٩١٢	٢١٨٢	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥٥	عليان/الكل	١٠٩١٢	١٠٩١٢	١٠,٩١٢	٢١٨٢	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥٦	شباب	١٠٩١٢	١٠٩١٢	١٠,٩١٢	٢١٨٢	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥٧	سقطرى	١٠٦٦	٥٨٠٧	١٦,٢٣	٧٥٧٤	٣٧,٤	٤٧٨٨	٢٧٩	٢٧٦	١١,٩٦٧	٢٧٩	١١,٩٦٧	١١٤	١١٤	١١٤
١٥٨	شباب/الكل	١٢٣٢٠	١٢٣٢٠	١٢,٣٢	٢٤٦٤	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥٩	الكل	١٢٣٢٠	١٢٣٢٠	١٢,٣٢	٢٤٦٤	٢٧,٦	٣٧٦	٢١٢	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٢	٢٨٨٩	٢١٥	٢١٥	٢١٥

تابع نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة حضرموت

رقم اللامعة	المنطقة	عدد السجلين في جداول الانتخابية				عدد الناخبين الذين ادوا بأصواتهم				نتائج الانتخابات				الأصوات الصحيحة				ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح				ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			
		إجمالي	رجال	نساء	النسبة	إجمالي	رجال	نساء	النسبة	إجمالي	رجال	نساء	النسبة	إجمالي	رجال	نساء	النسبة	إجمالي	رجال	نساء	النسبة	إجمالي	رجال	نساء	النسبة
١٠	حوزة العيس	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	٤٩٢٩	١٨٣٧	١٠٥	٤.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥
١١	حريضة	١١١٠	١٩٤	٩١٠	٥.٠٦	٧٧١٩	١٨٣٧	١٠٥	٤.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥
١٢	سيف	٤٩٣٢	٧٤٤	٤١٨٨	٩.٥	١٨٣٧	١٨٣٧	١٠٥	٤.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥
١٣	حجر	٨٤٣٧	٤٩٣٢	٣٥٠٥	٩.٥	١٨٣٧	١٨٣٧	١٠٥	٤.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥
إجمالي المحافظة		١٧٥٥٣٢	٩١٧٠١	١٦٦٨٣١	٥.٤٥	١٨٣٧	١٨٣٧	١٠٥	٤.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥
الفرات (٢٩, ٢٨, ٢٧, ٢٦, ٢٥, ٢٤, ٢٣, ٢٢, ٢١, ٢٠, ١٩, ١٨, ١٧, ١٦, ١٥, ١٤, ١٣, ١٢, ١١, ١٠, ٩, ٨, ٧, ٦, ٥, ٤, ٣, ٢, ١, ٠)		٤٩٧٨	٢٤٣٩	٢٥٣٩	٥.٤٥	١٨٣٧	١٨٣٧	١٠٥	٤.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥
الإجمالي العام		١٨٧٨١	٩١٧٠	٩٦١١	٥.٤٥	١٨٣٧	١٨٣٧	١٠٥	٤.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥	١٢٧٠	٦٥	١٢٠	٥.٤٥
النسبة المئوية		٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥	٥.٤٥

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة القنطرة

رقم الدائرة	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد اللذين ادوا بأصواتهم			الأصوات الباطلة		الأصوات الصحيحة		ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح		ما حصل عليه المرشح نجيب محفوظ الشامي	
	إجمالي	نساء	رجال	النسبة	النسبة	النسبة	نساء	رجال	نساء	رجال	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٤	١٤٦٨	٥٨٨٥	٢٠٥١٣	%٢٨	%٢٥	%٢٨	٢٠٥٨	٥٥٧٢	٢٠٥٨	٧٢٢٠	٤٩٥٣	١٨٩٠	٦٢٠	١٦٨
١٥	١٦٥	٦٢٢٦	٤٠٧٩	%٢٤	%٢٧	%٢١	٢١	٧١٤٢	١١١٥	٢٢٥٧	١٨٣٦	٩٥٨	٢٠٩	١٥٧
إجمالي المقاطعة	٢١٠٥٤	٩٩٦٤	٣١٠١٨	%٢٧	%٢٢	%٢٥	٢١٨٣	٧٧١٤	٣١٧٣	١٠٨٨٧	٦٧٨٨	٧٤٤٨	٩٢٦	٢٦٥
النقطة الانتخابية رقم () بنظام الدائرة الواحدة	١١٨١	٤٣					٢٩	١١٥٣	٤٣	١١١٥	٩٧٥	٢٩	١٧٧	٤
الإجمالي العام	٨٩٩٠	٣٢٢٦					١٠	٨٨٦٦	٣٢١٦	١٢٠٨٧	٧٧٩٣	٢٨٨٧	١١٠٣	٢٢٩
النسبة المئوية	%٤٧,٧	%٣٩,٤	%١,٤	%٠,٣	%١	%٩٨,٦	%٩٨,٩	%٨٦,٣	%٨٩,٥	%٨٧,٢	%١٢,٧	%١٠,٧	%١٠,٣	%١١,٧

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة أرحville

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين		عدد الذين ادوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة		الأصوات الصحيحة		ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح		ما حصل عليه المرشح فهدان العبيدي	
		إجمالي	رجال	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	إجمالي	نسبة	إجمالي	نسبة	إجمالي	رجال	إجمالي	نسبة
161	مدينة المنيرة	12788	7113	12401	59%	6073	49%	3081	24%	126	73	13150	60%	12687	12687	12687	100%
167	مدينة المنيرة	1290	5070	1940	77%	2403	57%	1253	49%	70	50	1223	49%	12207	12207	12207	100%
168	مدينة المنيرة	12888	7073	12310	54%	1103	44%	1407	24%	20	50	12160	61%	12101	12101	12101	100%
169	مدينة المنيرة	24911	10712	22013	54%	12013	54%	10113	44%	259	21	11912	54%	11849	11849	11849	100%
170	مدينة المنيرة	20044	9040	18608	54%	12013	54%	12013	54%	208	21	11849	54%	11849	11849	11849	100%
171	البركة	10706	5873	12678	54%	12013	54%	12013	54%	48	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
172	البركة	10112	5181	10333	54%	12013	54%	12013	54%	178	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
173	البركة	4900	237	10727	54%	12013	54%	12013	54%	22	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
174	البركة	8773	4239	11100	54%	12013	54%	12013	54%	10	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
175	البركة	4004	2030	13088	54%	12013	54%	12013	54%	1	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
176	البركة	11051	4989	12990	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
177	البركة	10770	5030	12700	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
178	البركة	4786	11	9789	54%	12013	54%	12013	54%	8	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
179	البركة	11051	4989	12990	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
180	البركة	4004	2030	13088	54%	12013	54%	12013	54%	1	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
181	البركة	11051	4989	12990	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
182	البركة	4004	2030	13088	54%	12013	54%	12013	54%	1	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
183	البركة	11051	4989	12990	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
184	البركة	4004	2030	13088	54%	12013	54%	12013	54%	1	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
185	البركة	11051	4989	12990	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
186	البركة	4004	2030	13088	54%	12013	54%	12013	54%	1	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
187	البركة	11051	4989	12990	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
188	البركة	4004	2030	13088	54%	12013	54%	12013	54%	1	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
189	البركة	11051	4989	12990	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
190	البركة	4004	2030	13088	54%	12013	54%	12013	54%	1	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
191	البركة	11051	4989	12990	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
192	البركة	4004	2030	13088	54%	12013	54%	12013	54%	1	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
193	البركة	11051	4989	12990	54%	12013	54%	12013	54%	13	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%
194	البركة	4004	2030	13088	54%	12013	54%	12013	54%	1	23	12687	54%	12687	12687	12687	100%

تابع نتائج الاختبارات الإحصائية بمعناها الخاصة بالحد الأدنى

٧٩٩

تابع نتائج الأبحاث الوبائية المتعلقة بالعدوى

3

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة دمنار

رقم الدائرة	المرشحة	عدد المسجلين في جداول الانتخاب				عدد الناخبين ادون باصواتهم				الافصوات الباطلة				الافصوات الصحيحة				ما حصل عليه المرشح علي عبد الله صالح				ما حصل عليه المرشح فوزية فهدان الشبي			
		رجال	نساء	اجمالي	نسبة	رجال	نساء	اجمالي	نسبة	رجال	نساء	اجمالي	نسبة	رجال	نساء	اجمالي	نسبة	رجال	نساء	اجمالي	نسبة	رجال	نساء	اجمالي	نسبة
٢٠٠	سليمة ذميل	١٦١٧٥	٧٠٨٧	٢٣٢٦٢	%٤٨	٧٧٥٥	٢١٧٢	٩٩٢٨	%٤٥	٢٩١٢	٢٥١	٣١٦٣	%٤٨	٢١١٤	٢٠٢٢	٤١٣٦	%٤٨	٤٢١	٢٠٢٢	٦٢٣	%٤٨	٨٢	٢٠٢٢	٤٢١	%٤٨
٢٠١	سليمة ذميل	١٢٠٩٦	٤٨٥٥	١٦٩٥٢	%٥٢	١٦٥٢	١٥١٢	٣١٦٤	%٥٢	١٢٤	٤٠	١٦٤	%٥٢	١٢٥٢	٥٨٧٨	٧١٣٠	%٥٢	٦٨١	٥٨٧٨	٦٥٦٩	%٥٢	٢٢	٦٨١	٨٢٧	%٥٢
٢٠٢	مهن	١٢٢٠٧	١٥٩٢	١٣٦٩٩	%٥٢	١٤٤٥	٢٣٧٢	٣٨١٧	%٥٢	٦٤	٢	٦٦	%٥٢	٢٢٠	٦٨٧	٧٠٧	%٥٢	٤٨	٢٣١١	٢٣٥٩	%٥٢	٤	٤٨	٥٢	%٥٢
٢٠٣	عش	١٢٠٦٦	١٢٠٦٦	٢٤١٣٢	%٥٢	١٤٧٨	٢٣٨٩	٣٨٦٧	%٥٢	٤٨	٨	٥٦	%٥٢	٢٣٨١	٢٣٨١	٤٧٦٢	%٥٢	٤٥	٢٦٦٨	٢٧١٤	%٥٢	١٢	٤٥	٥٧	%٥٢
٢٠٤	عش	١٤٢١٧	٧٠٩٤	٢١٣١١	%٥٢	١٤٧٢	٤٧٦٧	٢١٤٩	%٥٢	٧٢	١٦	٨٨	%٥٢	٢٣٥٨	٢٣٥٨	٤٧١٦	%٥٢	١٢٠	٤٧١٦	٤٧١٦	%٥٢	١٠	١٢٠	١٢٠	%٥٢
٢٠٥	مدين مكي	١٠٨٨٦	٧٨٢٧	١٨٧١٣	%٥٢	٨٧٥٥	٥٢٤٨	١٣٩٠٣	%٥٢	٢٩	١٠	٣٩	%٥٢	٥٢٣٨	٥٢٣٨	١٠٨٧٦	%٥٢	١٢٠	١٠٨٧٦	١٠٨٧٦	%٥٢	١٠	١٢٠	١٢٠	%٥٢
٢٠٦	الرحا	١٢٥٥٥	١٢٥٥٥	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٦١٧	٥٢٤٨	١٧٨٠٣	%٥٢	٥١	٥	٥٦	%٥٢	١٢٦١٦	١٢٦١٦	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٨	١٢٦١٦	١٢٦١٦	%٥٢	٩	١٢٨	١٢٨	%٥٢
٢٠٧	الرحا	١٢٥٥٥	١٢٥٥٥	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٦١٧	٥٢٤٨	١٧٨٠٣	%٥٢	٥١	٥	٥٦	%٥٢	١٢٦١٦	١٢٦١٦	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٨	١٢٦١٦	١٢٦١٦	%٥٢	٩	١٢٨	١٢٨	%٥٢
٢٠٨	جوز	١٢٥٥٥	١٢٥٥٥	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٦١٧	٥٢٤٨	١٧٨٠٣	%٥٢	٥١	٥	٥٦	%٥٢	١٢٦١٦	١٢٦١٦	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٨	١٢٦١٦	١٢٦١٦	%٥٢	٩	١٢٨	١٢٨	%٥٢
٢٠٩	جوز	١٢٥٥٥	١٢٥٥٥	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٦١٧	٥٢٤٨	١٧٨٠٣	%٥٢	٥١	٥	٥٦	%٥٢	١٢٦١٦	١٢٦١٦	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٨	١٢٦١٦	١٢٦١٦	%٥٢	٩	١٢٨	١٢٨	%٥٢
٢١٠	جوز	١٢٥٥٥	١٢٥٥٥	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٦١٧	٥٢٤٨	١٧٨٠٣	%٥٢	٥١	٥	٥٦	%٥٢	١٢٦١٦	١٢٦١٦	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٨	١٢٦١٦	١٢٦١٦	%٥٢	٩	١٢٨	١٢٨	%٥٢
٢١١	فوز	١٢٥٥٥	١٢٥٥٥	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٦١٧	٥٢٤٨	١٧٨٠٣	%٥٢	٥١	٥	٥٦	%٥٢	١٢٦١٦	١٢٦١٦	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٨	١٢٦١٦	١٢٦١٦	%٥٢	٩	١٢٨	١٢٨	%٥٢
٢١٢	فوز	١٢٥٥٥	١٢٥٥٥	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٦١٧	٥٢٤٨	١٧٨٠٣	%٥٢	٥١	٥	٥٦	%٥٢	١٢٦١٦	١٢٦١٦	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٨	١٢٦١٦	١٢٦١٦	%٥٢	٩	١٢٨	١٢٨	%٥٢
٢١٣	فوز	١٢٥٥٥	١٢٥٥٥	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٦١٧	٥٢٤٨	١٧٨٠٣	%٥٢	٥١	٥	٥٦	%٥٢	١٢٦١٦	١٢٦١٦	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٨	١٢٦١٦	١٢٦١٦	%٥٢	٩	١٢٨	١٢٨	%٥٢
٢١٤	فوز	١٢٥٥٥	١٢٥٥٥	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٦١٧	٥٢٤٨	١٧٨٠٣	%٥٢	٥١	٥	٥٦	%٥٢	١٢٦١٦	١٢٦١٦	٢٥١١٠	%٥٢	١٢٨	١٢٦١٦	١٢٦١٦	%٥٢	٩	١٢٨	١٢٨	%٥٢

تابع نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة ذمار

رقم الدائرة	المرشحة	عدد السجلات في جواز الانتخاب				عدد الذين ادخلوا بطاقتهم						الاصوات الباطلة				الاصوات الصحيحة				ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح				ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			
		إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء
١١٤	متى	٩٣٠	١١٠٣٩	٢٠٣٩٩	إجمالي	٧٨٥٨	٢٧١	٧٧٩٩	٢٨٣	١٥٦٥٤	٢٨٣	٢٧١	٢٠٣٩٩	٢٠٣٩٩	٢٧١	٢٠٣٩٩	١٥٦٥٤	٢٨٣	٢٧١	١٥٦٥٤	٢٨٣	٢٧١	١٥٦٥٤	٢٨٣	٢٧١	١٥٦٥٤	٢٨٣
١١٥	متى	١١٠٩	١١٠٩	١١٠٩	إجمالي	٥٥١٧	٢٥٤	٣٧٨٣	٢٦١	٤٢٠٠	٢٦١	٢٥٤	٣٧٨٣	٢٦١	٢٥٤	٣٧٨٣	٢٦١	٢٥٤	٣٧٨٣	٢٦١	٢٥٤	٣٧٨٣	٢٦١	٢٥٤	٣٧٨٣	٢٦١	٢٥٤
١١٦	وليد الشافعي	٩٨٨٣	١٣٠٠٤	٢٣٤٨٧	إجمالي	٩٣٥	٢٧٢,٥	١٨٩٠	٢٧٠	١١١٥٥	٢٧٠	٢٧٢,٥	١٨٩٠	٢٧٠	٢٧٢,٥	١٨٩٠	٢٧٠	٢٧٢,٥	١٨٩٠	٢٧٠	٢٧٢,٥	١٨٩٠	٢٧٠	٢٧٢,٥	١٨٩٠	٢٧٠	٢٧٢,٥
١١٧	وليد الشافعي	١٢٠٧٠	١٣٣٥	١٣٣٥	إجمالي	٦٠٧٥	٢٥٠	٦٠٧٥	٢٥٠	٤٥٧٩	٢٥٠	٢٥٠	٦٠٧٥	٢٥٠	٢٥٠	٦٠٧٥	٢٥٠	٢٥٠	٦٠٧٥	٢٥٠	٢٥٠	٦٠٧٥	٢٥٠	٢٥٠	٦٠٧٥	٢٥٠	٢٥٠
١١٨	وليد الشافعي	٨٣١	١٢٣٤٨	١٢٣٤٨	إجمالي	١٠٨٩٧	٢٨٤	١٠٨٩٧	٢٨٤	١١٧٨٢	٢٨٤	١١٧٨٢	٢٨٤	١١٧٨٢	٢٨٤	١١٧٨٢	٢٨٤	١١٧٨٢	٢٨٤	١١٧٨٢	٢٨٤	١١٧٨٢	٢٨٤	١١٧٨٢	٢٨٤	١١٧٨٢	٢٨٤
١١٩	وليد الشافعي	١١٣٤٤	١١٣٤٤	١١٣٤٤	إجمالي	٧٥٤٧	٢٣٧	٧٥٤٧	٢٣٧	١٢٩٢٠	٢٣٧	١٢٩٢٠	٢٣٧	١٢٩٢٠	٢٣٧	١٢٩٢٠	٢٣٧	١٢٩٢٠	٢٣٧	١٢٩٢٠	٢٣٧	١٢٩٢٠	٢٣٧	١٢٩٢٠	٢٣٧	١٢٩٢٠	٢٣٧
١٢٠	وليد الشافعي	١٣٩٠٠	١٣٩٠٠	١٣٩٠٠	إجمالي	١٠٤٣٠	٢٨١	١٠٤٣٠	٢٨١	١٣٤٥٥	٢٨١	١٣٤٥٥	٢٨١	١٣٤٥٥	٢٨١	١٣٤٥٥	٢٨١	١٣٤٥٥	٢٨١	١٣٤٥٥	٢٨١	١٣٤٥٥	٢٨١	١٣٤٥٥	٢٨١	١٣٤٥٥	٢٨١
إجمالي المحافظة		١٣٨٣٣٣	١٣٨٣٣٣	١٣٨٣٣٣	إجمالي	١٧١٤٥٣	٢٦٥	١٧١٤٥٣	٢٦٥	٢٣٥٧٦٠	٢٦٥	٢٣٥٧٦٠	٢٦٥	٢٣٥٧٦٠	٢٦٥	٢٣٥٧٦٠	٢٦٥	٢٣٥٧٦٠	٢٦٥	٢٣٥٧٦٠	٢٦٥	٢٣٥٧٦٠	٢٦٥	٢٣٥٧٦٠	٢٦٥	٢٣٥٧٦٠	٢٦٥
الاصوات الانتخابية رقم ٢١ و٢٢ بنظام السجل الانتخابي		١٧٥٠٣١	٤٤١٥٨	٣٦١٦٩٩	إجمالي	٢٥١	٢٣٩٩	٢٥١	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩
الإجمالي بالم		١٧٥٠٣١	٤٤١٥٨	٣٦١٦٩٩	إجمالي	٢٥١	٢٣٩٩	٢٥١	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩
النسبة المئوية		١٦	٦٣,٩	١٥,٧	إجمالي	١٦	٦٣,٩	١٥,٧	١٦	٦٣,٩	١٥,٧	١٦	٦٣,٩	١٥,٧	١٦	٦٣,٩	١٥,٧	١٦	٦٣,٩	١٥,٧	١٦	٦٣,٩	١٥,٧	١٦	٦٣,٩	١٥,٧	١٦

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة صنعاء

رقم الدائرة	الدائرة	عدد السجلات في جداول الانتخاب		عدد الذين ادخلوا بأصواتهم		الأصوات الباطلة		الأصوات الصحيحة		ما حصل عليه المرشح على صناديق صالحة		ما حصل عليه المرشح على صناديق قسرية	
		رجال	نساء	اجمالي	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	رجال	نساء	اجمالي	نساء
٢٢٦	هذيان	١٥٦٢٢	١٦٥	١٥٧٨٨	٥٩٪	١	٥٩	٥٩	٥٩	٨٨٢٩	٦	٨٨٣٥	٢٢٨
٢٢٧	بش مشعل	١٤٨٥٨	٢١٧٧	١٧٠٣٥	٥٧٪	١١٦٤	٥٧	٥٧	٥٧	٨٢٢٢	١١٠٤	٩٣٢٦	١٧
٢٢٨	بش مشعل	١٢٠٢١	٢٤٤٢	١٤٤٦٣	٥٧,٥	١٤٥٥	٥٧	٥٧	٥٧	٨٧٦٥	١٤٤٢	١٠٢٠٧	١١٧
٢٢٩	البيضاوية	١٢٩١٨	٢٥٥٢	١٥٤٧٠	٥٦٪	١٤٥٥	٥٦	٥٦	٥٦	٨٧٩٩	١٢٩١	١٠٠٩٠	١١٧
٢٣٠	مناخ	١٥٧٨٨	٧٧١٩	٢٣٥٠٧	٥٨٪	١٢٩٢	٥٨	٥٨	٥٨	١١٢٦١	١٢٩٢	١٢٥٥٢	١٠٠
٢٣١	صفتان	١٤٠٩٤	٢٤٢١	١٦٥١٥	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٣٢	بش مشعل	١١٠١٩	٢٦٥٥	١٢٦٨٤	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٣٣	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٣٤	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٣٥	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٣٦	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٣٧	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٣٨	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٣٩	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤٠	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤١	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤٢	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤٣	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤٤	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤٥	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤٦	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤٧	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤٨	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠
٢٤٩	بش مشعل	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	٥٦٪	١٢٩٢	٥٦	٥٦	٥٦	١٢٩١٠	١٢٩٢	١٤٢٠٢	١٠٠

تاريخ التلخيص الإحصائي للبيانات الرئيسية في محاضرة مقدمة

3

نتائج الانتخابات الرئاسية بدوائر محافظة الجوف

رقم الدائرة	المديرية	عدد السجلين في جداول الانتخاب				عدد الذين ادوا بأصواتهم				الأصوات الصحيحة				ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح				ما حصل عليه المرشح قحطان الشامي			
		إجمالي	نساء	رجال	النسبة	إجمالي	نساء	رجال	النسبة	إجمالي	نساء	رجال	النسبة	إجمالي	نساء	رجال	النسبة	إجمالي	نساء	رجال	النسبة
٢٥٧	الجوف	١١٨٨٠	١٠٥٨٩	١٥٩١	٨٩.٩	٢١٤٤	٢١٤٤	٢١٤٤	١٠٠	٢١٤٤	٢١٤٤	٢١٤٤	١٠٠	١٣٢٤١	٢١٤٤	١١٠	١٣	١٣٢٤١	٢١٤٤	١١٠	١٣
٢٥٨	ملاح	١٣٠٥١	١٣٠٥١	١٣٠٥١	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤
٢٥٩	القيث	١٣١٢٥	١٣١٢٥	١٣١٢٥	١٠٠	٨٣٢٢	٨٣٢٢	٨٣٢٢	١٠٠	٨٣٢٢	٨٣٢٢	٨٣٢٢	١٠٠	١٤١٨	٨٣٢٢	٨٣٢٢	٨	١٤١٨	٨٣٢٢	٨٣٢٢	٨
٢٦٠	بني سعد	١٠١٤٢	١٠١٤٢	١٠١٤٢	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤
٢٦١	حافض	١١٢٢٩	١١٢٢٩	١١٢٢٩	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤
٢٦٢	الرحم	١٣٥٠١	١٣٥٠١	١٣٥٠١	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤
٢٦٣	الطويلة	١٣٥١٥	١٣٥١٥	١٣٥١٥	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤
٢٦٤	شام وقحطان	١٠٥١٤	١٠٥١٤	١٠٥١٤	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	٤١٤٩	٤١٤٩	٤١٤٩	١٠٠	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤	١٤١٨	٤١٤٩	٤١٤٩	٤
٢٦٥	إجمالي	١٤١٢٥١	١٢١٢٥١	٢٠٠٠٠	٨٥.٥	٢١٤٤	٢١٤٤	٢١٤٤	١٠٠	٢١٤٤	٢١٤٤	٢١٤٤	١٠٠	١٣٢٤١	٢١٤٤	٢١٤٤	١٠٠	١٣٢٤١	٢١٤٤	٢١٤٤	١٠٠
النتيجة النهائية																					
الإجمالي العام																					
النتيجة النهائية																					

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة حجة

رقم اللامزة	الاممية	عدد السجلين في جداول الناخبين		عدد الناخبين الذين لا يملكون				الاصوات الباطلة				الاصوات الصحيحة				ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			
		اجمالي	نساء	رجال	النسبة	نساء	النسبة	اجمالي	نساء	رجال	النسبة	اجمالي	نساء	رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء	اجمالي
٦١٥	حجة	١٦١٨٢	٧٤٩٣	٨٦٨٩	٤٥,٥	٥٦٣٠	٣٢,٩	١٩٢١	٢٩,٩	١٢٣٠٨	٢١,٦	١٦٣١٤	٥٨٨٥	١٠٤٢٩	٦٤,٨	١٨٨٨٥	٣٣٣	١٨٥٥٢	٤٠,٩
٦٦٦	مدين ولقينة	١٧٥١٤	٧٨٨٦	٩٦٢٨	٤٥,٠	٧٨٠٧	٢٧,٠	٩٨٢١	٥٥,٢	١٢٣٠٨	٢١,٦	١٦٣١٤	٥٨٨٥	١٠٤٢٩	٦٤,٨	١٨٨٨٥	٣٣٣	١٨٥٥٢	٤٠,٩
٦٦٧	كحلان مغير	١٥٢٧٣	٩٧٤	١٥٢٧٣	٦,٣	٩٧٤	٦,٣	١٥٢٧٣	٦,٣	١٥٢٧٣	٦,٣	١٥٢٧٣	٦,٣	١٥٢٧٣	٦,٣	١٥٢٧٣	٦,٣	١٥٢٧٣	٦,٣
٦٦٨	بنى العوام	١٦١١٤	٤٦٥٩	١١٦٥٨	٢٩,٥	٤٦٥٩	٢٩,٥	١١٦٥٨	٢٩,٥	١٦١١٤	٢٩,٥	١٦١١٤	٢٩,٥	١٦١١٤	٢٩,٥	١٦١١٤	٢٩,٥	١٦١١٤	٢٩,٥
٦٦٩	الشعارية	١٦١٨٣	٥٥٥١	١٠٦٢٨	٣٤,٤	٥٥٥١	٣٤,٤	١٠٦٢٨	٦٥,٦	١٦١٨٣	٦٥,٦	١٦١٨٣	٥٥٥١	١٠٦٢٨	٦٥,٦	١٦١٨٣	٥٥٥١	١٠٦٢٨	٦٥,٦
٦٧٠	الطريفية	١٦٦٨٣	٣٢٠٤	١٣٤٧٩	١٩,٨	٣٢٠٤	١٩,٨	١٣٤٧٩	١٩,٨	١٦٦٨٣	١٩,٨	١٦٦٨٣	٣٢٠٤	١٣٤٧٩	١٩,٨	١٦٦٨٣	٣٢٠٤	١٣٤٧٩	١٩,٨
٦٧١	كسيلة	١٦٥٧٨	٩١٥٣	٧٤٠٢٥	٥٥,٦	٩١٥٣	٥٥,٦	٧٤٠٢٥	٤٤,٤	١٦٥٧٨	٥٥,٦	١٦٥٧٨	٩١٥٣	٧٤٠٢٥	٥٥,٦	١٦٥٧٨	٩١٥٣	٧٤٠٢٥	٥٥,٦
٦٧٢	السلم	١٠٤٤٤	١٧٧٠	١١٩١٤	١٦,٩	١٧٧٠	١٦,٩	١١٩١٤	١٦,٩	١٠٤٤٤	١٦,٩	١٠٤٤٤	١٧٧٠	١١٩١٤	١٦,٩	١٠٤٤٤	١٧٧٠	١١٩١٤	١٦,٩
٦٧٣	قريش شمير	١٧٧٤٤	٥٦٤٣	١٨٠٨٦	٣١,٨	٥٦٤٣	٣١,٨	١٨٠٨٦	٣١,٨	١٧٧٤٤	٣١,٨	١٧٧٤٤	٥٦٤٣	١٨٠٨٦	٣١,٨	١٧٧٤٤	٥٦٤٣	١٨٠٨٦	٣١,٨
٦٧٤	خبران	١٢١٢١	٤٤١١	١٠٧١٠	٣٦,٤	٤٤١١	٣٦,٤	١٠٧١٠	٨٨,٠	١٢١٢١	٨٨,٠	١٢١٢١	٤٤١١	١٠٧١٠	٨٨,٠	١٢١٢١	٤٤١١	١٠٧١٠	٨٨,٠
٦٧٥	كحلان	١٠٤٠١	٣٩٩٩	١٠٤٠١	٣٨,٤	٣٩٩٩	٣٨,٤	١٠٤٠١	٣٨,٤	١٠٤٠١	٣٨,٤	١٠٤٠١	٣٩٩٩	١٠٤٠١	٣٨,٤	١٠٤٠١	٣٩٩٩	١٠٤٠١	٣٨,٤
٦٧٦	البحرية	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	٤١٦٧	٣٥,٩	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩
٦٧٧	البحرية	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	٤١٦٧	٣٥,٩	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩
٦٧٨	البحرية	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	٤١٦٧	٣٥,٩	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩
٦٧٩	البحرية	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	٤١٦٧	٣٥,٩	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩
٦٨٠	البحرية	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	٤١٦٧	٣٥,٩	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩
٦٨١	البحرية	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	٤١٦٧	٣٥,٩	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩	١١٥٩٩	٤١٦٧	١٥٧٦٢	٣٥,٩

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة صعدة

رقم المنطقة	المديرية	عدد السجينين في جداري المازيز			عدد الذين ادركوا باصواتهم						الاصوات الباطلة		الاصوات الصحيحة		ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح		ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشبي	
		رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء
٢٨٨	صعدة	١٢٥٠٦	٢٣٧٠	١٤٨٧٦	٢٤٥٠	٢٤٥٠	٢٤٥٠	٢١٩	٢١٩	٢١٩	١٢	٢٢٨	١٢٤٠١	٢٥٧٨	١٢٢٠١	١٩٢٥٦	٢٢٠٠	١٩٢٥٦
٢٨٩	سحار	١٠٠٩٩	١١١١	١١٢٢٠	٢٨٢	١٠٥٨	٢٥٢	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢	٢٠٦	١٣٠٣٧	١٠٥٥	١٢٦٢١	١٢٦٢٤	٣٩٦	١٢٦٢٤
٢٩٠	مجنون برك	١٤٣٧٠	٣٠٨٨	١٧٤٥٨	٢٤٣٧	٢٤٣٧	٢٤٣٧	٨٩	٨٩	٨٩	١٤	١٠٠	١٣٨٩٧	٢٩١٢	١٣٧٥٠	١٣٤٤	١٨٧	١٣٤٤
٢٩١	قنابريه	٧٢٤٤	٢٧٨١	١٠٠٢٥	٢٧٢٢	٢٧٢٢	٢٧٢٢	٧٢٢٢	٧٢٢٢	٧٢٢٢	-	-	٢٧٢٢	٢٧٢٢	٢٧٢٢	٩٤٤	١	٩٤٤
٢٩٢	رايح	١٠٤١٥	٩٠٥	١١٣٢٠	٥٢٩	٥٢٩	١٠٩٧	١٠٥	١٠٥	١٠٥	-	-	١٠٥	١٠٥	١٠٥	٤٤١	١٥	٤٤١
٢٩٣	خيدان الظاهر	١٥٥٢٢	٣١٠٩	١٨٦٣١	٢٠٨٧	٢٠٨٧	١٤٦٢٢	٢٥	٢٥	٢٥	٤	٣٩	١٢٥٥٠	٢٠٨٣	١٢٣٨٩	٢٠٧٥	١٤٥١	١٤٤١٤
٢٩٤	سابقين	١٢٥١٤	٤٠٢٠	١٦٥٣٤	٣٣٨٠	١٤٩٤	١٣٣٨٨	٧٧	٧٧	٧٧	٧	٢٤	١٠٥٢٣	٢٢٣٢	١٠١١٥	١٢٤٧٠	٢٩٨	١٢٤٧٠
٢٩٥	الصفراء	١٢٨٧٧	١٧٤١	١٤٦١٨	١٢٧٤	١٢٧٤	١٢٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	-	-	١٢٧٤	١٢٧٤	١٢٧٤	١٢٦	-	١٢٦
٢٩٦	كثبان الشيخ	٢٠٥١٥	٢١٨	٢٠٧٣٣	٢٠٥٢	٢٠٥٢	١٢٥٢١	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	-	-	٢٠٥٢	١٩٥٣٢	٢١٤٠٤	١١٦	١	١١٦
اجمالي المنطقة		١١٧١٥٢	٢٣٤٤	١٢٥٤٩٦	١٩٨٨٩	٢٤١	١١٥١٢٨	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٤	٢٤	١٢٤١٢	١٩٨٨٩	١٢٤١٢	٢٠٥٢	١١٦	٢٠٥٢
الاجمالي العام		١١٩٠٧٠	٢١٨٩٦	١٤٠٩٦٦	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٥٩٣٩	٢٤	٢٤	٢٤	-	-	٢٠٠٧	١٢١٩٧	٢٠٠٧	٥٨٢٢	٤	٥٨٢٢
النسبة المئوية		١١٩٠٧٠	٢١٨٩٦	١٤٠٩٦٦	٢٠٠٧	٢٠٠٧	١٤٠٩٦٦	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٠٠٧	١٢١٩٧	٢٠٠٧	١٢١٩٧	١٢٠	١٢٠
النسبة المئوية		١١٩٠٧٠	٢١٨٩٦	١٤٠٩٦٦	٢٠٠٧	٢٠٠٧	١٤٠٩٦٦	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٠٠٧	١٢١٩٧	٢٠٠٧	١٢١٩٧	١٢٠	١٢٠

تتألف الأثرية من نبات الأرضانية ونبات الحقلية من أرب

3

نتائج الاختبارات الرخاسية بدو أثر محافضة المضاع

رقم البلدية	البلدية	عدد السكان في جداول التعداد		عدد الذكور ادوا يا مذكرهم		الاصوات المصوتة						الاصوات المصوتة		ما حصل عليه الرشح على بطاقة صالح		ما حصل عليه الرشح لجمعية قضاء الشبي	
		رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
٧٢	البحا	١١٢٤٦	٥٨	١١٧٠٤	٦٩٧٨	٢٥٩	٦١٧٨	٦١٧٨	٦١٧٨	٦١٧٨	٦١٧٨	٦١٧٨	٦١٧٨	٦١٧٨	٦١٧٨	٦١٧٨	٦١٧٨
٨٦	الغزاليون	١٠٠٢١٩	٦٦٥٠	١١٦٦٦	٥٩٤٧	٢٤٨	٦١٩٨	٧١٥٥	٦١٥٥	٦١٥٥	٦١٥٥	٦١٥٥	٦١٥٥	٦١٥٥	٦١٥٥	٦١٥٥	٦١٥٥
٨٧	السلع	١٨٦٩٤	٩٦٦٤	٢٨٣٧٨	٨٦٦٤	٨٦٦٤	٢٨٣٧٨	٨٦٦٤	٨٦٦٤	٨٦٦٤	٨٦٦٤	٨٦٦٤	٨٦٦٤	٨٦٦٤	٨٦٦٤	٨٦٦٤	٨٦٦٤
٨٤	الغزاليون	١١٤٤٢	٨٤٦٢	١٩٩١٢	٨٤٦٢	١٠٥٢١	١٩٩١٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢
١١٨	دمت	١٢٤٥١	٨٤٤٢	١٦٦٩٤	٧٠٩٤	٢٥٧	١٦٦٩٤	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢
١١٩	قحطية	١٧١٥٩	٧٦٦٤	٢٤٨٠٤	١٥١٥٢	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨
١٤٠	جبل	١٢٢١٩	٨٦٦٤	١٦٦٩٤	٧٠٩٤	٢٥٧	١٦٦٩٤	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢	٨٤٤٢
	الغزاليون	١٤٢٦٢	٨٤٦٢	١٨٦٩٤	٧٠٩٤	٢٥٧	١٨٦٩٤	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢	٨٤٦٢
	الغزاليون	١٢٠٠	٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧	١٢٤٧
	الغزاليون	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠
	الغزاليون	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠

تابع نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة عمران

رقم الدائرة	الدائرة	عدد المسجلين في جداول الناخبين		عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة		الأصوات الصحيحة		ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح		ما حصل عليه المرشح أحمد محمد عثمان	
		رجال	نساء	رجال	نساء	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
	أجمالي المحافظة	١٢٠٠٤	٢٤٧٢	١٤٤٧٦	٢٦٤١٧	١٥٢٠٢١	٢٩٠	٦٧	٥	٧٢	٤٧٨٤	٧٨٠٢	٢٧٢٩	١٢٩٦١	١٢٠٠٤	٢٤٧٢	١٤٤٧٦
	القرى الانتخابية (١) بستان المزارع والوحدة																
	الإجمالي للمحافظة	١٢٤٩٥٥	٢٥٢٦٥	١٦٠١٨٠	٢٨٠٠٨	١٩٨١٩٠	٣٧٢	١٥٨٩	١٨٣	١٧٧٢	١٢٣٦٦	٢٥٠٤٢	١٠٨٤٠٨	١٢٠٠٤	٢٤٧٢	١٤٤٧٦	١٤٤٧٦
	النسبة المئوية	٧٤,٣	٢٩,٧	٣٧,٢	٧٨,٠	١٩,١	١,١	١,٣	٠,٥	١,١	٨,٧	١٦,٥	٧,٠	١٠,١	١,٣	٠,٩	١,٧

البيانات الأساسية عن انتخابات ١٩٩٩م الرئاسية الأولى في تاريخ اليمن

[illegible]

هذا الكتاب

إن المتغيرات الهائلة التي حدثت في بلادنا منذ قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وأبرزها اختيار النهج الديمقراطي التعددي الذي أتاح المجال أمام حرية الصحافة وحرية البحث وحرية الرأي والرأي الآخر، مكنت الكثير من الباحثين من التعبير عن رؤاهم وتصوراتهم للعديد من الأحداث المعاصرة.. وإن لم يحظ بالتقدير إلا تلك الدراسات التي أثبتت جديتها ومصادقيتها وموضوعيتها، ومن هنا تنبع قيمة وأهمية هذا الكتاب الذي يعد الأول من نوعه والذي يرصد بكافة المعلومات والتفاصيل حقائق ووثائق أول انتخابات رئاسية مباشرة جرت في تاريخ اليمن عام ١٩٩٩م. وحرص المؤلف في هذا الكتاب أن يعكس صورة إيجابية في معظمها وهو يسرد سيرة قادة اليمن الجمهوري وأن يحاول قدر الإمكان تجنب السلبيات بهدف إنصاف أولئك الرؤساء، إضافة إلى أن خبرته المشهود لها في العمليات الانتخابية المختلفة قد مكنته من تقديم (بانوراما) كاملة حول مجريات عملية الانتخابات الرئاسية الأولى بكل ما سبقها وصاحبها من إعداد وحوارات وتحضيرات...

نصر طه مصطفى

نبذة عن المؤلف

- من مواليد عام ١٩٥٤م - تخرج من كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء عام ١٩٨٠م بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى - حصل على عدة دورات تخصصية في الداخل والخارج.
- شغل منصب مدير عام التعاونيات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منذ عام ١٩٧٧م ثم مديراً عاماً للوحدات الإدارية والعمل الشعبي بمكتب رئاسة الوزراء عام ١٩٨٧م - ١٩٩٢م ورئيساً للفريق الفني باللجنة العليا للانتخابات ومساعداً لرئيس قطاع التخطيط والإحصاء والشؤون الفنية بدرجة وزير بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٩٩م.
- له عدة مؤلفات ودراسات تاريخية وسياسية وأدبية، وحصل على وسام "المؤرخ العربي" من اتحاد المؤرخين العرب في ٢٣ فبراير ١٩٨٧م - من مؤلفاته كتاب معالم تاريخ اليمن الحضاري عبر ٩٠٠٠ سنة، وكتاب اليمن في تاريخ ابن خلدون، وكتاب الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن عام ١٩٩٧م.

تصميم - فؤاد المصباحي

